



الجزء الثامن من نيل الاوطار من أسرار منتقى
 الاخبار لامام الحقيقة شيخ الاسلام
 والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
 نفع الله به القاصي
 والمدايني

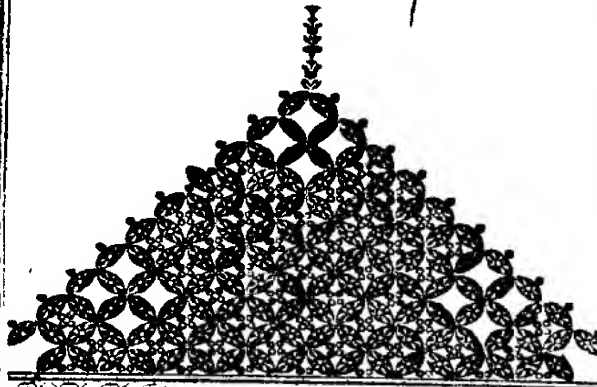
٢

وبسم الله كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملا المؤيد
 من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فـرح الله
 تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
 شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
 وأسكنه فسيح جنته

(عن جابر رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثقيف قط) أي ما طاب منه شيء قال الكرماني أي من أموال الدنيا (فقال لا) قال الفرزدق ما قال لا قط الا في شهده • لولا التشهد كانت لاهمهم وعند ابن سعد من مرسل ابن الحنفية اذا سئل فاراد ان يفعل قال نعم واذا لم يرد ان يفعل سكنت فقيهه انه لا ينطق بالرد بل ان كان عنده وكان الاطعمة ما نفعاً أعطى والا سكنت حديث ٣٢٢ أبي هريرة في الاطعمة ما عاب طعاما قط ان اشتهاه أكاه والا تركه قال الشيخ

عز الدين بن عبد السلام • معناه لم يشك في لاهمه الله طاه ولا يلزم من ذلك ان لا يقولها اعتذارا كافي قوله تعالى ذات لا أجد ما أحل لكم عليه ولا يخفى الفرق بينه وبين لا أحل لكم قات وهو نظير ما في حديث أبي موسى السائل الأشعريون الحل قال ما عندي ما أحل لكم لكن يشك على ذات ان في حديث الأشعري انه صلى الله عليه وآله وسلم حلف ان لا يجعلهم فقال والله لا أحل لكم فيمكن أن يخص من عموم حديث جابر بما اذا سئل ما ليس عنده والسائل يتحقق انه ليس عنده ذلك أو حيث كان المقام لا يقتضي الاقتصارع على السكوت من الحالة الواقعة أو من حال السائل كأن يكون لم يعرف العادة فلو اقتصر في جوابه على السكوت مع حاجته السائل اقتضى على السؤال مثلاً ويكون القسم على ذلك تأكيداً لقطع طمع السائل والسرفي الجمع بين قوله لا أجد ما أحل لكم وقوله والله لا أحل لكم ان الاول لبيان ان الذي سئل لم يكن

١٦٨ م
٧٥٠



• (كتاب الاطعمة والصيد والذباح) •

• (باب في ان الاصل في الاعيان والاشياء الاباحة الى ان يرد منع أو الزام) •

(عن سعد بن أبي وقاص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان أعظم المسايين في المسلمين جرمان من سأل عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من أجل مسأله • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم • فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم متفق عليه ما • وعن سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن السمن والجبن والفراء فقال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما كتبه عنه فهو مما عفا الله عنكم رواه ابن ماجه والترمذي • وعن علي

وجود اعنده والثاني انه لا يتكافى الاجابة الى ما سئل بالقرض مثلاً أو بالاستيها ب اذا اضطر راحته الى ذلك عليه انتمى • (عن أنس رضي الله عنه قال خدمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشر سنين فما قال لي أف) وهو صوت يدل على التطهير (ولا لم صنعت) كذا وكذا (ولا ألامنت) كذا وكذا وفيه تنزيه اللسان عن الزجر واستتلاف خاطر الخادم بقوله معاتبته وهذا في الامور المتعلقة بحفظ الانسان أما الامور الشرعية فلا يتسامح فيها على ما لا يخفى لانهم من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والحديث أخرجه مسلم وفي رواية اسحق بن أبي طهمة ما علقه قال اني صنعت لم فعالت كذا وكذا أو لشي تركته

هذه الحوادث كذا وكذا في رواية عبد العزيز بن مهيبة ما قال لشيء صنعت لم صنعت هذا كذا ولا لشيء لم أصنع لم تصنع هذا كذا ويستفاد من هذا ترك العقاب على ما فات لان هناك مندوحة عنه باستئناف الامر به اذا احتج اليه (عن أبي ذر رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يرمى رجل رجلا بالفسوق) كان يقول له يا فاسق (ولا يرميه بالكفر) كان يقول له يا كافر (الا ردت عليه) الرمية فيصير هو فاسقا وكافرا (ان لم يكن صاحبه) المرى (كذلك) وان كان موصوفا بذلك فلا يرد اليه شيء لكونه صدق فيما قاله فان قصد بذلك تمويه ٣٢٣ وشهرته بذلك وأدام حرم عليه لانه أمور يستتره

وعليه وموعظته بالحسيني فمما أمكنه ذلك بالرفق حرم عليه فعله باعنف لانه قد يكون سببا لاغوائه واصراره على ذلك الفعل كما في طبع كثير من الناس من الانفة لاسيما ان كان الامر دون المأمور في الدرجة فان قصد نفعه أو نصح غيره ببيان حاله جاز لذلك والحديث أخرجه مسلم في الايمان ولمسلم من حديث أبي هريرة بلفظ في رواية ومن دعا رجلا بالكفر أو قال عدو الله وأبى كذلك إلا عار عليه ومن حديث ابن عمر بلفظ فقد باهم أحدهما وهو رجع في رجع قال النووي اختلاف في تأويل هذا الرجوع فقبل رجع عليه المكفر ان كان مستعلا وهذا بعيد من سياق الخبر وقيل يحول على الخوارج لانهم يكفرون المؤمنين هكذا فله عياض عن ما لا وهو ضعيف لان الصحيح عند الأكثرين ان الخوارج لا يكفرون يبدعونهم قال في الفتح قلت ولما قال مالك وجهه وهو ان منهم من يكفر كثيرا من المعاصية

عليه السلام قال لما نزلت والله على التماس حج البيت من استطاع إليه سبيلا قالوا يا رسول الله في كل عام نسكت فقالوا يا رسول الله في كل عام قال لا ولو قلت نعم لوجبت فأنزل الله يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبدل إليكم قدسكم رواه أحمد والترمذي وقال حديث حسن) حديث سلمان قبل انه لم يوجد في سنن الترمذي ويدل على ذلك انه روى صاحب جامع الاصول شطرا من قوله الحلال ما أحل الله الخ ولم يفسه الى الترمذي بل يفسه ولكنه قد عزا الحافظ في الفتح في باب ما يكره من كثرة السؤال الى الترمذي كما فعله المصنف والحديث أورده الترمذي في كتاب اللباس وبوب له باب ما جاء في لباس القراء وأخرجه أيضا الحافظ في المستدرک وقد ساقه ابن ماجه بإسناد فيه ضعفين هرون البرجي وهو ضعيف متروك وحديث عن أخرجه أيضا الحافظ وهو منقطع كما قال الحافظ وصورة اسناد في الترمذي قال حدثنا أبو سعيد الأشج - حدثنا منه ورين زاذان عن علي بن عبد الله عن أبيه عن أبي الضمري عن علي بن فزارة قال أبو عيسى الترمذي حديث علي - حديث غريب واسم أبي الضمري سعيد بن أبي عمران وهو سعيد ابن فيروز انتهى وفي الباب عن ابن عباس وأبي هريرة وقد تقدم ما في أول كتاب الحج وفي الباب أحاديث ساقها البخاري في باب ما يكره من كثرة السؤال وأخرج البراءة وقال سنده صالح والحديث صحيح من حديث أبي الدرداء رفعه بلفظ ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فقلوا من الله عاقبته فار الله لم يكن ليقبض شيئا ولاوما كان ربك نسيا وأخرج الدارقطني من حديث أبي نعابة رفعه ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحدد حدود فلا تعدوها وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبسوا عنها وأخرج مسلم من حديث أنس واسله في البخاري قال كلتمينا ان نسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء الحديث وفي البخاري من حديث ابن عمر فذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعابها وأخرج أحمد عن أبي امامة قال لما نزلت يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إلا إني كذا فأتقينا ان نسأله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث والرجح في تفسير الآية انهم انزلت في النسي عن كثرة المسائل عما كان وعالم يكن وقد انكر ذلك جماعة من أهل العلم منهم القاضي أبو بكر ابن العربي فقال اعتقد قوم من الغافلين منع السؤال عن النوازل الى ان تقع فعلمنا

بمن شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة وبالإيمان فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم الشهادة المذكورة لامن مجرد صدور التكفير منهم لتأويل الحقيقة في الحديث سبق لزجر المؤمن من أن يقول ذلك لا يخبره الله بذلك قبل وجود فرقة الخوارج وغيرهم وقيل معناه رجعت عليه معصيته لا خبره ومعصيته تكفيره وهذا لا بأس به وقيل يخشى عليه أن يؤثر به ذلك الى الكفر كما قيل المعاصي يزيد الكفر فيضاف على من أدامها أو أسرها والخاتمة وأرجح من الجميع ان من قال لمن يعرف منه الاسلام ولم تقم له شبهة في زعمه انه كافر فانه يكفر بذلك فعلى الحديث فقد رجع عليه تكفيره فالراجع التكفير لا الكفر فكأنه كفر نفسه لكونه كفر من هو مثله ومن لا يكفر الا كافرا به فقد بطلان دين الاسلام ويؤيده أن

في بعض طرقه وجب الكفر على أحدهما وقال القرطبي حيث جاء الكفر في لسان الشرع فهو جحد المعلوم من الإسلام بالضرورة الشرعية وقد ورد الكفر في الشرع بمعنى جحد النعم وترك شكر المنعم والقيام بجهته وفي حديث أبي سعيد يكفرن الاحسان ويكفرن العشير والحاصل ان المقول له ان كان كافرا كفر انتم عينا فقد صدق القائل وذهب به المقول له وان لم يكن رجعت للقائل معرفة ذلك القول وانتم هكذا اقتصر على هذا التأويل في رجع وهو من أعدل الاجوبة وقد أخرج أبو داود عن أبي الدرداء بسند جيد رفعه ان ٢٢٤ المبدأ العن شيأ صعدت اللعنة الى السماء فتعلق أبواب السماء وبنها

نم تهبط الى الارض فتأخذ عينة وينسرة فان لم تجد مسانغا رجعت الى الذي لعن فان كان أهلا ولا رجعت الى قاتله اوله شاهد عند أحمد من حديث ابن مسعود بسند حسن وأخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس ورواته ثقات ولكنه اعسل بالارسل (عن ثابت بن الضحالة) الانصاري الاثم - لي (وكان من أصحاب الشجرة) أي شجرة الرضوان بالحديبية (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على ملة غير الاسلام) بتقوين ملة فغير ملة وعلى يمينه في الباء كان يقول ان فعل كذا فهو جحدى أو نصراني (كاذبا فهو كما قال) أي انه يجهكم عليه بالذي ذنبه لنفسه وظاهره انه يكفر أو هو محمول على من راد ان يكون متصفا بذلك اذا وقع الحلف عليه لان ارادة الكفر كفر فيكفر في الحال أو المراد التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم وان قصد تبعية نفسه عن الفهل فليس يمين ولا يكفر

بـ هذه الآية وليس كذلك لانهم مصرحة بأن المنهى عنه ما تقع المسافة في جوابه ومسائل التوازل ليست كذلك قال الحافظ وهو كما قال الا ان ظاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحى وبؤيده حديث سعد المذكور في أول الباب لانه قد أمن من وقوع التصريح لاجل المسئلة ولكن ليس الظاهر ما قاله ابن العربي من الاختصاص لان المسئلة مجوزة في السؤال عن كل أمر لم يقع وأما ما ثبت في الاحاديث من وقوع المسائل من العصابة فيجتمعت ان ذلك قبل نزول الآية ويحتمل ان المنهى في الآية لا يقتضيه ما يحتاج اليه مما تقر حكمه كبيان ما اجل أو نحو ذلك مما وقعت عنه المسائل وقد ردت عن العصابة آثار كشمسية في المنع من ذلك ساقها الدارمي في أوائل مسنده منها عن زيد بن ثابت انه كان اذا سئل عن الشيء يقول هل كان هذا فان قيل لا قال دعوه حتى يكون قال في الفتح والتحقيق في ذلك ان البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين أحدهما أن يبحث عن دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوهها فهذا مطلوب لا مكروه بل ربما كان فرضا على من تعين عليه من المجتهدين ثانيا ما ان يدقق النظر في وجوه الفرق فيفرق بين مقامين يفرق ليس له أثر في الشرع مع وجود وصف الجمع أو بالعكس بان يجمع بين من يفرق لوصف طردى من خلافه هذا الذي ذمه السلف وعليه ينطبق حديث ابن مسعود ورفع ذلك المتنازعون أخرجه مسلم فأروا ان فيه قضيب الزمان على الاطائل فتحته ومثله الاكتاف من التفرع على مسئلة لا اصل لها في الكتاب ولا النسخ ولا الاجماع وهي نادرة الوقوع جدا فيصرف فيها زمانا كان صرفه في غيرها أولى ولا سيما ان لزم من ذلك المقال التوسع في بيان ما يكفر ووقوعه واشد من ذلك في كثرة السؤال البحث عن أمور مغيبية ورد الشرع بالايان بها مع ترك كيفيتها ومنها ما لا يكون له شاهد في عالم الحس كالسؤال عن وقت الساعة وعن الروح وعن مدة هذه الامة الى امثال ذلك مما لا يعرف الا بالقل والكثير منه لم يثبت فيه شيء فيجب الايمان به من غير بحث واشد من ذلك ما يوقع كثرة البحث عنه في الشك والخبرة كما صح من حديث أبي هريرة رفعه عند البخاري وغيره لا يزال الناس يتساءلون هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله قال الحافظ فنسب باب المسائل حتى فاته كثير من الاحكام التي يكفر وقوعها فانه يترك فهمه وعلمه ومن توسع في تفرع المسائل وتوليد ما لا سيما في ما قبل

وقوعه

واعتقد فيها من التعظيم ما يعتقده في الله كفر

والا فلا وفي حديث أبي هريرة رفعه من حلف فقال في حلفه واللات والعزى فليس لاله الا الله ففيه دليل على انه لا كفارة على من حلف بغير الاسلام بل يأثم وتلزمه التوبة لانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل عقوبة في دينه ولم يوجب في ماله شيئا وانما امره بكلمة التوحيد لان الايمان انما يكون بالمعبود فاذا حلف باللات والعزى فقد ضاعى الكفر في ذلك فامر ان يتداركه بكلمة التوحيد قاله البغوي في شرح السنة وقوله كاذبا وقع في رواية مسلم كاذبا متعمدا فيبسته فادامته ان الحالف المتعمد ان كان معظما من القاب بالايمان وهو كاذب في تعظيم ماله لا يعتد به لم يكفر وان قاله معتقدا الايمان بذلك المقالة لا يكونها

حقا كفروا ان قاله لهرد التعظيم لها باعتبار ما كان قبل النسخ فلا يكفر (وليس على ابن آدم نذر) أي ليس عليه وفاء منذ
(فيما لا يملك) كان يقول ان شئ الله مريض في بعد فلان جراً أو تصدق بدار زيداً ما لو قال نحو ان شئ الله مريض في فعل عتق
رقية ولا يملك شئاً في تلك الحالة فليس من النذر فيما لا يملك لانه يقدر عليه في الجملة حالاً أو ما لا فهو يملكه بالقوة (ومن قتل
نفسه بشئ في الدنيا عذب به يوم القيامة) ليكون الجزاء من جنس العمل وان كان عذاب الآخرة أعظم (ومن امن مؤمناً فهو
كقتله) في التحريم أو في العقاب أو في الابعاد لان الامن تبعيد من رحمة الله ٣٢٥ والقتل تبعيد من الحياة والضمير للمصدر
الذي دل عليه الفعل أي قتلته

كقتله والتقيد بالمؤمن
للتشريع أولاً احتراماً عن الكافر
اذ لا خلاف في لعن الكافر
جملة بلا تعين اما لعن العاصي
المعين فاشهر ورفيه المنع ونقل
ابن العربي الاتفاق عليه (ومن
قذف مؤمناً) رماه (بكفره) هو
كقتله لان النسبة الى الكفر
الموجب للقتل كالقتل في ان
المنسوب للشئ كقتله والحديث
اشقل على خمسة أحكام كما لا يخفى
(عن) عن حذيفة رضي الله عنه
قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم) يقول لا يدخل الجنة
 قتات) من قت الحديث بقتله
 قتا والرجل قتات أي غمام قال
 ابن الاعراب هو الذي يسمع
 الحديث ويثقله ووقع بالفظ
 غمام في رواية أبي وائل عن
 حذيفة عنده لم قال عباس
 الققات والنمام واحد وفرق
 بعضهم بان النمام الذي يحضر
 القصة وينقلها والققات الذي
 يسمع من حديث من لا يعلم
 به غير ينقل ما سمعه وهل الغيبة

وقوعه أو نذر ولا سيما ان كان الدامل على ذلك المباحة والمغالبة فانه يذم فعلة وهو
 عين الذي كرهه السلف ومن امن البحث عن معاني كتاب الله تعالى محافظاً على ما جاء في
 تفسيره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن الصحابة الذين شاهدوا التنزيل
 وحصل من الاحكام ما يتفاد من منطوقه ومفهومه وعن معاني السنة ومادات عليه
 كذلك مقتصر على ما يصلح للعبادة فيها فانه الذي يحمده ويتقنع ويتقنع به وعلى ذلك يحمل
 عمل قهواء الامصار من التابعين فمن بعدهم حتى حدثت الطائفة النائية فعارضتها
 الطائفة الاولى فكثرت بينهم المراء والجدال وتولدت البغضاء وهم من أهل دين واحد
 والوسط هو المعتدل من كل شئ والى ذلك يشير قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث
 المذكور في الباب فانما هلك من كان قبلكم بكثير من سوء الهم واختلافهم على انبيائهم فان
 الاختلاف يجر الى عدم الاتقاد وهذا كله من حيث تقسيم المشتغلين بالعلم واما
 العمل بما ورد في الكتاب والسنة والتشاغل به فقد وقع الكلام في ايها أولى يعني هل
 العلم أو العمل والانصاف ان يقال كل ما زاد على ما هو في حق المسلم كاف فرض عين
 فالناس فيه على قسمين من وجد من نفسه قوة على التهم والتحرير فتشاغل بذلك أولى
 من اعراضه عنه وتشاغله بالعبادة لما فيه من النفع المتعدي ومن وجد من نفسه
 قصوراً فاقباله على العبادة أولى به اعراضه عما لا يملك من العلم لا وشد
 ان يضيق بعض الاحكام باعراضه والثاني لو اقبل على العلم وترك العبادة فانه الامران
 لعدم حصول الاول له واعراضه عن الثاني انتهى قوله ان اعظم المسلمين الخ هذا لفظ
 مسلم ولفظ التجاوي ان اعظم الناس جرماً قال الطيبي فيه من المبالغة انه جعله عظيماً
 فسره بقوله جرماً يدل على انه نفسه جرم قال وقوله في المسألة أي في حقهم قوله فخرم
 بضم الحاء المهملة وتشديد الراء قال ابن بطال عن المهلب ظاهر الحديث يتمسك به
 القدرة في ان الله يفعل شياً من أجل شئ وايس كذلك بل هو على كل شئ قدير فهو قاهر
 السبب والموجب ولكن الحديث محمول على التحذير عما ذكره عظم جرم من فعل ذلك
 لكثرة الكارهيين افعاله وقال غير أهل السنة لا ينكرون امكان التعليل وانما ينكرون
 وجوبه فلا يمنع ان يكون الشئ الفلاني متعلقاً به الحرمة ان سئل عنه فقد سبق القضاء
 بذلك لان السؤال عنه للتحريم وقال ابن ابي عمير الجرم الا حقه الخاق المسلمين

والشبهة متغايران اولاً والراجح التغايران بينهما ما هو ما وخصوصاً من وجه لان النعمة
 الاقصاد بغير رضاه سواء كان بعلمه أم بغير علمه والغيبة ذكره في غيبته بما يكره فامتازت النعمة بقصد الاقصاد ولا يشترط ذلك
 في الغيبة وامتازت الغيبة بكونها في غيبة الملقول فيه واشتركا في كفاية ما ذكره من ذلك والحديث أخرجه مسلم في الايمان وأبو داود
 في الادب والترمذي في البر والنسائي في التفسير قال الغزال ما ملخصه ينبغي لمن حلت اليه نعمة ان لا يصدق من ثم ولا يظن بمن
 ثم منه ما نقل عنه ولا يبحث عن تحقيق ما ذكره وان ينهيه ويقبح له فعله وان يغضبه ان لم يترجروا ان لا يرضى لنفسه ما من
 النمام عنه فبقية على النمام فيصير غماً قال النووي وهذا كله اذا لم يكن في النقل مصلحة شرعية ولا افعلى مستحبة أو واجبة

لمن اطالع من شخص انه يريد ان يؤذي شخصا ظاهرا فيه شذوذه منه وكذا من اخبر الامام اومنه ولاية بسيرة فانه مثلا فلا يمنع من ذلك (عن ابي بكر رضي الله عنه ان رجلا ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فائق عليه وجل خيرا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحك) كلمة ثم وقع فقال ان وقع فيهلكه لا يستحقها (قطعت عنك صاحبك) أي اهلكته استعار من قطع العنق الذي هو القتل لا شتر كهـ حافي الهلاك (بقوله) أي يقول صلى الله عليه وآله وسلم لم هذا القول (مراد ان كان أحدهم) ٢٢٦ (مادسا) احدا (لا محالة) بفتح الميم أي لابد (فليقل احب كذا

المضرة السؤا له وهي منعهم التصرف فيما كان سلا لا قبل مسأته وقال القاضي عياض المراد بالجرم هنا الحدث على المسير لا الذي هو بمعنى الاثم المعاقب عليه لان السؤال كان مباحا وله هذا قال سلوني وتعبه النووي فقال هذا الجواب ضعيف او باطل والصواب الذي قاله الخطابي والتي وغيره ما أن المراد بالجرم الاثم والذنب وجعله على من سأل تكلفا وتعتافا لا حاجة له اليه وسبب تخصيصه ثبوت الامر بالسؤال مما يحتاج اليه لقوله تعالى فاسألوا أهل الذكركم عن ما سأل عن نازلة وقعت له اضروته اليه فهو معذور فلا اثم عليه ولا عتبه فكل من الامر بالسؤال والزجر عنه مخصوص بجهة غير الاخرى قال ويؤخذ منه ان من عمل شيئا أضربه غير كان آثما وأورد الكرماني على الحديث سؤال افعال السؤال ليس بجريمة ولعن كان فليس بكبيرة واثم كان فليس بأكبر الكبائر وأجاب ان السؤال عن الشيء بحيث يصير سببا للحرمان من شيء مباح هو أعظم الجرم لانه صار سببا للتضييق الامر على جميع المكلفين فالقتل مثلا كبيرة ولكن مضرة راجعة الى المقتول وحده والى من هو منه بسبيل بخلاف صورة المسئلة اضرها عام للجميع انتهى وقد روي ما يدل على انه قد وقع في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم من المسائل ما كان سببا للحرمان الخلال أخرجه البراز عن سعد بن أبي وقاص قال كان الناس يتساءلون عن الشيء من الامر فيسألون النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو حلال فلا يزالون يسألونه عن الشيء حتى يحرم عليهم قوله ذروني في رواية البخاري دعوني ومعناها ما واحد قوله ما ترككم أي ما تركتكم غير أمر شيء ولا شيء عن شيء قال ابن فرج معناه لا تكثر وامن الاستقصاء عن المواضع التي تكون مفيدة لوجه ما ظاهره ولو كانت صالحة لغيره كما ان قوله يجوز وان كان صالحا للسكر اذ ينبغي أن يكتفي بما يصدق عليه اللفظ وهو المرة فان الاصل عدم الزيادة ولا يكثر التعمت عن ذلك فانه قد يرضى الى مثل ما وقع ابني اسرائيل في البقرة قوله واختلفا فهم يجوز فيه الرفع والجرم قوله فاذا لم ينكم هذا النهي عام في جميع المناهي ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله وابنه ذهب اليه وروى وخالف قوم فقهاء وبالجملة موم فتأولوا الاكرام على ارتكاب المعصية لا يبيحها قوله واذا امرتكم بأمر فاقوا منه ما استطاعتهم اي اجعلوه قد راسستما عتكم قال النووي هذا من جوامع الكام وقواعد الاسلام

وبهذا ان كان يرى) بضم أوله أي يظن (انه) أي المدوح (كذلك وحسبه الله) أي يحاسبه على ما له الذي يعلم حقيقةه والجهل له اعتراض وقال شارح المشكاة هي من تمة القول والمعنى فليقل احب ان فلانا كذا ان كان يحسب ذلك منه والله يعلم سره لانه هو الذي يجازيه ان خير الخيرا وان شرا فشره ولا يقل اتيقن ولا التحق انه محسن جازم به (ولا يركي) أحد (على الله أحدا) منع له من الجرم أي لا يقطع على عاقبة أحد ولا على ما في ضميره لان ذلك مغيب ولا يركي خيره هناك أي أي لا تركوا أحدا على الله لانه أعلم بكم مشكم قال ابن بطال حاصل النهي من اقرطى مدح آخر بما ليس فيه لم يامن على المدوح الحبب اظنه انه بتلك المنزلة فر بما ضيع العمل والازدياد من الخير انكالا على ما وصف به ولذلك تأول العلماء في الحديث الاخر احتواء على وجوه المدح احين السحاب ان

ويدخل

المراد بهم من مدح الناس في وجوههم بالباطل قال عمر المدح هو

المدح قال وامان مدح بما فيه فلا يدخل في النهي فقد مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الشعر والخطب والمخاطبة ولم يستثنى وجه مادحه ترابا انتهى ملخصا (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبغضوا) أي لا تنفوا اسباب البغض ثم اذا كان البغض قهرا جب وحقيقةه ان يقع بين اثنين وقد يكون من واحد وكذا ما بعده وهو قوله (ولا تناسدوا ولا تدابروا) أي لا يتأثر أحدكم على الآخر لان المتأثر يولي دبره حين يتأثر بشئ دون الآخر وقال امام الائمة مالك في موطنه لا احب التدابر الا لاهراض عن السلام يدبر عنه بوجه انهمي والحسد

تفى الشخص زوال النعمة عن مستحقها أعم من أن يسمى في إزالة تلك النعمة من مستحقها أم لا فان سعى كان باغياً ران لم يسع في ذلك ولا أظهره ولا تسبب فيه فان كان المانع عزمه بحيث لو تمكن فعل فآثم وان كان المانع له من ذلك التقوى فقد يعذر لانه لا يمكن دفع الخواطر النفسانية فيكفية في مجاهدة نفسه أن لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها وفي حديث ابن أمية عن عبد الرزاق مرة وعائلا لا يعلم منها أحد الطيرة والظن والحسد قيل فما الخبز من ين يارسول الله قال اذا تطيرت فلا ترجع واذا ظننت فلا تحق واذا حدثت فلا تبغ ٣٢٧ (وكونوا) يا عباد الله اخوانا) باكتساب

ماتصرون به كاخوان النسب في الشفقة والرحمة والمهبة والمراساة والنصيحة في أنتم مستوون في كونكم عبيد الله وماتكم له واحدة فالتباغض والتحاسد والتدابير مذمومة لمالككم فالواجب عليكم ان تكونوا اخوانا متواصلين متآلفين (ولا يحل اسلم أن يهجر أخاه) في الاسلام (فوق ثلاثة أيام) تخص به الاخ بالذكرا اشعار بالعلمية ومهومة انه ان خاف هذه الشريرة وقطع هذه الرابطة جاز هجرانه فوق ثلاثة فان هجرة أهل الاهواء والبذع دأمة على عمر الاوقات مالم تظهر التوبة والرجوع الى الحق (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ياكم) كلمة تحذير (والظن فان الظن أكذب الحديث) أى اجتنبوه فلا تهموا أحد بالفاحشة من غير ان يظهر عليه ما يوجب تضيها ولا تهموا بما يقع منه كما يحكم بنفس العلم لان أوائل

ويدخل فيه كثير من الاحكام كاصلاق العز عن ركن منها أو شرط فيما بالمدور وكذا الوضوء وسائر امور رة وحفظ بعض الفاتحة واخراج بعض ركعة الفطر لمن لم يبق له على الكل والامساك في رمضان ان أنظر بالاعذر ثم قدر في أثناء النهار الى غير ذلك من المسائل التي يطول شرحها واستدل به على ان من أمر بشئ فيجز عن بعضه ففعل المقتدور انه يسقط عنه ما عزمه وبذلك استدل المزي على أن ما وجب أدائه لا يجب قضاؤه ومن ثم كان الصحيح أن القضاء بأمر جديد واستدل به بالحديث على ان اعتناء الذارع بالمنهيات فوق اعتناؤه بالأمور رات لانه أطلق الاجتناب في المنهيات ولومع المنهية في الترك وقيد في الأمور رات بالاستطاعة وهما مامنون عن الامام أحمد فان قيل ان الاستطاعة معتبرة في النهي أيضا اذ لا يكلف الله نفسا الا وسعها فجوابه ان الاستطاعة تطلق باعتبارين كذا قيل قال الحافظ والذي يظهر ان التقييد في الامر بالاستطاعة لا يدل على المدعى من الاعتبار بل هو من جهة المكف اذ كل واحد فادعى الكف لو ادعى الشهوة فلا يتصور عدم الاستطاعة من المكف بل كل مكلف قادر على الترك بخلاف الفعل فان العجز عن تعاطيه محسوس فمن تركه في الامر بحسب الاستطاعة دون النهي قال ابن تريج في شرح الاربعين ان الامر بالاجتناب على اطلاقه حق بوجه ما يبيحه ككل المنة عند الضرورة وشرب الخمر عند الاكراه والاصل في ذلك جواز التلفظ بكلمة المكف اذا كان القلب مطمئنا بالامان كما نطق به القرآن قال الحافظ والتحقيق ان المكف في كل ذلك ليس منه في تلك الحال وقال الماردي ان المكف عن المعاصي ترك وهو سهل وعمل الطاعة فعل وهو شاق فذلك لم يبع اذ مكاب المعصية ولومع العذر لانه ترك والترك لا يهجز العذر وعنه وادعى بعضهم ان قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم يتناول امتثال المأمور واجتناب المنهي وقد قيد بالاستطاعة فاستوى او حينئذ تكون الحكمة في تقييد الحديث بالاستطاعة في جانب الامر دون النهي ان العجز يكثر ضرورة في الامر بحسب خلاف النهي فان تصور العجز فيه محصور في الاضرار وهو قوله تعالى الا ما اضار رتم اليه وهو مضر ولا يرد الاكراه لانه مندرج في الاضرار وروى بعضهم ان قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم نسخ بقوله تعالى اتقوا الله في تقائه قال الحافظ والصحيح انه لا نسخ بل المراد بحق تقاته

الظنون خواطر لا يمكن دفعها والمرامع ما يكلف بما يقدر عليه دون ما لا يمكنه واستش كل تسمية الظن كذا فان الكذب من صفات الاقوال وأجيب بان المراد عدم مطابقة الواقعة سواء كان قولاً أو فعلاً أو المراد ما يشاعن الظن فوصف الظن به مجازاً قال الخطابي ليس المراد ترك العمل بالظن الذي تناط به الاحكام غالباً بل المراد ترك تحقيق الظن به الذي يظن بالظنون به وكذا ما يقع بالقلب بغير دليل انتهى ويؤيد حديث تبحر الله لامة عما حدثت به أنفسهم قال عياض استدل بالحديث قوم على منع العمل في الاحكام والاجتهاد والرأى وحله المحققون على ظن مجرد عن الدليل ليس مبنياً على أصل ولا تحقيق نظر وقال النووي ليس المراد في الحديث بالظن ما يتعلق بالاجتهاد الذي يتعلق بالاحكام أما لابل الاستدلال به لاذك ضمه

أو باطل ونعقب بأن ضعفه ظاهر وأما بطلانه فلا فان اللفظ صالح لذلك ولا سيما إذا جعل على ما ذكره القاضي عياض وقد ذكره القرطبي في الفهم - وقال الظن الشرعي الذي هو تغليب أحد الجانبين أو هو بمعنى اليقين ليس مراد من الحديث ولا من الآية فلا يلتفت إلى استدلال بذلك على انكار لظن الشرعي وقال ابن عبيد البراحي به بهض الشافعية على من قال باستدلاله في البيع فباطل يبيع العينة ووجه الاستدلال انتهى عن الظن بالمسلم ثم إذا باع شيئا على ظاهره الذي وقع له عده ولم يطل مجرد توهم أنه سلك به مسائل الحيلة ولا يخفى ما فيه وأما وصف الظن بكونه كذب

الحديث مع أن تعدد الكذب الذي لا يستند إلى ظن أصلا أشد من الأمر الذي يستند إلى الظن فلا إشارة إلى أن الظن المنهى عنه هو الذي لا يستند إلى شيء يجوز الاعتماد عليه في عقده عليه ويجعل أصلا ويجزم به فيكون الجزم به كاذبا وإنما صار أشد من الكذب لأن الكذب في أصله مستفق عن ذمه بخلاف هذا فان صاحبه يزعمه مستند إلى شيء فوصف بكونه أشد الكذب مبالغة في ذمه والتعقير عنه وإشارة إلى أن الاعتراض به أكثر من الكذب المحض ثقتا غلبا ووضوح الكذب المحض (ولا تحسوا) بالخاء المعجمة (ولا تحسوا) بالجيم قال إبراهيم الحارثي فيما نقله عنه الشافعي معناهما واحد وهو طلب الأخبار فالثاني لثبات كيد كما قاله ابن الأثيري وقال الحافظ أبو ذر بالخاء المثلثة وبالجيم أغبره وقيل بالجيم البحث عن عورات الناس وبالحاء اسقاع

امتثال أمره واجتناب نهيه مع القدرة لأمع المجز قوله القراء مع الفاء - هو زحار الوحش كذا في مختصر النهاية ولكن تبويب الترمذي الذي ذكرناه سابقا يدل على أن القراء بكسر الفاء جمع فهو وقوله الحلال ما أحل الله في كتابه الخ المراد من هذه العبارة وأما ما عايد على - صراحتهم على - والتحريم على الكتاب العزيز هو باعتبار اشتراكه على جميع الأحكام ولو بطريق العموم أو الإشارة أو باعتبار الأغلب لحديث أبي أوتيب القرآن ومثله معه وهو حديث صحيح قوله وعن علي الخ قد تقدم الكلام على ما اشتمل عليه حديث علي في أول كتاب الحج

• (باب ما يباح من الحيوان الأنسي) •

(عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى يوم خميس عن لحوم الجوارح الأهلية وأذن في لحوم الخيل متفق عليه وهو لسان أبي داود وفي لفظ أطعمه - متارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم لحوم الخيل ونها عن لحوم الجوارح رواه الترمذي وصححه وفي لفظ سافرنا في مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم نكنا كل لحوم الخيل ونشرب البانهار رواه الدارقطني • وعن أسماء بنت أبي بكر قالت ذبحنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأوا نحن بالمدينة فإنا كنا نأكل متفق عليه وإنظر أحمد ذبحنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكلناه نحن وأهل بيته • وعن أبي موسى قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يأكل لحوم دجاج متفق عليه) قوله نهى يوم خميس عن لحوم الجوارح الأهلية فيه ذليل على تحريمها وسبقنا الكلام على ذلك قوله وأذن في لحوم الخيل استدلاله القائلون بصلأ كلها قال الطحاوي ذهب أبو حنيفة إلى كراهة كل الخيل وخالفه أصحابه وغيره ما واحتجوا بالأخبار المتواترة في حلها ولو كان ذلك مأخوذا من طريق النظر لما كان بين الخيل والجوارح الأهلية فرق ولكن إلا - ما إذا سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو من أن يقول لهم مما يوجب النظر ولا سيما وقد أخبر جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أباح لهم لحوم الخيل في الوقت الذي صنعهم فيه من لحوم الجوارح ذلك على اختلاف حكمهم ما قال الحافظ وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من غير استثناء أحد فأخرج ابن أبي شيبة بسند

صحيح

حديثهم وقيل بالجيم البحث عن بواطن الأمور وبالحاء البحث عما يدرك بحاسة

العين أو بالأذن ووجه القرطبي وقيل بالجيم الذي يعرف الخبر بتلطف ومنه الجاسوس وبالحاء الذي يطلب الشيء بحاسته كما تراق السمع وإحصاء الشيء خفية ثم لو تميزت الجسس طريقا إلى انقاذ نفس من الهلاك أو منع من زنا ونحوه - ما شرع كما لا يخفى - فله التوروى عن الأحكام السلطانية للما وردى واستجازه وأول كلامه ليس للبحث عما يظهر من المحرمات ولو غلب على الظن استمراد أهلها بالاه - هذه الصورة وقد فهم من هذا الحديث الأمر بصون عرض المسلم غاية الصيانة لئلا يفتقد من النهي عن الخوض فيه بالظن فان قال الظان أبحث لا تحقق قيل له ولا تجسس - وان قال تحقق فتمت من

غير تجسس ثبيل له ولا يغتصب بعضهم بعضا وقال الخطابي معناه لا تبشوا عن عيوب الناس ولا تتبعوها (ولا تبشوا) بالنون من التجسس وهو أن يزيد في السلعة وهو لا يريد شراها بل ليوقع غيره فيها (ولا تنهاسا) دوا) الحسد تعني الشخص زوال النعمة عن مستحق لها قال الحسن البصري ما من آدمي الا وفيه الحسد فمن لم يجاوز ذلك الى البغي والظلم لم يبتعه منه شيء قال تعالى ومن شر حاسدا اذا حسد والحسد اول ذنب عصي الله به في السماء من ابليس وفي الارض من قاتل واقرى اسباب الحسد العداوة ومنها اخوفه من تكبر غيره عليه بنعمة فيعقني زوالها عنه ايقع التساوي بينه وبينه ٣٢٩ ومنها حب الرياسة صارت حالته اذا جمع في

أقصى العالم بنظيره أحب موته او زوال تلك النعمة عنه وآفاته كثيرة وورعها حسد عالمها فاحب خطاه في دين الله وانكشفه او بطلان علمه بخبر من أو مرض فليتأمل ما فيه من مشاركة اعداء الله بسخط قضائه وكرهه ما فيه له عبادته ومحبة زوالها عن أخيه المؤمن ونزول السلامه قال بعضهم الحاسد جاحد لانه لا يرضى بقضاء الواحد فالعجب من عاقل يخطئ ربه بحسب ما يضرب في دينه ودينه بلا فائدة بل ربما يريد الحاسد زوال نعمة المحسود فتزول عن الحاسد فيزداد المحسود نعمة الى نعمته والحاسد شقاوة على شقاوته نسال الله العفو والعافية قال في الفتح النهي عن الحاسد ليس مقصودا على وقوعه بين اثنين فصاعدا بل الحسد مذموم ومنهى عنه ولو وقع من جانب واحد لانه اذا دم مع وقوعه مع المكافاة فهو مذموم مع الافراد بطريق الاولى اه (ولا تبغضوا) أي لا تتعاطوا اسباب البغض

صحيح على شرط الشيخين عن عطاء انه قال لابن جرير لم يزل سلفك يا كونه قال ابن جرير حج قلت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال نعم وامامنا نقل في ذلك عن ابن عباس من كراهتها فخرج ابن ابي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين وسأقي في الباب الذي بعد هذا عن ابن عباس انه استدلل على الجهر الاهلية بقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى الاية وذلك يقوى انه من القائلين بالحل وأخرج الدارقطني عنه بسند قوى قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الجهر الاهلية وأمر بلعوم الخيل قال في الفتح وصح القول بالكرهية عن الحسن بن عتيبة ومالك وبعض الحنفية وعن بعض المالكية والحنفية التبريم قال القائلون ان المشهور عند المالكية الكراهية والصحيح عند المحققين منهم التبريم وقد صح صاحب المحيط والهداية والذخيرة عن أبي حنيفة التبريم واليه ذهب العترة كما حكاه في البحر ولا يمكنه حكى الحل عن زيد بن علي واستدل القائلون بالتبريم بما رواه الطحاوي وابن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الجهر والخيل والبيغال قال الطحاوي أهل الحديث يضعفون عكرمة بن عمار قال الحافظ لا سيما في يحيى بن أبي كثير فان عكرمة وان كان محتسفا في وثاقته قد اخرج له مسلم لكن انما اخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبي كثير وقال يحيى بن سعيد القطان أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة وقال الأضارى حديثه عن يحيى مضطرب وقال النسائي ليس به بأس الا في يحيى وقال أحمد حديثه من غير اياس بن سلمة مضطرب وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف على عكرمة فيها فان الحديث عند أحمد والترمذي من طريقه ليس فيه للخبيل ذكر وعلى تقدير أن يكون الذي زاده حقه فالروايات المتنوعة عن جابر المقتضية له بين لحوم الخيل والجهر في الحكم اظهر اقصاها واتقن رجالا وأكثر عددا ومن ادانهم ما رواه في السنن من حديث خالد بن الوليد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل وتغيب بانه اذا منكر لان في سياقه انه شهد خيبر وهو خطا فانه لم يسلم الا بعد ما على الصحيح وقد روى الحديث من طريق أخرى عن خالد وفيها مجهول ولا يقال ان جابر ايضا لم يشهد خيبر كما عمل الحديث بذلك بعض الحنفية لانه يقول ذلك ليس بعلة مع عدم التصريح بحضوره ففأبته أن يكون من

٤٣ نيل سا لان البغض لا يكسب ابتداء وقيل المراد النهي عن الا هو الا هو المقتضية للتباغض قال في الفتح بل هو اعلم من الا هو لان تعاطي الا هو اضرب من ذلك وحقيقة التباغض أن يقع بين اثنين وقد يطلق اذا كان من أحدهما والمذموم منه ما كان في غير الله تعالى فانه واجب فيه ويناب فاعله لتعظيم حق الله تعالى ولو كانا أو أحدهما عند الله من أهل السلامة كن يؤديه اجتهدا الى اعتقاد ينافي الاخر فيبغضه على ذلك وهو مذموم عند الله تعالى (ولا تدابروا) قال الخطابي لا تتباجروا فيه سحر أحدكم أخاه ما يجوز من تولية الرجل الا شرب دبره اذا عرض عنه حين يراه قال ابن عبد البر قيل لا اعراض مدبرة لان من أبغض أعرض ومن أعرض ولي دبره قال الماوردي التسدير المعادة تقول دابرة أي عادته وحكي عياض

ان معناه لا يتجاوز اولكن تعاونوا والاول اولى وعن ائمة قال التدابر التصارم (وكوفوا عباد الله اخوانا) هذه الجملة تشبه
 التعاميل لما تقدم كانه قال اذا تركتم هذه المنهيات كنتم اخوانا ومفهومة اذ لم تتركوها تصيروا اعداء ومعنى كونوا اخوانا
 اكتسبوا ما تصيرون به اخوانا مما سبق ذكره وغير ذلك من الامور المقتضية لذلك اثباتا ونصبا قال ابن عبد البر ضمن الحديث
 تحريم بغض المسلم والاعراض عنه وقطيعته به بدعيته بغير ذنب شرعي والسلسلة على ما اتمم الله به عليه وأن يعامله معاملة
 الاخ الشيب وان لا يثبت عن معاليه ٣٣٠ ولا فرق في ذلك بين الغائب والحاضر وقد يترك الميت مع الحي في كثير من ذلك

مراسيل الصلابة واما الرواية الثانية عنه المذكورة في الباب ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم اطعمهم لحوم الخيل وفي الاخرى انهم سافروا مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فلم يلبس في ذلك تصريح بان كان في خير فيمكن أن يكون في غيرها ولو فرضنا ثبوت
 حديث خالد وسلامته عن العمل لم ينتقض لمعارضه حديث جابر واسم المتفق عليه جامع
 انه قد ضعف حديث خالد اسدو البخاري وموسى بن هرون والدارقطني والخطابي وابن
 عبد البر وعبد الحق وآخرون ومن جملة ما استدلل به القائلون بالتحريم قوله تعالى والخيل
 والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقد تمسك بها أكثر القائلين بالتحريم وقررنا ذلك بان
 اللام للتعامل فدل على اسم الخيل لغير ذلك لان الالة المنصوصة تفيد الحصر فباحة
 أكلها تقتضي خلاف الظاهر من الآية وقررنا أيضا بان العطف يشعر بالاشتراك في
 الحكم وبان الآية سبقت مناسق الامتنان فلو كان ينتفع بها في الاكل لكان الامتنان
 به اعظم وأجيب اجابا بان الآية مكية اتفقا والاذن كان بعد الهجرة وأيضا ليست
 نصا في منع الاكل والحديث صريح في الحل وأجيب أيضا تفصيلا بأن المسلمين ان اللام
 لله لم يسل ما فادته الحصر في الركوب والزينة فانه ينتفع بالخيل في غيرهما وفي غير الاكل
 اتفقا ونظير ذلك حديث البقرة المذكور في الصحاح حين خاطبت راكبها فقالت انام
 تخافك وهذا انما خلقنا للحرث فانه مع كونه اصريح في الحصر لكونه باعنا مع اللام
 لا يستدل به على تحريم أكلها وانما المراد الاغلب من المنافع وهو الركوب في الخيل
 والتقرب بها والحرث في البقرة وأيضا يلزم المستدل بالآية انه لا يجوز حمل الانتقال على
 الخيل والبغال والحمير ولا قائل به واما الاستدلال بالعطف فتعاقبه دلالة اقتران وهي من
 الضعف يمكن واما الاستدلال بالامتنان فهو باعتبار غلب المنافع قوله ذهبنا فرسنا لفظ
 البخاري فخرنا فرسا وقد جمع بين الروايتين بحمل النحر على الذبح مجازا او قد وقع ذلك
 مرتين قوله يا كل لحم دجاج هو اسم جنس مثل الدال ذكره المنذري وابن مالك
 وغيرهم حاول يحمي النورى ان ذلك مثل وقيل ان الضم ضعيف قال الجوهرى دخلتها
 الماء للوحدة مثل الحمامة وقال ابراهيم الحارثي ان الدجاجة بالكسر اسم للذكر ان دون
 الاناث والواحدة منها ديك والفتح الاناث دون الذكر ان والواحدة دجاجة بالفتح ايضا وفي
 القاموس والدجاجة معروف للذكر والانثى وتثنت اه وقد تقدم نقله وفي الحديث

ولم يلم بعد قوله اخوانا المسلم اخو
 المسلم لا يظلم ولا يجتذله ولا يجهره
 بحسب امرئ من الشر ان يحقر
 أخاه المسلم كل المسلم على المسلم
 حرام دمه وماله وعرضه التقوى
 ههنا ويشير الى صدره وذا في
 رواية اخرى ان الله لا ينظر الى
 اجسادكم ولا الى صوركم ولا يمكن
 ينظر الى قلوبكم وهو حديث
 عظيم اشتمل على جل من القوائد
 والآداب المحتاج اليها (عن
 عائشة رضي الله عنها) أنها قالت
 قال النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم ما أظن فلانا ولا فلانا) قال
 في الفتح لم أقف على تسميتهما وقد
 ذكرنا لئلا أنهما كانا منافقين
 اى فالظن فيهما ليس من الظن
 المنهى عنه لانه في مقام التحذير
 من مثل من كان حاله كحال
 الرجلين والنهي انما هو عن
 ظن السوء بالمسلم السالم في دينه
 وعرضه فالنفي في الحديث اظن
 اننى لاني الظن وفي الترجمة
 اثبات الظن فلا تنافي بينهما وبين
 الترجمة قال الداودي تاويل الية
 بعيد ولم يكن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم يعرف جميع المنافقين كما قال وقال ابن عمر انما كنا اذا فقدنا الرجل في عشاء الاخرة اسأناه الظن ومعناه قصة
 انه لا يغيب الا لامرسي اما في دينه او دينه (يعرفان من ديننا) دين الاسلام (شما وفي رواية يعرفان ديننا الذي نحن عليه) وهو دين
 الاسلام (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل أمي) المسلمون (معافى) بضم
 الميم وفتح الفاء مقصود اسم مفعول من العافية اى يعفى عن ذنبهم ولا يؤاخذون به (الا المجاهرون) بكسر الهماء لا المعلنون
 بالقصق لا يخفاهم بحق الله تعالى ورسوله وما لحى المؤمنين وفيه ضرب من العناداهم والمجاهر الذي يظهر معصيته ويكشف
 مياستر الله عليه فيحدث به (وان من الجاهنة) بفتح الميم والجيم أى عدم المبالاة بالقول والفعل ولا يذرعن السكتمين من المجاهرة

بدل الجاهلية قال القاضي صاحبنا انما انصف وان كان معناها لا يبعد هذا لان الماخذ هو الذي يستمر في أمره وهو الذي لا يتألى بما قال وما قيل له وتعبه الحافظ في الفقه فقال الذي يظهر رجحان هذه الرواية لان الكلام المذكور بعده لا يرتاب أحد أنه من الجاهلية فليس في إعادة ذكره كبر فائدة وأما الرواية بالفظ الجاهلية فتعني زائد أو هو ان الذي يجاهر بالمعصية يكون من جهة الجاهلية والجاهلية مذمومة شريعا وعرفا فيكون الذي يظهر المعصية قد ارتكب محذورا من اظهار المعصية وتلبسه بفعل الجاهل وأطال في بيان ذلك فانظروا ان أردنه (أن يعمل الرجل بالليل عملا) ٣٣١ أي معصية (ثم يصبح) يدخل في الصباح (وقد ستره الله) عليه (فبكرة) (فيقول) (أفبكرة) (يا فلان علمت البارحة) هي أقرب إليه لمضت من وقت القول واصلاهما من برح اذا زال (كذا وكذا) من المعصية (وقد بات يستتره) ويصبح يكشف ستره الله عنه (وفي حديث ابن عمر مرفوعا عند الحاشية) (عن أبي أيوب) (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (أن رجلا أتاه أبو موسى بانه يكفر عن عيینه وياكل وقص له الحديث

(باب النهي عن الجهر الانسية)

(عن أبي نعبه الخثعمي قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحوم الجهر الاهلية متفق عليه وزاد احمد وحكم كل ذي ناب من السباع * وعن البراء بن عازب قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن لحوم الجهر الانسية نضجيا ونيئا * وعن ابن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل لحوم الجهر الاهلية متفق عليهما * وعن ابن أبي اوفى قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الجهر رواه احمد والبزار * وعن زاهر الاسدي وكان من شهد الشجرة قال اني لا وقد تحت القدور بلحوم الجهر اذا نادى مناد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لحوم الجهر * وعن عمرو ابن دينار قال قلت لبراء بن زيد بن جهمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الجهر الاهلية قال قد كان يقول ذلك الحكيمن بن عمرو والغفاري عتدا بالبصرة ولكن أبي ذلك البحر ابن عباس وقرأ أن لا احد فيهما أوصى الى محرما رواهما البزار * وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرم يوم خيبر كل ذي ناب من السباع والجمجمة والجمار الانسية رواه احمد والترمذي وصححه * وعن ابن أبي اوفى قال اصابنا جماعة ليالي خيبر فلما كان يوم خيبر وقعنا في الجهر الاهلية فاتصرونا فلبا غلبت بهم القدور نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن اكفوا القدور لانا كلوا من لحوم الجهر شيئا فقال ناس انما نهى عنهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانهم لم يمسسوا وقال آخرون نهى عنهم البتة متفق عليه وقد ثبت النهي من رواية علي وانس وقد ذكرنا قوله الانسية قال في الفقه بكسر الهمزة وسكون الذون منسوبة الى الانس ويقال فيه انسية بفتحين وزعم ابن الاثير ان في كلام أبي موسى المديني ما يقتضي انه ابا انهم ثم السكون وقد صرح الجوهري ان الانس بفتحين ضد الوحشة ولم يقع في شيء من روايات الحديث بضم ثم سكون مع احتمال جوازه فم زيف أبو موسى الرواية بكسرها وله ثم السكون فقال ابن الاثير ان اراد من

قصة وهو ان رجلا امتنع من أكل الدجاج وحلف على ذلك فأتاه أبو موسى بانه يكفر عن عيینه وياكل وقص له الحديث

والجمل استثنائية بيان لكيفية الهجران (وخبرهما الذي يبدأ) أخاه (بالسلام) وزاد الطبراني بعد قوله بالسلام يسبق الى الجنة ولا يداود بسند صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه فان مرت به ثلاث فلقية فليسلم عليه فان ردتا فاشتركا في الاجر وان لم يرد فقد باع بالاثم وخرج المسلم من الهجرة قال في المصايب حاول بعض الناس أن يجعل هذا دليلا على فروع ذكره وأنه مستثنى من القاعدة المشهورة وهي ان الفرض أفضل من النفل وهذا الفرع المستثنى هو الابتداء بالسلام فانه سنة والرد واجب قال بعض الناس والابتداء أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وخبرهما الذي يبدأ بالسلام واعلم انه ليس في الحديث ان الابتداء خير من الجواب وانما فيه ان المبتدئ خير من المجيب وهذا لان المبتدئ فعل حسنة وتسبب الى فعل حسنة وهي الجواب مع ما دل

عليه الابتداء من حسن طوبة المبتدئ وترك ما يكرهه الشارع من الهجرة والخفاء فان الحديث وزد في المسلمين يلتقيان
 فيعرض هذا ويعرض هذا أو كان المبتدئ خيرا من حيث انه مبتدئ بترك ما كرهه الشارع من التقاطع لامن حيث انه
 يسلم اه وقال الا كثرون تزول الهجرة بمجرد السلام وردة وقال الامام أحمد لا يبرأ من الهجرة الا بعد دونه الى الحال التي كان
 عليها أولا اه والهجرة بكسر الهاء وسكون الجيم هي مفارقة كلام أخيه المؤمن مع تلاقيمها واعراض كل واحد منهما
 عن الآخر عند اجتماعهما لا مفارقة ٣٣٢ الوطن وهي في الاصل الترفل فعلا كان أو قولا واستدل بقوله أخاه على أن الحكم

مختص بالمؤمنين قال النووي
 لا يفتي في قوله لا يحل للمسلم أن
 يقول الكفار غير مخاطبين
 بفروع الشريعة لأن التقييد
 بالمسلم لكونه الذي يقبل خطاب
 الشرع وينفع به واما التقييد
 بالاخوة فدل على أن المسلم
 أن يهجر الكافر من غير تقييد
 واستدل بهذا الحديث على أن
 من أعرض عن أخيه المسلم
 وامتنع من مكالمته والسلام
 عليه اثم بذلك لأن في الحل ينبت
 التحريم ومتركب الحرام اثم
 قال ابن عبد البر أجمعوا على أنه
 لا يجوز الهجران فوق ثلاث الا
 لمن خاف من مكالمته ما يفسد
 عليه دينه أو يدخل منه على نفسه
 أو ديناه مضرة فان كان كذلك جاز
 ورب هجر جميل خير من مخاطبة
 مؤذية وقد ذكر الخطابي أن هجر
 الوالد وله الزوج زوجته ونحو
 ذلك لا يتصيق بالثلاث واستدل
 بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 هجر نساء مشركا وكذلك ما صدر
 من كثير من السلف في استجافتهم
 ترك مكالمته بعضهم بعضهم

جهة الرواية والافه وثابت في اللغة والمراد بالاسمية الاهلية كما وقع في سائر الروايات
 ويؤخذ من التقييد بما جواز كل الهجر الوحشية وله ما في البحث عنها ان شاء الله قوله
 اذا نادى مناد وقع عند مسلم ان الذي نادى بذلك أبو طلحة ووقع عند مسلم ايضا ان بلالا
 نادى بذلك وعند النسائي ان المنادي بذلك عبد الرحمن بن عوف وامل عبد الرحمن نادى
 أولا بالنهي مطلقا نادى أبو طلحة وبلال بزيادة على ذلك وهو قوله فانما ارجس قومه
 وقرأ قل لا أجد الاية هذا الاستدلال انما يتم في الاشياء التي لم يرد النص بتحريمها واما
 الهجر الانسية فقد تواترت النصوص على ذلك والتفصيل على التحريم مقدم على عموم
 التحليل وعلى القياس وأيضا الآية مكينة وقد روى عن ابن عباس انه قال انما حرم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الهجر الاهلية مخافة قلة الظهر رواه ابن ماجه والطبراني
 واسناده ضعيف وفي البخاري في المغازي ان ابن عباس تردد هل كان النبي لعن في خاص
 أو لئلا يدعون بعضهم اغماضي عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانها كانت تأكل
 العذرة وفي حديث ابن أبي أوفى في المذكور في الباب فقال ناس اغماضي عنها لانهم لم
 تخمس قال الحافظ وقد ازال هذه الاحتمالات من كونهم لم تخمس او كانت جلالة او
 غيرهما حديث أنس حيث جاء فيه فانما ارجس وكذلك الامر بغسل الاياه في حديث سلمة
 اه والحديثان متفق عليهما وقد تقدم في اول الكتاب في باب نجاسة لحم الحيوان الذي
 لا يؤكل اذا ذبح من كتاب الطهارة قال القرطبي ظاهره ان الضمير في انما ارجس عائذ على
 الهجر لانهم التحدث عنها المأمور بها كفائهم من القدر وغسلها وهذا حكم النفس في استفاد
 منه تحريم أكلها العينها للمعنى خارج وقال ابن دقيق العبد الامر بها كفاء الله دور ظاهر
 انه بسبب تحريم لحم الهجر قال الحافظ وقد وردت عمل آخر ان صرح رفع شيء منها وجب
 المصير اليه لكن لا مانع أن يعمل الحكم بما كثر من علة وحديث أبي ثعلبة صريح في التحريم
 فلا معدل عنه واما التعامل بخشية قلة الظهر فاجاب عنه الطحاوي بالمرارة بالخليل
 فان في حديث جابر النهي عن الهجر والاذن في الخيل لم يقرروا فان لو كانت العلة لاجل
 الهولة لكانت الخيل أولى بالمنع لقلتها عندهم وعزتها وشدة حاجتهم اليها قال النووي
 قال بصريح الهجر الاهلية أكثر العلماء من الصلابة فمن بعدهم ولم نجد عن أحد من الصحابة
 في ذلك خلافا الا عن ابن عباس وعند مالك ثلاث روايات نالها الكراهة وقد أخرج

بالنهي عن المهاجرة قال في الفتح ولا يخفى ان ههنا مقامين أعلى وأدنى فالأعلى اجتناب الاعراض جملة فيبذل السلام ابو
 والكلام والموادة بكل طريق والادنى الاقتصار على السلام دون غيره والوعيد الشديد انما وقع لمن يترك الادنى واما الادنى فمن
 ترك من الجانب فلا يلحقه الاوم بخلاف الاقارب فانه يدخل فيه قطبة الرحم (عن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الصدق يهديه وافتح أوله من الهداية وهي الدلالة الموصلة الى المطلوب (الى البر) بكسر الباء
 وتشديد الراء أى يوصل الى الخبرات كلها والصدق يطلق على صدق اللسان وهو نقض الكذب والصدق في النية وهو الاخلاص
 فيراعى معنى الصدق في مناجاته ولا يمكن عن قال وجهت وجهي لله وهو غافل كاذب والصدق في العزم على خير نواه أى يقوى عزمه

انه اذ اولى مثلاً لا يظلم والصدق في الوفا بالعزم أي حال وقوع الولاية مثلاً والصدق في الاعمال واقفه استبوا مبررته وعلايته
والصدق في المقامات كالصدق في الخوف والرجاء وغيره ما فن اتصف بالسنة كان صدقاً ويضعها كان صادفاً وقال الراغب
الصدق مطابقة القول للضمير والخبر عنه فان انخرم شرط لم يكن صدقاً بل يكون كذباً او متردداً يتنم على اعتبارين كقول
المتفق محمد رسول الله فانه يصح ان يقال صدق لكون الخبر عنه كذلك ويصح أن يقال كذب لخالفه قوله للضمير وفي رواية
لمسلم وأبي داود والترمذي عليكم بالصدق فان الصدق الخ (وان البرهيدى) ٣٣٣ يوصل (الى الجنة) واصل البر التوسع في
فعل الخير وهو اسم جامع للخيرات كلها ويطلق على العمل الخالص

الدام قال ابن بطال صدقه في قول الله تعالى ان الابرار لفي نعيم (وان الرجل لصدق في السر والعلانية ويتكرر ذلك منه زاد الاغنى في روايته ويتجرى الصدق وكذا زادها في الشق الثاني (حتى يكون صدقاً) هو من أبنية المبالغة والمراد فرط صدقه حتى يصدق قوله العمل فالتشكيك للتعظيم والتفخيم أي بلغ في الصدق الى غاية ونهايته حتى دخل في زميرتهم واستحق ثوابهم وفي رواية حتى يكتب عند الله صدقاً (وان الكذب يهدي) أي يوصل (الى الفجور) الذي هو ضد البر قال الراغب أصل الفجور الشق فالفجور شق ستر الديانة ويطلق على الميل الى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع للشر (وان الفجور يهدي) أي يوصل (الى النار) قال تعالى ان الفجار لفي جهيم (وان الرجل ليكذب) ويتكرر ذلك منه

ابوداود عن غالب بن أبيجر قال أصابتنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي الايمان حراً فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت انك حرمت لحوم الجوارح الاهلية وقد أصابتنا سنة قال أطعم أهلنا من سمين حرك فاعلمنا حرمتها من اجل جوارح القرية بفتح الجيم والواو وتشديد اللام جمع جالته مثل سوام جمع سامة بتشديد الميم وهو ام جمع هامة يعنى الجلالة وهي التي تأكل العذرة والحديث لا تقوم به حجة قال الحافظ اسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للاحاديث الصحيحة فلا اعتماد عليه وقال المنذرى اختلاف في اسناده كثيراً وقال البيهقي اسناده مضطرب قال ابن عبد البر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرم الجوارح الاهلية على عليه السلام وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر والبراء وعبد الله بن أبي أوفى وأنس وزاهر الاسلمي باسناد صحيح وحديث غالب بن أبيجر لا يرجع على مثله مع ما يعارضه ويحتمل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص لهم في مجامعهم وبين ملة تحريمها المطلق بكونها أكل العذرات واما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نضر الهاربية ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجوارح الاهلية فقال اليس ترعى الكلا وتأكل الشجر قال نعم قال فاصب من لحومها وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق رجل من بني مرة قال سألت فذ كرمجوه فقال الحافظ في السنن من قال ولو ثبت الاحتمال أن يكون قبل التحريم قال الطحاوي لولا تواتر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتحريم الجوارح الاهلية لكان النظر يقتضي حاشا لان كل ما حرّم من الاهلي أجمع على تحريمه اذا كان وحشياً كالخنزير وقد أجمع على حل الوحش فكان النظر يقتضي حل الجوارح الاهلي قال في الفتح وما ادعاه من الاجماع مردود فان كذا من الحيوان الاهلي يختلف في نظيره من الحيوان الوحش كالهرقوله كل ذي ناب من السباع سيأتي الكلام فيه قوله الجملة بضم الميم وفتح الجيم وتشديد المنة على صيغة اسم المفعول وهي كل حيوان ينصب ويقتل الا انه قد كثرت في الطيور والارباب وما يجثم في الارض أي يلزمها والجم في الأصل لزوم المكان أو الوقوع على الصدر أو التلبس بالارض كما في القاموس فالتجسيم نوع من المثلة

• (باب تحريم كل ذي ناب من السباع ومخاطب من الطير) •

(عن أبي ثعلبة الخشني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كل ذي ناب من السباع

(حتى يكتب عند الله كذاباً) أي يحكم له بذلك ويظهره المخلوقين من الملائكة والانس والجن والارض والسموات فيستحق بذلك صفة الكذابين وعقابهم وعن ابن مسعود عما ذكره الامام مالك بلافاضة زيادة مفيدة ولفظه لا يزال العبد يكذب ويتصرى الكذب فينكت في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكذابين وحديث الباب أخرجه مسلم في الادب أيضاً قال النووي قال العلماء في هذا الحديث حث على تحريم الصدق وهو قصد الاعتناء به وعلى التحذير من الكذب والتساهل فيه فانه اذا تساهل فيه اكثر منه فعرف به فيكتب كذاباً وفيه اشارة الى ان من توفى الكذب بالقصد الصحيح الى الصدق صار الصدق له صفة حتى يستحق الوصف به وكذلك عكسه وليس المراد بان الجود والكرم فيهما يختص بعن يقصد اليهما

فقط وان كان الصادق في الاصل محمودا والكاذب مذمومنا اه (عن ابي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال ليس أحد أوأليس شيء) بالشك من الراوى (اصبر) افعل تفضيل من الصبر أى أسلم او اطلق الصبر لانه بمعنى الصبر والبراد هذا حبس العقوبة عن مصنفها عاجلا وهذا هو الحالم (على أذى معه من الله) عز وجل (انهم لم يدعوا له) تعالى (ولدا) والله تعالى (ليعافهم) في أنفسهم (ويرزقهم) صفة فعل من افعله تعالى فهو من صفة فعله ولا رازقاً يقتضى مرزوقا والله سبحانه وتعالى كان ولا مرزوق وكل ٢٣٤ مالم يكن ثم كان فهو محدث والله تعالى وصف بانه الرازق ووصف نفسه بذلك

فيل خلق الخلق يعنى انه تعالى سيزوق اذا خلق المرزوقين وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في التوحيد ومسلم في التوبة والنسائي في الزجوت (عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب) أى فلا يغضب والصرعة بضم الصاد الموحدة وفتح الراء وهو من اقية المبالغة والمراد من يصرع الناس كثيرا بقوته فتقل الى الذى يملك نفسه عند الغضب فانه اذا ملى كها كان قد قهر أقوى اعدائه وشتر خصومه ولذا قيل اعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك وهذا من الاذناظ التى نقلت عن موضوعها اللغوى يضرب من التوسع والجاز وهو من فصيح الكلام لانه لما كان الغضب انما له شدة من الغيظ وقد تارت عليه شهوة الغضب فقهرا بجهده وصبرها بيبانه كان كالصرعة الذى يصرع الرجال ولا يصرعونه وفي حديث ابن

فأكله سرام رواء الجماعة الا البخارى وأبداود وعن ابن عباس قال نسي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخالب من الطير رواء الجماعة الا البخارى والترمذى وعن جابر قال سرام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعنى يوم خيبر لحوم الجر الانسية ولحوم البغال وكل ذى ناب من السباع وكل ذى مخالب من الطير رواء أحمد والترمذى وعن عرياض بن سارية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم يوم خيبر كل ذى مخالب من الطير ولحوم الجر الالهية والخلمية والجمجمة رواء أحمد والترمذى وقال نسي بدل لفظ التبريم وزاد في رواية قال أبو عاصم الجمجمة ان ينصب الطير فبره والخلمية الذئب أو السبع يدركه الرجل فيأخذ منه يعنى القريسة فتوق في يده قبل ان يذكيها) حديث جابر أصله في الصحيحين كما سلف وهو بهذا اللفظ بسند لا بأس به كما قاله المافظ في الفتح وكذلك حديث العرياض بن سارية لا بأس به بأسناده قوله كل ذى ناب الذئب السن الذى خلفه الرباعية جمعه انقلب قال ابن سينا لا يجمع في حيوان واحد ناب وقرن معا وذو الناب من السباع كالاسد والذئب والثور والظيل والقرود وكل ماله ناب يتقوى به ويصطاد قال في النهاية وهو ما يقتضيه الحيوان ويأكل قسرا كالاسد والثور والذئب ونحوها وقال في القاموس والسبع بضم الباء وفصحها المنفترس من الحيوان اه ووقع الخلاف في جنس السباع الحرمة فقال أبو حنيفة كل ما أكل اللحم فهو سبع حتى الظيل والغضب واليربوع والسنور وقال الشافعي يحرم من السباع ما يهدد وعلى الناس كالاسد والثور والذئب وأما الضبع والنعلب فيحلان عنده لانهم لا يهددون قوله وكل ذى مخالب المخالب يكسر الميم وفتح اللام قال أهل اللغة المخالب للطير والسباع بمنزلة الظفر للانسان وفي الحديث دأبل على تحريم ذى الناب من السباع وذى المخالب من الطير والى ذلك ذهب الجمهور وروى ابن عبد الحكم وابن وهب عن مالك مثل قول الجمهور وقال ابن العربي المشهور عنه الكراهة قال ابن رسلان ومنه ورده عليه على اراحة ذلك وكذا قال القرطبي وقال ابن عبد البر اختلف فيه عن ابن عباس وعائشة وجابر عن ابن عمر من وجه ضعيف وهو قول الشعبي وسعيد بن جبيرة يعنى عدم التحريم واحتجوا بقوله تعالى قل لا تجد فيما أوحى الى الآية وأجيب بانها مكية وحديث التحريم بعد الهجرة وأيضا

مسعود بن مسلم مر فوجا ماتت دون الصرعة فيكم قالوا الذى لا يصرع الرجال وعند الزار يستحسن عن انمراس هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر يقوم يصطرون فقال ما هذا قالوا فلان ما يصارع أحد الا صرعه قال أفلا ادلكم على من هو أشد منه رجل كتمه رجل فكظم غيظه فغلبه وغلب شيطانه وغلب شيطان صاحبه وحديث الباب أخرجه مسلم في الادب والنسائي في اليوم والليلة وفي رواية أحمد من حديث رجل لم يسم ثم سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الصرعة كل الصرعة كرهها ثلاثا الذى يغضب ويشد غضبه ويحمر وجهه فيصرع غضبه (وعنه) أى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا جاءه بالهيم ابن قدامة كما عند أحمد وابن حبان (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصني قال) صلى الله عليه وآله

وسلم له (لا تغضب) زاد الطبراني من حديث سعد بن عبد الله الثقفى ولك الجنة (لمرقد مرارا قال لا تغضب) زاد في رواية بلانا
قال الخطابي اى اجتنب اسباب الغضب ولا تعرض لما يجابه لان نفس الغضب مطبوع في الانسان لا يمكن اخراجه من جبلته
وقال غيره ما كان من قبيل الطبع الحيوانى لا يمكن دفعه فلا يدخل في النهى لانه من تكليف الحال وما كان من قبيل ما يكتسب
بالرياضة فهو المراد وقال ابن حبان اراد لا تعمل بعد الغضب شيئا مما نهيت عنه لانه نهى عن شئ جبل عليه ولا حيلة له في دفعه
وقد اشتمت هذه الكلمة اللطيفة من الحكم واستجلاب المصالح والنعم ٢٢٥ ودره المفاسد والنقم على ما لا يخصى بالعد

وقد بين ذلك ما نقله في الفتح
واشار اليه في قوت الاحياء مع
زيادة وذكرها القسط لاني في
ارشاد السارى فراجع ان اردته
والحديث اخبره الترمذى في
البرق (عن عمران بن حصين)
الخرامى ابي نجيد اسلم مع ابي
هريرة (رضي الله عنه قال قال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الحياء بالمد وهو تغير وانكار
يعتري الانسان من خوف ما
يعاب به ويذم وفي الشرع خلق
يبحث على اجتناب القبيح وينزع
من القصة يرفى في حق ذي الحق
(لا ياتى الاجتياز) لانه يجز
صاحبه عن ارتكاب المحارم
ولذا كان من الايمان كافي
الحديث الاخر لان الايمان
ينقسم الى اقسام اربعة
وانتهى عما نهى عنه وعند
الطبراني من وجه آخر عن
عمران بن حصين الحياء من
الايمان والايمان في الجنة فان
قبل الحياء من الغرائز فكيف
جعل من الايمان اجيب بأنه قد
يكون غريزة وقد يكون تخلقا

ولكن استعمله على وفق الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم ونية فهو من الايمان لهذا لو كان كونه باعثا على فعل الطاعة واجزا
من المعصية ولا يقال رب حياء يجمع عن قول الحق او فعل الخير لان ذلك ليس شرعا وعند مسلم عن عمران بن حصين الحياء من الله
من حديث قرطبة بن ايام قيل يا رسول الله الحياء من الدين فقال بل هو كل الدين والطبراني من وجه آخر عن عمران بن حصين
الحياء من الايمان والايمان في الجنة وفي البخارى بعد حديث الباب قال بشر بن كعب مذكوب في الحكمة ان من الحياء
وقار وان من الحياء كنية فقال له عمران احدثك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتحدثني عن حقيقة ذلك اه قال في
الذكوا كب انما غضب لان الهبة انما هي في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فيما يروى عن كتب الحكمة لانه لا يدري

هي عامة والاحاديث خاصة وقد تقدم الجواب عن الاحتجاج بالآية مفصلا وعن بعضهم
ان آية الانعام خاصة بجهة الانعام لانه تقدم قبلها احكامها عن الجاهلية انهم كانوا يحرمون
اشياء من الازواج الثمانية بارائمهم فقلت الآية قل لا اجد اى من المذكورات ويجاب
عن هذا ان الاعتبار بموم اللفظ لا بخصوص السبب قوله ولطوم البغال فيه دليل على
تجزئته وبه قال الاكثر وخاف في ذلك الحسن البصري كما حكاه عنه في البحر قوله والخلمسة
بضم الخاء وسكون اللام بعدها بين مهملة وهي ما وقع التفسير به في المتن قوله والمجمعة قد
تقدم ضبطها وتفسيرها

(باب ما جاء في الهر والقفذ)

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل الهر وأكل غنار واه أبو داود وابن
ماجه والترمذى وعن عيسى بن غيلة القزاري عن أبيه قال كنت عند ابن عمر فمثل عن
أكل القنفذ فلهذه الآية قل لا اجد فيما أوحى الى محرما الآية فقال شيخ عنده سمعت
ابا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال خبيثة من الخبائث فقال ابن
عمر ان قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو كما قال رواه أحمد وأبو داود
حديث جابر في اسناده عمر بن زيد الصنعاني قال المنذرى وابن حبان لا يحتج به وقال ابن
رسلان في شرح السنن لم يرو عنه غير عبد الرزاق وقد أخرج النسي عن أكل عن الكلب
والسنور مسلم في صحيحه وحديث عيسى بن غيلة قال الخطابي ليس اسناده بذلك وقال
البهيقي اسناده غير قوى ورواه شيخ مجهول وقال في بلوغ المرام اسناده ضعيف وقد استدلل
بالحديث الاول على تحريم أكل الهر وظاهره عدم الفرق بين الوحش والاهلى ويؤيد
التحريم انه من ذوات الايناب وللشافعية وجه في حلال الهر الوحش كحمار الوحش اذا
كان وحشى الاصل لان كان اهليا ثم توحن قوله عن عيسى بن غيلة بضم النون
وتخفيف الميم مصغر غلة ذكره ابن حبان في الثقات قوله القنفذ هو واحد القنفذ والانشى
الواحدة قنفذة وهو بضم القاف وسكون النون وضم الفاء وبالدال المجهمة وقد تفق
الفاء وهو نوعان قنفذ يكون بارض مصر قد رافا الكبير وأخر يكون بارض الشام
في قدر الكلب وهو وابع بالكل الاقاصى ولا ياتى بها كذا قال ابن رسلان في شرح السنن

ولكن استعمله على وفق الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم ونية فهو من الايمان لهذا لو كان كونه باعثا على فعل الطاعة واجزا
من المعصية ولا يقال رب حياء يجمع عن قول الحق او فعل الخير لان ذلك ليس شرعا وعند مسلم عن عمران بن حصين الحياء من الله
من حديث قرطبة بن ايام قيل يا رسول الله الحياء من الدين فقال بل هو كل الدين والطبراني من وجه آخر عن عمران بن حصين
الحياء من الايمان والايمان في الجنة وفي البخارى بعد حديث الباب قال بشر بن كعب مذكوب في الحكمة ان من الحياء
وقار وان من الحياء كنية فقال له عمران احدثك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتحدثني عن حقيقة ذلك اه قال في
الذكوا كب انما غضب لان الهبة انما هي في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فيما يروى عن كتب الحكمة لانه لا يدري

لما في حقيقة ولا يعرف صدقها وقال القرطبي انما انكر عليه من حيث انه ساقه في معرض من يعارض كلام النبوة بكلام غيره وقيل لكونه خاف أن يخطئ السنة بغيرها والافليس في ذكر السكينة والوفار ما ينافي كونه خيرا انتهى وقال الحافظ وفي رواية أبي قتادة العدوي ان منه سكينته وورق الله ومنه ضعف وهذه الزيادة متبعة ومن اجابها غضب عمران والافليس في ذكر الوفار والسكينة ما ينافي كونه خيرا اشار الى ذلك ابن بطال لكن يحتمل ان يكون غضب من قوله منه لان التبعية يفهم ان منه ما يصاد ذلك وهو قد روى انه كله خير ٣٣٦ وقال القرطبي معنى كلام بشير ان من الحياء ما يحمل صاحبه على الوقار بان

يؤخر غيره ويتوقر هو في نفسه ومنه ما يحمل على أن يسكن عن كثير مما يهرك الناس فيه من الامور التي لا تليق بذى المروءة ولم يشكر عمران عليه هذا القدر من حيث معناه وانما انكره عليه من حيث انه ساقه في معرض كلام الرسول بكلام غيره وقيل انما انكر عليه من حيث انه ساقه لكونه خاف أن يخطئ السنة بغيرها ولا يخفى حسن التوجيه السابقة انتهى وفي رواية أبي قتادة فغضب عمران حتى احمرت عيناه وقال الأاراني حدثك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعارض فيه (عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان مما أدرك الناس من كلام النبوة الاولى أي من شرائع الانبياء السابقين مما اتفقوا عليه ولم ينسخ ولم يبدل لهم بصوابه واتفاق العقول على حسننه فالاولون والآخر من الانبياء على منهاج واحد في استحسنه (إذا

وقد استدلل بالحديث على تحريم القنفذ لان الحباثت محرمة بنص القرآن وهو مخصص لعموم الآية الكريمة كما انف في مثل ذلك وقد حكى التحريم في البحر عن أبي طاب والامام يحيى قال ابن رسلان راوي عن الغفال انه قال ان صح الخبر فهو حرام والارجعنا الى العرب والمنقول عنهم انهم يستطيبنه وقال مالك وابو حنيفة القنفذ مكره ورخص فيه الشافعي والليث وأبو ثور اه وحكى الكراهة في البصرايضاعن المؤيد باقه والراجح ان الاصل الحل حتى يقوم دليل ناهض ينقل عنه أو يقرر انه مستحب في غالب الطباع ويؤيد القول بالحل ما أخرجه أبو داود عن مقام بن تلب عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أسمع لحشرات الارض تحريمها وهذا يؤيد الاصل وان كان عدم السماع لا يستلزم عدم ورود دليل وان كان قال البيهقي ان اسناده غير قوي وقال النسائي يفتي ان يكون مقام بن تلب ليس بالمشهور قال ابن رسلان ان حشرات الارض كالضب والقنفذ واليربوع وما أشبهها وأطال في ذلك

* (باب ما جاء في الضب) *

(عن ابن عباس عن خالد بن الوليد انه اخبره انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ميمونة وهي خالته وخالة ابن عباس فوجد عندها ضبا فحذوا فقدمت به اختمها فحيدت بنت الحارث من نجد فهدمت الضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يهاوى بيده الى الضب فقالت امرأة من النسوة الحضورا خبرن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما قدمتن له قلن هو الضب يا رسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده فقال خالد ابن الوليد اسرام الضب يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بارض قومي فاجدني اعافه قال خالد فاجترته فأكثته ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينظر فلم ينه في رواه الجماعة الا الترمذي وعن ابن عمران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه متفق عليه وفي رواية عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان معه ناس فيهم سعد فأتوا يلطم ضب فنادت امرأة من نسائه انه لطم ضب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كوا فانه حلال ولكنه ليس من طعمي رواه أحمد ومسلم وعنه جابر

لم تنسخ) بكسر الحاء أي اذا لم يكن معك حياء يمنعك من القبيح (فاصنع) وفي احاديث بني اسرائيل فافعل (ما شئت) ان خاتمك ليه النفس من الهوى أو اذا اردت فعلا ولم يكن مما يستحي من فعله شرعا فافعل (ما شئت) فالامر للاباحة وعلى الاول للتمديد كقوله تعالى اعملوا ما شئتم أو به في الظاهر أي اذا لم يكن لك حياء يمنعك من القبيح منعت ما شئت وفيه إشارة الى تعظيم أمر الحياء (من أنس رضي الله عنه قال ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم ايضا طنا) بالملاطقة وطلاقة الوجه والمزاح (حق يقول لآخى) من أي (صغير) وهو ابن أبي طلحة زيد بن سهل الانصاري (يا أبا هريرة) مصغرا (ما فعل الصغير) مصغرا فخرطير كان مصغرا فخرطير وأهل المدينة يسمونه البليل أي ماشائه وحاله قال النووي وفي الحديث جواز مكنته من ليلته

وتكفية الطفل وأنه ليس كذبا وجواز المزح فيما لم يربا ثم وجواز السجود في الكلام الحسن بلا كلفة وملاطفة الصبيان وتأنيبهم وبيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حسن الخلق وكرم الضعفاء والتواضع والحديث أخرجه مسلم في الصلاة والاستئذان وفوائد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه الترمذي في الصلاة وفي البر والسياسة في اليوم والميلة وابن ماجه في الأدب (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا بدغ) للبدغ بالذال المهملة والغين المهملة وهو ما يكون من ذوات السحوم وأما الذي بالذال المهملة والعين ٢٣٧ المهملة فما يكون من الذار (المؤمن من

بهر) بضم الجيم وسكون الجاء المهملة (واحد مرتين) على ضيغة التسيير ومعناه الأمر أي ليكن المؤمن حازما حذرا لا يؤث من ناحية الغفلة فيندفع مرة بعد أخرى وقد يكون ذلك في أمر الدين كما يكون في أمر الدنيا وهو أولا هـ ما بالحدود روى بكسر الغين بلافتحة التسيير فيتحقق فيه معنى التسيير على هذه الرواية قاله الخطابي قال السفاقي بعد ذكره

له وكذا قرأناه أي لا يتخذ من المؤمن ولا يؤث من ناحية الغفلة فيقع في مكروه لكن قال التوربشتي أرى أن الحديث لم يبلغ الخطابي على ما كان عليه وهو مشهور عند أهل السير وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم من على أبي عزة الشاعر الجعفي بشرط عليه أن لا يجلب عليه فلما بلغ مأمنه عاد إلى ما كان فامر مرة أخرى فامر بضرب عنقه وكله بعض الناس في المن عليه فقال لا بدغ المؤمن الحديث وأخرج قصته ابن اسحق في المغازي بغير اسناد ونقل النووي عن

أن عمر بن الخطاب قال في الضب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرمه وإن عمر قال إن الله ابتع به غير واحد وأعطاهم عامة الرعامنة ولو كان عندي طعمته وراه مسلم وابن ماجه وعن جابر قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بضب فإني يا كل منه وقال لا أدري أهله من القرون التي مسخت وعن أبي سعيد أن أبا أيوب أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال إني في غائط مضية وأنه عامة طعم أهلي قال فلم يجبه فقلنا عارده معاودة فلم يجبه ثلاثا ثم نادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الثالثة فقال يا أعرابي إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فسخهم دواب يدبون في الأرض ولا أدري أهله هذا منهم فلم آكلها ولا أنهي عنها رواها أحمد ومسلم وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن المؤمن لا ينسل له والظاهر أنه لم يعلم ذلك إلا بوجوه وان تردد في الضب كان قبل الوحي بذلك والحديث يرويه ابن سعد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكرت عنده القرعة قال مسرورا قال والخنازير مما مسخ فقال إن الله لم يجعل لمسخ نسل ولا عقابا وقد كانت القرعة والخنازير قبل ذلك وفي رواية أن رجلا قال يا رسول الله القرعة والخنازير هي مما مسخ الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الله لم يمسح لك أوبه ذب فوما يجعل لهم نسل أو ذب ذلك أحدهم لم قوله فوجد عندنا ضبا هودية تشبه الخردون ولكنه أكبر منه قليلا ويقال للأنثى ضبة قال ابن خالويه أنه يعيش سبع مائة سنة وأنه لا يشرب الماء ويول في كل أربعين يوما قطرة ولا يقط له سن ويقال بل أسنانه قطعة واحدة قوله محذوذا بصاحبه محذوذا ونون مضومة وآخره ذال مهملة أي مشوبا بالبخارة المحقة ووقع في رواية بضب مشوى قوله اختها حنيدة محذوذة مضومة بعدها فام مضمرة قوله لم يكن بارض قومي قال ابن الأعرابي اعترض بعض الناس على هذه اللفظة وقال إن الضباب موجوده بارض الخنازير فان كان أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو فانه ليس بارض الخنازير منها شيء وربما حدثت بعد عصر النبوة وكذا أنكر ذلك ابن عبد البر ومن تبعه قال الحافظ ولا يحتاج إلى شيء من هذا بل المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بارض قومي قرين فقط فيضن النبي عكده ما حولها ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بسائر بلاد

٤٣ نيل سا القاضي عياض هذه القصة وقال سبب هذا الحديث معروف وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم امر أبا هريرة الشاعر يوم أحد فساله المن وعاهده أن لا يمرض عليه ولا يجوده فاطمته فلقى بقومه ثم رجع إلى التبريض والجماعة ثم امر يوم أحد فساله المن فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا بدغ المؤمن الحديث قال التوربشتي وهذا السبب يصف الوجه الثاني يعني الرواية بكسر الفين على التسيير وأجاب الطيبي في شرح المشكاة بأنه بوجه بان يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم يمار أي من نفسه الزكية الكريمة الميل إلى الحلم والعفو عنه جرد منها مؤمنا كما لا جاز ما ذاشهامة ونهاه عن ذلك يعني ليس من شمة المؤمن الجاهل الذي بغضب لله ويذب عن دين الله أن يندفع من مثل هذا الغادر المقر مرة بعد أخرى فاته عن حديث الحلم

وامض لشأنك في الانتقام منه والانتصار من عدو الله فان مقام الغضب بابي الحلم والعفو ومن اوصافه صلى الله عليه وآله وسلم انه كان لا ينتقم لنفسه الا ان تنتك حرمته الله فينتقم لله وقد ظهر من هذا ان الحلم طلاق غير محمود كما ان الجود كذلك فقام التحلم مع المؤمن مندوب اليه مع الاريا والفاظة مع الاعداء قال تعالى في وصف العصاة أشد داعي الكفار رجاء بينهم فظهر من هذا ان القول بالهوى والى والمقام له أدى وسلوك ما ذهب اليه الخطابي اوضح واهدى واحق ان يتبع وأخرى وهذا الكلام منه صلى الله عليه وآله وسلم ٢٢٨ واول ما قاله لابي عز المذكور وما قول القاسي وابن التين وهذا مثل

قديم قتل به صلى الله عليه وآله وسلم اذ كان كثير اياما يتنزل بالامثال القديمة واصول ذلك ان رجلا ادخل يده في جحر لصيد او غيره فادغته حية في يده فضر به العرب منه لا فقالوا لا يدخل الرجل يده في جحر فيلدغ منه مرة ثانية فقعقه في المصاييح بانه اذا كان المثل العربي على الصورة التي حكاهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يورده كذلك حتى يقال انه تمثله به ثم اورد كلاما بمعناه وانظر الفرق ما بين كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وبين لفظ المثل المذكور فطالوا بالبلاغة على لفظه صلى الله عليه وآله وسلم وحلاوة العبارة فيه بادية يدرها ذوالذوق السليم عليه افضل الصلاة والسلام قال ابو عبيد معناه لا ينبغي للمؤمن ان انكب من وجهه ان يعود اليه قلت وهذا هو الذي فهمه الاكثر ومنهم الزهري رواي الخبر وقيل معناه ان من اذنب ذنباً فموجب به في الدنيا لا يماق به في الآخرة

الجواز قوله فاجبه في اعافه أي كره كما يقال عفت النسيء اعافه قوله فاجترته بيمين رواين مهمتين هذا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بعض شراح المذهب بن أبي نبل الراوقد غاطه النورى قوله لا آكله ولا أسرمه فيه جواز اكل الضب قال النورى وأجمع المسلمون على ان الضب حلال ليس بمكروه الا ما حكى عن أصحاب أبي حنيفة من كراهته والامام حكا القاضى عياض عن قوم انهم قالوا هو حرام وما أطلقه يصح عن أحد فان صح عن أحد فمجبوج بالصوم وانما من قبله اه قال الحافظ قد نقله ابن المنذر عن علي رضي الله عنه في ان يكون الاجماع مع مخالفة ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم وقال الطحاوى في معاني الآثار كرهه قوم أكل الضب منهم م أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن أكل كل لحم الضب أخرجه أبو داود ومن حديث عبد الرحمن بن شبل قال الحافظ في الفتح واسناده حسن فانه من رواية اسمعيل بن عبيد عن شريك بن جهم عن شريك بن جهم عن أبي راشد الخبزي عن عبد الرحمن بن شبل وحديث ابن عباس عن الشاميين قولى وهو لا شاميون ثقات ولا يغتر بقول الخطابي ليس اسناده بهذا القول ابن حزم فيه ضعفه ومجهولون وقول البيهقي تفرد به اسمعيل بن عبيد عن شريك بن جهم عن أبي راشد الخبزي لا يصح ففى كل ذلك تساهل لا ينبغي فان رواية اسمعيل عن الشاميين قوية عند البخارى وقد صحح الترمذي بعضها وأخرج أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان والطحاوى وسنده على شرط الشيخين من حديث عبد الرحمن بن حنيفة نزلنا أرضا كثيرة الضباب الحديث وفيه انهم طبخوا منه فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان أمة من بنى اسرائيل مسخت دواب فاختشى ان تكون هذه فأكفوها ومثله حديث أبي سعيد المذكور في الباب قال في الفتح والاحاديث وان دلت على الحل تهرىحوا وتلو بجانصا وتقرر ارفا لجمع بينهما وبين الحديث المذكور وحل النهى فيه على أول الحال عند تجوز ان يكون مما صحح وحديثه امر باكفائه القدور ثم توقف فلم يأمربه ولم ينه عنه وحل الاذن فيه على ثانى الحال لما علم أن المسوخ لا ينسل له وبعد ذلك كان يستتذره فلا يأكله ولا يجرمه وأكل على ما تذرته باذنه فدل على الاباحة وتكون الكراهة للتنزيه في حوز من يتقذره وتحمل احاديث الاباحة على من لا يتقذره وقد استدلل على الكراهة بما أخرجه الطحاوى عن عائشة انه اهدى

قلت ان اراد قائل هذا ان عموم الخبر يتناول هذا فيمكن والانساب الحديث يابى ذلك والمراد باباؤ من الكمال الذي للنبي قد وقفت به رفته على غوامض الاحكام حتى صار يحذر مما سبق وما المؤمن المغفل فقد يدغ مرارا قال ابن بطال فيه ادب شريف أدب به النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته ونبيهم كيف يحذرون مما يحذرون سوء عاقبته وفي معناه حديث المؤمن كيمس حذر أخرجه الديلمي من حديث أنس بن مالك حديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه والعسكرى كلهم من حديث عقيل عن الزهري عن أبي هريرة مرفوعا لكن ليس عند ابن ماجه والعسكرى واحد (عن أبي بن كعب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان من الشعر حكمة) أي قولنا ما قام طابا بالحق وقيل كلاما نانا ما يمنع من

الجهل والسفه وانخرج ابوداود من رواية حضر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان من البيان صرأوان من العلم جهلا وان من الشعر حكاوان من القول عياقة قال صعصعة بن صوحان صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما قوله ان من البيان صرأوان فالحق وهو الحق بالحق من صاحب الحق فيصير القوم بيانه فيذهب بالحق واما قوله ان من العلم جهلا فيكاف العالم الى علمه ما لا يعلم فيجهل ذلك واما قوله ان من الشعر حكاوا فكل هذه المواضع والامثال التي يتعظم بها الناس واما قوله ان من القول عيا ٣٣٩ فعرضك كلامك على من لا يريدوه وقال

ابن التين مفهومه ان بعض الشعراء ليس كذلك لان من تبعية في حديث ابن عباس عند البصري في الادب المفرد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن ماجه بله ان من الشعر حكا وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود وأخرجه ايضا من حديث بريدة مثله وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن عيينة بن عمار قال قال ابو بكر بن عمار قال الشاعر الكلمة الحكمة وقال ابن بطال ما كان في الشعر والرجز كراقة وتعظيم له ووجدانيته وايتارطاعته والاستسلام له فهو حسن مرغب فيه وهو المراد في الحديث بانه حكمة وما كان كذبا وخطافه المذموم قال الطبري وهذا الحديث رده على من كره الشعر مطلقا واحتج بقول ابن مسعود

الشعر من امير الشيطان وعن مسروق انه تمثيل باول بيت شعر ثم سكت فقيل له فقال أخاف أن أجسد في حقيقة شعر او عن أبي امامة رفعه ان ابليس لما هبط

للذي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب فلم يأكله فقام عليهم ائل فارادت عائشة أن تعطي فقال لها اتعطينه لا تأكلين قال محمد بن الحسن بن دل ذلك على كراهة انفسه واغريه وقمعه الطحاوي باحتمال أن يكون ذلك من جنس ما قال الله تعالى ولستم بأخذيه الا ان تعضوا فيه ثم ساق الاحاديث الدالة على كراهة التصديق بحشف القرو وكحديث البلاء كانوا يصحبون الصدقة باردا فترثت أفقة وامن طيبات ما كسبتهم قال فلهذا المعنى كره عائشة ان تصدق بالضرب لانه حراما وهذا يدل على ان الطحاوي فهم عن محمد ان الكراهة فيه التحريم والمعروف عن أكثر الحنفية فيه كراهة التنزيه وجفع بعضهم الى التحريم وقالوا اختلاف الاحاديث وتعددت معرفة المتقدم فرجنا جانب التحريم ودعوى التعذر عنوة بما تقدم قوله في غائطه ضربة قال النووي فيه لغتان مشهورتان احدهما فتح الميم والضاد والثانية ضم الميم وكسر الضاد والاول أشهر وأصح والمراد ذات ضباب كنسيرة الغائط الارض المطمئنة قوله يدبون بكسر الدال قوله ولا ادري له في هذا من اقال القرطبي انما كان ذلك ظنا منه قبل ان يوحى اليه ان الله لم يجعل لمسخ نسلا فلما أوحى اليه بذلك زال التظن وعلم ان الضرب ليس مما مسح كما في الحديث المذكور في الباب ومن الصحيح ان ابن العربي قال ان قولهم الممسوخ لانس لانه دعوى فانه أمر لا يعرف بالعقل وانما طار به النقل وليس فيه أمر يعول عليه له وكان لم يستحضره من صحيح مسلم ثم قال وعلى تقدير كون الضرب ممسوخا فذلك لا يقتضي تحريم أكله لان كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق له اثر أصلا وانما كره النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاكل منه لما وقع عليه من خط الله كما كره الشرب من مياه تمود اه ولا منافاة بين كونه صلى الله عليه وآله وسلم عاف الضرب وبين ما ثبت انه كان لا يعيب الطعام لان عدم العيب انما هو فيما صنعته الا ترى لثلاث كسر خاطره وينسب الى التقصير فيه واما الذي خلق كذلك فليس نقور الطبع منه فتمت

باب ما جاء في الضبع والارنب

عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمارة قال قلت لجليل بن ابي عمير ابي بصير قال نعم قلت آكلها قال نعم قلت آكلها قال نعم قلت آكلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم رواه الترمذي وصححه الترمذي ولفظ أبي داود عن جابر سألت رسول الله صلى الله عليه وآله

الى الارض قال رب اجعل لي قرآنا قال قرأتك الشعر ثم اجاب عن ذلك بانها اخبار واهية قال في الفتح وهو كذلك لحديث أبي امامة فيه على بن زيد الا انه في وضعيف وعلى تقدير قوتها فهو محمول على الافتراط فيه والا كثر منه ويدل على الجواز ما في احاديث الباب واخرج البصري في الادب المفرد عن عمرو بن النضر يدعي أبيه قال استشدني النبي صلى الله عليه وآله وسلم من شعر أمية بن أبي الصلت فأنشدته حتى أنشدته مائة فافية وعن مطرف قال صحبت عمران بن حصين من الكوفة الى البصرة فقل من قبل نزل الا وهو ينشدني شعرا وأسند الطبري عن جماعة من كبار الصحابة ومن كبار التابعين انهم سموا قالوا الشعر وانشدوه واسندوه واخرج البصري في الادب المفرد عن خالد بن كيسان قال كنت عند ابن عمر فوقف عليه ايام بن خزيمة فقال

وحديث الجاهلية عند رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا
 ينهاتهم وربما تبسم اه والشعر
 اصله اسم لما دق ومنه بيت شعري
 ثم اسم تعمل في الكلام المتقني
 الموزون قصدا والتقييد بالقصد
 مخرج ما وقع موزونا اتفاقا فلا
 يسمى شعرا او يقال اصله الشعر
 بفتحين يقال شـعرت اصب
 الشعر وشعرت بكذا علمت علما
 دقيقا كاصابة الشعر وقال
 الراغب قال بعض الكفاة عن
 النبي انه شاعر فتيل لما وقع في
 القرآن من الكلمات الموزونة
 واقوال وقيل ارادوا انه كاذب
 لان اكثر ما ياتي به الشاعر كذب
 ومن ثم هو الادلة الكاذبة شعرا
 وقيل في الشعر احسنه ا كذبه
 ويؤيد ذلك قوله تعالى وانهم
 يقولون ما لا يفعلون وقيل كذب
 الشعراء ليس بكذب واما قوله تعالى
 والشعراء يتبعهم الغارون الم
 ترأنهم في كل واديهون وانهم
 يقولون ما لا يفعلون فقال
 المتسردن في هذه الآية المراد
 بالشعراء شعراء المنبر كمن يتبعهم

قوله للناس ومردة الشياطين وعصاة الجن ويروون شعرهم لان الغاوى لا يتبع الاغاوا بامتله ومعنى التعلى منهم واحد
عبد الله بن الزبير وهو بغير بن ابي وهب ومما وقع بن عمرو وامية بن ابي الصلت وقيل نزلت في شاعر بن تهاجيا فكان مع كل واحد
منهما جماعة وهزم الغواة السهها وانخرج البضارى في الادب المقرد وابوداود عن ابن عباس في الآية قال ففسخ من ذلك
واستغنى فقال الا الذين آمنوا الى اخر الوردية اى وعلموا الصالحات وذكروا الله كثيرا وان تصروا من بعد ما ظنوا بهم الذين
ظنوا اى منقلب يملكون وانخرج ابن ابي شيبة عن طريق حرسلة قال لما نزلت والشعراء يتبعهم الغاوى بن جاهد عبد الله بن ربيعة
وحسان بن ثابت وكعب بن مالك وهم يكون فقالوا يا رسول الله انزل الله هذه الآية وهو يعلم ان شعرا منكم قال نعم وما بعد هذا
الا الذين آمنوا الخ قال السهيلي نزلت الآية في الثلاثة وانما وردت بالاجم ام ليدخل معهم من اقتدى بهم وذكروا التعلى مع

الثلاثة كعب بن زهير بن أسد والله أعلم قال الحافظ ابن حجر والذي يحصل من كلام العلماء في حد الشعر الجاهلي أنه إذا لم يكن منه في المسجد وخلا عن هجو وعن الأغراق في المدح والكذب المحض فانتقل به من لا يحل وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على جوازها إذا كان كذلك واستدل بالحديث الباب وغيره وقال ما نشد بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستشده ولم ينكره ذلك وقد جمع ابن سيد الناس شيخ شيوخنا بخلافه من نقل عنه من الصحابة شيء من الشعر يتعلق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وقد ذكر البخاري في الباب خمسة أحاديث دالة على الجواز وبعضها متصل ٢٤١ لما يكره مما لا يكره وترجم في الأدب

المفرد ما يكره من الشعر وأورد فيه حديث عائشة مر فوجا أن أعظم الناس فرية الشاعر هجوا القبيح له بأسرها وصحبه ابن حبان وأخرج في الأدب المفرد عن عائشة أنها كانت تقول الشعر منه حسن ومنه قبيح خذ الحسن ودع القبيح وأورد رويت من شعر كعب بن مالك أشعار منها القصيدة فيها أربعون بيتا وسنده حسن وأخرج أبو يعلى أوله من حديثها من وجه آخر مر فوجا وأخرجه البخاري في الأدب المفرد أيضا من حديث عبد الله بن عمرو مر فوجا بالنظر الشعر بمنزلة الكلام فحسن الكلام وقبيحه قبيح الكلام وسنده ضعيف وأخرجه الطبراني في الأوسط وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بهذا الاسناد وقد اشتهر هذا الكلام عن الشافعي واقتصر ابن بطال على نسبته إليه فقصر وعاب القرطبي المفبر على جماعته من الشافعية الاقتصاص على نسبة

واحد كصفيحة نعل الفرس نعل هذا لا يدخل في عموم النبي اه قوله ويجعل فيه كبش فيه دليل على أن الكبش مثل الضبع ومنه أن المعتبر في المثلثة بالتقريب في الصورة لا بالقيمة ففي الضبع الكبش - واه كان مثله في القيمة أو أقل أو أكثر قوله أنفجنا أربنا بنون ثم فامه مقموحة وجيم سا كثة أي أثرنا يقال فنج الأرب إذا ثاروا أنفجته أي أثرته من موضعه ويقال الانتفاج الاقشعرار وارتجاع الشعر وانتفاشه والارب دويبة معروفة تشبه الخناق لكن في رجلها طول بخلاف يديها والارب اسم جنس للذكر والاشق قوله بحر الظهور أن اسم موضع على مرحلة من مكة والرام من قوله بحر شدة قوله فلقبوا بهجمة وموحدة أي تعبوا ووزنا واه في قوله صنابها بالصاد المهملة بعد هاتون قال في القاموس الصناب كتاب اه وهو صبغ يتخذ من الخردل والزبيب ويؤتى به فعلى هذا عطف أدمها عليه للتفسير ويمكن أن يكون من عطف العام على الخاص قوله يوركها الورك بكسر الراء وبكسر الواو وسكون الراء وهما وركان فوق الفخذين كالكتفين فوق العضدين كذا في المصباح قوله وأمر أصحابه أن يأكلوا فيه دليل على جواز كل الارب قال في الفتح وهو قول العلماء كافة إلا ما جاء في كراهتها عن عبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة وعن عكرمة من التابعين وعن محمد بن أبي ليل من الفقهاء واحتجوا بحديث خزيم بن جر قال قال رسول الله ما تقول في الارب قال لا آكله ولا أحرمه قلت ولم يارسول الله قال ثبت أنها تدمى قال الحافظ وسنده ضعيف ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة وله شاهد من عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ جئ به إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأكلها ولم ينهاها وزعم أن أخصب أخرجه أبو داود وله شاهد أيضا عند اسحق بن راهويه في مسنده وهذا إذا صح صلح للاختصاص به على كراهة التنزيه لا على التحريم والله أعلم عن عبد الله بن عمرو والتحريم كافي شرح ابن رسلان لاسنن وحكي الرازي عن أبي حنيفة أنه حرمها وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة وقد حكى في البحر عن العترة الكراهة في كراهة التنزيه وهو القول الرابع

• (باب ما جاء في الجلالة) •

عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شرب لبن الجلالة رواء الخمة إلا ابن ماجه وصححه الترمذي • وفي رواية نهى عن ركوب الجلالة رواء أبو داود

ذلك للشافعي وقد شاركه -م في ذلك ابن بطال وهو مالكي - وأخرج الطبري من طريق ابن جريج قال سألت عطاء عن الحساء والشعر والغناء فقال لا بأس به ما لم يكن نجسا (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينبغي جوف أحدكم فيهما) القبح المدة لا بجناطها دم (خير له من أن يجتلى شعره) ظاهره العموم في كل شعر لكنه مخصوص بمالم يكن حقا ما لم يكن فلا كدح الله ورسوله وما يشغل على الذكر والرهو سائر المواضع لا فراطية وجهه ابن بطال على الشعر الذي هجى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعقبه أبو عبيد بن الأبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لو كان شطري بيت كان كفرا قال والوجه عندى أن يجتلى قلبه منه حتى يغاب عليه فيشقه عن القرآن والذي ذكره فاما إذا كان الغالب القرآن والذي ذكره عليه

والأضراب الثاني عن السرعة أرخاف عليهم الفتنة من معان التثبيد قال الحافظ قلت والراجح عند البخاري الثاني ولذلك
ادخل هذا الحديث في باب الماريض ولو أريد المعنى الأول لم يكن في حفظ القوارير تعرض ٥١ قال أبو داود لا بد الله الجوزي
فتكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكلمة لو تكلم بها بعضكم لعمى بها عليه يعني قوله -وقل باقوا وير قال الداودي هذا قاله
أبو داود لا بد العراف لما كان هندهم من التكلف ومعارضة الحق بالباطل وأسأل الله الرشاد إلى طريق السداد وأن يصنم
في بالاسلام والسنة في عافية بلا محنة وأن يفرج كربى ويسهل أمرى ٣٤٢ * (١) يث أنس رضي الله عنه أن رجلا

من أهل البادية قال في المقدمة
لم أعرف أحدا منكم في الدار قطني
ما يدل على أنه ذو الخوصصة العيان
وهو الذي بال في المسجد (أى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) يسأله
مضى الساعة فقدم وزاد في هذه
الرواية بعد قوله أنت مع من
أحببت (أى لمحق بهم حتى تكون
من زميرتهم والمعية تحصل بمجرد
الاجتماع في شئ مما ولا يلزم في
جميع الأشياء فإذا اتفق أن الجميع
دخلوا الجنة صدقت المعية وإن
تفاوتت الدرجات بحيث يتكمن
كل واحد من رؤية الآخر وإن
بعد المكان لأن الجواب إذا زال
شاهد بعضهم بعضا إذا أرادوا
الرؤية والتلاقي قد زوا على ذلك
(فقلنا ونحن كذلك) أى نكون
مع من أحببنا (قال) صلى الله
عليه وآله وسلم (نعم فمخرجنا) بذلك
(يومئذ فرحنا بيدا) وحقق أهم ذلك
وهذا يؤيد ما أثبتته المعية لأن
درجات العصاة متفاوتة وفي رواية
أخرى عن أنس فلم أر المسلمين فرحوا
فرحاً شديداً منه وروى البخاري
ومسلم عن ابن مسعود رضي الله

لها وكان ابن عمر يحبس الأجابة ثلاثاً ولا يرباها كما يأسا مالك من دون حبس ٥١ قال
ابن رسلان في شرح السنن وليس للحبس مدة مقدرة وعن بعضهم في الأبل والبقرة أربعين
يوماً وفي الغنم سبعة أيام وفي الدجاج ثلاثة واختاره في المهذب والتحرير قال الإمام
المهدي في البحر فإن لم تحبس وجب غسل أمعائها ما لم يستعمل ما فيه استهالة تمامه قوله
نهي عن ركوب الجلالة على النهي أن نعرف فتلوث ما عليها بغيره أو هذا ما لم تحبس فإذا
حبست جاز ركوبها عند الجميع كذا في شرح السنن وقد اختلف في طهارة ابن الجلالة
فالجهد وروى الطهارة لأن النجاسة تستحيل في باطنها فيطهر بالاستحالة كلام يستحيل في
أعضاء الحيوانات لجأو يصير لنا

• (باب ما استفيد تحريم من الأمر بقتله أو النهي عن قتله) •

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس ذنوب يفتن في الحل
والحرم الحمة والغراب الأبقع والفأرة والكلب العقور والحداديروا أحد ومسلم وابن
ماجه والترمذي • وعن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل
الوزغ وسمه فويسقاروا أحد ومسلم وللبخاري منه الأمر بقتله • وعن أم شريك أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الوزغ متفق عليه زاد البخاري قال وكان ينفخ
على إبراهيم عليه السلام • وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
قتل وزغاً في أول ضربة كتب له مائة حسنة وفي الثانية دور ذلك وفي الثالثة دون ذلك رواه
أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي معناه • وعن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن قتل أربع من الدواب النحلة والذئبة والهدأة والصرور أحد وأبو
داود وابن ماجه • وعن عبد الرحمن بن عثمان قال ذكر طبيب عند رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم دوا مذكراً الضفدع يجعل فيه فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل
الضفدع رواه أحمد وأبو داود والنسائي • وعن أبي إمامة قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ينهى عن قتل الجنان التي تكون في البيوت إلا البتور والظبية فإنهما
اللذان يخطئان البصر ويتبعان ما في بطون النساء متفق عليه • وعن أبي سعيد قال قال

عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال المرمع من أحب أي في الجنة بحسن نيته من غير زيادة هل لأن محبته أهم كطاعتهم
والهبة من أفعال القلوب فائتبع على معتقده لأن النية الأصل والعمل تابع لها وليس من لازم للمعية الاستواء في الدرجات وفيه
المرأة اتفاني والمرأة كذلك مع من أحببت في الجنة مع رفع الحب حتى تحصل الرؤية والمشاركة وكل في درجته وفي حديث أبي
موسى قال قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم أي لم يعمل بمن عملهم قال المرمع من أحب ذلك
امرئ ما نوى قال في القم جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في كتاب الحبين مع المحبوبين وبلغ عدد العصابة فيه نحو العشرين وفي
رواية أكثرهم من هذا اللفظ يعني المرمع من أحب وفي بعضها باللفظ حديث أنس أنت مع من أحببت ٥١ اللهم انك تعلم أني

أحبك وأحب رسولك وأصحابه وذليته وإن واجهه وتغلبه حذيقه وترواه ومقدسه وقراءه ومقرئيه والاعانة المجهد بن ومن تبعهم بالأحسان فلا تخيفني يوم اللقاء ولا تبعني عنهم يا مالك الصدق والوفاء واحشرنى في زمرة المحدثين فقتلوا أسيد المسلمين خاتم النبيين شقيق المذنبين وأن لم الحق بهم ولم أدرك ثلثهم فانك راسع المغفرة وغافر الذنب وقابل التوب وأرحم الراحمين وأكرم الأكرمين (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الغادر أي النافض للعهد الغدير الواقفي به) نصب ٣٤٤ له لواء يوم القيامة فيقال هذه غدرة فلان بن فلان قال في حجة النفوس

الغدر على عومه في الجليل والحقير وفيه ان صاحب كل ذنب من الذنوب التي يريد ان يظهرها لسلامة يعرف بها صاحبها ويؤيده قوله تعالى يعرف الجرمون بسماهم وظاهر الحديث ان لكل غدرة لواء على هذا يكون للشخص الواحد عدة ألوية بعد غدرة الله والحيكمة في نصب اللواء ان العقوبة تقسح غالباً بضد الذنب فلما كان الغدر من الامور الخفية ناسب أن تكون عقوبته بالمشهورة ونصب اللواء اشهر الاشياء عند العرب اه وقال غيره وفيه العمل بظواهر الامور قال في الفتح وهو يقتضي حمل الالباء على من كان يغيب اليه في الدنيا لا على من هو في نفس الامر وهو المعتمد قال ابن بطال في هذا الحديث رداه قول من زعم انهم لا يذعنون يوم القيامة الا بما هماتهم سم ستره على آياتهم قلت هو حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف جداً وأخرج ابن عدي من حديث أنس مثله (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ليوتكم مما أخرجوا عاين ثلاثاً فان بد لكم به ذلك شئ فاقتلوه رواه أحمد ومسلم والترمذي وفي لفظ لم تدفعه أيام) حديث ابن عباس قال الحافظ رجاله رجال الصحيح وقال البيهقي هو أقوى ما ورد في هذا الباب ثم رواه من حديث سهل بن سعد وزاد فيه والضعف وفيه عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد وهو ضعيف وحديث عبد الرحمن بن عثمان أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي قال البيهقي ما ورد في التمهيد ٣ وروى البيهقي من حديث أبي هريرة النسي عن قتل الصرد والضعف والخلة والله دهم في اسناده ابراهيم بن الفضل وهو متروك وروى البيهقي أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً لا تقتلوا الضفادع فان نقيتها نسيج ولا تقتلوا الخفافش فانه لما خرب بيت المقدس قال يارب سلطني على البحر حتى أغرقهم قال البيهقي اسناده صحيح قال الحافظ وان كان اسناده صحيحاً لكن عبد الله بن عمرو كان يأخذ عن الاسرائيليات ومن جملة ما نسي عن قتله الخفافش أخرجه أبو داود وفي المراسيل من طريق عبد بن اسحق عن أبيه قال نسي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل الخطاطيف ورواه البيهقي من غير اسناد من طريق ابن أبي الحويرث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عباس وفيه الاثر يقتل العنكبوت وفيه عمرو بن جبيع وهو كذاب وقال البيهقي روى فيه حديث حسن وفيه حزة النعماني وكان يرى بالوضع ومن ذلك الرخعة أخرجه ابن عدي والبيهقي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن أكل الرخعة وفي اسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف جداً ومن ذلك العصفور أخرجه الشافعي وأبو داود والحاكم من حديث عبد الله بن عمر وقال صحيح الاسناد مرفوعاً ما من انسان يقتل عصفوراً فاقفوها بغيرة حال الا أن الله عنها قال يا رسول الله وما حقها قال يذبحها وبأكلها ولا يقطع رأسها ويطرحها وأعله ابن القطان بصيب مولى ابن عباس الراوي عن عبد الله فقال لا يعرف حاله ورواه الشافعي وأحمد والشافعي وابن حبان عن عمرو بن الشريد عن أبيه مرفوعاً من قتل عصفوراً عبثاً عجم الى الله به يوم القيامة يقول يارب ان فلانة تلقي عبثاً ولم يقتلني منه فمة قوله خمس فواسق الخ هذا الحديث قد تقدم الكلام عليه في كتاب الحج قوله أمر بقتل الوزغ قال أهل اللغة هي من الحشرات المؤذيات وجمعه أوزاغ وسام أبرص جنس منه وهو ككباره

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تسموا العنب الكرم) بفتح الكاف وسكون الراء وهذه اللفظة من طريق أبي وتسميته تسمية عن أبي هريرة والنسي من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة باللفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويقولون الكرم فوق التلقيب بين الحديثين ولو قال زاد في رواية انما الكرم الخ لكان أحسن وعند مسلم من طريق همام عن أبي هريرة لا يقل احدكم للعنب الكرم انما الكرم الرجل المسلم وله من حديث وائل بن حجر لا تقولوا الكرم ولكن قولوا العنب والخبيطة (انما الكرم قلب المؤمن) لما فيه من نور الايمان وتقوى الاسلام وليس المراد حقيقة النسي عن تسمية العنب كرم بل المراد بيان المستحق لهذا الاسم المشتق من الكرم وفي حديث حمزة عند البزار والطبراني مرفوعاً ان اسم الرجل المؤمن في الكتب

الكرم من أجل ما كرمه الله على الخليقة وانكم تدعون الحائظ من العنب الكرم الحديث قال الخطابي المراد بالنهي تأكيده
تحرير الخبر بمجردها وهذا لأن في تسمية هذا الاسم لها تقرير لما كانوا يتوهمونه من تكريم شاربهما فنهي عن تسميتها
كرما وحكي ابن بطال عن ابن الأثير أنهم هو العنب كرمالان الخبر المتخذ منه تحت على السخا وتأمير بكارم الاخلاق فلذا
نهي عن تسمية العنب بالكرم حتى لا يسمى أصل الخبر باسم ما يؤخذ من الكرم وجعل المؤمن الذي يتقى شر بها ويرى
الكرم في تركها حق في هذا الاسم الحسن والحديث أخرجه مسلم في الادب ٢٤٥ (وعنه) اي عن أبي هريرة (رضي الله

عنه ان زينب) هي بنت جحش
أم المؤمنين بكافي مسلم وأبي
داود او هي زينب بنت أم سلمة
وبيته صلى الله عليه وآله وسلم
كأزواج ابن مردويه في تفسير
سورة الطه من طريقها (كان
اسمها برة) بفتح الباء وتشديد
الراء (فقبل تركي نفسها) لان
افطربة مشتق من البر (فسمها
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم زينب) وقد وقع مثل ذلك
لجويرية بنت الحارث أم المؤمنين
رواه مسلم وأبو داود والبخاري
في الادب المفرد عن ابن عباس
بلفظ كان اسم جويرية برة فقول
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اسمها فسمها جويرية كره ان
يقال خرج من عند برة وحديث
الباب أخرجه مسلم في الاستئذان
وابن ماجه في الادب قال في الفتح
وقد غلب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عدة أسماء وليس
ما غلب من ذلك على وجه المنع
من التسمية بها بل على وجه
الاختيار قال ومن ثم اختار
المسلم ان يسمى الرجل القبيح

وتسميته فويسق كتسمية الخس فواسق وأصل الفسق الخروج والوزغ والخس
المذكورة خرجت عن خلق معظم الحشرات ونحوها بن زيادة الضر والاذى قوله وكان
ينفخ على ابراهيم أي في النار وذلك لما جبل عليه طبعها من عداوة نوع الانسان قوله
في أول ضربة كتب له مائة حسنة في رواية أخرى سبعون قال النووي مفهوم العدد
لا يعمل به عند جوهروا الاموالين فذكر سبعين لا يمنع المائة فلا معارضة بينهما ويحتمل
انه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بالبعين ثم تصدق الله بالزيادة الى المائة فاعلم بها النبي
صلى الله عليه وآله وسلم حين أوحى اليه بعد ذلك ويحتمل ان ذلك يختلف باختلاف قائل
الوزغ بحسب نياتهم واخلاصهم وكمال أحوالهم ونقصهم بالكون المائة لكامل منهم
والسبعون لغيره وأما سبب تكثير الثواب في قتله بأول ضربة ثم ما يليها فانه صوبه
الحث على المبادرة بقتله والاعتماد به وتحريض قاتله على ان يقتله بأول ضربة فانه اذا
أراد ان يضربه ضربات ربما انقلت وفات قتله قوله والصرد هو طائر فوق العصفور
وأجاز مالك أكله وقال ابن العربي انما نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتله لان
العرب كانت تشام به فنهي عن قتله ليزول ما في قلوبهم من اعتقاد التشاؤم وفي قول
للشافعي مثل مالك لانه أوجب فيه الجزاء على المحرم اذا قتله وأما القتل فانه له اجماع على
المنع من قتله قال الخطابي ان النهي الوارد في قتل النمل المراد به السليمان أي لا تقتله
الاذى منه دون الصغير وكذا في شرح السنة وأما القتل فقد روى اباحة أكلها عن
بعض السابق وأما الله فله قد روى أيضا حله أكله وهو ما يؤخذ من قول الشافعي انه
يلزم في قتله الفدية قوله فنهي عن قتل الضفدع فيه دليل على تحريم أكلها بعد تشاؤم
ان النهي عن القتل يستلزم تحريم الاكل قال في القاموس الضفدع كزبرج وجندب
ودورهم وهذا أقل أو مردود دابة نهرية قوله فنهي عن قتل الجنان هو بجمع مكسورة
ونون مشددة وهي الحيات جمع جان وهي الحية الصغيرة وقيل الدقيقة الخفيفة وهي بل
الدقيقة البيضاء قوله الا ابتريه هو قصير الذنب وقال النضر بن شميل هو صنف من
الحيات أزرق مقطوع الذنب لا تنظر اليه حامل الا لقت ما في بطنها وهو المراد من
قوله يتبعان ما في بطون النساء أي يسقطان قوله وذا الطنيتين هو بضم الطاء المهملة
واسكان الفاء وهو ما تلطط الانبياض على ظهر الحية وأصل الطنيتين خوصصة المقل

لما امتنع من تحويل اسمه الى سهل بذلك ولو كان ذلك لازما لما أقرم على قوله لا أعبر اسماء ما به أبي وقد ورد الامر بتحصين
الاسماء وذلك فيما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي الدرداء رفعه انكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم
وأسماء آبائكم فاحذروا أسماءكم ورجالهم فانهم الا في سنده انقطاعا عين عبد الله بن أبي زكريا عن أبي الدرداء فانه لم يذكره
قال أبو داود وقد غلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسم العاص وعقله وشيطان وغراب وحباب ونماب وحرب وغير ذلك
قلت ووقع مثله لعبد الله بن الحارث بن حزن وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر أخرجه البيهقي عن أبي هريرة عن عبد الله بن

الحديث بسند حسن والاخبار في مثل ذلك كثيرة وفي حديث الباب جواز تحويل الاسم الى اسم أحسن منه (عن أنس رضي الله عنه قال كانت أم سليم) هي أم أنس (في النقل) بفتح الشا والاقاف متاع المسافر (وأنجشة) الحبشي (علام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسوق بين) بالنساء (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أنجش) باسم قاط الهاء وفتح الشين المجعته وضعها مرثيا (رويدك سوقك بالقوارير) أي لا أنجل في سوق النساء فانهم كانوا يورون في سرعة الاتفعال والتأثر والحديث تقدم الكلام فيه قرئ ٣٤٦ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أخنى

الاسماء) أي أخش من الخنا وهو الفحش وفي رواية أخنع أي أذل وأوضع قال ابن بطال وإذا كان الاسم أذل الاسماء كان من يسمى به أشد ذلا وقال عياض معناه أنه أشد الاسماء صفارا ونحو ذلك فسر أبو عبيد والخناع الذليل وخنع الرجل ذل وقد فسر الخليل أخنع بأخجر وقال الخنع الفجور يقال أخنع الرجل إلى المرأة إذا دعاها للفجور قال الحافظ قلت وهو قريب من مع في الخنا وهو الفحش وذكر أبو عبيد أنه ورد بلفظ الخنع بتقديم النون على الخاء وهو بمعنى أهلك لان الخنع الذبح والقتل الشديد اه ولم يلفظ أبغض وفي لفظ أخبت الاسماء وفي رواية همام أغبط من الغبط ويؤيده اشتد غضب الله على من زعم أنه ملك الاملاك أخرجه الطبراني ووقع لابن الملقن في شرح العمدة ان في بعض الروايات أخش الاسماء قال الحافظ ولم أرها وانما ذكر ذلك الشراح في تفسير أخنى

وجهها طئي شبهه الخططين على ظهرها بخوصتي المقل قوله يخطفان البصر أي يطمسانه بمجرد نظرهما اليه خاصة جعلها الله تعالى في بصرهما اذا وقع على بصر الانسان قال النووي قال العلماء وفي الحيات نوع يسمى النافر اذا وقع بصره على عين انسان مات من ساعته قوله فخرجوا عليهن ثلاثا بجمعهم له ثم رآه مشددة ثم جيم والمراد به الانتذار قال المازري والقاضي لا تقتلوا حيات مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بآذار كما جاء في هذه الاحاديث فاذا أنذرها ولم تنصرف قتلها وأما حيات غير المدينة في جميع الارض والبيوت والدور فينبى بقتلها من غير آذار لعدم الاحاديث العجيبة في الامر بقتلها في الصحيح بلفظ اقتتلوا الحيات ومن ذلك حديث الخس القواسق المذكورة في اول الباب وفي حديث الحية الخارجة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتلها ولم يذكر انذارا ولا نقل انهم أنذروها فاخذهم هذه الاحاديث في استحباب قتل الحيات مطلقا وخصت المدينة بالآذار والحدوث الواردة فيه اوسببه ما صرح به في صحيح مسلم وغيره انه أسلم طائفة من الجنيم او ذهبت طائفة من العلماء الى عموم النهي في حيات البيوت بكل بلد حتى تنذر وأما ما ليس في البيوت فيقتل من غير آذار قال مالك يقتل ما وجد منها في المساجد قال القاضي وقال بعض العلماء الامر بقتل الحيات مطلقا مخصوص بالنهي عن حيات البيوت الا بالآذار الطائفتين فانه يقتل على كل حال سواء كان في البيوت أم غيرها والظاهر منها بهد الآذار قالوا ويخص من النهي عن قتل حيات البيوت الا بتروذا والطائفتين اه وهذا هو الذي يقتضيه العمل الاصولي في مثل احاديث الباب فالصير اليه أرجح وأما صفة الاستئذان فقال القاضي روى ابن حبيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يقول أنشد كن بالعهد الذي أخذت عليكن سليمان بن داود ان تؤذتنا وان تظهرن لنا وقال مالك يكفيه ان يقول أخرج عليك الله واليوم الآخر أن لا تدولنا ولا تؤذتنا وامل مالك أخذ لفظ التحريم من لفظ الحديث المذكور وتبويب المصنف في هذا الباب فيه إشارة الى ان الامر بالقتل والنهي عنه من أصول التحريم قال المهدي في البصائر أصول التحريم امانص الكتاب أو السنة أو الامر بقتله كالنهي عن قتله وما ضر من غيرها فقيس عليها أو النهي عن قتله كالهسد والخطاف والنحلة والصرذ واستغبات العرب اياه كالخنفساء

(يوم القيامة عند الله رجل يسمى ملك الاملاك) وفي رواية بملك الاملاك أي سمي

نفسه بذلك أو سمي بذلك فرضي به واستمر عليه والاملاك جمع ملك بالكسر وبالفتح وجمع ملك وذلك لان هذان صفات الحق جل جلاله وهو لا يملك بمخلوق والعباد انما يوصفون بالذل والخضوع والعبودية ولمسلم لا مالك الا الله وفيه تحريم التسمية بهذا الاسم فتى جنس الملاك بالكلية لان المالك الحقيقي ليس الا هو ومالكية الفقير عارية مستردة الى مالك المالك فمن تسمى بهذا الاسم فاعز الله في رداء كبريائه واستسكف أن يكون عبيد الله فيكون له الخزي والذل قال سفيان نفسه بالافارسية شاهان شاه وذلك ان لفظ شاهان شاه كان قد كثرت التسمية به في ذلك العصر فندبه سفيان على ان الاسم الذي ورد

والضفدع

الخبر بذه لا ينحصر في ملك الاملاك بل كل ما أدى الى معناه باى اسان كان فهو مراد بالذم قلت نحو مهارايج بالهندية وذهب بعضهم ان الصواب شاه شاهان بالتقديم والتأخير وليس كذلك لان قاعدة الهم تقديم المضاف اليه على المضاف فاذا أرادوا قاضى القضاة باسمهم قالوا موبدان موبذغو بذهو القاضى وموبذان جمعهم وكذا شاه هو الملك بكسر اللام وشاهان هو الملوك ويقال شهنشاه واستدل به هذا الحديث على تحريم التسمية بهذا الاسم لورود الوعيد الشديد ويطعن به ما فى معناه مثل خالق الخلق واحكم الحاكمين وسلطان السلاطين وأمير الامراء ومن ٣٤٧ تسمى بشئ من اسماء الله الخاصة به كالرحمن والقدوس والجبار وهل يلحق

به من يسمى قاضى القضاة او بما كم الحكام اختلاف العلماء فى ذلك قال الزمخشري فى قوله تعالى احكم الحاكمين اى اعدل الحكام واعلمهم اذ لا فضل لحاكم على غيره الا بالعلم والعدل قال ورب غريق فى الجهل والجهل من مقدى زماننا قد لقب أقضى القضاة ومعناه احكم الحاكمين

فاعتبر واستعبر ونعقبه ابن المنير بحديث أقضاكم على قال فاستناد منه ان لا يخرج على من أطلق على قاض يكون اعدل القضاة واعلمهم فى زمانه أقضى القضاة او يريد اعلمهم وبلده ثم تكلم فى الفرق بين قاضى القضاة وقاضى القضاة وفى اصطلاحهم على ان الاول فوق الثانى وليس من غرضنا هنا وقد تعقب كلام ابن المنير علم الدين العراقي فصول ما ذكره الزمخشري من المنع ورد ما احتج به من قضية على بان التفضيل فى ذلك وقع فى حق من خطب به ومن يلحق بهم فليس ما اولا بالاطلاق التفضيل بالالف

والضفدع والعظاية والوزغ والحرباء والجملان وكالذباب والبعوض والزبور والقمل والكتان والناموس والبق والبرغوث لقوله تعالى يحرم عليهم الخبائث وهى مستحبة عندهم والقرآن نزل بلغتهم فكان استحبانهم طريق تحريم فان استحبته البعض اعتبر الاكثر والعبرة باستطابة أهل السبعة لا ذوى الناقة اه والحاصل ان الآيات القرآنية والاحاديث الصحيحة المذكورة فى أول الكتاب وغيرها قد دلت على ان الأصل الحل وان التحريم لا يثبت الا اذا ثبت النافى عن الأصل المعلوم وهو أحد الامور المذكورة فالحال يرد فيه ناقل صحيح فالحكم بحله هو الحق كائنا ما كان وكذلك اذا حصل التردد فالتمس وجه الحكم بالحل لان النافى غير موجود مع التردد ومما يؤيد اصابة الحل بالادلة الخاصة استحباب البراءة الاصابية

(أبواب الصيد)

(باب ما يجوز فيه اقتناء الكلب وقتل الكلب الاسود البهيم)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اتخذ كلبا الا كلب صيد أو زرع أو ماشية اتقى من أجره كل يوم قيراط رواء الجماعة * وعن سفيان بن أبي زهير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اقتنى كلبا لا يغنى عنه زرع ولا ضرع عاقص من عمله كل يوم قيراط متفق عليه * وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب ماشية رواء * وعن ابن ماجه والترمذى وصححه * وعن عبد الله بن المغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو ان الكلاب أمة من الامم لامرت بقتلها فاقتلوا منها الا سود البهيم رواء الخمسة وصححه الترمذى * وعن جابر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل كل الكلاب حتى ان المرأت تقدم من البادية بكلها فقتله ثم نسي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتلها وقال عايكم بالاسود البهيم ذى النقطتين فانه شيطان رواء أحمد * قوله او زرع زيادة الزرع أنكروها ابن عمر كفى صحيح مسلم انه قيل لابن عمر ان ابا هريرة يقول او كلب زرع فقال ابن عمر ان لابي هريرة زرعاً ويقال ان ابن عمر أراد بذلك

واللام قال ولا يحنى ما فى اطلاق ذلك من الجرأة وسوء الادب ولا عسيرة بقول من ولي القضاة فذهت بذلك قلادى سمعة فاحتمل فى الجواب فان الحق أحق ان يتبع اه كلامه قال فى الفتح ومن النوادر ان القاضى عز الدين بن جماعة قال انه رأى أباه فى المنام فقال له عن حاله فقال ما كان على أضر من هذا الاسم فأمر الموقعين ان لا يكتبوا له فى الامجالات قاضى القضاة بل قاضى المسلمين وفهم من قول آية انه اشار الى هذه التسمية مع احتمال انه اشار الى الوظيفة بل هو الذى ترجع عندى فان التسمية بقاضى القضاة وجدت فى العصر القديم من عهد أبى يوسف صاحب أبى حنيفة وقد منع الماوردى من جوار نقب الملك الذى كان فى عصره بملك الملوك مع ان الماوردى كان يقال له أقضى القضاة وكان وجه التفرقة بينهما الوقوف مع الخبر وظهور ارادة العهد

الزمان في القضاة قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة يلحق بذلك الاملاك فافنى القضاة وان كان اسمهم في بلاد الشرق من قديم الزمان اطلاق ذلك على كبير القضاة وقد سمى اهل المغرب من ذلك فاسم كبير القضاة عندهم قاضي الجماعة قال وفي الحديث مشروعية الادب في كل شيء لان الزجر عن ملك الاملاك والوعيد عليه يقتضي المنع منه مطلقا سواء اراد من سمي بذلك انه ملك على ملوك الارض أم على بعضهم أو سواء كان محققا في ذلك أم مبطلا مع انه لا يلحق بالفرق بين من قصد ذلك وكان فيه صادقا ومن قصد به وكار فيه كاذبا ٣٤٨ ١٨ قال العبد في عتق أن يقال أقضى القضاة لان معناه أكرم الحاكمين وهذا أبلغ

من قاضي القضاة لانه افعلى التفضيل قال ومن جهل أهل زماننا من مسطرى مجالات القضاة يكتنبون للنائب أقضى القضاة وللقاضي الكبير قاضي القضاة ١٨ أعاذنا الله سبحانه وتعالى عما يكره ولا يرضى به (عن أنس رضي الله عنه قال عطس رجلان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هما عامر ابن الطفيل وابراهيم بن كافي الطبراني من حديث سهل بن سعد وفي حديث أبي هريرة عند البخاري في الادب المفرد وصححه ابن حبان أحدهما أنس بن الأنس وان الشريفة لم يحمدا (فسميت أحدهما) فقال له يرحمك الله (ولم يسمت الآخر) بتشديد الميم فيه ما وأصله ازالة شماتة الاعداء والتمتع بهيل للسلب فحوادث البعير أي أزلت جلده فاستعمل للدعاء بالخير لترضه ذلك فكانه دعائه أن لا يكون في حاله من يسميته أو أنه إذا حمد الله أدخل على الشيطان محاسن ومفاسد هو بالشیطان وفي رواية بالسین المهمة في الموضوعين أي دعائه

ان سبب حفظ أبي هريرة له هذه الرواية انه صاحب زرع دونه ومن كان مشغولا بغيره احتاج الى تعرف أحكامه وهذا هو الذي ينبغي حل الكلام عليه وفي صحيح مسلم أيضا قال لم وكان أبو هريرة يقول أو كذب حوث وكان صاحب حوث وقد وافق أباه هريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبي زهير وعبد الله بن المغفل قوله أو ماشية أو لثمن وبيع لا للترديد وهو ما يتخذ من الكلاب لحفظ الماشية عند رعيها والمراد بقوله ولا تزرع الماشية أيضا قوله وقال عليكم بالسود اليهم أي الخالص الوادو والنقطتان هما السكتان فوق العينين قال ابن عبد البر في هذه الأحاديث إباحة اتخاذ الكلب للصيد والماشية وكذلك للزرع لانه زيادة حافظ وكراهة اتخاذها للغير ذلك الا انه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياسا فمعص كراهة اتخاذها للغير حاجة لمساوية من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة الى البيت الذي الكلاب فيه والمراد بقوله نقص من عمله أي من أجر عمله وقد استدل به هذا على جواز اتخاذها للغير مما ذكر وانه ليس بحرم لان ما كان اتخاذها محرما امتنع التماذه على كل حال سواء نقص الاجر أم لا فدل ذلك على ان اتخاذها مكره لا حرام قال ابن عبد البر أيضا ووجه الحديث عندي ان المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الاناس به ما لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يصفى منها من غير ما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك وروى ان المنصور بالله سأل عرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور لانه ينبغ الضيف ويروج للمائل ١٨ قال في الفتح وما ادعاه من عدم التحريم واستدل به بما ذكره ليس بالازم بل يحتمل ان تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقتضى ادراكه بما كان يعمله من الخير لولم يتخذ كلابا ويحتمل ان يكون الاتخاذ حراما والمراد بالنقص اذا الاثم الخاص بل باتخاذها بوزن قدر قيراط أو قيراطين من أجر فيمنع من ثواب عمله اتخاذ قدر ما يترب عليه من الاثم باتخاذها وقيراط أو قيراطان وقيل بل يجب النقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق المار به من الاذى اولان بعضها باطين أو عقوبة لخافته النهي اولولو غها في الاولى عند غفلة صاحبها فربما يتجسس الطاهر منها فاذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر وقال ابن النيز المراد انه لو لم يتخذ له كان عنه كاملا فاذا اقتناه نقص من ذلك العمل ولا يجوز ان ينقص من عمله مضى وانما أراد

انه بان يكون على ميت حسن وقيل انه أفصح وقال الناصي أبو بكر بن العربي المعنى في الشفاين بديع وذلك ان العاطس يخل كل عضو في رأسه وما يتصل به من العنق ونحوه فكانه اذا قيل له يرحمك الله كان معناه أعطاك الله رجلا يرجع بها يدك الى حالة قبل العطاس وبقية على حاله من غير تغير فان كان السميت بالماله حلة فعنه رجوع كل عضو الى سمته الذي كان عليه وان كان بالجملة فمعناه ان الله شواته أي قوائمه التي بها اقوام يدينه عن خروجهما عن الاعتدال قال وشوات كل شيء قوائمه التي بها اقوام نقوام الدابة بسلامته قوائمها التي ينفع بها اذا سات وقوام الاذى بسلامته قوائمه التي بها اقوام وهو رأسه وما يتصل به من نحو عنق وصدر ١٨ (فتبين له) بارز ولله شمت هذا ولم تسمت الآخر (فقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (هذا حمد الله) فثبتته (وهذا لم يحمده الله) فلم اشتهه وفي حديث أبي هريرة ان هذا ذكر الله فذكرته
 وأنت نسيت الله فنسيتك والنسيان يطلق على الترتل أيضا والباطل هو العاطس الذي لم يحمده الله وفي الحديث مشروعية
 الحمد وظاهر الأحاديث تقتضي وجوبه لثبوت الأمر الصحيح به لكن نقل النوري الاتفاق على استحبابه وقال (ابن دقيق
 العيد) ظاهر الأمر الوجوب ويؤيده قوله في حديث أبي هريرة فحق على كل مسلم سمعه ان يشتمه في حديث أبي هريرة عند مسلم
 حق المسلم على المسلم فذكر فيه اذا عطس فحمد الله فشمته وللبخاري ٣٤٩ من وجه آخر عن أبي هريرة خمس تجب

للمسلم على المسلم فذكر فيه اذا عطس فحمد الله فشمته وللبخاري ٣٤٩ من وجه آخر عن أبي هريرة خمس تجب
 للمسلم على المسلم فذكر فيه اذا عطس فحمد الله فشمته وللبخاري ٣٤٩ من وجه آخر عن أبي هريرة خمس تجب
 التسميت وهو عند مسلم ايضا وفي
 حديث عائشة عند احمد وابي
 يعلى اذا عطس أحدكم فليقل
 الحمد لله وليقل من عنده يرجو
 الله ولحجوه عند الطبراني من
 حديث أبي مالك وقال به جمهور
 أهل الظاهر وقال أبو عبد الله
 في جملة النفوس قال جماعة من
 علمائنا المالكية انه فرض عين
 وقوام ابن القيم في حواشي السنن
 بأنه جاء بلفظ الوجوب الصحيح
 ولفظ الحق الدال عليه وبصفة
 الأمر التي هي حقيقة فيه وبقول
 الصحابي أمرنا رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ولأرباب
 الفقهاء يثبتون وجوب أشياء
 كثيرة بدون مجوع هذه الأشياء
 وذهب آخرون الى انه فرض
 كفاية اذا قام به البعض سقط
 عن الباقي وذهب جماعة الى انه
 مستحب وهو قول الشافعية
 قال الحافظ والراجح من حيث
 الدلائل القول الثاني والأحاديث
 الصحيحة الدالة على الوجوب
 لاتفاق كونه على الكفاية فان

أنه ليس في الكمال كمال من لم يتخذ اه قال في الفتح وما دام من عدم الجواز
 منازع فيه فقد حكى الرويان في البحر اختلاف في الاجر هل ينقص من العمل الماضي
 أو المستقبل وفي محل نقصان القيراطين خلاف فقبل من عمل النار قيراط ومن عمل
 الليل آخر وقيل من الفرض قيراط ومن النقل آخر واختلاف في اختلافي الروايتين في
 القيراطين كما في صحيح البخاري والقيراط كما في أحاديث الباب فقبل الحكم للزائد لكونه
 حقا ما لم يحفظ الاخر أداته صلى الله عليه وآله وسلم لم أخبر ولا ينقص قيراط واحد
 فسمعه الراوي الا قول ثم أخبر برأيا ينقص قيراطين زيادة في التأكيد والتنفيذ من ذلك
 فسمع الراوي الثاني وقيل ينزل على حالين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الاضرار
 باتخاذها ونقص القيراط باعتبار قلته وقيل يخص نقص القيراطين عن اتخاذها بالمدينة
 الشريفة خاصة والقيراط بعمادها وقيل غير ذلك واختلاف في القيراطين المذكورين
 هنا هل هما كلقيراطين المذكورين في الصلاة على الجنائز وتابعها فقبل بالتسوية
 وقيل اللذان في الجنائز من باب الفضل والذان هما من باب العقوبة وباب الفضل
 اوسع من غيره والاصح عند الشافعية باحثة ان الكلب لفظ الدروب الحافا
 للمنهوص بمافي معناه كما أشار اليه ابن عبد البر واتفقوا على ان المأذون في اتخاذ
 ما لم يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور أو ما غير العقور فعد اختافه ليجوز
 قتله لمطافاة لا واسم تدل بأحاديث الباب على طهارة الكلب المأذون باتخاذ لا في
 ملابسته مع الاحتراز عنه مشقة شديدة فالأذن باتخاذ اذن بكلمات مفهومة كأن
 المنع من اتخاذها مناسب لأمته منه وهو استدلال قوي كما قال الحافظ لا يعارضه الا عموم
 الخبر في الأمر بفعل ما راع فيه الكلب من غير تعصيل وتخصيص العموم غير مستنكر
 اذا سوغه الدليل

• (باب ما جاء في صيد الكلب المعلم والباري وشوهم) •

(عن أبي ثعلبة الخشني قال قلت يا رسول الله انا بارض صيدا صيدا بقوسي وبكلبي
 المعلم وبكلبي الذي ليس به لم فايصل لي فقال ما صيدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه
 فكل وما صيدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكلبك غير المعلم

الأمر بتسميت العاطس وان ورد في عموم المكافين فنقض الكفاية بخاطب به الجميع على الاصح ويتسقط بفعل البعض
 وأما من قال انه فرض على مبهم فانه ينافي كونه فرض عين اه وأما لفظه فنقل ابن بطال وغيره عن طائفة انه لا يزيد على الحمد لله
 كما في حديث أبي هريرة وفي حديث أبي مالك الأشعري رفعه اذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ومثله في حديث علي
 عند ابنه أبي وحيد بن عمر عند الترمذي والبخاري والطبراني وفي حديث ابن مسعود في الأدب المفرد للبخاري يقول الحمد لله
 رب العالمين وعن علي موقوفاهما رواه في الأدب المفرد برجال ثقات من قال عند عطسة سمعها الحمد لله رب العالمين على كل حال
 ما كان لم يجد وجع الضرس ولا الأذن أبد أو حكمه الرفع لانه لا يقال من قبل الرأي وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن علي

قوله وبالغظ من يادر العاطس بالجـ قد لله عوفى من وجع الحاصرة ولم يشك ضرره ابدا وسنده ضعيف وعن ابن عباس هباني
 الادب المفرد والطبراني بسند لا بأس به اذا عطس الرجل فقال الحمد لله قال المثل رب العالمين فان قال رب العالمين قال المثل
 يرحمك الله وعن أم سلمة عما أخرجه أبو جهم - فخر الطبراني في التهذيب بسند لا بأس به عطس رجل عند النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال الحمد لله فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرحمك الله وعطس آخر فقال الحمد لله رب العالمين جدا كثيرا طيبا
 مباركا فيه فقال ارتفع هذا على تسع (١) ٣٥٠ عشرة درجة قال في الفتح ولا أصل لما اعتاده كثير من الناس من استحكال قراءة

الثناء تحفة بعد قوله الحمد لله رب
 العالمين وكذا العدول عن الحمد
 الى أشبه - أن لا اله الا الله أو
 تقديمها على الحمد فمكروه ونقل
 ابن بطال عن الطبراني أن
 العاطس يتخير بين أن يقول
 الحمد لله أو يزيد رب العالمين أو
 على كل حال والذي يضر من
 الأدلة أن كل ذلك مجزئ لكن
 ما كان أكثر ثناء كان أفضل بشرط
 أن يكون ما فوروا والاخبار التي
 ذكرتها تقتضي التفضيل ثم
 الأولية والله أعلم وحديث
 الباب أخرجه مسلم في آخر
 الكتاب وأبو داود في الادب
 والترمذي في الاستئذان
 والنسائي في اليوم والليلة وابن
 ماجه في الادب (عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال
 ان الله يحب العاطس) بضم العين
 الذي لا يشأ عن زكام لانه يكون
 من خفة البدن وانفتاح السدد
 وذلك مما يقتضي النشاط لعمل
 الطاعة والخير (ويكره التثاؤب)
 لانه يكون عن غلبة امتلاء البدن

فأدركت ذكاته فكل * وعن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اني أرسل الكلاب المعلة فيممكن علي واذا كراهم الله قال اذا أرسلت كلبك المعلم
 وذكرك اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك قلت وان قتلان قال وان قتلان مالم يشركهما
 كلب ليس معها قلت له فاني أرى بالمعراض الصبيد فأصيده قال اذا رميت بالمعراض
 فخرق فكله وان أصابه بعرضه فلا تأكله * وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال اذا أرسلت كلبك فاذا كراهم الله فان أمسك عليك فأدركته حيا فاذبحه وان
 أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله فان أخذ الكلب ذكاة متفق عليهن وهو دليل على
 الاباحة سواء قتله الكلب جرحا أو خنقا * وعن عدي بن حاتم ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ما علمت من كلب أو بائع أرسلته وذكرك اسم الله عليه فكل ما
 أمسك عليك قلت وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شيئا فأغنا أمسكه عليك رواه
 أحمد وأبو داود) حديث عدي بن حاتم الآخر أخرجه أيضا البيهقي وهو من رواية مجاهد
 عن الشعبي عنه قال البيهقي تفرد مجاهد بكرا الباز فيه وخالف الحفاظ قوله ما صدت
 بقوسك سميتي الكلام على الصبيد بالقوس قوله وما صدت بكلك المعلم المراد بالمعلم
 الذي اذا أغراه صاحبه على الصبيد طلبه واذا جره انزجر واذا أخذ الصبيد حبه على
 صاحبه وفي اشتراط الثالث اختلاف واختلاف متى يعلم ذلك منها فقال البيهقي في
 التهذيب أقله ثلاث مرات وعن أبي حنيفة وأحمد يكتفي مرتين وقال الرافعي لا تقدر
 لاضطراب العرف واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع الى العرف قوله فذكرت
 اسم الله عليه فيه اشتراط التسمية وبما في الكلام عليه وأحاديث الباب تدل على
 اباحة الصبيد بالكلاب المعلة واليه ذهب الجمهور من غير تقييد واستثنى أحمد وأصحابه
 الأسود وقال لا يجهل الصبيد لانه شيطان ونقل عن الحسن وأبراهيم وقتادة فهو ذلك
 قوله فكل ما أمسك عليك فيه جواز أكل ما أمسكه الكلب بالشرط المذكور في
 الأحاديث وهو مجمع عليه قوله مالم يشركهما كلب ليس معها فيه دليل على انه لا يجهل
 أكل ما يشركه كلب آخر في اصطباره ومحل ما اذا استترسل بنفسه أو أرسله من ليس من
 أهل الذكاة فان تحقق انه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم يتطرق ان كان إرسالها

والاكتنا من الاكل والتخليط فيه فيؤدي الى الكسل والتقاعص عن العبادة وعن الافعال المحمودة
 فالهبة والكراهة المذكوران منصرفان الى ما ينشأ عن سبهما والتثاؤب هو تنفس ينفتح منه القوم من الامتلاء وثقل النفس
 وكثرة الحواس (فاذا عطس) يفتح الطام (أحدكم) وجد الله كان حقا على كل مسلم سمعه ان يقول يرحمك الله) اي حقاني حسن
 الادب وكمال الاخلاق واحتج به من قال بالوجوب وسبق ما فيه (واما التثاؤب فانه من الشيطان) لانه الذي يزين للنفس
 شهواته من امتلاء البدن بكثرة الماء كل قال ابن العربي كل فعل مكروه نسبه الشرع الى الشيطان لانه بواسطة وذلك بالامتلاء
 من الاكل الناشئ عنه التكاسل وهو بواسطة الشيطان (فاذا تثاؤب أحدكم فليرده) اي يأخذ في اسباب زده وليس المراد انه
 (١) قوله على تسع الخ اعلمه على ذلك وهو هذا تسع الخ ولا يصح

يطلب دفعه لان الذي وقع لا يرد حقيقة او المعنى اذا اراد ان يتناوب (ما استطاع) اما بوضع يده على فمه او بتطبيق الشفتين (فان
 أحدكم اذا تناوب ضحك منه الشيطان) فراح يتشويه صورته حقيقة او مجازا عن الرضا به والاصل الاول اذا ضرورة تذهب
 الى العدول عن الحقيقة وفي مسلم من حديث ابي سعيد فان الشيطان يدخل وهذا يحتمل أن يراد الدخول حقيقة وهو وان كان
 يجري من الانسان مجرى الدم لكنه لا يتمكن منه مادام ذا كبر الله تعالى والمتناوب في تلك الحالة غير ذا كبر فيمكن الشيطان من
 الدخول فيه حقيقة ويحتمل أن يكون أطلق الدخول وأراد الفمكن منه لان ٣٥١ من شأن من دخل في شيء أن يكون تمكن

منه وفي حديث ابي سعيد المقبري
 عن ابيه عن ابي بن ماجة اذا تناوب
 أحدكم فليضع يده على فمه ولا
 يعوى فان الشيطان يضحك
 منه شبه التناوب الذي يستمر
 معه بعواء الكلب تنفير عنه
 واستتباعا له فان الكلب يرفع
 رأسه ويفتح فاهو ويعوى والمتناوب
 اذا أقرب في التناوب شاميه
 ومن ثم تظهر النكته في كونه
 يضحك منه لانه صير له لعبة
 بتشويه خلقته في تلك الحالة ولم
 يتعرض لاي اليدين بضعها ووقع
 في صحيح أبي عوانه أنه قال عقب
 الحديث ووضع سهيل يعني
 راويه عن أبي سعيد عن أبيه يده
 اليسرى على فمه وهو يحتمل
 لارادة التعليم خوف ارادة وضع
 اليمنى بخصوصها وفي حديث أبي
 هريرة من طريق العلاء بن
 عبد الرحمن عن أبيه التناوب في
 الصلاة من الشيطان فاذا تناوب
 أحدكم فليكظم ما استطاع فقيده
 بحالة الصلاة فيصنع ان يحتمل
 المطلق على المقيد وللشيطان
 غرض قوي في التشويش على

معانيها والاول ويؤخذ ذلك من التعليق في قوله فانما سميت على كلب ولم تسم
 على غيره فانه يفهم منه ان المرسل لوسمى على الكلب لعل ووقع في رواية بيان عن
 الشعبي وان خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل فيؤخذ منه انه لو وجد حيا وفيه حياة
 مستقرة فذكاه حسل لان الاعتماد في الاباحة على التذكية لا على امساك الكلب
 ويؤيده ما في حديث الباب وما سميت بكنبك غير المعلم فأدر كنت ذكاه فكل قوله
 بالمعارض بكسر الميم وسكون المهملة وآخره مبهمة قال الخليل وتبعه جماعة هو سهم
 لا ريش له ولا نصل وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده هو سهم طويل له أربع قدور فان
 فاذا رمى به اعترض وقال الخطابي المعارض نصل عربض له ثقل وزانة وقيل عود رقيق
 الطرفين غليظ الوسط وقيل خشبة ثقيلة آخرها عصا محد درأها وقد لا يحدد وقوى
 هذا الاخير النووي تبعه العياض وقال القرطبي انه المشهور وقال ابن التين المعارض
 عصا في طرفها حديد يرمى بها الصائد فاصاب بجمده فهو ذكي فيؤكل وما اصاب بغير
 جمده فهو وقيد قوله الخزقي بفتح الخاء المجهمة والراي بعده افاق أي نقذ يقال سهم
 خازق أي نافذ ويقال بالسين المهملة بدل الراي وقيل الخزقي بالراي وقد تبديل سينا
 الخندس قال في الفتح وحاصله ان السهم وما في معناه اذا اصاب الصيد حل وكانت تلك
 ذكاهه واذا اصاب بعرضه لم يحل لانه في معنى الخشبة الثقيلة او الخمر ونحو ذلك من
 المنسل قوله بعرضه بفتح العين المهملة أي بغير طرفه المحدد وهو حجة للجمه ورفي
 التنصيص المذكور وعن الاوزاعي وغيره من فقهاء الشام يحل مطلقا وسيأتي لهذا
 زيادة بسط ان شاء الله قوله ولم يأكل منه فيه دليل على تحريم ما أكل منه الكلب من
 الصيد ولو كان الكلب معلما وقد علل في الحديث بالخوف من انه اغما أمسك على نفسه
 وهذا قول الجمهور وقال مالك وهو قول الشافعي في القديم ونقل عن بعض الصحابة انه
 يحل واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان اعرابيا يقال له أبو
 نعلبة قال يا رسول الله اني كلابا مكلمة فأقتني في صيدها فقال كل مما أمسك عليك وان
 أكل منه أخرجه أبو داود قال الحافظ ولا بأس باسناده وسيأتي هذا الحديث في الباب
 الذي بعده هذا قال وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرا فامتنع القائلين بالتحريم الاولى
 حل حديث الاعرابي علي ما اذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه والثانية الترجيح فرواية

المصلي في صلاته ويحتمل ان تكون كراهيته في الصلاة أشد ولا يلزم من ذلك أن لا يكره في غير حالة الصلاة ويؤيد كراهته مطلقا
 كونه من الشيطان وبذلك صرح النووي (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاستئذان) هو طالب الاذن
 في الدخول لعل لا يملكك المستأذن وقد أجبهوا على مشروعيته وتظاهرت به دلائل القرآن والسنة (عن أبي هريرة رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يسلم الصغير على الكبير) تعظيما له وتوقيرا وهو بلاغ الخبر ومعناه الامر كما عهد
 أحمد من طريق عبد الرزاق عن معمر بن يسلم بلام الامر ولم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم قال في الفتح وكأنه اعادة
 حسن السن فانه معتبر في أمور كثيرة في الشروع فلو تعارض الصغير المعنوي والحيسي كان يصحكون الا صغيرا علم مثلا لم أر

فيه نفاذ الذي يظهر باعتباره السن لانه الظاهر كما تقدم الحقيقة على الجواز ونقل ابن دقيق العيد عن ابن رشد ان محل الامر بقسليم الصغير على الكبير اذا التقيان كان أحدهما ماشيا والآخر راكبا وان كانا راكبين او ماشيين بدا الصغير (و) يسلم (المار) ماشيا كان اورا كبا صغيرا او كبير اقليل او كثيرا قاله النووي (على القاعدة) تشييم بالداخل على أهل المنزل وفي حديث فضالة بن عبيد عنده البخاري في الادب المفرد والترمذي وصححه النسائي وصححه ابن حبان يسلم الفارس على الماشي والماشي على القائم الحديث ولو تلاقى ماران ٣٥٢ راكبان او ماشيان قال المازري يبدأ الأدنى منهما الأعلى قدرافي الدين

عدي في الصحيحين ورواية الاعرابي في غير الصحيحين ومختلف في تضعيفها واذا فر رواية عدي صريحة مقرونة بالتعادل المناسب للتصريح وهو خوف الامسالك على نفسه متبادرة بان الاصل في الميعة التصريح فاذا شكك في السبب المبيح رجعنا الى الاصل والظاهر القرآن أيضا وهو قوله تعالى فكاوا معكم فاني عابس عند احد تمسكه من غير ارسال لايحاح ويتقوى أيضا بالشواهد من حديث ابن عباس عند احد اذا ارسلت الكلب فأكل الصبي فلا تأكله فاني عابس عليك على نفسه فاذا أرسلته فقله ولم يأكل فكل فاني عابس عليك على صاحبه وأخرجه البزار من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبة من حديث أبي رافع نحوه بمعناه ولو كان مجرد الامسالك كافيا لما احتج الى زيادة عليكم في الآية وأما القائلون بالاباحة فمخولوا حديث عدي على كراهة التنزيه وحديث الاعرابي على بيان الجواز قال بعضهم ومناسبة ذلك ان عديا كان موسرا فاختبره الحمل على الاولى بخلاف أبي ذعابة فانه كان بعكسه ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليم في الحديث لخوف الامسالك على نفسه وقال ابن التين قال بعض أصحابنا هو عام فيحمل على الذي أدركه ميتا من شدة العبد أو من الصدمة فالكل منه لانه صار على صفة لا يعلقها الا ارسال والامسالك على صاحبه قال ويحتمل ان يكون معني قوله فان أكل فلا تأكله ان لا يوجده منه غير الاكل دون ارسال الصائد له وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها ولا يخفى ضعف هذا وبعده وقال ابن القصار مجرد ارسال الكلب امسالك علينا لان الكلب لا ينة له وانما يتصعب بالتعليم فاذا كان الاعتبار بان يمسك علينا أو على نفسه واختلف الحكم في ذلك وجب أن يتميز ذلك بنية من لنية وهو مرسله فاذا أرسله فقد أمسك عليه واذا لم يرسله فلم يمسك عليه كذا قال ولا يخفى بعده ومصادمته لسياق الحديث وقد قال الجمهور ان معني قوله أمسكن عليكم صمدن لكم وقد جعل الشارع كله منه علامة على انه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يعدل عن ذلك وقد وقع في رواية لابن أبي شيبة ان شرب من دمه فلا تأكله كانه لم يعلم ما علمته وفي هذا اشارة الى انه اذا شرع في أكله دل على انه ليس يعلم التعليم المشروط وسلك بعض المالكية الترجيح فقال هذه القطعة ذكرها الشعبي ولم يذكرها همام وعارضها حديث الاعرابي المعروف بابي ذعابة قال الحافظ وهذا ترجيح مردود لما تقدم وتمسك

له لالا لفضله لان فضيلة الدين مرغب فيها في الشرع وعلى هذا الواقع راكبان ومركوب أحدهما أعلى في الحسن من مركوب الآخر كالجل والفارس يبدأ صاحب الفرس او يكتفى بالنظر الى أعلاه ما قدرافي الدين فيبدأ الذي دونه وهذا الثاني أظهر ولا نظرا الى من يكون أعلاه ما قدرامن جهة الدنيا الا أن يكون سلطانا يخشى منه فاذا تساوى المتلاقيان من كل جهة فكل منهما ما مور بالابتداء وخبره ما من يبدأ بالسلام وأخرج البخاري في الادب المفرد بسند صحيح من حديث جابر قال الماشيان اذا اجتمعوا فأيهم يبدأ بالسلام فهو أفضل وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة رفعه ان أولى الناس بالله من يبدأ بالسلام وقال حسن وأخرج الطبراني من حديث أبي الدرداء قلنا يا رسول الله انا نلتقي فأينا يبدأ بالسلام قال أطوكم لله وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الاغر المزني قال

قال لي أبو بكر لا يسبقك أحد الى السلام (و) يسلم (القليل على الكثير) لفضل الجماعة وهو من باب التواضع لان حق الكثير أعظم (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) في رواية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يسلم الراكب على الماشي) وانما استحب ابتداء السلام للراكب لان وضع السلام انما هو لحكمة ازالة الخوف من الملتقيين اذا التقيا ومن أحدهما في الغالب أو لمعني التواضع المناسب لحال المؤمن أو لالتعظيم لان السلام انما يصدره احد أمرين اما اكتساب ود أو استدفاع مكروه قاله الماوردي وقال ابن بطال تسليم الراكب لثلاث كبير بركو به فيرجع الى التواضع وقال المازري لان للراكب منزلة على الماشي فعوض الماشي بان يسلمه الراكب احتياطا

على الراكب من الزهو (والمانى) يسلم (على القاعد) لا تذان بالسلامة وازالة الخوف (والقليل) كالواحد يسلم (على الكثير) كالثنتين فأكثر فضيلة الجماعة ولان الجماعة لو ابتدؤ على الواحد لذهى فاحتيط له والحديث أخرجه مسلم في الادب (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضي الله عنهم) أن رجلا لم يسلم أو هو أبوذر (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي الإسلام خير قال تطعم (الطعام) وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف (أي من المسلمين) لتأنيس لبيكون المؤمنون كلهم أخوة فلا يستوحش أحد من أحد فلا حجة فيه إن أجاز ٣٥٢ ابتداء الكافر بالسلام لان أصل مشروعيته

للمسلم فيجعل قوله من عرفت عليه وامام من لم يعرف فلا دلالة فيه بل ان عرف انه مسلم فذلك والا لو سلم احتياط لم يمنع حتى يعرف انه كافر كذا في القبح

(عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال اطلع رجل)

قيل هو الحكيم بن أبي العاصي ابن أمية (من حجر) بتقديم الجيم ثقب مستدير في أرض أوحا قاط

وأصلها مكان الوحش (في حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

بضم الحاء المهملة وهي ناحية من البيت (ومع النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدرى) بكسر

الميم وسكون الدال حديدة يشرح بها الشعر وقال الجوهري شئ

كالملة يكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء والمدرى يذكر

ويؤنث (يحكى به رأسه فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لوا علم

انك تنظر) أي إلى (اطعنت به) أي بالمدرى (في عينك) مما جعل

(الاستئذان) أي شرع في الدخول (من أجل البصر) لتلايق

على عورة أهل البيت ويطلع على

أحوالهم والحديث أخرجه أيضا في كتاب اللباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعمتان مغفون فيهما كثير من الناس) النعمة هي الحالة الحسنة وقال الفخر الرازي

المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وزاد الدارمي من نعم الله والغبين النقص في الجمع ويظهر يكفى في الرأي أي ضعف

الرأي وهو (الاصح) في البدن (والقراغ) من الشواغل بالاعاش المانع له عن العبادة قال ابن بطال معنى الحديث ان المرء

لا يكون فارغا حتى يكون مكفيا صحيح البدن فمن حصل له فليحرص على ان لا يغيب بآن يترك شكر الله على ما أنعم به عليه ومن

شكره امتثال أوامر واجتناب نواهيه فمن فرط في ذلك فهو غفيمون وأشار بقوله كثير من الناس الى ان الذي يوفق لذلك

بعضهم بان الاجماع على جواز أكله اذا أخذ الكلب بفيه وهم بأكله فادركه قبل ان يأكل منه يدل على انه يحل ما أكل منه لان تناوله بفيه ونشروعه في أكله مثل الاكل في ان كل واحد منهم ما يدل على انه انما أمسكه على نفسه قوله فان أخذ الكلب ذكاة فيه دليل على ان امساك الكلب لا يصيد بمنزلة التذكية اذا لم يدركه الصائد الا بعد الموت لا اذا أدركه قبل الموت فالتذكية واجبة لقوله في الحديث فان أدركته حيا فاذبحه قوله فكل ما أمسك عليك استدلال به على انه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره حل للعموم الذي في قوله ما أمسك عليك وهذا قول الجمهور وروى قال مالك لا يحل وهو رواية الجريطي عن الشافعي

• (باب ما جاء فيما اذا أكل الكلب من الصيد) •

(عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أرسلت كلابك المعلمة

وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك الا نياكل الكلب فلا تأكل فاني اخاف ان يكون انما أمسك على نفسه متفق عليه • وعن ابراهيم عن ابن عباس قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أرسلت الكلب فاكل من الصيد فلا تأكل فاعلم

أمسكه على نفسه فاذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فاعلم أمسكه على صاحبه رواه

أحمد • وعن أبي ثعلبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صيد الكلب اذا

أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل وان أكل منه وكل ما ردت عليك يدك رواه أبو

داود • وعن عبد الله بن عمر وأن أبا ثعلبة الخثعمي قال يا رسول الله ان لي كلابا مكلبة

فأفتني في صيدها قال ان كانت لك كلاب مكلبة فكل مما أمسك عليك فقال يا رسول

الله ذكركي وغير ذكركي وغير ذكركي قال وان أكل منه قال وان أكل منه قال

يا رسول الله أفتني في قوسي قال كل مما أمسك عليك فوسك قال ذكركي وغير ذكركي

وغير ذكركي قال فان تغيب عنك ما لم يصطد يعني بتغيره أو بتغيره أثر

غير سمك رواه أحمد وأبو داود • حديث ابن عباس قد تقدم في الباب الذي قبل هذا

ذكر طرقه وما يشهد له وحديث أبي ثعلبة الاول قد تقدم ان الحافظ قال لا بأس بأسناده

٤٥ نيل سا أحوالهم والحديث أخرجه أيضا في كتاب اللباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما

قائلا وقال ابن الجوزي قد يكون الانسان صحيحا ولا يكون متفرغا لشغله بالماش وقد يكون مستغنيا ولا يكون صحيحا فاذا اجتمعا فغلب عليه الكسل عن الطاعة فهو المغبون وتقام ذلك ان الدنيا زرع الاخرة وفيها التجارة التي يظهر ربحها في الاخرة فمن استعمل فراغه وصحته في طاعة الله فهو المغبوط ومن استعملها في معصية الله فهو المغبون لان انقراغ يعقبه الشغل والصحة يعقبها السقم ولولم يكن الا الهرم كما قيل

يسر الفنى طول السلامة والبقاء ٣٥٤ فكيف ترى طول السلامة يغفل

يرد الفنى هذا عدل وصحة

لسوء اذارام القيام ويحمل وقال الطيبي ضرب صلى الله عليه وآله وسلم للمكاف مثلا بالتاج الذي له رأس مال فهو يبقى الربح مع سلامة رأس المال فطريقه في ذلك ان يهوى فيمن يماله ويلزم الصدق والصدق لا يغبى فالصحة والفراغ رأس مال المكاف فينبغي له ان يعامل الله بالايان ويجهاد النفس وعدو الدين ليربح خير الدارين وقرب منه قول الله تعالى هل أدلكم على تجارة تصيبكم من عذاب اليم الايات وعليه ان يجتنب مطاوعة النفس ومعاملة الشيطان لا يضيع رأس ماله مع الربح وقوله مغبون فيه ما كثير من الناس كقوله تعالى وقيل من عبادى الشكور فالكثير في الحديث في مقابلة القليل في الآية قال القاضي أبو بكر بن العربي اختلف في أولى نعمة الله على العبد فقبل الايمان وقبل الحياة وقبل العفة والاول أولى فانه نعمة مطلقة

انتهى وفي استماده داود بن عمرو والاولى المصطفى عامل واسط قال أحمد بن عبد الله الهجلي ليس بالقوى وقال أبو زرعة الرازي هو شيخ وقال يحيى بن معين ثقة وقال أبو زرعة لا بأس به وقال ابن عدى لا يرى بروايته بأسا قال ابن كثير وقد طعن في حديث أبي نعيبة واجيب بانه صحيح لا شك فيه على انه قد روى الثوري عن سمك بن حرب عن عدى عنه صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي نعيبة اذا كان الكلب ضاريا وروى عبد الملك بن حبيب حدثنا أسد بن موسى عم أبي زائدة عن الشعبي عن عدى عنه فوجب حمل حديث عدى يعني على نحو ما تقدم في الباب الاول وحديث أبي نعيبة الثاني أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وأعله البيهقي وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قوله الا ان يأكل الكلب فلا تأكل قد تقدم البحث عن هذا وما عارضه من حديث أبي نعيبة المذكور بسوطاني في الباب الذي قبل هذا فليجمع اليه قوله وكل ما ردت عليك يدك أى كل ما صدته يدك لا بشئ من الجوارح ونحوها قوله كلابا مكتوبة يحتمل أن يكون مشتقا من الكلب يسكون اللام اسم العين فيكون حجة لمن خض ما صاده الكلب بالكل اذا وجد ميتا دون ما عدا من الجوارح كما قيل في قوله تعالى مكابن ويحتمل أن يكون مشتقا من الكلب بفتح العين وهو مصدر بمعنى التكليب وهو الضربة ويقوى هذا عموم قوله من الجوارح مكابن فان الجوارح المراد بها الكلاب واسب على اهلها وهو عام قوله ذكى وغير ذكى فيه دليل على انه يحل ما وجد ميتا من صيد الكلاب المعلنة وهو جمع عليه فيما عدا الكلب الاسود كما تقدم واختلاف العلماء فيما عدا من السباع كالفهد والغر وغيرهما وكذلك الطيور فذهب مالك الى انها مثل الكلاب وحكام ابن شعبان عن فقهاء الامصار وهو مروي عن ابن عباس وقال جماعة ومنهم من مجاهد لا يحل ما صاده وغير الكلب الا بشرط ادراك ذكاته وبعضهم خص البازي بجل ما قتله لحديث ابن عباس المتقدم في الباب الاول قوله وان تغيب عنك سيأتي الكلام عليه قوله ما لم يصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام أى يتغير قوله او تجذبه اثر غيرهم مك سيأتي أيضا الكلام عليه ان شاء الله تعالى

• (باب وجوب التسمية) •

وأما الحداثة والعفة فانهم انعمة دينية ولا تكون نعمة حقيقية الا اذا صاحبت الايمان وحيث انهم يغيبون فيها ما كثير من الناس أى يذهب بربهم أو يتفردون مع نفسه الامارة بالسوء الى الراحة بترك المحافظة على الحدود والمواظبة على الطاعة فتفسد غيبون لان اذا كان فارغا فان المشغول قد تكون له معذرة بخلاف الفارغ فانه ترتفع عنه المعذرة وتقوم عليه العلة انتهى والحديث أخرجه الترمذى في الزهد والنسائي في الرقائق وابن ماجه في الرقائق (عن) أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أعذر الله الأعذار ازالة العذر يقال أعذر الرجل اذا بلغ أقصى الغاية في العذر ومكنه منه والمعنى انه لم يبق له فيه موضع للاعتذار حيث أمهله الى طوله هو هذه المدة ولم يمتد يدولفظ

الفتح لم يبق له اعتذار كان يقول لومدي في الاجل فقلت ما امرت به انتهى وحقيقة المعنى فيه ان الله لم يترك له شيئا في الاعتذار
يقرب به واذا لم يكن له عذر في ترك الطاعة مع تمكنه منها بالعمر الذي حصل له فلا يفتنى حينئذ الا الاستغفار والطاعة
والاقبال على الآخرة بالكلية ونسبة الاعتذار الى الله مجازية والحاصل انه لا يقاب الا بعد جهة واضحة (الى امرى آخر
اجله) أي اطال حياته (حق بلغه ستين سنة) قال ابن بطال انما كانت الستون حدا لهذا التأخرية من معتوك المنايا وهي
سن الانابة والخشوع وتزقيب المنية فهذا اعتذار بعد اعتذار طعن من الله ٣٥٥ تعالى بعباده حتى تقطعهم من حالة الجهل

الى حالة العلم ثم اعذر اليهم فيلم
يعاقبهم الا بعد الحج الواضحة
وان كانوا فطروا على حب الدنيا
وطول الأمل لكنهم امروا
بجاهدة النفس في ذلك ليمتثلوا
ما امروا به من الطاعة وينزجروا
عما نهوا عنه من المعصية انتهى
وفي الحديث اشارة الى ان
استكمال الستين مظنة لانقضاء
الاجل واصرح من ذلك ما أخرجه
الترمذي بسند حسن الى أبي
سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة
رضي الله عنه رفعه اعمارنا حتى
ما بين الستين الى السبعين
واقامهم من يجوز ذلك قال بعض
الحكام الاسنان أربعة سن
الطفولة ثم الشباب ثم
الكهولة ثم الشيخوخة وهي
آخر الاسنان وغالب ما يكون
بين الستين الى السبعين فحينئذ
يظهر ضعف القوة بالنقص
والانقضاء فيفتنى له الاقبال
على الآخرة بالكلية لاستفالة
أن يرجع الى الحالة الاولى من
النشاط والقوة انتهى ما في الفتح
قال القسطلاني ورأيت لابي

(عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله اني أرسل كلبا واسمى قال ان أرسلت كلبك
وسميت فاحذره فقتل فكل وان أكل منه فلاتأكل فانما اسمك على نفسه قلت اني أرسل
كلبي أجده معه كلبا آخر لا أدري ايهما اخذه قال فلاتأكل فانما سميت على كلبك ولم
تسم على غيره وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أرسلت كلبك
فأذكر اسم الله فان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلاتأكل فانك لا تدري ايهما
قتله متفق عليه ما وهو دليل على انه اذا اوطأ احدهما وعلم بعينه فالحكم له لانه قد
علم انه قاتله) قوله وسميت استدله على من روية التسمية وهو مجمع على ذلك انما
الخلاف في كونها شرط في حل الاكل فذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد واليه ذهب
القاسمية والناسبي والثوري والحسن بن صالح الى انها شرط وذهب ابن عباس وأبو
هريرة وطائفة من الشافعية وهو مروي عن مالك وأحمد الى انها سنة فمن تركها عندهم
عدا أو هم والم يقدح في حل الاكل ومن ادلة القائلين بان التسمية شرط قوله تعالى
ولانا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فهذه الآية فيها التسمية عن كل ما لم يسم عليه وفي
حديث الباب ايقاف الاذن في الاكل عليها والمعلق بالوصف يفتنى عند انقضاءه عنده من
يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف ويتأكد القول بالوجوب بان الاصل
تحريم الميتة وما اذن فيه منها تراعى صفته فالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى باق
على أصل التحريم واختلافوا اذا تركها ناسبا فذهب أبو حنيفة ومالك والثوري
وجاهلير العلماء ومنهم القاسمية والناسبي الى ان الشرطية انما هي في حق اذا كرفيوز
اكل ما تركت التسمية عليه وهو الاعدا وذهب داود والشافعية وهو مروي عن مالك
وأبي ثور انها شرط مطلقا لان الأدلة لم تفصل واختلف الاولون في اعمد هل يحرم الصيد
ونحوه ام يكره فعند الحنفية يحرم وعند الشافعية في العمد ثلاثة أو جهه اعمها يكره
الاكل وقيل خلاف الاولى وقيل بأنهم بالترك ولا يحرم الاكل والمنشور عن أحمد المتفرقة
بين الصيد والذبصة فذهب في الذبصة الى هذا القول الثالث وجهه القائلين بعدم
وجوب التسمية مطلقا ما سياتي في باب الذبح ان شاء الله تعالى قوله فان وجدت مع
كلبك الخ فيه دليل على ان من وجد الصيد ميتا مع كلبه كاب آخر وحصل اللبس عليه

الفرج ابن الجوزي الحافظ جز الطبقا سماه نفسه الغمر بعواسم العمر ذكر فيه انها خمسة الاول من وقت الولادة الى زمان
البلوغ والثاني الى نهاية شبابه خمس وثلاثين والثالث الى تمام النعمان وهو الكهولة قال وقد يقال له كهل لما قبل ذلك
والرابع الى تمام السبعين وذلك زمان الشيخوخة والخامس الى آخر العمر قال وقد تقدم ما ذكرنا من الستين ويناخر انتهى
وفي الفتح وقد استنبط منه أي من حديث الباب بعض الشافعية أن من استكمل ستين فلم يجمع مع القدرة فانه يكون مقتصرا
بأنه ان مات قبل ان يجمع بخلاف ما دون ذلك قال تعالى أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكروا كما النذير وهذا تناول لكل
هو ممكن فيسه المبكف من اصلاح شأنه وان قصير الا ان التوبخ في المتطاول أعظم واختلف في مقدار العمر المراد هنا فمن

زين العابدين سبع عشرة سنة وعن وهب بن منبه أربعون سنة وبه قال مسروق وانظره اذا بلغ أحدكم أربعين سنة فليأخذ
 حذره من الله عز وجل وعن ابن عباس ستون سنة قال القسطلاني وهو الصحيح كافي حديث الباب وعن ابن عباس عماروا
 ابن مردويه سبعون سنة فالإنسان لا يزال في ازدياد إلى كمال الستين ثم يشرع بعد ذلك في النقص والهرم
 اذا بلغ الفتي ستين عاما • فقد ذهب المسرة والهنا • ولما كان هذا هو العمر الذي يعذر الله إلى عباده
 به ويترجى عنهم العال كان هذا هو الغالب ٣٥٦ على أعمار هذه الأمة فعند أبي يعلى من طريق إبراهيم بن الفضل عن

نعم عن أبي هريرة معتزلة المذايا
 ما بين ستين وسبعين لكن إبراهيم
 ابن الفضل ضعيف وفي حديث أبي
 هريرة مر فوعا عمارا في ما بين
 الستين إلى السبعين وأقلهم من
 يجوز ذلك رواء الترمذي في كتاب
 الزهد (وعنه) أي عن أبي
 هريرة (رضي الله عنه) قال سمعت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول لا يزال قلب المسرة
 (الكبير) الشيخ (شابا) قويا
 (في اثنين) أي خصلتين (في
 حب الدنيا) المال (و) محبة
 (طول الأمل) أي العمر والحديث
 أخرجه مسلم في الزكاة والنسائي
 في الرقائق وفي رواية أنس بن
 مالك عند البخاري قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يكبر ابن آدم أي يطعن في
 السن ويكبر معه اثنان حب المال
 وطول العمر وهذا كالقبر
 الحديث الباب وفي رواية أبي
 عوانة عن قتادة عن سلمة بن
 ابن آدم ويشب معه اثنان الحرص
 على المال والحرص على العمر
 قال النووي هذا مجاز واستعارة

أيم ما القاتل له انه لا يحل الصيد لانه لم يسم الاعلى كلبه بخلاف ما لو وجد حيا فانه
 يذكيه ويحل أكله بالتذكية وسيأتي الخلاف في الصيد اذا غاب وسبب الاختلاف
 حصول اللبس المذكور هنا قوله على انه اوحاه بالخاء المهملة تبعه في انهاء إلى حركة
 المذبح وليس لأوجاه بالميم هنا معني

• (باب الصيد بالقوس وحكم الزميمة اذا غابت أو وقعت في ماء) •

(عن عدي قال قلت يا رسول الله ان اقوم نرى فاصيد ان اطلق يحل لكم ما ذكبتكم وما
 ذكركم اسم الله عليه وخزقتم فكلوا منه رواء أحد وهو دليل على ان ما قتله سهم بمقتله
 لا يحل • وعن أبي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رميت سهمك
 فغاب ثلاثة أيام وادركته فكله مالم يتقرر رواء أحد • لم وأبو داود والنسائي • وعن
 عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصيد قال اذا رميت
 سهمك فاذا كراسم الله فان وجدته قد قتل فكل الا ان تجدته قد وقع في ماء فانك لا تدري
 الماء قتله أو سهمك متفق عليه وهو دليل على ان السهم اذا اوحاه ابيع لانه قد علم ان سهمه
 قتله • وعن عدي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا رميت الصيد فوجدته بعد
 يوم أو يومين ليس به الا أثر سهمك فكل وان وقع في الماء فلا تأكل رواء أحد والبخاري
 وفي رواية اذا رميت سهمك فاذا كراسم الله فان غاب عنك يوما فلم تجد فيه الا أثر سهمك
 فكل ان شئت فان وجدته غريقا في الماء فلا تأكل رواء • لم والنسائي وفي رواية انه
 قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ارمى الصيد فنفق أثره اليومين والثلاثة ثم تجده
 ميتا فيه سهمه قال يا كل ان شأ رواء البخاري • وفي رواية قال سألت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قلت ان أرضنا أرض صيد فبري أحدنا الصيد في غيب عنه ليلة أو ليلتين
 فوجدته وفيه سهمه قال اذا وجدت سهمك ولم تجد فيه أثر غيره ومات ان سهمك قتله فكله
 رواء أحد والنسائي • وفي رواية قال قلت يا رسول الله أرى الصيد فاجده فيه سهمي من
 الغد قال اذا علمت ان سهمك قتله ولم ترفه أثر سبع فكل رواء الترمذي وصححه) حديث
 عدي الاول له طرق هذه أحدها وقد تقدم بعضها والرواية الاخرى من حديث عدي

ومعناه ان قلب الشيخ كامل الحب للمال محبة لكم في ذلك كاحتكام قوة الشباب في شبابه هذا

انرجها
 صوابه وقيل في نفسه غير هذا لا يرضى وكأنه أشار إلى قول عباس هذا الحديث في نفسه من المطابقة وترفع الكلام
 الغاية وذلك ان الشيخ من شأنه أن يكون أملا وحرصه على الدنيا قد ملأ على مل محسه اذا انقضى عمره ولم يبق له الا انتظار
 الموت فلما كان الامر بضدهم قال والتعبير بالشباب إشارة إلى كثرة الحرص وبعد الأمل الذي هو في الشباب أكثر وهم اليق
 لكثرة الرجاء عادة عندهم في طول أعمارهم ودوام استمتاعهم ولذا اتهم في الدنيا قال القرطبي في هذا الحديث كراهة الحرص
 على طول العمر وكثرة المال وان ذلك ليس بمحمود وقال غيره الحكمة في التخصيص به سدين الامرين ان احب الاشياء إلى

ابن آدم نفسه فهو راغب في بقائها فاحب لذلك طول العمر واحب المال لانه أعظم في دوام الصحة التي يشاء عنها بالاطول
العمر فكلاما أحسن بقرب تقاد ذلك اشهد حبه له ورغبته في دوامه * والكري عند الصباح يطيب *

والمرمعا عاش بمدوده أمل * لا ينتهي العمر حتى ينتهي الاثر واستدل به على ان الارادة في القلب خـ لا فالن
قال انه في الرأس قاله المازري (عن عتبان بن مالك الانصاري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
لن يوافي عبيد يوم القيامة) أي لن يأتي حال كونه (يقول لا اله الا الله يتنفي ٣٥٧ به) أي بالقول (وجه الله) عز وجل أي ذاته

المقدسة (الاحرم الله عليه الثامن)
قال ابن بطلان هذا الحديث مشغل
على ان كلمة الاخ لا تنفع
فاته او فيه اشارة الى انه لا يخص
أهل عردون عمرو ولا أهل عمل
دون عمل قال ويسـ تفاد منه ان
التوبة مقبولة ما لم يصل الى الحد
الذي ثبت النقل فيه أنه لا تقبل
معه وهو الوصول الى الغرغرة
وتبعه ابن المنير فقال يستفاد منه
ان الاعتذار لا يقطع التوبة
بعد ذلك وانما هو لقطع الحجة
التي جعلها الله للعبد بفضله ومع
ذلك فالرجاء باق بديل حديث
عشبان وما ذكره (عن أبي
هريرة رضى الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
قال يقول الله تعالى ما لعبدى
المؤمن عندى جزاء) أي ثواب
(اذا قبضت مصفيه) أي روح
مصفيه وهو بفتح الصاد وكسر
الفاء ونشـ سيد التحفة الحبيب
المصافي كالولد والاخ وكل من
أحبه الانسان (من أهل الدنيا
ثم احتسبه) أي صبر راجيا
الثواب من الله (الابنسة)

أخرجها أيضا أبو داود وقوله يحمل لكم ما ذكيت وما ذكتم اسم الله عليه فيه دليل على أن
التسمية واجبة لتعليق الحمل عليها وقد تقدم الخلاف في ذلك وسيأتى له مزيد قوله فكله
ما لم يتن جمل الغاية ان يتن الصيد ولو جده في دونها مثلاً بعد ثلاث ولم يتن حل فلو
وجد جده دونها وقد أتت فلا هذا ظاهر الحديث وأجاب النووى بان النهى عن أكله اذا
انت للترفيه وظاهر الحديث التحريم ولكنه سياتى في باب ما جاء في السمك ان الجيش
أكلوا من الحوت التي أذاها البحر نصف شهر واحد واعند قدومهم للنبي صلى الله عليه
وآله وسلم منه فأكله والعم لا يبقى في الغالب مثل هذه المدة بل ان تن لا سيما في الطازم مع
شدة الحر فاعل هذا الحديث هو الذى استدل به النووى على كراهة الترفيه ولكنه
يحمل ان يكونوا مطهوه وقد دونه فلم يدخله التمن وقد حرمت المالكية التمن مطلقا وهو
الظاهر قوله الا ان تجدوه قد وقع في ما وجهه انه يحصل حينئذ التردد هل قتله السهم
أو الفرق في الماء فلو تحقق ان السهم اصابه فقات فلم يقع في الماء الا بعد ان قتله السهم
حل أكله قال النووى في شرح مسلم اذ وجد الصيد في الماء غرقا حرم بالاتفاق انتهى
وقد شرح الرافعي بان محله ما لم يفته الصيد بتلك الجراحة الى حركة المدبوح فان انتهى
اليها كقطع الحلقوم مثلا فقد غرق كانه وبؤيده ما قاله بعد ذلك فانك لا تدري الماء قتله
أو سهمك فدل على انه اذا علم ان سهمه هو الذى قتله انه يحمل قوله اذا اوجاه قد تقدم
ضبطه وتفسيره في الباب الذى قبل هذا قوله ليس به الاثر سهمك مفهومه انه ان وجد
فيه اثر غير سهمه لا يؤثر ~~سكلى~~ وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما اذا خا ط
الكلب الذى أرسله المائد كلب آخر لكن التفصيل في مسئلة الكلب فيما اذا شارك
الكلب في قتله كلب آخر وهذا الاثر الذى يوجد فيه من غير سهم الراى أعـ من ان يكون
أثر سهم رام آخر أو غير ذلك من الاسباب القاتلة فلا يحمل أكله مع التردد وقد جاءت فيه
زيادة كما في الرواية الاخرة في الباب بلفظ ولم ترفيه اثر سبع قال الرافعي يؤخذ منه انه
لو جرحه ثم غاب ثم وجد ميتا انه لا يحمل وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر وقال النووى
الحل اصح دليل لا وحكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي انه قال في قول ابن عباس كل
ما اصعب ودع ما انعمت معنى ما اصعب ما قتله الكلب وأنت تراه وما انعمت ما غاب عنك
مقتله قال وهذا لا يجوز عندى غيره الا ان يكون جامع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والحديث من افراده قال الجوهرى احتسب ولده اذا مات كبير اقل مات صغير اقبل افترطه وليس هذا التفصيل مرادنا
بل المراد باحتسبه صبر على فقده واجبا الاجر من الله تعالى على ذلك وأصل الحسبة بالسكسر الاجر والاحتساب طلب الاجر
من الله تعالى خالصا واستدل به ابن بطلان على ان من مات له ولد يلحق بمن مات له ثلاثة وكذا اثنتان وان قول العصابي كما مضى
في باب فضل من مات له ولد من كتاب الجنائز ولم نسا له عن الواحد لا يمنع من حصول هذا الفضل لمن مات له ولد واحد فقله
صلى الله عليه وآله وسلم لم يسئل بعد ذلك عن الواحد فآخبر بذلك أو انه أعلم بان حكم الواحد حكم ما زاد عليه فآخبر به ويدخل
في هذا ما أخرجه أحد والنسائي من حديث مرة بن اياس ان رجلا كان يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه ابن له فقال

أنه قال ثم فقدوه فقال ما فعل فلان قالوا يا رسول الله مات ابنه فقال لا تعجب ان لا تأتي بابا من أبواب الجنة الا وجدته
 ينتظرك فقال رجل يا رسول الله أله خاصة أم لكنا قال بل لكلكم وسعة على شرط الصحيح وقد سمعته ابن حبان والحاكم
 (عن مرداس الاسلمى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذهب الصالحون) أى بالموت وفى رواية
 يقبض أى تقبض أرواحهم (الاول فالاول ويبنى - مائة) بعضهم الماتوا فخرج القاء (كفالة الشعير والتمر) لردى من كل أو ما
 يتساقط من قشورهما أو ما يسقط ٢٥٨ من الشعير عند الغرب له ويبنى من التمر بعد الأكل وأول الشك أو لا تنويح

(لا ياليهم الله باله) أى لا يرفع الله
 لهم قدر أو لا يقيم لهم وزنا قال
 البخارى يقال كفالة بالقاء وحذالة
 بالثلاثة يعنى يعنى واحد واستنبط
 من الحديث جواز خلو الاوص
 من عالم حتى لا يبقى الا أهل
 الجهل صرفا قال فى القبح ووجدت
 لهذا الحديث شاهدا من رواية
 الفزارية أخره أحمد بن حنبل
 يذهبون الخيل فالتخيل حتى لا يبقى
 منكم الا حذالة كحذالة القرين
 بعضهم على بعض نزولهم
 أخرجه أبو سعيد بن يونس فى
 تاريخ مصر وليس فيه نصريح
 برفعه لكن له حكم المرفوع
 وفيه الذنب الى الاقتداء بأهل
 الخير والتخير من مخالفتهم خشية
 ان يصير من مخالفتهم عن لا يعاب
 الله به وفيه انه يجوز ان يراض
 أهل الخير فى آخر الزمان حتى
 لا يبقى الا أهل الجاهل صرفا
 ويؤيده حديث حتى اذا لم يبق
 عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا
 (عن ابن عباس رضى الله عنهما
 قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول لو كان لابن آدم

فيه شئ ذنب سقط كل شئ خالف أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يقوم معه رأى
 ولا قياس قال البيهقى وقد ثبت الخبر به فى المذكور فى الباب فينبغى ان يكون هو قول
 الشافعى وقد استدل بمضى الباب على ان الرأى لو أخر طلب الحديث عقيب الرأى الى ان
 يجده انه يحل بالشروط المقدمة ولا يحتاج الى استئصال عن سبب فينته عنه قوله
 فيقتضى اثره بقاء ثم مشاة تحسبه ثم قاف ثم مشاة فوقة ثم قاف أى يفتح قفاه حتى يتمكن
 منه قوله اليومين والثلاثة فيه زيادة على الرواية التى قبلها وهى قوله بعد يوم او يومين
 وفى الرواية الاخرة فيغيب عنه الله والليلتين

• (باب النهى عن الرأى بالبدق وما فى معناه) •

(عن عبد الله بن المغفل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الخذف وقال
 انم الا تصيد صيدا ولا تنكب كأعدوا ولا تكن اتكمرا السن وتفقنا العين متفق عليه وعن
 عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل عضورا بغير حقته
 سأل الله عنه يوم القيامة قيل يا رسول الله وما حقته قال ان تذبحه ولا تأخذ ذبعتيه
 فتقطع رءاه أحد والناسق • وعن ابراهيم بن عدى بن حاتم قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اذا رميت فسميت فخرقت فكل وان لم تخرق فلا تأكل ولا تأكل من
 المعراض الا ما ذكيت ولا تأكل من البندقة الا ما ذكيت رواه أحمد وهو مرسل
 ابراهيم لم يلق عينا حديث عبد الله بن عمرو أخرجه أيضا الحاكم وصححه وأعله ابن
 القطان بصحيب مولى ابن عباس الراوى عن عبد الله فقال لا يعرف حاله وله طريق
 اخرى عند الشافعى وأحمد والنساق وابن حبان عن عمرو بن الشريد عن أبيه مرفوعا
 من قتل عضورا عينا عجا الى الله يوم القيامة يقول يا رب ان فلا تأكلنى عينا ولم يقتلنى
 منه فة وقد تقدم ذكر هذا الحديث وحديث عدى المذكور فى الباب وان كان مرسل
 كما ذكره لكن معناه صحيح ثابت عن عدى فى الصحيحين كما تقدم قوله نهى عن
 الخذف بالخاء المعجمة وآخره فاه وهو الرأى بمصاة أو نواقين سببا بنيه أو بين الابهام
 والسبابة أو على ظاهر الوسطى وباطن الابهام وقال ابن فارس خذفت الحصة ارميت
 بين اصبعيك وقيل فى حصة الخذف ان تجعل الحصة بين السبابة من اليمن والابهام من

اليسرى

أى الطيب

واديان من مال) وفى حديث ابن الزبير لو ان ابن آدم أعطي واديان من ذهب (لا يبتغى) أى الطيب
 (ثالثا) وفى حديث ابن الزبير أحب اليه ثانيا لو أعطى ثانيا أحب اليه ثالثا وفى الرواية الثانية عن ابن عباس لو ان لابن آدم
 مثل وادى الا أحب ان له اليه مثله وفى حديث أنس لو ان لابن آدم واديان من ذهب أحب ان يكون له واديان (ولا يلا جوف ابن
 آدم) وفى الرواية الثانية عنه ولا يلا عين ابن آدم وفى حديث ابن الزبير ولا يلا جوف ابن آدم وفى حديث أنس ولن يلا فاه
 وفى لفظ نفس يلا جوف وفى لفظ ولا يشبع جوف وفى حديث زيد بن أرقم ولا يلا بطن ابن آدم (الا القرب) كناية عن الموت
 لا استلزامه الامتلاء كما أنه قال لا يشبع من الدنيا حتى يموت وقال الطيبى ولا يشبع من خلق من تراب الا التراب وقال الثوري

معناه انه لا يزال حريصا على الدنيا حتى يموت ويمتلي جوفه من تراب قبره وهذا الحديث خرج على حكم غالب بن آدم في الحرص على الدنيا ويؤيده قوله (و يتوب الله على من تاب) أي ان الله يقبل التوبة من الحرص المذموم وغيره من المذمومات أي يوفقه للتوبة أو يرجع عليه من التشديد الى التوفيق أو يرجع اليه بقبوله والمراد من الحديث ذم الحرص على الدنيا والاشهر على الازدياد ولذا أثر أكثر السلف المتقل من الدنيا والقناعة والرضا باليسير قال في الكواكب ليس المراد الحقيقة في عضو بعينه بقريضة عدم الانحصار في التراب اذ غيره بلا أيضا بل هو كناية عن ٣٥٩ الموت لأنه مستلزم للامتلاء ~~فكانه~~ كأنه قال

لا يشجع من الدنيا حتى يموت قاله رضى من العبارات كلها واحد وأيس فيها الالتفات في الكلام انتهى قال في الفتح وهذا يحسن فيما اذا اختلفت مخرج الحديث وأما اذا اختلفت فهو من تصرف الرواة انتهى وأخرجه مسلم في الزكاة والبخاري في باب ما يتقى من فتنة المال قال ابن عباس لأدري من القرآن هو أم لا انتهى قال في الفتح فيه إشارة الى ذم الاستكثار من جمع المال وتعالى في ذلك والحرص عليه للإشارة الى ان الذي يترك ذلك يطلق عليه انه تاب ويحتمل أن يكون تاب بالمعنى الاخرى وهو مطلق الرجوع أي رجوع عن ذلك الفعل والتقوى وقال الطيبي يمكن أن يكون معناه ان الآدي مجبول على حب المال وأنه لا يشبع من جمعه الا من حفظه الله تعالى ووفقه لازالة هذه الجبهة عن نفسه وقليل ما هم فوضع ويتوب الله على من تاب موضعه اشعارا بأن هذه الجبهة مذمومة جارية بجرى الذنب وان ازالها يمكن

اليسرى ثم نقضها بالسبابة من المعنى وقال ابن سيدة حذف بالشئ بخذف قال والمخدفة التي يوضع فيها الحجر ويرى بها الطير ويطلق على المقلاع أيضا قاله في الصحاح والمراد بالبنقة المذكرة في ترجمة الباب هي التي تخد من طين وتبيس فيرى بها قال ابن عمر في المقتولة بالبنقة تلك الموقودة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وبرايم وعطاء والحسن كذا في البخاري وأخرج ابن أبي شيبة عن سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد بن أبي بكر أنهم كانوا يكرهون البنقة الا ما أدركت ذكاته قوله انه لا تصيد صيدا قال المهلب اباح الله الصيد على صفة فقال تناله أيديكم ورماسكم وليس الرمي بالبنقة ونحوها من ذلك وانما هو وقيد واطلق الشارع ان الخذف لا يصاد به وقد اتفق العلماء الا من شذ منهم على تحريم أكل ما قتلته البنقة والحجر وانما كان كذلك لانه يقتل الصيد بقوته وامه لا بجده كذا في الفتح قوله ولا تنكأ عدوا قال عباس الرواية بفتح الكاف وبهمزة في آخره وهي لغة والاشهر بكسر الكاف بغير همز وقال في شرح مسلم لا تنكأ بفتح الكاف وهو زواو روى لا تنكأ بكسر الكاف وسكون التحتانية وهو الوجه لان المهموز نكأت القرحة وائس هذا موضعه فانه من النكابة لكن قال في العين نكأ لغة في نكبت فعل هذا تتوج هذه الرواية قال ومعناه المبالغة في الاذى وقال ابن سيدة نكأ العدو نكابة أصاب منه ثم قال نكأت العدو انكؤهم لغة في نكبتهم فظهر ان الرواية صحيحة ولا معنى لتخطئها واغرب ابن التين فلم يرجع على الرواية التي بالهمز أصلا بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز ثم قال ونكأت القرحة بالهمز قوله ولكنهم انكسروا السن أي الرمية وأطلق السن ليشمل سن المرمى وغيره من آدى وغيره قوله وفتنأ العين قد تقدم ضبطه وتنسبه وأطلق العين لما ذكرنا في السن قوله بغير حقه قديم دليل على تحريم قتل العصاة وما شاكله لجرم العت وعل غير الهيبة المذكرة ولان تعذيب الحيوان قد ورد النهي عنه في غير حديث قوله فخرت فكل فيه ان الخنزير شرط الحل وقد تقدم وكذلك تقدم الكلام على المعراض

• (باب الذبح وما يجب له وما يستحب) •

(عن الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعن الله من ذبح اغيرة الله ولعن الله من أرى محمدا ولعن الله من لعن والديه وامن الله من

بتوفيق الله وتسدده والى ذلك الإشارة بقوله تعالى ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ففي إضافة الشح الى النفس دلالة على انه غير رزقة فيه أو في قوله يوق إشارة الى امكان ازالته ذلك ثم رتب الفلاح على ذلك قال ونؤخذ المناسبة أيضا من ذكر التراب فان فيه إشارة الى ان الآدي خلق من التراب ومن طبعه القبض واليبس وان ازالته ~~ممكنة~~ بان يطر الله عليه ما يصلحه حتى يفر الخلال الزكية والحاصل المرضية قال تعالى والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي خبت لا يصرح الانكاد فوقع قوله يتوب الله الخ موقع الاستعداد الى ان ذلك العسر الصعب يمكن أن يصير يسيرا على من يسره الله تعالى عليه انتهى فمن لم يتدأ به التوفيق وتوكله وحرسه لم يزد الا حرسا وتهاكعا على جمع المال تحقيق أن لا يكون هذا من

كلام البشر بل هو من كلام خالق القوى والقدرة قال أبي بن كعب الانصاري كثري هذا الحديث من القرآن حتى نزلت
 آلهما كم الشكائر زادت رواية إلى آخر السورة أي التي هي بمعنى الحديث فيها تضمنه من ذم الحرص على الاستكثار من جمع
 المال والتقريب بالموت الذي يقطع ذلك ولا بد لكل أحد منه فلما نزلت هذه السورة وقضيت. هي ذلك مع الزيادة عليه
 علموا ان الحديث من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه ليس قرأنا فوقي. بل انه كان قرأنا فاما نزلت السورة نصحت تلاوته
 دون حكمه ومعناه قال في الفتح ويحتمل ٣٦٠ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخبر به عن الله تعالى على انه من القرآن

ويحتمل ان يكون من الاحاديث
 المقدسة والله أعلم وعلى الاول
 فهو مما نصحت تلاوته جز ما وان
 كان حكمه مستمرا وبو يده هذا
 الاحتمال ما اخرج أبو عبيد في
 فضائل القرآن من حديث أبي
 موسى قال قرأت سورة هود مرة
 فغبت وحفظتها منها ولوان لابن
 آدم واديين من مال اقصى واديا
 ثالثا الحديث ومن حديث جابر
 كان قرأ القرآن لوان لابن آدم مرة
 واد لا حب اليه مثله الحديث
 (عن عبيد الله بن مسعود
 رضي الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ايكم مال
 وارثه أحب اليه من ماله) قال
 في الفتح يعني ان الذي يخلقه
 الانسان من المال وان كان هو
 في الحال منسوب اليه فانه باعتبار
 انتقاله الى وارثه يكون منسوبا
 للوارث فنسبته للمالك في حياته
 حقيقة ونسبته للوارث في حياة
 المورث مجازية ومن بعد موته
 حقيقة (قالوا يا رسول الله
 ما هذا أحد الاماله أحب اليه)
 من مال وارثه (قال فان ماله)

غير تخوم الارض رواء أحد ومسلم والانساق وعن عائشة ان قوما قالوا يا رسول الله
 ان قوما يأتوننا بالعلم لاندري اذ كرام الله عليه أم لا فقال هو اعليه أنتم وكلوا قال
 وكانوا حديثي عهد بالاسلام فرروا البخاري والانساق وابن ماجه وهو دليل على ان
 التصرفات والافعال تعمل على حال الصحة والسلامة الى ان يقوم دليل الفساد وعن
 ابن كعب بن مالك عن أبيه انه كانت لهم غنم ترحى بسلع فابهرت جارية لنا بشاة من غنمنا
 موتا فكسرت حجر اذ بجعت اياه فقال لهم لانا كاوا حتى اسأل النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أو ارسلى اليه من يسأله عن ذلك والله سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك
 أو ارسلى اليه فأمره بأكلها رواء أحد البخاري قال وقال عبيد الله يعني انها أمة
 وانها ذبحت بحجر وعن زيد بن ثابت ان ذنبا يب في شاة فذبحوها بمرودة فخرهم لهم
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أكلها رواء أحد والانساق وابن ماجه وعن عدي
 ابن حاتم قال قلت يا رسول الله اننا صيد الصيد فلا نجوز سكيننا الا الطرار وشقة العصا
 فقال صلى الله عليه وآله وسلم لم أمر الدم بانشئت واذ كرام الله عليه رواء الخمسة الا
 (الترمذي) حديث زيد بن ثابت رجا له رجال الصحيح الاحاضرين المهاجرون فقيه ل هو
 مجهول وقيل مقبول وقد اخرج معناه أحمد والبخاري والطبراني في الاوسط عن ابن عمر
 باسناد صحيح وحديث عدي بن حاتم أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان ومذاهبه على سمالة
 ابن حرب عن مري بن قطري عنه قوله لعن الله من ذبح لغير الله المراد به ان يذبح لغير
 الله تعالى كن ذبح للصنم أو الصليب أو لموسى أو لعيسى عليه السلام أو للسكينة ونحو
 ذلك فكل هذا حرام ولا تحمل هذه الذبحة سواء كان الذابح مسلما أو كافرا واليه ذهب
 الشافعي واصحابه فان قصد مع ذلك تعظيم المذبح لغير الله تعالى والعبادة له كان ذلك
 كفرا فان كان الذابح مسلما قبل ذلك صار بالذبح مرتد اود كرا الشيخ ابراهيم المروزي
 من أصحاب الشافعي ان ما يذبح عند استقبال السلطان تقربا اليه ألقى أهل بخاري
 بتصريره لانه مما أهل به لغير الله قال الرافي هذا انما يذبحونه استبشارا بقدومه فهو
 كذبح العقيقة لولادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله محمد بن بكر الدال هو من

الذي يضاف اليه في الحياة (ما قدم) بان انفقته في وجوه الخيرات (وما لم
 وارثه ما أخر) بعدموته ولم ينفقه في وجوه وفيه الخ على تقديم ما يمكن تقديمه من المال في وجوه الخيرات وأنواع القربات
 لينتفع به في الآخرة فان كل شئ يخافه المورث يصير ملكا للوارث فان عمل فيه بطاعة الله اختص بنواب ذلك وكان
 ذلك الذي تعب في جمعه ومنعه وان عمل فيه بعبودية الله فذلك لأبعد المال كما الاول من الانتفاع ان سلم من تبعته ولا يعارضه
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم انه انك تذر ورثتك أغنيا خير من أن تذرهم عالة لان حديث سعد بن حماد عن علي بن ابي
 عمارة كاه أو معظمه في مرضه وحديث ابن مسعود في حق من يتصدق في حياته ابن بطال وغيره كذا في الفتح (عن أبي

هريرة رضي الله عنه انه كان يقول آفة الذي لا اله الا هو ان كنت لاعمد بكبدى على الارض (أى لا لصق بطفى بالارض) (من الجوع) أو هو كناية عن سقوطه على الارض مغشيا كما صرح به في الاطعمة فلقبت عرفت أنه آفة فثبت غير بعيد فخرت على وجهى من الجهد والجوع (وان كنت لا شدد الحجر على بطفى من الجوع) لتقليل حرارة الجوع ببرد الحجر والمساعدة على الاعتدال والاتصاف لان البطن اذا خوى لم يمكن معه الاتصاف فكان أهل الجواز يأخذون فائض رقا فاقطعوا طول الكنت أو أكبر من الحجارة فيربطها لواحد على بطنه وقد بدعصابة فتعدل القامة ٣٦١ بعض الاعتدال (واقترعت يوما على

طريقهم) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعض أصحابه (الذى يخرجون منه) من منازله - م الى المسجد (فأبو بكر) رضي الله عنه (فأنته) عن آية من كتاب الله عز وجل (ما سأله) عنها (الابن شبة) من الاشباع وفي رواية ليستتبعنى أى يطلب منى ان اتبعه لطعمنى (فربى) (ولم يفعل) أى الاشباع أو الاستتباع (ثم مرى عمر) رضي الله عنه (فأنته عن آية من كتاب الله عز وجل) (ما سأله) عنها (الابن شبة) فرفم يفعل ثم مرى أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم فتبسم حين رأى وعرف ما فى نفسى) من الجوع والاحتياج الى ما يسد الرمق (وما فى وجهى) من التغير وكأنته عرف من تغير وجهه ما فى نفسه واستدل أبو هريرة بتبسمه صلى الله عليه وآله وسلم على انه عرف ما به لان التبسم يكون للتهب ولا بأس من تبسم اليه وحال أبي هريرة لم تكن مهيبة فترجى الحل على الايناس قاله فى الفتح

يا فى لمافيه فساد فى الارض من جنافية على غيره أو غير ذلك والمؤوى له المانع له من القصاص ونحوه ولعن الوالدين من الكبار وتخوم الارض بالتاء المشناة من فوق والهاء المجهية وهى الحدود والمعالم وظاهره العموم فى جميع الارض وقيل معالم الحرم خاصة وقيل فى الاملاك وقيل اراد المعالم التى يمتدى بها فى الطرقات قوله ان قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى الفتح لم أقف على تعيينهم قوله فقال -ه واعليه انتم قال المهلب هذا الحديث أصل فى ان التسمية ليست فرضا فلما نابت تسميتهم عن القسمية على الذبح دل على انها سنة لان السنة لا تنوب عن فرض هذا على ان الامر فى حديث عدى وأبى ثعلبة محمول على التنزيه من أجل انهما كانا يصيدان على مذهب الجاهلية فعلم ما النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر الصيد والذبح فرضه ومنذوبه لثلاث يوافقه شبهة فى ذلك ولما أخذوا بكل الامور واما الذين سألو عن هذه الذبائح فانهم سألو عن امر قد وقع لغيرهم فعرفهم باصل الحل فيه وقال ابن التين يحتمل ان يراد القسمية هنا عند الاكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين واما القسمية على ذبح توله غيرهم فلا تكليف عليهم فيه وانما يحتمل على غير الصحة اذا تبين خلافها ويحتمل ان يريد ان تسميتكم الآن تستيجون بها كل ما لم تعلموا اذ كروا اسم الله عليه ام لا اذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته اذا سمى ويستفاد منه ان كل ما يوجب اسواق المسلمين محمول على الصحة وكذا ما ذهبه اعراب المسلمين لان الغالب انهم عرفوا القسمية وبهذا الاخير جزم ابن عبد البر فقال ان ما ذهبه المسلم يؤكل ويحتمل على انه معنى لان المسلم لا يظن به فى كل شئ الا الخير حتى يتبين خلاف ذلك وعكس هذا الخطأ بقوله دليل على ان القسمية غير شرط على الذبيحة لانها لو كانت شرطا لم تستيج الذبيحة بالامر المشكوك فيه كما لو عرض الشك فى نفس الذبيحة فلم يعلم هل وقعت الذكاة المعبرة أم لا وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه معموا انتم كأنه قيل لهم لا تمقوا بذلك بل الذى يحكمكم انتم ان تذكروا اسم الله وتأكوا وهذا من الاسلوب الحكيم كناية عليه الطيبى ومما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم فاباح الاكل من ذبائحهم مع وجود الشك فى انهم معموا لا قوله وكانوا حديثى عهد بالكفر فى رواية مسالك وذلك فى أوائل الاسلام وقد تعلق بهذه الزيادة قوم فزعوا وان

٤٦ نيل سا (ثم قال) يا (أبا هريرة) قلت لبيك يا رسول الله قال الحق) أى اتبسم (ومضى فتبعته فدخل الى أهله) فاستاذن فاذن لي فدخل) قال الحفاظ كذا فيه وهو ما تكرر له هذه اللفظة لوجود الفصل والتفات ووقع فى رواية على بن مسهر قد خلت وهى واضحة (فوجد) فى منزله (أبنائى قدح فقال من أين هذا اللبن قالوا أهدها لك فلان أو فلانة) قال فى الفتح لم أقف على اسم من أهدها (ثم قال) يا (أبا هريرة) قلت لبيك يا رسول الله قال الحق) أى الطلق (الى أهل الصفة فادعهم الى قال) أبو هريرة (وأهل الصفة اضياف الاسلام لا يأتون الى أهل ولا مال ولا على أحد) نعمم بعن تخصص شامل لا قارب وغيرهم وعند ابن سعد من مرسل يزيد بن عبد الله بن قسط كان أهل الصفة ناسا فقرا لا مئانيل لهم فكانوا ينميون فى المسجد لا ماوى

لهم غيره (إذا أنته) صلى الله عليه وآله وسلم (صدقة بعث بهم إليهم) يخصهم بها (ولم يتناول منها شيئا وإذا أنته هدية أرسل إليهم) ليحضروا عنده (وأصاب منها واشركهم فيها) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة قال أبو هريرة (فساء في ذلك) أي قوله ادعهم لي (فقلت) في نفسي هذا قليل (وما هذا إلا) أي وما قدره (في أهل الصفة) وأين يقع هذا منهم وأما رسول الله (كنت أحق أن أصيب من هذا اللبن شربة اتقوى بها) زاد روح يوى وليتي (فاذا جاء) من أمرني بطالبه (أمرني) صلى الله عليه وآله وسلم ٣٦٢ (فكنت أنا اعطيهم) قال في السكواكب وإنما كان أبو هريرة يفعل ذلك لأنه كان يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وما عسى أن ييلغني من هذا اللبن) أي يصل إلى بعد أن يكتفوا منه والظاهر أن كلمة عسى مقصودة (ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم بدقاتهم فدعوتهم فاقبلوا فاستأذنوا) في الدخول (فأذن لهم) صلى الله عليه وآله وسلم (وأخذوا محاسنهم من البيت) أي وجلس كل واحد منهم في المجلس الذي يليق به قال في الفتح ولم أقف على عدد هم إذ ذلك (قال) عليه الصلاة والسلام (يا أيها القوم قلتم لي يا رسول الله قال خذ) هذا القدر أي الذي فيه اللبن (فأعطهم فاختذت القدر فجعلت أعطيته الرجل فيشرب حتى يروى ثم يرد على القدر فأعطيه الرجل الذي يليه (فيشرب حتى يروى ثم يرد على القدر فيشرب حتى يروى ثم يرد على القدر) يتكرر فيشرب ثلاثا حتى انتهت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى القوم كلهم) قرية المنيرة لأنه يدل على أنه أعطاهم واحد بعد واحد إلى أن كان آخرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فاخذ القدر) وقد بقيت فيه فضلة (فوضعه على يده) الكريمة (فنظر إلى قفيسم) إشارة إلى أنه لم يفقه شيئا مما كان يظن فواته من اللبن (فقال يا أيها القوم قلتم لي يا رسول الله قال بقيت أنا وأنت قلت صدقت يا رسول الله قال أعدد فاشرب فعددت فشربت فقال اشرب فاشرب فقال اشرب حتى قلت لا والذي بعثك بالحق ما أجدهم مسلكا قال فارتى فأعطيته القدر فحمد الله) عز وجل على البركة وظهور المجزة في اللبن المذكور حيث روى القوم كلهم وأفضلوا (ومضى) الله (وشرب القدر) فحمد الله فحسب من الفضلة وفيها كما قال في الفتح أشعار بأنه بقي بعد شربه شيء فإن كانت محفوفة فله

هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى ولأننا كانوا إلى المذبح كراسم الله عليه قال ابن عبد البر وهو تعلق ضعيف وفي الحديث نفسه ما يرد له أنه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل فدل على أن الآية كانت نزات بالامر بالتسمية وإضافة صدقة فوالله على أن الانعام مكينة وإن هذه القصة جرت بالمدينة وإن الأعراب المشار إليهم في الحديث هم بادية أهل المدينة قوله جارية في رواية أمة وفي رواية امرأة ولاتنا في بين الروايات لأن الرواية الأخيرة أعم فيؤخذ بقول من زاد في روايته صفة وهي كونها أمة قوله فأمره بأكلها فيه دليل على أنها تحل ذبيحة المرأة وإليه ذهب الجمهور وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفي المدونة جواز وفي وجهه للشافعية بذكره ذبح المرأة الاضحية وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي لا بأس إذا طاق الذبيحة وحفظ التسمية وفيه جواز ما ذبح بغير إذن مالك واليه ذهب الجمهور وخالف في ذلك طاوس وعكرمة وأصح وأهل الظاهر واليه جرح البخاري ويدل لما ذهبوا إليه ما أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوي من طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحتها المرأة بغير إذن صاحبها فامتنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكلها لكنه قال اطعموها لا تسارى ولولم تكن مذكاة لما أمر باطعام الأسارى لأنه لا يبيع لهم إلا ما يحل قوله فذبحوها بعبادة أي بحجر أيض وقيل هو الذي تقدح منه النار قوله إلا الظرار بالمجعة بعد هارا أن مهملة تنوين ما ألف جمع ظرروهي الحجرة كذا في النهاية قال في القاموس الظر بالكسر والظرو والظرة الجرا والمذكور المحدد منه الجمع ظرار وطار قال والمطرة بالكسر الحجرة تقدح به النار وبالفتح كسر الجردى الحد قوله وشقة العصاب كسر الشين المجعة أي ما يشق منها ويكون محمدا قوله أمر الدم بفتح الهمزة وكسر الميم وبالراء مخففة من أمار الشئ وما إذا جرى وبكسر الهمزة وسكون الميم من مري الضرع إذا مسحه ليدرك قال الخطابي المحدثون يروونه بتشديد الراء وهو خطأ إنما هو بضم الميم من مريت الناقة إذا حلبتها قال ابن الأثير وروى امربراهم من مظهرين من غير ادغام وكذا في التلخيص أنه برام من مهملتين الأولى مكسورة ثم نقل كلام الخطابي قال وأجيب بأن التثقيب لا يكونه ادغام أحد الرايين في الأخرى على الرواية الأولى (وعن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله أنا نافي العدو وغدا وليس معنا مدى فقال

النبي عليه وآله وسلم (فاخذ القدر) وقد بقيت فيه فضلة (فوضعه على يده) الكريمة (فنظر إلى قفيسم) إشارة إلى أنه لم يفقه شيئا مما كان يظن فواته من اللبن (فقال يا أيها القوم قلتم لي يا رسول الله قال بقيت أنا وأنت قلت صدقت يا رسول الله قال أعدد فاشرب فعددت فشربت فقال اشرب فاشرب فقال اشرب حتى قلت لا والذي بعثك بالحق ما أجدهم مسلكا قال فارتى فأعطيته القدر فحمد الله) عز وجل على البركة وظهور المجزة في اللبن المذكور حيث روى القوم كلهم وأفضلوا (ومضى) الله (وشرب القدر) فحمد الله فحسب من الفضلة وفيها كما قال في الفتح أشعار بأنه بقي بعد شربه شيء فإن كانت محفوفة فله

أعلمه المن بقى بالبيت من أهله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث فوالله كثر ما لا يخفى على المتأمل قال في الفتح فيه استهباب الشرب عن القعود وفيه محزنة عظيمة من كثرة الطعام والشراب ببركته صلى الله عليه وآله وسلم وفيه جواز الشبع ولو بلغ أقصى غايته أخذ من قول أبي هريرة لا يجد له مسلداً كما وتقرر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم على ذلك خلافاً لمن قال بتصريه وإذا كان ذلك في اللبن مع رفته وتغذوه فكيف مما من الأغذية الكثيفة لكن يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بما وقع في تلك الحالة فلا يقياس عليه وقد أورد الترمذي عقب حديث أبي هريرة هذا ٣٦٣ حديث ابن عمر رفعه أكثرهم شبعاً في الدنيا

أطولهم جوعاً يوم القيامة وقال حسن وفي الباب عن أبي جحيفة قالت أخرجه الحاكم وضعفه أحمد وفي الباب حديث المقدم ابن معديكر برفع ما لم لا ابن آدم وعاء شرا من بطنه الحديث أخرجه الترمذي أيضاً وقال حسن صحيح ويمكن الجمع بأن يعمل الزجر على من يقض الشبع عادة لما يترتب على ذلك من الكسل عن العبادة وغيرها ويحتمل الجواز على من وقع له ذلك نادراً ولا سيما بعد شدة جوع واسبقه حصول شيء بعده عن قرب وفيه أن كتمان الحاجة والتلوغص بها أولى من اظهارها والتضرع بها وفيه كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإيثاره على نفسه وأهله وخادمه وفيه ما كان بعض الصابي عليه في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ضيق الحال وفضل أبي هريرة وتغذفه عن التصريح بالسؤال وكفاؤهم بالإشارة إلى ذلك وتقديم طاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حظ

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما نهر الدم ذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً وظفرا وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما لظفر فدى الحبشة رواء الجماعة * وعن شد ابن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله كتب الاحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته رواء أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه * وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن تصد الشفار وأن توارى عن البهائم وقال إذا ذبح أحدكم فليجهز رواء أحمد وابن ماجه * وعن أبي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بديل بن ورقاء الخزاعي على أهل أرق يصيح في الجبال مني إلا أن الذكاة في الحلق واللبة ولا تجلوا الأنفس أن ترهق وأيام مني أيام كل وشرب وبغال رواء الدارقطني حديث ابن عمر في استناده عند ابن ماجه ابن لهيعة وفيه مقال معروف ويشهد له الحديث الذي قبله وحديث أبي هريرة في استناده سعيد بن سلام العطاري قال أحمد كذاب وقد تقدم ما يشهد له في صلاة العيد قوله أنا نافي العدو وغداً الله عرف ذلك بخبر أو بقرينة قوله وليس معناه مدى يضم الميم تختلف متصور جمع مديبة يسكون الدال بعدها تحتانية وهي السكين سميت بذلك لأنهم انقطع مدى الحيوان أي عمره والرابط بين قوله نافي العدو وليس معناه مدى يحتمل أن يكون مراده أنهم إذا قالوا العدو صاروا بصددان يغتوا منهم ما يذبحونه ويحتمل أن يكون مراده أنهم يحتاجون إلى ذبح ما ياباً كونه أمانة ورواه على العدو وإذا اتقوه قوله ما نهر الدم أي أسأله وصبه بكثرة شبهه بجري الماء في النهر قال عياض هذا هو المشهور في الروايات بالراء وذكره أبو ذر بالراء وقال النهر يعني الدرع وهو غريب ومما وصلته في موضع رفع بالابتداء وخبرها فكلوا والتقدير ما نهر الدم فهو حلال فكلوا ويحتمل أن تكون شرطية ووقع في رواية اسحق عن الثوري كل ما نهر الدم ذكاة وما في هذا وموقفه قوله وذكر اسم الله عليه فيه دليل على اشتراط التسمية لأنه علق الأذن بمجموع الأمرين وهما الأسماء والتسمية ولعلنا على شيئين لا يكتفي فيه إلا بأحدهما ما ينتهي باتفاق أحدهما وقد تقدم الكلام على ذلك قوله وسأحدثكم اختلاف في هذا هل هو من جملة المرفوع أو مدرج قوله أما السن فعظم قال البيضاوي

نفسه مع شدة احتياجه وفضل أهل الصفة وفيه أن المدعو إذا وصل إلى دار الداعي لا يدخل بغير استئذان وفيه جلوس كل أحد في المكان الذي يقبضه وفيه إشعار بلازمة أبي بكر وعمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعاء الكبير خادمه بالكنية وفيه ترخيم الاسم والعمل بالفراصة وجواب المنادى بأبيك واستئذان الخادم على مخدومه إذا دخل على منزله وسؤال الرجل عما يجده في منزله مما لا عهد له ليرتب على ذلك مقتضاه وقبول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدية وتناوله منها وإيثاره ببعضها الفقراء وامتناعه من تناول الصدقة ووضعها في يمينه يستحقها وشرب الساقى آخر وشرب صاحب المنزل بعده والحديث على التمام والتسمية عند الشرب (وعنه أيضاً) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اللهم ارزقني

آل محمد قونا) ولم والترمذي والنسائي اللهم اجعل رزق آل محمد قونا قال في الفتح وهو المعقد فان اللفظ الاول صالح لان يكون دعاء بطالب القوت في ذلك اليوم وان يكون اهم القوت ذاك بخلاف اللفظ الثاني فانه يعين الاحتمال الثاني وهو الدال على الكفاف قال ابن بطال وفيه فضل الكفاف وأخذ البلغة من الدنيا والزهد فيما فوق ذلك رغبة في توفير نعم الآخرة واينارا لما يبقى على ما يغني فينبغي ان تقتدي به أسنم في ذلك وقال القرطبي معنى الحديث انه طالب الكفاف فان القوت ما يقوت البدن ويكف عن الحاجة وفي هذه الحالة ٣٦٤ سلامة من آفات الغنى والفقر جميعا والله أعلم والحديث أخرجه مسلم

في الزكاة والترمذي في الزهد والنسائي في الرقائق (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ان ينجي أحدا منكم عمله) أي لن ينحاص (قالوا) ولأنت يا رسول الله قال ولأنا الآن يتغمدني الله) أي يستترى الله (برحمة) منه وفي رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب فامنكم أحد ينجي عمله وأخرجه أبو نعيم من طريقه وعن أبي هريرة بالنظر ان يدخل أحدا عمله الجنة أخرجه البخاري في كفارة المريض وأخرجه مسلم أيضا كلفظ حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سددوا وقاربوا وأبشروا فانه لا يدخل أحد الجنة عمله قالوا ولأنت يا رسول الله قال ولأنا الآن يتغمدني الله بغيره ورحمة ولم من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ليس أحد منكم ينجي عمله وفي لفظ انه ان ينجوا أحد منكم بعمله وله من حديث جابر لا يدخل أحد

هو قياس - لذات منه المقدمة الثانية اسم مرتع - مدهم والتقدير اما السن فعظم وكل عظم لا يصلح الذبح به وطوى النتيجة دلالة الاستثناء عليها وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط هذا يدل على انه عليه السلام كان قد قرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله فعظم قال ولم أو بعد البحث من نقل للمنع من الذبح بالعظم مع في يعقل وكذا وقع في كلام ابن عبد السلام وقال النووي معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فانما تنجس بالدم وقد نهيتم عن نجسها لانها زاد اخوانكم من الجن وقال ابن الجوزي في المشكل هذا يدل على ان الذبح بالعظم كان معهودا عندهم انه لا يجزى وقورهم الشارع على ذلك قوله واما الظفر فدى الحبشة أي وهم كفار وقد نهيتم عن التشبه بهم قاله ابن الصلاح وتبعه النووي وقبل نهي عن مخالان الذبح بهم ما تعذيب للعوان ولا يقع به غالب الا الخلق الذي هو على صورة الذبح واعترض على الاول بانه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسائر ما يذبح به الكفار وأجيب بان الذبح بالسكين هو الاصل واما ما يلحق بها فهو الذي يعتد برفيقه التشبه ومن ثم كانوا يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وروى عن الشافعي انه قال السن انما يذبح بها اذا كانت منتزعة فاما وهي ثابتة فلوزم مع بها الكائنات منخضة يعني قدل على عدم جواز التذكية بالسن المنتزعة بخلاف ما نقل عن الحنفية من جوازه بالسن المفصلة قال واما الظفر فلو كان المراد به ظفر الانسان لقال فيه ما قال في السن لكن لظاهر انه اراد به الظفر الذي هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يقوى فيكون في معنى الخلق قوله فاحسنوا القتل بكمسر القاف وهي الهيئة والحالة قوله فاحسنوا الذبح قال النووي في شرح مسلم لم وقع في كثير من النسخ أو أكثرها فاحسنوا الذبح بفتح الدال بغيرها وفي بعضها الذبحة بكمسر الدال وبالهاء كالقتلة وهي الهيئة والحالة قوله واجد بضم الياء يقال أحد السكين وحدها واستحدها بمعنى وبيع ذبيحته باحد السكين وتجميل امرها وغير ذلك قوله وأن توارى عن البهائم قال النووي ويستحب ان لا يحدد السكين بحضرة الذبيحة وان لا يذبح واحدة بحضرة أخرى ولا يجزها الى مذبحة اخرى فليجهز بالليم والزاي أي يسرع في الذبح قوله واللابة هي المخرم من البهائم وهي بفتح اللام وتشديد الموحدة قوله ولا تجسوا لوانفس ان ترهق بالزاي أي لا تسرعوا في شئ من الاعمال المتعلقة

بالذبيحة بالذبيحة منكم عمله الجنة ولا يجزيه من النار والنجاة من الشئ الخاص منه قال ابن بطال في الجمع بين هذا الحديث وقوله تعالى تلك الجنة التي أوردتها بما كنتم تعملون ما ملخصه ان تحمل الآية على ان الجنة تماثل المنازل فيها بالاعمال فان درجات الجنة متفاوتة بحسب تفاوت الاعمال وان يحمل الحديث على دخول الجنة والخلود فيها ثم أورد في هذا الجواب قوله تعالى سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون فصرح بان دخول الجنة أيضا بالاعمال وأجاب بانه لفظ مجمل بينه الحديث والتقدير ادخلوا منازل الجنة وقصورها بما كنتم تعملون وليس المراد بذلك اصل الدخول ثم قال ويجوز ان يكون الحديث محض التفسير والآية والتقدير ادخلوها بما كنتم تعملون مع رحمة الله لكم وتفضله عليكم لان اقسام منازل الجنة

برحمته وكذا أصل دخول الجنة برحمته حيث ألهم العاملين ما نالوا به ذلك ولا يخلو شيء من مجازاته تعالى لعباده من رحمته وفضله وقد تفضل عليهم ابتداءً بإيجادهم ثم برزقهم ثم بتعليمهم وقال عياض طريق الجمع أن الحديث فسر ما أجل في الآية فذكر فحوا من كلام ابن بطال الأخير وأن من رحمة الله توفيقه للعمل وهدايته للطاعة وكل ذلك لم يستحقه العامل بعمله في الآية بل بفضل الله وبرحمته وقال ابن الجوزي يحصل عن ذلك أربعة أجوبة الأولى أن التوفيق للعمل من رحمة الله ولولا رحمة الله السابقة ما حصل الإيمان ولا الطاعة التي تحصل بها النجاة الثاني أن منافع ٣٦٥ العبد أسبغته فعمله مستحق لمولاه فما أنعم عليه من الجزاء فهو من فضله

الثالث جاء في بعض الأحاديث أن نفس دخول الجنة برحمة الله وإقسام تلك الدرجات بالأعمال الرابع أن أعمال الطاعات كانت في زمان يسير والثواب لا يتخذ والأعمال التي لا يتخذ بالفضل لا تقابل الأعمال وقال الكرماني الباء في قوله بعمله ليست للبيعة بل للإصاقي أو المصاحبة أي أورتقوها ملايسة أو مصاحبة أو للمقابلة نحو أعطيت الشاة بدرهم وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني فسبق إليه فقال ترد الباء للمقابلة وهي الداخلة على الأوصاف كاشتريته بالف ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وأنتم تقدرونها للبيعة كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في أن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطي يعرض قد يعطى مجازا بخلاف المسبب فلا يوجد بدون السبب قال وعلى ذلك يقتضي التعارض بين الآية والحديث قلت سبقه إلى ذلك الحافظ ابن

بالذبيحة قبل أن تموت (وعن ابن عباس وأبي هريرة قالان سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شريطة الشيطان وهي التي تذيب فيقطع الجدار ولا تفرى الأوداج رواه أبو داود • وعن أسماء ابنة أبي بكر قالت فخرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسافا كأنه متفق عليه • وعن أبي العشراء عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما تكون الذكاة في الخلق والآلة قال لو طعنت في فخذها لا تجزأ رواه الخمسة وهذا فيمالم بقدر عليه • وعن رافع بن خديج قال كلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فنفذت بعير من ابن القوم ولم يكن معهم خيل فرما رجل بهم فحبسه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن هذه البهائم أوابد كأوابد الوحش فافعل منها هذا فافعلوا به هكذا رواه الجماعة) حديث ابن عباس وأبي هريرة قال المذري في إسناده عمرو بن عبد الله الصنعاني وقد تكلم فيه غير واحد وحديث أبي العشراء قال الترمذي حديث قريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة ولا يعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث قال الخطابي وضعفوا هذا الحديث لأن رواه مجهولون وأبو العشراء لا يدرى من أبوه ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة قال في التلخيص وقد تقدم حماد بن سلمة بالرواية عنه يعني بابا العشراء على الصحيح وهو لا يعرف حاله قوله عن شريطة الشيطان أي ذبيحته وهي المذكورة في الحديث والتفسير ليس من الحديث بل زيادة رواها الحسن بن عيسى أحد رواه كما صرح به أبو داود في السنن قال في النهاية شريطة الشيطان قبل هي الذبيحة التي لا يقطع أوداجها ولا يستقصى ذبحها وهو من شرط الخنم وكان أهل الجاهلية يقطعون بعض حلقها وبتر كونها حتى تموت وإنما أضافها إلى الشيطان لأنه هو الذي حاكمهم على ذلك وحسن هذا الفعل لديهم وسوله لهم انتهى قوله عن أبي العشراء بضم العين المهملة وفتح الشين المجمة قال أبو داود وأسمه عطارد ابن بكرة ويقال ابن قهظم ويقال اسمه عطارد بن مالك بن قهظم قوله لو طعنت في فخذها الخ قال أهل العلم بالحديث هذا عند الضرورة كالتردى في البحر وشباهه وقال أبو داود بعد أخرجه هذا لا يصح إلا في المتردية والنافرة والمتوحشة قوله فخرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسافا فيه أن النحر يجزئ في الخيل كما يجزئ في الإبل

القيم في كتاب مفاتيح دار السعادة فقال الباء المقتضية للدخول غير الباء الماضية فالأولى للبيعة الدالة على أن الأعمال سبب الدخول المقتضية كافتضاء سائر الأسباب لمسيباتها والثانية بقاء المعاوضة نحو اشتريت منه بكذا فآخر أن دخول الجنة ليس في مقابلة عمل أحد وأنه لولا رحمة الله تعالى لعباده لما أدخله الجنة لأن العمل مجرد ولو تنهاى لا يوجب مجرد دخول الجنة ولأن يكون عوضا له لأنه ولو وقع على الوجه الذي يحبه الله لا يتجاوز نعمة الله بل جميع العمل لا يوازي نعمة واحدة فتبقى سائر نعمة مقتضية لشكرها وهو لم يوفها حق شكرها فلو عذبه في هذه الحالة لعذبه وهو غير ظالم وإذا رحمه في هذه الحالة كانت برحمته خير من عمله كما في حديث أبي بن كعب الذي أخرجه أبو داود وابن ماجه في ذكر القدر فقهه لو أن الله عذب أهل هوانه

وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولورحمتهم كانت رزقته خير لهم الحديث وهذا فصل الخطاب مع الجبرية الذين أنكروا أن تكون الأعمال سببا في دخول الجنة من كل وجه والجنة عوض العمل وأنهم اغتبهوا دخولها ببعض الأعمال والحديث يطل دعوى الطائفتين والله أعلم قال في الفتح ويظهر في الجمع بين الآية والحديث جواب آخر وهو أن يحمل الحديث على أن العمل من حيث هو عمل لا يستفيد به العامل دخول الجنة ما لم يكن مقبولا وإذا كان كذلك فأمر القبول إلى الله تعالى وأنما يحصل برحمة الله من ٣٦٦ يقبل منه وعلى هذا فعنى قوله بما كنتم تعملون أي تعملونه من

العمل المقبول ولا يضر بعد هذا أن تكون الباء لامه صاحبة أو الاصاق أو المقابلة ولا يلزم من ذلك أن تكون سببية ثم رأيت النووي جزم بأن ظاهر الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال والجمع بينها وبين الحديث أن التوفيق للأعمال والهداية للاختلاس فيها أو قبولها إنما هو برحمة الله وفضله فيصح أنه لم يدخل الجنة بمجرد العمل وهو مراد الحديث ويصح أنه دخل بسبب العمل وهو من رحمة الله تعالى ورد الكرماني الاختصاص بأنه خلاف صريح الحديث وقال المازري ذهب أهل السنة إلى أن إثابة الله تعالى من اطاعه بفضل منه وكذلك انتقامه عن عصاه عدل منه ولا يثبت واحد منهم إلا بالسمع وله سبحانه أن يعذب الطائع وينعم العاصي ولكنه أخبر أنه لا يفعل ذلك وخبره صدق لا خلاف فيه وهذا الحديث يقوى مقالتهم ويرد على المعتزلة حيث أثبتوا بقوله هم اعواض الأعمال ولهم في ذلك

قال ابن التين الأصل في الإبل النحر وفي الشاة ونحوها الذبح وأما البقرة فجاء في القرآن ذكربها وفي السنة ذكربها واختلاف في ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فجازمه الجمهور ومنع منه ابن القاسم قوله قد يذبح أي يفرو وهو بفتح النون وتشديد الدال قوله فبسه أي أصابه السهم فوقف قوله أو أبدع أبدع بالمد وكسر الموحدة أي غريبة يقال جاء فلان بأبدع أي بكلمة أو فعلة منفرة يقال أبدت بفتح الموحدة تأبد بضمها ويجوز البكر ويقال تأبدت أي توحشت والمراد أن لها توحشا وفي الحديث جواز كل ما رعى بالسهم فخرج في أي موضع كان من جسده بشرط أن يكون وحشيا أو متوحشا واليه ذهب الجمهور وروى عن مالك والليث وسعيد بن المسيب وربيعة أنه لا يحل إلا كل لما توحش إلا تذكية في حلقه أو لبسته

(باب ذكاة الجنين ذكاة أمه)

عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الجنين ذكاة ذكاة أمه رواه أحمد والترمذي وابن ماجه • وفي رواية قلنا يا رسول الله نضج البقرة والشاة في بطنها الجنين أنلقيه أم أكل قال كلوه إن شئتم فإن ذكاة ذكاة أمه رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وصححه وضعفه عبد الحق وقال لا يحتج بأسانيد كاهلها وذلك لأن في بعضها إجمالا ولكن أقل أحوال الحديث أن يكون حسنا غير لكثرة طرقه ومجالدائس إلا في الطريق التي أخرجهما الترمذي وأبو داود منها وقد أخرجه أحمد من طريق أبي إسحق فيها ضعيف والحاكم أخرجه من طريق فيها عطية عن أبي سعيد وعطية فيه لين وقد صححه مع ابن حبان ابن دقيق العيد وحسنه الترمذي وقال وفي الباب عن علي بن أبي حمزة وابن مسعود وأبي أيوب والبراء وابن عمر وابن عباس وكعب بن مالك وزاد في التلخيص عن جابر وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي هريرة أما حديث علي فخرجه الدارقطني بأسانيد فيه الحرف الأعور وموسى بن عمار الكوفي وهما ضعيفان وأما حديث ابن مسعود فخرجه أيضا الدارقطني بسند رجاله ثقات إلا أحمد بن الجراح بن الصامت فإنه ضعيف جدا وأما حديث أبي أيوب فخرجه الحاكم وفي أسنده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وأما حديث البراء فخرجه البيهقي وأما حديث ابن عمر فخرجه الحاكم والطبراني في الأوسط وابن حبان في الضعفاء وفي

خطب كثير وتفصيل طويل انتهى قال الكرماني إذا كان الناس لا يدخلون الجنة إلا برحمة الله فوجه أسنده

مخصص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالذكر أنه إذا كان مقطوعا عنه بأنه يدخل الجنة ثم لا يدخلها إلا برحمة الله فغيره يكون في ذلك بطريق الأولى وسبقه إلى تقرير ذلك الرافي في أماليه فقال لما كان أجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الطاعة أعظم وعمله في العبادة أقوم قيل له ولأنه أي لا ينحسركم عظم قدره فقال لا إلا برحمة الله وقد ورد جواب هذا السؤال بعينه من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند مسلم من حديث جابر بل لفظ لا يدخل أحد منكم عمله الجنة ولا يجيره من النار ولا أنا إلا برحمة الله تعالى وقال الرافي في الحديث أن العامل لا ينبغي له أن يسلك على عمله في طاب التهابة ونيل الدرجات لأنه إنما عمل

بتوفيق الله وانما ترك المعصية بعصمة الله فكل ذلك بفضل ورحمته (سددوا) أى اقصدوا السداد أى الصواب ولمسلم ولكن سددوا ومعنى الاستدراك أنه قد ينهم من النفي المذكور نفي فائدة العمل فكأنه قيل بل له فائدة وهو ان العمل علامة على وجود الرحمة التي تدخل الجنة فاعملوا واقصدوا بعملكم الصواب وهو اتباع السنة المطهرة من الاخلاص وغيره ليقبل عملكم فتتزل عليكم الرحمة (وقاربوا) أى لا تفرطوا في اجتهدوا أنفسكم في العبادة ثلاثين سنة بكم ذلك الى الملال فتتركوا العمل فتفرطوا (واغدوا) أى سيروا من أول النهار (ودروا) ٣٦٧ سددوا من أول النصف الثاني من النهار (وشئ)

وفي الفتح وشئاً بالنصب بفعل محذوف أى افعلوا شيئاً (من الدلبة) بضم الدال وسكون اللام وفتح بعدها جيم سير الليل يقال سار دلبة من الليل أى ساءة فلذلك قال شيئاً من الدلبة لعمري سير جميع الليل وكأن فيه إشارة الى صيام جميع النهار وقيام بعض الليل والى أعم من سائر أوجه العبادة والى الحث على الرفق في العبادة (والقصد القصد) بالنصب على الأغراء أى الزموا الطريق الوسط المعتدل وأخرج ابن ماجه من حديث جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل يعلى على صخرة فاقى ناحيته فكثرت انصرف فوجده على حاله فقام يجمع يديه ثم قال أيها الناس عليكم القصد وعليكم القصد (تبلغوا) المنزل الذي هومة صدكم والقصد الثاني تأكيده وقد شبه المتعبدين بالمسافرين لان العابد كالسافر الى محل اقامته وهو الجنة وكأنه قال لا تنوعوا الاوقات كلها بالسير بل اغتنموا

اسناده محمد بن الحسن الواسطي ضعفه ابن حبان وفي بعض طرقة عن عتبة محمد بن اسحق وفي بعضها أحمد بن عاصم وهو ضعيف وهو في الموطأ موقوف وهو أصح وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطني وفي اسناده موسى بن عثمان العبدى وهو مجهول وأما حديث كعب بن مالك فانخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف وأما حديث جابر فانخرجه الدارمي وأبو داود وفي اسناده عبد الله بن أبي الزناد القداح عن أبي الزبير والقداح ضعيف وله طرق أخرى وأما حديث أبي امامة وأبي الدرداء فانخرجهما الطبراني من طريق راشد بن سعد وفيه ضعف وانقطاع وأما حديث أبي هريرة فانخرجه الدارقطني وفي اسناده عمر بن قيس وهو ضعيف قوله ذكاة الجنين ذكاة أمه مرفوعان بالابتداء والخبر والمراد الاخبار عن ذكاة الجنين بانها ذكاة أمه فيحملها كالحمل الام بها ولا يحتاج الى تذكية واليه ذهب الثوري والشافعي والحسن بن زياد وصاحبنا في حنيفة واليه ذهب أيضاً مالك واشترط أن يكون قد أشعر لما في بعض روايات الحديث عن ابن عمر يلفظ اذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه وقد تقدم أنه أحد بن عاصم كما تقدم والصحيح انه موقوف فلا حاجة فيه وأيضاً قد روى من طريق ابن أبي ليلى مرفوعاً ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر ولم يشعر وفيه ضعف كما تقدمت الإشارة اليه وأيضاً قد روى من طريق ابن عمر نفسه مرفوعاً وموقوفاً كما رواه البيهقي انه قال أشعر ولم يشعر وذهبت العترة وأبو حنيفة الى تحريم الجنين اذا خرج ميتاً وانما لا تغنى تذكية الام عن تذكيته محتجين بعموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهو من ترجم على العام على الخاص وقد تقررت الاصول بطلانه ولا يمكنهم اعتدوا عن الحديث بما لا يغنى شيئاً فقالوا المراد ذكاة الجنين كذكاة أمه وردبانه لو كان المعنى على ذلك لكان منصوباً بنزع الخلاف والرواية بالرفع ويؤيده انه روى يلفظ ذكاة الجنين في ذكاة أمه أى كاذنة أو حاصلة في ذكاة أمه وروى ذكاة الجنين بذكاة أمه والبهاء للسيبويه قال في التلخيص فائدة قال ابن المنذر انه لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء ان الجنين لا يؤكل الا باستئذان الذكاة فيه الاماروى عن أبي حنيفة انه وظاهر الحديث انه يحل بذكاة الام الجنين مطلقاً سواء خرج حياً وميتاً فالتفصيل ليس عليه دليل

(باب ان ما بين من حي فهو ميتة)

أوقات نشاطكم وهو أول النهار وآخره وبعض الليل واربحوا أنفسكم فيما بينكم مائة ثلاثين قطع بكم والحديث من أفراد (عن عائشة رضی الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لم أعرف اسم السائل (أى الاهمال احب الى الله قال أدومها وان قل) أى ان كثروا نفل والمراد بالادوام المواظبة العزيمة وهى الايمان بذلك فى كل شهر أو كل يوم بقصد ما يطلق عليه اسم المداومة عرفاً لا شمولاً الا زمانة اذ هو غير مقدور وقال صلى الله عليه وآله وسلم فى آخر هذا الحديث اكثروا من الاعمال ما تطيقون أى مع الدوام من غير عجز فى المستقيم ولا ريب ان المديم للعمل ملازم للخدمة فيكثر تداؤه الى باب الطاعة فى كل وقت فيجازى بالبر لكثرة تداؤه فليس هوكن لازم الخدمة ملازم انقطع وايضاً فان العامل اذا ترك العمل

صار كما عرض بعد الوصل فيتم عرض للذم والجلقاء (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة الواسعة (لم يأس) لم يقنط (من الجنة) بل يحصل له الرجاء فيه لأنه يغفل عليه ما به حله من العذاب العظيم وعبر بالمضارع دون الماضي إشارة إلى أنه لم يقع له علم ذلك ولا يقع لأنه إذا امتنع في المستقبل كان محتسباً في الماضي (ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله) عز وجل (من العذاب لم يأس من النار) والحديث اشتمل على الوعد والوعيد المقتضيين للرجاء والخوف ٣٦٨ فمن علم أن من صفات الله الرحمة لمن أراد أن يرجوه والانتقام

من أراد أن يفتنم منه لا يأس انتقامه من يرجو رحمة ولا يأس من رحمة من يخاف انتقامه وذلك باعث على مجانبة السيئة ولو صغيرة وملازمة الطاعة ولو كانت قليلة له قال الحافظ في الفتح فلا يقطع النظر في الرجاء عن الخوف ولا في الخوف عن الرجاء لا يفتن في الأول إلى المكروه في الثاني إلى المنوط وكل منهما مذموم والمقصود من الرجاء أن من وقع منه تقصير فليحسن ظنه بالله ويرجو أن يحسنه ذنبه وكذا من وقع منه طاعة يرجو قبولها وأما من أتمم على المعصية راجياً عدم المأخذة بغير ذم ولا إقلاع فهذا في غرور وما أحسن قول ابن عثمان الجعفي من علامة السعادة أن يطبع ويخاف أن لا يقبل ومن علامة الشقاء أن يعصى ويرجو وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة قلت يا رسول الله الذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة هو الذي يسرق ويرزق

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما قطع من بهيمة وهي حية فما قطع منها فهو ميتة رواه ابن ماجه * وعن أبي واقد الليثي قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وبها ناس يعبدون إلى آيات الغنم واسنة الأبل يجربونها فقال ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة رواه أحمد والترمذي ولا يداود عنه الكلام النبوي فقط) حديث ابن عمر أخرجه أيضاً البزار والطبراني في الأوسط من حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عنه واختلف فيه على زيد بن أسلم وقد روى عن زيد بن أسلم مراسلاً قال الدارقطني المرسى أشبهه بأصواب وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه اعاصم بن عمرو وهو ضعيف وحديث أبي واقد أخرجه أيضاً الدارمي والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عنه وأخرجه أيضاً الحاكم من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً قال الدارقطني والمرسل أصح وأخرجه البزار من طريق المسور بن المصنف عن زيد بن عطاء عن أبي سعيد الخدري وقال تفرد به ابن الصلت وخالفه سليمان بن بلال فقال عن زيد بن عطاء مرسلاً وكذا قال الدارقطني وقد وصله الحاكم كما تقدم وتابع المسور وغيره عليه خارجة بن مصعب أخرجه بن عدي في الكامل وأبو نعيم في الحلية وأخرجه ابن ماجه والطبراني وابن عدي من طريق تميم الدارمي واسناده ضعيف كما قال الحافظ قوله فما قطع منها الجحش بهذه الجملة زيادة الإيضاح والافتقار غنى عنها ما قبلها قوله فهو ميتة فيه دليل على أن الباشق من الحي حكمه حكم الميتة في تحريم أكله ونجاسته وفي ذلك تشاويل ومذهب مستوفى في كتب الفقه قوله إلى آيات جمع آية والجب القطع والاسنة جمع سنم

(باب ما جاء في السمك والجراد وحيوان البحر)

(قد سبق قوله في البحر هو الحبل ميتة * عن ابن أبي أوفى قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبع غزوات نأكل معه الجراد رواه الجماعة إلا ابن ماجه * وعن جابر قال غزونا جيش الحبيط وأميرنا أبو عبيدة فجعلنا جوعاً شديداً قال جابر حوتنا ميتة لم نر مثله يقال له العنبر فأكلنا منه فصف شهر فأكفأ أبو عبيدة عظاما من عظامه

قال لا ولكنه الذي يصوم ويتصدق ويصلي ويخاف أن لا تقبل منه وهذا كله متفق
على استحبابه في حال الصحة وقيل الأولى أن يكون الخوف في الصحة أكثر في المرض عكسه وأما عند الانشراق على الموت فاستحب قوم الاقتصار على الرجاء لما يتضمن من الافة قالوا إلى الله تعالى ولأن المحذور ومن ترك الخوف فقد نهى عنه بن حسن الظن بالله لرجاء عفو ومغفرته ويؤيده حديث لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله وقال آخرون لا يجهل جانب الخوف أصلاً بحيث يجزم بأنه آمن ويؤيده ما أخرجه الترمذي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على شاب وهو في الموت فقال له كيف تجدك قال أرجو الله وأخاف ذنوبي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أجعتني قلب عبد في هذا الموطن

الاعمال الله ما يرجو وأمنه بما يخاف انتهى (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال من يضمن) يجزم يضمن (لي ما بين حليته) العظمان في جانبي القم الثابت عليهما الاسنان علوا وسفلا والمراد اللسان وما ينطق به (وما بين رجليه) وهو الفرج (أضمن له الجنة) بالجزم على جواب الشرط والمراد بالضمان لانعه وهو أداء الحق أي من أدى الحق الذي على لسانه من النطق بما يجب عليه أو الصمت عما لا يعنيه وادى الحق الذي على فرجه من وضعه في الحلال وكفه عن الحرام جازيته بالجنة قال الداودي المراد ٢٦٩ ما بين اللعين القم فيتناول الاقوال والاكل والشرب وسائر ما يتأتى بالقم من

القول قال ومن يحفظ ذلك امن كله لانه لم يبق الا السمع والبصر كذا قال وفي الفتح وخفي عليه أنه بنى البطش باليدين وانما يحمل الحديث على أن النطق باللسان أصل في حصول كل مطلوب فاذا لم ينطق به الا في خير سلم وقال ابن بطال دل الحديث على أن أعظم البلاء على المرء في الدنيا سانه وفرجه فمن وفي شره ما وفي أعظم الشر انتهى وبعض علماء الهند رسالة مستقلة في شرح حديث الباب اكتم باللسان الهندى وما أحسنه أو أنفعها رحم الله مؤلفها رحمه واسعة والحديث أخرجه أيضا في المحاربي والترمذى في الزهد وقال حسن صحيح غريب وقال الطيبى أصل الكلام من يحفظ ما بين حليته من اللسان والقم مما لا يعنيه من الكلام والطعام يدخل الجنة وأراد أن يؤكد الوعيد تأكيدها بليغا فأبرزه في صورة التمثيل ليسير بانه واجب

فخر الراكب تحته قال فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كما ورثنا من الله عز وجل لكم اطعمونا ان كان معكم فأتاه بعضهم بشئ فأكاه متفق عليه وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحل لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالحوت والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال روى أحمد وابن ماجه والدارقطنى وهو للدارقطنى أيضا من رواية عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه باسناده قال أحمد وابن المدينى عبد الرحمن بن زيد ضعيف وأخوه عبد الله ثقة وعن أبي بشر يرحم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله ذبح ما في البحر لى آدم روى الدارقطنى وذكره البخارى عن أبي بشر يرحم موقوفاه وعن أبي بكر الصديق قال انطافى حلال وعن عمر في قوله تعالى أكل لكم صيد البحر قال صيده ما اصطيد وطعامه ما ربحه وقال ابن عباس طعمه ميتته الا ما قدرت منها قال ابن عباس كل من صيد البحر صيده ودى أو نصرانى أو مجوسى وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماء ذكره البخارى في صحيحه الحديث الذى أشار إليه المصنف بقوله قدس جق هو أول حديث فى كتابه هذا وقد مر الكلام عليه وحديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أخرجه أيضا الشافعى والبيهقى ورواه الدارقطنى أيضا من رواية سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم موقوفا وقال هو أصح وكذا صحيح الموقوف أبو زرعة وأبو حاتم وعبد الرحمن بن زيد ضعيف كمانه المصنف عن أحمد وابن المدينى وفي رواية عن أحمد أنه قال حديثه هذا منكر وقال البيهقى رفع هذا الحديث أولاد زيد بن أسلم عبد الله وعبد الرحمن واسامة وقد ضعفهم ابن معين وكان أحمد بن حنبل يوثق عبد الله وكذا روى عن ابن المدينى قال الحافظ قلت روى الدارقطنى وابن عدى من رواية عبد الله بن زيد بن أسلم قال ابن عدى الحديث يدور على هؤلاء الثلاثة قال الحافظ وقد تابعهم شخص هو أضعف منهم وهو أبو هاشم كثير بن عبد الله الابلى أخرجه ابن مردويه فى تفسير سورة الانعام من طريقه عن زيد بن أسلم بلطف يحل من الميتة

٤٧ نيل سا الاداء فشيبه صورة حفظ المؤمن نفسه بما وجب عليه من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وثنيه وشبه ما يترتب عليه من الفوز بالجنة وأنه واجب على الله تعالى بحسب الوعد اذا دأب وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الواسطة والشفيع بينه وبين الله تعالى بصورة شخص له حق واجب الاداء على آخر فبقوم به ضامن بشئ كمثل له باداء حقه وادخل المشبه فى جنس صورة المشبه به وجهه فردا من افراده ثم ترك المشبه به وجهه القرينة الدالة عليه ما يستعمل فيه من الضمان ونحوه فى التمثيل ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة انتهى (عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان العبد ليتكلم بالكلمة أى بالكلام المقهيم المتعبد سوا طلال أم نصير

(من رضوان الله) ما رضى الله (لا يلقى) بضم الهمزة وكسر القاف (الها) بالكامة (بالا) أى قلبا أى لا يتأماها بخاطره ولا يتفكر في عاقبتها ولا يظن أنها تؤثر فينا وهو من نحو قوله تعالى وتحيه بونه هينا وهو عند الله عظيم وقد وقع في حديث بلال بن الحارث المزني الذي أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم بلفظ أن أحدكم يستكلم بالكامة من رضوان الله ما يظن أن يبلغ بها ما بلغت يكتب الله بها رضوانه إلى يوم القيامة وقال في المحض مثل ذلك (يرفع الله) له (بها درجات) كأن يحصل بها نافع مظلمة عن - لم أوتفريح كربة ٢٧٠ (وان العبد ليتكلم بالكامة) عند ذي سلطان جائر يريد بها هلالا لمسلم

أو المراد أنه يتكلم بكامة خذا أو يعرض بمسلم بكبيرة أو يعجزون أو استخفاف بشريعة وإن كان غير معتقدا وغير ذلك (من خط الله) أى ما لا يرضى الله تعالى به (لا يلقى) لها بال (أى يتكلم بها على غفلة من غير تثبيت ولا تأمل (بهموى) يفتح التحتية (بهملى جهنم) قال ابن عبيد البر هي كلمة السوء عند السلطان الجائر وقال ابن عبيد السلام هي الكلمة التي لا يعرف - منها من قبحها فيحرم على الإنسان أن يتكلم بها لا يعرف - - منه من قبحه قال ابن وهب المراد بها التلفظ بالسوء والفحش ما لم يرد بذلك لفظ لا يرضى الله في الحديث وقال النووي في - هذا الحديث - - على حفظ الله أن فينبغي لمن اراد أن ينطق بكامة أن يتدبرها قبل أن ينطق فإن ظهرت فيه مصلحة تكلم والا أمسك قال في القمع وهو صريح الحديث الثاني والثالث انتهى يعنى حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله

اثان ومن الدم اثان فاما الميتة فالسمك والجراد وأما الدم فالكبد والطحال ورواه المسور بن الصلت أيضا عن زيد بن أسلم ابنته خالف في اسمه زاده قال عن عطية بن يسار عن أبي - - عبيد مرفوعا أخرجه الخطيب وذكره الدارقطني في العلل والمسور كذاب ثم الرواية الموقوفة التي صحها أبو حاتم وغيره هي في حكم المرفوع لأن قول العاصمى أحل لنا كذا وحرم علينا كذا مثل قوله أمرنا بكذا ونهينا عن كذا فيحصل الاستدلال بهذه الرواية لأنها في معنى المرفوع كذا قال الحافظ قوله سبع غزوات في رواية البخاري أو ستا ووقع في توضيح ابن مالك سبع غزوات أو غنائى وتكلم عليه فقال الأجود أن يقال أو غنائى بالتثنية لأن لفظ غنائى وان كان كلفظ جوارى في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان فأنه ما ياء فهو ويخالفه في أن جوارى جمع وغنائى ليس بجمع وقد أطال الكلام على ذلك ثم وجبه ترك التنوين بتوحيهات منه أن يكون حذف المضاف إليه وابقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف قال الحافظ ولم أرافظ غنائى في شيء من كتب الحديث قال وهذا الشك في عدد الغزوات من شعبة قوله نأكل معه الجراد يحتمل أن يراد بالعبية مجرد الغزودون ما تبعه من أكل الجراد ويحتمل أن يريد مع أكله ويدل على الثاني ما وقع في رواية أبي نعيم بلفظ وبأكله معناه وهذا يرد على الصيرى من الشافعية حيث يزعم أنه صلى الله عليه وآله وسلم عافه كعاف الضب وقد أخرج أبو داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم من - حديث سلمان أنه قال لا آكله ولا أحرمه والعواب أنه مرسل ولابن هدى في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك قال الحافظ وهذا ليس ثابتا لأن ثابتا قال فيهما للنسائي ليس بثقة ونقل النووي الإجماع على حل أكل الجراد وفسل ابن العلاء في شرح الترمذي بقول الجراد والجوارى لا بأس فقال في جراد الأندلس لا يؤكل لأنه ضرر محض وهذا أن ثبت أنه يضر أكله بأن يكون فيه سمية فحصره دون غيره من جراد البلاد فعين استثنائه وذهب الجمهور إلى حل أكل الجراد ولو مات بغير سبب وعند المالكية اشتراط التذكية وهي هنا أن يكون موته بسبب آدمي أما بأن يقطع رأسه أو بهضه أو يسلق أو يلقى في النار حيوانا مات حتف أنفه أو في وعاء لم يصل واجتج الجمهور حديث ابن عمر المذكور في الباب ولفظ الجراد جنس يقع

واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت رواء البخاري وحديث أبي شريح الخزاعي نحوه وفيه لينهكت على بدل ليصمت أى يسكت عن الشر وما يجزأ إليه (عن أبي موسى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) والى (وسلم) مثلى ومثل ما بيننى الله به) الحكم والمثل الصفة العجيبة الشأن يوردها البليغ على سبيل التشبيه لارادة التقرىب والتفهيم (كمثل رجل أتى قوما) بالتكثير للشيوع (فقال) أهم أنى (رأيت الجحش) الجحش باللام فيه للهد (يعنى) ذئب كالعنبرين ارشاد الى أنه تحقق عنده جميع ما أئذ - برعنه تحقق من رأى شيئا بعينه لا يعميه وهم ولا يخاطبهم شك (وانى أنا النذير العريان) من التعزى والمراد المنذر الذى تجرد عن ثوبه واخذ بقرنه ويديره حول رأسه إعلالا لقومه بالغاية وكان من عادتهم أن الرجل

اذا رأى الغارة فجاءهم - وأراد انذار قومه يتعري من ثيابه ويشير بهم باليه - لم ان قد جاءهم ابراهيم ثم صار مثالا لكل ما يخاف
مفاجأته وقال ابن بطال النذير العريان رجل من خشم جل عليه رجل يوم ذى الخليفة قطع يده ويده امراته فانصرف الى قومه
لخذرهم فضرب به المثل في تحقيق الخبر قال في الفتح قلت وسبق الى ذلك يعقوب بن السكيت وغيره ومعنى الذى جل عليه هو
ابن عامر اليشكري وان المرأة كانت من بني كنانة وتعتب باستبعاد تنزيل هذه القصة على لفظ الحديث لانه ليس فيها انه كان عريانا
وقد علم ابن الكلبي ان النذير العريان امرأة من بني عامر بن كعب لم يقتل ٣٧١ المذبر من ماء السماء ولادى بن داود وكان جارا

المذبر خشيت على قومه فركبت
بجلا ولحق بهم وقالت اما النذير
العريان ويقال اول من قاله
ابرهة الحبشى لما اصابته الرمية
بتهامة اذى العين وقد سقط لحمه
وذكر ابو بشر الاحدى ان ذنبا
بزاي ونون ساكنة ثم موحدة
ابن عمر - روى عنه معى كان فاكها
فى آل زيد فارادوا ان يغزوا
قومه وخشوا ان يذبرهم فخرسه
اربعة نفر فصادف منهم غيرة
فقدف ثيابه وعدا وكان من اشد
الناس عدوا فاذر قومه وقال
غيره الاصل فيه ان رجلا لاقى
جيشا فسلبوه واسروه فانقلب
الى قومه فقال انى رأيت الجيش
وسلبوني فرأوه مريانا فقتلوه
صدقه لانهم كانوا يعرفونه ولا
يتم - حوته فى النسيصة ولا جرت
عادته بالتعري فقطعوا بصدقه
لهذه القرائن فضرب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لنفسه ولما
جابه منه لابل ذلك لما ابداه من
الخوارق والمهجرات الدالة على
القطع بصدقه تقريرا لانهم
المخاطبين بما يأتونه ويعرفونه

على الذكر والانتى ويميز واحد بالهاء وسمى جرادا لانه يجرد ما ينزل عليه اولاه أجرد أى
أملس وهو من صيد البر وان كان أصله بجر يا عند الاكثر وقيل انه يجري بدليل حديث
أبي هريرة انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حج أو عمرة فاستقينا
رجل من جراد فجعلنا نضرب بهن بنعالنا وأسطونا فقال صلى الله عليه وآله وسلم كلوه
فانه من صيد البحر أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه بإسناد ضعيف وأخرج نحوه
أبو داود والترمذى من طريق أخرى عن أبي هريرة وفى إسناداه أبو المهرزم يضمن الميم
وكسر الزاى وفتح الهاء وهو ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث أنس مرفوعا ان
الجراد ثرة حوت من البحر أى عطسه قوله الخبيط بالتحريك هو ما يسقط من الورق
عند خبط الشجر قوله فأكله بهذا قمت الدلالة والافتراء كل الصحابة منه وهم فى حال
الجماعة قد يقال انه لا اضطراب ولا سيما وقد ثبت عن أبي عبيدة فى رواية عنه مسلم بلفظ
وقد اضطربتم فكلوا قال فى الفتح وحاصل قول أبي عبيدة انه بنى أو لعل على عموم محرم
الميتة ثم ذكر تخصيص المضطر باباحة أكلها اذا كان غير باع ولا عاده - منهم بهذه الصفة
لانهم فى سبيل الله وفى طاعة رسول الله وقد تبين من آخر الحديث ان حله كونها - لالا
ليس لسبب الاضطراب بل لكونها من صيد البحر لا كاه صلى الله عليه وآله وسلم لم منها
لانه لم يكن مضطرا وقد ذهب الجمهور الى اباحة ميتة البحر سواء ماتت بنفسها أو ماتت
بالاصطدام من الحفنة والهادى والقاسم والامام يحيى والمؤيد بالله فى أحد قوله
انه لا يهل الامامات بسبب آدمى أو بالقائه المسألة أو جزره عنه وأما ما مات أو قتله حيوان
غير آدمى فلا يحل واستدلوا بحديث أبي الزبير عن جابر مرفوعا بلفظ ما ألقاه البحر
أو جزر عنه فكلوه وماتت فيه وطفا فلانا كلوه أخرجه أبو داود مرفوعا من رواية
يحيى بن سليم الطائفى عن أبي الزبير عن جابر وقد استند من وجبه آخر عن ابن أبي ذئب
عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا وقال الترمذى سألت الجاهلى عنه فقال ليس يحفظ
ويروى عن جابر خلافه انتهى ويحيى بن سليم صدوق شيعى الحفظ وقال الترمذى ليس
بالقوى وقال يعقوب اذا حدث من كتابه فحديثه - ن واذا حدث حنفا فى حديثه
ما يعرف وينكر وقال أبو حاتم لم يكن بالحافظ وقال ابن حبان فى الثقات كان يخطئ وقد
توبع على رفعه أخرجه الدارقطى من رواية ابن أحمد الزبيرى عن الثورى مرفوعا

وروى عزبان بالموحدة يقال رجل عريان أى فصيح اللسان والاول هو المعروف فى الرواية (فالتقاء النجاء) بالموحدة
فيه - ما بعد الاولى وقصر الثانية والقصر فيها متخفة فاوب بالنصب فى الكل على الاغراء أى اطلبوا النجاء أو التصادفان تسرعوا
الهرب فانكم لا تطيقون مقاومة ذلك الجيش قال الطيبى فى كلامه انواع من النأ كيدات - حدها يعنى ثانيا فاوله وفى
اما ثالثها قوله العريان لانه الغاية فى قرب العدو ولانه الذى يختص فى اذاره بالصدق (فاطاعة - طائفة) وفى رواية فاطماه
بالتدكير لان المراد به من القوم (فادبلوا) بهزة قطع وسكون الدال المهملة وبعد اللام المفتوحة جيم مضمومة أى ساروا
اول الليل أو ساروا الليل كله على الاختلاف فى مدلول هذه اللفظة وأما ما وصل والتشديد على ان المراد به آخر الليل فلا يناسب

هذا المقام (على قهله) يفهمين السكينة والتأني ويسكون الهاء الامهال ليكن قال في القح انه ليس مراد اهلنا وعبد
في الفرقة الاولى بالطاعة وفي الثانية بالكذب اموزن بان الطاعة مبنوقة بالتصديق والتكذيب مستتبع للعصيان ولمسلم
على مهلتهم بزيادة التأنيث (فقبوا) من العدو (وكذبته طائفة فصحبهم الجيوش) اتاهم صباحا هذا اصله ثم كثر
استعماله حتى استعمل فيهن طرق بغضة في أي وقت كان (فاجتاحهم) أي استأصلهم أي اهلكهم من تحت الشئ اوجوه اذا
استأصلته والاسم الجائحة وهي الهلاك ٣٧٢ واطلقت على الآفة لانها مهلكة والحديث أخرجه ايضا في الاعتصام

ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن ابن هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم يحبب النار بالشهوات) المستلزمة منع الشارع من تعاطيه بالامالة كالزنا والسرقة والملاهي فمن هلك الحجاب بارتكاب الشهوات المحرمة كان ذلك سببا لوقوعه في النار اعادنا الله من ذلك ومن سائر المهالك وعند ابن زعيم حفت بدل حبت أي غطيت بها وكذا هو عند مسلم في الموضعين من الخلاف وما هو محيط بالشئ - في لا يتوصل اليه الا بقطعه فالجنة لا يتوصل اليها الا بقطع مغاور المسكاره والنار لا يصح منها الا بترك الشهوات ويتحقق بذلك الشبهات والاكثر مما يجب خشية ان يقع في الحرم والمهوى لا يتوصل الى النار الا بتعاطي الشهوات اذ هي محبوبة بها فمن هلك الحجاب اقضم ووصل الى المحبوب وهذا الخبر وان كان بلفظ الخبر فالمراد به النبي ومثل ذلك ابن العربي حيث شبه هذا المتعاطي

ليكن قال خالفه وكعب وغيره فوقفوه على الثوري وهو الصواب وروى عن ابن أبي ذئب واسماعيل بن أمية مرفوعا ولا يصح والصحيح موقوف قال الحافظ واذا لم يصح الامور فافقد عارضه قول ابن بكر وغيره يعني المذكور في الباب وقال أبو داود وروى هذا الحديث سفيان الثوري وأيوب وجاد عن أبي الزبير أو فقهوه على جابر قال المنذري وقد أسند هذا الحديث من وجه ضعيف وأخرجه ابن ماجه قال الحافظ أيضا والقباس يقتضي حله لانه لو ان في البر لا كل بغير تذكية ولو نضب عنه المساءنات لا كل فكذلك اذا مات رهوف البحر ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه وانما اختلفوا فيما كان على صورة حيوان البر كالآدمي والكلب والخنزير فهدد الحنفية وهو قول الشافعية انه يحرم والاصح عن الشافعية الحل مطلقا وهو قول المالكية الا لخنزير في رواية وحجتهم عموم قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وحديث هو الطهور وماؤه والحل ميتته أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما وقد تقدم في اول الكتاب وروى عن الشافعية أيضا انه يحل ما يؤكل نظيره في البر وما لا فلا واليه ذهب الهادوية واستثنت الشافعية ما بيعش في البر والبحر وهو نوعان النوع الاول ما ورد في منع اكله نفي يخصه كالضفدع وكذا السمكة فأنها لا تنهى عن قتله كما ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وله شاهد من حديث ابن عمر عن أبي عاصم وآخر عن عبد الله بن عمرو آخره الطبراني في الاوسط وزاد فان نقيته تسبيح وذكر الاطباء ان الضفدع نوعان بري وبحري ومن المستغنى القساح والقروش والسمك والسرطان والسمكة ثلاث خضبات والضرر واللاحق من السم النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيحل لكن بشرط التذكية كالبط وطير الماء قوله ان الله ذبح ما في البحر رابني آدم لفظ البخاري كل شئ في البحر مذبوح وقد أخرجه الدارقطني وأبو نعيم في العصابة مرفوعا قال الحافظ والموقوف أصح وأخرجه ابن أبي عاصم في الاطعمة من طريق عمرو بن دينار سمعت شيئا كبيرا يحذف بافه ما في البحر دابة الا قد ذبحها الله لبني آدم وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن سرجس رفعه ان الله قد ذبح كل ما في البحر لبني آدم وفي سنده ضعف والطبراني من حديث ابن عمر ورفعته فهو وسنده ضعيف وأخرج عبد الرزاق بسندين جيدين عن عمرو

للشهووات لا يعنى عن التقوى الذي قد أخذت الشهوات بهمه وبصره فهو يراها ولا يرى النار التي هي فيها ثم لاستيلاء الجاهل والغفلة على قلبه بالطائر الذي يرى الحبة في داخل القمح وهي محبوبة به ولا يرى القمح لغلبة شهوة الحبة على قلبه وتعلق بالهوى (وحببت الجنة بالمسكاره) مما أمر المكلف به كجأهدة نفسه في العبادات والصبر على مشاقها والمحافظة عليها وكظم الغيظ والاحسان الى المصير والالتصام في الامور التي لا يملكها واطلاق عليها امكاره مشتق على العامل وصحبه وبها عليه وقال في القح وهو أي هذا الحديث من جوامع كله صلى الله عليه وآله وسلم ويبيع بلاغته في ذم الشهوات وان مالت اليها النفوس والخص على الطاعات وان كرهتها النفوس وشقت عليها وقد ورد ايضا ذلك من

وجه آخر عن أبي هريرة رفعه لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل الى الجنة فقال انظر اليها قال فزجع اليه فقال وعزتك وجه ثلاث لا يسمع بها أحد الا دخلها فامر به الخفت بالمكارة فقال ارجع اليها فزجع فقال وعزتك اقتدخفت أن لا يدخلها أحد قال اذهب الى النار فانظر اليها فزجع فقال وعزتك لا يسمع بها أحد فدخلها فامر به الخفت بالشهوات فقال ارجع اليها فزجع فقال وعزتك اقتدخشت أن لا يخرج منها أحد فهذا التفسير رواية الأعرج الراوي لحديث الباب عن أبي هريرة من أن المراد أمر المكلف بمجاهدة نفسه فيه فعلاوتر كالاتيان بالعبادات ٣٧٣ على وجهها والمحافظة عليها واجتناب المنهيات فعلاوتر كأوطان عليها

مكارة لمشتقتها على العامل وصعوبتها عليه ومن جهلها الصبر على المصيبة والتسليم لأمر الله فيه والمراد بالشهوات ما يستلذ من أمور الدنيا مما منع الشرع من تعاطيه إما بالأصالة وإما لكون فعله يستلزم ترك شيء من المأمورات ويلتقي بذلك الشهوات والا كذا ربما يخرج خشية أن يقع في المحرم وكأنه قال لا يوصل الى الجنة إلا بارتكاب المشتقات المعبر عنها بالمكروهات ولا الى النار إلا بتعاطي الشهوات وهما محبوبتان فمن ههنا الحجاب اقبح قال ابن العربي معنى الحديث أن الشهوات جعلت على حقا في النار وهي جوارنها ونوهم بعضهم أنها ضرب فيها المثل بجعلها في جوارنها من خارج ولو كان ذلك ما كان مثلاً صحيحاً انما هي من داخل وهذه صورتها

المكارة [الشهوات]

فمن اطلع الحجاب فقد واقع ما رواه وكل من تصورهما من

ثم عن علي بن ابي طالب الحوت ذكي كاه قال عطاء ما الطير فارى ان تذبحه قوله الطافي حلال وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية عيسى بن الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس والطافي بغيره من طنايطه واذا علا على الماء ولم يربسب قوله صيده ما اصطيد وطعامه ما رعى به وصله البخاري في التاريخ وعبد بن حميد قوله طعامه ميتة إلا ما قدرت وصله الطبراني قوله كل من صيد البحر صيده وذى الخ وصله البيهقي قال ابن التين مدهومه ان صيد البحر لا يؤكل ان صاده غيره ولا هو كذلك عند قوم واخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء وسعيد بن جبير كراهية صيد الجوسى واخرج أيضاً بسند آخر عن علي بن عليه السلام مثل ذلك قوله وركب الحسن على مبرج قيل انه الحسن بن علي وقيل البصري والمراد ان السرج متخذ من جلود الكلاب المعروفة بكلاب الماء التي في البحر كما صرح به في الرواية

باب الميتة للمضطر

(عن أبي واقد الليثي قال قلت لرسول الله أنا بارض تصيبنا مخصة فما يحمل لنا من الميتة فقال اذا لم تصطبحوا ولم تغتقبوا ولم تحقنقوا بما بقلا فشا أنكم بها رواه أحمد وعن جابر بن سمرة ان أهل بيت كانوا بالحرة محتاجين قال فماتت عندهم ناقة لهم أولفغيرهم فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أكلها قال فعصمتم بقيتة شتائمهم أو سئمتهم رواه أحمد وفي لفظ ان رجلاً نزل الحرة ومعه أهله وولده فقال رجل ان ناقة لي ضلت فان وجدتها فأمسكها فوجدناها فلم يجبه صاحبها فخرضت فقالت امرأته انحرها فابى فذهبت فقالت اسلخها حتى تقدر تحمها ولجها ونا كاه فقال حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتاه فسأله فقال هل عندك غني بغنيت قال لا قال فكلوه قال فجاء صاحبها فاخبره الخبر فقلل هلا كبت فخرتها قال استحييت منك رواه أبو داود وهو دليل على امسالك الميتة للمضطر) حديث أبي واقد قال في جمع الزوائد اخرج به الطبراني ورجاله ثقات انتهى وحديث جابر بن سمرة سكت عنه أبو داود والمنذري وليس في اسناده مطعن لان أبا داود رواه من طريق موسى بن اسمعيل عن نجاد بن سلة عن سماعة بن حرب عن جابر بن سمرة وفي الباب من الجميع العاصري أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله

خارج فقد ضل عن معنى الحديث ثم مثل ذلك بما تقدم قال في الفتح قلت بالغ كعادته في تضليل من حمل الحديث على ظاهره وليس ما قاله غيره بعيداً عن الشهوات على جانب النار من خارج فمن واقعها وخرق الحجاب دخل النار كما أن الذي قاله القاضي محقق والله اعلم انتم لي قلت ولي كتابان في أحوال الجنة والنار أحدهما يسمى مشير ساكن الغرام الى روضات دار السلام والثاني يسمى نقطة أطل على الاعتبار مما ورد في ذكر النار وأصحاب النار وهما في بابهما مستقلان جامعان جداً اقتداً على كل ما ورد في الجنة والنار من الآيات الكريمات والاحاديث الشريفة وحديث الباب من أفراد البخاري وليس هو في الموطأ (عن عبيد الله بن مسعود رضي الله عنه) انه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجنة اقرب الى أحدكم اذا اطاع به (من

شرا له) وهو السرا الذي تدخل فيه اصبع الرجل ويطلق ايضا على كل سيق في القدم من الارض (والنار) اذا عضه
(ممثل ذلك) قال ابن بطال نفسه ان الطاعة موصلة الى الجنة وان المعصية مقرية الى النار وان الطاعة او المعصية قد تكون في
الامر الاشياء وتقدم في هذا المعنى قريبا حديث ان الرجل ليتكلم بالكلمة الحديث فينبغي للمرأة ان لا يزد في قليل من الخمر ان
يأتيه ولا في قليل من الشران يجتنبه فانه لا يعلم الحسنة التي يرحمها الله بها ولا السيئة التي يسخط الله عليها وقال ابن الجوزي
بمعنى الحديث ان تحصيل الجنة سهل ٣٧٤ بتصحيم القصد وفعل الطاعة والنار كذلك موافقة الهوى وفعل المعصية

وسلم فقال ما يجعل لنا الميتة قال ما طعمكم فلما تغتبق ونصطحج قال أبو نعيم وهو الفضل
ابن دكين فسر على عقبه قدح غدوة وقدح عشية قال ذاك وابي الجوع فاحل لهم الميتة
على هذه الحال قال ابو داود القبيقي من آخر النهار والصبح من أول النهار وفي
استناده عقبه بن وهب العامري قال يحيى بن معين صالح وقال علي بن المديني قلت
لأسمان بن عيسى بن وهب فقال ما كان ذلك فمدري ما هذا الامر ولا كان شأنه
الحديث انتهى قوله اذ لم تصطبخوا ولم تغتبقوا قال ابن رسلان في شرح السنن
الاصطباح ههنا كل الصبح وهو الفداء والغبوق كل العشاء انتهى وقد تقدم
تفسير الصبح والغبوق وهما بفتح أو لا وهما اول شرب اللبن أول النهار والثاني
شرب اللبن آخر النهار ثم استعمال في الاكل للفداء والعشاء وعليهما ما يعمل ما في حديث
ابي واقد اليماني المذکور واول المراد بهما في حديث التجميع مجرد شرب اللبن
لانه لو كان المراد بهما اكل الطعام في الوقتين لم يجمع ما في آخر الحديث وهو قوله ذلك
واي الجوع اذ لا جوع حينئذ قوله ولم تحتفوا بها بفتح المثانين من فوق بينهما
حاشية حلة وبه هما قائم كسورة ثم هـ مرة مضمومة من الحفاء وهو البردي
بضم الموحدة نوع من جيد التمر وضعفه بعضهـم بأن البردي ليس من البقول قال
أبو عبيد وهو أصل البردي الأبيض الرطب وقديق كل قال ابو عبيد معنى الحديث
انه ليس لكم ان تصطبخوا وتغتبقوا وتجمعوهما مع الميتة قال الازهرى قد أنكر
هذا على ابي عبيد وفسر انه أراد اذ لم تجبوا الى الميتة تصطبخوا أو شربا تغتبقوه
ولم تجدوا بعد عدم الصبح والغبوق بفتح لانه تأكلونهما حاشية لكم الميتة قال وهذا
هو الصحيح قال الخطابي القدح من اللبن بالفداء والقدح بالعشى عيشك الرقيق ويقيم
النفوس وان كان لا يغذو البدن ولا يشبع الشبع التام وقد أباح له سم مع ذلك الميتة
فكان دلالته ان تتناول الميتة الى ان تأخذ النفس حاجتها من القوت كما ذهب اليه
مالك والشافعي في أحد قوليه والقول الرابع عند الشافعي هو الاقتصاد على سد الرقيق
كما أنه المزني وصحبه الرافي والنووي وهو قول أبي حنيفة وأحدى الروايتين عن
مالك والهادوية ويندل عليه قوله هل عندك غني يغنيك اذا كان يقاتل من وجد سد
رمقه مستغنيا لغيره أو شرعا استدله به بعضهم على القول الاول قال لانه سأل عن الغني

والحديث من أفراد البخاري
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اذا نظر احدكم
الى من فصل عليه في المال
والخلق) بفتح الخاء أى الصورة
قال في التفتيح ويحتمل ان يدخل
فيه الاولاد والاتباع وكل
ما يتعلق بربينة الحياة الدنيا
ورأيت في نسخة معقده من
القراتب للدارقطني والخلق
بضم الخاء واللام (فليتنظر الى
من هو اسفل منه) فيها ما يدل
عن ابي هريرة فهو واجب دران
لا تزدروا نعمة الله عليكم اى
بحقيق بعدم الازدراء وفي حديث
عبد الله بن النضر ربه أقروا
الدخول على الاغنياء فانه ارى
ان لا تزدروا نعمة الله عليكم
بإواء الخاصكم والازدراء
الاحتقار والاتقاص ولا ريب
ان الشخص اذا نظر الى من هو
قوة لم يأمن ان يؤثر ذلك فيه
قدواؤه ان ينظر الى من هو
اسفل منه ليكون ذلك داعيا
الى الشكر وقال ابن بطال هذا

الحديث جامع لطائفة الخيران المراد لا يكون مجال يتعلق بالدين من عبادة ربه بحجته رافيا الا وجود من هو
فوقه غنى طلبت نفسه الساقية استقصى حاله فيكون ابد في زيادة تقربه من ربه ولا يكون على حال خبيثة من الدنيا الا وجد
من اهلها من هو اخس حاله فاذا تفكر في ذلك علم ان نعمة الله وصلت اليه دون من فضل عليه بذلك من غير امر أو جبة
فيلزم نفسه الشكر فيضلم اعتباطه بذلك في معاده نعم ينظر الى من هو فوقه في الدين فيقتدى به فيه وفي نسخة عزرو بن شبيب
عن ابيه عن جده ربه قال خدمتان من كانتا به كتهما الله صابرا اكرام من نظر في دنياه الى من هو دونه فحمد الله على ما فضل
به عليه ومن نظر في دنياه الى من هو فوقه فانتبه به ولما من نظر في دنياه الى من هو فوقه فاسف على ما فاته فانه لا يكتب

صابر اولاشا كرا (عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله) ولم يعارضوه في قوله (ولا) وهذا من الاحاديث الالهية ثم يحتمل أن يكون مما تلقاه بلا واسطة عن ربه او بواسطة الملك قال في الفتح وهو الرابع وقال الكرماني يحتمل أن يكون من الاحاديث القدسية ويحتمل ان يكون لبيان الواقع وليس فيه ان غيره ليس كذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى بل فيه ان غيره كذلك اذ قال فيما يرويه في جملة ما يروى انتهى والثاني لا ينافي الاول وهو المعتمد فقد اخرج مسلم من طريق عفان وابو نعيم من ٣٧٥ طريق قتيبة كلاهما عن جعفر بن علقمة

يروى عن ربه قال ان ربكم رؤوف رحيم من هم بمحنة الخ واخرجه البخاري في التوحيد من طريق الاعرج عن ابي هريرة بلفظ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله عز وجل اذا اراد عبيدي ان يعملوا خيرا مسلم بقصوه من هذا الوجه ومن طريق اخرى عن الملا من عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل اذا هم عبيدي انه (قال قال ان الله عز وجل كتب الحسنات والسنات) أي قدرهما في علمه على وفق الواقع او امر الحفظة أن تكتب ذلك قاله الطوفي وقال الحافظ يحتمل ان يكون هذا من قول الله تعالى فيمكن من التقدير قال الله تعالى ان الله كتب ويحتمل ان يكون من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحكيه عن فعله وفعال (ثم بين) أي فصل (ذلك) الذي اجمعه في قوله كتب الحسنات والسنات يقول (فمن هم بمحنة) زاد خرم

ولم يسأله عن خوفه على نفسه والاية الكريمة قد دلت على تحريم الميتة واستغنى ما وقع الاضطراب اليه فاذا اندفعت الضرورة لم يحل الاكل كالحالة الابتداء اولاشا ان سدد الرمق يدفع الضرورة وقد دل انه يجوز اكل الميتة للمضطر في أيام عدم الاضطراب قال الحافظ وهو الرابع لا تطلق الاية واختلقوا في الحالة التي يصح فيها الوصف بالاضطرار ويباح عنه سدها الاكل فذهب الجمهور الى أنها الحالة التي يصل به الجوع فيها الى حد الهلاك او الى مرض يفضي اليه وعن بعض المالكية تحريم ذلك بثلاثة أيام قال ابن أبي جرة الحكمة في ذلك ان في الميتة سمية شديدة فلما ابتداء الهلاك فشرع له أن يجوع ليصير في يده بالجوع سمية هي أشد من سمية الميتة قوله ~~كانوا بالحارة~~ بفتح الحاء والراء المشددة هم مسلمين أرض بظاهر المدينة بها حارة سود قوله فتفتت بفتح التاء والنون والفاء والقاف أي ماتت يقال تفتت الدابة فتفتت فامتلأ من الدم اذا ماتت قوله حتى تقدر بفتح التاء وسكون القاف وضم الدال بعده راسمه حلة حكذا في النسخ العديدة يقال قدر اللحم يقدره طبخه في القدر وفي سنن أبي داود وقد دلت العمدة على مكان الرأى وعلى ذلك شرح ابن رسلان فانه قال أي نجده له قديدا قوله غنى بغنيك أي تفتت غنى به ويكفيك ويكفي أهلك ولعله عنما قوله استصيت منكم بيانا من مثناين من تحت ولفظة تميم وبكر بن وائل استصيت بفتح الحاء وحذف إحدى الياءين وقد دلت أحاديث الباب على أنه يجوز لاهل الضر أن يتناول من الميتة ما يكفيه على اختلاف السان في مقدار ما يتناولونه ولا أعلم خلافا في الجواز وهو نص القرآن الكريم وهل يجب على المضطر أن يتناول من الميتة حفظ النفس قال في البحر في ذلك وجهان يجب لوجوب دفع الضرر ولا يمتار الورع واختلقوا في المراد بقوله تعالى غير باغ فقبل أي غير متلذذ ولا بما وزل دفع الضرر وقيل أي غير عاص فنعوا العاصي من أكل الميتة وحكى الحافظ في الفتح عن الجمهور أنهم جملوا من النبي العصيان قالوا وطريقه ان يتوب ثم يأكل قال وجوز به بعضهم مطلقا وله في بعض القائل بالتفكير الاول

(باب انتهى ان يؤكل طعام الانسان بغير اذنه)

(عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجانب أحدنا شاة أحد الا باذنه يجب أحدكم ان توفي مشرعه فيمثل طعامه وانما تخزن لهم ضررهم واشبههم اطعمهم

ابن قاتل في حديثه الرفوع المروي في سنن أحمد وهو صحيح ابن حبان يروى ان الله قد اشعرهم بقلبه وحرص عليها وقد سكت في ابن حبان فقال في صحيحه والمزاد اليهم هنا العزم ثم قال يحتمل ان الله يكتب الحسنة بمجرد الهم بها وان لم يعزم عليها زيادة في الفضل (فلم يعملها) بفتح الهم (كتبها الله) بغيرها أو امر الملائكة الحفظة بتكليف (أي الذي هم) عنده تعالى (حسنة) كلمة لا تنقص فيها فلا يتوهم نقصها لكونه انشأت عن الهم الجرد ولا يقال ان التعبير بكلمة يدل على أنهم انضافوا الى عشر لان ذلك هو الكمال لانه يلزم منه مساواة من نوى التبرع به له والتضعيف مختص بالعامل قال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر مثاها والجمعي تيمنا هو العمل بها والعندية هنا للشرع او على الحقيقة واهله هو الرابع وقيل انما يكتب الحسنة بمجرد

الارادة لان ارادة الخير سبب الى العمل وارادة الخير لان ارادة الخير من عمل القلب وقوله فلم يعملها ظاهر حصول الحسنه بمجرد الترتك للمانع أولا وتبين ان يتفاوت عظم الحسنه بحسب المانع فان كان خارجيا وقصد الذي هم مستغرقه في عظمة القدر وان كان الترتك من قبل الذي هم فحسب دون ذلك فان قصد الاعراض عنها جله فاقطعها ان لا يكتب له حسنة أصلا لاسيما ان عمل بخلافها كان هم ان يتصدق بدينهم مثلا فصرفه بعينه في معصية وفيه دليل على أن الملك يطلع على ما في القلب اما باطلاع الله اياه أو يحق له علم يدرك به ذلك ويدل ٣٧٦ الاول حديث أبي عمران الجوني عند ابن أبي الدنيا قال يقادى الملك اكتب

لقلان كذا وكذا فاقبله يارب انه لم يعمل فيقول انه نواه وقيل بل يجد الملك لهم بالحسنة راحة طيبة وبالسنة راحة خبيثة (فان هو هم بها) بالحسنة (فعملها) بكسر الميم (كتبها الله) قدرها أو امر الملك بالكتابة الحافظة بكتابها (له) اي للذي عملها (عنده) تعالى اعتناه بصاحبها ونشره قاله (عشر حسنة) قال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها وهذا اقل ما وعد به من الاضعاف (الى سبع مائة ضعف) بكسر الضاد مثل (الى اضعاف كثيرة) بحسب الزيادة في الاخلاص وصدق العزم وحضور القلب وتعدى النفع كـ الصدقة الجارية والعمل النافع والسنة الحسنه وشرف العلم والتأليف النافع والتصنيف المفيد المطابق لما ورد في السنة المطهرة والكتاب العزيز قال الزمخشري مضاعفة الحسنات فضل ومضاعفة السيئات عدل وقال الزجاج المعنى غامض

فلا يحل من احد ما شية احدا الا باذنه متفق عليه وعن عمرو بن يثرب قال شهدت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني وكان فيما خطب به أن قال ولا يحل لامرئ من مال اخيه الا ما طابت به نفسه قال فلما سمعت ذلك قلت يا رسول الله ارايت لو اقيمت في موضع غنم ابن عبي قاتخذت منها شاة فاجترتها هل علي في ذلك شيء قال ان اقيمت النجاسة تحمل شاة وازدادا فلا تملكها وعن عمير مولى أبي اللحم قال اقيمت مع سادتي نريد الهجرة حتى اذا دونا من المدينة قال قد دخلوا وخلفوني في ظهرهم فاصابني جماعة شديدة قال فرى بعض من يخرج من المدينة فقال والود خات المدينة فاصبت من تمر حوائطها قال فدخلت حائطها فقطعت منه قنوين فأتاني صاحب الحائط واتي بي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واخبره خبري وعلى قنويان فقال لي ايهم افضل فأنشئت الى احدهما فقال خذ وأعط صاحب الحائط الا تترنخ لي سبيلي رواهما احمد) حديث عمرو بن يثرب في اسناده حاتم بن اسمعيل وفيه خلاف عن عبيد الملك بن حسين البخاري فان يكن هو الكوفي الضعيف فضعيف بكرة والافليس من رجال الامهات وحديث عمير مولى أبي اللحم في اسناده عبد الرحمن بن اسحق عن محمد بن زيد وقد قال الجعفي يكتب حديثه وليس بالقوي وكذا قال ابو حاتم وقوه عن البخاري وقال النسائي وابن خزيمة ليس به باس وقال في مجمع الزوائد ان حديث عمير هذا أخرجه احمد باسنادين في احدهما ابن لهيعة وفي الاخر ابو بكر بن زيد بن المهاجر ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وبقيته رجاله ثقات قوله مشربته قال في القاموس والمشرية توضع الراية اربعة دأمة النبات والغرفة والعذبة والصفة والمشرعة انتهى والمراد هنا الغرفة التي يجمع فيها الطعام شبيهه صلى الله عليه وآله وسلم ضرع المواشي في حفظها لما فيها من اللبن بالمشرية في حفظها لما فيها من الطعام فكما ان هذه يفظ فيها الانسان طعامه فذلك يحفظ له شرابه وهو ابن ماشيته وكما ان الانسان يكره دخول غيره الى مشربه لاخذ طعامه كذلك يكره جلب غيره لما شربه فلا يحل للجميع الا باذن المالك قوله فيمن ثل طعامه القتل الاستخراج أي فيستخرج طعامه قال في القاموس نثل الرصعة ينزلها استخراج تراجم او هي النذلة والنثالة والسكانة استخراج ثيابها ونزعها ودرعه القاهاعته واللحم في القدر وضعه فيها مقطعا

لان الجحارة من الله تعالى على الحسنه بدخول الحسنه ثني لا يبلغ وصف مقداره فاذا قال عشر وامرأة

امثالها او سبع مائة او اضعافا كثيرة فعنه ان جزاء الله تعالى على الضعيف المثل الواحد الذي هو النهاية في التقدير وفي النقص قال الطبري فعلى هذا لا يتصور في الحسنات الا الفضل (ومن هم بسنة فلم يعملها) بفتح الميم خوفا من الله تعالى كما في حديث ابي هريرة في التوحيد (كتبها الله عز وجل) قدرها أو امر الحافظة بكتابها (له) الذي هم بها (عنده حسنة كاملة) غير ناقصة ولا مضاعفة الى العشر وحديث ابن عباس هذا مطلق فليد بحديث ابي هريرة أو يقال حسنة من ترك بغير استخراج الخوف دون حسنة الاخر لان ترك المعصية كف عن الشر واليكف عن الشر خير ويحقل أيضا ان يكتب لمن هم

وخالفه كثير من الفقهاء
 والمحدثين والمتكلمين ونقل
 ذلك عن نص الشافعي ويدل له
 حديث أبي هريرة عنه سلم
 بن خلف فأنما اغفرها له ما لم يعملها
 فإن الظاهر أن المراد بالعمل
 هنا عمل الجارية بالمعصية
 المؤتممة بموتها وتعميقه القاضي
 عياض بأن عامة الساق على
 ما قاله ابن الباقلاني لاتفاقهم
 على المؤاخظة بأعمال القنوب
 سكنهم قالوا إن العزم على
 السابقة يكتب سيئة سيئة مجردة
 لا السيئة التي هم أن يعملها
 فمن يأمر بفحص جبل معصية ثم
 لا يفعلها بعد حصولها فإنه
 أشم بالأمر المذكور لا بالمعصية
 مما يدل على ذلك حديث إذا
 اتقى المسلمان سيئتيهما فالتقاتل
 المقتول في النار قيل هل هذا
 التقاتل فيما بال مقتول قال لانه
 كان حريصا على قتل صاحبه
 وتظاهرت نصوص الشريعة
 المؤاخظة على عزم القلب
 المستقر كقوله تعالى إن الذين
 عبثون أن تشيع الفاحشة

• (باب ما جاء من الرخصة في ذلك لابن السبيل اذا لم يكن حائط ولم يتخذ خبئة) •

٤٨ نيل سا في الذين آمنوا لهم عذاب أليم وقوله اجتنبوا كثيرا من الظن وغير ذلك والحاصل ان كثيرا من العلماء على المؤاخذه بالعزم المصمم وانفرد هؤلاء منهم من قال يعاقب عليه في الدنيا بخوالهم والنم ومنهم من قال يوم القيامة لكن بالعقاب لا بالعقاب واستثنى قوم عن قال بعدم المؤاخذه على الهم بالمعصية ما وقع بجرم مكة ولولم يصمم لقوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم لان الحرام يجب اعتدائه تعظيمه فمن هم بالمعصية فيه خالف الواجب بانتهالك حرمة وانتهالك حرمة الحرام بالمعصية يستلزم انتهاك حرمة الله على ما لا يخفى فصارت المعصية في الحرام أشد من المعصية في غيره ومن هم بالمعصية قاصدا للاستخفاف بالحرام عصي ومن هم بمعصية الله قاصدا للاستخفاف بالله كفر وانما المعصية عنه الهم

بالمعصية مع الذهول عن قصد الاستخفاف وهذا تفصيل جيد ينبغي أن يستحضر عند شرح حديث لا يزن الزاني وهو مؤمن وقال السبكي الكبير الهاجس لا يؤاخذ به أجماعا والظاهر وهو جريان ذلك الهاجس وحديث النفس لا يؤاخذ به ما للحديث المشار إليه والهم هو قصد فعل المعصية مع التردد وقال المحققون يؤاخذ به وقال بعضهم لا يؤاخذ به واحتج بقول أهل اللغة هم بالشيء عزم عليه وهذا لا يكفي قال ومن أدلة الأول حديث إذا التقى المسلمان بسيفين ما الحديث وفيه أنه كان حريصا على قتل صاحبه فعمل بالحرص ٢٧٨ واحتج بأعمال ولا حجة معه لأنها على قسمين أحدهما لا يتعلق بفعل

خارجي وليس البعث فيه والثاني يتعلق بالمتقين عزم كل منهما على قتل صاحبه واقترب بعزمه فعل بعض ما عزم عليه وهو شهر السلاح وأشارته إلى الآخر فهذا الفعل يؤاخذ به سواء حصل القتل أم لا انتهى ولا يلزم من قوله فالقاتل والمقتول في النار أن يكونا في درجة واحدة من العقاب بالاتفاق انتهى كلام الحافظ وللإمام الرباني محمد بن علي الشوكاني في فتاويه كلام عجيب في شرح هذا الحديث فراجعها إن أردته (فإن هو هم بها) أي بالسيئة (فعملها) بكسر الميم (كتبها الله) للذي عملها (سيئة واحدة) من غير تضعيف ولمسلم من حديث أبي ذر غزاهم بمثلها أو يفقره وله في آخر حديث ابن عباس أو يعها أي بالفضل أو التوبة أو الاستغفار أو بعمل الحسنة التي تكفر السيئة قال في الفتح والاول أشبه بظاهر حديث أبي ذر وفيه رد لقول من ادعى أن الكفار لا تغفر إلا بالتوبة

الامن هذا الوجه وحديث سمرة قال الترمذي بعد أخرجه حديث سمرة حسن صحيح غريب والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول أحدرا حتى وقال علي بن المديني سمع الحسن من سمرة صحيح وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة وقالوا انما يحدث عن سمرة انتهى وحديث أبي سعيد أخرجه أيضا أبو يعلى وابن حبان والحاكم والمقدسي وفي الباب عن رافع عند الترمذي وأبي داود قال كنت أرى نخل الانصار فأتيت فذهبوا بي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رافع لم ترى نخلهم قال قلت يا رسول الله الجوع قال لا ترم وكل ما وقع أشبعك الله وأرواك وعند أبي داود والنسائي من حديث شرحبيل بن عباد في قصة مثل قصة رافع وفيها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لصاحب الحائط ما علمت إذا كان جاهلا ولا أظعمت إذا كان جائعا قيل له في ترجمة الباب إذا لم يكن حائط قال في النهاية الحائط البستان من النضيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار وظاهر الأحاديث المذكورة في الباب يخالف لما قبله المصنف الترجمة فلعله أراد بقوله إذا لم يكن حائط أي جدار يمنع الدخول إليه بجزءه طرقة لمسا في ذلك من الأشعار بعدم الرضا وكأنه حل الأحاديث على ما ليس كذلك ولا ملجئ إلى هذا بل الظاهر الإطلاق وعدم التقييد قوله ولا يتخذ ذخينة بضم الخاء الموحدة وسكون الباء الموحدة وبعدها نون وهي ما تحمله في حذرك كما في القاموس وهذا الإطلاق في حديث ابن عمر مقيده بما في حديث أبي سعيد المذكور من الأمر بالنداء ثلاثا وحديث سمرة في الماشية ليس فيه الإيجرد الاستثنا بدون تقييده بكونه ثلاثا وكذلك حديث أبي سعيد فانه لم يذكر في الماشية الإيجرد النداء ولم يقيده بكونه ثلاثا وظاهر أحاديث الباب جواز الأكل من حائط الغير والشرب من ماشيته بعد النداء المذكور من غير فرق بين أن يكون مضطرا إلى الأكل أم لا لأنه انما قال إذا دخل وإذا أراد أن يأكل ولم يقيده بالأكل بمحدود ولا خصه بوقت فالظاهر جواز تناول الكفاية والممنوع انما هو الخبز وشئ من ذلك من غير فرق بين القليل والكثير قال العلامة المقلبي في الإيجات بعد ذكر حديث أبي سعيد ما لفظه وفي معناه عدة أحاديث تشهد بصحته ووجه موافقته للقانون الشرعي ظاهر فمن له حق الضيافة كابن السبيل وفي ذي الحاجة مطاوعة سياقات الحديث تنبهر بالاختصاص عن هو كذلك فهو والمتيقن

وبسته فادمن التأكيده بقوله واحدة ان السيئة لا تضاعف كالتضاعف الحسنة وهو على وفق وأما قوله تعالى فلا يجزي الامثلا قال ابن عبد السلام في أماليه فائدة التأكيده برفع توهم من يظن انه اذا عمل السيئة كتبت عليه سيئة العمل وأضيف إليها سيئة الهم وليس كذلك انما تكتب عليه سيئة واحدة وقد استثنى بعض العلماء وقوع المعصية في الحرم المكي قال اسحق بن منصور قال لا حرج ولا حد ولا ردة في شيء من الحديث ان السيئة تكتب بأكثر من واحدة قال ما سمعت الاممكة لتعظيم البلد والمهر على التعصيم في الازمنة والامكنة لكن قد تفرقت في العظم وزاد مسلم بعد قوله أو يعوها ولا يهلل على الله الا هالك أي من أصبر على التجري على السيئة عزم ما قولا ولا فعلا وأعبر عن الحسنات هما وقولا

وقد لا قال ابن بطال في هذا الحديث بيان فضل الله العظيم على هذه الامة لانه لو لا ذلك كاد لا يدخل الجنة أحد لان عمل العباد للسيئات أكثر من عملهم للحسنات وبؤيد ما دل عليه حديث الباب من الاثابة على الهم بالحسنة وعدم المؤاخذه بالهم بالسيئة قوله تعالى اها ما كسبت وعلم ما كسبت اذ كسبت في السوء الاتعمال الذي يدل على المعالجة والتكليف بخلاف الحسنة وفيه ما يقترب العبد على هجران لذته وترك شهواته من أجل ربه ورغبة في ثوابه ورهبة من عقابه واستدلال به على ان الحفظة لا تكتب المباح للتقريب بالحسنات والسيئات وأجاب بعض الشراح ٣٧٩ بأن بعض الأئمة عد المباح من

الحسن وتعتق بان الكلام فيما يترتب على فعله حسنة وليس المباح وان سمي حسنا كذلك نعم قد يكتب حسنة بالنية وليس البحث فيه وفيه ان الله سبحانه وتعالى بفضله وكرمه جعل العدل في السيئة والفضل في الحسنة فضعف الحسنة ولم يضاعف السيئة بل أضاف فيها الى العدل الفضل فادارها بين العقوبة والعفو بقوله كتبت له واحدة أو يحوها وبقوله فجزاؤه بمثلها أو اغضروني هذا الحديث رد على الكعبي في زعمه ان ليس في الشرع مباح بل القاعل اما عاص أو مناب وعتقوه بما تقدم ان الذي يشاب على ترك المعصية هو الذي قصد تركها رضا الله عز وجل انتهى والحديث أخرجه مسلم في الايمان والنسائي في القنوت والرقائق (عن حذيفة رضي الله عنه قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم حديثين) في ذكر نزول الامانة وفي ذكر رفعها والمراد برفعها

وأما الغنى الذي ليس له حق الضيافة فشكوك فيه فيبقى على المنع الاصل فان صحته ارادته بدليل خاص كقضية فيها ذلك كان مقبولا وتكون مناسبة ما في اللبن والقائمة من الندرة اذ لا يوجد في كل حال مع مسارعة النفس اليها والعرف شاهد بذلك حتى انه يذم من ضن بهما ويحل وهو خاصة الوجوب فهو من حق المال غير الصدقة وهذا يرج بقاء الحديث على عومه اذ لا معنى للاقتصار مع ظه ور العموم وفي المنتهى من فقه الخنا بلة ومن مرتبة بستان لاحاطة عليه ولا ناظر فله الاكل ولو بلا حاجة مجانا لاصه وود نجره أو ربه بشئ ولا يحمل ولا ياكل من مجنى مجموع الا للضرورة وكذا زرع قائم وشرب لبن ماشية وألحق جماعة بذلك باقلا وحصا أخضر من المنتهى وهو قوى انتهى وأحاديث الباب مخصوصة للحديث المذكور في الباب الاول ومخصوصة أيضا للحديث ليس في المال حق سوى الزكاة وهو من حديث فاطمة بنت قيس مع انه قد ثبت في الترمذي من حديثها بلقظ في المال حق سوى الزكاة بدون لفظ ليس ومن جملة المخصصات الحديث ليس في المال حق سوى الزكاة ما ورد في الضيافة وفي سدر مني المسلم ومنها أو تواقه يوم حصاده

* (باب ما جاء في الضيافة) *

(عن عتبة بن عامر قال قال رسول الله انك تبغني فنزل يقوم لا يقر وناغترى فقال ان نزلتم يقوم فامرواكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا وان لم يقر فلو اخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم * وعن أبي شريح الخزازي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجزم ضيفه جائزته قالوا وما جائزته يا رسول الله قال يوم وليته والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحمل له ان يشوى عنده حتى يخرج منه متفق عليه * وعن المقدم أبي كريمة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليلة الضيف واجبة على كل مسلم فان أصبح بضيافته محروما كان دينه عليه ان شاء اقتضاه وان شاء تركه وفي لفظ من نزل يقوم فعليه ان يقروه فان لم يقروه فله ان يعقبهم بمثل قراءه واهما أحدا أو يوداود * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما ضيف نزل يقوم فاصبح الضيف محروما فله ان

اذهب ابعث يكون الامين معدوما وشبه المعدوم (رأيت أحدهما واننا انتظر الاخر حدثنا ان الامانة) التي هي ضد الامانة أو هي التكاليف (نزات في جذر) بفتح الجيم وكسرها وسكون الذال المهجمة الاصل (فلوب الرجال ثم علوا) بعد نزولها في أصل نلوبهم (من القرآن ثم علوا من السنة) أي ان الامانة لهم بحسب الفطرة ثم بطريق الكسب من الشريعة والظاهر ان المراد بالامانة التكاليف الذي كلف الله تعالى به عباده والعهد الذي أخذ عليهم وقال صاحب التهرير المراد بها الامانة المذكورة في قوله تعالى فاعرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فابين أن يحملن ما قال الزجاج اعلمنا الله تعالى انه اتقن بن آدم على ما افترضه عليهم من طاعة واتقن السموات والارض والجبال على طاعته والخضوع له فأما هذه الاجرام فاطمن

الله ولم تحمل الامانة أى ادمها وكل من خان الامانة فقد احملها (وحدثنا) صلى الله عليه وآله وسلم (عن رفعها) أى رفع الإمامة (قال) بنام الرجل النومة فتقبض الامانة من قلبه فيظل أثرها (يرفع) (مثل أثر الوكت) النقطة في الشيء من غير لونه أو هو السواد البسيط أو اللون المحدث الخالف اللون الذى كان قبله (ثم بنام النومة فتقبض) الامانة (فيبقى أثرها مثل الجمل) النفاخت التي تخرج في الايدى عند كثرة العمل بنحو الناس (يكثر دحرجته على رجله فتعظم) بكسر الفاء (فتراعى منتبها) أى مرتفعاً وقال أبو عبيد بن جراح ٢٨٠ (وليس فيه شيء) والمعنى ان الامانة تزول عن القلوب شيئاً فشيئاً فاذا زال أول

جزء منها زال نورها وخلفتها ظلمة كالوكت وهو أعتراض لون مخالف للون الذى قبله فاذا زال شيء آخر صار كالجمل وهو أثر محكم لا يكاد يزول إلا بعد مدة وهذه الظلمة فوق التي قبلها وشبهه زوال ذلك النور بعد وقوعه في القلب وخروجه بعد استقراره فيه واعتقاب الظلمة أيام يجبره مريد حرجه على رجله حتى يؤثر فيه ثم يزول الجبروت في النقط قاله صاحب التحرير وذكر النقط اعتباراً بالعضو وتم في قوله ثم بنام لتراخي في الرتبة وهي تقبضة ثم في قوله ثم علو من القرآن ثم علو من السنة (فيصبح الناس يتبايعون فلا يكاد أحد) وفي لفظ أحدهم (يؤدى الامانة فيقال ان في بنى فلان رجلاً أميناً ويقال للرجل ما أعقله وما أظرفه وما أجده وما في قلبه من مقال حبيبة نردل من ايمان) ذكر الايمان لان الامانة لازمة الايمان وليس المراد منها ان الامانة هي الايمان قال حذيفة (واقعدنى على

ياخذ بقدر قراء ولا حرج عليه رواه أحمد) حديث المقدم سكت عنه أبو داود هو والمذري قال الحافظ في التلخيص واستناده على شرط الصحيح وله أيضاً من حديثه ايما رجل أضاف قوماً فصاحج الضيف محروماً فان نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بشيء له من زرعه وماله قال الحافظ واستناده صحيح وعن أبي هريرة عن أبي داود والحاكم بسند صحيح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الضيفانة ثلاثة أيام فاسوى ذلك فهو صدقة وعن شقيق بن سلمة عند الطبراني في الاوسط قال دخلنا على سلمان فدعا بما كان في البيت وقال لولان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التكليف للضيف لتسكف لىكم وحديث أبي هريرة المذكور في الباب قال في جمع الزوائد رجال أحدثات وفي الباب عن عائشة أشار اليه الترمذي قوله لا يقرؤنا بفتح أوله من القرى أى لا يضيئونا قوله بما ينبغي للضيف أى من الاكرام بما لا بد منه من طعام وشرب وما يتحقق به ما قوله نخذوا منهم حق الضيف الخ قال الخطابي انما كان يلزم ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم لم حيث لم يكن بيت مال وأما اليوم فارزاقهم في بيت المال لاحق لهم في أموال المسلمين وقال ابن بطال قال أكثرهم انه كان هذا في أول الاسلام حيث كانت المواساة واجبة وهو منوخ بقوله جائزته كما في حديث الباب قالوا والجائزة تفضل لا واجب قال ابن رسلان قال بعضهم المراد ان لكم أن تأخذوا من أعراض من لم يضيئكم بأسنتكم وتذكروا للناس أئمتهم والعيب عليهم وهذا من المواضع التي يباح فيها الغيبة كما ان القادر الماطل بالدين مباح عرضة وعقوبة وجهه بعضهم على ان هذا كان في أول الاسلام وكانت المواساة واجبة فلما اتسع الاسلام نسخ ذلك قال النووي وهذا تأويل ضعيف أو باطل لان هذا الذي ادعاه قائله لا يعرف انتهى وقد تقدم ذكر تأويله قرياً فاعلم ان الضيف أو البطلان بعدم معرفة القائل ضعيف أو باطل بل الذي ينبغي عليه التعويل في ضعف هذا التأويل هو ان تخصص ما شرعه صلى الله عليه وآله وسلم لأئمة بزمان من الازمان أو حال من الاحوال لا يقبل الابدال ولم يقم هذا دليل على تخصيص هذا الحكم بزمان النبوة وليس فيه مخالفة للقواعد الشرعية لان مؤنة الضيفانة بعد شرعها قد صارت لازمة للضيف الكلى نازل عليه فلما نزل المطالبة به هذا الحق الثابت شرعاً كالمطالبة بسائر الحقوق فاذا أساء اليه

زمان وما أبالي أيكم يا بيت) أى مبايعة البيعة والشراء (لئن كان مسلماً رده على الاسلام وان واعتدى كان نصراً يارده على ساعيه) واليه الذى أقيم عليه بالامانة فينصفى منه ويستخرج حتى منه والمراد الذى يتولى قبض الجزية يعنى انه كان يعامل من شاء غير بائع عن حاله وثوقاً بما تته فانه ان كان مسلماً لم يظفر به بمنعه من الخيانة ويحمله على أداء الامانة (فأما اليوم) فذهبت الامانة فليت أئني اليوم يا حداثته (فما كنت أباع الا فلانا وفلانا) أى افراد من الناس فلا تل وذكر النصرة على سبيل القليل والا فالهوى أيضاً كذلك كما صرح به ما في مسلم والحديث أخرجه بسنده ومثله في كتاب الفتن وأخرجه مسلم في الايمان ركذا ابن ماجه (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه ما قال سمعت رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم (يقول انما الناس) في أحكام الدين سواء لافضل فيه الشريف على مشروف ولا لرفيع على وضيع
(كالا بل المائة) التي لا تكاد تجد فيها راحلة وهي التي ترحل وتركب والراحلة قاعلة بمعنى مقهولة والهاء فيها الهمزة أي
كلها حولة تصلح للعمل ولا تصلح للرحل والركوب عليه أو المعنى ان الناس كثير والمرضى منهم قليل قاله ابن بطال وغير المرضى
هو من ضيع الفراض أو المعنى ان الزاهد في الدنيا الكامل فيه الراغب في الآخرة قليل كقوله الراحلة في الايل قال الخطابي
والعرب يقول للمائة من الايل ايل فيقولون فلان ايل أي مائة بعير ٢٨١ ولفلان الايلان أي مائتان ولما كان

مجرد لفظ الايل ليس مشهور
الاستعمال في المائة ذكر
المائة للتوضيح وقوله كالا بل
المائة كما قال ابن مالك النعت
بالعدد وقد حكى سيديويه عن
بعض العرب أخذوا من بني
فلان ايل مائة والحديث بهذا
السند من أفراد البخاري
ورواه مسلم بلانظ تجدون
الناس كابل مائة لا تجدون
فيها راحلة قال في الفتح في رواية
مسلم من طريق معمر عن
الزهري بلانظ تجدون الناس
كابل مائة لا تجدون فيها راحلة
قيل ان الرواية بغير ألف ولام
وبغير يكاد فالمعنى لا تجد في مائة
ايل راحلة تصلح للركوب ينبغي
ان يكون وطيا سهل الانقياد
وكذا لا تجد في مائة من الناس
من يصلح للصحة بأن يعاون
رفيقه ويلين جانبه والرواية
بانيات لا يكاد أولى لما فيه من
زيادة المعنى ومطابقة الواقع
وان كان المعنى الاول يرجع الى
ذلك ويحمل التقى المطلق على
المبالغة وعلى النادر والنادر

واعتمدى عليه باهمال حقه كان له مكافأته بما أباح له الشارع في هذا الحديث وجزاه
سبعة مئة مثلها فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قوله من كان
يؤمن بالله الخ قيل المراد من كان يؤمن الايمان الكامل المنجى من عذاب الله الموصول
الى رضوانه ويؤمن بيوم القيامة الاخر استعذله واجتهد في فعل ما يدفع به أهواله
ومكارهه فبأمر به وينتهي عما نهى عنه ومن جملة ما أمر به اكرام الضيف وهو
القادم من السفر النازل عند المقيم وهو يطلق على الواحد والجمع والذكر والانثى قال ابن
رسلان والضيفافة من مكارم الاخلاق ومحاسن الدين وليست واجبة عند عامة العلماء
خلافا لثابت بن سعد فإنه أوجب اليه واحدة ووجه الجمهور لفظ جائزته المذكورة فان
الجائزته هي العطية والصلة التي أصلها على النذب وقلما يستعمل هذا اللفظ في الواجب
قال العلماء معنى الحديث الاهتمام بالضيف في اليوم والليله واتحافه بما يمكن من بر
والطاف انتهى والحق وجوب الضيفافة لامور الاول اباحة العقوبة باخذ المال من
ترك ذلك وهذا لا يكون في غير واجب والثاني التأكيد البالغ يجعل ذلك فرع الايمان
بالله واليوم الآخر وفيه أدنى فعل خلافه فعل من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وهو اليوم
أن فروع الايمان مأمور به انهم تعلّق ذلك بالاكرام وهو أخص من الضيفافة فهو دال
على لزومه بالاولى والثالث قوله فما كان وراء ذلك فهو صدقة فانه صريح ان ما قبل
ذلك غير صدقة بل واجب شرعا قال الخطابي يريد انه يتكفله في اليوم الاول ما انسخ له
من بر والطاف ويقدم له في اليوم الثاني ما كان بحضوره ولا يزيد على عادته فما جاوز
الثلاث فهو معروف وصدقة ان شاء فعل وان شاء ترك وقال ابن الاثير الجائزته العطية
أي يقري ضيفه ثلاثة أيام ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليله والراح قول صلى الله
عليه وآله وسلم ايله الضيف حق واجب فهذه انصريح بالوجوب لم يأت ما يدل على تأويله
والخامس قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المقدام الذي ذكرنا فان نصره حق على
كل مسلم فار ظاهره ان وجوب النصرة وذلك فرع وجوب الضيفافة اذا تقرر هذا تقرر
ضعف ما ذهب اليه الجمهور وكانت أحاديث الضيفافة مخصوصة لأحاديث حرمة الاموال
الابنية الا نفس والحديث ليس في المال حق سوى الزكاة ومن التمسقات حمل أحاديث
الضيفافة على سد الرق فان هذا مما لم يقم عليه دليل ولادعت اليه حاجة وكذلك تخصيص

لاحكم له قال القرطبي الذي يناسب التمهيل ان الرجل الجواد الذي يحمل ائثال الناس والحالات عنهم ويكشف كربهم عزيز
الوجود كالراحلة في الايل الكثيرة وقال ابن بطال المراد بالناس في الحديث من يأتي بعد القرون الثلاثة الصحابة والتابعين
وتابعيهم حيث يصيرون يخوفون ولا يؤمنون ونقل المكرمانى هذا عن مغلاطى ظنا منه انه كلامه لكونه لم يعزف فقال لا حاجة
الى هذا التخصيص لا سيما ان يراد ان المؤمنين قليل بالنسبة الى الكفار والله أعلم عن جندب رضى الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سمع الله به قال المنذرى من أظهر عمله للناس رياء أظهر الله نية الفاسدة في عمله يوم
القيامة وفضحه على رؤس الاشهاد وقال في المصابيح هو على الجواز من جنس العمل أي من شهر عمله سمعه الله ثوابه ولم

يعطيه آياه وقيل من اسمع الناس عملهم الله آياه وكان ذلك حظه من الثواب وقال غيره أى من قصد بعمله الجاه والمنزلة عند الناس ولم يرد به وجه الله فان الله يجعله حاد يثابته الناس الذين أرادوا منزلته عندهم ولا ثواب له في الآخرة (و) كذلك (من يرى راي الله به) فلا يظن من رايته الا بفضيحه واطهارها كان يظنه من سوء الطوية فهو ذاب الله من ذلك ولا ين المبارك في الزهد من حديث ابن مسعود من سمع الله به ومن رأى راي الله به ومن تطاول تعظما خضعه الله ومن تواضع تخشع عارقه الله وفي حديث جابر عند ٣٨٢ الطبراني في آخر هذا الحديث ومن كان ذالسا بين في الدنيا جعل الله له لسانين

من ناري يوم القيامة وليعلم ان الرياء يكون بالبدن كاطراقه رأسه ليرى أنه متخشع والهبة كابقاء أثر السجود والذباب كالبسه خشية ما وقصيرها جدا والقول كالوعظ وحفظ علوم الجدل وتحريك شفقتيه بحضور الناس وكل واحد منها قد يراى به باعتبار الدين وباعتبار الدنيا وحكم الرياء بغير العبادات حكم طالب المال والجاه وحكم محض الرياء بالعبادة ابطاها وان اجتمع قصد الرياء وقصد العبادة أعطى الحكم للأقوى فيتم عمل الوجهين في اسقاط الغرض به والمصر على اطلاع الغير على عبادته ان كان لغرض ديني كفضائه الى الاحترام أو شبهه فهو مذموم وان كان لغرض آخرى كافتراح باظهار الله جبهه واستره قبحه أو لرجاه الاقتداء به فمدوح وعليه يحمل ما يحدث به الاكابر من الطاعات وليس من الرياء استراة صرية بل بمدوح وان عرض له الرياء في اثناء العبادة ثم زال قبل فراغها لم يضر ومتى علم من نفسه القوة أظهر القربة وقد قيل اعمل ولو خفت عيبا مستغفرا منه

الوجوب بأهل الوردون أهل المدن استدل بالآثار يروى ان الضيافة على أهل الورد قال النووي وغيره من الحفاظ انه حديث موضوع لأصل له قوله ان ينوي بفتح أوله وسكون المثلثة أى يقيم قوله حتى يخرج به بضم أوله وسكون الحاء المهملة أى يوفقه في المخرج وهو الاثم لانه قد يكدره فيقول هذا الضيف ثقيل أو قد ثقل علينا بطول اقامته أو يتعرض له بما يؤذيه أو يظن به ما لا يجوز قال النووي وهذا كله محمول على ما اذا أقام بعد الثلاث بغير استدعائه وما اذا استدعاه وطلب منه اقامته أو علم أو ظن منه محبة الزيادة على الثلاث أو عدم كراهته فلا بأس بالزيادة لان النهي انما جاء لاجل كونه يؤتمه فلو شك في حال المضيف هل تذكر الزيادة ويلحقه بها حرج أم لا لم يحل له الزيادة على الثلاث اظاهر الحديث قوله ليله الضيف أى ويومه بدليل الحديث الذي قبله له قوله بفنائه ~~ب~~ كسر الفاء وتخفيف النون مدودا وهو المتسع أمام الدار وقيل ما امتد من جوانب الدار رحمه أفنية قوله فله ان يعتقهم الخ قال الامام أحمد في تفسير ذلك أى للضيف أن يأخذ من أرضهم وزرعهم بقدر ما يكفيه بغير اذنهم وعنده رواية أخرى ان الضيافة على أهل القرى دون الامصار واليه ذهبت الهادوية وقد تقدم تحقيق ما هو الحق

(باب الادهان تصييم النجاسة)

عن ميمونة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فماتت فقال ألقوها وما حولها ركوا عنكم رواه أحمد والبخاري والنسائي وفي رواية سئل عن الفارة تقع في السمن فقال ان كان جامدا ألقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه رواه أبو داود والنسائي وعن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن فارة وقعت في سمن فماتت فقال ان كان جامدا فخذوها وما حولها ثم كوا ما بقي وان كان مائعا فلا تقربوه رواه أحمد وأبو داود حديث أبي هريرة قال الترمذي هو حديث غير محفوظ سمعت محمد بن اسمعيل يعني البخاري يقول هذا خطأ قال والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة يعني الحديث الذي قبله قال في الفتح وجزم الذهلي بأن الطبري يبين صيحته ان وقد قال أبو داود في روايته عن الحسن بن علي

قال

والحديث أخرجه مسلم في آخر الكتاب وابن ماجه في الزهد قال في الفتح وفي الحديث استحباب اخفاء العمل الصالح لكن قد يستحب اظهاره من يقتدى به على ارادة الاقتداء به ويقدر ذلك بقدر الحاجة قال الطبري كان عمرو ابن مسعود وجماعة من السلف يتبعون في مساجدهم ويتظاهرون بمحاسن اعمالهم ليعتدي بهم فمن كان يستعمله عالم بالله عليه قاهرا لشیطانه استوى مظهر من عمله وما خفي لعمته قصده ومن كان بخلاف ذلك فالاخفاء في حقه أفضل وعلى ذلك عمل السلف فمن الاول حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يتراءى ويرفع رقبته بالذكر قال انه أواب

قال فاذا هو المقداد بن الاسود اخرجته الطبري ومن الثاني حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قام رجل يصلي فجهر بالقراءة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تهففي فامع ربك اخرجته احمد وابن خزيمة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم الله تعالى يقول) قال الكرماني هذا من الاحاديث القدسية ووقع في بعض طرقه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدث به عن جبريل عن الله تعالى وذلك في حديث أنس رضي الله عنه وقد تقدم القول في الاحاديث القدسية (من عادى لي وليا) فعيل بمعنى مفعول ٣٨٣ وهو من يتولى الله سبحانه وتعالى

أمره قال الله تعالى وهو يتولى الصالحين ولا يكله الى نفسه لحظة بل يتولى الحق رعايته أو هو فعيل مبالغة من الفاعل وهو الذي يتولى عبادة الله وطاعته فعباداته تجري على التوالي من غير ان يتخللها عصيان وكلا الوصفين واجب حتى يكون الولي وليا بحسب قبله بحقوق الله على الاستقصاء والاستبصار ودوام حفظ الله اياه في السراء والضراء ومن شرط الولي ان يكون محفوظا كما ان من شرط النبي ان يكون معصوما فكل من كان للشرع عليه اعتراض فهو مغرور مخادع قال الفسيري والمراد بكون الولي محفوظا ان يحفظه الله تعالى من تخاذبه في الزلل والخطا ان وقع فيه ما بان يلهمه التوبة فينبو ستم ما والافهما لا يتعدان في ولايته حكام القسطلاني وفي رواية احمد من آذني وليا قال في القتح المراد بالولي العالم بالله المواظب على طاعته الخالص في عبادته وقد

قال الحسن وربما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة وأخرجه أبو داود وأيضاً عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق وكذا أخرجه النسائي عن خنيس بن أصرم عن عبد الرزاق وذكر الاسماعيلي ان اللبث رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال بلغنا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن فارة وذكر الحديث وأما الزيادة في حديث ميمونة التي زادها أبو داود والنسائي فصحتها ابن حبان وغيره قوله خاتمت استدل بهذا الحديث لاحدى الروايتين عن أحمد أن المانع اذا حلت فيه النجاسة لا نجس الا بالتغير وهو اختيار البخاري ووجه الاستدلال ما قاله ابن العربي متمسكا بقوله وما حو لها على انه كان جامدا قال لانه لو كان مائعاً لم يكن له حول لانه لو نقل من جانب خلفه غيره في الحال فيصير مائعاً حوله فيحتاج الى القائه كما غابى الا اعتبارضايط كل في المانع وهو التغير ولكنه يدفع هذا ما في الرواية الاخيرة من حديث ميمونة وما في حديث أبي هريرة المذكور من التفرقة بين الجامد والمائع وتبيين حكم كل واحد منهما وضايط المانع عند الجهور ان يترا د بسرعة اذا أخذ منه شيء واستدل بقوله خاتمت على ان تأثيرها انما يكون بوقتها فيه فلو وقعت فيه ونجست بلاموت لم يضر وما عدا النار لمحق بها وكذلك ما يشابه السمن لمحق فلا عمل به فهو مسموما وجماد بن حزم على عادته قال فلو وقع غير جنس الفارة من الدواب في مائع لم نجس الا بالتغير ولم يرد في طريق صحة تقدير ما يلحق وقد أخرج ابن أبي شيبة من مراسل عطاء بن يسار انه يكون قدر الكف وسنده جيد لولا ارساله وأما ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء عن فروعان التميمي في المأخوذ منه بثلاث غرفات بالكثير فسنده ضعيف ولو ثبت لكان ظاهرا في المانع واستدل بقوله في المانع فلا تقربوه على انه لا يجوز الانتفاع به في شيء فيحتاج من أجاز الانتفاع به في غير الاكل كالشافعية وأجاز يعمه كالحنفية الى الجواب عن الحديث فانهم احتجوا به في التفرقة بين الجامد والمائع وأما الاحتجاج بما عده البيهقي من حديث ابن عمر بلفظ ان كان السمن مائعا التفعوا به ولا تأكلوه وعنده من رواية ابن جريج مثله فالصحيح انه موقوف وعند البيهقي أيضا عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت فقال استصجوا به وادهنوا به أدهكم وهذا السند على شرط الشيخين لانه من طريق الثوري عن أيوب عن نافع عنه الا انه موقوف واستدل بالحديث على ان الفارة طاهرة

استشكل وجود أحد ماديته لان المعاداة انما تقع من الجانبين ومن شأن الولي الخلق والصحة عن يجهل عليه وأجيب بان المعاداة لم تنص في الخصومة والمعاملة الديونية مثلا بل قد تقع عن بغض ينشأ عن التعصب كرافضي في بغضه أبي بكر والمبتدع في بغضه لاسي فتقع المعاداة من الجانبين أمان جانب الولي لله تعالى وفي الله وأمان جانب الآخر فلما تقدم وكذا القاسق المتجاهر ببغضه الولي وبغضه الآخر لانكاره عليه وملازمته لئيمه عن شهوته وقد تطلق المعاداة ويراد بها الوقوع من أحد الجانبين بالفعل ومن الآخر بالقوة قال ابن هبيرة في الايضاح قوله من عادى لي وليا أي اتخذته عدوا ولا أرى المعنى الا انه عاداه من أجل ولايته وهو وان تضمن التحذير من ايذاء نلوب أولياء الله ليس على الاطلاق بل يستثنى منه ما اذا كانت

الحال تقتضي نزاعا بين وليين في محاسبة أو محاسبة ويرجع الى استخراج حق أو كشف غامض فانه يرى بين أبي بكر وعمر
مشاجرة وبين العباس وعلى الى غير ذلك من الوقائع انتهى وتعبه الفا كنهاني بان معاداة الولي لكونه وليا لا يفهم الا اذا
كان على طريق الحسد الذي هو تفتي زوال ولايته وهو بعيد جدا في حق الولي فتأمل قلت والذي قدمته أولى ان يعتد قال
ابن هبيرة ويستفاد من هذا الحديث تقدم الاعذار على الانتذار وهو واضح انتهى (فقد آذنته) عذاهمزة وفتح المجمة
وسكون النون أى أعلمته والايدان ٢٨٤ الاعلام ومنه أخذ الاذان (بالحرب) أى عمل به ما يعمل العدو والحارب

العين وأغرب ابن العربي في حكى عن الشافعي وأبي حنيفة انه انجسة

(باب آداب الاكل)

عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا أكل أحدكم طعاما فليقل
بسم الله فان نسي في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا النسائي وهو من حديث عبد الله بن عبيد
عن امرأته منهم يقال لها أم كلثوم عن عائشة ولم يقل الترمذي عن امرأته منهم أم
قال عن أم كلثوم ووقع في بعض رواياته أم كلثوم الليثية وهو الاشبه لان عبيد بن عمير
ليثي وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة هذا الحديث في مسنده عن عبد الله بن عبيد بن
عمير عن عائشة ولم يذكر فيه أم كلثوم وفي الباب عن جابر عنده وسلم وأبي داود
والنسائي وابن ماجه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا دخل الرجل بيته فذكر
الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء واذا دخل فلم يذكر
الله عند دخوله قال الشيطان أدركتم المبيت فاذ لم يذكر الله عند طعامه قال أدركتم
المبيت والعشاء وعن حذيفة بن اليمان عنده وسلم وأبي داود والنسائي قال كذا اذا
حضرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاما لم يضع أحدنا يده في الطعام حتى يبدأ
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانا حضرنا معه طعاما فجاء اعرابي كأنه يريد فذهب
ليضع يده في الطعام فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده ثم جئت جارية كأنها
تدفع فذهبت لتضع يدها في الطعام فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدها
وقال ان الشيطان ليستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه وانه جاء به هذا الاعرابي
ليستحل يده فاخذت يده وجاء به هذه الجارية ليستحل يدها فاخذت يدها والذي
نفسى يده ان يده لفي يدي مع أيديهما واخرج الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يأكل طعاما في ستة من أصحابه فجاء اعرابي فاكل باقمطين فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما انه لو سمى لكنتي لكم وقال حديث حسن واخرج
ابن السني عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي ان يذكر
الله في أول طعامه فليقل حين يذكر بسم الله أوله وآخره فانه يستقبل طعاما جديدا ويضع

من الايداء ونحوه فالمراد لازمه
وفيه تمديد شديد لان من حاربه
أهلكه قال الفا كنهاني هو من
الجهاز البليغ لان من كره من
أحب الله خالف الله ومن خالف
الله عانده ومن عانده أهلكه
واذا ثبت هذا في جانب المعاداة
ثبت ضده في جانب الموالاة فمن
والى أولياء الله أكرمه الله وفي
رواية بجزء منكروا في حديث
ميمونة فقد استحل محاربي وفي
رواية وهب بن منبه موقوفا
قال الله تعالى من أهان ولي
المؤمن فقد استقبلنا بالخربة
وفي حديث معاذة بن زيار قال
بالخربة وفي حديث أبي امامة
وأنس فقد دبارزني والمعنى قد
تعرض لاهلاكى اياه فإطلاق
الحرب وأراد لازمه قال العوفي
لما كان ولي الله من تولى
الله بالطاعة والتقوى وتلاه الله
بالحفظ والنصرة وقد أجرى الله
تعالى العادة بأن عدو العدو
صديق وصديق العدو عدو
فقد تولى الله عدو الله فمن عاداه
كان كمن حاربه ومن حاربه

الخبث

فكان محاربا لله ولشيخ الاسلام أحمد بن حنبل رحمه الله كتاب في الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء

الشیطان واقتضى القضاء الرباني محمد بن علي الهنفي الشوكاني رحمه الله كتاب سماه قطار الولي في معرفة الولي وهما كتابان
تقيسان جدا استعمالا على مباحث السباب اشقا لا لطيفا حقيقة بأن يتخذ عوذة وتسمية عند معارك الاختلاف فعليك بهما ان
كنت ممن يحب الانصاف وبالله التوفيق (وما تقرب الى عبدي بشئ أحب الى مما اقترضه عليه) ويدخل تحت هذا اللفظ جميع
فرائض العين والكفاية وظواهر الاختصاص بما ابتدأ الله فرضيته وفي دخول ما اوجبه المكلف على نفسه نظرا لتقييد
بقوله اقترضت عليه الآن يؤخذ من جهة المعنى الاعم ويستفاد منه ان أداء الفرائض أحب الاعمال الى الله قال الطوفي

العبد من ربه يقع أولاً بإيمانه ثم
بإحسانه وقرب الرب من العبد
بما يخصه في الدنيا من عرفانه وفي
الآخرة من رضوانه وفيها بين
ذلك وجوه لطيفة وأمتنانة ولا
يتم قرب العبد من الحق إلا بعد
عن الخلق قال وقرب الرب بالعلم
والقدرة عام للناس وباللطف
والنصر خاص بالخواص
وبالتأنيص خاص بالأولياء وفي
حديث أبي امامة يوجب بدل
يقرب وكذا حديث ميمونة
(حتى أحبه) قال في الفتح المراد
بالقرب بالنوافل أن تقع مع من
أدى الفرائض لا بمن أخل بها كما
قال بعض الأكابر من شغله
الفرض عن النفل فهو معذور
ومن شغله النفل عن الفرض
فهو مغرور وإيضافه قد جرت
العادة أن التقرب إنما يكون
غالباً بغیر ما يجب على التقرب
كالهدية والتحفة بخلاف ما يورد
مأخذه من خراج أوقية ضئيلة
من دينار وإيضافه جلة ما شرعت
له النوافل جبر الفرائض كما صح
في حديث مسلم أنظر واهل العبد

٤٩ نيل سا من تطوع فتكمل به فريضة الحديث بعناه (فاذا احببته كنت معه الذي يسمع به وبصره الذي يصر به ويده التي يطش بها ورجله التي يمشي بها) وفي حديث عائشة عندها احمد والبيهقي في الزهد وقواده الذي يعقل به ولسانه الذي يتكلم به وفي حديث أنس ومن احببته كنت له معا وبصر او يد او مؤيد او هو مجاز وكناية عن نصره العبد وتأييده واعانتة حتى كأنه سبحانه ينزل نفسه من عبده منزلة الآلات التي يستعين بها ولذا وقع في رواية فبي يسمع وببي يصر وببي يطش وببي يمشي قاله العوفي وان سمعه في مسجده لان المصدرا قد جاء بمعنى المفعول مثل فلان أملى في ما-ولي والمعنى انه لا يسمع الا ذكرى ولا ياتذ الا بتلاوة كتابي ولا يأنس الا بما جاني ولا ينتظر الا في عيائبي لم يكو في ولا يديه الا فيما فيه رضائي ورجله كذلك قاله الفاكهاني

وقال الاتحادية انه على حقيقة وان الحق عين العبد محتجبين بجي جبريل عليه السلام في صورة ذمية الكلي وللشيخ قطب الدين القلاطاني كتاب في الرد على اصحاب هذه المقالة انابه الله وعن ابي عثمان الخيري احد ائمة الصوفية مما اسنده عنه السبهي في الزهد قال معنى الحديث كنت اسرع الى قضاء حوائجه من سمعه في الاستماع وعينه في النظر ويده في العمل ورجله في المشي فلا حول ولا اتحاد تعالى العلي عن ذلك قال في الفتح وقد استشكل كيف يكون الباري جل وعلا سمع العبد وبصره الخ والجواب من اوجه احدها انه وارد على سبيل التمثيل والمعنى ٣٨٦ كنت كسمعه وبصره في اثاره امرى فهو يحب طاعنى ويؤثر خدمتى كما يحب

هذه الجوارح ثانياً ان المعنى ان كليته مشغولة بى فلا يصح بسمعه الا الى ما يرضيني ولا يرى بصره الا ما امرته به ثالثها المعنى اجعل له مقاصد لانه يناله بسمعه وبصره الخ رابعها كنت له في النصرة كسمعه وبصره ويده ورجله في المداونة على عدوه خامسها ما تقدم عن الفاكهاني وسبقه الى معناه ابن هبيرة قال الطوفي اتفق العلماء على يعتمد بقوله على ان هذا مجاز وكناية عن نصرة العبد وتأييده الى آخر ما تقدم وقال الخطابي هذا مثال والمعنى توفيق الله لعبده في الاعمال التي يشرها به هذه الاعضاء او تيسير المحبة له فيها بان يحفظ جوارحه عليه ويعصمه عن موانعة ما يكره الله من الاصفاء الى الله وبسمعه ومن النظر الى ما نهى الله عنه بصره ومن البطش فيما لا يحل بيده ومن السعي الى الباطل برجله والى هذا انما لا اودى ومثله للكلام الذي سابعها قال الخطابي وقد يكون عبر بذلك عن سرعة

الغنى أي داود اذا اكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلى الصخرة ولكن يأكل من أسفلها فان البركة تنزل من اعلاها وفيه مشروعية الاكل من جوانب الطعام قبل وسطه قال الرافعي وغـ يره بكره ان يأكل من أعلى الثريد وسط القصعة وان يأكل مما يلي اكله ولا بأس بذلك في الثواكه وتعبه الاسنوي بان الشافعي نص على التحريم فان لفظه في الام فان اكل مما يليه أو من رأس الطعام اثم يا تفعل الذي فعله اذا كان عالما واستدل بالتمسك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واثار الى هذا الحديث قال الغزالي وكذا لا يأكل من وسط الرغيف بل من استدارته الا اذا قل الخبز فليكسر الخبز والى ذلك ما في الحديث من كون البركة تنزل في وسط الطعام قوله تطير بكسر الطاء وبعدها مثناة تحتية ساكنة أي تترك وتعد الى نواحي الصخرة ولا تقتصر على موضع واحد قال النووي والصخرة دون القصعة وهي مائة ما يبيع خمسة والقصعة تسبع عشرة كذا قاله الكسائي في احكامه الجوهري وغـ يره عنه وقبل الصخرة كالقصعة وجعلها صحاف قال النووي أيضا وفي هذا الحديث ثلاث سنن من سنن الاكل وهي التسمية والاكل باليمين وقد سبق بيانها ما والثالثة الاكل مما يليه لان كاه من موضع يد صاحبه سواء عشرة وترك مروءة قديمة ذكره صاحبه لاسيما في الامراق وشبهها وهذاني التريد والامراق وشبهها فان كان غمرا واجناسا فقد نقلوا اباحة الاختلاف الايدي في التطبيق وضوءه والذي ينبغي تعميمه انتهى جلالته صلى الله عليه وآله وسلم حتى يثبت دليل مخصوص والله أعلم قولدا ما انافلا اكل متكنا سبب هذا الحديث قصة الاعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني باسناد حسن قال اهديت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم شاة فخفي على ركبتيه يا كل فتأكله اعرابي ما هذا الجاسة فقال ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عنيدا قال ابن بطال انما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك تواضعا لله ثم ذكر من طريق ابيوب عن الزهري قال اثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملائكة لم ياتوا قبلها فقال ان ربك يحبك بين أن تكون عبدا نبيا أو ملكا نبيا قال فنظر الى جبريل كالمستشير فأنشأ اليه أن تواضع فقال بل عبد نبيا قال فما كل تسكتنا اه قال الحافظ وهذا امر سل أو معضل وقد وصله القساق من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن عباس قال قال ابن عباس يحدث فذكر نحوه وأخرج أبو داود

اجابة الدعاء والتجيب في الطلب وذلك ان مساعي الانسان كلها انما تكون به هذه الجوارح المذكورة وقال بعضهم من لا تترك له جراحة الا في الله والله نهى كلها ان يعمل بالحق للحق وهذا منزع مما تقدم وحله بعض متأخري الصوفية على ما ذكره من مقام القنات والمحو وانه الغاية التي لا شيء وراءها وهو ان يكون قائما باقامة الله محبة له ناظرا بنظره له من غير ان يبقى معه بقية باطاسم او يفت على رسم او يتعلق بامر او يوصف بوصف ومعنى هذا الكلام انه يشهد اقامة الله له حين قام ومحبة حين احبه ونظره الى عبده حين أقبل ناظرا اليه بقلبه وحله بعض اهل الزيغ على ما يدعون من ان العبد اذا لازم العبادة الظاهرة والباطنة حتى يمتلئ من الكدورات انه يصير في معنى الحق تعالى عن ذلك وانه يفتي عن نفسه بجله حتى يشهد ان الله هو الذاكر لنفسه الموحدة لنفسه وان هذه الاسباب والرسوم تصير عدا ما يصير فاني شهوده وان تعذر في الظاهر وعلى الاوجه كاه افلا تملك

فيه للاتحاد واللقائين بالوحدة المطلقة لقوله في بقية الحديث وان سألني واثن اسمة ما ذني فانه كالمصرح في الرد عليهم اه حاصله
(وان سألني) زاد عبيد الله الواحد عبيدي (لا عطينه) ما سأل (واثن اسمة ما ذني لاعيدته) اي مما يخاف وفي حديث ابي امامة عن عبيد
الطبراني والبيهقي في الزهد اذا اقتصرت في نصرتي وفي حديث حذيفة عن الطبراني ويكره من اوليائي واصفيائي ويكون
جاري مع التبيين والصديقين والشهداء في الجنة قال في الفتح وقد استشكل بان جماعة من العباد والصلحاء دعوا وبالغوا ولم
يجابوا والجواب ان الاجابة تتنوع فتارة يقع المطلوب بعينه على النور وتارة ٢٨٧ يقع ولكن بتأخير الحكمة فيه وتارة قد

تفسر الاجابة ولكن بغير عين
المطلوب حيث لا يكون في المطلوب
مصلحة ناجزة او اصلح منها وفي
الحديث عظم قدر الصلاة فانها
نشأتها محبة الله للعبد الذي
يتقرب بها وذلك لانها محل المناجاة
والقربة ولا واسطة فيها بين العبد
وربه ولا نبي اقرب من العبد منها
ولهذا جاء في حديث انس
المرفوع وجعلت قرعة عبيدي في
الصلاة اخرجها الناس وغيره
بسند صحيح ومن كانت قرعة عينه
في شئ فانه يود أن لا يفارقه ولا
يخرج منه لان فيه نفعه وبه تطيب
حياته ولا يحصل ذلك الا بالعبادة
بالمصابعة على النصب فان السالك
عرضة الآفات والنور وقد
تمسك بهذا الحديث بعض الجهلة
من اهل النحل والرياسة فقالوا
القلب اذا كان محفو وطمع الله
كانت خواطره معصومة من
الخطا وتعقب ذلك اهل التحقيق
من اهل الطريق فقالوا لا يلتفت
الى شئ من ذلك الا اذا وافق
الكتاب والسنة والعصمة انما هي
للايمان ومن عداهم يخالف كائنا
فيرجع اليه ويتكلم رايه فخرظن أنه يكفي بما يقع في خاطره عما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقد ارتكب اعظم
الخطا وامان بالغ منهم فقال حدثني قلبي عن ربي فهو أشد خطا فانه لا يامن ان يكون قلبه انما حدثه عن الشيطان والله
المستعان قال الطوفي هذا الحديث أصل في الملوك الى الله والوصول الى معرفته ومحبه وطريقه أداء المفروضات الباطنة
وهي الايمان والظاهرة وهي الاسلام والمركب منهما هو الاحسان فيهما كما تضمنه حديث جبريل والاحسان يتضمن مقامات
السالكين من الزهد والاخلاص والمراقبة وغيرها وفي الحديث ان من اتى بما وجب عليه وتوكل بالنوافل لم يرد عاؤه

من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال ما روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأكل
متكئا قط وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال ما اكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
متكئا الا مرة ثم نزع فقال اللهم اني عبدك ورسولك وهذا امر سل ويمكن الجمع بان ذلك
المرة التي في أثر مجاهد ما اطاع عليه عبد الله بن عمرو وقد أخرج ابن شاهين في ما خصه من
مرسل عطاء بن يسار ان جبريل رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأكل متكئا فنهاه
ومن حديث انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأنه جبريل عن الاكل متكئا لم
يأكل متكئا بعد ذلك واختلف في صفة الاتكاء فقيل ان يتكئ في الجلوس للاكل على
أى صفة كان وقيل ان يعيل على أحد شقيه وقيل ان يعتمد على يده اليسرى من الارض
قال الخطابي بحسب العامة ان المتكئ هو الاكل على أحد شقيه وليس كذلك بل هو
الاعتماد على الوطء عند الاكل لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اني اذم فعل من يستكئ من
الطعام فاني لا آكل الا الباغية من الزاد فلذلك أقدم مستوفزا وفي حديث انس انه صلى
الله عليه وآله وسلم أكل تمرا وهو مقع والمراد بالجلوس على وركيه غير مقع وأخرج
ابن عدي بسند ضعيف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يعتمد الرجل على يده اليسرى
عند الاكل قال مالك هو نوع من الاتكاء قال الحافظ وفي هذا اشارة من مالك الى كراهة
ما بعد الاكل كل فيه متكئا ولا يختص بصفة بعينها ويجزم ابن الجوزي في تفسير الاتكاء
بانه الميل على أحد الشقين ولم يلتفت لانكار الخطابي ذلك وحكى ابن الاثير في النهاية ان
من فسرا الاتكاء بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بانه لا يتحد في مجاري
الطعام سملا ولا يسيغه هنيئا واختلف السائق في حكم الاكل متكئا فزعم ابن القصاص
ان ذلك من الخصاص النبوية وتعبه البيهقي فقال يكره لغيره أيضا لانه من فعل
المتكئين وأصله ما شوذ من ملوك الهيم قال فان كان بالمر مانع لا يمكن معه الاكل
الا متكئا لم يكن في ذلك كراهة ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك وأشار
الى ذلك عزم على الضرورة وفي الحل نظر وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس
وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهري جواز ذلك
مطلقا واذا ثبت كونه مكروها أو خلاف الاولى فالمستحب في صفة الجلوس للاكل أن
يكون جائيا على ركبتيه وظهور قدميه أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى

من كان وأيضا كان فقد كان عمر رضي الله عنه رأس المهين ومع ذلك فكان ربحا رأى رأى فيخبره بعض الصحابة بخلافه
فيرجع اليه ويتكلم رايه فخرظن أنه يكفي بما يقع في خاطره عما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقد ارتكب اعظم
الخطا وامان بالغ منهم فقال حدثني قلبي عن ربي فهو أشد خطا فانه لا يامن ان يكون قلبه انما حدثه عن الشيطان والله
المستعان قال الطوفي هذا الحديث أصل في الملوك الى الله والوصول الى معرفته ومحبه وطريقه أداء المفروضات الباطنة
وهي الايمان والظاهرة وهي الاسلام والمركب منهما هو الاحسان فيهما كما تضمنه حديث جبريل والاحسان يتضمن مقامات
السالكين من الزهد والاخلاص والمراقبة وغيرها وفي الحديث ان من اتى بما وجب عليه وتوكل بالنوافل لم يرد عاؤه

لوجوده - ذا الوعد الصادق المؤكد بالقسم وقد تقدم الكلام عما يتخلف من ذلك وفيه ان العبد ولو بلغ أعلى الدرجات حتى
يكون محبوباً لله لا ينقطع عن الطيب من الله لما فيه من الخضوع وإظهار العبودية (وما ترددت من شيء أنا فاعله تردى
عن نفس المؤمن) أي ما ترددت رسل في شيء كتردي إياهم في نفس المؤمن كافي قصة موسى عليه السلام وما كان من إطمه
عين ملك الموت وتردده اليه مرة بعد أخرى وأضاف تعالى ذلك إلى نفسه لأن ترددهم عن أمره قال الخطابي التردد في حق
الله تعالى غير جائز والبدو عليه في الأمور ٣٨٨ غير سائغ ولكن له تأويلان أحدهما ان العبد قد يشرف على الهلاك

في أيام عمره من داء يصيبه وفاقة
تنزل به فيدعو الله فيشتقيه منها
ويدفع عنه مكر وهاتهما فيكون
ذلك من فقهه كتردد من يريد
أمراته يدوله فيتركه ويعرض
عنه ولا يثله من لقائه اذا بلغ
الكتاب أجله لان الله تعالى قد
كتب الفناء على خلقه واستأثر
بالبقاء لنفسه والثاني ما تقدم
من قصة موسى وقال الكلاباذي
عبر عن صفة الفعل بصفة الذات
أي عن التردد بالتردد وجعل
متعلق التردد اختلاف أحوال
العبد من ضعف ونصب إلى أن
تنقل محبته في الحياة إلى محبته
للموت فيقبض على ذلك قال
وقد يحدث الله تعالى في قلب
عبد من الرغبة فيما عنده
والشوق إليه والمحبة لقصائه
ما يشاققه إلى الموت فضلاً
عن إزالة الكراهة عنه فأخبر
انه يكره الموت ويسوءه فيكره
الله تعالى مسأته فيزيل عنه
كراهة الموت فيأتيه الموت
وهو مؤثر إليه يشاقق
وجوز الكرماني احتمالاً آخر

واستثنى الغزالي من كراهة الاكل مضطجها أكل البقلة واختلاف في كراهة
وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم التيمي قال كانوا
يكرهون أن يأكلوا تكاء مخافة أن تعظم بطونهم وإلى ذلك يشير بقية ما ورد من الاخبار
ووجه الكراهة فيه ظاهر وكذلك ما أشار إليه ابن الأثير من جهة الطب (وعن أنس ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طعم طعاماً لعق أصابعه الثلاث وقال اذا وقعت لقمة
أحدكم فليطعمها الاذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان وأمرنا ان نسل القصة وقال
انكم لا تدرون في أي طعامكم البركة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن
المغيرة بن شعبة قال ضفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فامر بجنب فشوى قال
فاخذ الشفرة فجعل يحترق بها من رءوسه وأحمد وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم أتى بعض حجر فساؤه فدخل ثم اذن لي فدخلت فقال هل من غداء فقالوا نعم فأتى
بثلاثة أقراص فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرصاً فوضعه بين يديه وأخذ قرصاً
آخر فوضعه بين يدي ثم أخذ الثالث فكسره باثنين فجعل نصفه بين يديه ونصفه بين يدي ثم
قال هل من ادم قالوا لا الا شيء من خل قال ها توه فتم ادم هو رواه أحمد ومسلم حديث
المغيرة بن شعبة أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي وابن ماجه ولفظ أبي داود في باب ترك
الوضوء مما سمت النار عن المغيرة بن شعبة قال ضفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات
يوم ليلة فامر بجنب فشوى فاخذ الشفرة فجعل يحترق بها من رءوسه قال فجاء بلال فأذنه
بالصلاة قال فأتى السكين وقال ما له تربت يده وقام يصلي زاد الانباري وكان يشاري وفاء
فقصة على سؤالي أو قال أقصه لك على سؤالي قوله لعق أصابعه فيه استحباب لعق الاصابع
محافظة على بركة الطعام وتنظيفاً وسيأتي تمام الكلام على ذلك وفيه استحباب الاكل
بثلاث أصابع ولا يضم إليها الرابعة والخامسة الا لعدريان يكون مرافاً أو غيره مما لا يمكن
بثلاث وغير ذلك من الاعتدال قوله فليطعم عن الاذى فيه مذكروعية أكل اللقمة الساقطة
بعد مسح أذى بصيها هذا اذا لم تقع على موضع نجس ولا بد من غسلها ان أمكن فان تعذر
قال النووي اطعمها حيواناً ولا يتركها للشيطان قوله ان نسلت القصة قال الخطابي
سلت القصة تتبع ما يتبع فيها من الطعام وفيه ان لعق القصة مشروع والعلة

وهو ان المراد انه يقبض روح المؤمن بالآفة والتدرج بخلاف سائر الامور فانها تحصل بمجرد قول كن
سريعا دفعة انتهى وفي هذا الاحتمال نظر لقوله تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وهو من العموم
بمكان لا يخفى (يكره الموت) لما فيه من الالم العظيم (وانا أكره مسأته) قال الجنيدي الكراهة هنا لما يليق المؤمن من
الموت وصعوبته وليس المعنى أنى أكره الموت لان الموت يورده إلى رحمة الله تعالى وصفة فتره وقال غيره لما كانت مفارقة
الروح الجسد لا تحصل الا بالأم عظيم جداً والله تعالى يكره أذى المؤمن أطلق على ذلك الكراهة ويحتمل أن تكون المسألة
بالنسبة إلى طول الحياة لانهما تؤدي إلى أرذل العمر وتشكيس النطق والرد إلى أسفل سافلين وفي ذلك دلالة على شرف الاولياء

ورفعة المنزلة لهم حتى لو أتى أنه تعالى لا يذيقهم الموت الذي حقه على عباده للفعل ولهذا المعنى ورد لفظ التردد كما إن العبد إذا كان له أمر لا بد له أن يفعله بحبيب له لكنه يؤلمه فإن نظر إلى ألمه انكف عن الفعل وإن نظر إلى أنه لا بد منه أن يفعله لم ينفعه أقدم عليه فيعتبر عن هذه الحالة في قلبه بالتردد فخطاب الله الخلق بذلك على حسب ما يعرفون ودلهم به على شرف الولي عنده ورفعة درجته ذكره القسطلاني قال الشيخ أبو الفضل بن عطاء في هذا الحديث عظم قدر الولي لكونه خرج عن تدبيره إلى تدبيره وعن انتصاره لنفسه إلى انتصار الله له وعن حوله وقوته بصديق ٣٨٩ نو كاه وهذا الحديث في سننه خالد بن

مخدا القطواني قال الذهبي في الميزان قال أبو داود صدوق وقال أحمد له منا كبير وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابن سعد منكر الحديث مفطر التشيع وذكره ابن عدي ثم ساق له عشرة أحاديث استنكرها واما انفرد به مارواه البخاري في صحيحه عن ابن كرامة عنه وذكر حديث الباب من عادي وليا الخ ثم قال فهذا حديث غريب جدا لولا هيئة الجامع الصحيح لعدمه في منكرات خالد وذلك لغرابة لفظه ولأنه ما انفرد به شريك وليس بالحافظ ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الاسناد ولا أخرجه من عدا البخاري ولا أظنه في مسند أحمد انتهى ونعقبه الحافظ ابن حجر فقال أنه ليس في مسند أحمد جزوا واطلاق أنه لم يرو إلا بهذا الاسناد مر دو وبأن شريكا شيخ شيخ خالفيه مقال أيضا لكن للحديث طرق يدل مجموعها على أن له أصلا هنا عن عائشة أخرجه أحمد في الزهد وابن أبي

في ذلك ما ذكرناه عقبه من أنهم لا يدرون في أي طعامهم البركة أي إن الطعام الذي يحضر الإنسان فيه بركة ولا يدري هل البركة فيما كل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة فينبغي أن يحافظ على هذا كما تحصل البركة وأصل البركة الزيادة وثبوت الخير والامتناع به قال النووي والمراد هنا والله أعلم ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك وساقى حديث استغفار القصعة قريبا وهو صالح للتعليل به قوله ضقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكسر الضاد الموحدة من ضاف يضيف مثله لبايع ويبيع قال في النهاية ضقت الرجل إذا انزلت به في ضافته وقال في النهاية إذا تعرض به لاضافته قال في النهاية إذا انزلته وقضفته إذا انزلت به قوله فاخذ الشفرة فجعل يحترق بها نبيها لعل على جواز قطع اللحم بالسكين وقد أخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صنع الأجاجم وأنتم شوهتموه فإنه أهنا وأمر أو يؤيد حديث الباب مارواه البخاري وغيره من حديث عمرو بن أمية الضمري أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحترق من كثرة شاة فدهى إلى الصلاة قال السكين فصلى ولم يتوضأ على أن حديث عائشة المذكور في اسناده أبو معشر السندي المدني وأسمه صحيح كان يحيى ابن سعيد القطان لا يحدث عنه ويستضعفه جدا ويضعك إذا ذكره غيره قال المنذري وتكلم فيه غير واحد من الأئمة وقال النسائي أبو معشر له أحاديث منا كبر منها هذا ومنها عن أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبله وأما أحمد بن حنبل فتال صدوق وعلى كل حال حديث عائشة لا يعدل ما عارضه من حديث عمرو بن أمية وحديث الباب ويروى عن الإمام أحمد أنه سئل عن حديث عائشة فقال ليس يعرف قوله فاخذ قرصا الخ فيه استحباب التسوية بين الحاضرين على الطعام وإن كان بعضهم أفضل من بعض قوله هل من آدم قال أهل اللغة الأدم بكسر الهمزة ما يؤتى به يقال آدم الخ بزيادة بكسر الدال وجع الأدم آدم بضم الهمزة كاهاب وأهاب وكتب والأدم باسكان الدال مفرد كالأدم كذا قال النووي قال الخطابي والقاضي عياض في الحديث مدح الاقتصاد في الماء كل ومنع النفس عن ملاذ الأطعمة تدبر ما تقدموا بالخل وما في معناه مما تخف مؤنته ولا يعز وجوده ولا تمانقوا في الشهوات فانها مفسدة للدين مسقة للبدن

الدينا وأبو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من طريق عبد الواحد بن ميمون عن عروة عنها وذكر ابن حبان وابن عدي أنه انفرد به وقد قال البخاري أنه منكر الحديث لكن أخرجه الطبراني من طريق يعقوب بن مجاهد عن عروة وقال لم يروه عن عروة إلا يعقوب وعبد الواحد ومنها عن أبي امامة أخرجه الطبراني والبيهقي في الزهد بسند ضعيف ومنها عن علي بن إمامة في مسند علي وعن ابن عباس أخرجه الطبراني وسنده ضعيف وعن أنس أخرجه أبو يعلى والبخاري وفي مسنده ضعف وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصرا وسنده حسن غريب وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه وأبو نعيم في الحلية مختصرا وسنده ضعيف أيضا وعن وهب بن منبه مقطوعا أخرجه أحمد في الزهد وأبو نعيم في الحلية انتهى (عن)

عبادة من الصامت رقى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) انه (قال من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ولئن كره لقاء الله كره لقاءه) قال الخطابي محبة اللقاء ايثار العبد الآخرة على الدنيا ولا يجب طول القيام فيها الصكن يستعد للارتجال عنها واللقاء على وجوه منها الروية ومنها البعث كقوله تعالى قد خسر الذين كذبوا بقاء الله أي بالبعث ومنها الموت كقوله من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت انتهى وقال ابن الاثير المراد باللقاء المصير الى الدار الآخرة وطلب ما عند الله وليس الغرض به الموت لان ٣٩٠ كذا يكرهه فمن ترك الدنيا أو بغضها أحب لقاء الله ومن آثرها وركن اليها كره لقاء الله ومحبة الله لقاءه عبده

قال النووي والصواب الذي ينبغي ان يجزم به انه مدح للخل لنفسه واما الاقتصاص في المطعم وترك الشهوات فمعلوم من قواعد آخر قال وأما قول جابر بن زيات أحب الخل منذ عمت من نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو كقول أنس مازلت أحب الدباء وهذا يؤيد ما قلناه في معنى الحديث انه مدح للخل لنفسه وقد كررنا مرات ان تأويل الراوي اذا لم يخالف الظاهر يتعين المصير اليه والعمل به عند جماهير العلماء من الفقهاء والاصوليين وهذا كذلك بل تأويل الراوي هذا هو ظاهر اللفظ فيتمتع بعاقده اه وقيل وهو الصواب انه ليس فيه تقصيل على اللعم واللبس والعسل والمرق وانما هو مدح له في تلك الحال التي حضر فيها ولو حضر لم أو ابن لسكان أو لي بالمدح منه (وعن أبي سعيد عذبة بن عروان رجلا من قومه يقال له أبو شعيب صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فاسل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسلم اتقنى أنت وخمسة فعك قال فبعث اليه ان اتذن لي في السادس متفق عليه وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أكل أحدكم طعاما فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يامعها متفق عليه ورواه أبو داود وقال فيه بالمدح بل وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أهر بلعق الاصابع والصفحة وقال انكم لا تدرون في أي طعامكم البركة رواه أحمد وسلم وعن نبيشة الخير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكل في قصعة ثم لحسها استغفرت له القصعة رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وعن جابر انه سئل عن الوضوء مما مسه النار قال لا قد تكافى في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نجد مثل ذلك من الطعام الا قليلا فاذا نحن وجدناه لم يكن لنا من ادبل الا كفتنا وسوا عدنا واقدامنا ثم نصلي ولا نتوضأ رواه البخاري وابن ماجه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بات وفي يده غمر ولم يغسله فاصابه نبي فلا يلوم من الانفسه رواه الخمسة الا النسائي حديث نبيشة الخير رواه الترمذي من طريق نصر بن علي الجهضمي قال اخبرنا أبو اليمان المعلى بن راشد قال حدثني جدي أم عاصم وكانت ام ولد لسنان بن سلمة قالت دخل علينا نبيشة الخير رفحننا كل في قصعة فحدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكل في قصعة ثم لحسها استغفرت له

كره لقاء الله ومحبة الله لقاءه عبده ارادة الخسيرة وانعامه عليه وقال في البكر اكب فان قلت الشرط ليس سببا للجزاء بل الامر بالعكس قلت مثله يؤول بالاخبار أي من أحب لقاء الله أخبره الله بان الله أحب لقاءه وكذلك العكس وراة وقال في الفتح وفي قوله أحب لقاء الله العدول عن الضمير الى الظاهر تقصيرا وتعظيما ودفع التوهم عود الضمير الى الموصول ان لا يقصد في الصورة المبتدأ والخبر فقيه اصلا للاح اللفظ لتصح المعنى وايضا فعود الضمير على المضاف اليه قابل (قالت عائشة أو بعض أزواجه) صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنهن باولئك وجرم سعد بن هشام في روايته عن عائشة بانها هي التي قالت ذلك ولم يتردد (انا لتكره الموت) ظاهره ان المراد بلقاء الله في الحديث الموت وليس كذلك لان لقاء الله غير الموت بل عليه قوله في الرواية الأخرى والموت دون لقاء الله لكن لما

القصعة

كان الموت وسيلة الى لقاء الله عبر عنه بلقاء الله لانه لا يصل اليه الا بالموت قال حسان بن الاسود الموت جسر يصل الحبيب الى حبيبته (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ليس ذاك) بغير لام مع كسر الكاف (ولكن المؤمن اذا حضره الموت بشمر برضوان الله عز وجل (وكرامته) وفي رواية سعد بن هشام بشر برحمة الله ورضوانه وجنته) فليس شيء أحب اليه مما امه) أي يستقبله بعد الموت (فأحب لقاء الله عز وجل) (وأحب لقاء الله) وفي حديث جدي عن أنس المروي عند أحمد والنسائي والبخاري ولكن المؤمن اذا حضر جاءه البشير من الله وليس شيء أحب اليه من أن يكون قد اتى الله فأحب لقاء الله وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثني فلان بن فلان انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وفيه ولكنه

إذا حضر قامة كان من المقربين فرح وريحان وجنة نعيم فإذا بشر بذلك أحب لقاء الله والله للقائه أحب رواه أحمد بسند قوي وإمام الصحابي لا يضر (وان الكافر إذا حضر بشر بعذاب الله وعقوبته) وفي رواية سعد بن بشر بعذاب الله ونصه وفي رواية حميد عن أنس وان الكافر أو الفاجر إذا جاء ما هو صائر إليه من سوء أو ما يليق من سوء الخ (فليس نبي أكره إليه مما أمامة) مما يستعمل (كره لقاء الله) عز وجل (وكره الله) عز وجل (لقاءه) وفي حديث عائشة عند عبد بن حميد مرفوعاً إذا أراد الله بعبد خيراً فبعض الله له قبل موته عام مذكاة بسنده ٢٩١ ويوفقه حتى يقال مات بخير ما كان

فإذا حضر ورأى ثوابه اشتاقت نفسه فذلك حين أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه وإذا أراد الله بعبد شراً قبض الله له قبل موته عام شيطاً فأفضله وقتنه حتى يقال مات بشراً ما كان عليه فإذا حضر ورأى ما أعد الله له من العذاب جزعت نفسه فذلك حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه وحديث الباب أخرجه مسلم في الدعوات وترمذي في الزهد والجنائز والنسائي فيها قال الخطابي تضمن حديث الباب من التفسير ما هو فيه غنية عن غيره قال أبو عبيد بن القاسم بن سلام ليس وجهه عندي كراهة الموت وشدة لان هذا لا يكاد يخلو عنه أحد ولكن المذموم من ذلك إتيان الدنيا والركون اليها وكرهته أن يصير إلى الله والدار الآخرة وبما بين ذلك ان الله تعالى عاب قوماً بحجب الحياة فقال ان الذين لا يرجون لقاءنا فوفوا ربهم بالحياة الدنيا وأطمانوا بها وقال النووي معنى الحديث ان الهبة والكراهة التي تعتبر شرعاً هي

القصبة قال الترمذي هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث المعلى بن راشد وقد روى يزيد بن هرون وغير واحد من الأئمة عن المعلى بن راشد هذا الحديث ٨١ وحديث أبي هريرة حكته عنه أبو داود ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرجه الترمذي موقفاً وأخرجه الضياء من حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة وقال غريب وأخرجه أيضاً من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وقال حسن غريب لا نعرفه من حديث الأعمش الا من هذا الوجه قوله فبعض الله اليه ان ائذن لي في السادس فيه ان المدعو اذا تبعه رجل من غير استدعاء ينبغي له ان لا ياذن له ولا يئذنه واذا بلغ باب دار صاحب الطعام أعلاه به لياذن له أو يمتعه وان صاحب الطعام يستحب له ان ياذن له ان لم يترب على حضوره مفسدة بان يؤذي الحاضرين أو يشيع عنهم ما يكرهونه أو يكون جلوسه معهم من رباهم اشتهرته بالفسوق ونحو ذلك فان خيف من حضوره نهي من هذا لم ياذن له وينبغي ان يتألف في رده ولو باعطاه شيئاً من الطعام ان كان يليق به ان يكون رد اجيلاً كذا قال النووي قوله فلا يسح يده بمحتمل أن يكون اطلاق اليد على الاصابع الثلاث لما تقدم في حديث أنس بلطفه اعق أصابعه الثلاث وفي مسلم من حديث كعب بن مالك بلطفه يأكل بثلاث أصابع فإذا فرغ ألقها أو يحتمل ان يطابق على جميع أصابع اليد لان الغالب اتصال شيء من آثار الطعام بجميعها ويحتمل ان يكون المراد باليد الكف كما قال الحافظ وهو الاولى فيشمل الحسك من أكل بكفه كلها أو بأصابعه فقط أو ببعضها وقال ابن العربي في شرح الترمذي يدل على الاكل بالكف كلها انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتعرق العظم وينهش اللحم ولا يمكن ذلك عادة الا بالكف كما قيل وفيه نظر لانه يمكن بالثلاث سلمنا ان كان هو عاك بكفه كلها الا كل بها اسناده الحسن محل الضرورة لا يدل على عموم الاحوال ويؤخذ من حديث كعب بن مالك ان السنة الاكل بثلاث أصابع وان الاكل بالاكثر منها جائز وقد أخرجه سعيد بن منصور عن سفيان عن عبيد الله بن يزيد انه رأى ابن عباس اذا أكل اعق أصابعه الثلاث قال عياض والاكلى بأكثر منها من الشره وسوء الادب وتكبير اللقم ولانه غير مضطر الى ذلك لجمعه للقمه وامساكها من جهاتها الثلاث فان اضطر الى ذلك تلحقه الطعام وعدم تلافيفه بالثلاث فيدعه بالربعة أو الخامسة قوله حتى يلعقها أو يلعقها الاولى بفتح حرف المضارعة والثاني بضمها أى يلعقها نزعاً أو

التي تقع عند النزوع في الحالة التي لا تقبل فيها التوبة حيث تكشف الحالة للمعتصر ويظهر له ما هو صائر إليه انتهى وفي الحديث البداهة باهل الخير في الذكر لشرفهم وان كان اهل الشر أكثر وفيه ان المجازاة من جنس العمل فانه قابل الهبة بالهبة والكراهة بالكراهة وفيه ان المؤمنين يرون ربهم في الآخرة وفيه نظر لان اللقاء أعم من الرؤية ويحتمل على بعد أن يكون في لقاء الله حذف تقديره لقاءه ثواب الله ونحو ذلك ووجه البعد فيه الاتيان بمقابلته لان أحداً من العقلاء لا يكره لقاء ثواب الله اما لبطائه عن دخول الجنة بالشغل بالتيهات واما لعدم دخولها كالكافر وفيه ان المعتصر اذا ظهرت عليه علامات السير وركن ذلك دلالة على انه يشير بالخير وكذا بالعكس وفيه ان محبة لقاء الله لا تدخل في النهي عن غنى الموت

لأنهم أمكنة مع عدم غنى الموت أو ان النسي عنه محمول على حال الحياة المسقرة وما عند الاحتضار والمعانة فلا تدخل تحت النسي بل هي مستحبة (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رجال من الاعراب) قال في الفتح لم أقف على أسمائهم (جفاة) بالجيم وفي لفظ حفاة بالحاء المهملة. ملة اعدم اعتنائهم باللباس قال في الفتح الجيم أكثر لان سكان البوادي يغلب عليهم الشظف وخشونة العيش فتجففوا أخلاقهم غالباً (يأتون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيسألونه عن الساعة) تقوم وذلك لما طرق اسماعهم من تكرار قربه في القرآن ٣٩٢ فأرادوا أن يعرفوا تعين وقتها (فكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يتنظر إلى

أصغرهم) أحدتهم سناً كما في مسند لم يمتد له وفيه أيضاً من حديث أنس وعنده غلام من الانصار يقال له محمد وفي أخرى له وعنده غلام من ازد شنوة وفي أخرى له غلام للمغيرة وكان من اقراني قال في الفتح ولا تغاير في ذلك وطريق الجمع انه كان من ازد شنوة وكان حاضراً لانصاراً وكان يخدم المغيرة وقوله من اقراني أي من اترابي يريدني الحسن وكان سن أنس حينئذ نحو سبع عشرة سنة (فيقول) صلى الله عليه وآله وسلم (ان يمش هذا) الاحداث سناً لا يدره الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم) قال هشام بن عروة يعني موتهم لان ساعة كل انسان موته فهي الساعة الصغرى لا الكبرى التي هي بعث الناس للمعاسبة ولا الوصال التي هي موت اهل القرن الواحد وقال الداودي هذا الجواب من معارضض الكلام لانه لو قال لهم لا أدري ابتداء مع ما هم فيه من الحفاة وقبل تمكن الايمان في قلوبهم

جاريته أو خادمه أو ولده وكذا من كان في معنائهم كتلميذ يعتد بالبركة بابعها وكذا الواعظ لها شاة ونحوها وقال البيهقي ان قوله أو يلحقها شاة من الراوي ثم قال فان كانا جميعاً محذوفين فانما أراد ان يلحقه ما صغيراً أو من يعلم انه لا يتركهم او يحفل أن يكون أراد ان يلحق أصابعه فمعه فيكون معنى يلحقها شاة تكون أولاً شاة قال ابن دقيق العيد جاءت هذه بيينة في بعض الروايات أنه لا يدرى في أي طعامه البركة وقد يعمل أن يصحبها قبل ذلك فيه زيادة تلويث لما يمسح به مع الاستغناء عنه بالريق ~~مكن~~ اذا صح الحديث بالتعديل لم يعدل عنه وقد عرفت انه في صحيح مسلم كافي الباب قوله وقال فيه بالتعديل هو أيضاً في صحيح مسلم باللفظ فلا يمسح يده بالتعديل حتى يلحق أصابعه وفي حديث جابر انهم لم يكن لهم مناديل ومعه يديل على أنهم لو كانت لهم مناديل لمصوا بها قلوبهم استغفرت له القصعة فيه ان ذلك من القرب التي ينبغي المحافظة عليها لان استغفار القصعة دليل على كون الفعل مما يشاب عليه الفاعل قوله الا كفنا وسواعدا فافيه الاخبار بما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من التقاليد من الدنيا والزهد فيها والانتفاع بالاكف والسواعد كما يفتق غيرهم بالمناذيل وقد تقدم الكلام على الوضوء مما مست النار قوله غمر بفتح الغين المحجمة والميم معا هو ربح دسم اللعم وزهومته كالوضوء من السمن ذكر معنى ذلك في النهاية قوله ولم يغسل له اطلاقه يقتضي حصول السنة بمجرد الغسل بالماء قال ابن رسلان والاولى غسل اليدين منه بالاشنان والصابون وما في معناه ما قوله وأصابه شيء في رواية للطبراني من بات وفي يده غمر فاصابه وضغ أي برص قوله فلا يلومن الانفسه أي لانه الذي فرط بترك الغسل فأتى الشيطان فلحس يده فوقع بها البرص وأخرج الترمذي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الشيطان حاس لحاس فاحذروه على انفسكم من بات وفي يده غمر فاصابه شيء فلا يلومن الانفسه وقد جاء في الحديث تخصيص غسل اليد باكل اللعم فخرج أبو يعلى باسناد ضعيف من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكل من هذه اللعوم شيئاً فليغسل يده من ربح وضره (وعن أبي امامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا فرغ من طعامه قال الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه غير مكثي ولا مودع ولا مستغنى عنه وبنا رواه أحمد والبزارى وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه وفي لفظ كان اذا فرغ من طعامه قال

لا تأبوا فعدل الى اعلامهم بالوقت الذي ينقضون فيه ولو كان الايمان تمكن في قلوبهم لافصح لهم الحمد بالمراد وقال في الكواكب هذا الجواب من باب اسلوب الحكم أي دعوا السؤال عن وقت القيامة الكبرى فانه لا يعلمها الا الله واسألو عن الوقت الذي يقع فيه انقراض عصركم فهو أولى لكم لان معرفتكم به تبعنكم على بلازمة العمل الصالح قبل فوته لان أحدكم لا يدرى من الذي يسبق الآخر والحديث من افراد البخارى وقال عياض المراد ساعة الخطابين وهو تقاير قوله أرايتكم ايأتكم هذه فان على رأس مائة سنة من الايتى على وجه الارض من هو علم الا أن أحد وان المراد انقراض ذلك القرن وان من كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا مضت مائة سنة من وقت تلك المقالة لا يفي منهم

أحله ووقع الامر كذلك فان آخر من بقي من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو الطفيل عامر بن واثله كما جزم به مسلم وغيره وكانت وفاته سنة عشر ومائة من الهجرة وذلك عند رأس مائة سنة من تلك المقالة وقيل كانت وفاته قبل ذلك فان كان كذلك فيحصل أن يكون تأخر بعده وبعض من أدرك الزمان وإن لم يثبت أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبه احتج جماعة من المحققين على كذب من ادعى الصحبة أو الرؤية من تأخر عن ذلك قال الراغب الساعة جزء من الزمان ويعبر بها عن القيامة شبهها بذلك الساعة لسرعة الحساب قال تعالى وهو أسرع الحاسبين ٣٩٣ أو ما يبه عليه بقوله كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة

من نهار اطلقت الساعة على ثلاثة أشياء الساعة الكبرى وهي بعث الناس للحساب والوسطى وهي موت أهل القرن الواحد نحو ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى عبد الله بن أنس فقال إن يطل عمر هذا الغلام لم يمت حتى تقوم الساعة فنقل أنه آخر من مات من الصحابة فساعة كل انسان موته ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند هبوب الريح تخوفت الساعة يعني موته انتهى وما ذكره عن عبد الله بن أنس لم أقف عليه ولا هو آخر من مات من الصحابة جرما قال ابن الجوزي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكلم بأشياء على القياس وهو دليل معقول به فكانت المراتب عليه الآيات في تقريب الساعة كقوله أتى أمر الله فلا تستعجلوه وما أمر الساعة إلا كلم البصر حل ذلك على انه لا يزيد على مضي قرن واحد ومن ثم قال في الدجال

الحمد لله الذي كفا نارا وأروانا غير كفى ولا مكشور رواء البخاري وعن أبي سعيد قال كان إذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذي أطعمنا وشرقا ووجعلنا مسلمين رواء أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وعن معاذ بن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر الله له ما تقدم من ذنبه رواء أحمد وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن غريب وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أكل طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه ومن سقاها الله لينا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس شيء يجزى مكان الشراب والطعام غير اللبن تاريخه الكبير وساق اختصار الروايات عنه وقد سكنت عنه أبو داود والترمذي وفي اسناده اسمعيل بن رباح السلي وهو مجهول وحديث معاذ بن أنس أخرجه الترمذي من طريق محمد بن اسمعيل قال حدثنا عبد الله بن يزيد المقيري حدثنا سعيد بن أيوب حديث أبي هريرة وهو عبد الرحمن بن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه وساق الحديث ثم قال هذا حديث حسن غريب وحديث ابن عباس وغيره ولكن لفظ أبي داود إذا أكل أحدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه وإذا سقى ابنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فإنه ليس شيء يجزى من الطعام والشراب إلا اللبن واللفظ الترمذي من أطعمه الله طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه ومن سقاها الله ابنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس شيء يجزى مكان الطعام والشراب غير اللبن وقد حسن هذا الحديث الترمذي ولكن في اسناده علي بن زيد بن جعدان عن عمر بن حمر بن حمر له وثقة ضعفه في بن زيد جماعة من الحفاظ وعمر بن حمر له مثل عنه أبو زرعة الرازي فقال بصري لا عرفه إلا في هذا الحديث قوله إذا رزق مائته قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأكل على خوان قط كما في حديث أنس والمائدة هي خوان عليه طعام فاجاب بعضهم بأن أنسا ما رأى ذلك ورواه غيره والمثبت يقدم على الثاني قال في الفتح وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام وقد نقل عن

أن يخرج وانافيكم فانما يجيبه فجوز خروج الدجال في حياته قال وفيه وجه آخر فذكر نحو ما تقدم قال الحفاظ قلت والاحتمال الذي أبداه بعضه جدوا والذي قبله هو المعقد والفرق بين الخبرين الساعة والدجال تعيين المدة في الساعة دونه والله أعلم وقد أخبرني صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث أخرى حدث بها خواص أصحابه تدل على أن بين يدي الساعة أمورا عظيمة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (تكون الأرض) أي أرض الدنيا (يوم القيامة خربة واحدة) بضم الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي بعدها هاء تانيث وهي الطلة بضم الطاء وسكون اللام التي توضع في الله يفتح الميم واللام المشددة المحفرة بعد ايقاد الفارغة قال النووي المعنى

ان الله يجعل الارض كالطلة والريغ العظيم اه وسجله بعضهم على ضرب المثل فشيء ما يذلل في الاستدارة والبيض والمارى
جله على الختية مهم ما مكن وقدره الله صالحة لذلك بل اعتقاد كونه حقيقة ابلغ ويستفاد منه ان المؤمنين لا يعاقبون بالبطوع
في طول زمان الموقف بل يقلب الله بقدرته طبع الارض حتى يأكلوا منها من تحت اقدامهم ما شاء الله من غير علاج ولا كلفة
والى هذا القول ذهب ابن بركان في كتاب اشرافه كما نقله عنه القرطبي في تذكرته وقال الخطابي الخيرة الطلة وهو عين موضع في
الحفرة بعد ايقاد النار فيها قال والناس ٣٩٤ يهون الله وانما الله الحفرة نفوسهم (بتكثروها) اي يتقلبوا ويعلمها (الجبار)

تعالى (بيده) بقدرته من ههنا
الى ههنا (كما يكتنا) اي يقاب
(أحدكم خبثته) من يد الى يد بعد
أن يجعلها في الملة بعد ايقاد النار
فهي احق تستوى (في السفر نزل
لاهل الجنة) يأكلون في الموقف
قبل دخولها او بعده (فأقر رجل
من اهود) الى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال في الفتح
لم أقف على اسمه (فقال بارك
الرحمن عليك يا ابا القاسم ألا
أخبرك بنزل اهل الجنة يوم
القيامة قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (بلى) اخبرني (قال) اليهودي
(تكون الارض خبز واحدة كما
قال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم فنظر النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم) بينما هم هناك حتى
بدت) ظهرت (فواجهه) اذا هجبه
اخبار اليهودي عن كتابهم بتطير
ما اخبره النبي صلى الله عليه
وآله وسلم من جهة الوحي وقد
كان يهجه موافقة اهل الكتاب
فيما لم ينزل عليه فكيف موافقتهم
فيما أنزل الله والناس اذ جمع
ناجذ وهو آخر الاضراس وقد

البخاري انه قال اذا أكل الطعام على شيء ثم رفع قبل رفعت المائدة قوله غير مكفي بفتح
الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وثـ شديد التثنية قال ابن بطال يحتمل أن يكون من
كلمات الانام فاله في غير مردود عليه انعامه ويحتمل أن يكون من الكفاية أي ان الله غير
مكفي رزق عباده لانه لا يكتفيهم أحد غيره وقال ابن التين أي غير محتاج الى احد لكنه هو
الذي يطعم عباده ويكفيهم هذا قول الخطابي وقال الفزازمة ما أنا غير مكفي بتقبي
عن كفايته وقال الداردي معناه لم أكتف من فضل الله ونعمته قال ابن التين رقول
الخطابي أولى لان مفعولا بمعنى مفتعل فيه بعد خروج عن الظاهر قال في الفتح وهذا
كله على ان الضمير لله ويحتمل أن يكون الضمير الحمد وقال ابراهيم الحارثي الضمير لطعام
وهـ مكفي بمعنى مقبول من الاكفاء وهو القلب وذكر ابن الجوزي عن أبي منصور
الجواليقي ان العوالب غير مكفاة بالهمز أي ان نعمة الله لا تكفاها اه وقد ثبت هكذا في
حديث أبي هريرة يؤيد هذا اللفظ كما في الواقع في الرواية الاخرى لان الضمير فيه يعود
الى الله تعالى بلاريب اذ هو تعالى هو الكافي لا المكفي وكذا ما هو من الكفاية وهو أعم
من الشبع والري وغيرهما فافادنا على هذا من الخاص بعد الامام ووقع في رواية ابن
السكن وأوانا بالمد من الابواب قوله ولا مودع بفتح الدال الثقيلة أي غـ يرمته ولا يحتمل
انه حال من القائل أي غـ يترك قوله ولا مستغنى عنه بفتح النون وبالتنوين قوله ربنا
بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف أي هو ربنا أو على انه مبتدأ وخبره مستقدم عليه ويجوز
النصب على المدح أو الاختصاص أو ضمرا أعني قال ابن التين ويجوز الجر على انه بدل
من الضمير في عنه وقال غيره على البدل من الاسم في قوله الحمد لله وقال ابن الجوزي ربنا
بالنصب على النداء مع حذف اداة النداء قوله ولا مكفور أي مجود وفضله ونعمته وهذا
أيضا مما يعزى ان الضمير لله تعالى قوله اذا أكل أو شرب لفظ أبي داود كان اذا فرغ من
طعامه والمذكور في الباب لفظ الترمذي وفي حديث أبي هريرة عند النسائي والحاكم
وقال صحيح على شرط مسلم مرفوعا الحمد لله الذي أطعم من الطعام وسقى من الشراب
وكسا من العرى وهدى من الضلالة وبصر من العمى وفضل على كثير ممن خلق تفضيلا
قوله وزدنا منه هذا يدل على الروايات التي ذكرناها انه ليس في الاطعمة والاشربة خير
من اللبن وظاهره انه خير من العمل الذي هو شفاء الكلى قد يقال ان اللبن باعتبار

يطلق عليها كلها وعلى الايتاب (ثم قال) اليهودي (ألا اخبرك) يا ابا القاسم وسلم اخبركم (بادامهم) بكسر الهمزة النغذية
الذي يأكلون به الخبز (قال) ادمهم باللام ونون قالوا (اي العصاية) وما هذا (اي) وما تفسيره (قال) اليهودي (نورون) اي حوت
كما حكى النووي اتفاق العلماء عليه قال واما باللام ففي معناه اقوال والصحيح منها ما اختاره المحققون انها اللفظة عبرانية معناها
الثور كما فسرها اليهودي ولو كانت عربية لعرفها العصاية ولم يحتاجوا الى سؤاله عنها (يا كل من زائدة كبدهما) القطعة
المنفردة المتعلقة بكبد هما وهي أطيبه (سبهون أنفا) الذين يدخلون الجنة بغير حساب خصوصاً باطبيب التزل ولم يرد الحصر بل
إراد العدد الكثير قاله القاضي عياض والحديث أخرجه مسلم في التوبة وفي مسأله عبد الله بن سلام ان اول طعام يأكله أهل

الجنة زيادة كبد الحوت وعند مـ لم في حديث ثوبان ثقة أهل الجنة زيادة كبد النون وفيه غداؤهم على أثرها أن ينزلهم نور الجنة الذي كان يأكل من أطرافها وفيه وشراجـ م عليه من عين تسمى ساسيلا (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه قال سمعت النبي مـ لي الله عليه) وآله (وسلم يقول يحشر الناس) أي يحشر الله الناس (يوم القيامة على أرض بيضاء عراة) ليس بها شجر ولا نبات مع أو تضرب إلى الحرة قليلا أو خاصة البياض أو شديدة الأول هو المعقد (كقصة) خبز (نبي) سالم دقيقة من الغش والخيال (قال سهل) هو ابن سعد المذكور ٣٩٥ (أو غيره) بالك تال في النسخ لم أفهم على اسم

الغبر (ليس في) اى فى الارض
المذكورة (معلم) علامة (لاحد)
يسـ تدل به اعلى الطريق وقال
عباد اى علامة سكنى ولا أثر
ولأنى من الالامات التى تهتدى
بها فى الطرقات كالجبل والحصرة
البارزة وفيه تعريض بان أرض
الدنيا هبت وانقطعت العلاقة
منها وقال الداودى المراد أنهم
لا يجوز أن يدنو الا ما أدرك
منها وقال ابو محمد بن أبى جرة فى
بهجة النفوس فيه دلائل على
عظم القدرة والاعلام بجزئيات
يوم القيامة ليكون السامع على
بصيرة فيخلص نفسه من ذلك
الهلول لان فى معرفة جزئيات
الذى قبل وقوعه رياضة النفس
وحملها على ما فيه خلاصها
بخلاف مجى الامر بغتة وفيه
اشارة الى ان أرض الموقف أكبر
من هذه الأرض الموجودة جداً
والحكمة فى الصفة المذكورة
ان ذلك اليوم يوم عدل وظهور
حق فاقضت الحكمة أن يكون
المحل الذى يقع فيه طاهر من
كل المعصية والظلم وليكون
تجانيه سبحانه على عباده المؤمنين
موحده اه وفيه اشارة الى ان
دعوة تعالى يوم تبدل الارض غير
ب يؤيد الاول واخرج عبد الرزاق
بن مهزوم فى قوله تعالى يوم تبدل
أرضنا وارضنا وهو موقف
يقع عاصم بن زبر بن حبيش عن ابن

المتغذى والرى - يرمن العسل ومرج عليه والعسل باعتبار التداوى من كل داء وباعتهجار
الحلاوة مرجح على اللبن في كل منهما خصوصية يفرج بهما ويحتمل ان المراد وزدنا لبنا من
جنسه وهو لبن الجملة كما في قوله تعالى هذا الذي رزقنا من قبل قوله فانه ليس يجرى بضم
أوله من الطعام أى يدل الطعام كقوله تعالى أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة أى بداها

(کتاب الانبیاء)

• (باب فتحريم الخمر ونسخ ابحاثها المقدمة) •

(عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من شرب الخمر في الدنيا لم يمت بها من أحرمتها في الآخرة رواه الجماعة إلا الترمذي) • وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من شرب الخمر كعابدة وثن رواه ابن ماجه • وعن أبي سعيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس إن الله يغيض الخمر وأهل الله سيئزل فيها أمر فمن كان عنده منها شيء فليبعه • وإني نتفع به قال فما بالنا لا يبيع إحداكم قال صلى الله عليه وآله وسلم إن الله حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع قال فاستقبل الناس بما كان عندهم منها طرق المدينة فبغوا كوهاروا • مسلم • وعن ابن عباس قال كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صديق من ثقيف ودرس فلقبه يوم الفتح براحلة أو رابطة من خرم يديه إليه فقال يا فلان أما علمت أن الله حرمها فأقبل الرجل على غلامه فقال اذهب فبيعها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الذي حرم شربه أحرم بيعها فأمر بها فأفرغت في البطحاء رواه أحمد ومسلم والنسائي وفي رواية لأحمد أن رجلا خرج والخمر - لال فأهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راوية خمر فدكر نخوم وهو دليل على إرا الخمر المحرمة وغدا يرها تراق ولا تستصلح بضليل ولا غير • • وعن أبي هريرة أن رجلا كان يهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم راوية خمر فأهداها إليه عامما وقد حرمت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنهم قد حرمت فقال الرجل أفلا يبيعها فقال إن الذي حرم شربه أحرم بيعها قال أفلا كرم بها إليه فقال إن الذي حرمها حرم أن يكرم بها إليه وقد قال فكيف أصنع بها قال شتمها على البطحاء رواه

على أرض تليق بعظمته ولأن الحكيم فيه انما يكون لله وحده فناسب أن يكون المحل خالص
أرض الدنيا الضمعات واعدمت وان أرض الموقف تجدد وقد وقع له خلاف في ان المر
لأرض والسهوان هل معنى تبدلها ان تغيير ذاتها وصفاتها او تغيير صفاتها فقط وحديث
وعبد بن حميد والطبري في تناسيرهم والبيهقي في الشعب من طريق هرو بن ميهون عن عبد
الأرض قال تبدل الأرض أرضا كما تنافسه لم يستفك في آدم حوام ولم يعد عمل عليه اخطي
واخرجه البيهقي من وجه آخر من قواعا وقال الموقوف اصح وأخرجه الطبري والحاكم من

مسعود بن قنطار أرض بيضاء كأنها بيضاء فضة ورجاله موقوفون ولا حدم من حديث أبي أيوب أرض كالفضة البيضاء قال فابن الخلق
 يومئذ قال هم اضيف الله ان يجهزهم ماله ولطبري من طريق سنان بن سعيد عن أنس مرفوعا يدها الله بارض من فضة
 لم يبعمل عليها الخطايا وعن علي موقوفات نحو من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد أرض كأنها فضة والسحوات كذلك فيسقطها
 ويسقطها ويدها مد الاديم العكاظي لا ترى فيها عرجا ولا أمتا ثم ربح الله الخلق زوجة واحدة ما ذاهم في هذه الأرض المبدلة في
 مثل مواضعهم من الأولى ما كان في بطنها ٣٩٦ كان في بطنها وما كان في ظهرها كان عليها اه وهذا يؤخذ منه ان ذلك يقع

بحق نفخة الصهق بعد الساعة
 الأولى ويؤيده قوله تعالى وإذا
 الأرض صدمت وألق ما فيها
 وتحت وأما من ذهب إلى ان
 التغيير إنما يقع في صفات الأرض
 دون ذاتها فلهذا ما أخرجه
 الحاكم عن عبد الله بن عمرو
 قال إذا كان يوم القيامة مدت
 الأرض مد الاديم وحشر الخلق
 ومن حديث جابر رفعه عند الأرض
 مد الاديم لا يكون لابن آدم منها
 الا موضع قدميه ورجاله ثقبات
 الا انه اختلف على الزبير في
 مصابه وفي تفسير الكافي عن
 أبي صالح عن ابن عباس في الآية
 قال يزدنيها ونقص منها وتذهب
 اكمامها واجباؤها وأوديتها
 ونجورها وتعد مد الاديم العكاظي
 وعزاه الثعلبي في تفسيره لرواية
 أبي هريرة وحكاها البيهقي عن أبي
 منصور الا زهرى وهذا وان كان
 ظاهره يخالف القول الأول
 فيمكن الجمع بان ذلك كله يقع
 لأرض الدنيا لكن أرض الموقوف
 غير ما يؤيده ما وقع في الحديث
 الذي قبله ان أرض الدنيا تصير

الجديدة في مسنده وعن ابن عمر قال نزل في النور ثلاث آيات فأول شئ نزلت بسا لولك
 عن النور والميسر الآية فقبل حرمات النور فقبل يا رسول الله فنتفع بها كما قال الله عز وجل
 فبكت عنهم ثم أنزلت هذه الآية لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى فقد حرمت النور بعينها
 وما لو يا رسول الله اننا لنشر بها قرب الصلاة فبكت عنهم ثم نزلت يا أيها الذين آمنوا
 النور والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان الآية فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم حرمات النور رواه أبو داود والطحاوي في مسنده وعن علي عليه السلام
 قال صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طه ما فداها ناسا من النور فأخذت النور متا وقد
 حضرت الصلاة فقدموني فقرأت قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما
 نعبدون قال فانزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا
 ما تقولون رواه الترمذي وصححه حديث أبي هريرة الأول اسناده في سنن ابن ماجه هكذا
 حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح قال حدثنا محمد بن سليمان الاصبهاني عن مهيل
 ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة فذكره ورجال اسناده ثقات الاحمد بن سليمان فصدوق
 لكنه يخطئ وقد ضعفه النسائي وقال أبو حاتم لا بأس به وليس بحجة وحديث علي عليه
 السلام سيأتي الكلام عليه آخر البحث قوله من شرب النور في الدنيا ثم لم يتب منها حرمها
 انضم المملة وكسر الراء الخفيفة من الحرمان ولم اذ بقوله لم يتب منها أي من شربها الخذف
 المضاف وأقيم المضاف اليه ما قال الخطابي والبقوي في شرح السنة في الحديث
 لا يدخل الجنة لان النور شرب أهل الجنة فاذا حرم شربها دل على انه لا يدخل الجنة وقال
 ابن عبد البر هذا وعيد شديد على حرمان دخول الجنة لان الله تعالى اخبر ان في الجنة
 انهارا من خمر لذات الشاربين وانهم لا يصدعون عنها ولا ينزفون فلقد علم ان فيها
 خمر او انه حرمها عقوبة لزم وقوع الهم والحزن والجنة لا هم فيها ولا حزن وان لم يعلم
 بوجودها في الجنة ولا انه حرمها عقوبة لم يكن عليه في فقدائها ألم فلهذا قال بعض من
 تقدم انه لا يدخل الجنة أصلا قال وهو مذهب غير مرضي قال ويحمل الحديث عند أهل
 السنة على انه لا يدخلها ولا يشرب النور فيها الا ان عقاب الله عنه كافي بقية الكفار وهو في
 المشيئة فعل هذا في الحديث جزاؤه في الاسرة ان يحرمها حرمانه دخول الجنة الا ان

شبهة والحكمة في ذلك ما تقدم انها تعدل كل المؤمنين منها في زمن الموقوف ثم تصير نزلاء أهل الجنة وأما ما أخرجه عفا
 الطبري من طريق المنهال بن عمرو عن ابن مسعود قال الأرض كلها تأتي يوم القيامة فالذي قبله عن ابن مسعود أصح وأهل المراد
 بالأرض في هذه الرواية أرض البصرة قد أخرج الطبري ايضا من طريق كعب الاحبار قال تصير مكان البصرة فارا في نفسه
 الربيع عن أبي بن كعب قال تصير البصرة الجعرانار واخرج البيهقي في البعث في قوله تعالى وحملت
 الأرض والجبال فدكا دكة واحدة قال تصيران غيرة في وجوه الكفار قلت يمكن الجمع بان بعضها يصير فارا وبعضها غبارا وبعضها
 خيرة وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة انها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذه الآية يوم تبدل الأرض غير الأرض أين يكون

الناس حيث قال على الصراط وفي رواية الترمذي على جسر ههنا ولا ههنا لمن طريق ابن عباس عن عائشة على من جهنم
والمسلم أيضا من حديث ثوبان مر فوعا تكون في الظلمة دون الجسر فقد جمع بينهما البيهقي بأن المراد بالجسر الصراط وإن قوله على
الصراط مجاز لكونهم يجاوزونه لأن في حديث ثوبان زيادة يتعين المصير إليها الثبوتها وكان ذلك عند الزبكرة التي يقع عندها
تقليم من أرض الدنيا إلى أرض الموقف ويشير إلى ذلك قوله تعالى كلا إذا دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا
وسجى مؤبداً ذبجهنم واختلاف في السموات أيضا فيقول تصير حقا كما تقدم ٢٩٧ وقيل إنه إذا طويت تكور شعها وقرها

وسائر نجومها وتصير نارة كالمهل
ونارة كالداهان واخرج البيهقي
عن ابن مسعود قال السماء
تكون ألوانا كالمهل وكالداهان
وواحدة وتنشق فتكون حالا
بعد حال وجمع بعضهم بانهم تنشق
فتصير كالوردة وكالداهان وكالمهل
وتكورا الشمس والقمر وسائر
النجوم ثم تطوى وتضاف الى
الجنان ونقل القرطبي في التذكرة
عن ابي الحسن عن حمادة
صاحب الفصاح انه جمع بين هذه
الاخبار بان تبدل السموات
والارض يقع مرتين احدهما
تبدل صفاتها فقط وذلك عند
النفخة الاولى ثم تتركوا كسائر
وتخسف الشمس والقمر وتصير
السماء كالمهل وتسكط عن
الرؤس وتسير الجبال وتبوح
الارض وتنشق حتى تصير الهيئة
غير الهيئة ثم بين النفختين تطوى
السماء والارض وتبدل السموات
والارض الى آخر كلامه في ذلك
والعلم عند الله تعالى وحديث
الباب أخرجه مسلم في التوبة
(عن ابي هريرة عن النبي صلى

عفا الله عنه قال وجاز أن يدخل الجنة بالعقوبة لا يشرب فيها خرا ولا تشتهيها نفسه وان
علم بوجودها فيها أو يؤيده حديث أبي سعيد مر فوعا من لبس الحرير في الدنيا لم يلعبه في
الآخرة وان دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلعبه وقد أخرجه الطبراني وصححه ابن
حبان وقرئ منه حديث عبد الله بن عمرو رفعه من مات من أمتي وهو يشرب الخمر
حرم الله عليه شربه في الجنة أخرجه أحمد بن حنبل بنده حسن وقد زاد عياض على ما ذكره ابن
عبد البر أحق لا وهو أن المراد بجبرمانه شربه ما أنه يحبس عن الجنة مدة إذا أراد الله
عقوبته ومنه الحديث الآخر لم يرح رائحة الجنة قال ومن قال لا يشربه في الجنة بان
ينهاها أو لا يشتهيها يقول ليس عليه في ذلك حسرة ولا يكون تركه منه أو إياها عقوبة في
حقه بل هو نقص نعم بالنسبة إلى من هو أتم نعميأ منه كما يختلف درجاتهم ولا يلحق من هو
أنقص درجة بمن هو أعلى درجة منه استغنا عما أعطى واعتباطا به وقال ابن العربي
ظاهر الحديثين أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلعب الحرير فيها وذلك لأنه استعمل ما أمر
بتأخيره ووعده به لحرمه عند ميثاقه وفصل بعض المتأخرين بين من شربها متخللا فهو
الذي لا يشربها أصلا لأنه لا يدخل الجنة أصلا وعدم الدخول يستلزم حرمانها ومن
شربها عالما بصريحها فهو محل الخلاف وهو الذي يصوم شربها مدة ولو في حال تعذيبه ان
عذب أو المعنى أن ذلك جزاءه أن جوزي وفي الحديث أن التوبة تكفر ما مضى السكائر
وذلك في التوبة من الكفر قطعي وفي غيره من الذنوب خلاف بين أهل السنة هل هو قطعي
أو ظني قال النووي الأقوى أنه ظني وقال القرطبي من استقرأ الشريعة علم أن الله
يقبل توبة الصادقين قطعاً والتوبة الصادقة شر وطاعة في مواطن ذلك وظاهر الوعيد
أنه يتناول من شرب الخمر وان لم يصح له السكر لأنه رتب الوعيد في الحديث على مجرد
الشرب من غير تقييد قال في الفتح وهو مجمع عليه في الخمر المتخذ من عصير العنب وكذا فيما
يسكر من غيرها وأما ما لا يسكر من غيرها فالأمر فيه كذلك عند الجمهور وقوله مد من
الخمر كعابد وثن هذا وعيد شديد وتمديد ما عليه من زيد لان عابد الوثن أشد الكافرين
كفرًا فالتشبيه لفاعل هذه المعصية بفاعل العبادة للوثن من أعظم المبالغة والزجر بان
كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد قوله أن الله حرم الخمر اختلاف في بيان الوقت الذي
حرمت فيه الخمر فقال الدمشقي في سيرته بأنه كان عام الحديبية والحديبية كانت سنة

الله عليه وآله (وسلم) أنه (قال يحشر الناس) قبيل الساعة الى الشام (على ثلاث طرائق) أى فرق فرقة (راغبين راغبين) وهذه الفرقة هى التى اغتنت الفرصة وسارت على فسخة من الظهور ويسرة من الزاد راغبة فيما تنسب له راهبة فيما تنسب له (و) الفرقة الثانية تقاعدت حتى قل الظهور وضاق عن ان يسرهم لكونهم فاشتر كوافر كمنهم (اثنتان على بعد يروثة لثاثة على بعير أو أربعة على بعير وعشرة) بعثة قبوت (على بعير وتحشر بقيتهم النار) انجزهم عن تحصيل ما يريد كونه وهى الفرقة الثالثة والمراد بالنار هنا نار الدنيا لا نار الآخرة وقيل نار الفتنة وليس المراد نار الآخرة قال الطيبي لقوله وتحشر بقيتهم النار فان النار هى الحاشية ولو أريد نار الآخرة لقال الى النار ولقوله (تقبل) من القبولة أى يستريح معهم حيث قالوا وتيت) من البيتوتة

(معه) حيث بانوا وتصيح معهم حيث اصبحوا وتغنى معهم حيث امسوا) فانما اجلة من متافئة بيان الكلام السابق فان الضمير في تقبل راجع الى النار الخاشنة وهو من الاستعارة فيدل على انها ليست النار الحقيقية بل نار الفتنة كما قال تعالى كما ارقدوا نار الحرب اطفاها الله اه ولا يمنع اطلاق النار على الحقيقة وهي التي تخرج من عدن وعلى المجازية وهي الفتنة اذ لا تنافي بينهما وفي حديث حذيفة بن اسيد بفتح الهمزة عندهم لم المذكور فيه الآيات الكاثنة قبل يوم الساعة كطلوع الشمس من مغربها وفيه وآخر ذلك نار تخرج من قعر ٣٩٨ عدن ترحل الناس وفي رواية له تطرد الناس الى حشرهم وفي حديث معاوية

ابن حنبل جديهم زين حكيم رفعه انكم تحشرون ونحوها يسمونه الشام رجالا وركبانا وتجرون على وجوهكم رواه الترمذي والنسائي بسند قوي وعند أحمد بسند لا بأس به حديث ستكون هجرة بعد هجرة وينحاز الناس الى ههنا جبراهيم ولا يبق في الارض الا شرارها فانظروهم ارضوهم وتحشروهم النار مع القدرة والنار خير بيت معهم اذا بانوا وتقبل معهم اذا قالوا وفي حديث أبي ذر عن أحمد والنسائي والبيهقي حديثي الصادق المهديوق ان الناس يحشرون يوم القيامة على ثلاثة افواج فوج طامعين بكابين راكبين وفوج يمشون وفوج قسصهم الملائكة على وجوههم الحديث وفيه انهم سألوا عن السبب في مشي المذكورين فقال باقى الله الآفة على الظاهر حتى لا يبقى ذات ظله رحى ان الرجل يعطى الحديث المجيبة بالشارف ذات القتب أى يشترى الناقة المسنة لاجل ركوبها فحمله على القتب بالبستان

ست وذكرا بن ابي حنبل كان في وقعة بني النضير وهي بعد أحد وذلك سنة أربع على الرابع قوله فمن أدركته هذه الآية له على قوله تعالى انما الخمر والميسر قوله أفلا تألمون بهم اللهم ود قال في اقاموس كرمه فذكره كنصره غلبه فيه اه ولعل المراد هنا المهاداة قال في النهاية المكارمة ان تم دى لانسان شيئا يكافئك عليه وهي مفاعلة من الكرم اه قوله ثم نزات انما الخمر والميسر أخرجه أبو داود عن ابن عباس ان قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وغير ذلك من الآيات والآخرة فيها كبر ومنافع للناس نسجت ما التى في المائدة انما الخمر والميسر والانصاب والاذلام رجس وفي اسنا على بن الحسين بن واقد وفيه مقال ووجه النسخ ان الآية الآخرة فيها الامر بطلاق الآية تناب وهو يسئلزم ان لا يفتنع بشئ معه من الخمر في حال من حالاته في غير وقت الصلاة وفي ل السكر وحال عدم السكر وجميع المنافع في العين والنفس قوله وعن علي رضي الله عنه قال صنع لنا عبد الرحمن الخ هذا الحديث صححه الترمذي كما رواه المصنف رحمه الله وأخرجه أيضا النسائي وأبو داود وفي اسناده عطاء بن السائب لا يعرف الامن حديثه وقد قال يحيى بن معين لا يصح بحديثه ووفق مرة بين حديثه القديم وحديثه الحديث ووافقه على التفرقة الامام أحمد وقال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي رضي الله عنه متصل الاسناد الامن حديث عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن يعني السلمي وانما كان ذلك قبل ان تحرم الخمر فحرمت من أجل ذلك قال المصنف وقد اختلف في اسناده فرواه سفيان الثوري وأبو جعفر الرازي عن عطاء بن السائب فادسأله واما الاختلاف في متنه ففي كتاب أبي داود والترمذي ان لذي صلى بهم على عليه السلام وفي كتاب النسائي وأبي جعفر التماس ان المصلي بهم عبد الرحمن بن عوف وفي كتاب أبي بكر البزار أمر وارجلا فصولي بهم ولم يسمه وفي حديث غيره فقدم بعض القوم اه وأخرج الحاكم في مستدركه سورة النساء عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه دعانا رجل من الانصار قبل تحريم الخمر فحضرت صلاة المغرب فقدم رجل فقرا قل يا أيها الكافرون فاليس عليه فنزلت لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ثم قال صحيح قال وفي هذا الحديث فائدة كبيرة وهي ان الخوارج تنسب هذا السكر وهذه القراءة الى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب دون غيره وقد برأ الله منها فانه

الكريم له وان العتار الذي عزم على الرحيل عنه وعزة الظهر الذي يوصله الى مقصوده وهذا لا يوافق احوال الدنيا راوى لكن استشكل قوله فيه يوم القيامة واجيب بأنه مؤول على ان المراد بذلك ان يوم القيامة يعقب ذلك فيكون من مجاز الجاهورية ويتعين ذلك لما وقع فيه ان الظاهر يضل لما يلقى عليه من الآفة وان الرجل يشتري الشارف الواحدة بالحديقة المجيبة فان ذلك ظاهر جدا في أنه من احوال الدنيا لا بعد البعث ومن أين للذين يبعثون بعد الموت حفاة عراة حداثا يذهبون في الشوارع ومال الخلمي وغيره الى ان هذا الحشر يكون عند الخروج من القبور وجوز به الغزالي وذهب اليه التوربشتي في شرح المصابيح له واشبع الكلام في تقريره بما يطول ذكره كذا في القسطلاني والحديث أخرجه مسلم في باب يحشر الناس على طرائق قال

في حديث الباب يكون قبل قيام الساعة يحشر الناس احياء الى الشام وأما الحشر من القبور فالى الموقف فهو على خلاف هذه الصورة من الركوب على الابل والتعاقب عليها وانما هو على ما ورد في حديث ابن عباس في الباب حفاة عراة مشاة قال وقوله واثنان على بعير وثلاثة على بعير يريد انهم يعتقدون البعير الواحد يركب بعض ويمشي بعض قال الحافظ وانما يذكر الحفاة الى العشرة ايجازا واكتفاء بما ذكر من الاعداد مع ان الاعتقاد ليس بحزوما به ولا مانع أن يجعل الله في البعير حافى قوي به لحمل العشرة قال الحافظ فالراجح ان الحشر ٤٠٠ المذكور قبل البعث هو بعد غاية البعد أن يحتاج من يساق من الموقف الى الجنة

الى التعاقب على الابعة فالمرجع ان ذلك قبل البعث والله أعلم ومن أين يكون للذين يعذبون بعد الموت حفاة عراة - دائق حتى يدفعوها في الشوارع (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحشرون - حفاة) بعضهم الملهمة وتخصيف النساء اى بلا خف ولا نعل (عراة) اى بلا ثوب ولا لباس وهذا ظاهر بهارض حديث أبي سعيد المروقي عند أبي داود وصححه ابن حبان انه لما حضره الموت دعا بقباب جده فلبسها وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها لكن جمع بينهم ما بان بعضهم يحشرون عراة ولبس بعضهم كلباسهم يكسى الانبياء فاول من يكسى ابراهيم عليه السلام وأبناهم يخرجون من القبور بانوابهم التي دفنوا فيها ثم تقف اثارهم عند ابتداء الحشر فيحشرون عراة فاول من يكسى ابراهيم وحمله بعضهم على العمل كقوله تعالى

وآله وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة يقال له المزرة قال أمسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله هذا لمن يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخلب قالوا يا رسول الله وما طينة الخلب قال عصاراة أهل النار أو عصاراة أهل النار رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل من شرب مسكرا حرام رواه أبو داود وصححه ابن حبان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل من شرب مسكرا حرام رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وصححه الترمذي وابن ماجه منه من حديث ابن مسعود وحديث معاوية) حديث النعمان بن بشير في اسناده ابراهيم بن المهاجر البجلي الكوفي قال المذري قد تكلم فيه غير واحد من الأئمة وقال الترمذي بعد اخر اخرج غريب اه قال ابن المديني لابراهيم بن المهاجر نحو أربعين حديثا وقال أحمد لا بأس به وقال النسائي والقطان ليس بالقوى وحديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمذري وهو من طريق محمد بن رافع النيسابوري شيخ الجماعة سوى ابن ماجه قال حدثنا ابراهيم بن عمر الصنعاني وهو ثقة قال سمعت النعمان يعني ابن أبي شيبه عبيد الجنيدي وهو أيضا ثقة يقول عن طاوس عن ابن عباس الحديث وقامه عند أبي داود ومن شرب مسكرا بخت صلاته أربعين صباحا فان تاب الله عليه فان عاد الرابعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخلب قبل وما طينة الخلب قال رسول الله قال صديق أهل النار ومن سقاها صغيرا لا يعرف حلاله من حرامه كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخلب وحديث جابر المذكري في الباب أخرجه أيضا أبو داود وبلفظ ما أسكر كثيرا فقليله حرام وقد حسنه الترمذي قال المذري في اسناده داود بن بكر بن أبي القرات الانصبي مولا هاشم المديني مثل عنه ابن معين فقال ثقة وقال أبو حاتم الرازي لا بأس به ليس بالمتين قال المذري أيضا وقد روى عنه هذا الحديث من رواية الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وسعد ابن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو وعائشة وخوات بن جبير وحديث سعد بن أبي وقاص أجودها اسنادا فان النسائي رواه في سننه عن محمد بن عبد الله بن عمار والموصلي وهو أحد الثقات عن الوليد بن كثير وقد احتج به البخاري ومسلم في الصحيحين عن الضحاك بن عثمان وقد احتج به مسلم في صحيحه عن بكير بن عبد الله

ولباس التقوى ذلك خير وثيابك فطهر على أحد الاقوال وهو قول قتادة وحمل بعضهم حديث أبي سعيد على الشهاد الاصح لانهم الذين امروا ان يملوا في ثيابهم ويدفنوا في ثيابهم فيكون أوسعهم في الشهاد فحمله على العموم وعن حمله على عمومهم معاذ بن جبل فخرج ابن أبي الدنيا بسنده حسن عن عمرو بن الأسود دفننا ام معاذ بن جبل فامر بها فكفنت في ثياب جدد وقال احسنوا كذا ان موتاكم فانهم يحشرون فيها ويرج القراطي الحبل على ظاهرا الخبر ويتأيد بقوله تعالى واقد جثثونا فإرادى كما خلقناكم أول مرة وقوله تعالى ككل بدأكم تعودون والى ذلك الاشارة في حديث الباب يذكر قوله تعالى كما بدأنا اول خلقكم فإرادى بقوله حفاة عراة قال أكثر العلماء من حيث النظر ان اللباس في الدنيا اموال ولا مال في الآخرة عما كان

في الدنيا لان الذي بقي النفس مما يكره في الآخرة ثواب لحسن عملها او راحة مبتدأ من الله فاما ملابس الدنيا فلا تغني عنها
شأنه الخبيث وذهب الغزالي الى ظاهر حديث أبي سعيد وأورده بن زيادة قال الحافظ لم أجدها أصلا وهي وان امتن تخشع
في أكنافهم واسائر الامم عراة قال القرطبي فان ثبت حمل على الشهاد حتى لاتتناقض الاخبار (غريلا) جمع أغرل وهو الاقلاف
وزناومعنى والغرلة القلفة وهو ما يقطع من فرج الذكر وفي حديث ابن عباس زيادة مشاة اي غسيرا كمين (قالت فقلت
يا رسول الله الرجال والنساء ينظرون بعضهم الى) سواة (بعض فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (الامر أشد من أن يهملهم
ذلك) بغسيرا لم وكسر الكاف

وبضم الياء التختانية وكسر
الهاء من الرباعي يقال أهمله
الامر وجوز ابن التين فتح أوله
وضم ثانيه من هـ منه الشيء اذا
آذاه قال في الفتح وهو الاولى
ولم يباعا تش الامر اشد من ان
ينظر بعضهم الى بعض ولان ساق
والحاكم قلت يا رسول الله فكيف
بالعورات قال لكل امرئ منهم
يومئذ شأن يغنيه وللترمذي
والحاكم من طريق عثمان بن
عبد الرحمن القرطبي قرأت عائشة
وافد جنته وافرادي كما خلقناكم
أول مرة فقالت واسوأتاه الرجال
والنساء يحشرون جميعا ينظر
بعضهم الى سواة بعض فقال لكل
امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه
وزاد ولا ينظر الرجال الى النساء
ولا النساء الى الرجال شغل بعضهم
عن بعض والحديث أخرجه
مسلم في صفه الحشر والنسائي
في الجنائز والتفسير وابن ماجه
في الزهد (عن أبي هريرة رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال يعرق) بفتح

الاشج عن عامر بن سعد بن أبي وقاص وقد احتج البخاري ومسلم به ما في الصحيحين قال
أبو بكر البزار وهذا الحديث لا يعلم روى عن سعد الا من هذا الوجه ورواه عن الضحاك
واسناده جماعة عنه منهم الدراوردي والوليد بن كثير ومحمد بن جعفر بن أبي كثير المديني
انتمى قال المنذري أيضا وتابع محمد بن عبد الله بن عمار أبو سعيد عبد الله بن سعيد الاشج
وهو عن اتفق عليه البخاري ومسلم واحتج به وحديث أبي هريرة لم يذكر الترمذي لفظه
انما ذكر حديث عائشة المذكور في الباب ثم حديث ابن عمر بلفظ كل مسكر حرام ثم
قال وفي الباب عن علي وعمر وابن مسعود وأنس وأبي سعيد وأبي موسى والاشج وديلم
وميمونة وابن عباس وقيس بن سعد والنعمان بن بشير ومعاوية ووائل بن حجر وقرعة
المنزني وعبد الله بن مققل وأم سلمة وبريدة وأبي هريرة وعائشة قال هذا حديث حسن
وقد روى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم نخره وكلاهما
صحیح ورواه غير واحد عن محمد بن عمرو وعن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن أبي سلمة عن ابن
عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث ابن مسعود ومعاوية اللذين أشار إليهما
المصنف هـ ما في سنن ابن ماجه كما قال اما حديث ابن مسعود فلم يكن في اسناده
الا يوب بن هاني وهو صدوق وربما يخطئ وهو بلفظ كل مسكر حرام وأما حديث
معاوية ففي اسناده سليمان بن عبد الله بن الزبرقان وهو لين الحديث واقظه كل مسكر
حرام على كل مؤمن قوله الخلة والعنبة لفظ أبي داود يعني الخلة والعنبة وهو
يدل على ان تفسير التبرتين ليس من الحديث فيجمل رواية من عدا أبا داود على
الادراج وليس في هذا نفي الخيرية عن تبيين الخنطة والشعر والذرة وغير ذلك فقد ثبت
فيه أحاديث صحيحة في البخاري وغيره قد ذكر بعضهم المصنف كما ترى وانما خص بالذكر
هاتين الشجرتين لان أكثر الخمر من سماوا على الخمر وأنفسه عند أهل منهما وهذا نحو
قواهم المال الأبل أي أكثره وأعمه والحج عرفات ونحو ذلك فغاية ما هنا ان مفهوم
الخمر المدلول عليه باللام معارض بالمنطوقات وهي أربع بالاخلاق قوله وعامة خمرنا
البسر والقمرأي الشراب الذي يصنع منهم ما أخرج النسائي والحاكم وصححه من رواية
محارب بن دثار عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الزبيب والقمر هو الخمر
وسننه صحيح وظاهره الحصر قال الحافظ لكن المراد المبالغة وهو بالنسبة الى ما كان

٥١ قيل سا الراة (الناس يوم القيامة) بسبب تراكم الاحوال ودخول الشمس من رؤسهم والازدحام (حتى يذهب
عرقهم) يجري سائحا (في) وجهه (الارض) ثم يغوص فيها (سبعين ذراعا) اي بالذراع المتعارف والذراع الملكي واللامعا على
من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال باعا (ويلبهمهم) من ألجمه الماء اذا بلغ فاه (حتى يابغ آذانهم) ولم من طريق الداودي
عن ثورفانه ليلبغ الى افواه الناس او الى آذانهم يشك ثور وجاء عن ابن عمر وبن العاص ان الذي يلجمه العرق الكافر أخرجه
البيهقي في البعث بسند حسن عنه قال يشتد كرب ذلك اليوم حتى يلجم الكافر العرق فيسل له فاين المؤمنون قال على كرامى من
ذهب وتطل عليهم القيام وبسند قوي عن أبي موسى قال الشمس فوق رؤوس الناس يوم القيامة واعمالهم تظلمهم واخرج ابن

المبارك في الزهد وابن أبي شيبة في المصنف والمأظف بسند جيد عن سلمان قال تعطي الشمس يوم القيامة عشرين ثم تدنو من حاجم الناس حتى تكون قاب قوسين فيعرفون - حتى يرفع العرق في الارض فامة ثم يرتفع حتى يفرغ الرجل زاد ابن المبارك في روايته ولا يضر حرها يومئذ ذموا منا ولا مؤمنة قال القرطبي المراد من يكون كامل الايمان لما يدل عليه حديث المقداد وغيره وانهم يتفاوتون في ذلك بحسب اعمالهم وفي حديث ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي ان الرجل ان يفيض حرها حتى يسبح في الارض فامة ثم يرتفع حتى ٤٠٢ يبلغ أنفه وفي رواية عنه عند أبي يعلى وصحها ابن حبان ان الرجل يلجم

العرق يوم القيامة حتى يقول يا رب ارحني ولو الى النار ولما اكمل والبراد من حديث جابر نحوه وهو كالحصير في ان ذلك كله في الموقف وقد ورد ان التفصيل الذي في حديث عقبة والمقداد يقع مثله لمن يدخل النار فخرج من لم يضامن حديث مرة رفعه ان منهم من تأخذ هذه النار الى ركبته ومنهم من تأخذها الى رزته وفي رواية الى حنقه ومنهم من تأخذها الى عنقه وهذا يحتمل أن تكون النار فيه مجازا عن شدة الكرب النائي عن العرق فيتحمد الموردان ويمكن أن يكون ورد في حق من يدخل النار من الموحدين فان أحوالهم في التبع ذنب تختلف بحسب اعمالهم واما الكفار فانهم في العمرات قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ظاهر الحديث فعميم الناس بذلك ولكن دلت الاحاديث الاخرى على ان ذلك مخصوص بالبعث وهم الاكثر يستثنى الانبياء والشهداء ومن شاء الله فاشهدهم

حينئذ بالمدينة موجودة وقيل ان مراد أنس الرد على من خص اسم الخمر بما يتخذ من العنب وقيل مراده ان التحريم لا يختص بالخمر المتخذة من العنب بل بشر كها في التحريم كل شراب مسكر قال الحافظ وهذا أظهر قال والجمع على تحريمه صير العنب اذا اشتد فانه يحرم تناوله بالاتفاق وحكى ابن قتيبة عن قوم من مجان أهل الكلام ان النبي صمما للكرامة وهو قول مجقول لا يلتفت الى قائله وحكى أبو جعفر النحاس عن قوم ان الحرام ما اجتمعوا عليه وما اختلفوا فيه فليس بحرام قال وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بكل شيء اختلف في تحريمه ولو كان الخلاف راهبا ونقل الطحاوي في اختلاف العلماء عن أبي حنيفة ان الخمر حرام قليلا وكثيرا وليس من غيرها حرام وليس تحريم الخمر والنبيذ المطبوخ لا بأس به من أي شيء كان وعن أبي يوسف لا بأس بالنبيذ من كل شيء وان غلا الا الزبيب والتمر قال كذا حكاه محمد بن أبي حنيفة وعن محمد بن أبي بكر كثيره فاحب الى أن لا أشربه ولا أحرمه وقال الثوري أكره نقيع القرو ونقيع الزبيب اذا غلا قال ونقيع العسل لا بأس به انتهى والبصر يضم الموحدة من تمر الخل معروف قوله من فضيخ بالفاء ثم مجسمتين وزن عظيم اسم للبصر اذا شدخ وبثذ وأما الزهو فبفتح الزاي وسكون الهاء بهاء وهاو وهو البصر الذي يحمر أو بهض فربما أن يعرطب وقد يطلق القضيخ على خليط البصر والقرو ويطلق على البصر وحده وعلى القرو وحده قوله فأهرقه الهاء بدل من الهمزة والاصل أرتها وقد تستعمل هذه الكلمة بالهمزة والهاء معا كما وقع هنا وقد روي قوله وهي من خمسة من العنب قال في الفتح هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والابواب في الاحاديث المرفوعة لان له عندهم حكم الرفع لانه خبر صحابي شهد التنزيل وأخبر عن سبب وقد خطب به عمر على المنبر بحضرة كبار الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم انكاره وأراد عمر بنزول تحريم الخمر نزول قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية فأراد عمر التنبية على ان المراد بالخمر في هذه الاية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها انتهى ويؤيده حديث النعمان بن بشير المذكور في الباب وفي لفظ من عند أصحاب السنن وصحها ابن حبان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الخمر من العصبير والزبيب والتمر والحنطة والشعير والذرة ولا حدة من حديث أنس بسند صحيح قال الخمر من العنب والقرو والعسل والحنطة

في العرق الكفار ثم أصحاب الكفار ثم من بعدهم والمسلمون منهم قليل بالنسبة الى الكفار ومن تأمل الحالة والشعير المذكور يعرف عظم الهول فيها وذلك ان النار تحترق بارض الموقف وتدنو الشمس من الرأس قدر ميل فكيف تكون حرارة تلك الارض وماذا يرونها من العرق حتى يبلغ العرق منها سبعين ذراعا مع ان كل احد لا يجد قد موضع قدميه فكيف تكون حاله في عرقهم مع تنوعهم فيه ان هذا ما يهمل العقل ويدل على عظم القدرة ويقضي الايمان بامور الاخرى وان ليس للعقل فيها مجال ولا يعتدض علمه ابعقل ولا قياس ولا عادة وانما يتوخذ بالقبول ويدخل في الايمان بالغيب ومن توقف في ذلك دل على خيبراته وحرمانه وفائدة الاخبار بذلك أن ينبيه السامع فيما خفي الاسباب التي تخلصه من تلك الاهوال ويبادر الى

خاصة وهم منهم من يبلغ قام وهمهم
من يغطيه عرقه وضرب يده
فوق رأسه رواء الحاكم وحديث
الباب أخرجه مسلم في صفحة النار
أعاذنا الله منها ومن كل مكروه
بجنته وكرمه ﴿عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال أول ما يقضى بين الناس
بضم الياء يوم القيامة (بالدماء)
أي التي جرت بينهم ووقعت فيهم
في الدنيا والمعنى أن أول القضايا
القضاء في الدماء والتقدير أول
ما يقضى فيه الأمر الكائن في
الدماء وفيه تعظيم أمر الدماء
فإن البدأة تكون بالأهم فالأهم
وهي حقيقة بذات فان الذنوب
تعظم بحسب عظم المعصية
الواقعة بها أو بحسب قوت
المعصية المتعلقة بعدمها وهدم
البنية الإنسانية من أعظم المفاسد
قال بعض المتقين ولا ينبغي أن
يكون بعد الكفر بالله تعالى أعظم
منه ثم يحفل من حيث اللفظ أن
تكون الأولوية مخصوصة بما يقع
فيه الحكم بين الناس وإن تكون

عامة في أولية ما يقضى فيه مطلقا ومما يقيى في الأول - حديث أبي هريرة المروي في السنن الأربعة من فروع أن أول ما يحاسب
العبد عليه يوم القيامة صلاته الحديث لأن الأول محمول على ما يتعلق بعاملات الخلق والثاني على ما يتعلق بعبادة الخالق وقد
جمع الناس في روايته في حديث ابن مسعود بن الخبرين ولفظه أول ما يحاسب العبد عليه صلاته وأول ما يقضى بين الناس في
الدماء وعن علي قال أنا أول من يجئ للخصومة يوم القيامة يعني هو ورفيقاه جزء عبيدة وخصومهم عتبة وشيبة ابن أبي ربيعة
والوليد بن عتبة الذين بارفوا يوم بدر قال أبو ذر فيهم نزلت هذان خصمان اختصموا في دينهم الآية وفي حديث الصور الطويل
عن أبي هريرة في رواية أول ما يقضى بين الناس في الدماء ويلقى كل قتيل قد حمل رأسه فيقول يا رب سل هذا فيم قتلني الحديث

وفي حديث نافع بن جبير عن ابن عباس رفعه ياتي المقتول معلق رأسه باحدى يديه ملبيا فاقوله يده الاخرى فثقب اوداجه دما حتى يثقب ما بين يدي الله الحديث ونحوه هذا ابن المبارك عن ابن مسعود موقوفا وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس رفعه نحن آخر الامم واول من يحاسب يوم القيامة وقد ورد في التغليظ في امر القتل اخبار كثيرة وأثار شديدة وأما كيفية القصاص فيما بعد ذلك فيعلم من حديث أبي هريرة عند البخاري رفعه ولفظه من كانت عنده مظلة لأخيه فليتحلله منها فإنه ليس ثم دينار ولا درهم من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته ٤٠٤ فان لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطرح عليه ورواه الترمذي

ايضا (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صار اهل الجنة الى الجنة واهل النار الى النار جى بالموت) الذي هو عرض من الاعراض مجعما كما في تفسير سورة مريم يوفي بالموت كهيئة كبش امح وذكر مقاتل والكلبي في تفسيرهما في قوله تعالى الذي خلق الموت قال لا يخلق الموت في صورة كبش لا يمر على احد الا مات وخلق الحياة على صورة فرس لا يمر على نقي الاحبي قال القرطبي الحكمة في الانبياء بالموت هكذا الاشارة الى انهم حصل لهم القدامه كما قدى ولد ابراهيم بالكبش وفي الامح اشارة الى صفته اهل الجنة والنار لان الامح ما فيه بياض وسواد وقال التوربشقي ليشاهدوه باعينهم فضلا ان يدركوه بصرهم والمعاني اذا ارتفعت عن مدارك الافهام واستعلت عن معارج النفوس لكبر شأنها صيغت لها اقوال من عالم الحس حتى تتصور في القلوب

وأهل العلم قال وقيل هو اسم لكل مسكر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر خمر ولانه من مخامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر قال ولنا اطباق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب ولهذا اشتهر استعمالها فيه ولان تحريم الخمر قطعي وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظني قال وانما يسمى الخمر خرا لتخمره لا لخامره العقل قال ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصا فيه كما في النجم فانه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالتريا انتهى قال في الفتح والجواب عن الحجة الاولى ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خرا وقال الخطابي زعم قوم ان العرب لا تعرف الخمر الا من العنب فيقال لهم ان العصاة الذين سموا غير المتخذ من العنب خرا عرب فعماء فنولم يكن هذا الاسم صحيحا لما اطلقوه وقال ابن عبيد البر قال الكوفيون الخمر من العنب لقوله تعالى أعصم خرا قالوا فدل على ان الخمر هو ما يصير لا ما ينبذ قال ولا دليل فيه على الحصر قال أهل المدينة وسائر الجازيين وأهل الحديث كلهم كل مسكر خمر وحكمه حكم ما اتخذ من العنب ومن الحجة لهم ان القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم العصاة وهم أهل اللسان ان كل شيء يسمى خرا يدل في النبي ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب وعلى تقدير التسليم فاذا ثبت تسمية كل مسكر خمر من الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية والجواب عن الحجة الثانية ان اختلاف مشتركين في الحكم لا يلزم منه افتراقهما في التسمية كالزنا مثلا فانه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى من وطئ امرأة جاره والثاني أغلظ من الاول وعلى من وطئ محرما له وهو أغلظ منهم ما وسم الزنا مع ذلك شامل للثلاثة وأيضا فالاحكام الشرعية لا تسترطفع الادلة القطعية فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره أن لا يكون حراما بل يحكم بتحريمه وكذا تسميته خرا وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب كما في قول عمر الخرمي ما خامر العقل وكان مسقده ما ادعاء من انفاق أهل اللغة فيجعل قول عمر على الجواز لكن اختلاف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خرا فقال ابن التباري لانهم اتخذوا العقل أي تخالطه وقيل لانهم اتخذوا العقل أي تسترهم ومنه خمار المرأة لانه يستتر وجهها وهذا الخص من التفسير الاول لانه لا يلزم من المخالطة التغطية وقيل سميت خرا لانهم اتخذوا العقل أي تركته ولا مانع من صحة هذه الاقوال

كأها

وتستقر في النفوس ثم ان المعاني في الدار الاخرة تمسك للناظرين ان تكشف الصور في هذه الدار

القانية فلذا جى بالموت في هيئة كبش (حتى يجعل بين الجنة والنار) وفي الترمذي من حديث أبي هريرة فبوقفت على السور الذي بين الجنة والنار (ثم يذبح) لم يسم من يذبحه ونقل القرطبي عن بعض الصوفية ان الذي يذبحه يحيى بن زكريا بصفرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشارة الى دوام الحياة وعن بعض التصانيف انه جبريل قال في الفتح قلت هو في تفسير اسمعيل بن أبي زياد الشامي احد الضعفاء في آخر حديث الصور الطويل فقال فيه يحيى الله ملك الموت وجبريل ومكائيل واسرافيل ويجعل الموت في صورة كبش امح فيسند جبريل الكبش وهو الموت قال في المصابيح على تقدير كونه يحيى في اختصاصه به من بين

الانبياء عليهم الصلاة والسلام بذلك الطيقة وهي مناسبة اسمهم لاعداد الموت وليس فيهم من اسمه يحيى غيرهما المناسبة فيه ظاهرة
وعلى تقدير كونه جبريل فالمناسبة لاختصاصه بذلك لا تمنع أيضاً من حيث هو معروف بالروح الامين وليس في الملائكة من
يطلق عليه ذلك غيره فجعل اميناً على هذه القضية المهمة وتولى الذبح فكان في ذبح الروح للموت المضاد لها مناسبة حسنة
يمكن رعايتها والاشارة به الى بقاء كل روح من غير طرقات الموت عليها بشارة للمؤمنين وحسرة على الكافرين (ثم ينادى مناد)
قال في القمق انق على اسميته وظاهره ان الذبح يقع بعد النداء والذي هنا ٤٠٥ يقتضى ان النداء بعد الذبح ولا منافاة

بينهما فان النداء الذي قبل
الذبح للتنبيه على ارادته والذي
بعد النداء للتنبيه على اعدامه وانه
لا يعود (يا اهل الجنة لاموت)
(يا اهل النار لاموت فيزداد
اهل الجنة فرحاً الى فرحهم
ويزداد اهل النار حزناً الى حزنهم)
والحديث اخبرهم مسلم في صفة
اهل الجنة والنار ووقع في حديث
أبي سعيد فينادى مناد يا اهل
الجنة فيشرقون وينظرون
فيقال هل تعرفون هذا فيقولون
نعم وكأهم قد رآه وعرفه وذكر في
اهل النار من له قال فيذبح ثم
يقول أي المأدى يا اهل الجنة
خلود فلا موت الحديث وفي آخره
ثم قرأوا نذرهم يوم الحسرة الى
آخر الآية وعند الترمذي في
آخر حديث أبي سعيد فلوان
احد مات فرحاً مات اهل الجنة
ولوان احد مات حزناً مات اهل
النار ووقع عند ابن ماجه وفي
صحیح ابن حبان من وجه آخر
عن أبي هريرة فيوقف على
الصراط فيقال يا اهل الجنة
فيطلعون خائفين ان يخرجوا

كلها الثبوتها عن اهل اللغة واهل المعرفة باللسان قال ابن عبد البر الاوجه كلها
موجودة في الخبر وقال القرطبي الاحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها
تبطل مذهب الكوفيين القائلين بان النحر لا يكون الا من العنب وما كانت من غيره فلا
نسمى نحر او لا يتناولها اسم النحر وهو قول مخالف للغة العرب والسنة الصحيحة وللصحابة
لانهم لما نزل تحريم النحر فهموا من الامر باجتناب النحر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين
ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سواهم ما حرموا كل نوع منها ولم
يتوقفوا ولا استقصوا ولم يشك كل عليهم شيء من ذلك بل بادروا الى اتلاف ما كان من غير
عصير العنب وهم اهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لموقفوا عن
الاراقة حتى يستكشفوا ويستفصلوا ويتحققوا التحريم لما كان قد تقرروا عندهم من
النهى عن اضاءة المال فلما لم يقعوا بذلك بل بادروا الى اتلاف الجميع علمنا انهم فهموا
التحريم ثم انضاف الى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك ولم يشكر عليه أحد من الصحابة
وقد ذهب الى التعميم على عليه السلام وعمر وسعد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن
عباس وعائشة ومن التابعين ابن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبيرة وآخرون وهو
قول مالك والاوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وعامة اهل
الحديث قال في الفتح ويمكن الجمع بأن من أطلق ذلك على غير المتخذ من العنب حقيقة
يكون أراد الحقيقة الشرعية ومن نفي أراد الحقيقة اللغوية وقد أجاب به هذا ابن عبد
البر وقال ان الحكم انما يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي وقد تقرران نزول تحريم
النحر وهي من البسر اذ ذلك فيلزم من قال ان النحر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره
أن يجوز إطلاق اللفظ الواحد على حقيقة ومجازه لان الصحابة لما بلغهم تحريم النحر
اراقوا كل ما يطلق عليه لفظ النحر حقيقة ومجازاً وهو لا يجوز ذلك فصيح ان الكل نحر
حقيقة ولا انفكاك عن ذلك وعلى تقدير رخاء العنان والتسامح بأن النحر حقيقة في ماء
العنب خاصة فاعلمنا ذلك من حيث الحقيقة اللغوية فاما من حيث الحقيقة الشرعية
فالكل نحر حقيقة لحديث كل مسكر نحر فكل ما اشتد كان نحر او كل نحر يحرم قليلاً
وكثيراً وهذا يخالف قولهم وبالله التوفيق قال الخطابي انما ساعد عمر الخنطة المذكورة
لاشتمار اسمائها في زمانه ولم تكن كلها توجب بالدينة الوجود العام فان الخنطة كانت بها

من مكانهم الذي هم فيه ثم يقال يا اهل النار فيطلعون فرحين مستبشرين ان يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه وفي آخره ثم يقال
للقريبيين كلاهما خلود الحديث وفي رواية لترمذي فيقال لاهل الجنة واهل النار هل تعرفون هذا فيقولون قد عرفناه هو
الموت الذي وكل بنا فيضيق ويذبح ذباجاً على السور قال القرطبي وفي هذه الاحاديث التصريح بان خلود اهل النار فيها الى غاية
أمدوا قائمتهم فيها الى الدوام بلا موت ولا حياة فافهم ولا راحة كما قال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يصنف عنهم من عذابها
قال تعالى كلما أرادوا ان يخرجوا منها اعيدوا فيها فمن زعم انهم يخرجون منها وانما تبقى خالية وانما تبقى وتزول فهو خارج
عن مقتضى ما جاء به الرسول واجمع عليه اهل السنة اه قال في القمق قلت جمع بعض المتأخرين في هذه المسئلة تسعة اقوال

أحد هذا الذي نقل فيه الإجماع والثاني يعذبون فيها إلى أن تنقلب طبيعتهم فتصير نارية حتى يبلغ ذوابهم الموافقة طبعهم وهذا قول بعض من يتسبب إلى التصوف من الزنادقة والثالث يدخلها قوم ويخافهم آخرون كما ثبت في الصحيح عن اليهود وقد كذبهم الله تعالى بقوله وما هم بخارجين من النار الرابع يخرجون منها وتسفر هي على حالها الخامس تبقى لأن الحادثة وكل حادث يبقى وهو قول الجهمية السادس تبقى حر كاتم البتة وهو قول أبي الهذيل العلاف من المعتزلة السابع يزول عذابهم أو يخرج أهلها منها جاء ذلك ٤٠٦ عن بعض الصحابة أخرجه عبد بن حميد في تفسيره من رواية الحسن عن عمر قوله

وهو منقطع وله فقه لولبت أهل النار في النار عند رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه وعن ابن مسعود وليا تين ما يما زمان ليس فيها أحد قال عبيد الله بن معاذ راويه كان أصحابنا يقولون يعني به الموحدين قلت وكذا الأثر عن عمر لو ثبت حمل على الموحدين وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول السابع وقصره بعدة أوجه من جهة النظر وهو مذهب ردي مردود على قائله وقد أطب السبكي الكبير في بيان وهاهنا فاجاداه (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إن الله تبارك وتعالى يقول لا أهل الجنة بأهل الجنة يقولون أليس ثرا سديدك) زاد سعيد ابن داود وعبد العزيز بن يحيى كلاهما عن مالك عند الله ارقط في الفرائب والخبر في يدك (في قول) جل وعلا (هل رضىتم) وفي حديث جابر عند البزار وصححه ابن حبان هل تشبهون شيئا (في قولون وما لنا لا نرضى

عزيرة وكذا العسل بل كان أعز فعد عمر ما عرف منها وجعل حافي معناه مما يتخذ من الأرض وغيره مخرا ان كان مما يخامر العقل وفي ذلك دليل على جواز أحد الأسماء بالقياس وأخذ من طريق الاشتقاق وذكر ابن حزم ان بعض الكوفيين احتج بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر وسند جيد قال أما الخمر فحرام لا سبيل إليها أو ما معداها من الأنثربة فكل مسكر حرام قال وجوابه ان ثبت عن ابن عمر وأنه قال كل مسكر خمر لا يلزم من تسمية المتخذ من العنب خمر الشخصار اسم الخمر فيه وكذا احتجوا بحديث ابن عمرو أيضا حرمت الخمر وما بالمدينة نسبة منها شيء مراده المتخذ من العنب ولم يرد أن غيرها لا يسمى خمر قوله من العنب والخمر هذان معا وقع الإجماع على تحريمهما حيث لم يطخ حتى يذهب ثلثاه قوله والعسل هو الذي يسمى البتع وهو خمر أهل اليمن قوله والشهيرة بفتح الشين المججمة وكسر هاء الغة وهو المسمى بالزرقاد أبو داود والذرة وهي بضم الذال المججمة وتخفيف الراء المهملة كما سبق ولاهما محذوفة والأصل ذروا وذرى فحذفت لام الكلمة وعوض عنها الهاء قوله عن البتع بكسر الموحدة وسكون المثناة فوق وهو ما ذكره في الحديث قوله كل شراب أسكر فهو حرام هذا جهة للقائلين بالتعميم من غير فرق بين خمر العنب وغيره لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسل المسألة السائل عن البتع قال كل شراب أسكر فهو حرام فالجواب ان الشراب اسم جنس فيقتضي أن يرجع التحريم إلى الجنس وهو البتع ودخل فيه كل ما كان في معناه مما يسمى شرابا مسكرا من أي نوع كان فان قال أهل الكوفة ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل شراب أسكر يعني به الجزء الذي يحدث عقبه السكر فهو حرام فالجواب ان الشراب اسم جنس فيقتضي أن يرجع التحريم إلى الجنس كله كما يقال هذا الطعام مشبع والماء مروير يذهب الجنس وكل جزء منه به فعل ذلك الفعل فاللغة تشبع العصفور وما هو أكبر منها يشبع ما هو أكبر من العصفور وكذلك جنس الماء يروى الحيوان على هذا الحد فكذلك الفيل قال الطبري يقال لهم أخبرونا عن الشربة التي يعقبها السكر أي التي أمكرت صاحبها دون مائة درهم من الشراب أم أمكرت بأكثرها مع مائة درهم وأخذت كل شربة يحفظها من الأسكار فان قالوا نعم أحدث له السكر الشربة الأخيرة التي وجد خيل العقل عقبها قبل لهم وهل هذه التي أحدثت لذلك إلا كعبه مائة درهم من الشراب قبلها في أنما لو انفردت دون ما قبلها

وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدنا من خلقك وفي حديث جابر وهل شيء أفضل مما أعطيتنا (في قول) سبحانه كانت وتعالى (أنا أعطيتكم أفضل من ذلك قالوا يا رب وای شيء أفضل من ذلك فيقول) بل وعلا (أحل) أي أنزل (عليكم رضواني فلا امضط عليكم بعده أبدا) وفي حديث جابر عند البزار قال رضواني أكبر قال في الفتح وفيه تلخيص بقوله تعالى ورضوان من الله أكبر لأن رضاه سبب كل فوز وسعادة وكل من علم أن سبده راض عنه كان أقرب إليه وأطيب قلبه من كل نعيم لما في ذلك من التذلل والتسكريم وفي هذا الحديثان النعم الذي حصل لأهل الجنة لا مزيد عليه انتهى وهذا معنى ما قاله في الكشف وقال الطبري أكبر اصناف الكرامة رؤية الله تعالى وتكرار رضوان في التغرير إرادة التقليل ليدل على أن شربها يبرأ من

الرضوان خير من الجنان وما فيها قاله صاحب المفتاح والانسب أن يحمل على التعظيم وأكبر على مجرد الزيادة مبالغة لوصفه بقوله من الله ورضوان عظيم يليق أن يقرب إلى من اسمه الله معطى الجزيل ومن عطاياه الرؤية وهي أكبر اصناف الكرامة فحينئذ يناسب معنى الحديث الآية حيث أضافه إلى نفسه وأبرزه في صورة الاستعارة وجعل الرضوان كالجائزة للوفود النازلين على الملك الأعظم والحديث أخرجه البخاري أيضا في التوحيد ومسلم والترمذي في صفة الجنة والنساء في الدعوات (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله ٤٠٧) وسلم قال ما بين منكبي الكافر بكسر الكاف

تنسبة منكب وهو يجمع العضد والكنتف (مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع) ليعظم عذابه ويضاعف ألمه وفي مسند الحسن بن سعيدان من طريق يوسف بن عيسى عن الفضل بن موسى بسنده المذكور عننا خمسة أيام ومنه دأحمد من حديث ابن عمر في فروع يعظم أهل النار في النار حتى إن بين شجرة أذن أحدهم إلى عاتقه مسيرة سبع مائة عام وللبهقي في البعث عن ابن عباس مسيرة سبعين خريفا ولابن المبارك في الزهد عن أبي هريرة قال ضرب من الكافر يوم القيامة أعظم من أحد يعظمون أقتل منهم وليذوقوا العذاب وسنده صحيح ولم يصرح برفعه لكن له حكم الرفع لأنه لا مجال للرأي فيه وقد أخرج أوله مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة في فروع وزاد وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام وأخرجه البزار من وجه ثالث بسند صحيح عن أبي هريرة بلفظ غلظ جلده الكافر وكثافة

كانت غير مسكرة وحدها وانما أسكرت باجماعها واجتماعها ما حدثت عن جمعها السكر قوله والزر بكسر الميم بعد هاء زاي ثم راء قوله من جيشان بفتح الجيم وسكون الهمزة ففتحهم وبالشين المعجمة وبالنون وهو جيشان بن عيمدان بن حجر بن ذى رعين قاله في الجامع قوله من طينة الخيل بفتح الخاء المعجمة والواو حذو المخفضة يعني يوم القيامة والخيل في الأصل الفساد وهو يكون في الأفعال والأبدان والعقول والخيل بالتسكين الفساد (وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر حرام وما أسكر الفرق منه فله الكف منه حرام رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أسكر كثيره فقلبه حرام رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه ولا يابن ماجه والترمذي مثله سواء من حديث جابر وكذا الأحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وكذلك للدارقطني من حديث الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن سعد بن أبي وقاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قليل ما أسكر كثيره رواه النسائي والدارقطني وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه قوم فقالوا يا رسول الله اننا ننبذ النبيذ فنشره على غداتنا وعشاتنا فقال اشربوا فكل مسكر حرام فقالوا يا رسول الله اننا نكسره بالماء فقال حرام قليل ما أسكر كثيره رواه الدارقطني وعن ميمونة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبيذوا في الدباب ولا في المزفت ولا في النقيز ولا في الجرار وقال كل مسكر حرام رواه أحمد وعن أبي مالك الأشعري انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس من أناس من أمي الخمر ويسمونهم بأغير اسمها رواه أحمد وأبو داود وقد سبق وعن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تستحل طائفة من أمي الخمر باسم يسمونها إياه رواه أحمد وابن ماجه وقال تشرب مكان تستحل وعن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذهب الليالي والأيام حتى تشرب طائفة من أمي الخمر ويسمونهم بأغير اسمها رواه ابن ماجه وعن ابن عمر بن عبد

جلده اثنتان وأربعون ذراعا يذراع الجبار وأخرجه البيهقي قال أراد بذلك التحويل به في بلفظ الجبار قال ويحتمل أن يريد جبارا من الجبابرة إشارة إلى عظم الذراع ويجوز ابن حبان لما أخرجه في صحيحه بأن الجبار ملك كان باليمن وفي مرسل عبيد ابن عمير عند ابن المبارك في الزهد بسند صحيح وكثافة جلده سبعون ذراعا وهذا يؤيد الاحوال الاول لأن السبعين تطلق للمبالغة والبيهقي من طريق عطائين يسارع عن أبي هريرة ونحوه مثل ورفق بفتح الواو وسكون الراء بعد هاء طاف جبل معروف بالجبار والريذة وكان اختلافا هذه المقادير محمول على اختلاف تعذيب الكفار في النار قال القرطبي في المفهم اعظم خلق الكافر في النار ليعظم عذابه ويضاعف ألمه قال وهذا انما هو في حق اليه في دليل الحديث الاخر ان المتكبرين

في شمر ون يوم القيامة امثال الذر في صور الرجال يساقون الى جحيم في جهنم يقال له بولس ولا شك ان الكفار متفاوتون في العذاب كما علم من الكتاب والسنة ولا ناهل على القطع ان عذاب من قتل الانبياء وقتل في المسلمين واقصد في الارض ليس مساويا لعذاب من كفر فقط واحسن معاملة المسلمين مثلا قال الحافظ قلت اما الحديث المذكور فخرجه الترمذي والنسائي بسند جيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولا حجة فيه مدعاه لان ذلك انما هو في أول الامر عند الحشر وأما الاحاديث الاخرى فمحمولة على ما بعد ٤٠٨ الاستقراء في النار وأما ما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رفعه ان

الكافر ليس له لسانه الفرج وخ والفرج ضيق يتوطؤه الناس وسنده ضعيف وأما تفاوت الكفار في العذاب فلا شك فيه ويدل عليه قوله تعالى ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار وتقدم الحديث في أهون أهل النار عذابا انتهى قال القسطلاني والاختيار في ذلك كثيرة لا تطيل يسردها وحديث الباب أخرجه مسلم في صفة النار أعادنا الله منها بوجهه الكريم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يخرج قوم من أهل النار بعد ما مسهم منها سبع) يفتح السجين ويكفون القاء بعد ما عينهم مملوءة سواد فيه زرقة أو صفرة يقال سعة عنه النار اذا انفتحت فغيرت لون بشرته والسوافع لوائح السموم وفي رواية أبي سعيد بلقظ قد امتصوا واعدوا حما وعند مسلم انهم يصيرون حما وفي حديث جابر رحمه الله ما فيها متعارفة (فيدخلون الجنة فيسبحونهم أهل الجنة الجهنميون) وفي حديث عمران بن حصين بلقظ يخرج قوم من النار بشاة محمد

من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ينسرب ناس من أمق الجحيم ويصعدون باغياهم ارواه النسائي حديث عائشة رواه كلهم صحيح بهم في الصحيحين سوى أبي عثمان عمرو ويقال عمرو بن سالم الانصاري مولا هم المديني ثم انظر اساني وهو مشهور روى القضاء عمرو وأبو عبد الله بن عمرو بن الخطاب وعبد الله بن عباس وسمع من القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وروى عنه غير واحد قال المنذري لم أرا أحدا قال فيه كلاما وقال الحاكم هو معروف بكنته وأخرجه أيضا ابن حبان وأعله الدارقطني بالوقف وحديث جابر الذي أشار اليه المصنف حسنه الترمذي وقال الحافظ رجاله ثقات انتهى وفي اسناده داود بن بكر بن أبي الفرات الانصبي مولا هم المديني سئل عنه ابن معين فقال ثقة وقال أبو حاتم الرازي لا بأس به ليس بالمتمين وحديث عمرو بن شعيب وما بعده أشار الى البعض منها الترمذي قال بهد اخرج حديث جابر وفي الباب عن سعد وعائشة وعبد الله بن عمرو وابن عمرو وخوات بن جبير وقال المنذري بهد الكلام على حديث جابر مانعه وقدرى هذا الحديث من رواية الامام علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو وحديث سعد بن أبي وقاص أجودها اسنادا فان النسائي رواه في سننه عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصل وهو أحد الثقات عن الوليد بن كثير وقد احتج به البخاري ومسلم في الصحيحين عن الضحاك بن عثمان وقد احتج به مسلم في صحيحه عن بكير بن عبد الله الانصبي عن عامر بن سعد بن أبي وقاص وقد احتج البخاري ومسلم بهما في الصحيحين وقال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا نعلم روى عن سعد الا من هذا الوجه ورواه عن الضحاك وأسند جماعة منهم الدراودي والوليد بن كثير ومحمد بن جعفر بن أبي كثير المديني انتهى وتابع محمد بن عبد الله بن عمار أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج وهو من أئمة البخاري ومسلم على الاحتجاج به وأخرجه أيضا البزار وابن حبان قال الحافظ في التلخيص حديث علي في الدارقطني وحديث خوات في المستدرک وحديث سعد في النسائي وحديث ابن عمرو في ابن ماجه والنسائي وحديث ابن عمر في الطبراني وحديث يهوية في اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وحديثه حسن وفيه ضعف قال في مجمع الزوائد وبقيته رجاله رجال الصحيح وسناني الاحاديث الواردة في معناه في باب الاوعية المنهي عن الاتباذ فيها وانما ذكره

المصنف

صلى الله عليه وآله وسلم فيدخلون الجنة ويسمون الجهنميون ونبت هذه الزيادة في رواية أنس عند البخاري في التوحيد وزاد جابر في حديثه عند ابن حبان والبيهقي فيكتب في رقابهم عتقاء الله من النار فيسمون فيما الجهنميون وأصله في مسلم والنسائي من رواية عمرو بن أبي عمرو عن أنس فيقول لهم أهل الجنة هؤلاء الجهنميون فيقول الله هؤلاء عتقاء الله وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي سعيد وزاد في دعوى الله فيذهب عنهم هذا الاسم وفي حديث حذيفة عند البيهقي في البعث من رواية حماد ابن أبي سليمان عن ربي عنه يقال لهم الجهنميون فذكر لي انهم استعفوا الله من ذلك الاسم فاعفياهم وزعم بعض النحوي ان

هذه التسمية ليست تنقصها لهم بل للاستند كارتفعة الله ليزداد وبذلك شكرا كذا قال وسؤالهم اذ هاب هذا الاسم عنهم
يحدث في ذلك وحديث الباب أخرجه أيضا البخاري في التوحيد (عن النعمان بن بشير الانصاري رضي الله عنه قال
سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أهون أهل النار عذابا يوم القيامة رجل) هو أبو طالب كما في مسلم من حديث
ابن عباس وافظه أهون أهل النار عذابا أبو طالب (على أخص) ما لا يصل الى الأرض من باطن القدم عند المشي (قدميه
جرتان يغلي منهما دماغه) من حرارتها (كما يغلي الرجل) بكسر الميم ٤٠٩ وسكون الراء وفتح الجيم القدر من الخس
أو من أي صنف كان (والقمة قم)

بِقَافَيْنِ مضمومتين وميمين من
آنية العطار أو آناهضيق الرأس
يسخن فيه الماء من فخاس وغيره
فارسي معرب ويقال رومي وهو
معرب وقد يؤث فيقال قمة
وفي رواية بالقمة ثم وصوب
القاضي عياض ~~بكونه بالواو~~
لابا واحدة وقال غيره يحتمل أن
تكون الباء بمعنى مع وعند
الامام علي كما يغلي الرجل أو
القمة بالشك وقال السهيلي من
باب النظم وفي حكمة الله تعالى
ومشاكلة الجزاء لا علم ان أبا
طالب كان مع رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بحملته متجيزا
له الا انه كان متقبلا بدمه على
ملة عبد المطلب حتى قال عند
الموت انه على ملة عبد المطلب
فسلط الله العذاب على قدميه
خاصة لتثنيته اياه ما على ملة
آبائه وعند البخاري عن أبي سعيد

المصنف ههنا لقوله في آخره كل مسكر حرام وحديث أبي مالك الاشعري قد تقدم في باب
ما جاء في آله الله وقد صححه ابن حبان قال في الفتح وله شواهد كثيرة ثم ساق من ذلك عدة
احاديث منها حديث أبي امامة المذكور في الباب وسكت عنه ومنها حديث ابن محيريز
المذكور أيضا وقد أخرجه أيضا أحمد وابن ماجه من وجه آخر بسند جيد وحديث
عبادة في اسناده عند ابن ماجه الحسين بن أبي السري العسقلاني وهو مجهول وحديث
ابي امامة رواه ابن ماجه من طريق العباس بن الوليد الدمشقي وهو صدوق وقد ضعف
عن عبد السلام بن عبد القدوس وهو ضعيف وبقي رجال اسناده ثقات وحديث ابن
محيريز اسناده عند النسائي صحيح قال أخبرنا محمد بن عبد الاعلى عن خالد وهو ابن الحرث
عن شعبة قال سمعت أبا بكر بن حفص يقول سمعت ابن محيريز يذكره ولعل الرجل المبهم
من الصحابة هو عبادة بن الصامت فان ابن ماجه روى حديث عبادة المتقدم من طريق
ابن محيريز والاحاديث الواردة في هذا المعنى يقوى بعضها بدمها قولها الفرق بفتح الراء
وسكونها والفتح أشهر وهو ~~كك~~ كمال يسع ستة عشر رطلا وقيل هو بفتح الراء كذلك
فاذا سكتت فهو مائة وعشرون رطلا قوله قل الكف منه حرام في رواية الامام أحمد في
الاثربة بالفتح فالواقية منه حرام وذكره مل الكف أو الواقية في الحديث على سبيل
التمثيل وانما العبرة بأن القليل شامل للقطرة ونحوها قوله ما سكر كثيره فقليله حرام
قال ابن رسلان في شرح السنن أجمع المسامحة على وجوب الخمر على شاربيها سواء شرب
قليل أو كثيرا ولو قطرة واحدة قال واجمعوا على أنه لا يقتل شاربيها وان تكرر قوله
لا ينبذوا في الداء الى آخر الحديث سيأتي تفسير هذه الاقفاط في باب الاوعية المنهي عن
الانتباز فيها قوله لبشر بن بفتح الباء الموحدة وتون التوكيد قوله ويسمونها بغير اسمها
يعني يسمونها الذي يدال مهملة وبعد الالف ذال مجهمة قال الازهرى هو حب
يطرح في النبيذ فيشتمد حتى يسكرا ويسمونها بالطلاء وقد تقدم الكلام على هذا في باب
ما جاء في آله الله

(باب الاوعية المنهي عن الانتباز فيها ونسخ تحريم ذلك)
(عن عائشة ان وفد عبد القيس قدموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألوه عن
النبيذ فنهاهم أن ينبذوا في الدباء والنكير والمنزف والختم وعن ابن عباس ان رسول

القيامة فيجعل في ضفاح من النار يبلغ كعبه يغلي منه أم دماغه
أي أصله وما به قوامه أو جادة رقيقة تحيط بالدماغ والضحاح ما رزق من الماء على وجه الأرض الى نحو الكعبين فاستعير
لنار واستشكل هذا مع قوله تعالى فما تنفعهم شفاعة الشافعين وأجيب بأن منفعة الآية بالاخراج من النار وفي الحديث
بالضعيف وبه جزم القرطبي أو يخص عموم الآية بالحديث أو ان أبا طالب لما بالغ في كرام النبي صلى الله عليه وآله
وسلم والذب عنه جوزى بالضعيف وأطلق على ذلك شفاعة أو ان جزاء الكافر من العذاب يقع على كفره وعلى معاصيه فيجوز
أن يضع الله عن بعض الكفار بعض جزاء معاصيه تطييبا للقلب الشافع لا ثوابا للكافر لان حسناته صابت بغيره على الكفر

هباء من نور السمكهم قد يتفاوتون فمن كانت له حسنة من عتق أمة أو مساة مسلم ليس كن لبس لذلك فيجتمعل أن يجازى بالضعف
 بقدر ما عمل ألكنه معارض بقوله تعالى ولا يخفف عنهم من عذابها وأطال الحفاظ في الفتح في بيان ذلك (عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل أحد الجنة الأري) بضم الهمزة وكسر الراء (مقعدة) بالنصب
 مقهول أرى (من النار) وعند ابن ماجه بسند صحيح عند أبي هريرة أن ذلك يقع عند المسئلة في القبر وفيه فيخرج له فرجة قبل
 النار فينظر إليها فيقال له انظر إلى مقعدك ٤١٠ من النار زاد أبو داود وفيه قال له هذا بيتك كاذب في النار ولكن الله عهدهم

ورحمك وفي حديث أبي سعيد
 عند أحمد يفتح له باب إلى النار
 فيقول كان هذا منزلك لو كثرت
 برتك فاما إذ آمنت فهذا منزلك
 فيفتح له باب إلى الجنة فيريد أن
 ينمض إليه فيقول له اسكن
 ويصمحه في قبره (لأساءه) أي
 لو عمل في الدنيا علباسيا بأن كفر
 فصار من أهل النار (يزداد
 شكرا) أي فرحاً ورضاه بمرعته
 بالزومه لأن الراضى بالشئ يشكر
 من فعل لذلك وهذا الشكر ليس
 على سبيل التكليف بل على سبيل
 التلذذ (ولا يدخل النار أحد إلا
 أرى مقعدة من الجنة لو أحسن)
 لو عمل علباسيا وهو الإسلام
 (ليكون عليه حسرة) زيادة على
 تعذيبه وعند ابن ماجه بسند
 صحيح عن أبي هريرة أيضا يلفظ
 بتمامكم من أحد الأول منزلة
 منزل في الجنة ومنزل في النار فإذا
 مات تدخل النار ورث أهل الجنة
 منزله وذلك قوله تعالى أولئك هم
 الوارثون وقال جهور المفسرين
 في قوله تعالى وقالوا الحمد لله الذي
 صدقنا وعده وأورثنا الأرض

الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو قد عبد القيس إنما كتم عما ينبغي في الدباء والنقيير والخنتم
 والمزفت * وعن انس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنبذوا في الدباء ولا في
 المزفت * وعن ابن أبي أوفى قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن نبيذ الجرا والخنصر
 * وعن الامام علي رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تنبذوا
 في الدباء والمزفت متفق على خمستن * وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم قال لا تنبذوا في الدباء ولا في المزفت وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى
 عن المزفت والخنتم والنقيير قيل لابي هريرة ما الخنتم قال الجرا والخنصر * وعن ابي
 سعيد ان وقد عبد القيس قالوا يا رسول الله ماذا يصح لنا من الاشرية قال لا تشربوا
 في النقيير فقالوا اجعلنا الله فداؤك وتدرى ما النقيير قال نعم الجذع ينقر في وسطه
 ولا في الدباء ولا في الخنتم وعليكم بالموكي رواه ابن عمر ومسلم * وعن ابن عمر ورواه عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الدباء والخنتم والمزفت * وعن ابي
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو قد عبد القيس إنما كتم على
 الدباء والخنتم والنقيير والمقير والمزادة المحبوبة وليكن اشرب في سقائك وأرسله
 رواه ما مسلم والنسائي وأبو داود * وعن ابن عمر ورواه عباس قال حرم رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم نبيذ الجرا رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود * وعن ابن عمر قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخنقة وهي الجرعة ونهى عن الدباء وهي
 القرعة ونهى عن النقيير وهي أصل الخنصل ينقرنقرا وينمض لها ونهى عن المزفت
 وهو المقير وأمر أن ينبذ في الاسقية رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي * وعن
 * وعن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتكم عن الاشرية
 الا في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا رواه أحمد ومسلم وأبو
 داود والنسائي وفي رواية نهيتكم عن الظروف وان ظرفا لا يحمل شيئا ولا يجر معه وكل
 مسكرا حرام رواه الجماعة الا البخاري وأبو داود * وعن عبد الله بن عمر قال لما نهى النبي

الآية المراد أرض الجنة التي كانت لأهل النار لو دخلوا الجنة وهو موافق لهذا الحديث وقيل المراد
 أرض الدنيا لانها صارت حسرة فأكوها كما تقدم وقال القرطبي يجتمعل أن يسمى الخمول في الجنة وراثة من حيث اختصاصهم
 بذلك دون غيرهم فهو وارث بطريق الاستعارة والله أعلم (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم حوض) قال في الصحاح الحوض واحد الاحواض والحياض قال ابن قرقول الحوض حيث تستقر المياه أي
 تجتمع لتشرب منها الابل انتهى والوارد على الحوض يكون بعد نصب الصراط والمروء عليه وظاهر الحديث ان الحوض
 بجانب الجنة تنصب فيه المياه من النهر الذي داخلها وفي حديث ابن مسعود عن أحمد ويفتح نهر الكوثر إلى الحوض قال

أبو الحسن القاسبي الصحيح ان الحوض قبل الصراط قال القرطبي والمعنى يقتضيه وقال آخرون انه بعد الصراط ومنع
 البخاري مشعر بذلك وفي الترمذي عن حمزة رفته ان لكل نبي حوضا وأشار الى أنه اختلف في وصفه له وأرساله والمرسل أصح
 فالمتخص به نيفنا صلى الله عليه وآله وسلم الكوثر الذي يصب من مائه في حوضه ولم ينفذ - لظهوره غير - ولذا امكن الله عليه به
 في التنزيل وقال انا اعطيتك الكوثر وهو نهر في الجنة على ما هو المشهور المستفيض عند السلف والخلف وقيل الاولاد
 وقيل الخيرة الكثير وقيل غير ذلك مما ذكره القسطلاني في المواهب اللدنية ٤١١ والاول أولى وقد تواتر حديث الكوثر

من طرق تفيد القطع عند كثير
 من أئمة الحديث وكذلك أحاديث
 الحوض وعن ابن مسعود عن
 البخاري عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انا فرطكم على الحوض
 أي سابقكم اليه وفيه إشارة
 عظيمة لهذه الأمة الحميدة زادها
 الله شرفا وعنده في حديث ابن عمر
 رفعه امامكم حوض كما بين جرباه
 واذرح وهو ما قرئتان بالشام
 بينهم - مامسيرة ثلاث ليلال قاله في
 النهاية وتعلقه بالصلاح العلافي
 فقال هذا غلط بل بينهم ما غلوة
 سهم وهو ما معروفان بين
 القدس والكرن ولا يصح
 التقدير بالسلات لخالفتهما
 الروايات الآتية لاسيما وقد قال
 الحافظ الضياء المقدسي في جرحه
 في الحوض ان في سياق لفظها غلطا
 لاختصار وقع في سياق الحديث
 من بعض الرواة ثم ساقه من
 حديث أبي هريرة وأخرجه من
 فوائد عبد الكريم الدبرعاقل
 بسند حسن الى أبي هريرة مرفوعا
 في ذكر الحوض فقال فيه عرسه
 مثل ما بينكم وبين جرباه واذرح

صلى الله عليه وآله وسلم عن الاوعية قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس كل الناس
 يجلسوا فخرخص لهم في الجرح غير المزفت متفق عليه وعن أنس قال نهى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عن النبيذ في الدباء والنقيير والحتم والمزفت ثم قال بعد ذلك ألا
 كنت نهيتكم عن النبيذ في الاوعية فاشربوا فيما شئتم ولا تشربوا مسكرا من شاء أو كى
 سقاه على اثم وعن عبد الله بن مغفل قال انما شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حين نهى عن نبيذ الجرح وانما شهدت حين رخص فيه وقال واجتنبوا كل مسكر ورواهما
 أحمد حديث أنس أخرجه أيضا أبو يعلى والبخاري في اسناده يحيى بن عبد الله الجابري
 ضعفه الجهم ورواه أحمد لاباس به وبقيمة رجاله ثقات وحديث عبد الله بن مغفل رجال
 اسناده ثقات وفي أبي جعفر الرازي كلام لا يضر وقد أخرجه الطبراني في الكبير
 والاوسط في الباب عن جماعة من الصحابة غير من ذكره المصنف قوله في الدباء يضم الدال
 المهملة وتثني الهمزة وهو القرع وهو من الآتية التي يسرع الشرب في الشدة اذا
 وضع فيها قوله والنقيير هو فعل بمعنى في منعه من تقرينه قروا كانوا يأخذون أصل النخلة
 فينقرونه في جوفه ويحمله لونه انا يتنبذون عنه لان له تأثيرا في شدة الشرب قوله والمزفت
 اسم منعهول وهو الاناء المطلي بالزفت وهو نوع من القار قوله والحتم بفتح الحاء المهملة
 جرار خضر مدهونة كانت تحمل الخمر فيها الى المدينة ثم اتسع فيها فقبل للخمر كاه ختم
 واحدها حنطة وهي أيضا مما تسرع فيه الشدة قوله عن نبيذ الجرح بفتح الجيم وتشديد الراء
 جمع جرة كتر جمع قمر وهو بمعنى الجرار الواحدة جرة ويدخل فيه جميع أنواع الجرار من
 الحتم وغيره وروى أبو داود عن سعيد بن جبيرة أنه قال لابن عباس ما بالمرق قال كل شئ
 يصنع من المدرقه ذات صريح ان الجرح يدخل فيه جميع أنواع الجرار المتخذة من المدر
 الذي هو التراب والطين يقال مدرت الحوض أمدره اذا صلبته بالمدر وهو الطين من
 التراب قوله والمقيير بضم الميم وفتح القاف والياء المشددة وهو المزفت أى المطلي بالزفت
 وهو نوع من القار كاتمة - دم وروى عن ابن عباس انه قال المزفت هو المقيير - حكى ذلك
 ابن رسلان في شرح السنن وقال انه صح ذلك عنه قوله والمزادة هي السقاء الكبير
 سميت بذلك لانه يزاد فيها على الجلاء الواحد كذا قال النسائي والمجوبة بالجيم بعدها

قال الضياء فظهر به هذا انه وقع في حديث ابن عمر حذف تقديره كما بين مقامي وبين جرباه وأذرح فسقط مقامي وبين وقال
 العلافي ثبت المقدور المحذوف عند الدارقطني وغيره بلفظ ما بين المدينة وجرباه واذرح انتهى وقد اختلفت الروايات في ذلك
 ففي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص حوضي مسيرة شهر وفي حديث أنس كما بين آيلة وصنعاء من اليمن وفي حديث حارثة
 ابن وهب أيضا كما بين المدينة وصنعاء وفي حديث أبي هريرة أيضا بعد من آيلة الى عدن وهي تسامت صنعاء وكلها استقار به لانها
 كلها نحو شهر أو تزيد أو تنقص وفي حديث عقبة بن عامر عند أحمد كما بين آيلة الى الحظفة وفي حديث جابر كما بين صنعاء الى المدينة
 وكلها متقاربة ترجع الى نصف شهر أو تزيد على ذلك قبالاً أو تتهص وأقل - أو روي في ذلك عن مسلم قرئتان بالشام بينهم ما مسيرة

ثلاثة أيام فقبل في الجمع ان هذه الاقوال صارت على وجه بانه صلى الله عليه وآله وسلم خاطب أهل كل جهة بما يعرفون من المواضع وهو غنميل وتقریب لكل أحد من خاطبه بما يعرفه من تلك الجهات وبانه لم يذكر المسافة القليلة ما يدفع المكثرة فالأكثر ما ثبت بالحديث الصحيح فلا معارضة فأخبر أولاً بالمسافة البسيرة ثم أعلاه الله بالطويلة فأخبر بما تفضل الله به عليه بأذنيه شيئاً فاشياً فالاعتقاد على أطولها وأما قول بعضهم الاختلاف انما هو بالنظر الى الطول والعرض فردود بحديث ابن عمر وزواياه سواء وحديث النواش ٤١٣ وغيره طوله وعرضه سواء ومنهم من جملة على السير المسرع والبطلان لكن في جملة على أقوالها وهو الثلاث

نظر اذ هو عسر جدا لا سيما مع ما سبق والله الموفق ذكره القسطلاني (مسيرة شهر) زاد مسلم من هذا الوجه زواياه سواء أي لا يزيد طوله على عرضه (ماؤه أبيض من اللبن) قال النووي أبيض لونه وان كانت قليلة الاستعمال وجهه ابن مالك من الحكم بشذوذه والحديث يدل على صحتها قال الحافظ ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم بالنظر أشد بياضا من اللبن وكذا لابن مسعود عند أحمد وكذا لابي امامة عند ابن أبي عاصم بالنظر أشد بياضا من اللبن (وريجحه أطيّب من المسك) زاد مسلم من حديث أبي ذر ونوبان واحلى من الغسل وفاد أحمد من حديث ابن مسعود وأبر من الثلج (وكيزانه كنجوم السماء) أي في الاشراف والكثرة ولا حدم رواية الحسن عن أنس أكثر من عدد نجوم السماء وفي حديث المسنود فيه الاتية مثل الكواكب

محدثان بينهما أو قال عياض ضبطناه في جميع هذه الكتب بالجيم والباء الموحدة المكررة ورواه بعضهم الخنوخة بخاء معجمة ثم نون وبعدها ثمانية مثله كانه أخذ من اختناث الاسقية المذكرة في حديث آخر ثم قال وهذه الرواية ليست بشئ والصواب الاول انهم بالجيم وهي التي قطع رأسها فصارت كالذن مشقة من الحب وهو القطع ليكون رأسها يقطع حتى لا يبقى لها رقبة نو كي وقيل هي التي قطعت رقبتها وليس لها عزلاء أي فم من أسننها يتنفس الشراب منها فيصير شرابا مسكرا ولا يدري به قوله وأوكه بفتح الهـ مزة أي وإذا فرغت من حب الماء واللبن الذي من الجلد فاوكه أي سدر أسننها بالوكاه يعني بالخط لثلايدخله حيوان أو يسقط فيه شيء فيفسخ نصفا بالحاء المهملة عند أكثر الشيوخ وفي كثير من نسخ مسلم عن ابن مهران بالجيم وكذا في الترمذي وهو تعصيف ومعناه القشر ثم الحفر قوله الا في ظروف الادم بفتح الهـ مزة والدال جمع أديم ويقال أدم بضمهم ما وهو القياس ككذب وكتب وبريد وبرد والاديم الجلد المدبوغ قوله فاشربوا في كل وعاء فيه دليل على نسخ النهي عن الانتباز في الاوعية المذكرة قال الخطابي ذهب الجمهور الى أن النهي انما كان أولا ثم نسخ وذهب جماعة الى أن النهي عن الانتباز في هذه الاوعية باق منهم ابن عمر وابن عباس وبه قال مالك وأحمد وأصح كذا اطلق قال والاول أصح والمعنى في النهي أن العهد بياضة الحمر كان قريبا فلما اشترى التحريم ابيح لهم الانتباز في كل وعاء بشرط ترك شرب المسكر وكان من ذهب الى استمرار النهي لم يبلغه الناصح وقال الحارثي لم ينصر قول مالك أن يقول ورد النهي عن الظروف كلها ثم نسخ منها ظروف الادم والبحار غير المزقة واستمر ما عداها على المنع ثم تعقب ذلك بما ورد من التصريح في حديث بريدة عند مسلم كافي حديث الباب قال وطريق الجمع أن يقال لما وقع النهي عامشة كوا اليه الحاجة فرخص لهم في ظروف الادم ثم شكوا اليه أن كاهم لا يجوز ذلك فرخص لهم في الظروف كلها وقال ابن بطال النهي عن الاوعية انما كان قطع الذريعة فلما قالوا لا نجد بدا من الانتباز في الاوعية قال انتبذوا وكل مسكر حرام وهذا كذا الحكم في كل شيء نهى عنه بمعنى النظر الى غيره فانه يسقط لضرورة كالتنهي عن الجلوس في الطرقات فلما قالوا لا بد لنا منها قال وأعطوا الطريق حقها

ولمسلم عن ابن عمر في أبي رقيق كنجوم السماء (من شرب منها) من السكبان (فلا ينظما أبدا) وعند ابن أبي الدنيا عن النواش بن سمعان أول من يرد عليه من يسقي كل عطشان وحديث الباب أخرجه مسلم في الحوض أيضا (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اماكم) بفتح الهـ مزة قد امكم (حوضي كما بين جرباء) بفتح الجيم بالمد وقال أبو عبيد البكري وعياض بالقصر وصوبه الزوري في شرح مسلم وقال ان المد خطأ وهو في البخاري بالمد وقال الرشاطي الجرباء على أنظ تأنيث الجرب قرية بالشام (وأذرح) بفتح الهـ مزة وضم الراء بعدها حاء مهملة قال الصلاح العلافة هما قريتان بينهما ما غلوتهم وهما معروفان بين القدس والكرامة تقدم الكلام فيهما قريبا والحديث أخرجه مسلم

(باب)

في الفضائل (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان قدر حوضي كما بين ايله) بفتح الهمزة فحتمية ساكنة فلام مفتوحة بعد هاهاه نائيت مدينة كانت عامرة بطرف بحر القلزم من طرف الشام وهي الآن خراب يعرف بالحاج من مصر فتكون من شمالهم ويعبر بها الحاج من غزوة وغيرها فتكون امامهم واليهان تنسب العقبة المشهورة عند أهل مصر وبينها وبين المدينة نحو الشهر يسيرا لئلا قال ان اقتصرنا كل يوم على مرحلة والافدون ذلك وهي من مصر على أكثر من النصف من ذلك قال في الفتح ولم يصب من قال انها على النصف عما ٤١٣ بين مصر ومكة بل هي دون الثلث فانها اقرب الى مصر والمراد بآيله هي

الموصوفة آنفا وقد ثبت ذكرها في صحيح مسلم في قصة غزوة تبوك وفيه ان صاحب آيله جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه (وصنعا من اليمن) والنقيبة يد باليمن يخرج صنعا الشام والاصل فيها صنعا اليمن ولما هاجر أهل اليمن في زمن عمر عند فتوح الشام نزل أهل صنعا في مكان من دمشق فسمى باسم بلدهم وعلى هذا من في قوله من اليمن ان كانت ابتداء فيكون هذا اللفظ مرفوعا وان كانت بيانية فيكون مدرجا من قول بعض الرواة والظاهر انه الزهري وفي حديث جابر بن سمرة كما بين صنعا وآيله وفي حديث حذيفة مثله لكن قال عدن بدل صنعا وفي حديث أبي هريرة أبعد من آيله الى عدن وعدن بفتحين بلدا على ساحل البحر في أوخر سواحل اليمن وأوائل سواحل الهند وهي تسامت صنعا وصنعا في جهة الجبال وفي حديث أبي ذر ما بين عمان الى آيله وعمان بضم المهملة

(باب ما جاء في الخليطين)

(عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى ان ينبذ القمح والزبيب جميعا ونهى ان ينبذ الرطب والبسر جميعا روى الجماعة الا الترمذي فان له منه فصل الرطب والبسر * وعن أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنبذوا الزهو والرطب جميعا ولا تنبذوا الزبيب والرطب جميعا ولا يكن انبذوا كل واحد منهما على حدته متفق عليه لكن للخازي ذكر القربيل الرطب وفي انظ ان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن خليط القمح والبسر وعن خليط الزبيب والتمر وعن خليط الزهو والرطب وقال انقبذوا كل واحد على حدته روى مسلم وأبو داود * وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التمر والبسر ان يخلط بينهما يعني في الاتي باذ روى أحمد ومسلم والترمذي وفي لفظهما ان يخلط بسرا بتمر أو زيبا بتمر أو زيبا ببسر وقال من شربه منكم فليشرب به زيبا فردا وتمر فردا أو بسرا فردا وتمر فردا والنسائي * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنبذوا القمح والزبيب جميعا ولا تنبذوا القمح والبسر جميعا ولا تنبذوا كل واحد منهما من واحد منهن ورواه أحمد ومسلم * وعن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخلط القمح والزبيب جميعا وان يخلط البسر والتمر جميعا * وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخلط البسر بالزهو روى مسلم والنسائي * وعن المختار بن فلفل عن أنس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يجمع بين شيئين فينبذ ايغى أحدهما على صاحبه قال وسألت عن الفضيخ فنهاني عنه قال كان يكره المذنب من البسر مخافة أن يكون شيئين فكانت هذه روى النسائي * وعن عائشة قالت كانت تذاير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سقاء فمأخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنظر حهما ثم نصب عليه الماء فنبذه غدوة فيشرب به عشيمة ونبذه عشيمة فيشرب به غدوة روى ابن ماجه * حديث أنس روى النسائي من طريق سويد بن نصر وهو ثقة عن عبد الله بن المبارك الامام الكبير عن

وتختلف الميم بلدا على ساحل البحر من جهة البحرين وتقدم وجه الجمع قال الفرط بن ظن بعض القاصرين ان الاختلاف في قدر الحوض اضطراب وليس كذلك ثم نقل كلامه باض وذا دوايس اختلافا بل كما هي فيمد أنه كبير متسع متباعد الجوانب ثم قال واعل ذكر الجهات المختلفة بحسب من حضره من يعرف تلك الجهة فيخطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها وأجاب الغوري بأنه ليس في ذكر المسافة القابلة ما يدفع المسافة الكثيرة فالأكثر ثابت بالحديث الصحيح فلام معارضة وحاصله أنه يشير الى أنه اخبر أولا بالمسافة القليلة ثم اعلم بالمسافة الطويلة فاعلم بها كأن الله تفضل عليه باتساعه شيئا بعد شيئا فيكون الاعتماد على ما يدل على أطولها مسافة (وان فيه) أي في الحوض (من الاباريق كعدد نجوم السماء) والحديث أخرجه مسلم في فضائل النبي

صلى الله عليه وآله وسلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بينا أنا قائم) أى على الخوض (فأذا زمرة) بضم الزاى أى جماعة (حتى إذا عرفتهم خرج رجل) أى ملكاً موكل بذلك لم يسم (من بينى وبينهم فقال) لهم (هلم) أى تعالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت أين) تذهب بهم (قال) الملك اذهب بهم (الى النار والله قالت) له (وما شأنهم) حتى تذهب بهم الى النار (قال) الملك (انهم ارتدوا بعد ذلك على أديارهم القهقري) مقصود هو الرجوع الى خلف وفي النهاية المشي الى خلف من غير أن يعيد وجهه الى جهة ١١٤ مشيه قبل أنه من باب القهقرو في المعنى الرجوع الى الدبر وحكى أبو عبيد عن

أبي عمرو بن العلاء القهقري الاحصار يقال قهقهة و قهقهة و قهقهة و القهقري مصدر (ثم إذا زمرة) جماعة (حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بينى وبينهم فقال) لهم (هلم) تعالوا (قالت) له (أين) تذهب بهم (قال الى النار والله قلت) له (وما شأنهم قال) انهم ارتدوا بعد ذلك على أديارهم القهقري) هو الرجوع مخصوص كما مر وقيل هو العدو الشديد (فلاراه) بضم الهمزة أى لا اظن أنه (يخلص) بضم اللام (منهم) أى من هؤلاء الذين دنوا من الخوض وكانوا يريدونه فصدوا عنه من النار (الامثل همل النعم) يفتح الهاء والميم ضوال الابل واحدها هامل أو الابل بلا راع ولا يقال ذلك في الغنم يعنى ان الناجى منهم قابيل في قلة النعم الضالة وهذا يشعر بأنهم صنفان كفار وعصاة وفي حديث أنس عند البخاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليردن على ناس من أصحابي الخوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني فاقول أصحابي فيقول لا تدرى ما أحد قوا بعدك

ورقا وهو صدوق عن المختار بن ذئفل وهو ثقة عن أنس وقد أخرجه أيضاً احمد بن حنبل من طريق المختار بن ذئفل عنه وحديث عائشة عن رجله عند ابن ماجه رجال الصحيح الا نبالة بنت زيد الراوية له عن عائشة فانما مجهولة وقد أخرجه أيضاً أبو داود عن صفية بنت عطية قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسألتها عن التمر والزبيب فقالت كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فالقيته في اناء فأمرسه ثم أسقى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده أبو جعفر عبد الرحمن بن عثمان البكري الراوى البصري قال المنذرى ولا يحتج بحديثه قال أبو حاتم وليس هو بالقوى واخرج أبو داود أيضاً عن امرأة من بنى أسد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينتبذ زبيب فياقي فيه تمر او تمر فياقي فيه الزبيب وفيه هذه المرأة المجعولة قوله باب ما جاء في الخليطين أصل الخلط تداخل أجزاء الاشياء بعضها في بعض قوله والبسر بضم الموحدة نوع من تمر النخل معروف قوله الزهو يفتح الزاى وضعها الغتان مشهورة وتان قال الجوهري أهل الجاز يضمون يعنى وغيرهم يفتح والزهو البسر الملون الذي يدا فيه حبرة أو صفرة وطاب وزهت تزهى زهوا وأزهت تزهى وانكر الاصمعي أزهت بالالف وانكر غيره زهت بلا ألف ورجح الجمهور زهت وقال ابن الاعرابي زهت ظهرت وأزهت اجرت أو اصفرت والا كثرون على خلافه قوله على حديثه بكسر الحاء المهملة وفتح الدال أى وحديثه فحذفت الواو من أوله والمراد ان كل واحد منهما ينبذ منه فردا عن الآخر قوله الجع يفتح الموحدة وسكون اللام ثم حاء مهملة وفي القاموس وشعر العلوم بفتحهما هو أول ما يربط من البسر واحده بلحة قوله وسألته عن الفضيخ قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله كان بكسر المذنب بذا ل معجمة فنون مشددة مكسورة ما يدا فيه الطبيب من ذنبه أى طرفه ويقال له أيضاً التذوب قوله نقطعه أى تفصل بين البسر وما يدا فيه واختلاف في سبب النهي عن الخليطين فقال النووي ذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء الى أن سبب النهي عن الخليطين ان الاسكار يسرع اليه بسبب الخلط قبل ان يشتهد فيظن الشارب انه لم يبلغ حد الاسكار وقد بلغه قال ومذهب الجمهور ان النهي في ذلك للتنزيه وانما يحرم اذا صار مسكراً ولا تخفى علامته وقال بعض المالكية هو التحريم واختلاف في خلط نبيذ البسر الذي لم يشتهد مع نبيذ التمر الذي لم يشتهد عند الشرب هل يمتنع أو

واخرجه أيضاً مسلم في المناقب وفسر القسطلاني الاصحاح في هذه الرواية بالامة وفي حديث أبي سعيد المنذرى يختص عند البخاري أيضاً عنه صلى الله عليه وآله وسلم فاقول انهم مني فيقال انك لا تدرى ما أحد قوا بعدك فاقول صحاحه ما نى غير بعدى وفي حديث أسماء بنت أبي بكر انما قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى على الخوض حتى أنظر من يرد على منكم وسيد خذ ناس من دوني فاقول يا رب مني ومن أمي فيقال هل شعرت ما عملوا بعدك والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم فكان ابن أبي مليكة يقول اللهم اننا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا وأنفق عن ديننا قال في التذكرة قال علماءنا كل من ارتد عن دين أو أحدث فيه ما لا يرضاه الله ولم ياذن فيه فهو من المطرودين عن الخوض الميعدين عنه وأشد هم طردا من خالف جماعة

المسلمين كالنصارى على اختلاف فرقها والروافض على تباين ضلالها والمعتزلة على أصناف أهوائها هؤلاء كلهم مبدلون وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وطمس الحق وقتل أهله وأذلاله - والمعلنون بالكبائر المستخفون بالمعاني وفي حديث كعب بن جعفة عن الترمذي قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعبدك يا كعب بن جعفة من أمر أريدك ومن غشي من بعدى غن غشيم في أبوابهم فصدقه في كذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني وأنت منه ولا يرد على الحوض ومن غشي أبوابهم ولم يصدقه على كذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه وسعد على ٤١٥ الحوض الحديث اللهم لا تمكركم بضاعته

الخاتمة يا كريم واجعلنا من الفائزين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون واسقنا من حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم برحمتك يا أرحم الراحمين يا رب العالمين ﴿عن حارث بن وهب رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الحوض فقال كما بين المدينة وصنعاه زاد المستودع ترى فيه الآنية مثل البكر والكبأى كثرة وضياء

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (كتاب القدر) •

بفتح القاف والدال المهملة وقد تسكن قال الراغب القدر بوضعه دل على القدرة وعلى المقدور السكان بالعلم ويتضمن الإرادة عتلا والقول نقلا وحاصله وجود شيء في وقت وعلى حال بوقوع العلم والإرادة والقول وقد رآه الله الشيء بالتشديد قضاء ويجوز بالتخفيف قال الكرماني المراد بالقدر حكم الله وقال العلماء القضاء هو الحكم الاجبالي في الازل والقدر جزئيات ذلك

يختص النهى عن الخلط بالانتباز فقال الجهور ولا فرق وقال الليث لا بأس بذلك عند لشرب ونقل ابن التين عن الداودي ان المنى عنه خاط النبي ذبا لئلا يذلا اذا نذا امعا واختلاف في الخليطين من الاشربة غير النبيذ فحكى ابن التين عن بعض الفقهاء انه كره أن يخلط للمريض الاشربة قال ابن العربي لنا ازبع موران يكون الخليطان منصوبين فهو حرام أو منصوب ومنسكوت عنه فان كان كل منهما لو انفرد اسكر فهو حرام قياسا على المنصوص أو مسكوت عنه - ما وكل منه - ما لو انفرد لم يسكر جاز الى آخر كلامه وقال الخطابي ذهب الى تحريم الخليطين وان لم يكن الشراب منهما مسكرا جماعة - لا بظاهر الحديث وهو قول مالك وأحمد وأحق وظاهر مذهب الشافعي وقالوا من شرب الخليطين اثم من جهة واحدة فان كان بعد الشدة اثم من جهة تين وخص الليث النهى عما اذا انتبذ امعا وخص ابن حزم النهى بخمسة أشياء - التمر والرطب والزهر والبسر والزبيب قال سوا خطا أحدها في الآخر منها أو في غيرها فاما لو خلط واحد من غيرها في واحد من غيرها فلا منع كالتين والغسل مثلا وحديث أنس المذكور في الباب يرد عليه وقال القرطبي النهى عن الخليطين ظاهر في التحريم وهو قول جمهور فقهاء الامصار وعن مالك يكره فقط وشذ من قال لا بأس به لان كلا منهما ما يحل منفردا فلا يكره مجتمعا قال وهذم مخالفة لائنص بقياس مع وجود الفارق فهو فاسد ثم هو منتهى بجواز كل واحد من الاثنين منفردة وتحريمهما مجتمعتين

• (باب النهى عن تخليل الخمر) •

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الخمر يتخذ خلا فقال لا رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن أنس ان أبا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن إيتام ورفقها قال اهرقها قال فلا تجعلها خا - لا قال لا رواه أحمد وأبو داود وعن أبي سعيد قال قلنا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حرمت الخمر ان عندنا خمر البقيع اما فامرنا فاهرقناها رواه أحمد وعن أنس ان يقيما كان في حجر أبي طلحة فاشترى له خمر فلما حرمت سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتخذ خا - لا قال لا رواه أحمد والدارقطني) حديث أنس الاول قال الترمذي بعد اخراجه حديث حسن

الحكم وتفاسيله وقال أبو المظفر بن السمعاني سبيل معرفة هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل فمن عدل عن التوقيف في مسألة ظل وتام في بحار الحيرة ولم يبلغ شفاء العين ولا ما يطمق به القلب لان القدر سر من أسر الله تعالى اختص العليم الخبير به وضرب دونه الاستسار وحجة عن عقول الخلق ومعارفهم لم يعلم من الحكمة فلم يعلمه مني مرسل ولا ملائكة مقرب وقيل ان سر القدر ينكشف لهم اذا دخلوا الجنة ولا ينكشف قبل دخولها انتهى وقد أخرج الطبراني بسند حسن من حديث ابن مسعود رفعه - اذا ذكر القدر فامسكوا وأخرج مسلم من طريق طاوس أدركت ناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون كل شيء بقدر حتى العجز والكيس قلت الكيس بفتح الكاف

خدا الهز ومعناه الخدق في الامور ويتناول امور الدنيا والاخرة ومعناه ان كل شئ لا يقع في الوجود الا وقد سبق به علم الله ومشيئته وانما جاءها في الحديث غاية لذلك للاشارة الى ان انما النوان كانت معلومة لان امر ادة فلا يقع مع ذلك من الا بمشيئة الله وهذا الذي ذكره طاووس مرفوعا وموقوفا مطابق لقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فان هذه الآية نص في ان الله خالق كل شئ ومقدره وهو انص من قوله تعالى خالق كل شئ وقوله والله خلقكم وما تعملون واشتهر على السنة السلف وانطلق ان هذه الآية نزلت في القدرية واخرج مسلم ٤١٦ من حديث أبي هريرة جاء مشر ~~ك~~و قر يش يخاصمون النبي صلى الله

عليه وآله وسلم في القدرية فقلت
والايمان بالقدر من اركان الايمان
ومذهب السلف قاطبة ان
الامور كلها بتقدير الله تعالى
كما قال تعالى وان من شئ الا
عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر
معلوم وفي فتوح الغيب القدر
هو التدبير والتضاء هو
التفصيل والتقطع فالقضاء
اخص من التدبر لانه الفصل
بين التدبير والقدر كالاساس
والقضاء هو التفصيل وذكر
بعضهم ان القدر بمنزلة المبدء
للكيل والقضاء بمنزلة الكيل
ولهذا لما قال أبو عبيدة لم
يرضى الله عنه لما أراد القزار من
الطاعون بالشام اتفر من القضاء
قال افر من قضاء الله الى قدر الله
تنبيه على ان القدر ما لم يكن
قضاء فخرجوا ان يدفعه الله فاذا
قضى فلا مدفع له ويشهد لذلك
قوله تعالى وكان أمرا مقضيا
وكان على ربك حقا مقضيا تنبها
على أنه صار بحيث لا يمكن
تلافيه ~~عن~~ عن عمران بن حصين
رضي الله عنه قال قال رجل

صحيح وحديثه الثاني عزاه المذري في مختصر السنن الى مسلم وهو كما قال في صحيح مسلم
ورجال اسناده في سنن أبي داود ثقات وأخرجه الترمذي من طريقين وقال الثانية
أصح وحديث أبي سعيد أشار اليه الترمذي قال وفي الباب عن جابر وعائشة وأبي سعيد
وابن مسعود وابن عمر وفي لفظ الترمذي عن أنس عن أبي طلحة أنه قال يا بني الله وفي لفظ
آخر كما في الكتاب قوله قال لافيه داليل للجهنم على أنه لا يجوز تحليل الخمر ولا تطهر
بالتحليل هذا اذا دخلها بوضع شئ فيها اما اذا كان التحليل بالنقل من الشمس الى الظل
أو نحو ذلك فاصح وجهه عن النافعية انها تحل وتطهر وقال الاوزاعي وأبو حنيفة تطهر
اذا دخلت بالقائه شئ فيها وعن مالك ثلاث روايات أهمها أن التحليل حرام ولو دخلها عصي
وطهرت قال القرطبي كيف يصح لابي حنيفة القول بالتحليل مع هذا الحديث ومع
سببه الذي خرج عليه اذ لو كان جائزا لكان قد ضيع على الایتام ما لهم ولو وجب الضمان
على من أراقها عليهم وهو أبو طلحة قوله اهرقها بكون القاف ~~ك~~سبب الرافيه
دليل على أن الخمر لا تملك بل يجب اراقته في الحال ولا يجوز لاحد الانتفاع به بالآ
بالأراقه قال القرطبي وقال بعض أصحابنا تملك وليس بصحيح ولفظ أحمد في رواية له ان أبا
طلحة سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عندي خمر لا ينال فقال ارقها قال
الأخلاق لا

• (باب شرب العصور ما لم يغل أو يأت عليه ثلاث وما طبخ قبل غليانه فذهب ثلثاه) •
(عن عائشة قالت كتبت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سقاء يوكى أعلاه وله عزلاء
نبتة غدوة فيشرب به عشيا وتنبذ عشيا فيشرب به غدوة رواه أحمد ومسلم وأبو داود
والترمذي وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينبذه أول الليل
فيشرب به اذا أصبح يومه ذلك والليله التي تجي والغد والليله الاخرى والغد الى العصر
فاذا بقي شئ سقاه الخدام أو أمر به فصب رواء أحمد ومسلم وفي رواية كان يتقح له الزبيب
فيشرب به اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقي الخدام أو يهرق رواء
أحمد ومسلم وأبو داود وقال مع في يسقي الخدام بياديه القساذ وفي رواية كان ينبذ
لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيشرب به يومه ذلك والغد واليوم الثالث فان بقي شئ

يا رسول الله) هو عمران بن حصين كما ينه مسدد في مسنده (أعرف أهل الجنة من أهل النار) أي عيز منه
ويقرق بينهم ما يجب قضاء الله وقدره (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم قال) عمران يا رسول الله (فلم يعمل العاملون)
أي اذا سبق القلم بذلك للاحتجاج العامل الى العمل لانه سيصير الى ما قدر له (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (كل يعمل لما للذي
(خالق له وما يسير له) بضم أوله وكسر السين المهملة المشددة وفي لفظ ييسر قال الحافظ ابن حجر وقد جاء هذا الكلام الاخير عن
جماعة من الصحابة بهذا اللفظ يزيدون على العشرة منها حديث أبي الدرداء عند أحمد بسند حسن بلفظ كل امرئ مهمل ما
خالق له وفي الحديث اشارة الى أن المال محبوب فعلى المكلف ان يدأب في الاعمال الصالحة فان عمله أماره الى ما يتول

ومسلم في القدر وأبو داود
في السنة والنسائي في التفسير
ومسلم عن عمران أنه قال له
أرأيت ما يعمل الناس اليوم
أنتى قضى عليهم ومضى فيهم من
قدر قد سبق أو فيما يستة بلون ما
أناهم به تبعهم ونبت الحجة عليهم
فتسال لا بل شئى قضى عليهم
ومضى فيهم وتمدين ذلك
في كتاب الله عز وجل ونفس
وماسواها فالهمها فجورها
وتقواها وفيه قصة لابي الاسود
الدبلى مع عمران وفيه قوله ايكون
ذلك ظلمنا فقال لا كل شئى خلق
الله وملك يده فلا يسئل عما يهمل
قال عياض أور: أبو الاسود على
عمران شبهة القدرية من
تحمهم على الله تعالى
ودخواهم بأرائهم في حكمه
فلما أجابه بما دل على إنباته في
الدين قوام بذكر الآية وهى حد
لاهل السنة وقوله كل شئى خلق
الله وملكه يشير الى ان المسالك
الحق في الاعلى انما خلق الامر
لا يعترض عليه اذا تصرف في
ملكه ما يشاء وانما الاعتراض

٥٣ نيل سا على المخلوق المأمور وقال بعضهم الانفصال عن شبهة القدورية أن الله أمر نبال العمل فوجب علينا الامتنال وغيب عنا المقادير لقيام الحجية ونصب الاعمال علامة على ما سبق في مشيئته فنعدل عنه ضل وتناه لان القدر سر من أسرار الله لا يطلع عليه الا هو فاذا دخل أهل الجنة الجنة كشف لهم عنه ذكره الحافظ في القمق (عن حذيفة رضي الله عنه قال لقد خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطبة ما ترك فيها) أى في الخطبة (شيئا) هو كائن من الامور المقدسية (الى قيام الساعة الا ذكره علمه من علمه وجهه من وجهه) ولمسلم من رواية جرير عن الاحمش حفظه من حفظه ونسبه من نفسه (ان كنت لا ترى الشيء قد نسيت فاعرفه كما يعرف الرجل الرجل اذا غاب عنه فراه فعره) اى الذى

كان غاب عنه نفس صورته ثم اذ ارآه عرفه والحديث أخرجه مسلم في العتق وأبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يأتي ابن آدم النذر بشئ لم يكن قد قدرته ولكنه يلقيه القدر) أي إلى النذر (وقد قدرته له أستخرج) بالنظر المتكلم من المضارع (به من الخيل) قال ابن فرحون في اعراب العمدة الباء في به باء الآلة والحديث من افراده وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النذر أي عن عقده أو التزامه وقال انه لا يرد شيئا أي من القدر ٤١٨ انما يستخرج به من الخيل أي لانه لا يتصدق الا بعوض يستوفيه أولا

والنذر قد يوافق القدر فيخرج من الخيل ما لو لم يكن يريد أن يخرج به ولم لا تنذر وأما النذر لا يغني من القدر شيئا وفي قوله يستخرج دلالة على وجوب الوفاء والمنتهى عنه النذر الذي يعتقده انه يغني عن القدر بنفسه كما يزعم كثير من الجهال وكما من جماعة يعتقدون ذلك لما شاهدوا من غالب الاحوال حصول المطالب بالنذر وأما اذا نذر واعتقد ان الله هو الضار والنافع والنذر كالوسائل قالوا فاه به طاعة وهو غير منتهى عنه وجزم القرطبي في المفهم بحمل ما ورد في الاحاديث من النهي على نذر الجأزة فقال هذا النهي محله أن يقول مثلا ان شئني الله مريض ففعل صدقة ووجه الكراهة انه لما وقف فعل القرية المذكورة على حصول الغرض المذكور ظهر انه لم تتمحض له نية التقرب الى الله تعالى مما صدق منه بل سلك فيها سلك المعارضة ويوضحه انه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بها

نرايا أسود كانه طلاء الابل فذكر وانهم يطبخونه حتى يذهب ثلثاه الاخيرتان ثلث بريجه وثلث يبيع به من قبل ان يشرب يومه ومن طريق سعيد بن المسيب ان عمر أحل من الشراب ما يطبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه وأثر أبي عبيدة ومعاذ أخرجه أبو مسلم الكجي وسعيد بن منصور بالنظر يشربون من الطلاء ما يطبخ على الثلث وذهب ثلثاه قال في الفتح وقد رافق عمر ومن ذكره مع على الحكم المذكور أبو موسى وأبو الدرداء أخرجه النسائي عنهما وعلى وأبو امامة وخالد بن الوليد وغيرهم أخرجهما ابن أبي شيبة وغيره ومن التابعين ابن المسيب والحسن وعكرمة ومن النخعياء الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور ورشدا تناوله عندهم ما لم يسكروا وكرهه طائفة تورعوا وأثر البراء أخرجه ابن أبي شيبة من رواية عدي بن ثابت عنه انه كان يشرب الطلاء على النصف أي اذا طبخ فصارع على النصف وأثر أبي حنيفة أخرجه أيضا ابن أبي شيبة ووافق البراء وأبي حنيفة جرير ومن التابعين ابن الحنفية وشريح واطلق الجميع على انه ان كان يسكر حرم قال أبو عبيدة بلغني ان النصف يسكر فان كان كذلك فهو حرام والذي يظهر ان ذلك يختلف باختلاف اعصاب البلاد فقد قال ابن حزم انه شاهد من العصير ما اذا طبخ الى الثلث ينعقد ولا يصير مسكرا أما لو منه ما اذا طبخ الى النصف كذلك ومنه ما اذا طبخ الى الربع كذلك بل قال انه شاهد منه ما لو طبخ حتى لا يبقى غير ربعه لا ينعك عنه السكر قال فوجب ان يحتمل ما ورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ وأخرج النسائي من طريق عطاء عن ابن عباس بسند صحيح انه قال ان النذر لا تحل شيئا ولا تحرمه وأخرج النسائي أيضا من طريق أبي ثابت عنه عبي الله قال كنت عند ابن عباس فجاء رجل يسأله عن العصير فقال اشربه ما كان طريا قال اني طبخت شرابا وفي نفسي قال كنت شارب قبل أن تطبخه قال لا قال فان النذر لا تحل شيئا قد حرم قال الحافظ وهذا يقيده ما أطلق في الآثار الماضية وهو ان الذي يطبخ انما هو العصير الطري قبل أن يتخمرا ما لو صار خرا فطبخ فان الطبخ لا يحله ولا يطهره الا على رأى من يجيز تخليص الخمر والجمهور على خلافه وأخرج ابن أبي شيبة والنسائي من طريق سعيد بن المسيب والشعبي والنخعي اشربوا العصير ما لم يغل وعن الحسن البصري ما لم يتغير وهذا قول كثير من السلف انه اذا بدا فيه التغير بمنع وعلامة ذلك ان يأخذ في الغليان وبهذا قال

عاقبه على شقائه وهذه حالة الخيل فانه لا يخرج من حاله شيئا الا بعوض عاجل يزيد على ما أخرجه غالب وهذا أبو المعنى هو المشار اليه بقوله وانما يستخرج به من الخيل قال وقد ينضم الى هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض أو ان الله تعالى يفعل معه ذلك الغرض لاجل ذلك النذر واليهما الاشارة في الحديث بقوله فانه لا يرد شيئا والحالة الاولى تقارب الكفر والثانية خطأ سرج قال الحافظ بل تقرب من الكفر ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على الكراهة قال والذي يظهر لي انه على التصريح في حق من خاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون اقدامه على ذلك محرما والكراهة في حق من لم يعتق ذلك قال الحافظ وهو تفصيل حسن ويؤيده قصة ابن عمر راوى الحديث

في النهي عن النذر فانهم في نذر الجازاة وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال صكناوا
ينذرون طاعة الله تعالى من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم فسماهم الله ابراراً وهذا صريح في ان
الثناء وقع في غير نذر الجازاة وقد يشعر التعبير بالجل ان النهي عنه من النذر مانع مال فيكون أخص من الجازاة انكن قد
يوسف بالجل من تكاسل عن الطاعة كما في الحديث المشهور بالجل كل الجبل من ذكرت عنده فلم يصل على أخرجه النسائي
وصححه ابن حبان أشار الى ذلك العراقي في شرح الترمذي وقد نقل القرطبي ٤١٩ الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر الجازاة

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
من نذر أن يطيع الله فليطعه
ولم يفرق بين المعلق وغيره قال
الحافظ والاتفاق الذي ذكره
مسلم ~~الكن~~ في الاستدلال
بالحديث المذكور لوجوب
الوفاء بالنذر المعلق نظر قال
الشوكاني في نيل الاوطار قلت
لانظر اذا لم يصحبه اعتقاد فاسد
لان اخراج المال في القرب طاعة
والجبل يحصر على المال فلا
يخرجه الا في نحو نذر الجازاة ولا
تتيسر طاعته المالية الا بمثل
ذلك أو ما لا بد منه كزكاة
والفطرة فلولم يلزمه الوفاء لاسق
على بخله ولم يستقر الاجماع
المذكور انتهى (عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال ما استخاف خليفة الا
له بطائنتان بطانة) اسم جنس
يشمل الواحد والجماعة وبطانة
الرجل خاصته الذين يسلطهم
في الامور ولا يظهر غيرهم عليها
مشتقة من البطن والباطن
دون الظاهر وهذا كما استعاروا

أبو يوسف وقيل اذا انتهى غلبانه وابتدأ في الهدوء بعد الغلبان وقيل اذا سكن غلبانه
وقال أبو حنيفة لا يحرم عصير العنب الى أن يغلي ويتدف بالزبد فاذا غلي وقذف بالزبد
حرم وأما المطبوخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فلا يمنع مطلقاً ولو غلي وقذف بالزبد بعد
الطبخ وقال مالك والشافعي والجمهور يمنع اذا صار مسكراً شرب قليلاً وكثيره سواء غلي
أم لا لانه يجوز أن يبلغ حد السكر بأن يغلي ثم يسكن غلبانه بعد ذلك وهو مراد من قال
حد منع شربه أن يتغير وأخرج مالك بإسناد صحيح ان عمر قال اني وجدت من فلان ربيع
شراب فزعم انه شرب الاطلام وانى سائل عما شرب فان كان يسكر جلدته فجاهده عمر الحد
تأما وفي السياق حذف والتقدير فسأل عنه فوجدته يسكر فجلده وأخرج سعيد بن
منصور عنه نحوه وفي هذا رد على من احتج بعمر في جواز المطبوخ اذا ذهب منه الثلثان
ولو اسكر بأن عمر اذن في شربه ولم يفصل وتعقب بأن الجمع بين الاثرين ممكن بأن يقال
سأل ابيه فاعترف بأنه شرب كذا فسأل غيره عنه فأكبره انه يسكر أو سأل ابنه فاعترف
أنه يسكر. وقال أبو الليث السمرقندي شارب المطبوخ اذا كان يسكر أعظم ذنباً من
شارب الخمر لان شارب الخمر يشرب ما هو عالم انه عاص بشربه وشارب المطبوخ يشرب
المسكر ويراه حلالاً وقد قام الاجماع على ان قليل الخمر وكثيره حرام ونبت قوله صلى الله
عليه وآله وسلم كل مسكر حرام ومن استحل ما هو حرام بالاجماع كفر قوله يوكي أي يشد
بالوكاء وهو غير مهموز قوله وله عزلاء بفتح العين المهملة واسكان الزاي وبالمد وهو النقب
الذي يكون في أسفل المزة والقربة قوله في شربه عشاء قال النووي هو بكسر العين
وفتح الشين وضبطه بعضهم بفتح العين وكسر الشين وزيادة ياء مشددة قال القرطبي هذا
يدل على أن أقصى زمان الشرب ذلك المقدار فانه لا يخرج حلاوة القمر والزبيب في أقل
من ليلة أو يوم والحاصل انه يجوز شرب النبيذ مادام - لمواغيره انه اذا اشتد الحرقاء سرع
اليه التغير في زمان الحردون زمان البرد قوله الى مساء الثالثة قال النووي مساء الثالثة
يقال بضم الميم وكسر هاء الفتان مشهورتان والضم أرجح قوله فيسقي الخادم هذا محمول
على انه لم يكن قد بلغ الى حد السكر لان الخادم لا يجوز أن يسقي المسكر كما لا يجوز له شربه
بل توجه اراقته قوله أو يراق بضم أوله لانه اذا صار مسكراً حرم شربه وكان نجساً
فراق قوله فكيفت فطره أي طلبت حين فطره قوله صنعته في دباه أي قرع قوله ينش

الشعاب والدار في ذلك قال الشاعر أولئك خلاصاتي فم وبطاتي * وهم عيبي من دون كل قريب (تأمره بالخير
وتحذره عليه وبطانة تأمره بالشر وتحذره عليه والمعصوم من عصم الله) بأن حماه من الوقوع في الهلاك أو ما يجزى اليه
والحديث أخرجه البخاري أيضاً في الاحكام والنسائي في البيعة والسير (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كثيراً
ما كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يحلف لا) أفعل أو لا أترك (و) حق (مقلب القلوب) وهو الله عز وجل فالقلوب
بيد الله يقاها كيف يشاء ومعه قلب العبد عن اشارة الايمان الى اشارة الكفر وعكسه وكل فعل الله عدل فمن أضل
وخذه لانه لم ينعمهم حقاً ووجب عليه لهم وورد في الباب أربعة ألفاظ احدها والذي نفسي بيده وكذا انفس محمد بيده

فبعضهم صدر بافظ لاوبعضهم بالفظ ايم ثانيا الاو مقلب القلوب ثالثها والله رابعها ورب الكعبة وأما قوله لاها الله اذا فيؤخذ منه مشروعيته من تقريره لا من لفظه والاول أكثرها ورودا وفي سياق الثاني اشعار بكثرة أيضا وقد جزم ابن حزم وهو ظاهر كلام المالك الكعبة والخنفية بأن جميع الاسماء الواردة في القرآن والسنة الصحيحة وكذا الصفات صريح في اليمين تنعقد به وتجب بمخالفته الكدارة وهو وجه غريب عند الشافعية ويتحقق به ومثله والذي فلق الحبة وامامثل والذي أعبدته أو أسجدته أو أصلى له فصرح ٤٢٠ جزمنا في الحديث دلالة على ان أعمال القلب من الارادات والدواعي

وسائر الاعراض بخلق الله تعالى وفيه جواز تسمية الله تعالى بما ثبت من صفاته ولا نزاع في أصل ذلك وانما الخلاف في أى صفة تنعقد به اليمين والتحقق انها مختصة بالتي لايتشارك فيها غيره كقلب القلوب قال القاضي أبو بكر بن العربي في الحديث جواز الحلف بالله تعالى اذا وصف به اولئك كرايمه تعالى قال الراغب تغليب الله القلوب والابصار صرفها عن رأى الى رأى والتغلب التصرف قال ابن العربي القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله انسان محل العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقواية وكل به ملكا يأمر بالخير ويمنع من الشر فاعقل بنوره يهديه والهوى يظلمه يغويه والقضاء والقدر مسيطر على الكل والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسيئة والامة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى والمفوظ

بفتح الياء التسمية وكسر النون أى اذا غلى يقال نشأت النخلة تنفس نشيت اذا غلت قوله اضرب به ذا الخائط أى اصبه وأرقه في البستان وهو الخائط قوله في ثلاث فيه دليل على ان النبي ذب عن الثلاث قد صار مفعلة كونه مسكرا فيتموجه اجتنابه قوله من الطلاء بكسر الميم حلة والمد شبه بطلاء الابل وهو في تلك الحال غالبا لا يسكر

(باب آداب الشرب)

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثا متفق عليه وفي لفظ كان يتنفس في الشرب ثلاثا ويقول انه أروى وأبرأ وأمرأ وأحد ومسلم * وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الاناء متفق عليه * وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يتنفس في الاناء أو ينفخ فيه رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذى * وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النفخ في الشرب فقال رجل القذحة أراها في الاناء فقال أرقها فقال انى لا أروى من نفس واحد قال فابن القدح اذا عن فيك رواه أحمد والترمذى وصححه) قوله كان يتنفس في الاناء ثلاثا جمل بعضهم هذه الرواية على ظاهرها وانه يقع التنفس في الاناء ثلاثا وقال فعل ذلك ليعين به جواز ذلك ومنهم من عال جواز ذلك في حقه عليه السلام بأنه لم يكن يتنفس منه شي بل الذي يتنفس من غيره يستطاب منه فانهم كانوا اذا برق أو تنحيد يكون بذلك واذا نواضا اقتتلوا على فضله وضوته الى غير ذلك مما في هذا المعنى قال القرطبي وحمل هذا الحديث على هذا المعنى ليس بصحيح بدليل بقرينة فانه قال انه أروى وأمرأ وفي لفظ لاني داود وأبرأ وهذه الثلاثة الامور انما تحصل بان يشرب ثلاثة انقاس خارج القدح فاما اذا تنفس في الماء وهو يشرب فلا يامن الشرب وقد لا يروى وعلى هذا المعنى حمل الحديث الجوزي ونظر الى المعنى ولبقية الحديث ولانهم نهى عن التنفس في الاناء في حديث أبي قتادة وحديث ابن عباس وقوله في حديث أبي سعيد فابن القدح اذا ولا شك ان هذا من مكالم الاخلاق ومن باب النظافة وما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يامر بشي ثم لا يفعله وان كان لا يستقذره منه وهذا وأمرأ من قوله تعالى فكلوه هنيا أمرأ يوم في الحديث كان اذا

من حفظه الله تعالى كذا في الفتح والحديث أخرجه أيضا في التوحيد والاثمان والندور والترمذى شرب في الايمان وكذا النسائي وابن ماجه في الكفارات

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الايمان) * بفتح الهمزة جمع بين خلاف اليسار وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا فقالوا أخذ كل عين صاحبه وقبل لحفظها المحلوف عليه كلفظ اليمين وتسمى ألية وحلفا وفي الشرع تحقيق الامر المحفل أو توكيده بذكر اسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته هذا ان قصد اليمين الموجبة لكفارة والافتراد أو ما أقيم مقامه ليدخل فهو الحلف بالطلاق أو العتق وهو ما به حدث أو منع أو تصديق وخرج بالتحقيق ان اليمين بان سبق لسانه الى ما لم

يقصد منها أو إلى إلفظها كقوله في حال غضبه أو صلته كلام لا والله تارة وبلى والله أخرى وبالمحتمل غيره كقوله والله لاموتن
 أو لا صعد إلى السماء فليس يمين لامتناع الحنث فيه بذاته بخلاف والله لا صعدن السماء فإنه يمين تلزم به الكفارة حالاً
 (والنذور) جمع نذر وهو مصدر نذر بفتح الذال ينذر بضمها وكسر هاو والنذر في اللغة الوعد بخيراً أو شراً وشراً التزام قربة غير
 لازمة بأصل الشرع وزاد بعضهم مقصودة وقيل يجب ما ليس بواجب لحدوث أمر ومنهم من قال أن يلزم نفسه بشئ تبرعاً
 من عبادة أو صدقة أو نحوهما أو ما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من نذر ٤٢١ أن يهوى الله فلا يصعبه فأنما سماه نذراً

باعتبار الصورة كما قال في النحر
 وبأنه مانع بطلان البيع وإذا
 قال في الحديث لا تنزل نذر
 في معصية (عن عبد الرحمن
 ابن حمزة رضى الله عنه قال قال
 لي النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يا عبد الرحمن بن حمزة
 ابن حبيب وقيل كان اسمه عبد
 كلال فخير النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال البخاري له معصية
 وكان اسمه يوم الفتح وشهد
 غزوة تبوك وافتخ بحسبته
 وغيره في خلافة عثمان ثم نزل
 البصرة وليس له في البخاري
 إلا هذا الحديث (لأنه
 الامارة) بكسر الهمزة
 مصدر أمر ولا ناهية وتسال
 مجزوم بالنهي والامارة مفعول
 به والفاعل مستتر يعود على
 عبد الرحمن وكسرت اللام
 لاتقاء الساكنين أي لاتسال
 لولاية (فإنك أن أوتيتها عن
 مسألة وكات إليها) يقال وكاه
 إلى نفسه وكلاو وكلاوه إذا
 الأمر وكول إلى أي إن الإمارة
 أمر شاق لا يخرج من عهدتها

نرب تنفس في الشرب من الاناء ثلاثاً ومعنى أروى أي أكثر يا وأبرأهمه وزأى
 أكرم من مرض أو أذى يحصل بسبب الشرب في نفس واحد أو أمراً أي اكمل انسياغاً
 وقيل إذا نزل من المرى الذي في رأس المعدة إليها فيرى في الجسد منها وفي رواية لابي
 داود بن زيادة أنها وكل ما لم يأت بشقة ولا غناء فهو هنى ويقال هنأني الطعام فهو هنى أي
 لا أتم فيه ويحتمل أن يكون أهنأ في هذه الرواية بمعنى أروى قال ابن رسلان في شرح
 السفن وفي هذا الحديث إشارة إلى ما يدعى للشارب به عقب الشرب فيقال له عقب
 الشرب هنياً مرياً أو ما قولهم في الدعاء للشارب صحة بكسر الهمزة مدغم أجدله أصلاً في
 السفة مسطوراً بل نقل لي بعض طلبة الدمشقيين عن بعض مشايخه أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم قال لائق شربت دمه أو بوله صحة فإن ثبت هذا فلا كلام انتهى قوله فلا يتنفس
 في الاناء انتهى عن التنفس في الذي يشرب منه ثلاثاً يخرج من الفم بزاق يستتذره
 من شرب بعده منه أو تحصل فيه رائحة كريهة تتعلق بالماء أو بالاناء وعلى هذا إذا لم
 يتنفس في الاناء فلا يشرب في نفس واحد قاله عز بن عبد العزيز وأجاز جماعة منهم ابن
 المسيب وعطاء بن أبي رباح ومالك بن أنس وكره ذلك جماعة منهم ابن عباس ورواية
 عكرمة وطاوس وقالوا هو شرب الشيطان والقول الأول أظهر لقوله في حديث الباب
 للذي قال له أنه لا يروى من نفس واحد ابن القديح عن فيك وظاهره أنه أباح له الشرب في
 نفس واحد إذا كان يروى منه وكما لا يتنفس في الاناء لا يتجشأ فيه بل يحكيه عن فيه مع
 الحمد لله ويرده إلى فيه مع التسمية فيتنفس ثلاثاً يحمد الله في آخر كل نفس ويسمى الله في
 أوله قوله أو ينفخ فيه أي في الاناء الذي يشرب منه والاناء يشمل اناء الطعام والشراب
 فلا ينفخ في الاناء لذهب ما في الماء من قذارة ونحوها فإنه لا يحلوا الفم فغالب ما من بزاق
 يستتذره منه وكذا لا ينفخ في الاناء لتبريد الطعام الحار بل يصبر إلى أن يبرد كما تقدم ولا
 يأكله حار فإن البركة تذهب منه وهو شراب أهل النار (وعن أبي سعيد أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائماً رواه أحمد ومسلم * وعن قتادة عن أنس أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائماً قال قتادة فقلنا فلا كل قال ذال نشر
 وأخبرت رواه أحمد ومسلم والترمذي * وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه

الافراد من الرجال لا تسالها عن تشريف نفس فإنك إن سألتها تركت معها فلا يعينك الله عليها وحينئذ فلا يكون فيه
 كفاية لها ومن كان هذا شأنه لا يولى (وإن أوتيتها من غير مسألة ناعت عليها وإذا حلفت على) محلوفاً (يعين فرايت غير ما خيرا
 منها فكفر عن عيذك وانت الذي هو خير) ظاهرة تقديم التكفير على اتیان المحلوفاً عليه والرواية الثانية تأخيرها ومذهب
 الشافعي ومالك والجمهور رجوازالقديم على الحنث لكن يستحب كونه بعده واستثنى الشافعي التكفير بالصوم لأنه عبادة
 بدنية فلا تقدم قبل وقتها كصوم رمضان واستثنى بعض أصحابه حنث المعصية كان حلف لا يزن أساقى التقديم من الاعانة على
 المعصية والجمهور على الاجزاء لأن الميث لا يحرم ولا يحال ومنع أبو حنيفة وأصحابه وأئمة من المالكية التقديم وللشافعي

قوله فكفر عن يمينك وانت الذي هو خير وفي رواية أبي داود والنسائي فكفر عن يمينك ثم انت الذي هو خير وفي صحيح مسلم من حديث عدي بن حاتم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا حلف أحدكم على عين فرأى غيره اخيرا منها فليذكرها وليأت الذي هو خير وفي هاتين الروايتين دليل على جواز اخراج الكفارة قبل الحنث ويجمع بينهما وبين سائر الروايات المصروفة بتأخير الكفارة عن الحنث ويعكر على هذا الرواية المصروفة بالترتيب بالنظر في ما تقدم ان تقديم الكفارة على الحنث متصم ولا تعارضها رواية تأخير ٤٢٢ الكفارة لانها بالواو والواو يطلق الجمع ولا يدل على الترتيب وهذا

الروايات المصرحة بتأخير
الكفارة معارضة لما ذكرنا من
حديث عدی بن حاتم بأنه قدم
الكفارة في هذه الرواية وآخر
الحديث كما قدم الحديث في
تلك الروايات وآخر الكفارات
والكل بلفظ الواو التي لطلق
الجمع فتبقى رواية الترتيب بنم
خاصة عن المعارض وقد صحها
ابن حجر في بلوغ المرام وأخرج
الطبرانی من حديث أم سارة
بلفظ فليكفر عن عينه ثم ليفعل
الذي هو خير فهذه الاحاديث
متماضة على تقديم الكفارة
على الحنث قال ابن المذور رأى
ربعة والاوزاعي ومالك والليث
وسائر فقهاء الامصار غير أهل
الرأي يعني الحنفية ان الكفارة
تجزى قبل الحنث الا ان الشافعي
استثنى الصيام فقال لا يجزى
الا بعد الحنث قال وعن مالك
روايتان ووافق الحنفية أشهب
من المالكية وداود الظاهري
وخالفه ابن حزم وذكر عياض
ان عدة من قال بجواز تقديم
الكفارة من الصحابة أربعة

والله وسلم لا يشرب من أحد منكم قائما فن نسي فاستقى رواه مسلم * وعن ابن عباس قال
شرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائما من زمزم متفق عليه * وعن الامام علي رضي
الله عنه انه في رجة الكوفة شرب وهو قائم قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان
سول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل ما صنعت رواه أحمد والبخاري * وعن ابن
عمر قال كنا كل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن غشي ونشرب ونحن
قيام رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ظاهر النهي في حديث أبي سعيد وابي
هريرة ان الشرب من قيام حرام ولا سيما بعد قوله فن نسي فليستقى فانه يدل على التشديد
في المنع والمباغاة في التحريم ولكن حديث ابن عباس وحديث علي يدلان على جواز
ذلك وفي الباب احاديث غير ما ذكره المصنف منها ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن
أبي هريرة بلفظ لو يعلم الذي يشرب وهو قائم لاسيتمناه ولا أحد من وجه آخر عن أبي
هريرة انه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يشرب قائما فقال له قال له قال أيسر لك ان
يشرب معك الهر قال لا قال قد شرب معك من هو شر منه الشيطان وهو من رواية شعبة
عن أبي زياد الطحان مولى الحسن بن علي عنه رضي الله عنه وأبو زياد لا يعرف اسمه وقد
وثقه يحيى بن معين ومنها عنه مسلم عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجر عن
الشرب قائما قال المازري اختلف الناس في هذا فذهب الجمهور الى الجواز وكرهه قوم
يقال بعض شيوخنا لعلى النهي منصرف الى من أتى أصحابه بما يفاد بشربه قائما
بإلهم استبداداه وخروجاه عن كون ساقى القوم آخرهم شربا قال وأيضاً فان الحديث
ضمن المنع من الاكل قائما ولا خلاف في جواز الاكل قائما قال والذى يظهر لي ان
حديث شربه قائم يدل على الجواز وأحاديث النهي تحمل على الاستحباب والحث على
ما هو أولى وأكمل قال ويحمل الامر بالقي على ان الشرب قائما يحرك خطأ يكون القى
وامه يؤيده قول الضحى انما نسي عن ذلك لاء البطن وقد تكلم عياض على أحاديث
النهي وقال ان مسلما أخرج حديث أبي سعيد وحديث أنس من طريق قتادة وكان
شعبة يقي من حديث قتادة ما لا يصرح فيه بالحديث قال واضطراب قتادة فيه مما
علمه مع مخالفة الاحاديث الاخرى والائمة وأما حديث أبي هريرة ففي سنده عمر بن حنظلة

عشر صحابيا قال وتبعهم علماء الامصار الا بأحنية كذا في السيل الجرار للشوكاني وقال الحافظ ابن حجر ولا
قال ابن المذرواحي الجمهور بان اختلاف الفاظ حديثي أبي موسى وعبد الرحمن لا يدل على تعيين أحد الامرين وانما أمر
الحافظ بامرئين فاذا أتى بهم جميعا فقد فعل ما أمر به واذا لم يدل الخبر على المنع فلم يبق الا طريق النظر فاحتج الجمهور بان
عقد العين لما كان يحله الاستثناء وهو كلام لا يخلو الكفارة وهو فعل ماضى أو بدنى أولى ويرجح قولهم أيضا بالكثرة قال
في نيل الاوطار وقد عرفت ان المنوجه العمل برواية الترتيب المدلول عليه بلفظ ثم ولولا الاجماع المحكى على جواز تأخير
الكفارة عن الحنث لكان ظاهرا للدليل ان تقديم الكفارة واجب انتهى فان قلت ما مناسبة هذه الجملة أعنى قوله واذا

حلفت على عين الخ لسابقة أجيب بأن الممتنع عن الامارة قد يؤدي به الحال الى الحلف على عدم القبول مع كون المصلحة في ولايته والحديث أخرجه البخاري أيضا في الاحكام وفي المكفارات ومسلم في الايمان وأبو داود في الخراج والترمذي في الايمان وأخرج النسائي قصة الامارة في القضاء والسير وقصة اليمين في الايمان (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نحن الآسرون) المتأخرون وجود في الدنيا (السابقة) الام (يوم القيامة) حسابا ودخولا للجنة (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله لان يلج) من البجاج ٤٢٣ وهو الاصرار على الشيء مطلقا أي لان

يتبادى (أحدكم يمينه) أي الذي حلقه (في) أمر بسبب (أهله) وهم يتضررون بعدم حنثه ولم يكن معصية (آثم له) أي أشد انما للعالم المتبادى (عند الله من أن) يحنث (ويعطى كفارته التي افترضها) (الله) عز وجل (عليه) فينبغي له أن يحنث ويفعل ذلك ويكفر فان تورع عن ارتكاب الحنث خشية الاثم أخطأ بادامة الضرر على أهله لان الاثم في البجاج أكثر منه في الحنث على زعمه أو نوهه. وقال ابن المنبر وهذا من جوامع الحكم وبدأه ووجهه انه انما يخرجوا من الحنث والحلف بعد الوعد المؤكدا باليمين وكان القياس يقتضي أن يقال لباج أحدكم آثم له من الحنث ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدل عن ذلك الى ما هو لازم الحنث وهو الكفارة لان المقابلة بينهما وبين البجاج ألحم للخصم وأدل على سوء نظر المنتفع الذي اعتقده انه يخرج من الاثم وانما

ولا يتحمل منه مثل هذا الخالفه غيره له والصحيح انه موقوف انتهى ملخصا قال النووي ملخصه هذه الاحاديث اشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها أقوالا باطالة وزاد حتى تجبره ورام ان يضيف بعضها ولا وجهه لاشاعة الغلط بل يذكر الصواب ويشار الى التصدير عن الغلط وليس في الاحاديث اشكال ولا فيها ضعف بل الصواب أن انتهى فيها محمول على التنزيه وشربه قائما ببيان الجواز وأما من زعم نسخا أو غيره فقد غلط فان النسخ لا يصار اليه مع امكان الجمع لو ثبت التاريخ وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبين الجواز لا يكون في حقه مكروها أملا فانه كان يفعل الشيء للبيان مرة أو مرات ويؤاخذ على الأفضل والامر بالاستفتاء محمول على الاستحباب فيستحب ان يشرب قائما ان يستقئ لهذا الحديث الصحيح فان الامر اذا تذر حله على الوجوب يحتمل على الاستحباب وأما قول عياض لا خلاف بين أهل العلم ان من شرب قائما ليس عليه أن يقيم أو أشار به الى تضعيف الحديث فلا يلتفت الى اشارته وكون أهل العلم لم يوجبوا الاستفتاء لا يمنع من الاستحباب فن ادعى منع الاستحباب بالاجماع فهو مجازف وكيف تترك السنة الصحيحة بالتوهمات والدعاوى والترهات قال الحافظ ابيس في كلام عياض التعرض للاستحباب أصلا بل ونقل الاتفاق المذكور انما هو في كلام المازري كما مضى وأما تضعيف عياض للاحاديث فلم يشاغل النووي بالجواب عنه قال فأما اشارته الى تضعيف حديث أنس بكون قتادة مدلسا فيجيب عنه بأنه صرح في نفس هذا الحديث بما يقتضيه السماع فانه قال قلنا لأنس فلا بكل الخ وأما تضعيف حديث أبي سعيد بأن أبا عباس غير مشهور فهو قول سبق اليه ابن المديني لانه لم يرو عنه الا قتادة لكن وثقه الطبري وابن حبان ودعوا واضطرابه مردودة فقد تابعه الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة كبارواه أحمد وابن حبان فالحديث صحيح موع طارقه صحيح قال النووي والعراقي في شرح الترمذي ان قوله فن نسي لاحتمال عدمه بل يستحب ذلك للامام أيضا بطريق الاولى وانما خص الثاني بالذكر لكون المؤمن لا يقع ذلك منه بعد النهي غالبا لانسانا قال القرطبي في المفهم لم يصحرا - د الى ان انتهى فيه التحريم وان كان القول به جازيا على أصول الظاهرية وتعب بأن ابن حزم منه - م حزم بالتحريم ونعت من لم يقل بالتحريم بالاحاديث المذكورة في الباب وفي الباب عن سعد بن أبي

يخرج من الطاعة والصدقة والاحسان وكذا انجته مع في الكفارة واهم هذا عظيم شأنه بقوله التي افترض الله عليه واذا صح ان الكفارة خير له ومن لوازمها الحنث صح ان الحنث خير له لان يلج أحدكم يمينه في أهله أي لان يهزم أحدكم في قطيعة أهله ووجهه بسبب يمينه التي حلفها على ترك برهم آثم له عند الله من كذا انتهى وفي الحديث ان الحنث في اليمين أفضل من القادي اذا كان في الحنث مصلحة ويختلف باختلاف حكم الحلف عليه فان حلف على ارتكاب معصية كترك واجب عيني وفعل حرام عصى بحلقه ولزمه حنث وكفارة اذا لم يكن له طريق سواء والا فلا كالو حلف لا ينقضي على زوجته فان له طريقا بان يعطيها من مسدا قها أو يرضها ثم يبرئها لان الغرض حاصل مع بقاء التعظيم وان حلف على ترك مباح أو فعله

كدخول داروا كل طعام ولبس ثوب سن ترك حنثه لما فيه من تعظيم اسم الله ثم ان تعلق بتركه أو فعله فرض ديني كان حلف أن لا يس طيبا ولا يلبس ناعما ثقيل عين مكروهة وقيل عين طاعة اتباعا لسان في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف أحوال الناس وقصودهم وفراغهم قال الرافعي والنووي وهو الاصحوب وان حلف على ترك مندوب كمنه ظهرا أو فعل مكروه كاللغات في الصلاة سن حنثه وعليه الكفارة أو على فعل مندوب أو ترك مكروه حنثه وعليه بالحلف كفارة كذا في القسطاني (عن عبد الله بن هشام رضى الله عنه) ٤٢٤ القرشي التيمي له ولاية صحبة قال البغوي سكن المدينة

(قال كناع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (فقال له عمر يا رسول الله) والله (لانت أحب الى من كل شئ الا من نفسي) ذكر حبه لنفسه بحسب الطبع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم له لا) يكمل ايمانك (والذي نفسي بيده حتى أكون أحب اليك من نفسي) أى لا يكتفى ذلك بلوغ الرتبة العليا حتى يضاف اليه ما ذكر وعن بعض الزهاد لا تصدق في حبي حتى تؤثر مصابي على هوائك وان كان فيه الهلاك (فقال له صلى الله عليه وآله وسلم (عمر) رضى الله عنه لما علم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو السبب في نجاة نفسه من الهلكات (فانه الآن والله) يا رسول الله (لانت أحب الى من نفسي) فأخبر بما اقتضاه الاختيار بسبب توسط الاسباب (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم له) الآن (عرفت فنطقت بما يجب عليك يا عمر)

وقاص أخرجه الترمذي وعن عبد الله بن أنيس أخرجه الطبراني وعن أنس أخرجه البزار والاثرم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الترمذي وحسنه وعن عائشة أخرجه البزار وأبو علي الطوسي في الاحكام وعن أم سليم أخرجه ابن شاهين وعن عبد الله بن السائب أخرجه ابن أبي حاتم وثبت الشرب قائما عن عمر أخرجه الطبري وفي الموطان عمر وعثمان وعليهما كانوا يشربون قيسا ما وكان سعد وعائشة لا يريان بذلك بأسا وثبت الرخصة عن جماعة من التابعين وسلك العلماء في ذلك ما لا أحدها الترجيح وان أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي وهذه طريقة أبي بكر الاثرم فقال حديث أنس يعني في النهي جيد الاسناد ولكن قد جاء عنه خلافه يعني في الجواز قال ولا يلزم من كثر الطريق اليه في النهي اثبت من الطريق اليه في الجواز ان لا يكون الذي يقابله أقوى لان الثبوت قديروى من هو دونه الشئ فيرجح عليه فقد رجح نافع على سالم في بعض الاحاديث عن ابن عمر وسالم مقدم على نافع في الثبوت وقدم شريك على الثوري في حديثين وسفيان مقدم عليه في جله أحاديث ويروى عن أبي هريرة انه قال لا بأس بالشرب قائما قال فدل على ان الرواية عنه في النهي ليست بثابتة والامام قال لا بأس به قال ويدل على وهانة أحاديث النهي أيضا اتفاق العلماء على انه ليس على أحد شرب ان يستقئ المسالك الثاني دعوى النسخ واليهما جرح الاثرم وابن شاهين فقررا ان أحاديث النهي على تقدير ثبوتها منسوخة بأحاديث الجواز بقريضة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز وقد عكس ابن حزم قاضي نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكا بأن الجواز على وفق الاصل وأحاديث النهي مقرررة لحكم الشرع فن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان فان النسخ لا يثبت بالاحتمال وأجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كما تقدم ذكره في حديث الباب عن ابن عباس واذا كان ذلك الاخر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم دل على الجواز ويتأيد بعمل الخلفاء الراشدين المسالك الثالث الجمع بين الاخبار بضرب من التأويل قال أبو الفرج الثقفي المراد بالتسام هذا المشي يقال قمت في الاسر اذا مشيت فيه وقت في حاجتي اذا سمعت فيها وقضيتها ومنه قوله تعالى الامامت عليه قائما أى مواظبا بالمشي عليه وجنح الطهاوى الى تأويل آخر وهو

وهذا الحديث ذكره في المناقب بعين هذا السند لكنه اقتصر منه على قوله وهو أخذ بيد عمر فقط وهو مما انفرد البخاري باخراجه (عن أبي ذر رضى الله عنه قال انتهيت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول في ظل الكعبة هم الاخسرون ورب الكعبة هم الاخسرون ورب الكعبة) مرتين قال أبو ذر (قلت ماشائي) ماشائي (أرى) بضم التميمية (قضى) أى انظن في نفسي شئ يوجب الاخسرية وفى لفظ أرى بالضمية المفتوحة في شياء يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ماشائي) ماشائي (بجلس اليه) صلى الله عليه وآله وسلم (وهو يقول فما استطعت ان أسكت ونفسانى ماشاء الله فقأت من هم بابي أنت وأهى) مقضى (يا رسول الله قال الا كثرون أموالا الا من قال كذا وكذا

وهكذا ثلاث مرات أي الامن أنفق ماله اماما وعينا وشمالا على المستحقين فمعه عن الفعل بالقول والحديث أخرجه البخاري مقطعا في الزكاة بإفظ انتهت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال والذي نفسي بيده أو والذي لا اله غيره أو كما حلف ما من رجل يكون له ابل أو بقرا أو غنم لا يؤدى حقها الا أتى بها يوم القيامة الحديث وأخرجه مسلم في الزكاة والترمذي وقال حسن صحيح (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة من الولد) زاد في الجنائز من حديث أنس لم يبلغوا الخنث (عنه النار لا تحل له القسم) ٤٢٥ أي تحل لها قال في الكواكب المراد بالتسم

ما هو معة في قوله تعالى وان منكم الا واردها أي والله ما منكم والمستغنى منه عنه لانه في حكم البذل من لا يموت فمكانه قال لأنس النار من مات له ثلاثة الاب قدر الورود والحديث أخرجه أيضا في الجنائز (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تجاوز لامرأ مما وسوست أو قال حدثت به أنفسها أي بغير اختيارها كقوله تعالى ونعلم ما توسوس به نفسه (مالم تعمل به) بالذي وسوست أو حدثت (أو تكلم) بلفظ الماضي بفتح الميم وقال الكرمانى وتبعه العيني بالجزم قال وأراد ان الوجود الذهني لا أثر له وإنما الاعتبار بالوجود القولي في القوليات والعمل في العمليات ومراد البخاري الخاق ما يقترب على التسمية بالتجاوز لانه من متعلقات عمل القلب وظاهر الحديث ان المراد بالعمل على الجوارح لان المفهوم من لفظ مالم تعمل يشترط ان كل شئ

حل للنهي على من لم يسم عند شربه وهذا ان سلم له في بعض الفاظ الاحاديث لم يسلم له في بقيتها وسلك آخرون في الجمع بعمل احاديث النهي على كراهة التنزيه واحاديث الجواز على بانه وهي طريقة الخطابي وابن بطلان في آخرين قال الحافظ وهذا أحسن المسالك واسلمها وأبعدا من الاعتراض وقد أشار الاثرم الى ذلك آخر افعال ان ثبتت الكراهة جلت على الاشراد والتأديب لا على التصريم وبذلك جزم الطبري وأيده بانه لو كان جائزا لم حرمه أو كان حراما لم يجوز ما بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بانه أو اضما فلما تعارضت الاخبار في ذلك جمعنا بينهما - هذا وقيل ان النهي عن ذلك انما هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرره فان الشرب قاعدا أمكن وابعده من الشرى وحصول الوجع في الكبد أو الخلق وكل ذلك قد لا يأمن منه من شرب قائما قوله شرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائما من زعمهم في روايه لابن ماجه من وجه آخر عن عامر فذكرت ذلك لعكرمة فخاف انه ما كان حينئذ الا راكبا وعند أبي داود من وجه آخر عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف على بعيره ثم اناخه بعد طوافه فصلى ركعتين فلهله حينئذ شرب من زعم قبل ان يعود الى بعيره ويخرج الى الصفابل هذا هو الذي يتعين المصير اليه لان عمدة عكرمة في افكاره كونه شرب قائما انما هو ما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف على بعيره وخرج الى الصفاء على بعيره وسعى كذلك لكن لا بد من تفضل ركعتي الطواف بين ذلك وقد ثبت انه صلاهما على الارض فما المانع من كونه شرب حينئذ من - فاية زعمهم قائما كما حفظه الشعبي عن ابن عباس قوله في رحبة الكوفة الرحبة بفتح الراء المهملة وفتح الموحدة المكان المتسع والرحب به تكون المهملة المتسع أيضا قال الجوهري ومنه أرض رحبة أي متسعة ورحبة المسجد بالتصريك وهي ساحته قال ابن التين فعل هذا يقرأ الحديث بالسكون ويحتمل انما صارت رحبة الكوفة بمنزلة رحبة المسجد فيقرأ بالتصريك وهذا هو الصحيح قوله صنع كما صنعت أي من الشرب قائما وصرح به الاسما عيني في روايته فقال شرب فمعه وضوئه قائما كما شربت (وعن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اختناث الاسقية ان يشرب من أفواهاها متفق عليه وفي رواية واختناث ان يقلب رأسها ثم يشرب منه أخرجه وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان

٥٤ نيل في الصدر لا يؤاخذ به سواء توطن أو لم يتوطن وفي الحديث اشارة الى عظم قدر الامة المحمدية لاجل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم لقوله تجاوز لامرأ مما وسوست أو قال حدثت به أنفسها (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من تذر ان يطبيع الله عز وجل كان يصلى الظهر مثلاني أول وقته أو يصوم نقلا كيوم الخميس ونحوه من المستحب من العبادات البدنية والمالية (فليطعمه) الامر للوجوب ومقتضاء ان المستحب ينقلب بالنذر واجبا وبتقيده بما تقدمه النادر (ومن تذر ان يعصيه) كشر الخمر (فلا يعصيه) والمعنى من نذر طاعة الله وجب عليه الوفاء بنذره ومن تذر ان يعصيه حرم عليه الوفاء بنذره لان النذر مقيده به الشرعي ايجاب المباح وهو انما يتحقق

في الطاعات وأما المعاصي فليس فيها شيء مباح حتى يجيب بالندرة ولا يتحقق فيه الندرة قال الف - ط لاني فيه دليل على أن من نذر طاعة يلزمه الوفاة ولا يلزمه الكفارة فلا نذر صوم العبد لا يجيب عليه شيء ولو نذر شحرا وله فباطل والله ذهب مالك والشافعي فاما اذا نذر مطلقا كان قال على نذر ولم يسم شيئا فعليه كفارة العين وكذا ان نذر شيئا لم يطقه والحديث أخرجه أبو داود في النذر وكذا الترمذي والشافعي وأخرجه ابن ماجه في الكفارات (عن سعد بن عبادة رضى الله عنه انه استفتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نذر كان على امره) عمدة ٤٢٦ (فتوفيت قبل ان تقضيه) والنذر المذكور قيل كان صيا ما وقيل كان عتقا وقيل

صدقة وقيل نذرا مطلقا أو كان معينا عند سعد قال الحافظ وهو الظاهر من حديث الباب (فاقتاه) صلى الله عليه وآله وسلم (ان يقضيه عنها) قال الزهري فكانت سنة بهدأى صار قضاء الوارث ما على الورث طريفة شريفة وهو أهم من أن يكون وجوبا أو ندبا قاله في الفقه تبعاً للكوكب قال المعين معني التركيب ليس كذلك وانما معناه فكانت فتوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنة بهدأى به بعد افتائه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وفي الحديث قضاء الحقوق الواجبة عن الميت والجهود على ان من مات وعليه نذر مالي انه يجب قضاؤه من رأس ماله وان لم يوص الا ان وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث وشرط المالكية والمنفية ان يوصي بذلك مطلقا واستدل للجمهور بقصة ام سعد هذه ويحتمل أن يكون سعد قضى نذرا منه من تركها ان كان ماليا أو تبرع به والحديث أخرجه في الحبل أيضا

يشرب من في السقاء رواه البخاري وأحمد وزاد قال أيوب فانبت ان رجلا شرب من في السقاء فخرجت حية وعن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من في السقاء رواه الجماعة الا لم يسموا به وعن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن يده كبتة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشرّب من في قربة معانة فاجاب فقمت الى قبة افقطة ثم رواه ابن ماجه والترمذي وصححه وعن ام سليم قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي البيت قربة معلقة فشرّب منها وهو قائم فقامت فاجابته لعندي رواه أحمد حديث ام سليم أخرجه أيضا ابن شاهين والترمذي في الشمائل والطبراني والطحاوي في معاني الآثار وفي الباب عن عبد الله بن أنيس عند أبي داود والترمذي قوله عن اختناث الاسقية بالخلاء المجهمة ثم التثناة من فوق بعدد نون وبعد الاف مثلة افتعال من الخثث بالخاء المجهمة والذون والمثناة وهو في الاصل الانطواء والتكسر والافتناء والاسقية جمع سقاء والمراد به المتخذ من الادم صغيرا كان أو كبيرا وقيل القربة قد تكون صغيرة وقد تكون كبيرة والسقاء لا يكون الا صغيرا قوله واختناث الخ هو مدرج وقد جزم الخطابي ان تفسير الاختناث من كلام الزهري قوله وزاد فقال أيوب الخ هذه الزيادة زادها أيضا ابن أبي شيبة وافظه شرب رجل من سقاء فانساب في بطنه حين انفتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وكذا أخرجه الامام علي بن قولته من في السقاء قال النووي اتفقوا على ان النهي هنا للتميز به لا للتحريم كذا قال وفي الاتفاق نظره قد نقل ابن التين وغيره عن مالك انه أجاز الشرب من افواه القرب وقال لم يباح في فيه نهى قال الحافظ لم أر في شيء من الاحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز الا من فعله صلى الله عليه وآله وسلم واحاديث النهي كلها من قوله فهي أرجح واذا نظرنا الى هذه النهي عن ذلك فان جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي انه مأمون منه صلى الله عليه وآله وسلم اما ولا فلعنتمته وطيب نكحته وأما ما دخل شي في فم الشارب فهو يقتضي انه لو لم لا السقاء وهو يشاهد الماء الذي يدخل فيه ثم ربطه بطا محكمت شرب منه لم يقتض له النهي وقد أخرج الحاكم من حديث عائشة تبسند قوي بالفظ نهى ان يشرب من في السقاء لان ذلك يقتضيه ان يكون النهي خاصا بمن يشرب

وفيه استفتاء العلم وفضل بر الوالدين بعد الوفاة والتوصل الى برهما في ذمتهم وقد اختلف أهل الأصول في الامر فيتنفس بعد الاستفتاء العلم هل يكون كالامر بعد الخطر أو لا فخرج صاحب المصنوع انه منله فالراجح عند غيره انه لا لباصة كارجح جماعة في الامر به هذا الخطر انه لا سبب (عن ابن عباس رضى الله عنهما ما قال بينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطيب) أي يوم الجمعة كما عند الخطيب في المهمات (اذا هو برجل قائم) زاد أبو داود في الشمس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (عنه) أي عن اسمه أو عن حاله (فقالوا) هو (أبو اسرائيل) قيل اسمه قد يرمضوا وفيه دليل يستبرئ مصغرا أيضا وقيل قبضه باسم ملان الروم وقيل بالسين مصغرا أيضا وقيل بقبره في آخر يوم زاد الخطيب في ميم مانه فقال انه رجل من عريش وقال ابن الاثير في العصابة كعبه انه انصاري

قال في الفتح والاول اولى يعني كونه قرشيا ولا يشاركة أحد من الصحابة في كنيته (نذر ان يقوم ولا يقعد ولا يستظل) من الشمن (ولا يتكلم ويصوم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مره) أي مرأبا اسرائيل ولا يداود مره (فليتكلم وليستظل) من الشمر (وليقعد وليصوم) لانه قربة بخلاف اليهودي والظاهر انه صلى الله عليه وآله وسلم لم علم منه ان الصوم لا يشق عليه والحديث أخرجه ابو داود في الايمان وابن ماجه في الكفارات وفيه ان كل شيء يأذيه الانسان ولو ما لا يعلم يرد بشر وعيته كتاب ولا سنة كالمشي حافيا والجوهر في الشمس ليس من طاعة الله ٤٢٧ تعالى فلا يعقد النذر به فانه صلى الله

عليه وآله وسلم أمر ابا اسرائيل باتعام الصوم دون غيره قال القرطبي في قصته هذه اوضح حجة للجهل في عدم وجوب الكفارة على من تذر معصية او مالا طاعة فيه فقد قال مالك لما ذكره ولم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امره بكفارة كذا في الفتح

(بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب الكفارات) •

اي كفارات الايمان جمع كفارة من الكفر وهو الاستلزام ان يستر الذنب ومنه الكافر لانه يستر الحق ويسمى الليل كافر لانه يستر الاشياء عن العيون ومنه قيل للزارع كافر لانه يغطي البذر قال الراغب الكفارة ما يغطي الحائث في الجمين واسم يعمل في كفارة القتل والظهار وهي من التكفير وهو ستر الفعل وتغطيته فيستر بمنزلة من لم يعمل قال ويصح أن يكون اسم له ازالة الكفر نحو الترييض في ازالة الموضع قال تعالى ولأن أهل الكتاب آمنوا واتقوا الكفرنا عنهم سيئاتهم اي

فيتمسك داخل السقاء أو يستر به باطن السقاء امام من صب من القم الى داخله من غير عمامة فلا ومن جلة ما عل به النبي ان الذي يشرب من قم السقاء قد يغلبه الماء فينصب منه أكثر من حاجته فلا يأمن ان يشرب به أو ييل ثيابه قال ابن العربي واحدة من هذه العلل تكفي في ثبوت الكراهة وبمجموعها تقوى الكراهة جدا قال ابن أبي جرة الذي يقتضيه الفقه انه لا يبعد أن يكون النبي لمجموع هذه الامور وفيها ما يقتضي الكراهة وفيها ما يقتضي التحريم والعادة في مثل ذلك ترجيح ما يقتضي التحريم وقد حرم ابن حزم بالتحريم اثبوت النبي وحمل احاديث الرخصة على أصل الاباحة واطلق أبو بكر الاثرم صاحب أحد ان احاديث النبي فاسضة للاباحة لانهم كفوا ولا يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحية في بطن الذي شرب من قم السقاء ففسخ الجواز قال العراقي لو فرق بين ما يكون له ذكر كان تكون القرية معلقة ولم يجد المحتاج الى الشرب اياه ولم يتمكن من تناول بكنهه فلا كراهة حينئذ وذو على هذا تحصل الاحاديث المذكورة وبها يكون لغيره قدر قصم عليه احاديث النبي قال الحافظ ويؤيد ان احاديث الجواز كلها فيها ان القرية كانت معلقة والشرب من القرية المعلقة أخص من الشرب من مطلق القرية ولا دلالة في اخبار الجواز على الرخصة مطلقا بل على تلك الصورة وحدها وحملها على حالة الضرورة جمع بين الخبرين اولى من حملها على النسخ والله أعلم قال وقد سبق ابن العربي الى ما أشار اليه العراقي فقال ويحتمل أن يكون شربه صلى الله عليه وآله وسلم في حال ضرورة اما عند الحرب واما عند عدم الاناء ومع وجوده لكن لا يمكن تقريره في السقاء في الاناء ثم قال ويحتمل أن يكون شربه من اداة والنبي محمول على ما اذا كانت القرية كبيرة لانها مظنة وجود الهوام قال الحافظ والقرية الصغيرة لا يجتمع وجود شيء من الهوام فيها والضرر يحصل به ولو كان فقيرا اه وقد عرفت ان كنيته وام سلم صرحا بان ذلك كان في البيت وهو مظنة وجود الآنية وعلى فرض عدمها فاخذ القرية من مكان او انزله او الصب منها الى الكفين أو أحدهما يمكن فدعوى ان تلك الحالة ضرورية لم يبدل عليها دليل ولا شك ان الشرب من القرية المعلقة أخص من الشرب مطلقا وان كان لا فرق في تجوز العذر وعدمه بين المعلقة وغيرها وليست المعلقة بما يصاحبها العذر دون غيرها حتى يستدل بالشرب منها على اختصاصه بحال الضرورة وعلى

اذا ما هو يسمى السحاب الذي يستر الشمس كافر او تكفر الرجل بالسلاح اذا استتر به (عن السائب بن يزيد) الكندي ويقال النبي ويقال الازدى المدني (رضي الله عنه قال كان الصاع على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مد او ثلثا بعد كم اليوم) فزيد فيه أي في الصاع في زمن عمر بن عبد العزيز قال ابن بطال كانت له في الفتح هذا يدل على أن مدهم حين حدث به السائب كان أربعة أرطال فاذا زيد عليه ثلثه وهو رطل وثلاث قام منه خمسة أرطال وثلاث وهو الصاع بدليل ان مدهم صلى الله عليه وآله وسلم رطل وثلاث وصاحبه أربعة امداد ثم قال واما مقدار ما زيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز فلا نعلمه واغما الحديث يشيد على ان مدهم بم ثلاثة امداد بعده اه قال في الفتح ومن لازم ما قال ان يكون صاعهم ستة عشر رطلا لكنه اهل العلم مقداره الرطل

عندهم اذذاك اه والمد كما هو رطل وثلاث بالبخدادى وهو مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع وحينئذ فيكون
الصاع سقانة درهم وخسعة وثمانين وخمسة اسباع درهم كما صححه النووي وعند أبي حنيفة رجه الله ان الصاع ثمانية ارجل
قال القسطلاني لنا ما نقل الخلاف عن السلف بالمدينة وهم اعرف بمثل ذلك كما قال مالك مستدلا به على أبي يوسف في مناظرته
لمحضرة الرشيد فرجع أبو يوسف في ذلك اليه والحديث أخرجه البخاري في الاعتصام أيضا والنسائي في الزكاة وعند البخاري
عن نافع مولى ابن عمر ان ابن عمر كان ٤٢٨ يهطى زكاة رمضان وكفارة اليمين بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المد الاول بالجر

مسقة لازمة ماد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم واراد فافع بذلك
انه كان لا يهطى بالماء الذي احذته
هشام قال ابن بطال وهو أكبر
من مد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم يثاني مد قال الحافظ وهو كما
قال فان المد الهشامى رطلان
والصاع منه ثمانية ارجل قال
قتيبة وقال مالك مدنا يه
المد في أعظم من مدكم يه في
البركة الخاصة بدعاء النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لها فهو أعظم
من مد هشام ثم فسر مالك مراده
بقوله ولا ترى الفضل الا في مد
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى
وان كان مد هشام افضل بحسب
الوزن (عن أنس بن مالك رضى
الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال اللهم بارك
لهم) أى اهل المدينة (في مكائهم
وصاعهم ومدهم) البركة بمعنى
النماء والزيادة قال النووي
الظاهر ان المراد البركة في نفس
المكيل بالمدينة بحيث يكفي المد
فيما من لا يكفيه في غيرها قال
القسطلاني قلت وقد رأيت من

ذلك في سنة خمس وتسعين وثمانمائة الهجى العجيب فانه تعالى بوجهه الكريم يردى اليه ارجلا ويجعل
وفاقى بها على الكتاب والسنة في عافية بلا محنة ويعتق رقبتي من النار بمنه وكرمه اه وانا أدعو أيضا بهذه الدعوة تقبلها الله
تعالى منى قبول احسن قال ابن المنير يحتمل ان تختص هذه الدعوة بالمد الذي كان حينئذ حتى لا يدخل المد الحادث بعده ويحتمل
أن تم كل مكيل لاهل المدينة الى الابد قال والظاهر الثاني كذا قال وكلام مالك ينجح الى الاول قال في الفتح وهو الحق وقد
تغيرت المكاييل في المدينة بعد عصر الامام مالك والى هذا الزمان وقد وجدته صدق الدعوة بان يورث في مدهم وصاعهم
حيث اعتمر قديما كقوتها الاصلي ومقلدهم الى اليوم في غالب التكفارات والى ذلك أشار الملهب والله تعالى اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض) في مسائل فسخة الموارث جمع في بضعة عشرين مقروضة أي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فقلت على غيرها والفرض لغة التقدير قال الراغب الفرض قطع الشيء الصلب والتأثير فيه وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى نصيبا مقروضا أي مقدرا ومعلوم ما دمجنا من غيرهم وهو شرع ما نصيب مقدرا للوارث ثم قيل له لم مسائل الميراث علم الفرائض وللعالم به فرضي وفي الحديث أفرضكم زيد أي أعلمكم بهذا النوع وعلم الفرائض كما نقل من أصحاب الشافعي ينقسم إلى ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم النسب ٤٢٩ وعلم الحساب والأنصبة المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف ونصفه ونصفي نصفه

وأنصفي نصفه والثلاثان ونصفه ونصفي نصفه (عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ألحقوا الفرائض بأهلها) المستحقين لها بنص القرآن أي أوجبوا الفرائض لأهلها واحكموا بها لهم وجاءت العبارة في أعلى درجات الفصاحة واسبق غايات البلاغة مع استعمال الجواز فيها لأن المعنى يطوها بهم والصدوقا يستحقها فأعطوا كل ذي فرض فرضه المسمى له في الكتاب والسنة (فما بقى) بعد الفرائض وما شرطية في موضع رفع على الابتداء والخبر قوله بقى (فهو لا ولي) جواب الشرط أي أقرب (رجل ذكر) في النسب إلى المورث دون الإبهن والوصف بالذكورة مع أن الرجل لا يكون إلا ذكر التوكيد والتنبيه على أن الرجولية ليست هي الاعتبار بل مطلق الذكورة حتى يدخل الصغير والتنبيه على سبب الاستحقاق بالعدوية وسبب الترجيح في الإرث لكون الذكر له

هل يجري الربا فيه وهل يقطع في مرقته اه ولا يخفى أن حديث أنس نص في ابن وحديث سهل بن سعد يعم الماء وغيره فتأويل قول مالك إن السنة تبت في الماء لا يصح قوله أنا ذلت أن أعطي هؤلاء ظاهرا في أنه لو أذن له لأعطاهم ويؤخذ منه جواز الإتيان بمثل ذلك وهو مشكل على ما اشتهر من أنه لا يثار بأقرب وعبارة امام الحرمين في هذا لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها وقد يقال إن الأقرب أعم من العيادة وقد أورد على هذه القاعدة تجوز جذب واحد من الصف الأول ليصلي معه فان خروج المجدوب من الصف الأول اقصد تحصيل فضيلة للجاذب وهي الخروج من الخلاف في بطلان صلاته ويمكن الجواب بأنه لا يثار إذا حقت الإتيان إعطاء ما استحقه غيره وهذا لم يهبط الجاذب شيئا وانما خرج مصلحته لأن مساعدة الجاذب على تحصيل مقصوده ليس فيها إعطاؤه ما كان يحصل للعجذب لو لم يوافقه قوله قد لا يقع المثل من فوق وتشدديد اللام أي وضعه وقال الخطابي وضعه بمنف وأصله من الرمي على التل وهو المكان العالي المرتفع ثم استعمل في كل شيء رمي به وفي كل القاء وقيل هو من التل بلام ساكنة بين المثنائين المفتوحين وآخره لام وهو العنق ومنه وتله للجيبين أي صرعه فالتق عنه وجهل جيبينه إلى الأرض والتفسير الأول اليقيني في حديث الباب وقد أنكر بعضهم تقيد الخطابي الوضع بالمنف وظاهر هذا أن تقديم الذي على اليمين ليس بمعنى فيه بل لمعنى من جهة اليمين وهو فضلها على جهة اليسار فيه يؤخذ منه أن ذلك ليس ترجيحاً لمن هو على اليمين بل هو ترجيح لجهة اليمين وقد يعارض حديث أنس وسهل المذكورين حديث سهل بن أبي حنيفة الذي تقدم في القسامة بلفظ كبير وكبر وكذلك حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سقى قال ابدوا بالأكبر ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين أي يدي الكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه قال ابن المنير يؤخذ من هذا الحديث أنه إذا تعارضت فضيلة الفاضل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة قوله ساقى القوم آخرهم شربا فيه دليل على أنه يشترع لمن تولى ستاية قوم أي آخر في الشرب حتى يفرغوا عن آخرهم وفيه إشارة إلى أن كل من ولي من أمور المسلمين شيئا يجب عليه تقديم إصلاحهم على ما يخص نفسه وأن يكون غرضه إصلاح حالهم وجر المنفعة إليهم ودفع المضار عنهم والنظر لهم في دق أمورهم وجعلها وتقدم مصلحتهم على مصلحته وكذا من يفرق على القوم فأكهة فيبدأ

مثل حظ الاثنين لأن الرجال لحقة بهم مؤن كثيرة باقما والقيام بالضيقة والعيال ونحو ذلك والتنبيه على نفي توهم اشتراك الاتي ولا يخفى بعده وأنه خرج مخرج الغالب ولا يخفى فساد لأن الرجل ذكر لأن الغالب فيه الذكورة وقال الخطابي المعنى أقرب رجل من العصبية وقال ابن بطال المراد به الرجال من العصبية بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت اتفق دون من هو أبعد فان استواوا اشتروا وقال ابن التين إنما المراد العم مع العمه وابن الأخ مع بنت الأخ وابن العم مع بنت العم فان الذكور دون الإناث وخرج من ذلك الأخ مع الاخت لا بوبن أو لاب فانهم يشتركون بنص القرآن قوله تعالى وإن كانوا أخوة رجالا ونساء فلذلك كمثل حظ الاثنين وكذلك الأخوة لا مانع من يشتركون هم والإخوات لا مانع لبقوله تعالى فليحل

عندهم اذ ذلك اه والمد كما مر رطل وثلاث بالغة ذادى وهو مائة وثمانية وعشرون ذرهما واربعه اسباع ذرههم وحديثه فيكون
الصاع سقانة درهم وخسعة وثمانين وخمسة اسباع درهم كما صححه النووي وعند أبي حنيفة رحمه الله ان الصاع ثمانية ارجل
قال القسطلاني لما نقل الخلاف عن السلف بالمدينة وهم اعرف بمثل ذلك كما قال مالك مستدلا به على أبي يوسف في مناظرته
له بمحضرة الرشيد فرجع أبو يوسف في ذلك اليه والحديث أخرجه البخاري في الاعتصام أيضا والنسائي في الزكاة وعند البخاري
عن نافع مولى ابن عمر ان ابن عمر كان ٤٢٨ يهبط زكاة رمضان وكفارة اليمين بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المد الاول بالجبر

كل حال فالمد ايسل أخس من الدعوى فالاولى الجمع بين الاحاديث بحمل الكراهة على
التنزيه ويكون شربه صلى الله عليه وآله وسلم يانا للبعوز (وعن ابن عباس ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبنا فمضض وقال ان له سهرا رواه أحمد والبخاري
وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلبن قد شيب بماء وعن عيمه اعرابي وعن
يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال لا تبين فالأين رواه الجماعة الا النسائي
وعن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بشراب فشرب منه وعن عيمه
غلام وعن ياراه الاشجياخ فقال للسلام انا اذن لي ان أعطى هؤلاء فقال السلام والله
يا رسول الله لا آتيت بنصيب منك أحد افعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يده متفق
عليه وعن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ساقى القوم آخرهم شرابا
رواه ابن ماجه والترمذي وصححه حديث أبي قتادة أخرجه أيضا أبو داود قال المذري
ورجاله سنده ثقات وقد أخرجه مسلم في حديث أبي قتادة الانصاري الطويل قلت لا
اشرب حتى يشرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان الساقى آخرهم قوله فمضض
فيه مشروعية المضمضة به فشرب اللبن وقد روى أبو جعفر الطبري من طريق عقيل
عن ابن شهاب بالفظ فمضض من شراب اللبن والعلة الدسومة الكاثنة في اللبن والتعليل
بذلك يشرب ما كان له دسومة من ماء كول أو مشروب فانهم اشترع له المضمضة قوله قد
شيب بماء أي مزج بالماء وانما كانوا يمزجون بالماء لان اللبن يكون عند حلبه حارا وتلك
البلادة في الغالب حارة فكانوا يمزجون بالماء لذلك قوله ثم أعطى الاعرابي وقال الاين
فالأين يجوز أن يكون قوله الاين مبتدأ أخبر به محذوف أي الاين مقدم أو احق ويجوز
أن يكون منصوبا على تقدير قدموا الاين أو أعطوا وفيه دليل على انه يقدم من على عين
الشارب في الشرب وهم تبرأ وهو مستحب عند الجمهور وقال ابن حزم يجب ولا فرق بين
شراب اللبن وغيره كما في حديث سهل بن سعد وغيره ونقل عن مالك انه خصه بالماء قال ابن
عبد البر لا يصح عن مالك وقال عياض يشبهه أن يكون مراده ان السنة ثبتت نصافي
الماء خاصة وتقديم الاين في غير شراب الماء يكون بالقياس قال ابن العربي كان
اختصاص الماء بذلك لكونه قد قيل انه لا يعلل بخلاف سائر المشروبات ومن ثم اختلف

صفة لائحة المد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واد فافع بذلك
انه كان لا يهبط بالماء الذي احذته
هشام قال ابن بطال وهو أكبر
من مد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم يثنى مد قال الحافظ وهو كما
قال فان المد الهشام رطلان
والصاع منه ثمانية ارجل قال
قتيبة وقال مالك مدنا يه
المدني أعظم من مدكم يه في
البركة الحاصلة بدعاء النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لها فهو أعظم
من مد هشام ثم فسر مالك مراده
بقوله ولا ترى الفضل الا في مد
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي
وان كان مد هشام افضل بحسب
الوزن (عن أنس بن مالك رضى
الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال اللهم بارك
لهم أي اهل المدينة (في ميكا لهم
وصاعهم ومدهم) البركة بمعنى
النماء والزيادة قال النووي
الظاهر ان المراد البركة في نفس
المكييل بالمدينة بحيث يكنى المد
فيها من لا يكفيه في غيرها قال
القسطلاني قلت وقد رأيت من

ذلك في سنة خمس وتسعين وثمانمائة المحب المحب فانه تعالى بوجه الكرم يردى اليه ارجل ويجعل
وقافي بها على الكتاب والسنة في عافية بلا محنة ويعتق رقبتي من النار بمنه وكرمه اه وانما ادعوا أيضا بهذه الدعوة تقبلها الله
تعالى مني قبولا حسنا قال ابن المنير يحتمل ان تختص هذه الدعوة بالمد الذي كان حديثه حتى لا يدخل المد الحادث بعده ويحتمل
أن تم كل مكيال لاهل المدينة الى الابد قال والظاهر الثاني كذا قال وكلام مالك يخرج الى الاول قال في الفتح وهو المعتمد وقد
تفسيرت المكيال في المدينة بعد عصر الامام مالك والى هذا الزمان وقد وجد مصداق الدعوة بان يورث في مدهم وصاعهم
بما ينبغي قدرهم كما كثر فقهاء الامصار ومقلدوهم الى اليوم في غالب التكفارات والى ذلك اشار المهاب وقته تعالى اعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض) أي مسائل فتنحة الموارث جمع فرائض بمعنى مقروضة أي مقدرة لما
 فيمن السهام المقدرة فغلبت على غيرها والفرض لغة التقدير قال الراغب الفرض قطع الشيء الصلب والتأثير فيه ونخصت
 الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى نصيبا مة وروضة أي مقدرا ومعلوما أو مقطوعا عن غيرهم وهو شرعاً نصيب مقدرة الموارث
 تم قيل لعلم مسائل الميراث علم الفرائض وللعالم به فرضي وفي الحديث أفرضكم زيدا أي أعلمكم بهذا النوع وعلم الفرائض كما
 نقل عن أصحاب الشافعي ينقسم إلى ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم النسب ٤٢٩ وعلم الحساب والأنصبا المقدرة في كتاب الله
 تعالى ستة النصف ونصفه

ونصف نصفه والثلاثان ونصفه
 ونصف نصفه (عن ابن عباس
 رضي الله عنهما عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال ألحقوا
 الفرائض بأهلها) المستحقين
 لها ينص القرآن أي أوجبوا
 الفرائض لأهلها واحكموها
 لهم وجاءت العبارة في أعلى درجات
 الفصاحة واسق غايات البلاغة
 مع استعمال المجاز في الان المعنى
 يطوها بهم والصدوقا يستحقها
 فاعطوا كل ذي فرض فرضه
 المسمى له في الكتاب والسنة (فما
 بقى) بعد الفرائض وما ندرطية
 في موضع رفع على الابتداء والخبر
 قوله بقى (فهو لاولى) جواب
 الشرط أي اقرب (رجل ذكر)
 في النسب إلى المورث دون الابناء
 والوصف بالذكورة مع ان الرجل
 لا يكون الا ذكر التوكيد والتثنية
 على أن الرجولة ليست هي
 المعبرة بل مطلق الذكورة حتى
 يدخل الصغير والتثنية على سبب
 الاستحقاق بالعضوية وسبب
 الترجيح في الارث لكون الذكر له

هل يجري الربا فيه وهل يقطع في مرقته اه ولا يخفى ان حديث أنس نص في ابن
 وحديث سهل بن سعيد وغيره فتأويل قول مالك بان السنة ثبتت في الماء لا يصح
 قوله أنا ذلتى ان اعطى هو لا يظهر في انه لو اذن له لا اعطاهم ويؤخذ منه جواز الايثار
 بمثل ذلك وهو مشكل على ما اشتهر من انه لا يثار باقرب وعبارة امام الحرمين في هذا
 لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها وقد يقال ان القرب أهم من العبادات وقد
 أورد على هذه القاعدة تجويز جذب واحد من الصف الاول ليصلى معه فان خروج
 المجدوب من الصف الاول اقصه فحصل فضيلة للجاذب وهي الخروج من الخلاف في
 بطلان صلاته ويمكن الجواب بانه لا يثار اذ حقيقة الايثار اعطاء ما استحقه غيره وهذا
 لم يعط الجاذب شيئا وانما يرجع مصلحته لان مساعدة الجاذب على تحصيل مقصوده ليس
 فيها اعطائه ما كان يحصل للعبد ولو لم يوافق قوله قتله بفتح المثناة من فوق وتشديد
 اللام أي وضعه وقال الخطابي وضعه بهتف وأصله من الرمي على التل وهو المكان العالي
 المرتفع ثم استعمل في كل شيء رمى به وفي كل القاء وقيل هو من التل بلام ساكنة بين
 المثنتين المفتوحتين وآخره لام وهو العنق ومنه قوله للجيبين أي صرعه فالق عنقه
 وجعل جبينه إلى الارض والتفسير الاول اليقيني في حديث الباب وقد أنكر بعضهم
 تقييد الخطابي الوضع بالعنف وظاهر هذا ان تقديم الذي على اليمين ليس لمعنى فيه بل
 لمعنى من جهة اليمين وهو فضلها على جهة اليسار فيؤخذ منه ان ذلك ليس ترجيحاً لمن
 هو على اليمين بل هو ترجيح لجهة اليمين وقد يعارض حديث أنس وسهل المذكورين
 حديث سهل بن أبي حنيفة الذي تقدم في القسامة بلفظ كبير كبير وكذلك حديث ابن عباس
 الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سقى قال
 ابدوا بالأكبر ويجمع بانه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين اما بين يدي الكبير
 أو عن يساره كلهم أو خلفه قال ابن المنير يؤخذ من هذا الحديث انه اذا تعارضت فضيلة
 القاضل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة قوله ساقى القوم آخرهم شربا فيه دليل
 على انه يشرع لمن تولى سقاية قوم ان يأخر في الشرب حتى يفرغوا عن آخرهم وفيه إشارة
 إلى ان كل من ولي من أمور المسلمين شياً يجب عليه تقديم اصلاحهم على ما يخص نفسه
 وأن يكون غرضه اصلاح حالهم وجر المنفعة اليهم ودفع المضار عنهم والنظر لهم في دق
 امورهم وجلها وتقديم مصلحتهم على مصلحته وكذا من يفرق على القوم فأكفه فيبدأ

مثل حظ الاثنين لان الرجال لهم قوم مؤن كثيرة باقتال والقيام بالضيقات والعيال ونحو ذلك وللتثنية على نفي توهم اشتراك
 الاثنى ولا يخفى بعده وانه خرج مخرج الغالب ولا يخفى فساد ما لان الرجل ذكر لان الغالب فيه الذكورة وقال الخطابي المعنى
 أقرب رجل من العصابة وقال ابن بطلال المراد به ان الرجال من العصابة بعد اهل الفروض اذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت
 انصق دون من هو أبعد فان استروا واشترى كوا وقال ابن التين انما المراد العم مع العمه وابن الاخ مع بنت الاخ وابن العم مع بنت
 العم فان الذكور يرثون دون الاناث وخرج من ذلك الاخ مع الاخت لابوين اولاب فانهم يشتركون بنص القرآن قوله تعالى
 وان كانوا اخوة رجالا ونساء فيلزم مثل حظ الاثنين وكذلك الاخوة لأم فانهم يشتركون هم والاخوات لأم لقوله تعالى فليكن

واحد منهم السقم فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ويستثنى من ذلك من يجب كالاخ للاب مع البنت والاخت
 الشقيقة وكذا يخرج الاخ والاخت من الام قال في نيل الاوطار للشوكاني ووصف الرجل بأنه ذكر زيادة في البيان وقال ابن
 التين انه للتوكيد وثقة به القرطبي بان العرب تعتبر -صول فائدة في التوكيد ولا فائدة هنا ويؤيد ذلك ما صرح به أئمة المعاني من
 أن التأكيد لا يدل لمن فائدة وهي امدفع توهيم التجوز أو التهم وادعم الشمول وقيل ان الرجل قد يطلق على مجرد النجدة
 والقوة في الامر فيحتاج الى ذكر ذكر ٤٣٠ وقيل قد يراد بـرجل معنى الشخص فيعم الذكرو الانثى وقال ابن العربي فائدة

بشيء كبير القوم أو بن عن يمينه الى آخرهم وما بقى شر به ولا معارضة بين هذا الحديث
 وحديث ابي أنس لان ذلك العام وهذا خاص فيبقى العام على الخاص

• (أبواب الطب) •

• (باب اباحة التداءى وتركه) •

(عن اسامة بن شريك قال جاء أعرابي فقال يا رسول الله انت تداءى قال نعم فان الله لم ينزل
 داء الا انزل له شفاء علمه من علمه وجهه من جهله روى أحمد وفي لفظ قالت الاعراب
 يا رسول الله انت تداءى قال نعم عباد الله تداءوا فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء أو
 دواء الا داء واحد قالوا يا رسول الله وما هو قال الهرم روى ابن ماجه وأبو داود
 والترمذي ومحمد بن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لكل داء دواء فاذا
 أصيب دواء الداء يرى باذن الله تعالى روى أحمد ومسلم • وعن ابن مسعود قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لم ينزل داء الا انزل له شفاء علمه من علمه وجهه من جهله
 روى أحمد • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أنزل الله من داء
 الا أنزل له شفاء روى أحمد والبخاري وابن ماجه • وعن أبي خزيمة قال قال يا رسول الله
 أرايت رقي - ترقىها ودواء تداءى به وثقاة تقيها هل ترد من قدر الله شيئا قال هي من
 قدر الله روى أحمد وابن ماجه والترمذي • وقال حديث حسن ولا يعرف لابي خزيمة غير
 هذا الحديث • وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يدخل الجنة من
 أمقى سبعة من ألقابهم حساب هم الذين لا يترقون ولا يتطيرون ولا يكتوون وعلى ربهم
 يتوكلون • وعن ابن عباس ان امرأة سوداء أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت
 اني اصرع وانى اتركشف فادع الله لي قال ان شئت صبرت ولا الجنة وان شئت دعوت
 الله ان يعافيك فقالت اصبر وقالت انى اتركشف فادع الله ان لا اتركشف فدعاها
 متفق عليه • ما) حديث أسامة أخرجه أيضا النسائي والبخاري في الادب المفرد ومحمد بن
 أيضا ابن خزيمة والحاكم وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا النسائي ومحمد بن حبان
 والحاكم وحديث أبي خزيمة وهو بمجمة مكسورة وزاى خذينة أخرجه أيضا الترمذي

هي أن الاطاحة بالميراث جميعه
 انما تكون للذكر لا للانثى واما
 البنت المضررة فاخذها المال
 جميعه - بين الفرض والرد
 وقيل احتزبه عن الخنثى وقيل
 انه قد يطلق الرجل على الانثى
 تغليبا كما في حديث من وجد
 متاعه عند رجل وحديث ايما
 رجل ترك ما لا وقال السهيلي ان
 ذكر اصفة اقوله أولى لا اقوله رجل
 واحبال الكلام في ثقبية ذلك
 وتضعيف ما عداه وتبعه الكرمانى
 وقيل غير ذلك والحديث يدل على
 أن الباقي بعد استيفاء مال
 القروض المقدرة للقروض - م
 تكون لا قرب العصبيات من
 الرجال (عن أبي موسى رضى
 الله عنه انه سئل عن ابنة وابنة
 ابن واخت فقال) محببا (للأبنة
 النصف وللأخت النصف وأت
 ابن مسعود) عبد الله رضى الله
 عنه فله وقال ذلك استقبانا
 (فسيبنا به) على ذلك فله ظنا
 منه لانه اجتمع في ذلك (فسئل
 ابن مسعود وأخبر بقول أبي
 موسى فقال) محببا (لقد ضلت

إذا) ان فأت بجرمان بنت الابن (وما أنامن المهتدين) أى ما أنامن الهدى في شئ (أقضى فيه بما قضى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم) (ولابنة الابن السادس تكملة للثلاثين وما بقى) وهو الثالث (فلاخت فاخبر ابو موسى بقول
 ابن مسعود فقال لا تسألونى مادام هذا الخبر فيكم) الخبر بفتح الحاء المهملة وسكون الواو ورجح الجوهرى كسر الطاء وبه جزم
 القراء وقال انه يسقى باسم الخبر الذى يكتب به وقال أبو عبيد الهروى هو العالم بتصحيح الكلام وتخييره تحسينه وهو بالفتح في
 رواية جميع المحدثين وأنكر الكسرى أبو الهيثم ولا خلاف بين الفقهاء فيما روى ابن مسعود وفي جواب أبي موسى هذا الشعر
 ما عدا الحديث أخرجه أبو داود في الفرائض وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه قال في الفهم وكانت هذه القضية

في زمن عثمان لانه هو الذي امر ابا موسى على الكوفة وكان ابن مسعود قبل ذلك اميرها ثم عزل قبل ولاية ابي موسى عليها قال
ابن بطال فبسه ان العالم يجهل اذا ظن ان لافص في المسئلة ولا يتولى الجواب عن ذلك الى ان يصت عنها وفيه ان الحجة عند
التنازع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيجب الرجوع اليها وفيه ما كانوا عليه من الانصاف والاعتراف بالحق والرجوع
اليه وشهادة بعضهم ليهض بالعلم والفضل وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة وتثبت ابي موسى في التباحين دل على من ظن
انه اعلم منه قال ابن العربي يؤخذ من قصة ابي موسى وابن مسعود جواز ١٢٦ العمل بالقياس قبل معرفة الخبر والرجوع
الى الخبر بعد معرفته ونقض

الحكم اذا خالف النص قال
الحافظ ابن حجر ويؤخذ من
منيع ابي موسى انه كان يرى
العمل بالاجتهاد قبل البحث عن
النص وهو لا يثق من يعمل بالعام
قبل البحث عن التخصيص وقد
نقل ابن الحاجب الاجماع بمنع
العمل بالعموم قبل البحث عن
التخصيص وقد عقب بان ابي اسحق
الاسفرايني والشيروازي حكيا
الخلاف وقال ابو بكر الصريفي
وطائفة وهو المشهور عن الحنفية
يجب الاتقياد بالعموم في الحال
وقال ابن سريج والقفال يجب
البحث قال ابو حامد وكذا
الخلاف في الامر والمسمى المطلق
اه (عن انس بن مالك رضى
الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال مولى القوم) أى
عتيقهم (من انفسهم) في النسبة
اليهم والميراث منه او كما قال
(وعنه) أى عن انس (رضى
الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ابن أخت القوم
منهم) لانه ينسب الي بعضهم
وهي أمه فيرثهم تورث ذوى الارحام على القول به (او) قال (من انفسهم) في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لاني
الميراث وعمل به من قال بان ذوى الارحام يرقون كاترث العصباء وهو قول الحنفية وغيرهم والشك من الراوى واورد الحديث
هنا مختصرا وتعلم اني مناقب قرش في باب ابن أخت القوم منهم قال في الفتح وكان البخارى رمز الى الجواب بايراد هذا الحديث
لانه لو صح الاستدلال بقوله ابن أخت القوم منهم على ارادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أعتقه لو رددته
في حقه فدل على أن المراد بقوله من أنفسهم وكذا منهم في المعاونة ونحو ذلك كما تقدم لاني الميراث وقال ابن أبي جرة الحكمة في
ذلك ابطال ما سلكوا عليه في الجاهلية من عديم الالتفات الى اولاد البنات فبطلان اولاد الاخوات حتى قال قائلهم

من طريقين احدهما عن ابن أبي عمير عن سفيان عن الزهري عن ابي خزيمة عن ابيه
والنسائية عن سعيد بن عبد الرحمن عن سفيان عن الزهري عن ابن أبي خزيمة عن ابيه قال
وقد روى عن ابن عيينة كاتا الروابيين وقال بعضهم عن ابي خزيمة عن ابيه وقال بعضهم
عن ابن أبي خزيمة عن ابيه قال وقد روى هذا الحديث غير ابن عيينة عن الزهري عن
ابي خزيمة عن ابيه وهذا أصح ولا يعرف لابي خزيمة عن ابيه غير هذا الحديث اه كلامه
وقد صرح بانه حديث حسن وهو كما قال قوله فان الله لم ينزل داء المراد بالانزال انزال علم
ذلك على لسان الملك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مثالا او المراد به التقدير قوله عباد الله
تداوا واللفظ الترمذي قال نعم يا عباد الله تداواوا والدواء كدواءهم ما يفتح الدال المهملة
بالماء ويكسر دال الدواء قوله والهمم استغنائه لكونه شبيها بالموت والجامع بينهما تقضي
الصحة أو لقربه من الموت أو افضائه اليه ويحتمل ان يكون الاستغنائه منقطعها والتقدير
ليكن الهمم لادواءه وفي انظر الاسام عهله متحفها وهو الموت والعمل التقدير الاداء الاسام
أى المرض الذى قد روى على صاحبه الموت قوله علمه من علمه فيه اشارة الى ان بعض الادوية
لا يعلم كل واحد في احاديث الباب كلها اثبات الاسباب وان ذلك لا يتنافى التوكل على الله
لمن اعتقد انها باذن الله وبتقديره وانها لا تصعب بذواتها بل بما قدره الله فيها وان الدواء قد
ينسب داء اذا قدر الله ذلك واليه اشارة في حديث جابر حيث قال باذن الله قد اردت ذلك
كله على تقدير الله وارادته والتداوى لا يتنافى التوكل كما لا يتنافى دفع الجوع والعطش
بالاكل والشرب وكذلك تجنب المهلكات والدعاء بالعافية ودفع المضار وغير ذلك قوله
وجعله من جهله فيه دلائل على انه لا بأس بالتداوى ان كان به داء قد اعترف الاطباء بانه
لادواءه واقرهوا بالجمجمة قوله وفي نستقيم الخ سيما في الكلام على الرقية قوله وفاة
تتقيا أى ما نتقي به ما يرد علينا من الامور التى لا نريد وقوعها ينسب قوله قال هو من قدر
الله أى لا يخالفه بينهم ما لأن الله هو الذى خلق تلك الاسباب وجعل له خاصية في الشفاء
قوله لا يسترقون الخ سيما في الكلام على الرقية والكي وأما التطبير فهو من الطيرة بكسر
الطاء المهملة وفتح المثناة التحتية وقد تسكن وهى التشاؤم بالاشقي وكان ذلك يصدهم عن
مقاصدهم فنفاه الشرع وأبطله ونهى عنه والاحاديث في الطيرة متعارضة وقد وضعت
فيها رسالة مستقلة وقد استدل بهذا الحديث والذي بعده على انه يكره التداوى

وهي أمه فيرثهم تورث ذوى الارحام على القول به (او) قال (من انفسهم) في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لاني
الميراث وعمل به من قال بان ذوى الارحام يرقون كاترث العصباء وهو قول الحنفية وغيرهم والشك من الراوى واورد الحديث
هنا مختصرا وتعلم اني مناقب قرش في باب ابن أخت القوم منهم قال في الفتح وكان البخارى رمز الى الجواب بايراد هذا الحديث
لانه لو صح الاستدلال بقوله ابن أخت القوم منهم على ارادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أعتقه لو رددته
في حقه فدل على أن المراد بقوله من أنفسهم وكذا منهم في المعاونة ونحو ذلك كما تقدم لاني الميراث وقال ابن أبي جرة الحكمة في
ذلك ابطال ما سلكوا عليه في الجاهلية من عديم الالتفات الى اولاد البنات فبطلان اولاد الاخوات حتى قال قائلهم

بنونا بنونا بنونا • بنوهن ابنا الرجال الاباء فاراد بهذا الكلام التصريح على الالة بين الاقارب قلت واما القول في الموالي فالحكمة فيه جواز نسبة العبد الى مولاه بلا نظر البنوة لما ورد من الوعيد الثابت لمن انتسب الى غير ابيه وجواز نسبة ابته الى نسب مولاه بلا نظر النسبة وفي ذلك جمع بين الادلة وبالله تعالى التوفيق (عن سعد بن ابي وقاص رضي الله عنهم اقول سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ادعى الى غير ابيه وهو يعلم انه غير ابيه فالجنة عليه حرام) ان استعمل ذلك اذ هو محمول على الزجر والتعليظ ٤٣٢ للتنفير عنه واستشكل بان جماعة من خيار الامة انتسبوا الى غير آبائهم كالمقداد بن

الاسود اذ هو ابن عمرو واجيب بان الجاهلية كانوا لا يستنكرون أن يتبنى الرجل غير ابيه الذي يخرج من صلبه فينسب اليه ولم ينزل ذلك في أول الاسلام حتى نزل وما جعل ادعاءكم أبناءكم ونزل ادعواهم لا آبائهم فغلب على بعضهم النسب الذي كان يدعى به قبل الاسلام فصارت ما يذكرونه يعرف بالاشهر من غير أن يكون من المدعوق وهو من نسب به الحقيقي فلا يقتضيه الوعيد اذ الوعيد المذكور انما يتعلق عن انتسب الى غير ابيه على علم منه بانه ليس اياه (فذكر) أي أبو عثمان النهدي (ذلك) الحديث (لاي بكرة) نفي (فقال) وأنا سمعته اذ قال ووعاه قاضي من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) والحديث أخرجه البخاري أيضا في غزوة حنين أيضا (عن أبي هريرة) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ترغبوا عن آبائكم فإن رغب عن أبيه وانتسب اليه (فهو كافر) وفي

واجيب عن ذلك باجوبة قال النووي لا مخالفة بل المدح في ترك الرقي المراد به الرقي التي هي من كلام الكفار والرقي الجبهة والقي بغير العربية وما لا يعرف معناه فهذه مذمومة لاحتمال ان معناه كسر أو قرب منه أو مكرره وأما الرقي بايات القرآن وبالأذكار المعروفة فلا ينهي فيه بل هو سنة ومنهم من قال في الجمع بين الحديثين ان الواردة في ترك الرقي للافضية وبيان التوكل وفي فعل الرقي لبيان الجواز مع ان تركها أفضل وبهذا قال ابن عبد البر وحكامه عن حكماء والتهنئة الاول وقد نقلوا الاجماع على جواز الرقي بالآيات واذكار الله تعالى قال المازري جميع الرقي جائزة اذا كانت بكتاب الله أو بذكره ومنهى عنها اذا كانت بالغة الجمجمة أو بما لا يدري معناه لجواز أن يكون فيه كفر وقال الطبري والمناذري وطائفة انه محمول على من يعتقد ان الادوية تنفع بطبها كما كان أهل الجاهلية يعتقدون قال عياض الحديث يدل على ان السبعين الفاضية على غيرهم وفضيلة انفرادهم بشاركتهم في أصل الفضل والديانة ومن كان يعتقد ان الادوية تؤثر بطبها أو يستعمل رقي أهل الجاهلية ونحوها فليس مسلما لم يسلم هذا الجواب وأجاب الداودي وطائفة ان المراد بالحديث الذين يجتنبون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء فلا واجب الجلبى بانه يحتمل أن يكون المراد به ولا المذكورين في الحديث من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من الاسباب المعدلة لوقوع العوارض فهم لا يعرفون الاكتواء والاستمرار فليس لهم ملها فيما يعتريهم الا الدعاء والاعتصام بالله والرضا بقضائه فهم غافلون عن طب الاطباء ورقي الرقاة ولا يخشون من ذلك شيئا وأجاب الخطابي ومن تبعه بان المراد بترك الرقي والكي الاعتقاد على الله في دفع الداء والرضا بقدره لا القدح في جواز ذلك وثبوت وقوعه في الاحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح لكن مقام الرضا التليم اعلى من تعاطي الاسباب قال ابن الاثير هذا من صفات الاولياء المعرضين عن الدنيا واسباب وعلاقتها وهو لا يهم خواص الاولياء ولا يدعوا عليه وقوع مثل ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلا وأمر الاله كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز ومع ذلك فلا يتقص من توكله لانه كان كامل التوكل يقينا فلا يؤثر فيه تعاطي الاسباب شيئا بخلاف غيره ولو كان كثير التوكل فكان من ترك الاسباب

رواية فقد كثر أي كفر النعمة فليس المراد الكفر الذي يستحق عليه الخلود في النار بل كفر حق أبيه أي ستر وفوض حقه أو المراد التغليب والتشبيع عليه اعظاما لذلك والافضل حق شرعي اذا ستر فستره كفر ولم يعبر في كل ستر على حق بهذا اللفظ وانما عبر به في المواضع التي يقتضي فيها الذم البليغ وتعظيم الحق المستور والحديث أخرجه البخاري في مناقب قريش قوله بعض الثمراح سبب اطلاق الكفر هنا انه كذب على الله تعالى كانه يقول خلقني الله من ماء فلان وليس كذلك لانه انما خلقه من ماء غيره واستدل به على ان قوله في الحديث الماضي قريشا بن أخت القوم منهم ومولى القوم من أنفسهم ليس على عمومه اذ لو كان على عمومه لكان في حقه كذا في الباب المصريح بالوعيد الشديد لمن فعل

ذلك فاعرف انه خاص والمراد انه منهم في الشفقة والبر والمعاونة ونحو ذلك كذا في الفتح

• (بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب الحدود) • جمع • وهو الحاجز بين الشبثين يمنع اختلاط أحدهما بالآخر والمذكور فيه هنا الزنا والخمر والسرقة وحد الزنا والخمر يسمى به لكونه مانعا لما عليه من معاودة مثله مانعا للغير ان يملك مساكنه وقد حصر بعض العلماء ما قبل بوجوب الحد فيه في سبعة عشر شيئا فمن المتفق عليه الردة والحراية قبل التوبة والزنا والقذف وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقة ومن اختلف فيه جدد ٤٣٣ العارية وشرب ما يسكر كثيره من غير الخمر

والقذف بغير الزنا والتعريض بالقذف واللواط ولو بمن يحمل له كاحها واتبان الهيمة والسحاق وتكوين المرأة القرد وغيره من الدواب من وعاثها والصبر وترك الصلاة تكسلا والصبر في رمضان وهذا كله خارج عما شرع فيه المقاتلة كالوتر قوم الزكاة ونصبوا لذلك الحرب قال الراغب وتطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي كقوله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها وعلى فعل فيه شيء مقدر ومنه ومن تعد حدود الله فقد ظلم نفسه ولانها ما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدودا لأنها ما زجر عن فعله ومنها ما زجر عن الزيادة عليه والنقصان منه وأما قوله تعالى ان الذين يحادون الله ورسوله فهو من الممانعة ويحفل ان يراد استعمال الحديد اشارة الى المقاتلة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجل

وفوض وأخلص ارفع مقامه قال الطبري قيل لا يستحق اسم الذوكل الا من لم يخاطب قلبه خوف من شيء الجنة حتى السبع الضاري والعدو العادي ولا يسمى في طلب رزقه ولا في مداواة أو الحق ان من وثق بالله وايقن ان قضاءه عليه ماض لم يقدح في ثوبه كله تعاطيه الاسباب اتباعا لسنة وسنة رسوله فقد ظاهر صلى الله عليه وآله وسلم لم يبين درعين وليس على رأسه المغفر واقعد الرماة على فم الشعب وخندق حول المدينة وأذن في الهجرة الى الحبشة والى المدينة وهاجر هو وتعاطى أسباب الاكل والشرب وادخر لاهله قوتهم ولم يفتطر ان ينزل عليه من السماء وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك وقال للذي سأله ايعقل ناقته أو يتوكل اعقلها وتوكل فاشار الى أن الاحتمال لا يدفع التوكل قوله فقالت اني أصرع الصرع نعم وذا بالله منه علمه تمنع الاعضاء الرئيسة عن استعمالها منعاً غير تام وسببه ريح غليظة تنحبس في منافذ الدماغ أو بخار ردي يرتفع اليه من بعض الأعضاء وقد يتبعه تشنج في الأعضاء ويقذف المصروع بالزبد الغلظ الرطوبة وقد يكون الصرع من الجن ويقع من النفوس الخبيثة منهم ام لا - فحسن بعض الصور الانسية واما لايقاع الاذية به والاول هو الذي يشبهه جميع الاطباء ويذكرون علاجه والثاني يجده كثير منهم وبهضم يقبته ولا يعرف له علاج الا يجذب الارواح الخسيرة العلوية لدفع آثار الارواح الشريرة السفلية وتبطل أفعالها وعن نص على ذلك بقراط فقال به - مذكور علاج المصروع انما يتقع في الذي سببه اختلاط وأما الذي يكون من الارواح فلا قوله واني أتكشف بمائة من فوق وتشد الشين المجعة من التكشف وبالنون الساكنة الخفيفة من الانكشاف والمراد انها خشيت أن تظهر عورتها وهي لا تشعرو فيه ان الصبر على بلايا الدنيا يورث الجنة وان الاخذ بالشدّة أفضل من الاخذ بالرخسة لمن علم من نفسه الطاقة ولم يضعف عن التزام الشدة وفيه دليل على جواز ترك التداوى وان التداوى بالاعشاب الى الله انجع وأنفع من العلاج بالعقاقير ولكن انما ينجع بأمرين أحدهما من جهة العليل وهو صدق القصد والاخر من جهة المداوى وهو توجه قلبه الى الله وقونه بالقوى والتوكل على الله تعالى

• (باب ما جاء في التداوى بالحرمان) •

٥٥ نيل سا قد شرب) خرا يحفل ان يكون هو النعمان أو عبد الله الذي كان يلقب حمارا والثاني أقرب (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اضربوه) لم يذكر عددا فقل لأنه لم يكن محدودا بعدد مخصوص حينئذ (قال أبو هريرة) رضي الله عنه (فما اضارب يده والاضارب بقلعه والاضارب بشوبه) أي بعد قتله للابلام (فما انصرف) من الضرب (قال بعض القوم) قيل انه عمر رضي الله عنه (أنزل الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تقولوا كذا) أي لا تدعوا عليه بالخزي وهو الذل والوان (لا تعينوا عليه الشيطان) لان الشيطان يريد تزوينه للمعصية أن يحصل له الخزي فاذا دعوا عليه بالخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان وقال البيضاوي لا تدعوا عليه بهذا الدعاء فان الله اذا اخراه استهوذ عليه

الشیطان أولاته اذا جمع منكم انتم في المعاصي وحمل اللجاج والغضب على الاصرار فيه مير الدعام واصله ومعونته في اغوائه وتسويله والحديث أخرجه أبو داود في الحدود قال في الفقه وقد أشار بذلك الى أنه لا يشترط الجلد وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال وهي أوجه عند الشافعية أحدها يجوز الجلد بالسوط ويجوز الاقتصار على الضرب بالأيدي والنعال والسياب ثانياً يمين الجلد ثالثاً يمين الضرب ووجه الرابع انه فعل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يثبت نسخه والجلد في عهد العصاة قد دل على جواز وجه ٤٣٤ الاخران الامام الشافعي قال في الام لو أقام عليه الجلد بالسوط فمات

وجبت الدية فتسوى بينه وبين ما اذا زل فدل على ان الاصل الضرب بغير السوط وبه صرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط وصرح القاضي حسين بتعيين السوط واحتج بأنه اجماع العصاة ونقل عن النضر في القضاء ما يوافقوه ولكن في الاستدلال باجماع العصاة نظر فقد قال النووي في شرح مسلم اجماعوا على الاكتفاء بالجر يد والنعال واطراف الثياب ثم قال والاصح جوازه بالسوط وشذ من قال هو شرط وهو غلط من اذلل احاديث العصى قلت وتوسط بعض المتأخرين فحين السوط للمقردين واطراف الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم انه معنى قوله نحو من أربعين مرة تقدير أربعين ضربة ببعضاً مثلاً لان المراد عدد معين ولذلك وقع في بعض طرق عبد الرحمن بن اذهر ان أبا بكر سأل

(عن وائل بن حجر ان طارق بن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النحر نهاه عنها فقال انما أصنعها للدواء قال انه ليس بدواء ولكنه داء رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداواوا ولا تتداواوا بحرام رواه أبو داود وقال ابن مسعود في المسكر ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ذكره البخاري وعن أبي هريرة قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الداء الطيب يعني السم رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وقال الزهري في أبواب الابل قد كان المسلمون يتداوون بها فلا يرون بها بأساً رواه البخاري حديث أبي الدرداء في استناده اسمعيل بن عياش قال المنذرى وفيه مقال انتهى وقد عرفت غير مرة انه اذا حدث عن أهل الشام فهو ثقة وانما يضاف في الطائرين وهو هنا حدث عن فعلة بن مسلم الخثعمي وهو شامي ذكره ابن حبان في الثقات عن أبي عمران الانصاري مولى أم الدرداء وفائدة ما رواه أيضاً شامي قوله ليس بدواء ولكنه داء فيه التصريح بأن الخمر ليست بدواء فيحرم التداءى بها كما يحرم شربها وكذلك سائر الامور نجسة أو المحرمة والمهزبة الجهور قوله ولا تتداواوا بحرام أى لا يجوز التداءى بما حرم الله من النجاسات وغيرها مما حرم الله ولو لم يكن نجساً قال ابن رسلان في شرح المستق والصحيح من مذهبنا يعني الشافعية جواز التداءى بجميع النجاسات سوى المسكر لحديث العرينيين في الصحيحين حيث أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالمشرب من ابوال ابل للتداوى قال وحديث الباب محمول على عدم الحاجة بان يكون هناك دواء غيره يغني عنه ويقوم مقامه من الطاهرات قال البيهقي هذا الحديثان انهما محمولان على النهي عن التداءى بالمسكر والتداءى بالحرام من غير ضرورة ليجمع بينهما وبين حديث العرينيين انتهى ولا يخفى ما في هذا الجمع من التعسف فان ابوال ابل الخمر يمنع انصافها بكونها حراماً ونجساً وعلى فرض التسليم فالواجب الجمع بين العام وهو تحريم التداءى بالحرام وبين الخاص وهو الاذن بالتداءى بأبوال ابل بان يقال يحرم التداءى بكل حرام الا ابوال ابل هذا والقانون الاصولي قوله عن الدواء الطيب ظاهراً تحريم التداءى

من حضر ذلك الضرب فتقوله أربعين ضرباً أبو بكر أربعين قال وهذا عندى خلاف الظاهر ويحده بكل قوله في الرواية الاخرى جلد في الخمر أربعين قلت ويعد التأويل المذكور ما في حديث أنس فامر عشرين رجلاً بالجلد كل واحد جلدتين بالجر يد والنعال انتهى وقال الامام الشوكاني في السيل الجرد قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثبوتاً متواتراً الاشكافية ولا شبهة حد شارب الخمر لكن لم يقع الاتفاق على مقدار معين بل حاصل ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم جلد في الخمر بالجر يد والنعال كافي العصيين وغيرهما من حديث أنس وفي رواية لمسلم وغيره من حديثه انه جلد بجر يدتين نحو أربعين وفي البخاري وغيره من حديث حنيفة بن الحارث انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من كان في البيت ان يضربوه

فضر به بالجر يدوالنعال وفي البخاري أيضا وغيره من حديث السائب بن يزيد قال كانوا في بالشارب في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي امرأة أبي بكر وصدا من امرأة عمر فتقوم اليه فضر به يديها ونعالها وورد بقنا حتى كان صدرا من امرأة عمر فلد فيه ما أربعين حتى اذا عتوا فيها اوفتوا بجلد ثمانين وفي البخاري أيضا وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فمن أتى به وقد شرب الخمر اضر به قال أبو هريرة فلما اضر به يده والشارب بنعله والشارب بنوبه وفي الباب أحاديث وليس فيها أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حد ٤٣٥ الشرب مقدار معين واختلاف اجتهد

الصعابة في التقدير فكان
الواجب بحود الضرب بالجر يد
والنعال والسياب والأيدي
والمرجع في ذلك الى انظر الامام
فان رأى أن يجلده عدد دامة
الى حد الثمانين الجلدة فله بما
وقع من الصعابة أسوة وان رأى
ان يامر بطلاق الضرب له من
غير تعيين فله برسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أسوة وان
رأى زيادة الضرب الى حد
الثمانين على من استقر في
شره او تخفيف الضرب الى حد
الاربعة عشر او دونه على من لم
يستقر في شره كان له ذلك
افتداء بما وقع من عرف في محضر
الصعابة فعرفت بحججهم
هذا أن حد الشرب ثابت
مع تفويض مقداره الى الامام
والحاكم وقد قيل انه لم يقع
الاجماع على وجوب هذا الحد
كما وقع الاجماع على وجوب سائر
الحدود كما حكى ابن جرير
وابن المنذر عن بعض أهل
العلم انه لا حد على شارب المسكر

بكل خبيث والتفهير بالسهم مدرج لاجبة فيه ولا ريب ان الحرام والنجس خبيثان قال
الماوردي وغيره السعوم على أربعة اضر به منها ما يقتل كثيره وقيل له فاكاه حرام
للتداوى وان غيره لقوله تعالى ولا تملقوا ايديكم الى التهلكة ومنها ما يقتل كثيره دون
قليله فاكاه كثيره الذي يقتل حرام للتداوى وغيره والقليل منه ان كان مما ينفع في
التداوى جازا كانه تداوى ومنها ما يقتل في الاغلب وقد يجوز ان لا يقتل في حكمه كما قبله
ومنها ما لا يقتل في الاغلب وقد يجوز ان يقتل فذكر الشافعي في موضع اباحة كاهه وفي
موضع تحريم كاهه فجعله له بعض اصحابه على حالين خيفت اباح كاهه فهو اذا كان
للتداوى وحيث حرم كاهه فهو اذا كان غير منفع به في التداوى

• (باب ما جاء في الكي) •

(عن جابر قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أبي بن كعب طبيباً فافطع منه
عرفاً ثم كواه وراه أجدومسلم • وعن جابر أيضاً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كوى
سعد بن معاذ في أكله من رداء ابن ماجه • ومسلم بن عمار • وعن أنس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كوى أسعد بن زرارة من الشوكه رواه الترمذي وقال حديث حسن
غريب • وعن الغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من اكنوى أو
استرق فقد بريء من التوكل رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه • وعن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الشفاء في ثلاثة في شربة تحجم أو شربة غسل
أو صكية بنار وأنهي أمي عن الكي رواه أحمد والبخاري وابن ماجه • وعن عمران
ابن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينهي عن الكي فاكاه كتيونا فافطن
ولا فجعن رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي وقال فاكاه فافطننا ولا فجعنا • حديث
أنس أخرجه الترمذي من طريق حماد بن مسعدة حدثنا يزيد بن زريع أخرجه
عن الزهري عن أنس واسماده حسن كما قال • حديث المقيرة • صححه أيضاً ابن حبان
والحاكم قوله فقطع منه عرفاً استدلل بذلك على ان الطبيب يداوى بما ترجع عنده قال
ابن رسلان وقد اتفق الاطباء على انه متى أمكن التداوى بالادوية لا ينتقل الى ما فوقه
ففي أمكن التداوى بالغذاء لا ينتقل الى الدواء متى أمكن باليسيط لا يمدل الى

ولا يكن هذا مدفوع بتواتر السموم وباجاع الصعابة ومن بعدهم فلا التفات اليه ولا تعويل عليه والاجماع ثابت قبل وجود
قائله وبعده انتهى • (عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ما كنت لاقم حداً على أحد فيوت فاجد في نفسي) أي
فاحزن عليه (الاصحاب الخمر) أي شاربوه وهو بالنصب ويجوز الرفع والاستثناء منقطع أي لكن أجد من شارب الخمر
اذا مات ويحقل ان يكون التقدير ما أجد من موت أجد مقام عليه الحد شيئاً الا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء
متصلاً قاله الطبيب كذا في القمع (فانه لو مات ودتيه) تخفيف الدال أي اعطيت ديتيه ان يستحقها او عند الناساني وابن ماجه
من رواية الشافعي عن حماد بن زيد قال سمعت علياً يقول من أقتل عليه حد اثمات فلا دية له الا من ضر بنام في الخمر (وذلك

ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لم يقدر فيه حدا مضبوطا وقد اتفقوا على ان من وجب عليه حد بخلافه الامام او جلاد الحد الشرعي فمات فلا دية فيه ولا كفارة على الامام ولا على جلاده ولا في بيت المال الا في حد النحر فمن على ما تقدم وقال الشافعي ان ضرب بغير السوط فلا ضمان وان ضرب بالسوط ضمن قبل الدية وقبل قدره تفاوت ما بين الحد بالسوط وبغيره والدية في ذلك على عاقلة الامام وكذلك لو مات فيما زاد على الاربعين وقال الطيبي يحتمل ان يراد بقوله لم يسنه الحد الذي يؤدي الى التعزير بكافي - حديث ٤٤٦ انس ومشاررة عمر عمارضى الله عنهم ما قال وتخصيص المعنى انه انما خاف

من سنة منها عروقها برأى
هل لا ما سنة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم والحديث
أخرجه مسلم في الحدود وكذا
أبو داود وابن ماجه (عن)
عمر بن الخطاب رضى الله عنه
ان رجلا كان على عهد النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم)
أى زمنه (كان اسمه عبد الله
وكان يلقب جارا) باسم
الجوان المعروف (وكان
يضعك رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم) بأن يهل أو يقول
في حضرته المقدسة ما يضحك
منه وعند أى يهلى من طريق
هشام بن سعد عن زيد بن أسلم
بسنه الباب ان رجلا كان
يلقب جارا وكان يهلى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
العكة من السمن والعسل فاذا
جاء صاحبه يتقاضاه جاءه الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال اعطه - فامتناعه فمارى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على ان يتبسم ويأمر به فيعطى

المركب ومتى أمكن بالدوا لا يبعد - دل الى الجحامة ومتى أمكن بالجحامة لا يبعد - دل الى قطع
العروق وقد روى ابن عدى في الكامل من حديث عبد الله بن جواد قطع العروق مسقمة
كفى الترمذى وابن ماجه ترك العشاء مهزمة وانما كواه بعد القطع لينقطع الدم
الخارج من العروق المقطوع قوله كوى سعد بن معاذ الكى هو أن يحمى حديد ويوضع
على عضو ملول يحرق ويحبس دمه ولا يخرج أوله ينقطع العرق الذى يخرج منه الدم
وقد جاء النهى عن الكى وجاءت الرخصة فيه والرخصة له هدايان جواز حيث
لا يقدر الرجل أن يداوى العلة بدواء آخر وانما ورد النهى حيث يقدر الرجل على أن
يداوى العلة بدواء آخر لان الكى فيه نهى بذهب بالنار ولا يجوز أن يذهب بالنار الاربع
النار وهو الله تعالى ولان الكى يبق منه أثر فاحش وهذا نوعان من أنواع الكى
الاربعة وهما النهى عن الفعل وجوازه والثالث الشفاء على من تركه كحديث السبعين
الفا الذين يدخلون الجنة وقد تقدم والرابع عدم محبته كحديث العصيين وما أحب أن
اكتوى فعدم محبته يدل على ان الاولى عدم فعله والثناء على تركه يدل على ان تركه أولى
فتمين انه لا تعارض بين الاربعة قال الشيخ أبو محمد بن حمزة علم من مجموع كلامه فى الكى
ان فيه نفعان وان فيه مضرة فلما نهى عنه علم ان جانب المضرة فيه أغلب وقرب منه
اخبار الله تعالى ان فى النحر منافع ثم حرمه لان المضار التى فيها اعظم من المنافع انتهى
ملخصا قوله من اشوكة هى دامة معروف كفى القسام ومن قال فى النهاية هى حمة تملو
الوجه والجسد يقال منه شوك فهو مشوك وكذلك اذا دخل فى جسمه شوك ومنه
الحديث واذا شوك فلا تقش أى اذا شاكته شوكه فلا تدرو على انتقامها وهو اخر اجها
بالنقائس قوله فق - يرى من التوكل قال فى الهدى احاديث الكى التى فى هذا الباب قد
نضمت أربعة اشياء أحدها نهى عنها ثم نهى عن محبته ثانيا للثناء على من تركه رابعها
النهى عنه ولا تعارض فيها بحسب ما الله فان فعله يدل على جوازه وعدم محبته لا يدل على
المنع منه والثناء على تاركه يدل على ان تركه أفضل وانتهى عنه اما على سبيل الاختيار
من دون علة أو عن النوع الذى يحتاج منه الى كى انتهى وقيل الجمع بين هذه الاحاديث
ان المنهى عنه هو الاكراهية - دامة قبل حدوث العلة كما يفعله الاعاجم والمباح هو
الاكراه بعد حدوث العلة قوله فى شرطة محجم بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم

وفى حديث عبد الله بن عمرو بن حزم وكان لا يدخل المدينة طرفه الا اشترى منها ثم جاء فقال يا رسول
الله هذا أهديته لك فاذا جاء صاحبه يطلب عنه فقال اعط هذا الثمن فيقول ألم تم دهلى فيقول ليس عدى فيضض ويأمر
لصاحبه بقتله قال وقد وقع نحوه - ذالنعيمان فيما ذكره الزبير بن بكار فى كتاب الفسحة والمزاح (وكان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قد جلده فى الشراب) أى بسبب شربه الشراب المسكر (فأقبحه يوما) وقد شرب المسكر وكان فى غزوة خيبر كما قاله
الواقدي (فأمر) صلى الله عليه وآله وسلم (به بخاد) ولما وقى فامر به بفتح النون بالفعال وحينئذ فسكون معنى لجلده أى ضرب
خبر ما صاب يالده (فقال رجل من القوم) رعبه الواقدي فقال عمر رضى الله عنه (اللهم العنه يا أكرمنا نونى) أى ما أكرم

اثباته وللواقدي ما كثر ما يضرب وفي رواية معمر ما كثر ما يشرب وما كثر ما يجلد (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لا تلعنوه فوالله ما علمت) أي الذي علمت (أنه يجب الله ورسوله) وفي رواية الواقدي فإنه يجب الله ورسوله ولا اشكال فيها لان اجابت تعليل لقوله لا تفعل وفي الحديث الرد على من زعم ان مرتكب الكبيرة كافر لثبوت النهي عن لعنه والامر بالدعاء له وفيه أنه لا تنافي بين ارتكاب النهي وثبوت محبة الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم في قلب المرتكب لانه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بان المذكور يجب الله ورسوله مع ما صدر منه وكراة لعن ٤٢٧ شارب الخمر وقيل المنع في حق من

أقيم عليه الحد لان الحد كفر عنه الذنب وقيل المنع مطلقا في حق ذي الرثة والجواز مطلقا في حق المجاهر بن وصوب ابن المنير ان المنع مطلقا في حق المعين والجواز في حق غير المعين لانه في حق غير المعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل واحتج بالقيس على جواز لعن المعين بالحديث الوارد في المرأة اذا دعاها زوجها الى فراشه فابت لعنتها الملائكة حتى تصبح وتعتقه بمشهم بان الا لعن لها الملائكة فية توقف الاستدلال به على جواز التأمي بهم ولئن سلمنا فليس في الحديث تسميتها وأجيب بان الملك معصوم والتأمي بالمعصوم مشروع والحديث من افراد البخاري قال في الفتح ويؤخذ عنه ان نفي الاجمان عن شارب الخمر لا يراد به زيه بالكلية بل نفي كماله ويحتمل أن يكون استقرار ثبوت محبة الله تعالى في قلب العاصي مقيدا بما اذا ندم على وقوع المعصية أو أنهم عليه الحد فكفر عنه

قوله أو شربة عسل قال في الفتح العسل يذكر ويؤثر راسماؤه تزيد على المائة وفيه من المنافع ما لمعه الموفق البغدادي وغيره فقالوا يجلي الاوساخ التي في العروق والامعاء ويدفع الفضلات ويفسل المعدة ويسفها نسخها معتدلا ويفتح افواه العروق ويشد المعدة والكبد والكلبي والمثانة وفيه تحليل للرطوبات كالادوية وغذية وفيه حفظ للمجمونات وازهاب الكيفية الادوية المستكرهة وتفتيق الكبد والصدرة وادرا البول والطمث وينفع لسعال الكائن من البلغم والامزجة الباردة واذا ضعيف اليه الخلل تنفع أصحاب الصفراء ثم هو غذاء من الاغذية ودواء من الادوية وشراب من الاشربة ولوا من الخلاوات وطلاء من الاطلية ومفرح من المفرحات ومن منافعه انه اذا شرب حارا بدهن الورد تنفع من غش الحيوان واذا شرب وحده بدهن نفع من عضه الكلب الكلب واذا جعل فيه اللحم الطري حفظ طراوته ثلاثة اشهر وكذا الخمار والقرع والبادنجان والليمون ونحو ذلك واذا طبخ به البدن لاقمل قتل القمل والصفبان وطول الشعر وحسنه ونعمه وان اكل به جلاظمة البصروان استن به صقل الاسنان وحفظ صحتها وهو عجيب في حفظ جنة المرق فلا يسرع اليها البلا وهو مع ذلك سامون الغائلة قابيل المضرة ولم يكن يعول قدماء الاطباء في الادوية المركبة الاعايب ولا ذكر للسكر في أكثر كتبهم أصلا وقد أخرج أبو نعيم في الطب النبوي بسند ضعيف من حديث أبي هريرة رفعه وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفعه من لعق العسل ثلاث غدوات من كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء قوله وانتهى أمي عن الكي قال النووي هذا الحديث من بديع الطب عند أهل لان الامراض الامتلائية دموية أو صفراوية أو سوداوية أو بلغمية فان كانت دموية فشفافاؤها اخراج الدم وان كانت من الثلاثة الباقية فشفافاؤها بالاسهال بالامهل اللائق بكل خلط منها فكذا كانه عليه السلام صلى الله عليه وآله وسلم بالعسل على المسهلات وبالطخامة على اخراج الدم بهار بالقصد ووضع العلق وحافى معناها وذكر الكي لانه يستعمل عند عدم نفع الادوية المشروبة ونحوها فآخر الطب الكي والنهي عنه اشارة الى تاخير العلاج بالكي حتى يضطر اليه لافيه من استعجال الام الشديد في دفع ألم قد يكون أضعف من ألم الكي قوله نهى عن الكي فاكثروا قال ابن رسلان هذه الرواية فيها اشارة الى انه يباح الكي عند الضرورة بالابتلاء بالامراض المزمنة التي

الذنب المذكور بخلاف من لم يقع منه ذلك فانه يحتمل ان يتطبع عن قلبه حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العقوب وفيه ما يدل على نسخ الامر الوارد بقتل شارب الخمر اذا تكرر منه الى الرابعة أو الخامسة فقد ذكر ابن عبد البر انه أتى به أكثر من خمسين مرة وأطال الحافظ في بيان الامراض المنسوخ وتسكلم على أحاديثه قال وقد عمل بالناسخ بعض العصاة فانخرج عبد الرزاق بسندين عن عمر بن الخطاب انه جلد اباحجن الثقي في الخمر غاي صراوا وردنحو ذلك عن سعد بن أبي وقاص وخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجاء اثبات ان عمر جلد اباحجن في الخمر أربع مرار ثم قال له أنت خايع فقال اما اذا خلعتني فلا أشربها أبدا انتهى قال القرطبي ان السكر بمجرد موجب للحد ولم يفصل هل سكر من ماء عنب أو

غيره ولا هل شرب قليلا أو كثيرا فيه نعمة للجمه وروى الكوفيون في التفرقة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده) فيه جواز لعن غير المعين من العصاة لانه لعن الجفلس مطلقا ويحتمل أن يكون خبرا يرتدع من معصية السرقة ويحتمل أن لا يراد به حقيقة اللعن بل التنفير فقط وقال في شرح المشكاة لعن المراد باللعن هنا الاهانة والخذلان كانه قيل لما استعمل اعزني عنده في أحقر شئ خذله الله حتى قطع (ويسرق الحبل فتقطع يده) قال الاعمش كانوا ٤٣٨ يرون أنه يبيض الحديد والحبل كانوا يرون أنه منهم ما يسوي دراهم أي ثلاثة و

كأنه انظر الى أن أقل الجمع ثلاثة قال أبو محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال احتج الخوارج بهذا الحديث على أن القطع يجب في قليل الأشياء وكثيرها ولا حجة لهم فيه وذلك أن الآية لما نزلت قال صلى الله عليه وآله وسلم لم ذلك على ظاهر ما نزل ثم أعلمه الله تعالى أن القطع لا يكون الا في سبع دينار فكان بيان لما أجل فوجب المصير اليه قال وأما قول الاعمش أن البيضة في هذا الحديث بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وأن الحبل من حبال السفن فهذا تأويل لا يجوز عند من يعرف صحيح كلام العرب لأن كل واحد من هذين أي بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وحبل السفن يبلغ نائيف كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما يسرقه السارق ولأن عادة العرب والجم أن يقولوا قبح الله فلانا عرض نفسه للضرب في عقد

لا ينجح فيما إلا الكي ويخاف الهلاك عند تركه الا زاء كوى سعدا المسالم يقطع الدم من جرحه وخاف عليه الهلاك من كثرة خروجه كما يكوى من تقطع يده أو رجليه ونهى عمران ابن حصين عن الكي لانه كان به بأسور وكان موضعه خطرا فنهاه عن كيه فتعين أن يكون النهي خاصا بمن به مرض مخوف ولأن العرب كانوا يرون أن الشافي لما لاشفاء له بالادواء هو الكي ويعتقدون أن من لم يكن ذلك فنهاهم عنه لاجل هذه النية فان الله تعالى هو الشافي قال ابن قتيبة الكي جنسان كي الصحيح لئلا يعتدل فهذا الذي قيل فيه لم يتوكل من اكتوى لانه يريد أن يدفع القدر عن نفسه والثاني كي الجرح اذا لم يقطع دمه باحراق ولا غيره والعضو اذا قطع في هذا الشفاء بتقدير الله وأما اذا كان الكي للتداوي الذي يجوز أن ينجح ويجوز أن لا ينجح فانه الى المكر اهـ أقرب وقد تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع كما تقدم قوله فما أفطن ولا انجمن هكذا الرواية الصحيحة بنون الالف فيها بمعنى تلك الكلمات التي اكتبوها نحن وخالفنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في فعله من وكيف يفعل أو ينجح شئ خوفا فيه صاحب الشريعة وعلى هذا افتقارنا كقولنا كان لا وجاع فما أفطن ولا أفنجح وهو أولى من أن يكون المحدث الفاعل على تقدير فما أفطن الكلمات ولا أفنجح لأن حذف المفعول الذي هو فاعله أقوى من حذف الفاعل الذي هو عمدة ورواية الترمذي كما ذكره المصنف رحمه الله فيكون الفلاح والتجاح مسندا فيها الى المتكلم ومن معه وفي رواية لابن ماجه فما أفطحت ولا أفجحت بسكون ناء التانيث بهذا الحاء المفتوحة

• (باب ما جاء في الخيانة وأوقاتها) •

(عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان كان في شئ من أدويتكم خسر في شرطة محجم أو شربة عسل أو لذة نار أو فاق الداء وما أحب أن أكتوى متفق عليه وعن قتادة عن أنس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحجم في الأخدعين والكاهل وكان يحجم لسبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين رواء الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين كان شفاء من كل داء

جوهر وتعرض للعقوبة بالغلول في جراب مسك وانما العادة في مثل هذا ان يقال لعنه الله تعرض لقطع رواء اليد في حبل رث أو كبة شعر أو داء خلق وكل ما كان نحو ذلك كان البلى انتهى وتبني الخطابي وعبارته تأويل الاعمش هذا غير مطابق للحديث ومخرج الكلام وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من اللوم والتعريب أخرى الله فلا تعرض نفسه للتلف في مال له قدر ومزية وفي عرض له قيمة انما يضرب المثل في مثله بالثمن الذي لا وزن له ولا قيمة هذا حكم العرف الجاري في مثله وانما وجه الحديث وتأويله في السرقة وتجهيز أمرها وتحذير من معاقبتها في مال وكثر من المال يقول ان سرقة الشئ اليسير الذي لا قيمة له كالبيضة المذيق الحبل الخلق الذي لا قيمة له اذا تعاطاها فاسقرت به العادة

لم يشب ان يؤديه ذلك الى سرقة ما فوقه - ما حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد تقطع يده يقول فليصد هذا الفل ولينثوقه قبل ان تملكه العادة ويحترق عايم الياسلم من سوء مغيبته ووخيم عاقبته انتهى لكن اخرج ابن ابي شيبة عن حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي انه قطع يد سارق في بيضة - ريد غنار ربيع دينار قال في النسخ رجاله ثقات مع انقطاعه ولعل هذا مستند التأويل الذي اشار اليه الاعمش وقال الكزما في غرض الاعمش انه لا قطع في الشيء القليل بل النصاب كربع دينار والحديث أخرجه مسلم في الحدود والنسائي في القطع وابن ماجه في الحدود ٤٣٩ (عن عائشة رضي الله عنها عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم) قال تقطع اليد أي يد السارق (في) سرقة (ربيع دينار) ذهباً (فصاعداً) وهذا ما يحتاج به للشائعية في التصديدي بربع الدينار والحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الحدود ونصب فصاعداً على الحال المذكورة وقال تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ما أي يديهما والمراد اليدين قال الشوكاني في السيل الجرار قد دل القرآن على قطع اليد وهي حقيقة في جميعها ثم ورد البيان من السنة بأن القطع لليد هو قطع الكف من الكوع كما أخرجه أبو الشيخ عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن أبابكر وعمر كانوا يقطعون السارق من المفضل وأخرج البيهقي عن عمر مثله ويؤيده ما أخرجه أهل السنن عن فضالة بن عبيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده

رواه أبو داود وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن خير ما تحتكمون فيه يوم سبع عشرة وتسع عشرة واحد عشر وعشرين رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن أبي بكر أنه كان ينهى أهله عن الخبامة يوم الثلاثاء ويضع عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا يقرأ رواه أبو داود وروى عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخبامة يوم الثلاثاء السبع عشرة من الشهر رواه له السنن وأما حرب بن اسمعيل الكرماني صاحب أحد وليس اسنده بهذا وروى الزهري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من احتجم يوم السبت أو يوم الأربعاء فاصابه وضع فلا يلومن الانفسه ذكره أحمد واحتج به قال أبو داود وقد أسند ولا يصح وكراهه ابن راهويه الخبامة يوم الجمعة والأربعاء والثلاثاء الا اذا كان يوم الثلاثاء سبع عشرة من الشهر أو تسع عشرة أو (أحد وعشرين) حديث أنس أخرجه أيضاً ابن ماجه من وجه آخر وسنده ضعيف والطريق التي رواها الترمذي منها هي ما في سننه قال حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثنا عمرو بن عاصم حدثنا حماد بن عمار بن جريز بن حازم قال حدثنا قتادة عن أنس فذكره وقال النووي عند الكلام على هذا الحديث رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم وصححه الحاكم أيضاً ولكن ليس في حديث أبي داود المذكور الزيادة وهي قوله وكان يحتجم السبع عشرة الخ وحديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمثوري وهو من رواية سعيد بن عبد الرحمن بن عوف الجمعي عن سهيل بن أبي صالح وسعيد وثقه الأكثر وابنه بعضهم من قبل حفظه وله شاهد من كور في الباب بعده وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً أحمد قال الحافظ ورجاله ثقات لكنه معلول انتهى واسنده في سنن الترمذي هكذا حدثنا عبد بن حماد أخبره النضر بن شميل حدثنا عبد بن منصور قال سمعت أبا بكر فذكره وحديث أبي بكر في اسناده أبو بكر بكار بن عبد العزيز بن أبي بكر قال يحيى بن معين ضعيف ليس حديثه بشئ وقال ابن عدي أرجوانه لا بأس به وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم وحديث معقل بن يسار أشار اليه الترمذي وقد ضعف المصنف اسناده ولكن شهد له ما قبله وقد أخرجه أيضاً زرين وفي الباب

ثم أمر بها فعلق في عنقه وفي اسناده الخباج بن اربطة وهو ضعيف ولكنه قد حسنه الترمذي وأما كون الكف التي تقطع هي اليمن فلبيان النبوي واقرأة ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا أي أيديهما انتهى قال القرطبي أول من حكم بقطع يد السارق في الجاهلية الواجد بن المغيرة وأمر الله تعالى بقطعه في الاسلام فكان أول سارق قطعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاسلام من الرجال الخباز بن عدي بن نوفل بن عبد مناف ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الاسد من بني مخزوم وقطع أبو بكر يد الفقي الذي سرق العقد وقطع عمر يد ابن سمرة أخى عبد الرحمن بن سمرة والمبرقة بفتح السين وكسر الراء ويجوز أن كانها مع فتح السين وكسر ها وهي أخذ مال خفية ليس لأخذ أخذه من جرم مثله فلا يقطع بخمس ومنتهى

وجاء في نحو ودبعة وعند الترمذي مما سمعته ليس على الخنفس والمنتخب والخامس قطع واما السارق فشرطه ان يكون ملتزما
للاحكام عالم بالتصريح مختارا بغير اذن واصالة فلا يقطع حربي ولو معاهد اولاصبي ولا يحنون ولا مكره وما ذوله وأصل
وجاهل بالتصريح قرب عهده بالاسلام أو بعد عن العلماء ويقطع مسلم وذمي بمسلم وذمي واما المسلمون فاختلاف في كم
يقطع فعند الشافعية في ربع دينار خالص أو قيمته وعند المالكية يقطع بسرقة طفل من حرثه مثله بان يكون في دار أهله أو
بربع دينار ذهباً فصاعداً أو ثلاثة ٤٤٠ دراهم فضة فاكثروا نقص الاقطع وعند الحنفية عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة

دراهم مضروبة وقال الحنابلة
يقطع بجحد عارية وسرقة ملح
وتراب واجار وابن وكلا
وسرجين طاهر وثلج وصيد
لا بسرقة ماء وسرجين نجس
ويقطع طرار وهو الذي يسط
الطيب وغيره ويأخذ منه أو
بعدد قوطه نصابا وبسرقة
محنون ونائم وأبهمي لا يميز ولو
كان كبيراً وقطع على من الكف
وعند الدارقطني موصولان
عليهما قطع من المفصل وذكر
الشافعي في كتاب الاختلاف أن
عليما كان يقطع من يد السارق
الخنصر والبصر والوسطى
خاصة ويقول أستعفى من
الله ان اتركه بلا عمل وعند
الدارقطني عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أمر بقطع
السارق الذي سرق رداً صفوان
من المفصل أي مفصل الكوع
قال ابن الرقعة وادعى الماوردي
انه فعل بجمع عليه والمعنى فيه
ان البطش بالكف وما زاد من

عن ابن عمر عن ابن ماجه رفعه في اثنا حديث وفيه فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس
واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء واجتنبوا الجمامة يوم الاربعاء والجمعة والسبت
والاحد أخرجه من طريقين ضعيفين وله طريق ثالثة ضعيفة أيضاً عند الدارقطني
في الافراد وأخرجه عنه جريد عن ابن عمر موقوفاً ونقل الخلال عن أحمد انه كره الجمامة
في الايام المذكورة وان كان الحديث لم يثبت وحكى ان رجلاً احتجم يوم الاربعاء
فأصابه برص لكونه تم اوان بالحديث قال في الفتح وليكون هذه الاحاديث لم يصح منها شيء
قال حنبل بن ابي حنبل كان أحد يحتجم أي وقت حاج به الدم وأي ساعة كانت ومن أحاديث
الباب في الجمامة حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كان
في شيء مما تداو بتم به خيراً فالجمامة أخرجه أبو داود وابن ماجه وعن سفيان خادمة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت ما كان أحد يشتكي الى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وجهه في رأسه الا قال احتجم ولا وجهه في رجله الا قال اخضب ما أخرجه أبو
داود والترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حديث غريب انما يعرف من حديث قائد
وقائد هذا هو مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع وثقه يحيى بن معين وقال أحمد وأبو حاتم
الرازي لا بأس به وفي اسناده أيضاً عبيد الله بن علي بن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال ابن معين لا بأس به وقال أبو حاتم الرازي لا يحتج بحديثه وقد أخرجه
الترمذي من حديث علي بن عبيد الله عن جدته وقال وعبيد الله بن علي أصح وقال غيره
علي بن عبيد الله بن أبي رافع لا يعرف بحال ولم يذكره أحد من الأئمة في كتاب وذكره
حديث عبيد الله بن علي بن أبي رافع هذا الذي ذكرناه وقال فانظر في اختلاف اسناده
وتغير لفظه هل يجوز لمن يدعي السنة أو ينسب الى العلم أن يحتج بهذا الحديث على
هذا الحال ويتخذ سنة وحجة في غضاب البدو والرجل وعن جابر ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم احتجم على وركبته من وثقه كان به أخرجه أبو داود والنسائي والوثق
بالمثناة الوجه قوله أولدعة بنار بذال مبهمة ساكنة وعين هـ حله اللذع هو الخفيف من
حرق النار واما اللذع بالذال المهملة والغين المبهمة فهو ضرب أو عض ذات السم وقد
تقدم الكلام على حديث جابر هذا فرياً قوله في الاخذعين قال أهل اللغة الاخذعان
عرقان في جانبي العنق يحجم منه والكاهل ما بين الكتفين وهو مقدم الظهر قال ابن
القيم في الهدى الجمامة على الاخذعين تنفع من أمراض الرأس وأجزائه كالأوجه

والاسنان

الاذراع تابع ولذا يجب في الكف دية

اليدون فيا زاد حكومة وقال قتادة فيما روى له الامام أحمد في تاريخه كتابه مغاطي في شرحه في امر أفسرت فقطعت شمالها
ليس الا ذلك أي فلا يقطع بعد ذلك يمينه والجهو وعلى ان أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى لقراءة ابن مسعود شاذة
فاقطعوا أي ما نهموا والقراءة الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها فاقول باجراء الشمال مطلقاً شاذ كما هو ظاهر ما نقل هنا
عن قتادة وفي الموطان كان عهده اوجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمنى وان كان خطأ وجبت الدية وتجزى عن
اليد ارق وكذا قال أبو حنيفة وعن الشافعية لو قال مستحق يمين الجاني الحرام العاقل أخرجهما فخرج يسار اسوا كان عالمياها

وبعد اجزائها لا وقصد باحتمال فقطعها المستحق فهدرة سواء علم القاطع انها اليسار ام لا وقصد جعلها عنها ظانا
اجزائها وأخرجها دها وظنناها اليمن وأظن القاطع الاجزاء فدية لليمن لانها لم يبد لها انما فلاقود لها التسلط مخرجها
بجعلها عوضا في الاولى ولادنه القريفة في مثل ذلك في الثانية بقسمها وبقى قود اليمن في المسائل الثلاثة لانها لم يستوفه
ولا عفا عنه لكنه يؤخر حتى تندمل يساره الا في ظن القاطع الاجزاء عنها فلاقود لها بل يجب لها دية وهذا كله في القصاص
فلو كان اخراج اليسار وقطعها في حد السرقة اجزأت عن اليمن اذا ٤٤١ فعل المقطوع ذلك لدعشته وأظن اجزائها

عن اليمن فلو قصد باخراجها
اباحتمال يقع حدا كذا استدركه
اقاضى حسين على الاصحاب
وحل طلاقهم عليه ورتبه عليه
في الوجيز والحاوي واطلاق
الاصحاب يقتضى وقوعه حدا
مطلقا لان القصد منه التمكن
وقد حصل بخلاف القصاص
فان مبناه على المماثلة انتهى
ما في القسطا في (وعنها) أى
عن عائشة (رضي الله عنها) أن
يد السارق لم تقطع على عهد
النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) الا في ثمن مجن) مفعول
من الاجتماع وهو الاستتار
والاختفاء مما يحاذره المستتر
وكسرت ميمه لانه آله في ذلك
(بحقه) وهى الدرقة وتكون
من خشب أو من عظم ونعاف
بالحد (أوترس) بضم التاء وهو
كالخفة الا انه يطابق فيه بين
جملتين والشك من الراوى
والغالب أن غنسه لا ينقص عن
ربع دينار والحد يث آخرجه
سلم في الحدود وفي حد يثها
الآخر فالتكثير لم تكن تقطع يد

والاستئذان والاذنين والعينين والانف اذا كان حدوث ذلك من كثرة الدم أو فساد
أو منه ما جعلا قال والجامة لاهل الجواز والبلاد الحارة لان دماهم رقيقة وهى
أميل الى ظاهرا بدانهم بلذب الحرارة الخارجة الى سطح الجسد واجتماعها في نواحي
الجلد ولا تفسد أبدا منهم واسعة في الفصل لهم خطر قولهم كان شفا من كل داء هذا
من العام المراد به الخصوص والمراد كان شفا من كل داء سببه غلبة الدم وهذا الحديث
موافق لما أجمع عليه الأطباء أن الجامة في النصف الثاني من الشهر وأنفع مما قبله
وفي الربع الرابع أنفع مما قبله قال صاحب القانون في الطب في النصف الثاني
أو الثالث وتكره عندهم الجامة على الشجر ربت سدا أو أمراضا رديئة
لا سيما اذا كان الغذاء رديئا غليظا والجامة عن طريق دواء وعلى الشبع داء واختار
هذه الارقات للجامة فيما اذا كانت على سبيل الاحتراز من الاذى وحفظ الصحة وأما
في مداواة الامراض فقيمة وجد الاحتياج اليها وجب استعمالها قوله ان يوم الثلاثاء
يوم الدم أى يوم يكثف فيه الدم في الجسم قوله وفيه ساعة لا يرقأ به من آخره أى لا ينقطع
فيها دم من أخيم أو افتصد أو لا يـ ~~يـ~~ كن ورعا يملك الانسان فيها بسبب عدم
انقطاع الدم وأخفيت هذه الساعة لتترك الجامة في ذلك اليوم خوفا من مصادفة تلك
الساعة كما أخفيت ليلة القدر في أوتار العشر الاواخر ليحتمل المتعبد في جميع أوتاره
ليصادف ليلة القدر وكما أخفيت ساعة الاجابة في يوم الجمعة وفي رواية رواها رزين
لا تقصروا الدم في ساطانه ولا تستعملوا الحديد في يوم ساطانه وزاد أيضا اذا صادف يوم
سبع عشرة يوم الثلاثاء كان دواء السنة لمن أخيم فيه وفي الجامة منافع قال في
الفتح والجامة على الكاهل تنفع من وجع المذكب والحلق وتنوب عن فصد اليسا ليلى
والجامة على الاخدعين تنفع من أمراض الرأس والوجه كالاذنين والعينين والاسنان
والانف والحلق وتنوب عن فصد القيقال والجامة تحت الذقن تنفع من وجع الاسنان
والوجه والحلق وتنوب على الرأس والجامة على القدم تنوب عن فصد الصان وهو عرق
تحت الكعب وتنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة
في الاثنيتين والجامة على أسفل الصدر نافعة من دما ميل الفخذ وحره وبنوره ومن
النقرس والبواسير وداء الفيل وحكة الظهر ومحل ذلك كله اذا كان عن دم هائج

٥٦ نيل سا
السارق في ادنى من هجفة أو ترس كل واحد منهم ما ذو ثمن أى ثمن يرغب فيه احتراز
عن النسيء التناقه وليس المراد ترسا بعينه ولا هجفة بعينه وانما المراد الجنس والتمام كان يقع في كل شيء يبلغ قدر ثمن الجن
سواء كان ثمن الجن كثيرا أو قليلا والاعتماد انما هو على الأقل فيكون نصا بلا تقطع فيعادونه (عن ابن عورضى الله
عنه ما نرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم) أى فضة وادخل التاء في ثلاثة لانه عدد مذكر
والثمن في الاصل ما يقابل به الشيء في عقد البيع وله ضابط في الفقه مشهور وليس المراد حقيقة بل ما ذكر في الرواية الاخرى
وهو القيمة واطلق عليها ثمننا مجازيا أو تساويها في ذلك الوقت أو في ظن الراوى أو باعتبار الغاية والديا هم جمع درهم بكسر

الدال وفيه ثلاث لغات أوصفها فتح الهاء والثاني كسر هاء والثالث درهام واختلاف في القدر الذي يقطع به السارق على مذهب قال الشوكاني في السيل الجرار اعلم ان القرآن الكريم يدل على مطلق قطع يد السارق بالسرة قال الله سبحانه وتعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهم ما فلولهم يرد البيان من السنة كان الواجب القناع في كل مسروق فإيلا كان أو كثير أول كنه قد جاء البيان الشافي الكافي الوافي في السنة المطهرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي أرسله الله سبحانه ليبين للناس ما نزل إليهم فثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ٤٤٢ في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا وهذه العبارة تدل على انه كان يقطع يد هذا المقدار في المسروق كما تقرر في الاصول وفي رواية من حديثها هذا المسموع وأحمد والنسائي وابن ماجه باللفظ لا يقطع يد السارق الا في ربيع دينار فصاعدا وهذا صريح في انه لا يقطع فيما دون ذلك وقد رفعته عائشة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي لفظ من حديثها هذا عند البخاري والنسائي وابن داود تكتب مع يد السارق في ربيع دينار وفي لفظ عن البخاري يقطع البدن في ربيع دينار فصاعدا وفي لفظ من هذا الحديث لا حد اقطعوا في ربيع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك وأخرج النسائي من حديث عائشة أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع فيما دون ثمن الجن قيل لعائشة ما ثمن الجن قالت ربيع دينار فهذا الحديث قد تضمن البيان لا كتاب العزيز فلا تقطع الا يدي الا في ربيع دينار فصاعدا ولا ينافيه ما وقع من الاختلاف في تقدير ثمن الجن الذي قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سارقه كما أخرجه البيهقي والطحاوي من حديث ابن عباس قال كان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم عشرة دراهم وهذه الرواية وإن كان في اسنادها ما قال فقد أخرج نحوها النسائي وأخرج أبو داود ان ثمنه كان دينار أو عشرة دراهم ووجه عدم المناقاة أنه حكى الراوي قيمة الجن الذي قطع سارقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعلى تسليم ان تكون قيمة عشرة دراهم كما قدره بعض الصحابة فقد قدره البعض الآخر ربيع دينار وليس في حديث القطع في الجن الذي في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر الا انه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في ثمن ثلاثة دراهم فهذا الجن الذي قطع فيه

وصاف وقت الاحتياج اليه والحاجة على المعدة تنفع الامعاء وفساد الخيض انتهى قال أهل العلم بالفصد فصد الباسيق ينفع حرارة الكبد والطحال والرئة ومن الشوصة وذات الحذب وسائر الامراض الدموية العارضة من أسفل الركبة الى الورك وفصد الاكل ينفع الامتلاء العارضة في جميع البدن اذا كان دمويا ولا سيما ان كان قد فسد وفصد القية ينفع من علل الرأس والرقبة اذا كثرت الدم أو فسد وفصد الودجين لوجع الطحال والربو قال أهل المعرفة ان الخطاب بأحد حديث الجماعة غير الشيوخ لقلة الحرارة في أيديهم وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن ابن سيرين قال اذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم قال الطبري وذلك لانه يصير من حادثة في انتفاص من عمره وانخلال من قوة جسمه فلا ينبغي أن يزده وهذا باخراج الدم انتهى وهو محمول على من لم تنبعين حاجته اليه وعلى من لم يعتده وقال ابن سينا في أرجوزته

ومن يكن تعود الفصاده * فلا يكن يقطع تلك العاده

ثم أشار الى انه يقال ذلك بالتدريج الى أن ينقطع جملته في عشر الثمانين وقال ابن سينا في أبيات أخرى

ووفر على الجسم الدماء فانها * لعمرة جسم من أجل الدعائم

قال الموفق البغدادي بعد أن ذكر أن الجماعة في نصف الشهر الاخر ثم في ربعه الرابع أنفع من أوله وآخره وذلك لاختلاف الاصل في أول الشهر وفي آخره تسكن فأولى ما يكون الاسراع في أثرائه * والحاصل ان احاديث التوقيت وان لم يكن ثبوتها على شرط الصحيح الا أن المحكوم عليه به بعدم الصحة انما هو في ظاهر الامر لا في الواقع فيمكن أن يكون الصحيح ضعيفا والضعيف صحيحا لان الكذب قد يصديق والصدق قد يكذب فاجتناب ما أرشد الحديث الضعيف الى اجتنابه واتباع ما أرشد الى اتباعه من مثل هذه الامور ينبغي لكل عارف واعمال المنوع انبات الاحكام التكليفية أو الوضعية أو نفيها بما هو كذلك

(باب ما جاء في الرقي والقائم)

(عن ابن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الرقي والقائم والتولة ثم ترك رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والتولة ضرب من السحر قال الاضحي

هو

الاختلاف في تقدير ثمن الجن الذي قطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قيمته هذه القيمة وهي ثلاثة دراهم وربع الدينار صرفة ثلاثة دراهم ولا يعارض ذلك كون قيمة الجمن قد تكون عشرة دراهم فان الجمن تحتلف بزيادة القيمة ونقصانها وليس الجمنة قائمة الرقيمما قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد وافقت عائشة ابن عمر في تقويم الجمن بثلاثة دراهم لانها قالت كانت قد سلمت قيمته ربع دينار وضرب الربع الدينار ثلاثة دراهم ومافي الصحيحين اقدم مما في غيرهما ومع هذا فلم يرد ما يدل على انه لا قطع فيمادون عن الجمن الا في تلك الرواية المتقدمة عن عائشة وابنت من رواية الصحيح وعلى تقدير ٤٤٣ انما الصحيحة فهي قيمة بما قدرته به وهو

الربع الدينار فارتفع الاشكال وانفذت الاحاديث على القطع في ربع دينار ولم يرد ما يخالف ذلك من وجه تقوم به الجمنة الا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فهذا الحديث انصح تأويله بما رواه في الصحيحين وغيرهما عن الاعمش انه قال كانوا يرون انه يعض الحديدي والحبل كانوا يرون ان منها ما يساوي دراهم فذلك وظاهر قوله يرون انه يريد العصاة وان لم يصح هذا التأويل فلو قيل من قال انه اراد صلى الله عليه وآله وسلم تحقير شأن السارق وخسارة ربحه أو تأويل من قال انه اراد التنشيد عن السرقة وجعل ما لا قطع فيه بنزلة ما فيه القطع وان لم يصح التأويل فاعلم ان القطع اقدام على قطع عضو معه يوم يعصم الاسلام فلا يحل لابعال الاشياء فيه ولا احتمال

هو تحبيب المرأة الى زوجها * وعن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من تعلق عيجه فلا تم الله له ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له رواه احمد * وعن عبد الله بن عمرو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما أربى ما ركبت أو ما أتيت اذا أنا شربت ترياقا أو تعلقت قيمة أو قات الشعر من قبل نفسي رواه احمد وأبو داود وقال هذا كان للنبى صلى الله عليه وآله وسلم خاصة رقدر خص فيه قوم يعني الترياق * وعن أنس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرقية من العين والحمة والفلة رواه احمد ومسلم والترمذي وابن ماجه والفلة قروح تخرج في الجنب * وعن الثقات بنت عبد الله قالت دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا قد حقت فقال لي ألا تعلمين هذه رقية الفلة كما علمت الكتابة رواه احمد وأبو داود وهو دليل على جوازها لم أعلم الا الكتابة * وعن عوف بن مالك قال كنت في الجاهلية فقلت يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رقاكم لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك رواه مسلم وأبو داود * وعن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرقى فجاء آل عرو بن حزم فقالوا يا رسول الله انما كانت عندنا رقية ترقى بها من العقراب وانك نهيت عن الرقى قال فاعرضوها عليه فقال ما أرى بأسا فحق استطاع منكم أن يتابع أخاه فليفعل رواه مسلم * وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات فلما مرض مرضه الذي مات فيه جلمات أنفث عليه وامسحه بيده نفسه لانها أعظم بركة من يدي تنفق عليه) حديث ابن مسعود أخرجه أيضا الحسك ومعه أيضا ابن حبان وهو من رواية ابن أخي زينب امرأة ابن مسعود عن ابن مسعود قال المندري والراوى عن زينب مجهول وحديث قبة بن عامر قال في مجمع الزوائد أخرجه احمد وأبو يعلى والطبراني ورجالهم ثقات انتهى وحديث عبد الله بن عمرو في استناده عبد الرحمن بن رافع التتويحي قاضي افرينة قال البخاري في حديثه منا كبير وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه نحوه هذا وحديث الشافعي عنه أبو داود والمندري ورجال استناده رجال الصحيح اذا ابراهيم بن مهزي

فيجب الوقوف على ما ثبت من نفي القطع فيمادون الربع الدينار وفيما دون عن الجمن ويكون ذلك كاشية قيمة فيمادونه وهذا المذهب الذي قررناه هو مذهب جمهور السلف والخلف ومنهم من لا يصلح له مذهبهم فلا وفي المسئلة أحد عشر مذهبا هذا الرجة او قد استوفيت هاتفي نرحمنا للمنتقى واستوفيت حججه او قد سكي الحافظ ابن حجر في الشيخ عشرين مذهبوا والله أعلم انتهى (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الممارين) بكسر الراء أى من أهل الذكرو الرد وقول الله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويهعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض وقد استوفيت أنفس هذه الآية في فتح البيان فلا نطول الكلام بهذا (عن أبي بردة) هاتفي بن دينار

الاولى (رضي الله عنه) انه (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يجلد) بضم الياء وسكون الجيم وفتح اللام خبر بمعنى الامر اى لا يجلد أحد قال في الفتح بصيغة النفي وفي رواية بصيغة النفي لا يجلدوا (فوق عشر جلدات) بفتحات معصية عليه في القرع كاصلة وفي رواية لا عقوبة فوق عشر ضربات (الافى حدم من حدود الله) عز وجل والاسـ تقناه مفرغ والتقدير الافى موجب حدم من حدود الله قال في الفتح ظاهره ان المزايا بالحد ما ورد فيه من الشارع عد من الجلد اى والضرب مخصوص اوعوبة مخصوصة وذهب بعضهم الى ان المراد ٤٤٤ بالحد في حديث الباب حق الله تعالى قال ابن دقيق العيد بلغنى ان

بعض العصر بين قرر هذا المعنى بان تخصيص الحد بالمقدرات امر اصطلاحى من الفقهاء وان عرف الشرع اول الامر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت او صغرت وتعبه ابن دقيق العيد بانه خروج عن ظاهره ويحتاج الى نقل والاصل عدمه قلت والعصرى المشار اليه اظنه شيخ الاسلام ابن تيمية وقد نزل صاحبه ابن القيم رحمه الله المفالة المذكورة فقال الصواب في الجواب ان المراد بالحدود هنا الحقوق التى هى اوامر الله تعالى ونواهيه وهى المراد بقوله تعالى ومن بعد حدود الله تأولتكم الظالمون وفى أخرى فقد ظلم نفسه وقال تلك حدود الله فلا تقربوها وقال ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً قال فلا يزد على العشر فى التاديبات التى لا تتعلق بمعصية كآداب الوالد ولد الصغير قلت ويحتمل ان يفرق بين مراتب المعاصى فما ورد فيه تقدير لا يزداد وهو

البغدادى المصصى وهو ثقة وقد أخرجه النسائى عن ابراهيم بن يعقوب عن علي بن المدنى عن محمد بن بشر ثم باسـ نادى داود قوله ان الرقى بضم الراء وتخفيف القاف مع القصر جمع رقية كدى جمع دمية قوله والقائم جمع قيمة وهى خرزات كانت العرب تعلقها على اولادهم ينعون بها العين فى زعمهم فابطله الاسلام قوله والتولة بكسر التاء المشاة فوق وفتح الواو والمخفقة قال الخليل التولة بكسر التاء ونعها شبيه بالسحر وقد جاء تفسير التولة عن ابن مسعود كما أخرجه الحاكم وابن حبان وصححه انه دخل على امرأته وفى عنقه شئ معقود فغذبه فقطعه ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الرقى والقائم والتولة شرك قالوا يا ابا عبد الله هذه القائم والرقى قد عرفناها فما التولة قال شئ يصنعه النساء يصبين الى أزواجهن يعنى من السحر قبل هو خيط يقرأ فيه من السحر أو قرطاس يكتب فيه شئ منه يصب به النساء الى قلوب الرجال أو الرجال الى قلوب النساء فاما ما تعجب به المرأة الى زوجها من كلام مباح كما يسمى الفج وكما قلبه للزينة أو تطعمه من عفار مباح أكله أو أجزاء حيوان ما كـول مما يعتقده انه سبب الى محبة زوجها لما أودع الله تعالى فيه من الخصبة بتقدير الله لانه يفعل ذلك بذاته قال ابن رسلان فالظاهر ان هذا جائز لا أعرف الا ان ما ينه عنه فى الشرع قوله شرك جعل هذه الثلاثة من الشرك لاعتقادهم ان ذلك يؤثر بنفسه قوله فلا تأثم الله له فيه الدعاء على من اعتقد فى القائم وعلقها على نفسه بضد قوله وهو عدم القيام لما قصد من التعليق وكذلك قوله فلا ودع الله فانه دعاء على من فعل ذلك وودع ماضى يدع مثـ ل وذم ماضى يذر قوله أو ما أيت بفتح الهـ مزة والقائه الاولى أى لا كثر بشئ من أمر ديني ولا أهتم بما فعلته ان أنا فعلت هذه الثلاثة أو شيئا منها وهذه مبالغة عظيمة وتمديد شديد فى فعل شئ من هذه الثلاثة أى من فعل شيئا مما فهو وغير مكثرت بما يقوله ولا يبالى به هل هو حرام أو حلال وهـ ذا وان أضافه النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى نفسه فالمراد به اعلام غيره بالحكم وقد سئل عن تعليق القائم فقال ذلك شرك قوله تريا قبال النساء أو الدال أو الطافى فى قوله مـورات أو مضمومات فهذه ست لغات أو جهن بمشاة مكسورة روى مررب والمراد به هنا ما كان مختلطاً بالهوم الا فى بطرح منها رأـ بها وأذنا بها ويستعمل أو ساطها فى الترياق وهو

المستثنى فى الاصل وما لم يرد فيه تقدير فان كان كبيرة جازت الزيادة فيه واطاق عليه اسم الحد كفى محرم الايات المشار اليها والتحق بالمستثنى وان كان صغيرة فهو المقصود بمنع الزيادة فهذا يدفع اراد الشيخ تقي الدين على العصرى المذكور ان كان ذلك مراده وقد أخرج ابن ماجه من حديث ابى هريرة بلفظ لا تعزروا فوق عشرة أسواط وقد اختلف السلف فى مدلول هذا الحديث فاحـ ذبوا ظاهره الليث وأحـ ذى المنهور عنه واصـ حق وبعض الشافعية وقال مالك والشافعى وصاحب ابى حنيفة تجوز الزيادة على العشرة ثم اختلفوا فقال الشافعى لا يبلغ ادنى الحدود وهى الاعتبار بمجد الحظر والعبد قولان وقال الآخرون هو الى رأى الامام بالغ ما بلغ واجابوا عن ظاهر الحديث بوجود ذكرها القسط لان مع الجواب عنها

والحديث أخرجه مسلم في الحدود وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ونقل القرطبي ان الجهمور قالوا بما دل عليه حديث الباب واعتذر داودى فقال لم يبلغ مال كاهن الحديث فكان يرى العقوبة بقدر الذنب وهو يقتضى انه لو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه ان يأخذه (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم يقول من قذف عمو كد هو بري مما قال) سيد عنه وعند الامام علي من قذف عبده بشئ (جلد) السيد (يوم القيامة) يوم الجزاء عند زوال ملك السيد المجازى وانفراد البارى تعالى بالملك الحقيقى ٤٤٥ والتكافؤ فى الحدود ولا فاضلة حينئذ الا

بالتقوى (الا أن يكون) المملوك (كما قال) السيد عنه فلا يجلد وعند النسائي من حديث ابن عمر من قذف عمو كد كان لله في ظهره حد يوم القيامة ان شاء أخذه وان شاء عفا عنه وظاهره انه لا حد على السيد فى الدنيا اذ لو وجب عليه لذكره وهذا الحديث أخرجه مسلم فى الايمان والندور وأبو داود فى الادب والترمذي فى البر والنسائي فى الرجم قال المهلب اجمعوا على ان الحر اذا قذف عبدا لم يجب عليه الحدود قال فى الفتح وفى نقله الاجماع نظرفه قد أخرج عبد الرزاق عن نافع - قال ابن عمر من قذف أم ولد لا تحرق قال بضرب الحد صاغرا وهذا سند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر وقال ابن المنذر اخذوا فممن قذف أم الولد فقال الامام مالك وجماعة يجب فيه الحد وهو قياس قول الشافعى بعدموت السيد وكذا كل من يقول انها اعتقت بموت السيد وعن الحسن البصرى انه كان لا يرى الحد على قاذف أم

محرم لانه نجس وان اخذ هذا الترياق من أشياء طاهرة فهو طاهر لا بأس بأكله وشربه ورخص مالك فيما فيه شئ من لحوم الاغنى لانه يرى اباحة لحوم الحيات وأما اذا كان الترياق نباتا أو حجرا فلا مانع منه قوله أوقلت الشعر من قبل نفسي أى من جهة نفسي فخرج به ما قاله عن نفسه بل ما يكاله عن غيره كما فى الصحيح خبر كة قالها الشاعر كة ليد ويخرج منه أيضا ما قاله لاعلى قصد الشعر فجاء موزونا قوله كان لنى خاصة يعنى وأما فى حق الامة فالقاسم وانشاء الشعر غير حرام قوله فى الرقية من العين أى من اصابة العين قوله والحمة بضم الحاء المهملة وفتح الميم الخنفة وأصلها حوا وحى بوزن صرد والهاء فيه عوض من الواو المحذوفة أو الباء مثل حمة من الوسم وهذا على تخفيف الميم أما من شدد فالأصل عنه حمة ثم أدغم كما فى الحديث العالم مثل الحمة وهى عين ماء حار يلاذ الشاميسة شئ بها المرضى وأنكر الازهرى تشديد الميم والمراد بالحمة السم من ذوات السموم وقد تسمى ابرة العقرب والزبور ونحوه - حمة لان السم يخرج منها فهو من الجاز والعلاقة بالمسارعة قوله الاتعين بضم أوله وتشديد اللام المسكورة هذه يعنى حفصة ورقية النخلة بفتح النون وكسر الميم وهى قروح تخرج من الجنب أو الجنبين ورقية النخلة كلام كانت نساء العرب تسمي بعمله يعلم كل من سمعه انه كلام لا يضر ولا ينفع ورقية النخلة التى كانت تعرف بينهن أن يقال للعروس تحفظ وتحتضب وتكحل وكل شئ يقتعل غير ان لاتعصى الرجل فأراد صلى الله عليه وآله وسلم بهذا المقال تأييد حفصة والتأديب لها نهى الله أنى اليها سرا فافتنه على ما شهد به التنزيل فى قوله تعالى واذ أسر النبي الى بعض الآيات قوله كما علمتها لكتابة فيه دليل على جواز تعليم النساء لكتابة وأما حديث لا تعلمهن الكتابة ولا تسمى كنهن الغرف وعلومهن - سورة النور فالنهي عن تعليم الكتابة فى هذا الحديث محمول على من يخشى من تعليمها الفساد قوله لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شئ من الشرك المحرم وفيه دليل على جواز الرقى والتطبيب بما لا ضرر فيه ولا منفع من جهة الزرع وان كان بغير اسماء الله وكلامه لكن اذا كان منه وما لا ينفعهم لا يؤمن أن يكون فيه شئ من الشرك قوله من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل قد علم قوم بهذا العموم فأجازوا كل رقية جربت منفعتها ولولم يعقل معناها لكان دل حديث عوف انه يمنع ما كان من الرقى

الولد وقال مالك والشافعى من قذف حوا فظنه عبدا وجب عليه الحد انتهى (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات) بتخفيف التثنية جمع دية وهى المال الواجب بالجناية على الحرفى نفس أو فيما دونها وهاؤها عوض عن قاء الكلمة وهى مأخوذة من الودى وهو دفع الدية يقال ذيت القتل اديه وديا وفى الامرد القتل بدال مكسورة حسب فان وقفت قلت دة (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان برال المؤمن فى فدية) بضم الفاء وسكون السين أى سعة (من دينه) بكسر الدال وسكون التثنية بعد دانون (مالم يصب دما حراما) بان يقتل نفسا بغير حق فانه يضيق عليه دينه لما أودع الله على القتل عدا بغير حق عما تودعه الكافر وأخرج الطبرانى فى المعجم الكبير من حديث ابن مسعود بسند

رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا مثل حديث ابن عمر وزاد في آخره فإذا أصاب دمارا منزع منه الحياة وفي رواية من ذنبه بذال
 مبهمة بدل دينه أي يصير في ضيق بسبب ذنبه لا سببه أدا الدعوى عنه لاستقراره في الضيق المذكور والقصحة في الذنب قبوله
 للغفران بالتوبة فإذا وقع القتل ارتفع القبول قاله ابن العربي قال في الفتح وحاصله أنه فسر على رأي ابن عمر في عدم قبول
 توبة القاتل انتهى والحديث من أفراد البخاري (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم
 للمقداد) المعروف بابن الأسود (إذا كان رجل مؤمن) ٤٤٦ وفي رواية رجل من (يخفي إيمانه مع قوم كفار فظاهر إيمانه

يؤدي إلى الشرك وما لا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي إلى الشرك فيمنع احتسابا وقال
 قوم لا تجوز الرقية إلا من العين والحمة كما في حديث عمران بن حصين لا رقية إلا من عين
 أوجه وأجيب بأن معنى الحصر فيه أنه ما أصل كل محتاج إلى الرقية فيلحق بالعين
 جوارز رقية من به من أو نحوه لا شتر ذلك في كون كل واحد ينشأ عن أحوال
 شيطانية من أنسى أو جنى ويلحق بالسم كل ما عرض للبدن من قرح ونحوه من
 المواد السمية وقد وقع عند أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران وزاد أودم
 وكذلك حديث أنس المذكور في الباب زاد فيه القملة وقال قوم المنه عن الرقية
 ما يكون قبل وقوع البلاء والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه ذكره ابن عبد البر
 والبيهقي وغيرهما وفيه نظر وكأنه مأخوذ من الخبر الذي قرئت فيه القمام بالرقى كما
 في حديث ابن مسعود المذكور في الباب قوله ثلث النفث نفث الطيف لا ريق وفيه
 استحباب النفث في الرقية قال النووي وقد أجمعوا على جوارزه واستحبوه الجمهور من
 الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال القاضى وأنت كرجاء النفث في الرقى وأجازوا
 فيه النفث لا ريق قال وهذا هو المذهب قال وقد اختلف في النفث والنقل فتقبلهما
 بمعنى ولا يكون الأبريق وقال أبو عبيد بن ربيعة لا يكون في النفث
 وقيل عكسه قال وشلت عائشة عن نفث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الرقية
 فقالت كما ينث آكل الزبيب لا ريق معه ولا اعتبار بما يخرج عليه من بلة ولا يقصد
 ذلك وقد جاء في حديث الذي رقى بفاتحة الكتاب فجعل يجمع براقه ويتنقل قوله
 بالمعوذات قال ابن التين الرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب الروحاني
 إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله فلهذا عرفت هذا النوع فزع
 الناس إلى الطب الجسماني وتلك الرقى المنهى عنها التي يستعملها المعزم وغيره من يدعى
 تسخير الجن له تأتي بأمور مشبهة مركبة من حق وباطل يجمع إلى ذكر الله وأسمائه
 ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بعزوتهم ويقال إن الحية لعداوتها للإنسان
 بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بني آدم فإذا عزم على الحية بأسماء الشياطين
 أجابت ونجرت فذلك ذكره من رقى ما لم يكن يذكر الله وأسمائه خاصة وباللذان
 العربي الذي يعرف عنهما ليكون بريأ من شوب الشرك وعلى كراهة الرقى بغير كتاب

فمنه (٣) قال الكرمانى فان قلت كيف يقطع يده وهو ممن يكتم إيمانه والجواب أنه فعل ذلك فعلا لا مازل (فيكذلك كنت أنت تخفي إيمانك بمكتم من قبل) وهذا التعليق وصله البزار والطبراني في الكبير (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (قال من حمل علينا السلاح) (أي فالتنا) (فليس منا) ان استحباب ذلك أو طابق ذلك للنظر مع احتمال إرادة أنه ليس على الله للمبالغة في الزجر والتحذير وقوله علينا يخرج به ما إذا حمله للعراسة لأنه يحمله لهم لأعلمهم (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (قال لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله) هي مائة ثانية ذكرت إيمان أن المراد بالمسلم هو الآتي بالشهادتين أو هي حال مقيدة للموصوف اشعار بأن الشهادة هي المدة في حق دم ابن آدم وهذا رجمه

الطبري والطبري واجتهدت أسامة كيف تصنع بلا إله إلا الله (الاباحدى ثلاث) وعند مسلم والنسائي الله زيادة في أوله وهي قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال والذي لا إله غيره لا يحل وظاهر قوله لا يحل إثبات إباحة قتل من استثنى وهو كذلك بالنسبة لغيرهم وان كان قتل من أبيع قتلهم منهم واجبا في الحكم وفي رواية الثوري الثلاثة نفر (النفس بالنفس) فيحل قتلها قصاصا بالنفس التي قتلها ودواؤها وهو مخصوص بولي الدم لا يحل قتل لا حد سواء فلو قتل غيره لزمه القصاص والباقي قوله بالنفس للمقابلة واستبدل بقوله النفس بالنفس على تساوي النفوس في القتل العمد فيقتل كل مقتول من قاتله سواء كان حرا أم عبدا أو عتق به الحنيفة وادعوا أن آية المائدة ناهية البقرة

كتب عليكم القصاص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد ومنهم من فرق بين عبد الجاني وعبد غيره فاقاد من عبد غيره دون عبد نفسه قال الجمهور آية البقرة مفسرة الآية السائدة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لأنه قصه وقال الشافعي ليس بين العبد والحر قصاص الا ان يشاء الحر واحتج الجمهور بان العبد سبعة فلا يجب فيه الا القيمة كالموتل خطأ واستدل به مومه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأسن والمعاهد كذا في الفتح (والثيب) أي الحصن المكلف الحر ويطلق الثيب على الرجل والمرأة بشرط التزوج والدخول (الزاني) يحل قتله بالرجم وقد وقع ٤٤٧ في حديث عثمان عند النسائي بلفظ رجل زني

بعد احصائه فعليه الرجم فلو قتله مسلم غير الامام فلا يظهر عنه الشافعية لا قصاص على قتله لا باحة دمه (والمارق) الخارج (من الدين) وفي رواية مسلم والتارك لدينه المقارن للجماعة (التارك للجماعة) أي جماعة المسلمين أي الذي ترك جماعتهم وخرج من جملتهم وانفرد عن زميرتهم ولفظ الفتح أي فارقهم وتركهم بالارتداد فهي صفة

للتارك أو المقارن لصفة مستقلة والا كانت الخصال اربعة وهي كقوله قبل ذلك مسلم يشهدان لا اله الا الله فانهم اضافة مفسرة لقوله مسلم وليست قيد اذ لا يكون مسلماً الا بذلك ويؤيده ما وقع في حديث عثمان أو يكفر بعد اسلامه أخرجه النسائي بسند صحيح وفي لفظه صحيح أيضاً ارتد بعد اسلامه وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة أو كثر بعد ما سلم وفي حديث ابن عباس عند الطبراني مرئد بعد ايمان قال ابن دقيق العبد الردة سبب لا باحة دم المسلم

الله علماء الامة وقال القرطبي الرقي ثلاثة أقسام أحدها ما كان يرق به في الجاهلية ما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه لئلا يكون فيه شرك أو يؤدي الى الشرك الثاني ما كان بكلام الله أو بأمره فيجوز فان كان مأثوراً فيسحب الثالث ما كان بأسماء غير الله من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش قال فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المنسوع الذي يتضمن الالتجاء الى الله والتبرك بأمره فيكون تركه أولى الا ان يتضمن تعظيم الرقي به فينبغي أن يجتنب كالحلف بغير الله قال ترمذ يبيع سادات الشافعي عن الرقية فقال لا بأس أن ترقى بكتاب الله وبما تعرف من ذكر الله قلت أيرقى أهل الكتاب المسلمين قال نعم اذا رقبوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله قوله وأمسحه بيده نفسه في رواية وأمسح بيده نفسه

• (باب الرقية من العين والاستغسال منها) •

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا مرنى أن اسـ ترقى من العين متفق عليه • وعن أسماء بنت عميس انها قالت يا رسول الله ان بنى جمعاً فترصيهـم العين أفـ تـ ترقى لهم قال نعم فلو كان شئ سبق القدر لاسبقته العين رواه أحمد والترمذي وصححه • وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العين حق ولو كان شئ سابق القدر لسبقته العين واذا استغسلتم فاغسلوا رؤسكم وأرجلكم • الترمذي وصححه • وعن عائشة قالت كان يؤمر العائن فيتوضأ ثم يغسل فيه المعين رواه أبو داود • وعن سهل بن حنيف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج وسار معه نحو مكة حتى اذا كانوا بشعب انظر ا من الجحفة اغتسل سهل بن حنيف وكنان رجلان ايضاً حسن الجسم والجلد فنظر اليه عامر بن ربيعة أحد بني عدي بن كعب وهو يغتسل فقال ما رأيت كاليوم ولا جلد مخبأ فلبط سهل فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقيل يا رسول الله هل لك في سهل والله ما يرفع رأسه قال هل تهمون فيه من أحد قالوا انظر اليه عامر ابن ربيعة فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عامراً فغسل عليه وقال على ما يقتل أحدكم أخاه فلا اذا رأيت ما يعجبك بكبرك ثم قال له اغتسل له فغسل وجهه ويديه

بالاجماع في الرجل وامرأة المرأة ففيها خلاف وقد استدل به هذا الحديث للجمهور وفي ان حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما في الزنا وتعقب بانها لالة اقتران وهي ضعيفة وقال الطبري التارك لدينه صفة مؤكدة لا مارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم قال وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الاسلام بشئ غير الذي عدد كترك الصلاة ولم يتفصل عن ذلك والحديث أخرجه مسلم وأبو داود في الحسد ودوا الترمذي في الديار والنسائي في الحاربة قال في الفتح قال ابن دقيق العبد قد يؤخذ من قوله المقارن للجماعة ان المراد المخالفة لاهل الاجماع فيكون متمسكاً بقول مخالف الاجماع كافر وقد نسب ذلك الى بعض الناس وليس ذلك بالبين فان المسائل الاجماعية نارية بعضهم التواتر بالنقل عن صاحب النبرع كوجوب

الصلاة مثلا وتارة لا يصحها التواتر فالاول يكفر بجاحده لخالفه المتواتر لا يخالفه الاجماع والثاني لا يكفر به قال شيخنا في شرح الترمذي الصحيح في تكفير من ذكر الاجماع تقييده بانكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كاصوات الخمس ومنهم من عبر بانكار ما علم بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم وقد حكى عياض وغيره الاجماع على تكفير من يقول بعدم العالم وقال ابن دقيق العيد وقع هذا من يدعي الخلق في المعقولات ويميل الى الفلاسفة فظن ان الخائف في حدوث العالم لا يكفر لانه من قبيل مخالفة الاجماع وقد ثبت بقولنا ان منكر ٤٤٨ الاجماع لا يكفر على الاطلاق حتى يثبت العقل بذلك متواترا

عن صاحب الشرح قال وهو قتل ساقط اما عن عي في البصيرة او نعم لان حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الاجماع والتواتر بالنقل وقال النووي قوله التارك لذنبه عام في كل من ارتد بآية ردة كان فيجب قتله ان لم يرجع الى الاسلام وقوله المفارق للجماعة يتناول كل خارج عن جماعة المسلمين وان لم يرتد كمن يمنع من إقامة الحد عليه اذا وجب وبقتال عن ذلك كاتهام البغي وقطاع الطريق والحدادين من الخوارج وغيرهم قال في تناوله - من انظر المفارق للجماعة بطريق العموم ولولم يكن كذلك لم يصح الحصر لانه يلزم أن ينفي من ذكر ودمه - لال فلا يصح الحصر وكلام الشارع صلى الله عليه وسلم منزوع عن ذلك فدل على أن وصف المفارقة للجماعة بهم جميع هؤلاء قال وتحقيقه ان كل من فارق الجماعة ترك ذنبه غير ان المرتد ترك كله والمفارق بغير ردة ترك بعضه اه قال وفيه

ومرفقيه وركبته وأطراف رجله وداخله أزاره في قدح ثم صب ذلك الماء عليه وصبه رجل على رأسه وظهره من خلفه ثم بكفأ القدح ورأه ففعل به ذلك فراح سهل مع الناس ليس به بأس رواه أحمد - حديث أسماء بنت عيسى أخرجه أيضا النسائي ويشهد له حديث جابر المتقدم في الباب الاول وحديث عائشة سكنت عنه أبو داود والنسائي ورجال اسناده ثقات لانه عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن واحد حديث سهل أخرجه أيضا في الموطأ والنسائي وصححه ابن حبان من طريق الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهري عن أبي أمامة ان عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف وهو يقتل فذكر الحديث قوله يا امرئ ان أسترق من العين أي من الاصابة بالعين قال المازري أخذ الجهور بظاهر الحديث وأنت كره طوائف من المبتدعة لغيره في لان كل شيء ليس محالا في نفسه ولا يؤدي الى قلب حقيقة ولا فساد دليل فهو من تجاوزات العقول فاذا أخبر الشرع بوقوعه لم يكن لا تنكاره معنى وهل من فرق بين انكارهم هذا وانكارهم ما يخبر به في الآخرة من الامور قوله فلو كان شيء سبق القدر راسبه فقه العين فيه رد على من زعم من المتصوفة ان قوله العين حق يريد به القدر رأى العين التي تجري منها الاحكام فان عين الشيء حقيقة والمعنى ان الذي يصيب من الضرر بالعادة عند نظر الناظر انما هو بقدر الله السابق لاشيئ بعده الناظر في المنظور ووجه الرد ان الحديث ظاهر في المفارقة بين القدر وبين العين وان كانت تقدان العين من جملة المقدور لكن ظاهره اثبات العين التي تصيب اما بما جعل الله تعالى فيها من ذلك وأودعه اياها واما بما جراه العادة بحدوث الضرر عند تحديد النظر وانما جرى الحديث مجرى المباعدة في اثبات العين لانه يمكن ان يرد القدر اذا القدر عبارة عن سابق علم الله وهو لا راد لامر ما أشار الى ذلك القرطبي وحاصله لو فرض ان شبهة قوة بحيث يسبق القدر اسكان العين لكننا لا نسبق فكيف غيرها وقد أخرج البزار من حديث جابر بسند حسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أكرم من يموت من امتي بعد قضاء الله وقدره بالانفس قال الراوي يعني بالعين قوله العين حق أي شيء ثابت موجود من جملة ما تحقق كونه قوله واذا استغسلتم فاعسلوا أي اذا طلبتم للاغتسال فاعسلوا

أطرافكم

مناقشة لان اصل الخصلة الناشئة الارتماد فلا بد من وجوده والمفارق بغير ردة لا يسمى مرتدا

فيلزم الخلف في الحصر والتحقيق في جواب ذلك ان الحصر فيمن يجب قتله عينا وامان ذكرهم فان قتل الواحد منهم انما يباح اذا وقع حال المحاربة والمقاتلة بديل انه لو اسر لم يجز قتله صبرا اتفاقا في غير المحاربين وعلى الراجح في المحاربين أيضا لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة قد تعرض له ابن دقيق العيد فقال استدللهم بالحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركه الكونه ليس من الامور الثلاثة قال وبذلك استدلل شيخنا والدي الحافظ أبو الحسن بن الفضل المقدسي في آياته المشهورة ثم ساقها قال فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه وكذا استشكله امام الحرمين من السلفية قلت تارك الصلاة اختلف فيه فذهب

أحمد واسحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلمة وأبو عبيد بن حريو ومنه ومنصور الفقيه وأبو جعفر
الترمذي إلى أنه يكفر بذلك ولو لم يجحد وجوبه أذهب الجمهور إلى أنه يقتل حد أو ذهب الخنفيه ووافقهم المذنب إلى أنه
لا يكفر ولا يقتل ومن أقوى ما يستدل به على عدم كفره حديث عبادة رفعه خمس صلوات كتب بن الله على العباد الحديث
وفيه ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة أخرجه مالك وأصحاب السلف وصححه ابن حبان
وابن السكن وغيرهما وتمسك أحمد ومن وافقه بطواهر أحاديث وردت ٤٤٩ في تكفيره وحملها من خالفهم على المستحل

جمعا بين الاخبار وقال ابن دقيق
العبد وأراد بعض من أدركنا
زمانه أن يزيل الاشكال فاستدل
بحديث امرت أن أقاتل الناس
حق يشهدوا إن لا اله الا الله
ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة
ووجه الدليل منه انه وقف
العصمة على المجموع والمزتب
على أشياء لا يحصل الا بحصول
مجموعها ويتحقق باتفاق بعضها
قال وهذا ان كان قصدا للاستدلال
بمنطوقه وهو أقاتل الناس الخ
فانه يقتضي الامر بالقتال إلى
هذه الغاية فقد ذهل عن الفرق
بين المقاتلة على الشيء والقتل
عليه فان المقاتلة مفاعلة تقتضي
الحصول من الجانبين فلا يلزم
من إباحة المقاتلة على الصلاة
إباحة قتل الممتنع من فعلها
اذ لم يقاتل وليس النزاع في ان
قوموا لوتر كوا الصلاة ونصبوا
القتال انه يجب قتالهم وانما
النظر فيما اذتر حركتها انسان
من غير نصب قتال هل يقتل أولا
والفسق بين المقاتلة على الشيء
والقتل عليه ظاهر وان كان

أطرافكم عند طلب المعيون ذات من العائن وهذا كان أمرا معلوما عندهم فامرهم
ان لا يمتنعوا منه اذا اريد منهم وأدنى ما في ذلك رفع الوهم وظاهر الامر الوجوب وحكي
المازى فيه خلافا وصحح الوجوب وقال من خشي الهلاك وكان اغتسال العائن مما
جرت العادة قبله فيه فانه يتعين وقد تقرر انه يجبر على بذل الطعام لا مضطرو هذا أولى
ولم يبين في حديث ابن عباس صفة الاغتسال قوله بشعب الخرار عجمة ثم مهملتين قال
في القاموس هو موضع قرب الخفة قوله فلبط بضم اللام وكسر الموحدة لبط الرجل
فهو ملبوط أى صرع وسقط إلى الارض قوله ودخله ازاره يحتمل ان يريد بذلك
الفرج ويحتمل ان يريد طرف الازار الذي يلي جسده من الجانب الايمن وقد اختلف في
ذلك على قولين ذكرهما في الهدى وقد بين في هذا الحديث صفة الغسل قوله ثم يكفأ
القدح ورامزا في رواية على الارض قال المازى هذا المعنى مما لا يمكن تعليله ومعرفة
وجهه من جهة العقل فلا يرد ذلك لكونه لا يعقل معناه وقال ابن العربي ان توقف فيه
متشرع قلناه الله ورسوله أعلم وقد صدقته التجربة وصدقته المعاينة قال ابن القيم
هذه الكيفية لا ينفع بها من أنكرها ولا من حضر منها ولا من شك فيها أو فعلها مجربا
غير معتقد واذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الاطباء علمها بل هي عندهم خارجة
عن القياس وانما يفعل بالخاصة فما الذي يشكر جهلهم من الخواص المترتبة هذا
مع ان في المعالجة بالاغتسال مناسبة لانها باها العقول الصحيحة فهذا تريا قسما الحية
يؤخذ من لحمها وهذا علاج النفس الغضبية توضع اليد على بدن الغضب بان فيمكن
فكان أن أثر تلك العين شعله نار ووقت على جسد المعيون في الاغتسال اطفاء لتلك
الشعلة ثم لما كانت هذه الكيفية الطبيعية تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لشدة
النقوذ فيها ولا شيء أرق من العين فكان في غسلها ابطال لعملها ولا سيما للارواح
الشيطانية في تلك المواضع وفيه أيضا وصول أثر الغسل إلى القلب من أرق المواضع
وأسرعها نفاذا فتطفئ تلك النار التي اثارها العين بهذا الماء وهذا الغسل المأمور به
ينفع بعد استحكام النظرة فاما عند الاصابة وقبل الاستحكام فقد أورد الشارح
إلى ما يدفعه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة البركت عليه وفي رواية ابن ماجه
فليدع بالبركة ومثله عند ابن السفي من حديث عامر بن ربيعة وأخرج البخاري وابن

٥٧ نيل ما اخذ من آخر الحديث وهو ترتب العصمة على فعل ذلك فان مفهومه يدل على انها لا ترتب
على فعل بعضه فان الامر لانها دلالة مفهوم ومخالفة في هذه المسئلة لا يقول بالمفهوم وامامنا يقول به فله أن يدفع حجة بانه
عارضه دلالة المنطوق في حديث الباب وهي أرجح من دلالة المفهوم فتقدم علمنا واستدل به بعض الشافعية بقتل تارك الصلاة
لانه تارك الدين الذي هو العمل وانما يقولوا بقتل تارك الزكاة لان مكان انقراضها منه قهر او لا يقتل تارك الصيام لان مكان
منعه المفطرات فيحتاج هو ان ينوي الصيام لانه يعتد بوجوبه واستدل به على ان الحر لا يقتل بالعبد لان العبد لا يرجم اذا
قتل ولو كان ثيبا حكاها ابن التين قال وايس لاحد منهم ان يفرق ما جمعه الله تعالى لا بدليل من كتاب أو سنة قاله هذا بخلاف

الخامسة الثالثة فان الاجماع انه قد على ان العبد والحرفي الردة سواء فكأنه جعل ان الاصل العمدة بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل يخالفه قال شيخنا في شرح الترمذي استثنى بعضهم مع الثلاثة قتل الصائل فانه يجوز قتله لا يدفع وأشار بذلك الى قول النووي يخص من عوم الثلاث الصائل ونحوه فيباح قتله في الدافع وقد يجاب بأنه داخل في المفارق للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله الا بعد افعلة بخلاف الثلاثة واستحب منه الطيبي قال وهو أول من تقرر بالبيضاوي لانه فسر قتل النفس بالنفس بحل قتل النفس قصاصا للنفس ٥٠ التي قتلها عدوانا فاقضى خروج الصائل ولولم يقصد الدافع قتله قلت

والجواب الثاني هو المعقد وأما الاول فتقدم الجواب عنه وفي الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو اتهمه لقتله عنه لاستتابة المرتد من المسلمين وهو باعتبار ما كان اتهمه كلام الفتح والله أعلم (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان أبغض الناس الى الله ثلاثة) أبغض أهل التفضيل بعد في المفعول من البغض وهو شاذ ومثله اعدم من العدم اذا افتقر وانما يقال فعل من كذا للمفاضلة في الفعل الثلاثي وقال في الصحاح قواهم ما أبغضه الى شاذ لا يقاس عليه والبغض من الله ارادة ايمصال المكروه والمراد باناس المسلمين قال المهلب وغيره المراد بهم هؤلاء الثلاثة انهم أبغض أهل المعاصي الى الله فهو كقوله أكبر الكبائر والا فالشرك أبغض الى الله تعالى من جميع المعاصي (مطد) ماثل عن القصد وهذه الصيغة في العرف مستعملة للشارح عن الدين فاذا وصف به

النبي من حديث أنس رفعه من رأى شيئا فاجبه فقال ماشاء الله لا قوة الا بالله لم يضرم وقد اختلف في القصص بذلك فقال القرطبي لو أنف العائن شيئا ضمه ولو قتل فعليه القصص أو الدية اذا تذكر ذلك منه بحيث يصير عادة وهو في ذلك كالساحر قال الحافظ ولم تعرض الشافعية للقصص في ذلك بل منعوته وقالوا انه لا يقتل غالبا ولا يعدمها سكا وقال النووي في الروضة ولادية فيه ولا كفارة لان الحكم انما يترتب على منضبط عام دون ما يختص ببعض الناس في بعض الاحوال مما لا انضباط له كيف ولم يقع منه فعل أصلا وانما غاية حسد وتغن لزوال نعمة وأيضاً فالذي ينشأ عن الاصابة حصول مكروه لذلك الشخص ولا يتعين بين المكروه في زوال الحياة فقد يحصل له مكروه بغير ذلك من أثر العين ونقل ابن بطال عن بعض أهل العلم انه ينبغي للامام منع العائن اذا عرف بذلك من مد أخ له الناس وان يلزم بينه فان كان فقيرا رزقه ما يقوم به فان ضرره أشد من ضرر المجزوم الذي أمر عمر بمنعه من مخالطة الناس وأشد من ضرر النجوم الذي منع الشارع آكاه من حضور الجماعة قال النووي هذا القول صحيح متعين لا يعرف عن غيره نصريح بخلافه

• (أبواب الايمان وكفارتها) •

• (باب الرجوع في الايمان وغيرها من الكلام الى النية) •

(عن سويد بن حنظلة قال خرجنا نريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعنا وائل بن حجر فاخذته عدوه فخرج القوم ان يحرقوا وحلفت انه أختي فغلي عنه فأتينا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال انت كنت أبرهم وأصدقهم صدقت المسلم اخو المسلم رواء أحمد وابن ماجه وفي حديث الاسراء المتفق عليه مرحبا بالاخ الصالح والنبي الصالح • وعن أنس قال أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة وهو مردف أبي بكر وأبو بكر شيخ يعرف ونبي الله شاب لا يعرف قال فيلحق الرجل أبي بكر فيقول يا أبا بكر من هذا الرجل الذي بين يديك فيقول هذا الرجل يهديني السبيل فيسب الحاسب انه انما يهديني الطريق وانما يهديني سبيل الخير رواء أحمد والبخاري • وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يميزك على

ما

من ارتكب معصية كان ذلك اشارة الى عظمها (في الحرم) المكي ارادة بالجملة الالهية

يفيد بروت الاحاد ودوامه والتقوين للتعظيم فيكون في ذلك اشارة الى عظم الذنب قال ابن كثير أي مهم فيه بأمر قطيع من المعاصي البكر وعن ابن مسعود ما من رجل يهيم بسيرة فتكتب عليه ولو أن رجلا بعدن ايمنهم أن يقتل رجلا بهذا البيت لاذقه الله من عذاب أليم واسناده صحيح على شرط البخاري كما قال الحافظ ابن كثير ووقفه أشبه من رفعه واستشاكل فان ظاهرا ان فعل الصغية في الحرم المكي أشد من فعل الكبيرة في غيره وأجيب بان الاحاد في العرف مستعمل في الخارج عن الدين فاذا وصف به من ارتكب معصية كان في ذلك اشارة الى عظمها وقد يؤخذ ذلك من سياق قوله تعالى ومن يرد فيه

بالحاد بظلم تذهبه من عذاب أليم فإن الاتيان بالجلالة الاسمية بقية ثبوت الاسلام ودوامه والتنوين للتعظيم فيكون اشارة الى
عظم الذنب وقال ابن كثير ابراهيم في معاصي الكبار وقرله بظلم أي عامدا فاصدا انه ظالم ليس بمناول وقال
ابن عباس بظلم بشرك وقال مجاهد ان يعبد غير الله وهذا من خصوصيات الحرم فانه يعاقب الناس فيه الشرا اذا كان عازما
عليه ولولم يوقعه (و) ثاني الثلاثة الذين هم أبغض الناس الى الله (مبتغ) طالب (في الاسلام سنة الجاهلية) اسم جنس يعم
جميع ما كان عليه أهل الجاهلية من الطيرة والكهانة والنوح واخذ ٥١ الجار بجواره والحيافة بجلية ونحو ذلك

ويلحق بذلك ما كانوا يعبدونه
وان يكون له الحق عند شخص

فيطالبه من غيره عن لا يكون له
فيه مشاركة كوالده أو ولده

أو قرية وقيل المراد من يريد
بقائه سنة الجاهلية واسأعها

وتنمذها وقد اخرج الطبراني
والدارقطني من حديث ابن شريح

رفعه ان اعق الناس على الله
من قتل غير قاتله أو طاب بدم

الجاهلية في الاسلام قال الحافظ
فيمكن أن يفهم به سنة الجاهلية

في هذا الحديث (ومطلب دم أخرى
بغير حق) مفعول من الطلب أي

المستكلف للطلب المبالغ فيه والمراد
الطلب المترتب عليه المطالب

لا بمجرد الطلب أو ذكر المطالب
ليلزم الزجر والفعل بطريق

الارتي وقوله بغير حق احتراز
عن يقع له مثل ذلك لكن بحق

كطلب القصاص مثلا (ليبريق
دمه) وقد تمسك به من قال ان

العزم المصمم يؤاخذ به وهذا
الحديث من افسراد البخاري

(عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال سمعت رسول الله صلى الله

ما يصدق به صاحبك رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وفي افظ اليمين على نية

المستصاف رواه مسلم وابن ماجه وهو محمول على المستخاف المظالم) حديث سويد بن

حنظلة أخرجه أيضا أبو داود وسكت عنه ورجاله ثقات وله طرق وهو من رواية ابراهيم

ابن عبد الاعلى عن جده عن سويد بن حنظلة وعزاه المنذرى الى مسلم لم ينظر في صحة

ذلك قال المنذرى أيضا وسويد بن حنظلة لم يثبت ولا يعرف له غير هذا الحديث انتهى

وأخره الذي هو محمول الحجة وهو قوله المسلم أخو المسلم هو متفق عليه بلفظ المسلم أخو

المسلم لا يظلم ولا يسلم وكذلك حديث انصر أخاك ظالمًا أو مظلوماً فانه متفق عليه

وليس المراد به هذه الاخوة الاسلام فان كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم

الاخوة ويشترك في ذلك الحر والعبد وبيير الحالف اذا حلف ان هذا المسلم أخوه ولا سيما

اذا كان في ذلك قرينة كما في حديث الباب ولهذا استحسنت ذلك صلى الله عليه وآله وسلم

من الحالف وقال انت كنت أبرهم وأصدقهم ولهذا قيل ان في المعارض مندوحة وقد

أخرج ذلك البخاري في الادب المفرد من طريق قتادة عن مطرف بن عبد الله عن عمران

ابن حصين وأخرجه الطبري في التهذيب والطبراني في الكبير قال الحافظ ورجاله ثقات

وأخرجه ابن عدي من وجه آخر عن قتادة عن فروعا وهام أبو بكر بن كامل في فوائده

وأخرجه البيهقي في الشعب من طريقه كذلك وأخرجه ابن عدي أيضا من حديث علي

قال الحافظ وسنده واه أيضا وأخرج البخاري في الادب من طريق أبي عثمان الندي

عن عمر قال أما في المعارض ما يكتفى المسلم من الكذب قال الجوهرى المعارض هو

خلاف التصريح وهو التورية بالشئ عن الشئ وقال الراغب التعريض له وجهان

في صدق وكذب أو باطن وظاهر والمندوحة السعة وقد جعل البخاري في صحيحه هذه

المقالة ترجمة باب فقال باب المعارض مندوحة قال ابن بطال ذهب مالك والجمهور الى

ان من أكره على عيب ان لم يحلفها قتل أخوه المسلم انه لا حنت عليه وقال الكوفيون

بحنت قوله من حبا بالاخ الصالح فيه دلائل على صحة اطلاق الاخوة على بعض الانبياء

من بعض منهم والجهة الجامعة هي النبوة قوله ونبي الله شاب فيه جواز اطلاق اسم

الشاب على من كان في نحو الحسين السفة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندهما جرحه

قد كان مناهز الغمسين ان لم يكن قد جاوزها وفي ثبات الشيخة لا يكر والشباب

عليه وآله وسلم يقول لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له احتراز عن اطلع باذن (نقدته) أي ربيته (بخصاصة) بين اصبعيك

(فثقأت عينه) شقةتها (لم يكن عليك جناح) أي خرج وعن ابن عيينة عند ابن أبي عاصم باظما كان عليك من حرج

وفي مسلم عن أبي هريرة من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يفتوا عيونه قال في الفخ فيه رد على من حل الجناح

هنا على الاثم ورتب على ذلك وجوب الدية اذ لا يلزم من رفع الاثم رفعه الا ان وجوب الدية من خطاب الوضع ووجه الدلالة ان

اثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية وعند أحمد وابن أبي عاصم والنسائي ومعه ابن حبان والبيهقي كله من رواية بشر

ابن نمير عن أبي هريرة رضي الله عنه من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقتل عيونه فلا دية ولا قصاص وفي رواية من هذا الوجه

فهو هذا صريح في ذلك وفي هذا الحديث فوائد كثيرة واستدل به على جواز رمي من يتجسس فلولم يندفع بالشئ الخفيف
 نازبا للثقل وأنه ان أصيبت نفسه أو بدنه فهو هدر وقال المالكية بالقصاص وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها واعتلوا بأن
 المعصية لا تدفع بالمعصية واجاب الجمهور بان المأذون فيه اذا ثبت الاذن لا يسمى معصية وان كان الفعل لو تجرد عن هذا
 السبب بعدم معصية وقد اتفقوا على جواز دفع المائل ولو اتى على نفس المدفوع وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا
 ملحق به مع ثبوت النص فيه واجابوا ١٥٢ عن الحديث بأنه ورد على سبيل التغليظ والارهاب وهل يشترط الانذار قبل

الرمي الاصح عند الشافعية لا وفي
 حكم التطلع من خلل الباب
 النظر من كوة من الدار وكذا
 من رقف في الشارع فنظر الى
 حريم غيره ولو رماه بحجر ثقيل
 أو سهم مثلا تعلق به القصاص
 وفي وجهه لاضمان مطلقا ولولم
 يندفع الا بذلك جاز والحديث
 أخرجه أيضا في كتاب بدء السلام
 قال في الفتح ووافق الجمهور
 منهم ابن نافع وقال به يحيى بن
 عمر منهم وأهل المالكية يلغوه الخبر
 وقال القرطبي في المفهم ما كان
 عليه الصلاة والسلام بالذي
 بهم ان يفعل ما لا يجوز أو يؤدي
 الى ما لا يجوز والعمل على رفع
 الانتم لا يتم مع وجود النص برفع
 الحرج وليس مع النص القياس
 واعتل بعض المالكية أيضا
 بالاجماع على ان من قصد النظر
 الى حورة الاخر ظاهرا ان ذلك
 لا يبيح ففق هيئته ولا سقوط
 ضمانهم فقاها فكذا اذا
 كان المنظور في يتسه وتجسس
 الناظر الى ذلك ونازع القرطبي
 في ثبوت هذا الاجماع وقال ان

للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اشكال لان أبابكر اصغر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فانه عاش بعده ومات في السن التي مات فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويمكن
 ان يقال ان أبابكر ظهرت عليه هيئته الشفوخة من الشيب والنحول في ذلك الوقت
 والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر عليه ذلك ولهذا وقع الخلاف بين الرواة في وجود
 الشيب فيه عند موته صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذا التعريض الواقع من أبي بكر
 غاية اللطافة قوله على ما يصدر ذلك به صاحبك فيه دليل على ان الاعتبار بقصد المصداق
 من غير فرق بين ان يكون الخلف هو الحاكم أو الغير ومن بين أن يكون الخلف ظالما
 أو مظلوما صادقا أو كاذبا وقيل هو مقيد بصدق الخلف فيما ادعاه أمالو كان كاذبا كان
 الاعتبار بنية الخلف وقد ذهب الشافعية الى أن يخصه من الحديث بكون الخلف
 هو الحاكم وانفرد صاحبك في الحديث يرد عليهم وكذلك ما ثبت في رواية مسلم بلفظ اليمين
 على نية المستخلف قال النووي أما اذا حلف بغير استخلاف وورد في متنه التورية ولا
 يحث سواء حلف ابتداء من غير تحالف أو ملقه غير القاضي أو غير نائبه في ذلك ولا
 اعتبار بنية المستخلف بكسر اللام غير القاضي وحاصله ان اليمين على نية الخلف في كل
 الاحوال الا اذا استخلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه قال والتورية وان
 كان لا يحث بها فلا يجوز فعلها حيث يطالب بها حق المستخلف وهذا مجمع عليه انتهى
 وقد حكى القاضي عياض الاجماع على ان الخلف من غير استخلاف ومن غير تعلق حق
 بينه له ينته ويقبل قوله وأما اذا كان غيره حق عليه فلا خلاف انه يحكم عليه بظاهر
 يمينه سواء حلف متبرعا أو باستخلاف انتهى ملخصا واذا صح الاجماع على خلاف
 ما يقتضيه بظاهر الحديث كان الاعتقاد عليه ويمكن القول بذلك بحديث سويد بن
 حنظلة المدكور في الباب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم له بالبرق عينه مع انه
 لا يكون بارا بالاعتبارية نفسه لانه قصد الاخوة الجارية والمستخلف له قصد الاخوة
 الحقيقية وأهل هذا هو مستند الاجماع

(باب من حلف فقال ان شاء الله)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف فقال ان شاء الله لم
 يحث واما أحمد والترمذي وابن ماجه وقالوا فيه نفيه والنسائي وقال فقد استثنى

الخبر يتناول كل مطلع قال واذا تناول المطاع في البيت مع المطانة فتناوله المحقق أولى قال الحافظ قلت وعن
 وفيه نظر لان التطلع الى ما في داخل البيت لم يقصر في النظر الى شئ معين كحورة الرجل من اجل يشمل استكشاف الحريم
 وما يقصد صاحب البيت ستره من الامور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليه او من ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه
 حسما او ذلك فلو ثبت الاجماع المدعى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ومن المعلوم أن العاقل يشتد عليه ان الاجنبي يرى
 وجه زوجته أو بنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبة أهله أشد مما لو رأى الاجنبي ذكره منكشفه والذي ألزمه القرطبي صحيح
 في حق من يروم النظر فيه في المنظر اليه ويستثنى من ذلك من له في ذلك الدار زوج أو محرم أو متاع فأراد الاطلاع عليه

فيمتنع زعميه للشبهة وقيل لافرق وقيل يجوز ان لم يكن في الدار غير حريمه فان كان فيها غيرهم انذر فان انتهى والاجاز ولو لم يكن في الدار الا رجل واحد وهو مال كماله أو ساكنه لم يجوز لرمي قبل الانذار الا ان كان مكشوف العورة وقيل يجوز مطلقا لان من الاحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدم ولو قصر صاحب الدار بان ترك الباب مفتوحا وكان الناظر محتثا فانه نظر غير قاصد لم يجوز فان تعدد النظر فوجه ان أصحابهم لا ولا يلتحق بهم هذا من نظر من سطح بيته فحيه اختلاف وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك قال ابن دقيق العيد وبعض تصرفاتهم مأخوذة من اطلاق ٤٥٣ الخبر الوارد في ذلك وبعضهم من مقتضى

وهذه سواء في اليد (يعني المختصر
والابهام) وفي رواية عن شعبة
الاصابع والاسنان سواء الذنية
والضرس سواء ولابي داود
والترمذي أصابع اليدين
والرجلين سواء ولابن ماجه من
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه
عزجه رفعه الاصابع سواء
كلهن فيه عشر عشر من الابل
وفرقه أبو داود حديثين وسنده
جيد أي فلا فضل لبعض
الاصابع على بعض وأصابع
اليدين والرجل سواء كما عليه أئمة
الفتوى وفي حديث عمرو بن
حزم عند النسائي وفي كل اصبع
من أصابع اليد والرجل عشر
من الابل قال الخطابي وهذا أصل
في كل جنابة لا تضبط كيتها
فاذا فات ضبطها من جهة المعنى
اعتبرت من حيث الاسم فمتساوى
ديتها وإن اختلف كمالها

[illegible]

أى الجائرين عن المقصد الباطن الذين يردون الحق مع العلم به (عن ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رجل يا رسول الله) قال فى الفتح لم أقف على اسمه (أنا أخذت بما علمنا فى الجاهلية) أى أعاقب (قال من أحسن فى الاسلام) بالاستقرار عليه وترك المعاصى (لم يؤخذ بما عمل فى الجاهلية) قال الله تعالى قل للذين كفروا ان فيهموا يغفراهم ما قد سلف أى من الكفر والمعاصى

لأنه استدلل أبو حنيفة على أن المرتد إذا أسلم لم يلزمه قضاء العبادات المتروكة (ومن أساء في الاستسلام) بأن ارتد عنه ومات على كفره (أخذ بالاول) الذي عمله في الجاهلية (والآخر) بكسر الخاء الذي عمله من الكفر فكان له لم يسلم فيه عاقب على جميع ما أسلفه قال المهلب معنى حديث الباب من أحسن في الاسلام بالقادى على محافظته والقيام بشرائطه لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أى في عقده بترك التوحيد أخذ بكفى ما أسلفه قال ابن بطال فعرضته على جماعة من العلماء فقالوا الامعنى هذا الحديث غير هذا ٤٥٤ ولا تكون الاساءة هذا الا الكفر للاجماع على أن المسلم لا يؤخذ بما عمل

في الجاهلية قال في الفتح قلت وبه يحرم المذهب الطبري ونقل ابن التين عن الداودي معنى من أحسن جاءت على الاسلام ومن أساء ما عمل على غير الاسلام فأما من أساء في الاسلام غاية الاساءة وركب أشد المعاصي وهو مسقر على الاسلام فإنه انما يؤخذ بما جناه من المعصية في الاسلام والحديث أخرجه في الايمان أيضا قال عبد الملك البوني معنى من أحسن أى أسلم اسلاما صحه الاتفاق فيه ولا شك ومن أساء أى أسلم رياء وسعفة وبهذا جزم القرطبي وأقبحه معنى الاحسان الاخلاص حين دخل فيه ودوامه عليه الى موته والاساءة ضد ذلك فإنه ان لم يخلص اسلامه كان منافقا فلا ينهدم عنه ما عمله في الجاهلية فبما صف نقاته المناخر الى كفره الماضي فيعاقب على جميع ذلك حال الحافظ والحاصل أن الخطأ في قول في الاسلام على صفة خارجة عن ماهية الاسلام وحمله عليه على صفة في نفس الاسلام وهو أوجه

أوتىكم وقال عطاف قدر حلبة ناقة وقال سعيد بن جبير يصح بعد أربعة أشهر وعن ابن عباس له الاساءة ثمانية أيدوا لافرق بين الحلف بالله أو بالطلاق أو بالعناق ان التقييد بالمشيئة يمنع الانعقاد والى ذلك ذهب الجمهور وبعضهم فصل واستثنى أحمد والعناق قال الحديث اذا قال انت طالق ان شاء الله لم تطلق وان قال ابعده انت حر ان شاء الله فإنه حروقة تقر دبه سعيد بن مالك وهو مجبول كما قال البيهقي وذهبت الهادوية الى ان التقييد بالمشيئة يعتبر فيه مشيئة الله في تلك الحال باعتبار ما يظهر من الشريعة فان كان ذلك الامر الذي حلف على تركه وقيد الحلف بالمشيئة محبوا بالله فله لم يحث بالفعل وان كان محبوا بالله تركه لم يحث بالترك فاذا قال والله ايتصم قدق ان شاء الله حثت بترك الصدقة لان الله يشاء التصديق في الحال وان حلف ليطعم من رجه ان شاء الله لم يحث بترك القطع لان الله يشاء ذلك الترك وقال المؤيد بالله معنى التقييد بالمشيئة بقاء الحلف في الحياة وقتا يمكنه الفعل فاذا بقي ذلك القدر حثت الحالف على الفعل بالترك وحثت الحالف على الترك بالفعل والظاهر من احاديث الباب ان التقييد انما يقيد اذا وقع بالقول كما ذهب اليه الجمهور لا بمجرد النية الا ما زعمه بعض المالكية عن مالك ان قياس قوله صحة الاستفناء بالنية وعند الهادوية في ذلك تفصيل معروف وقد توب البخاري على ذلك فقال باب النية في الايمان قوله ثم سكت ثم قال ان شاء الله لم يقيد هذا السكوت بالعدر بل ظاهره السكوت اختيارا لا اضطرارا فيدل على جواز ذلك

• (باب من حلف لايهدى هدية فتصدق) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ أنقبط عام سأل عنه أهديته أم صدقة فان قيل صدقة قال لا صحابه كواوليا كل وان قيل هدية ضرب بيده رآكل معهم • وعن أنس قال اهدت بريرة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لها نصدقه به علم افعال هو لها صدقة ولنا هدية متفق عليها) قد تقدم الكلام على معنى الحديث في كتاب الزكاة والمتصود من ابرادها مهنا ان الحالف بانه لايهدى لايحث ذاته صدق لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يسأل عن الطعام الذي يقرب اليه هل هو صدقة أو هدية وكذلك قال في لحم بريرة هو لها صدقة ولنا هدية كافي

حديث

• (بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب التعبير) •

أى نفس الرؤيا وهو العبور من ظاهرها الى باطنها وبه جزم الراغب قال وأصله من العبر بفتح ثم سكون وهو التجاوز من حال الى حال وخصوا تجاوز الماء بالسباحة أو في سفينة أو غيرها بل غلط العبور بضمين وغير القوم اذا ماتوا كأنهم جاؤوا القنطرة من الدنيا الى الآخرة قال والاعتبار بالهجرة الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد الى ما ليس بمشاهد ويقال هجرت الرؤيا بالتصنيف اذا فسرتها وبالتشديد للمبالغة في ذلك وأما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعلى وقد تسهل اليه منزلة في الواحد هي في الاصل مصدر كالشيري فلما جعلت اسمها بضم الياء أخرجت بحري الاء قال الراغب

والرؤية بالاهاء ادراك الرقي بهاسة البصر وتطلق على ما يدرك بالتفصيل فهو أرى ان زيدا اسافروا على التفكير والنظر فحوالي أرى ما لا ترون وعلى الرأي وهو اعتقاد احد النقيضين عن غلبة الظن انتهى وفي الفتح كلام بسيط على ذلك (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الرؤيا الحسنة) أي الصالحة (من الرجل الصالح) وكذا المرأة الصالحة غالباً (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) مجازاً لا حقيقة لان النبوة انقطعت بموته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يجر جزء النبوة لا يكون نبوة كما ان جزء الصلاة لا يكون صلاة نعم ان وقعت من ٤٥٥ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وقيل ان

وقعت من غيره صلى الله عليه وآله وسلم فهي جزء من علم النبوة لان النبوة وان انقطعت فعلها باق وقول مالك رحمه الله لما سئل اي عبر الرؤيا كل احد فقال أيا النبوة فلعلي ثم قال الرؤيا جزء من اجزاء النبوة فلا يلعب بالنبوة أجيب عنه بأنه لم يرد أنها نبوة باقية وانما اراد انها المأشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا يفيد في ان يتكلم فيها بغير علم واما وجه كونها ستة وأربعين جزءاً فابدى له بعضهم مناسبة وذلك ان الله أوحى الى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم في المنام ستة أشهر ثم أوحى اليه بعد ذلك في اليقظة بقية مدة حياته ونسبتهما الى الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءاً لانه عاش بعد النبوة ثلاثاً وعشرين سنة على الصحيح فالسنة الاثني عشر سنة فهي جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وتعقبه الخطابي بأنه قاله على سبيل الظن اذ لم يثبت في ذلك خبر ولا اثر ولئن سلم ان

حدثت الباب فدل ذلك على تغاير منهوحي الهدية والصدقة فاذا حلف من احداهم ما يحدث بالآخرى كسائر المنهومات المتغايرة قال ابن بطال انما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يأكل الصدقة لانها أوساخ الناس ولان أخذ الصدقة منزلة لضعف الانبياء منزّهون عن ذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان كما وصفه الله ووجدك عاتلاً فاغنى والصدقة لا تحل للاغنياء وهذا بخلاف الهدية فان العادة جارية بالانابة عليه او كذلك كان شأنه وفي حديث أنس دليل على ان الصدقة اذا قبضها من يحل له أخذها تم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز ان حرمت عليه الصدقة ان يتناول منها اذا أهدت له أو بيعت

(باب من حلف لا يأكل ادا ما بماذا يحدث)

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم الا دم الخمر وراء الجماعة الا البخاري ولا حد ومسلم وابن ماجه والترمذي من حديث عائشة مثله * وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقدموا بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة * وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد ادا دمكم الملح رواهما ابن ماجه * وعن يوسف بن عبد الله بن سلام قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ كسرة من خبز شعير فوضع عليها تمره وقال هذه ادا دم هذه رواه أبو داود والبخاري * وعن بريدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سيد ادا دم أهل الدنيا والآخره اللهم رواه ابن قتيبة في غريبه فقال حدثنا التوماني حدثنا الاصبهاني عن أبي هلال الراصي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه فذكره * وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تكون الارض يوم القيامة خبزاً واحداً يتكفوا الجبار يده كما يتكفوا أحدكم خبزته في السفر نزل الاهل الجنة فأتى رجل من اليه ودفع له بارك الرحمن عليه ك يا أبا القاسم الا أخبرك بنزل اهل الجنة قال بلى قال تكون الارض خبزاً واحداً كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففطر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليها ثم ضحك حتى بدت نواجذه ثم قال الا أخبرك بادامهم قال بلى قال ادا دمهم بالام وتون قال ما هذا قال نور

هذه المدة محسوبة من اجزاء النبوة لكنه يطلق بها سائر الاوقات التي كان يوحى اليه فيها ما طاف طول المدة كما ثبت كالأرويا في أحد ودخول مكة وحينئذ فيمتلئ من ذلك مدة اخرى تزداد في الحساب قبيل القسمة التي ذكرها واجيب بان المراد وحي المنام المتتابع كما وقع في غصون وحي اليقظة فهو يسير بالنسبة الى وحي اليقظة فهو مغمو في جانب وحي اليقظة فلم يعتبر به انتهى وأما حصر العدد فيه فقال المازري هو مما أطلع الله عليه نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن العربي اجزاء النبوة لا يعلم حقيقة ما الانبياء أو ملك وانما القدر الذي أراد صلى الله عليه وآله وسلم أن يبينه ان الرؤيا جزء من أجزاء النبوة لان في الاطلاع على الغيب من وجه ما واما تفصيل النسبة فيخص معرفة درجة النبوة وقال المازري أيضاً لا يلزم العالم ان يعرف

كل شيء بجله وتفصيلا فقد جعل الله حدا يقف عنده فيه ما يعلم المراد به بجله وتفصيلا ومنه ما يعلم بجله لا تفصيلا وهذا من هذا القبيل وفي مسلم من حديث أبي هريرة جرح من خمسة وأربعين وله أيضا عن ابن عمر جرح من سبعين جرحا والطبري عنه جرح من ستة وسبعين وسنده ضعيف وعند ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت عن أنس مرفوعا جرح من ستة وعشرين وعند الطبري في تهذيب الآثار عن ابن عباس جرح من خمسة وعشرين وللقزويني جرح من أربعين والطبري من حديث عباد بن جرح من أربعة وأربعين والمشهور ٤٥٦ سنة وأربعين قال في الفتح ويمكن الجواب عن اختلاف الأعداد أنه بحسب

الوقت الذي حدث فيه صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل كان يكون لما كمل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي إليه حدث بأن الرؤيا جرح من ستة وعشرين ان ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة ولما كمل عشرين حدث بأربعين ولما كمل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين ثم بعد ذلك جرح من ستة وأربعين ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته وأما ما عدا ذلك من الروايات بعد الأربعين فضعيف ورواية الخمسين تحتل ان تكون بطبر الكسور ورواية السبعين للمبالغة وما عدا ذلك لم يثبت انتهى قال القسطلاني وقيل ما يصيب مؤول في حصر هذه الاجزاء ولئن وقع له الاصابة في بعضها لما تشبه له الاحاديث المستخرج منها لم يسلم له ذلك في تقديمها قال المهلب التقييد بالصالح جرى على الغالب فقد يرى الصالح الاضغاث ولكنه نادر لقلته يمكن الشيطان منه بخلاف العاصي وحينئذ

ونون يا كل من زائدة كبدهما سبهون أقامتفق عليه والنون الحوت) حديث ابن عمر جرح من سبعين جرحا في سنن ابن ماجه ثقات الاحسين بن مهدي شيخ ابن ماجه فقال في التقرير انهم صدوق وعزاه السيوطي في الجامع الصغير أيضا الى الحاكم في المستدرك والبيهقي في الشعب وأخرج أيضا الطبراني في الكبير عن ابن عمر مرفوعا انتم دعوا بالزيت وادخنوا به فانه يخرج من شجرة مباركة وحديث أنس في اسناده عند ابن ماجه رجل مجروح فانه قال عن رجل ارأه موسى عن أنس وقد أخرجه أيضا الحاكم القزويني وحديث بريرة أخرجه بهذا اللفظ أبو نعيم في الطب من حديث علي باسناده ضعيف قوله نعم ادم قال النورى الا ادم بكسر الهمزة ما يؤتى به يقال ادم الخبز يادمه بكسر الدال وجمع الا ادم بضم الهمزة كاهاب واهب وكتب والادم باسكان الدال مفرد كالادام قال الخطابي والقاضي عياض معنى الحديث مدح الاقتصاري المما كل ومنع النفس عن ملاذ الاطعمة تقديره اتقدموا بالمثل وما في معناه مما تحف مؤنته ولا يعز وجوده ولا تفتاة وفي الشهوات فانهم قد لا دين مسقمة للبدن قال النورى والصواب الذي ينبغي ان يجزى به انه مدح للغل نفسه وأما الاقتصاري المظم وترك الشهوات فهو لغو من قواعداخر وأما قول جابر فمازات أحب الخلل من ذمهم من نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو وكقول أنس مازات أحب الدباء قال وهذا مما يؤيد ما قلنا في معنى الحديث انه مدح للغل نفسه وتأويل الراوى اذا لم يخالف الظاهر بتعين المصير اليه والعمل به عند جماهير العلماء من الفقهاء والاصوليين وهذا كذلك بل تأويل الراوى هنا هو ظاهر اللفظ فيتمين اعتقاده قوله اتقدموا بالزيت فيه الترهيب في الاتسدام بالزيت معلا ذلك بكونه من شجرة مباركة قوله سيدادكم الملح قد تقدم ان الا ادم اسم لما يؤتى به أى يؤكل به الله بزعمنا يطيب سواء كان مما يصطبخ به كالامراق والمائعات أو مما لا يصطبخ به كالجامدات من الجبن والبيض والزيتون وغير ذلك قال ابن رسلان هذا معنى الا ادم عند الجاهل ورمن السلف والخطأ انتهى واهل تسمية الملح بسيد الا ادم لكونه مما يحتاج اليه في كل طعام ولا يمكن ان يساغ بدونه فمع كونه لا يزال محتاطا لكل طعام محتاج اليه لا يغنى عنه من أنواع الا ادم شيء وهو يغنى عنها بل ربما لا يصالح بعض الا ادم بالملح فلما كان به هذا الحل أطلق عليه اسم السيد

وان

فالناس على ثلاثة أقسام الانبياء عليهم السلام ورؤياهم كلها صدق وقد يكون فيها

ما يحتاج الى تعبير والصالحون والاغلب على رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج الى تعبير ومن عداهم يكون في رؤياهم الصدق والاضغاث وهم على ثلاثة مستودون فالغالب استواء الحال في حقهم وفسقة والغالب على رؤياهم الاضغاث ويقل فيها الصدق وكذا روي في رؤياهم الصدق جدا انتهى وعبر باللفظ النبوة دون الرسالة لان الرسالة لا تزد على النبوة بالتبليغ بخلاف النبوة المجردة فانها اطلاع على بعض المغيبات وكذلك الرؤيا والحديث أخرجه النسائي وابن ماجه في التعبير وقد أطال الحافظ في الفتح في شرح حديث الباب وأتى بما هو العجب العجيب فلهذا ذكره ما كثيرا طالعاه وأغزره وأطول باعه

فليراجعهم من أراده **ع** (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا رأى أحدكم رؤيا يراها فأنما هي من الله فليصمد الله عليها وليحدث بها) وفي مسلم فإن رأى رؤيا حسنة فليبشر ولا يخبر إلا من يحب وفي الترمذي من حديث أبي رزين ولاية صم الاعلى وأدنى أخرى ولا يحدث بها إلا أبا أو حبيباً في أخرى لا تنقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح قيل لأن العالم يؤاها على الخير مما أمكنه والناصح يرشد إلى ما ينفع واللبيب العارف بتأويلها والخبيب أن عرف خبرها قاله وإن جهل أو شك سكنت (وإذا رأى غير ذلك مما يكره فأنما هي ٤٥٧ من الشيطان) لأنه الذي يخيل فيها أو

أنما تناسب صفة من الكذب والتوويل وغير ذلك بخلاف الرؤيا الصادقة فاضيفت إلى الله إضافة تشريف وإن كان الجميع بخلق الله وتقديره كما أن الجميع عباد الله وإن كانوا عصاة قال تعالى إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وباعبادي الذي أسرفوا على أنفسهم (فليست هذه) بالله عز وجل (من شرها) أي شر الرؤيا (ولا يذكرها لحد) وفي مستخرج أبي نعيم وإذا رأى أحدكم شيئاً يكرهه فلينبث ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها وعند البخاري بإقفا إذا رأى ما يكره فليتبعد وتوذي الله من شرها ومن شر الشيطان ويقتل ثلاثاً ولا يحدث بها أحداً (فأنها لا تضره) وحصله أن الرؤيا الصالحة آداب ثلاث هي صدق الله عايم وإن يستبشر بها وإن يحدث بها لکن لمن يحب دون من يكره وإن آداب المسلم أربعة التعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وإن يقتل حين يستيقظ من نومه ولا يذكرها لأحد أصلاً وفي حديث أبي هريرة عند البخاري في باب العقد في

وإن لم يكن صدقاً بالتسبب إلى ذاته لكونه خالفاً عن الخلاوة والدسومة ونحوهما قوله فوضع عليها آخرة فيه أن وضع الآخرة على الكسرة جائز ليس بمكروه وإن كان البزار قد روى حديثاً أكرموا النبي مع ما في الحديث من المقال فقل هذا لا ينافي الكرامة قوله هذه أدام هذه فيه دليل على أن الجواهر تكون أداما كالخشب والزيتون والبيض والقر وهو إذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة ما لا يصطبغ به فليس بأدام لأن كل واحد منهما ما يرفع إلى الفهم منفرداً قوله سيد أدام أهل الدنيا الخ فيه تصريح بأن الله حقيق بأن يطلق عليه اسم السيد مادة الماطقة في الدنيا والآخرة ولا جرم فهو بمنزلة لا يلبغها شيء من الأدم كاتنا ما كان فإطلاق السيد عليه لذاته لا مجرد الاحتياج إليه كما تقدم في الملح قوله خبره واحدة بضم الخاء المجهمة وسكون الموحدة بعد هاء زاي هي في أصل اللغة الظلمة والمراد بها هنا المصنوع من الطعام قال النووي مع في الحديث أن الله يجعل للارض كالظلمة والرقيق العظيم ويكون ذلك طعاماً منزلاً لأهل الجنة والله تبارك وتعالى على كل شيء قدير قوله باللام ونون الحرف الأول بام موحدة وبعدها لام مخففة بعهدهم مرفوعة غير منونة كذا قال النووي قال وفي معناها أقوال مضطربة الصحيح منها الذي اختاره القاضي وغيره من المحققين أنها لفظة عبرانية معناها بالعبارة توروله هذا فسر ذلك به ووقع السؤال لليهود عن تنبؤهم هاو لو كانت عربية لعرفتم الصواب ولم يحتاجوا إلى سؤالها عنها فهذا هو المختار في بيان هذه اللفظة قال وأما النون فهو الحوت باتفاق العلماء والمراد بقوله يتكفونها أي يميلها من يد إلى يد حتى تجتمع وتستوى لأنها ليست منبسطة كالرقاقة ونحوها والنزل بضم النون والزاي ويجوز أن يكون الزاي وهو ما بعد اللام فيف عند نزوله قال الخطابي أمل اليهودي أراد التعمية عليهم ثم فقطع الهجاء وقدم أحد الحرفين على الآخر وهي لام ألف وباء يربد لاني على وزن لما وهو الثور الوحشي فعصف الراوي الياء المنة فجعلها موحدة قال الخطابي هذا أقرب ما يقع في فيه والمراد بزيادة الكبد قطعة منفردة متعلقة بالكبد وهي أطيبها قوله يأكل منها سبعون ألفاً قال القاضي يحفل أنهم السبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب فخصوا بأطيب النزل ويحفل أنه عبر بالسبعين ألفاً عن العدد الكثير ولم يرد الحصر في ذلك القدر وهذا معروف في كلام العرب

(باب أن من حلف أنه لا مال له يتناول الزكوة كافي وغيره) *

٥٨ قيل ساء المنام وليقم فليصل لکن لم يصرح البخاري بوجه صرح به مسلم وعند الشافعي ولا يتحول عن جنبه الذي كان عليه والحكمة في التغل كما قال بعضهم طرد الشيطان الذي حضر الرؤيا المكروهة أو إشارة إلى استقذاره والصلاة جامعة لما ذكر على ما لا يخفى وعند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد صحيحة عن إبراهيم التيمي قال إذا رأى أحدكم في منامه ما يكره فليقل إذا استيقظ أعوذ بما عاذت به ملائكة الله ورسوله من شر رؤياي هذه إن يصيبني منها ما أكره في ديني ودنياي وفي الناس من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان خالد بن الوليد يفرع في منامه فقال يا رسول الله إني أروى في المنام قتالاً إذا اضطرحت فقل بسم الله أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وعقابه وشر عباده ومن هم جزاء

الشياطين وان يحضرون وحديث الباب أخرجه الترمذي والنسائي في الرؤيا واليوم والليلة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لم يبق من النبوة) بالفظ الماضي والمزاد الاستقبال وفي حديث عائشة عند أحمد لم يبق بعدي (الا المبشرات) قال في المصابيح يعني ان الوحي منقطع بعونه فلا يبقى بعده ما يعلم به ما سيكون غير الرؤيا الصالحة اه وقيل هو على ظاهره لانه قال ذلك في زمانه واللام في النبوة للعهد والمزاد نبوة أي لم يبق بعد النبوة المختصة بي الا المبشرات وحديث ابن عباس عند مسلم قال ذلك ٤٥٨ في مرض موته وفي حديث أنس عند أبي يعلى مرفوعا ان الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبي ولا رسول

بعدي ولكن في المبشرات وهي بكسر الشين المجهمة جمع مبشرة وهي البشيرة وقد ورد في قوله تعالى لهم البشيرة في الحياة الدنيا هي الرؤيا الصالحة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية أبي سامة بن عبد الرحمن عن عباد بن الصامت ورواته ثقات الا أن أبا سلمة لم يسمعه من عبادة قاله في الفتح وتعقبه صاحب عمدة القاري فقال ليس كذلك لان البشيرة اسم بمعنى البشارة والمبشرة اسم فاعل للمؤثثة من التبشير وهي ادخال السرور والفرح على المبتشر بفتح المجهمة وعند أحمد من حديث أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لهم البشيرة في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له (قالوا) يا رسول الله (وما المبشرات قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الرؤيا الصالحة) أي يراها الشخص أو ترى له والتعبير بالمبشرات خرج مخرج

(عن أبي الاحوص عن أبيه قال اتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى شملته أو شملتان فقال هل لك من مال فقلت نعم قد آتاني الله من كل مال من خيله وابلده وبقعه ورقية فقال فاذا آتاك الله مالا لمير عليه ان نعمه فاحت اليه في حلة وعن سويد بن هبيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير مال امرئ له مهرة صامورة أو سكة مأبورة رواهما احمد المأمورة لكثرة النسل والسكة الطريق من الخيل المصطفة والمأبورة هي الملقحة وقد سبق ان عمر قال يا رسول الله أصبحت أرضا بخير لم أصب مالا قط أنقص عندي منه وقال أبو طلحة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أحب أموالى الى يرحاه لما نط له مسقة قبله المسجد متفق عليه) حديث أبي الاحوص أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والترمذي والحاكم في المستدرک ورجال اسناده رجال الصحيح وحديث سويد بن هبيرة أخرجه أيضا أبو سعيد والبخاري وابن قانع والطبراني في الكبير والبيهقي في السنن والاضياء المقدسي في المختارة وصححه وأخرجه أيضا عنه من طريق أخرى العسكري وحديث عمر قد سبق في أول كتاب الوقف قوله فاذا آتاك الله مالا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتيان المال مع امره بانظها والنعمه عليه يدل على انه علة لانه لو لم يمكن التعليل لما كان لاعادة ذكره فائدة وكان ذكره عبثا وكلام الشارع منزعه عنه قوله فايرب ~~بكون~~ لام الامر والياء المثناة التحسية مضمومة ويجوز بالمتناقة من فوق باعتبار النعم المذكورة ويجوز أيضا بالمتناقة من تحت المفتوحة وفيه انه يستحب للغنى أن يلبس من الثياب ما يليق به ليكون ذلك اظهار للنعمه الله عليه اذ الملبوس هو أعظم ما يظهر فيه الفرق بين الاغنياء والفقراء فن لبس من الاغنياء ثياب الفقراء صارا عما لا لهم في ايهام الناظر له انه منهم وذلك ريبا كان من كفر ان نعمه الله عليه وليس الزهد والتواضع في لزوم ثياب الفقر والمسكنة لان الله سبحانه أحل لعباده الطيبات ولم يخالفهم جدد الثياب الا للباس ما لم يرد النص على تحريمه ومن فوائد اظهار أثر الغنى ان يعرفه ذوو الحاجات فيقصده ودونه اقضاء حوائجهم وقد أخرج الترمذي حديث ان الله يحب أن يرى أثر نعمته بالخير على عبده وقال حسن فدل هذا على ان اظهار النعمه من محبوبات المنعم ويدل على ذلك قوله تعالى واما بنعمه تربك فحدث فان الامر منه جل جلاله اذ لم يكن للوجوب كان للندب وكلا

الغالب والا فلو ان الرؤيا ما تكون منذرة وهي صادقة يريها الله تعالى لعبده المؤمن لطفا به فيستعد لما يقع قبل القهين وقوعه والحديث من افراد البخاري قال ابن التين معنى الحديث ان الوحي ينقطع بعونه ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون الا الرؤيا ويرد عليه الالهام فان فيه اخبارا بما سيكون وهو لا ينبأ بالنسبة للوحي كالرؤيا ويقع لغير الانبياء كما في الحديث الوارد في مناقب عمر رضي الله عنه قد كان فيمن مضى من الامم محدثون وفسر الحديث بفتح الدال بالالهام بالفتح أيضا وقد اخبر كثير من الاولياء عن أمور مغيبية فكانت كما أخبروا والجواب ان الحصر في المنام لكونه يشغل آحاد المؤمنين بخلاف الالهام فانه يختص ببعض ومع كونه مختصا فانه يادروا بما ذكره المنام لشهره وكثرة وقوعه ويشترى الى ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان يكن وكان

السيرة في تدوير الالهام في زمنه والسيرة من بعده غلبة الوحي اليه صلى الله عليه وآله وسلم في البقعة واردة اظهرها المجهزات منه صلى الله عليه وآله وسلم فكان الخاسب انه لا يتبع غيره منه في زمانه شيئا فلما انقطع الوحي بعونه صلى الله عليه وآله وسلم وقع الالهام لمن اختصه الله تعالى به لا من من البشر به في ذلك وفي انكار وقوع ذلك مع كثرة واشتهاره مكابرة بمن أنكره والله تعالى أعلم اهـ ما في الفتح (وهذه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من رآني في المنام فسيراني في البقعة) زاد من هذا الوجه أو فكأنه رآني في البقعة هكذا بالشك ٥٩ وعندنا لا سمع لي في الطريق المذكورة فقد

القسمين مما يحبه الله فمن أنعم الله عليه بنعمة من نعمه الظاهرة أو الباطنة فليبارك في
إظهارها بكل ممكن ما لم يصعب ذلك الإظهار رياء أو حجب أو مكاترة للغير وإيس من الزهد
والتواضع أن يكون الرجل ومع الثياب شعث الشعر فقد أخرج أبو داود والنسائي عن
جابر بن عبد الله قال أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى رجلا شعثا قد تفرق
شعره فقال أما كان هذا يجرد ما يمكن به شعره ورأى رجلا آخر عليه ثياب وبخنة فقال أما
كان هذا يجرد ما يغفر به توبه والحاصل أن الله جميل يحب الجمال فمن زعم أن رضاه في
إبس الخلقان والمرقعات وما أفرط في الغلظ من الثياب فقد خالف ما أرشد إليه الكتاب
والسنة قوله مهرة مأبورة قال في القاموس وأمر كثر حصر امر أو امره كثر وتهمفه وأمر
والامر اشتد والرجل كثر ماشيته وأمره الله وأمره كثره لغية كثر له وما شيته
قوله سكة قال في القاموس السكة بالكسر حديدة منقوشة يضرب عليها
الدرهم والمطار من الشعر وحديدة الندان والطريق المستوى وضربوا يوتهم سكاكا
بالكسر صغار أحد أقوله مأبورة قال في القاموس وأمر كثر حصر وذكر أن تايير النخل
أصلحه وقد تقدم الكلام على ما قاله عمرو وما قاله أبو طه في الوقت

• (باب من حلف عند رأس الهلال لا يفعل شيئا ثم مر افكان فاقصا) •

(عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحلف لا يدخل على بعض أهله شهرا أو في انقضاء
آتي من نسائه شهرا فلما مضى تسعة وعشرون يوما غدا عليهم أورا ح فقبل لهما رسول الله
حلفت أن لا تدخل عليهن شهرا فقال إن الشهر يكون تسعا وعشرين متفق عليه وعن
ابن عباس قال هجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم نساءه شهرا فلما مضى تسعة
وعشرون أتى جبريل عليه السلام فقال قد برت عيبتك وقد تم الشهر رواه أحمد قوله
فتقبل لهما رسول الله حلفت الخ فيه تذكير الحالف بيمينه إذا وقع منه ما ظاهره نسيانها
لا سيما من له تعالى بذلك والقائل له بذلك عاتبة كما تدل عليه الروايات الأخيرة فانما
خشيت أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم ينسى مقدرا ما حلف عليه وهو شهر والشهر
ثلاثون يوما أو تسعة وعشرون يوما فلما نزل في تسعة وعشرين ظففت أنه ذهل عن القدر
أو أن الشهر لم يزل فاعلموا أن الشهر اسـتملى وإن الذي كان الحالف وقع فيه تسع وعشرون

وَأَلْهَوْسَلَّمَ قَالَ صَفَى الَّذِي رَأَيْتَهُ فَإِنْ وَصَفَ لَهُ صَدَقَ لَا يَدْرِيهَا قَالَ لَمْ تَرَهُ وَسَمِعْتَهُ صَوْرَةً وَوَجَدْتَ لَهُ مَا يُؤَيِّدُهُ فَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ مِنْ طَارِيقِ عَاصِمِ بْنِ كَلْبٍ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ رَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَنَامِ قَالَ صَفَى لِي قَالَ ذَكَرْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ فَشَبَّهْتَهُ بِهِ قَالَ قَدَرَأَيْتَهُ وَسَمِعْتَهُ جِيءَ بِهِ وَمَارَضَهُ مَا أُخْرِجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدَرَأَى فَإِنِّي أَرَى فِي كُلِّ وَرْدَةٍ فِي سَمْعِهِ مَا لَمْ يَلِجْهُ مِنَ التَّوَأْمَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا خَلْطَ لَهُ وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ الْإِخْلَاطِ وَيَكُنُّ الْجَمْعُ يَتَمَّعُ بِمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَرَبِيِّ رُؤْيَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِصَفَتِهِ الْمَعْلُومَةِ إِذْ رَأَى عَلَى الْحَقِيقَةِ وَرُؤْيَا عَلَيْهِ غَيْرُ صَفَتِهِ إِذْ رَأَى الصُّوَابَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا تُغَيَّرُ

الارض ويكون ادراك الذات الكريمة حقيقة وادراك الصفات ادراك المثل قال وشذبه بعض القدرية فقال الرؤيا لا حقيقة لها أصلا وشذبه بعض الصالحين فزعم انها تقع بعين الرأس حقيقة وقال بعض المتكلمين هي مدركة بعينين في القلب وقال النووي الصحيح انه من يراه حقيقة فقد رآه سواء كانت على صفته المعروفة او غيرها ٤٦٠ وفي حديث أنس عند البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رأى في المنام فقد رآني قال الكرماني اي من رأى في فأن خبره بان رؤيته حق ليست من اضعاف الاحلام وقال في شرح المشكاة ٤٦٠ اي من رأى فقد رأى حقيقة على كمال الاشبهة ولا ارتياب فيما رأى قال ابن

بطل يريد تصديق تلك الرؤيا في البقطة وجهتها وخروجها على الحق وليس المراد أنه يراه في الآخرة لانه سيراه يوم القيامة في البقطة جميع أمته من رآه في النوم ومن لم يره منهم وقال ابن التميمي المراد من آمن به في حياته ولم يره لكونه حينئذ غائبا عنه فيكون له ذمام بشر الكين من آمن به ولم يره انه لابد أن يراه في البقطة قبل موته قاله القرطبي قال المتأزري ان كان المؤمن وظن ان كان في البقطة فمناه ظاهر وان كان المؤمن ففسير اني احق ان يكون اراد أهـ هل عصره عن لم يهـ ساجر اليه فانه اذا رآه في المنام جعل ذلك علامة على انه يراه بعد ذلك في البقطة واوحى الله تعالى بذلك اليه صلى الله عليه وآله وسلم وقال القاضي عياض يحق ان تكون رؤياه في النوم على الصفة التي عرف بها ووصف عليها موجبة لتكرمه في الآخرة وانه يراه رؤيته خاصة من القرب منه والشفاعة بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات قال

وفيه تنويه أقول من قال ان يمينه صلى الله عليه وآله وسلم اتفق انها كانت في أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين والا فلو اتفق ذلك في اثناء الشهر فالجمهور على انه لا يقع ان يراه الا ثلاثين وذهبت طائفة الى الاكتفاء بتسعة وعشرين أخذوا بقل ما يطلق عليه الاسم قال ابن بطلان يؤخذ منه ان من حلف على شيء بفعل أقل ما يطلق عليه الاسم والقصة محمولة عند الشافعي ومالك على انه دخل أول الهلال وخرج به فلو دخل في اثناء الشهر لم يبر الا ثلاثين وافية قوله ان الشهر يكون تسعا وعشرين هذه الرواية تدل على المراد من الرواية الاخرى بالفظ الشهر تسع وعشرون كافي لفظ ابن عمر فان ظاهر ذلك الحصر وهذا الظاهر غير مراد وان وهم فيه من وهم وقد انكرت عائشة على ابن عمر روايته المطلقة ان الشهر تسع وعشرون قال فذكروا ذلك لعائشة فقالت يرحم الله أبا عبد الرحمن انما قال الشهر قد يكون تسعا وعشرين وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن عمر بهذا اللفظ الاخير الذي جزم به عائشة ويدل أيضا على ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج من يمينه بعد منى ذلك العدد بل للخبر الواقع من جبريل كافي حديث ابن عباس المذكور

(باب الحلف باسماء الله وصفاته والنهي عن الحلف بغير الله تعالى)

(عن ابن عمر قال كان أكثر ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحلف لاومقلب القلوب رواه الجماعة الامسامة وفي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما خلق الله الجنة أرسل جبريل فقال انظر اليها والى ما أعدت لاهلها فيها فنظر اليها فرجع فقال لا وعزتك لا يسمع بها احد الا دخلها وفي حديث لابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبق رجل بين الجنة والنار فيقول يا رب اصرف وجهي عن النار ولا وعزتك لا اسالك غير هامة متفق عليه ما * وفي حديث اعسان أيوب بن علي وعزتك وانكن لا غنى بي عن بركتك * وعن قتيلة بن صفير انهم وديا في النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انكم تزدون وانكم تشركون تقولون ماشاء الله وشئت وتقولون والكعبة فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا ارادوا ان يعبادوا أن يقولوا ورب الكعبة ويقولوا أحدهم ماشاء الله ثم شئت رواه أحمد والنسائي * وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ولا يبعد ان يعاقب الله تعالى بعض المذنبين في القيامة بمنع رؤية نبيه صلى الله عليه وآله وسلم مدة وجلة ابن أبي جرة سمع على رجل آخر فذكر عن ابن عباس او غيره انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النوم فبقى بعد ان استيقظ متفكرا في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين لعلمه اخالته ميتة فخرجت اليه المرأة التي كانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فنظر فيها فرأى صورة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم ير صورة نفسه ونقل عن جماعة من الصالحين انهم رأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام ثم رأوه بعد ذلك في البقطة وسألوه عن أشياء كانوا منها متصرفين فارتدوا الى طريق تفريحها فجاء الامر كذلك قلت وهذا مشكل جدا ولو حل على ظاهره لكان هو لا بصحابة ولا يمكن بقاء الصعبة الى يوم القيامة ويعكر عليه ان جاء جاراؤه

تأويلها بطريق الحقيقة أو
 التعبير ثالثها انه خاص باهل
 عصره من آمن به قبل ان يراء
 رابعها المراد انه يراء في المراتة
 اتى كانت له ان امكنه ذلك وهذا
 من ابعاد المحامل خامسها انه
 يراء يوم القيامة بجزيد خصوصية
 لا مطلق من يراء حينئذ من لم يره
 في المنام سادسها انه يراء في الدنيا
 حقيقة وفيه ما تقدم من الاشكال
 وقال القرطبي قد تقرر ان الذي
 يرى في المنام امثلة للامثليات لا
 انفسها غير ان تلك الامثلة تارة
 تقع مطابقة وتارة يتبع معناها
 فمن الاول رؤياه صلى الله عليه
 وآله وسلم عائشة وفيه فاذا هي
 انت فاخبر انه رأى في بقظته
 ما رآه في نومه بعينه ومن الثاني
 رؤياه البقرة التي تضرع والمقصود
 بالثاني التنبيه على معاني تلك
 الامور ومن قوائد رؤيته صلى
 الله عليه وآله وسلم تسكين شوق
 الرائي لكونه صادقا في محبته
 ليعمل على مشاهدته صلى الله
 عليه وآله وسلم والى ذلك الاشارة
 بقوله قسم الى في النقطة اى من

وَأَنَّى رُؤْيَا عَظِيمِ الْحُرْمَةِ وَمَشَاقِ إِلَى مَشَاهِدِي وَصَلَ إِلَى رُؤْيَا مَحْبُوبِهِ وَظَهَرَ بِكُلِّ مَطْلُوبِهِ قَالَ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُ ذَلِكَ
الرُّؤْيَا بِمَعْنَى صُورَتِهِ وَهُوَ دِينُهُ وَشَرِيعَتُهُ فَعَبَّرَ بِمَحْسَبِ مَا رَأَى مِنَ الرُّؤْيَا مِنْ قِيَادَةِ وَقَعْدَانِ أَوْ إِسَافَةٍ وَإِحْسَانِ قَلْتٍ وَهُوَ جَوَابُ سَائِلٍ
وَالَّذِي قَبْلَهُ لَمْ يَظْهَرْ لِي فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ ثَامِنٌ ١٥ مَا فِي الْفَتْحِ (وَلَا يَنْتَمِلُ الشَّيْطَانُ فِي) هُوَ كَالْتَقْيِ لَامٍ مَعْنَى وَالتَّعْلِيلُ لِلْحُكْمِ أَيْ لَا يَصِلُ
لِلشَّيْطَانِ مِثَالُ صُورَتِي وَلَا يَتَشَبَّهُ بِي فِي كَيْفَانِهِ أَنَّ الشَّيْطَانَ أَنْ يَتَصَوَّرَ بِصُورَتِهِ الْكَرِيمَةِ فِي الْبَقْعَةِ كَذَلِكَ مَنَعَهُ فِي الْمَنَامِ لِمَا
يَسْتَعْبِقُهُ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ وَلَا يَقَالُ كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ وَالرَّائِي فِي الْمَشْرِقِ أَوْ الْمَغْرِبِ لِأَنَّ الرُّؤْيَا أَصْرٌ بِخِلَافَةِ اللَّهِ تَعَالَى
وَلَا يَسْتَرْطِفُهَا عَقْلًا مَوَاجِهَةً وَلَا مَقَابَلَةً وَلَا مَقَابِرَةً وَلَا خُرُوجَ شُعَاعٍ وَلَا غَيْرِهِ وَلِذَا جَازَ أَنْ يَرَى أَحَدُ الصَّائِلِينَ بَقْعَةً أُنْذِلَ

وَأَن رُّؤْيَاهُ عَظِيمٌ الْحَرَمِيُّ وَمَشَتْاقِي إِلَى مَشَاهِدِي وَصَلَ إِلَى رُؤْيَاهُ مَحْبُوبِهِ وَظَهَرَ بِكُلِّ مَطْلُوبِهِ قَالُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ ذَلِكَ
الرُّؤْيَا بِمَعْنَى صُورَتِهِ وَهُوَ دِينُهُ وَشَرِيعَتُهُ فَعَبَّرَ بِمَحْسَبِ مَا رَأَى مِنَ قِيَادَةِ وَقَعْدَانِ أَوْ إِسَاءَةٍ وَاحْسَانٍ قُلْتُ وَهُوَ جَوَابُ سَابِقِ
وَالَّذِي قَبْلَهُ لَمْ يَظْهَرْ لِي فَإِنْ ظَهَرَ لِي فَانْظُرْ فَيُؤْتَانِي ٨١ مَا فِي الْفَتْحِ (وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي) هُوَ كَالْتَقِيمِ لِمَا عَنِيَ وَالتَّعْلِيلُ لِلْعَكْمِ أَيْ لِأَيِّ حَصَلِ
لِلشَّيْطَانِ مِثَالُ صُورِي وَلَا يَتَشَبَّهُ بِي فَكَمَا مَنَعَ اللَّهُ الشَّيْطَانُ أَنْ يَتَصَوَّرَ بِصُورَتِهِ الْكَرِيمَةِ فِي الْبَقْعَةِ كَذَلِكَ مَنَعَهُ فِي الْمَنَامِ لَثَلَا
يُشْتَبِهُ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ وَلَا يُقَالُ كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ وَالرَّافِي فِي الْمَشْرِقِ أَوْ الْمَغْرِبِ لِأَنَّ الرُّؤْيَا أَصْرٌ بِخِلَافَةِ اللَّهِ تَعَالَى
وَلَا يَشْتَرَطُ فِيهَا عِلَاقَةُ مَوَاجِهَةٍ وَلَا مِقَابَلَةٍ وَلَا مِقَابَرَةٍ وَلَا خُرُوجَ شُعَاعٍ وَلَا غَيْرِهِ وَلِذَا جَازَ أَنْ يَرَى أَحَدُ الصَّائِغِينَ بِقَعْمَةِ أَهْلِ بَيْتِهِ

(من أبي سعيد بن رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من رأى فقد رأى الحق) سواء مر على صفته المعروفة أو غير ذلك لكن يكون في الأولى مما لا يحتاج إلى تعبير والثانية مما يحتاج إلى التعبير (فإن الشيطان لا يتكلم في شيء) لا يتكلم في شيء كوني بخلاف المضاف ووصل المضاف إليه بالفعل بمعنى أن الله تعالى وإن أمكنه من التصور في أي صورة أراد فإنه لم يمكنه من التصور في صورة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحديث من أفراد البخاري وفي رواية أبي هريرة لا يمثل في صورتي وفي حديث جابر عنه وسلم وابن ماجه أن الشيطان ٤٦٢ لا يستطيع أن يتكلم في شيء

لا يستطيع أن يصير مرتبة بصوري وفي رواية يترأى بي ووجه بعض الشراح أي لا يظهر في شيء ومعنى لا يمثل بي لا يتشبه بي وأما قوله في صورتي فمعناه لا يصير كأنه في مثل صورتي والجميع راجع إلى معني واحد قال في الفتح الصواب التعميم في جميع حالاته بشرط أن تكون صورته الحقيقية في وقت ما سواء كان في شبهة أو رجوليته أو كهوليته أو آخره وقد يكون لما خاف ذلك تعبير يعلق بالراقى قال بعضهم الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا عقل يحيله حتى يحتاج إلى صرف الكلام عن ظاهره وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى في مكانين مختلفين معا فإن ذلك غلط في صفته ويحتمل على غير ما هو عليه وقد يظن بعض الظالمات من ثبات لهكون ما يفضي مرتبة طائفة يرى في العادة فتكون ذاته صلى الله عليه وآله وسلم مرتبة وصفاته متغيرة

وانعقدت العين قوله لا وعزتك لا أسألك غيره هذا هذا طرف من الحديث الطويل في صفة الحشر ومحل الحجمة منه هذا للفظ المذكور فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر ذلك مقورا له فكان دليلا على جواز الخلاف بذلك قوله بلى وعزتك هو طرف من حديث طويل وأوله أن أيوب كان يغسل نحر عليه جراد من ذهب ووجه الدلالة منه أن أيوب عليه السلام لا يخلف إلا بالله وقد ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عنه وأقره قوله وأمكن لاغنى لي عن بركتك بكسر الغين المحجمة والقصر كذا لا كثر ووقع لا بي ذرع غير الكشمه في بفتح أوله والمد والاول أولى فإن معنى الغناء بالفتح والمد الكفاية يقال ما عند فلان غناء أي ما يغني به قوله تزدردن أي تجعلون الله أندادا وتشركون أي تجعلون الله شركاء وفيه النهي عن الخلاف بالكعبة وعن قول الرجل ماشاء الله وشئت ثم أمرهم أن يأثموا بالآفة لا بد فيه ولا شرك فيكفون ورب الكعبة ويقولون ماشاء الله ثم شئت وحكي ابن التين عن أبي جعفر الداودي أنه قال ليس في الحديث شيء عن القول المذكور وقد قال الله تعالى وما تقوموا إلا أن اغناهم الله ورسوله من فضله وقال تعالى وأذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه وغير ذلك وتعبه بان الذي قاله أبو جعفر ليس بظاهر لأن قوله ماشاء الله وشئت تشريك في مشيئة تعالى وأما الآية فأنما أخبر الله أنه اغناهم وأن رسوله اغناهم وهو من الله حقيقة لأنه الذي قدر ذلك ومن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة باعتبار تعاطي الفعل وكذا الانعام أنعم الله على زيد بن حارثة بالاسلام وأنعم عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعق وهذا بخلاف المشاركة في المشيئة فإنها منفردة لله سبحانه وتعالى بالحقيقة وإذا نسبت لغيره فبطريق المجاز قوله أن الله ينهاكم أن تخلفوا أي بآية في رواية لا ترمذي من حديث ابن عمر أنه سمع رجلا يقول لا والكعبة فقال لا تخلف بغير الله فأنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من خلف بغير الله فقد كفر واشرك قال الترمذي حسن وصححه الحاكم والتعبير بقوله كفر واشرك لأنه لغة في الزجر والتغليظ في ذلك وقد تمسك به من قال بالتحرير قوله فلخلف بالله أو لم يسمت قال العلماء السر في النهي عن الخلاف بغير الله أن الخلاف بالشيء يقتضي تعظيمه والعظمة في الحقيقة اغناها لله وحده فلا يخلف إلا بالله وذاته وصوته وعلى ذلك اتفق الفقهاء واختلف هل الخلاف بغير الله حرام أو مكروه لأمالك

مرتبة والأدراك لا يشترط فيه تقديم البصر ولا قرب المسافة ولا كون المرقى ظاهرا على الأرض أو مدفونا والحنابلة وانما يشترط كونه موجودا ولم يتم دليل على فناء جسمه صلى الله عليه وآله وسلم بل جاء في الخبر الصحيح ما يدل على بقائه صلى الله عليه وآله وسلم ويكون غرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التعبير أن من رآه شيئا فهو عام سلم أو شأنا فهو عام حرب ويؤخذ من ذلك ما يعلق بأفواه كالأرواح أو كالأرواح التي هي من الله تعالى وهي لا المراتبة وقال الطيبي المعنى من رآني في المنام بأي صفة كانت فليس بتبشير وبه لم أقدر أن أرى الرؤيا الحق التي هي من الله تعالى وهي مبشرة لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب للشيطان فإن الشيطان لا يمثل بي وكذا أقوله فقد رأى الحق أي رؤية الحق لا الباطل

وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي بكرة ما ملخصه انه يؤخذ من قوله فان الشيطان لا يمثل بي ان من غلبت مؤثرته صلى الله عليه وآله وسلم في خاطره من أرباب القلوب وتصور له في عالم سره انه يكلمه ان ذلك يكون حقا بل ذلك أصدق من مرأى غيرهم لما من الله تعالى بهم عليهم من تنوير قلوبهم اه قال الحافظ ابن حجر وهذا الذي أشاد به هو الإلهام وهو من جملة أصناف الوحي الى الأنبياء ولكن لم أرى شيئا من الأحاديث وصفه بما وصف به الرواية انه جزء من النبوة وقد قيل بالفرق بينهما ان المنام يرجع الى قواعد مقدرة وله تأويلات مختلفة ويقع لكل أحد بخلاف الإلهام فانه لا يقع الا لغواص ٤٦٤ ولا يرجع الى قاعدة يميز بينه وبين لغة الشيطان وتعلق بان أهل المعرفة بذلك ذكر وأن الخاطر الذي يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذي يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر وهذا ان ثبت كان فارقا واضحا ومع ذلك فقد صرح الأئمة بان الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك قال أبو المظفر السمعاني في القواطع بعد ان سمي عن أبي زيد الديوبسي من أئمة الحنفية ان الإلهام ما حرك القلب لعل يدعوا الى العمل به من غير استدلال والذي عليه الجمهور انه لا يجوز العمل به أي بالإلهام الا عند فقد الحجج كما هي باب المباح وعن بعض المتقدمين انه حجة واحتج بقوله تعالى فاهمها فجورها وتقواها وبقوله تعالى وادع الى الصل أي الهمها حتى عرفت مصالحها فيؤخذ منه مثل ذلك لا دعى بطريق الأولى وذكر ظواهر أخرى من الحديث قوله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا فراسة المؤمن وقوله لو ابصرت ماحلة في صدرك فدعسه وان افقوك فجعل شهادة قلبه حجة مقدمة على

والخاتبة قولان ويجعل ما حكاه ابن عبد البر من الإجماع على عدم جواز الخلف بغير الله على ان مراده بنى الجواز الكراهة أعم من التحريم والتنزيه وقد صرح بذلك في موضع آخر وجهه والشافعية على انه مكروه تنزيها وجزم ابن حزم بالتحريم وقال امام الحرمين المذهب القطع بالكراهة وجزم غيره بالتفصيل فان اعتقد في الخلف به ما يعتد في الله تعالى كان بذلك الاعتقاد كافرا ومذهب الهادوية انه لا تنفي الخلف بغير الله ما لم يسوق بينه وبين الله في التعظيم أو كان الخلف متضمنا كثيرا أو قسما وسبب أي الكلام على من يكفر بحكمه قال في الفتح وأما ما ورد في القرآن من القسم بغير الله فقيه جوا بان أحدهما أن فيه حذف والتقدير ورب الشمس ونحوه والثاني ان ذلك يختص بالله فاذا اراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس غيره ذلك وأما ما وقع مما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا اله الا الله وأبيه ان صدق فقد أجيب عنه بأجوبة الأول الطعن في صحة هذه اللفظة كما قال ابن عبد البر انه غير محفوظة وزعم ان اصل الرواية أفلح والله فصحها بعضهم والثاني ان ذلك كان يقع من العرب ويجرى على ألسنتهم من دون قصد للتسمي والنهي انما ورد في حق من قصد حقيقة الخلف قاله البيهقي وقال النووي انه الجواب المرضي والثالث انه كان يقع في كلامهم على وجهين للتعظيم والتأكيد والنهي انما وقع عن الأول والرابع ان ذلك كان جائزا ثم نسخ قاله المسعودي وقال السهيلي أكثر الشراح عليه قال ابن العربي وروي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخلف بأبيه حتى نهي عن ذلك قال السهيلي ولا يصح لانه لا يظن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يخلف بغير الله ويجاب بأنه قبل النسي عنه غير متنع عليه ولا سيما والاقسام القرآنية على ذلك الخط وقال المنذري دعوى النسخ ضعيفة لا مكان الجمع ولعدم تحقق التاريخ والخامس انه كان في ذلك حذف والتقدير أفلح ورب أبيه قاله البيهقي والسادس انه للتعجب قاله السهيلي والسابع انه خاص به صلى الله عليه وآله وسلم وتعلق بان الخصائص لا تثبت بالاحتمال وأحاديث الباب تدل على أن الخلف بغير الله لا ينعقد لان النسي يدل على فساد المنهي عنه واليه ذهب الجمهور وقال بعض الخاتبة ان الخلف بيننا صلى الله عليه وآله وسلم ينعقد وتجب الكفارة

باب ما جاء في وایم الله ولعمر الله وأقسم بالله وغير ذلك

الفتوى وقوله قد كان في الامم محدثون فثبت بهم ذان الإلهام حق وانه وحى باطن وانما حرمه العاصي لاستيلاء وحى الشيطان عليه قال وجهه اهل السنة الآية الدالة على اعتبار الرخصة والحلت على التفسر في الآيات والاعتبار والنظر في الأدلة وذن الأمان والهوا جس والظنون وهي كثيرة مشهورة وبان الخاطر قد يكون من الله تعالى وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس وكل شيء أحق أن لا يكون حقا لم يوصف بأنه حق قال والجواب عن قوله تعالى فاهمها فجورها وتقواها ان معناه عرفها طريق الهل وهو الحجج وأما الوحي الى الضل فنظيره في الآدمي فيما يتعلق بالصنائع وما فيه صلاح المعاش وأما الفراسة فنسأها لا يمكن لانجها لى شهادة القلب حجة لان لا يتحقق كونها من الله تعالى أو من غيره اه ملخصا قال ابن السمعاني وانكار الإلهام

مرقدود يجوز أن يفعل الله بعبد ما يكرمه به ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك ان كلما استقام على الشريعة الحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردده فهو مقبول والا فردد يقع من حديث النفس ووسوسة الشيطان قال ونحن لا نشكر ان الله تعالى يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره وبقوة براهيه وانما نشكر ان يرجع الى قلبه بقول لا نعرف أحد له ولا نزع من حجة شرعية وانما هو نور يختص الله تعالى به من يشاء من عباده فان وافق الشرع كان الشرع هو الحجة ٤٦٤ ويؤخذ من هذا ان الباطن لورأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا امره بشئ هل يجب عليه امتثاله ولا بد من ان يعرضه على الشرع الظاهر

قال الثاني هو المعقد اه كلام الفتح
(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على أم حرام) بفتح الحاء (فت ملان) بكسر الميم وكانت خالته صلى الله عليه وآله وسلم من الرضاع (وكانت تحت عبادة بن الصامت) أي زوجته (فدخل عليها) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يوما) فاطمة وجعلت تفلي رأسه) أي فتفتش شعر رأسه لتستخرج هوامه (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عندها (ثم استيقظ وهو يضحك) فرحا وسرورا (فالت) أم حرام (فالت) له (ما يضحكك) يا رسول الله (قال) ناس من أمي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون نبع هذا البحر بثلاثة ومائة مائة وخمسين آخره جيم وسماه أو هو له (ملوكا على الاسرة) قال ابن عبد البر في الجنة وقال النوري أي يركبون مراكب الملوك في الدنيا لسهولة حالهم واستقامة أمرهم (أو) قال (مثل الملوك على الاسرة)

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال سليمان بن داود لا طوفن الليلة على تسعين امرأة كلها تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله فقال له صاحب به قل ان شاء الله فلم يقل ان شاء الله فطاف عليهن جميعا فلم يحمل منهن الا امرأة واحدة فجاءت بشق رجل وايم الذي تنس محمد يديه لو قال ان شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرسانا يجمعون وهو حجة في أن الحاق الاستثناء ما لم يطل الفصل ينفع وان لم ينو وقت الكلام الاول وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في زيد بن حارثة وايم الله ان كان خليفه قال الامارة متفق عليهما وفي حديث متفق عليه لما وضع عمر على سرير مرير جاء أمير المؤمنين علي رضي الله عنه فترحم عليه وقال وايم الله ان كنت لا ظن أن يجعلك الله مع صاحبك وقد سبق في حديث الخزومية وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد بها وقول عمر لغيلان بن سلمة وايم الله لتراجعن نسائك وفي حديث الادب فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستعذر من عبد الله بن أبي فقام أسيد بن حضير فقال لسعد بن عبادعة ر الله لنقلنه وهو متفق عليه وعن عبد الرحمن بن صفوان وكان صديقا للعباس انه لما كان يوم الفتح جاء بابيه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله يا بعه على الهجرة فاني وقال انه لا هجرة فانطلق الى العباس فقام العباس معه فقال يا رسول الله قد عرفت ما بيني وبين فلان وانما لبابيه لتبابعه على الهجرة فالت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا هجرة فقال العباس أقسمت عليك ان تبابعه قال فبسط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده فقال هات ابره حتى ولا هجرة رواه أحمد وابن ماجه وعن أبي الزاهرية عن عائشة ان امرأة أهدت اليه تمر في طبق فالت بعضه وبقى بعضه فقالت أقسمت عليك الا ألت بقية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبر بها فان الت على الهنت رواه أحمد وعن بريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس منامن حلف بالامانة رواه أبو داود) حديث الخزومية تقدم في باب ما جاء في السارق يوجب السرقة بعد وجوب القطع أو يشنع فيه وقول عمر لغيلان تقدم في باب من أسلم ونهته أختان أو أكثر

شك اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة (فالت) أم حرام (فالت) يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فذاعاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك (ثم وضع رأسه) فنام (ثم استيقظ وهو يضحك فقلت ما يضحكك يا رسول الله قال ناس من أمي عرضوا علي غزاة في سبيل الله كما قال في الاولى) من العرض ولكن قال يركبون في البر (فالت) فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم قال أنت من الاولين أي الذين يركبون نبع البحر (فركبت البحر في زمان) غزو (معاوية بن أبي سفيان) رضي الله عنه ما في خلافة عثمان مع زوجته في اول غزوة كانت الى الروم (فصرعت عن دابته حين خرجت من البحر فهلكت) في الطريق يا بعه وامن غزوهم من غير مباينة للقتال والحديث أخرجه ايضا في الجهاد والاستئذان واخرجه مسلم في الجهاد

قال في الفتح ذكر ابن التين ان بعضهم زعم ان في الحديث دال على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر زمن معاوية وفيه نظر لان المراد من زمن امارته على الشام في خلافة عثمان مع انه لا تعرض في الحديث الى اثبات الخلافة ولا نفيها بل فيه اخبار بما سيكون فكان كما أخبر ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية يدعي خلافة لم يكن في ذلك معارضة للحديث الخلافة بعدى ثلاثون سنة لان المراد به خلافة النبوة واما معاوية ومن بعده فكان أكرمهم على طريقة الملوك ولو هو وأخلفاه والله تعالى أعلم اهـ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ٤٦٥ صلى الله عليه وآله وسلم اذا اقترب الزمان)

بان يعتدل ليله ونهاره وقت اعتدال الطبائع الاربع غالباً وانفتاق الازهار وادوار النمار (لم تكذب رؤيا المؤمن فكذب) قال القسطلاني التقييد بالمؤمن يعكس على تأويل الاقتراب بالاعتدال اذ لا يختص به المؤمن وايضا الاقتراب يقتضي التفاوت والاعتدال يقتضي عدمه فكيف يفسر الاول بالنافي وصوب ابن بطال ان المراد باقتراب الزمان انتم بامتدته اذا ذاقام الساعة لما في الترمذي من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث في آخر الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن وأصدقه رؤيا أصدقه حديثاً قال فعلى هذا فالعنى اذا اقتربت الساعة وقبض

من أربع وحديث عبد الرحمن بن صفوان قال ابن ماجه في اسناده حديثاً أبو بكر بن أبي شيبه حدثنا محمد بن فضيل وحدثنا محمد بن يحيى حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا ابن ادریس جميعاً عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الرحمن بن صفوان فذكره ثم قال حدثنا محمد بن يحيى حدثنا الحسن بن الربيع عن عبد الله بن ادریس عن يزيد بن أبي زياد باسناده نحوه وقال يزيد بن أبي زياد يعني لا هجرة من دار من قد أسلم أهلها اهـ وحديث أبي الزاهرية قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح ويشهد له حديث الآتية في ابرار القسم وحديث بريدة سكت عنه أبو داود والمذري ورجال اسناده ثقات وأخرج الطبراني في الاوسط باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلاً يحلف بالامانة فقال الست الذي يحلف بالامانة قوله لا طوفن الا لام جواب القسم كأنه قال والله لا طوفن ويرشد الى ذلك ذكر الحنفى في قوله لم يحث كما في رواية قوله على تسعين بتقديم التاء القوية على المسين قوله وايم الله بكسر الهمزة وقفهما والميم مضمومة وحكى الاخفش كسرها مع كسر الهاء زنة وهو اسم عند الجاهل وروى عن عند الزجاج وهمزة همزة وصل عند الاكثر وهمزة قطع عند الكوفيين ومن وافقهم لانه عندهم جمع عين وعند سيبويه ومن وافقه انه اسم مفرد واحتجوا بجواز كسر همزته وفتح معه قال ابن مالك فلو كان جمعاً لم تكسر همزته وقد ذكر في فتح الباري فيها لغات عديدة وقال غيره أصله عين الله ويجمع على عين فيقال وايم الله حكاه أبو عبيدة وأشد زهير بن أبي سلى فيجمع عين منازعتكم * المقصود توربها الدماء

فقالوا عند القسم وايم الله ثم كثر حذفوا النون كما حذفوها من لم يكن فقالوا لم يك ثم حذفوا الاء فقالوا ام الله ثم حذفوا الالف فاقصر واعي الميم مفتوحة ومضمومة ومكسورة وقالوا أيضاً ام الله بكسر الميم وضعها واجزوا في ايم ففتح الميم وضعها وكذا في ايم ومنهم من وصل الالف وجعل الهمزة زائدة ومسهلة وعلى هذا تبلغ اغاثم عشرين قال الجوهري قالوا ايم الله وربما حذفوا اليا فقالوا ام الله وربما بقوا الميم وحدها مضمومة فقالوا ام الله وربما كسروها لانها صارت حرفاً واحداً فشبها بالباء قال وألفها ألف وصل عند أكثر النحويين ولم يحنى ألف وصل مفتوحة غيرها وقد دخل اللام لانا كيد فيقال ايم الله قال الشاعر

٥٩ نيل ما الصالحة الصادقة التي هي جز من اجزاء النبوة الآتية بالبشارة والتذارة وقيل المراد بالاقتراب نقص الساعات والايام والالاء بالسرعة مرورها وذلك قرب قيام الساعة ففي ما لم يتقارب الزمان حتى تكون الساعة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كاليوم واليوم كالساعة والساعة كالحرق السعفة قبل يريد أن ذلك يكون من خروج المهدي عند بسط العدل وكثرة الامن وبسط الخير والرزق فان ذلك الزمان يستلزم استقامة فتنقارب اطرافه وأشار صلى الله عليه وآله وسلم بقوله لم تكذب رؤيا المؤمن الى غلبة الصدق على الرؤيا لكن الراجح نفي الكذب عنها أصلاً لان حرف النفي الداخلة على كاذب نفي قريب حصوله والنافى لقرب حصول الشيء أدل على نفيه نفسه وبطل عليه قوله تعالى اذا أخرج يدك من بكديراها قاله

الطبي في شرح المشكاة قال القرطبي في المفهم المراد والله تعالى أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال وذكروا في حديث ابن عمر ومناصبه فيبعث الله عيسى بن مريم فيمكث في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ثم يرسل الله رجلا يابو دة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الارض أحد في قلبه مثقال ذرة من خيرا وایمان الا قبضته الحديث قال وكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الامة حالا بعد الصدر الاول وأصدقهم أقوالا فكانت رؤياهم لا تكذب ومن ثم قال عقب هذا وأصدقهم رؤيا ٤٦٦ أصدقهم حديثا وانما كان كذلك لان من كثرة صدقه وتنويعه وقوة ادراكه

فانتهت فيه المعاني على وجه الصفة وكذلك من كان غالب حاله الصدق في يقظته استصحب ذلك في نومه فلا يرى الا صدقا وهذا بخلاف الكاذب والمخلط فانه يسود قلبه ويظلم فلا يرى الا تخليطا واضحا فلو قد يندر المذام احيانا فيرى الصادق مالا يصح والكاذب ما يصح ولكن الغالب الاكثر ما تقدم وهذا يؤيد ان الرؤيا لا تكون من اجزاء النبوة الا ان صدرت من مسلم صادق صالح ومن ثم قبل بذلك في حديث رؤيا المسلم بجرته فانه جاء مطلقا مقتصر على المسلم فاخرج الكافر وجاه مقيدا بالاصالح تارة وبالاصالح وبالخسة وبالصادقة فيصل المطلق على المقيسد وهو الذي يناسب حاله حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكرم بما أكرم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الاطلاع على شئ من الغيب فاما للكافر والمنافق والكاذب والمخلط وان صدقت رؤياهم في بعض الاوقات فانما لا تكون من الوحي ولا من النبوة

فقال فربق القوم لما شهدتهم • نعم وفربق لعين الله ما ندري

وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان ألفهما ألف قطع وانما خذفت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة الاستعمال وحكى ابن التين عن الداودي انه قال ليم الله عناء اسم الله بابدال السين ياء وهو غلط فاحش لان السين لا تبدل بياء وذهب المبرد الى انه عوض من واو القسم وان معنى قوله وایم الله واقعه لافعلن ونقل عن ابن عباس ان عین الله من اسماء الله ومنه قول الحمري القيس

فقلت عین الله ابرح قاعدا • ولو قطع عوارأسي ليدك وأوصالي

ومن ثم قالت المالكية والحنفية انه عین وعند الشافعية ان نوى اليمين ان فعلت وان نوى غير اليمين لم تنفع عينا وان اطلق فوجهان اصحهما لا تنفع الا ان نوى وعن أحمد روايتان اصحهما لا تنفعاد وحكى الغزالي في معناه وجهين أحدهما انه كقوله بالله والثاني انه كقوله احلف بالله وهو الرابع ومنهم من سوى بينه وبين احمر الله وفرق الداودي بأن له امر الله شاع في استعماله هم عرفا بخلاف ايم الله واحتج به من قال منهم بالانعة مطلقا بان معناه عین الله وعین الله من صفاته وصفاته قدسية وجرم النوى في التهم ذيب ان قوله وایم الله كقوله وحق الله وقال انه ينفعه في اليمين عند الاطلاق وقد استغربه قوله لعمر الله بفتح العين الملهمة وسكون الميم هو العمر بضم العين قال في النهاية ولا يقال في القسم الا بالفتح وقال الراغب العمر بالضم وبالفتح واحد ولكن خص الحلف بالثاني قال الشاعر عمر لله كيف يلقين أي سألت الله ان يطيل عمرك وقال أبو القاسم الزجاجي العمر الحياة فن قال لعمر الله فكأنه قال احلف ببقاء الله واللام للمؤكد والخير محذوف أي ما أقسم به ومن ثم قالت المالكية والحنفية تنفع تقديم اليمين لان بقاء الله تعالى من صفاته ذاته وعن الامام مالك لا يجزئ الحلف بذلك وقد اخرج المصنف بن راهويه في مصنفه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال كانت عمتان بن أبي العاص لعمرى وقال الامام الشافعي واصح لا يكون عينا الا بالنية لانه يطلق على العلم وعلى الحق وقدير اذ بالعلم المعلوم وبالحق ما أوجبه الله تعالى وعن أحمد كالمذهبيين والرابع عنده كالشافعي وأجابوا عن الآية التي فيها القسم بالعمر بان الله تعالى يقسم به اشياء من خلقه وليس ذلك لغيبه اثبت النبي عن الحلف بغير الله تعالى وقد عد الاثمة ذلك

اذ ليس كل من صدق في شئ ما يكون خبره ذلك نبوة فقد يقول الكاهن كلمة حق ويحدث المنجم فيصيب لكن كل ذلك في حلي التدوير والقلة فقال ابن أبي بكرة معني كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكاد تكذب انها تقع غالباً على الوجه المرفق لا تحتاج الى تدبير فلا يدخلها الكذب بخلاف ما قبل ذلك فانما قد يعني تأويلها بغيرها العابر فلا تقع كما قال في صدق دخول الكذب فيها بهذا الاعتبار وقال الحكمة في اختصا ص ذلك بآخر الزمان ان المؤمن في ذلك الوقت يكون غريبا كما جاء في الحديث يبدأ الاسلام غريبا وسيعود غريبا أخرجه مسلم فيقول أييس المؤمن ومعينه في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة قال ويمكن أن يتردد من هذا بسبب اختلاف الاجاد في عدد اجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال كلما قرب الامر وكانت الرؤيا صادقا

نحل على أقل عقد ورد وعكسه وما بين ذلك قال الحافظ وحاصل ما اجتمع من كلامهم - م في معنى قوله اذا اقترب الإنسان لم تذكر رؤيا المؤمن تكذب ان المراد بان الزمان ثلاثة أقوال احدها ان العلم بامور الديانة لما ذهب غالبه بذهاب غالب أهله وتعذرت النبوة في هذه الامة عوضا بالمرافق الصادقة ليجدد لهم ما قد درس من العلم والثاني ان المؤمنين لما يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل والنسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويعان بالرؤيا الصادقة اكراما له وتسليه وعلى هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراغ الدنيا وأخذ أمر الدين وأهله في الاضغلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدى والثالث ان ذلك

خاص بزمان عيسى بن مريم
واولها اولها والله أعلم ٥١
(وروي المؤمن بوجه من ستة
واربعين جزءا من النبوة) أى من
علمها وقد تقدم شرحه مستوفى
قريباً (وما كان من النبوة فانه
لا يكذب) قال فى الفتح هذه من
قول ابن سيرين لاصرفوعة (عن
ابن عروضة) الله عنهما ان ابى
صلى الله عليه وآله وسلم قال
رايت كأن امرأة سوداء نائرة
الرأس منتفشة شعر رأسها من
نار الشئ اذا اقتدر وعند أحمد
من رواية ابن أبى الزناد عن موسى
ابن عقبة نائرة الشعر والمراد شعر
الرأس وزاد قوله أى كريمة
الرائحة (خرجت من المدينة)
النبوية (حق نزلت بجميعها) بفتح
الميم وسكون الهمزة وقع التثنية
والعين المهملة بعدها هاها ثابث
وفسر ها فى آخر الحديث بقوله
وهى الخفسة (فتأولتها ان وباء
المدينة نقل) منها (الى مهيعة
وهى الخفسة) بتقديم الجيم على
المهملة ميقات أهل مصر قال
فى الفتح وأظن قوله وهى الخفسة
هذه الرويا كما قاله المطلب من قسم
تأول خروجها بما جمع اسمها وتأول
للبدن بالاقشعراد وارتقاع الشعر
لديسة وظاهره ان فاعل الاخبار
وانقلجها الى الخفسة (عن ابن
ممن باب التفعول والخطم بضم اللام

في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن الله تعالى أقسم به حيث قال لعمر بن الخطاب
سكرتهم يمهون وأيضاً فإن اللام ليست من ادوات القسم لأنهم أحصوا سورة في الواو والباء
والتاء وقد ثبت عند البخاري في كتاب الرقاق من حديث لقيط بن عمرو أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لعمر بن الخطاب وكررها وهو عند عبد الله بن أحمد وعند غيره قوله أقسمت
عليك قال ابن المنيذر اختلف فيمن قال أقسمت بالله أو أقسمت بمجرباً فقال قوم هي
عين وان لم يقصد ومن روى عنه ذلك ابن عمر وابن عباس وبه قال الشعبي والثوري
والكوفيون وقال الأكثرون لا يكون عينا إلا أن نوى وقال الإمام مالك أقسمت بالله عينا
وأقسمت بمجرباً لا تكون عينا إلا أن نوى وقال الشافعي المجردة لا تكون عينا أصلاً ولو
نوى وأقسمت بالله أن نوى يكون عينا وكذا الوفا قال أقسم بالله وقال سعدون لا يكون عينا
أصلاً وعن الإمام أحمد كالاول وعنه كالثاني وعنه أن قال قسم بالله فيعين جزئاً لأن التقدير
أقسمت بالله قسماً وكذا الوفا قال آلت بالله قال ابن المنذر لو قال أقسم بالله عليه لك لفة من
فقال نعم هل يلزمه اليمين بقوله نعم وتجب الكفارة أن لم يفعل قال وفي ذلك نظر قوله
ليس مناً من حلف بالامانة قال في النهاية يشبهه أن تكون الكراهة فيه لاجل أنه أمر
أن يحلف باسم الله وصفاته والامانة أمر من أموره فهو واعنها من أجل التقوية بينها
وبين أسماء الله كأنه وان يحلفوا بآياتهم قال وإذا قال الحالف وامانة الله كانت عينا عند
أبي حنيفة والثاني لا يبعد ما عينا قال والامانة تقع على الطاعة والعبادة والودعة
والنقد والامان وقد ساء في كل منها حديث

• (باب الامر بإيراد القسم والرخصة في تركه للمذور) •

(عن البراء بن عازب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع أمرنا بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العطاس وإبرار القسم أو المقسم ونصر المظلوم وإجابة الداعي وإفشاء السلام . وعن ابن عباس في حديث رؤيا قصها أبو بكر أن أبا بكر قال أخيرني يا رسول الله بآي أنت وأمي أصبت أم أخطأت فقال أصبت بعضها وأخطأت بعضها قال فوالله لقد نبي بالذي أخطأت قال لا تقسم متفق عليه - ما) قوله وإبرار القسم أي بفعل ما أراد الخالف ليصير بذلك أيا قوله أو المقسم اختلاف في ضبط السين فالمنصور أنه باب الكسر وضم الميم على أنه اسم فاعل وقيل يفتح السين أي الأقسام والمصدر قد يأتي

مدرجاه من قول الراوى والمفسر نقل منها اليها العدوان اهلها واذا هم للناس وكانوا يهودا وهذه الرؤيا كما قاله المهلب من قسم
الرؤيا المعتبرة وهي مما ضرب به المثل ووجه التمثيل انه شق من اسم السوداء السوء والداء فتأول خروجهما بما جمع اسمها وتأول
قوران شعرا سها ان الذي يسوء ويشير الشعر يخرج من المدينة وقيل لما كانت الحى مشيرة للبدن بالاقتصر ادوار ارتفاع الشعر
عبر عن حالها في النوم بارتفاع شعرا سها فكأنه قيل الذي يسوء ويشير الشعر يخرج من المدينة وظاهره ان فاعل الانحراج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكأنه نسب اليه لانه دعا به حيث قال اللهم حبيب البنا المدينة وانتقل سماها الى الجنة (عن ابن
عباس رضى الله عنه - ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من تعلم بحلم) بتشديد اللام من باب التفعول والحلم بضم اللام

وسكونها (لم يره) صفة لقوله بقل (كأن) بضم الكاف وتشديد اللام المدكورة وقد اذ الترمذي من حديث علي يوم القيامة (أن يعقدين شعيرتين ولن يفعل) ذلك لان ابدال احداهما بالآخرى غير ممكن عادة وهو كناية عن استقرار التعذيب ولا دلالة فيه على جواز التكليف بما لا يطاق لانه ليس في دار التكليف وعند أحمد من رواية عباد بن عباد عن أيوب عذب حتى يعقدين شعيرتين وليس عاقدا وعنده في رواية همام عن قتادة من تحمل كاذبا دفع اليه شعيرة وعذب حتى يعقدين طرفيها وليس به عاقد وفي اختصاص الشعير بذلك دون غيره ٤٦٨ لما في المنام من الشعور بما دل عليه فحصلت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق

للمنعول مثل أدخلته مدخلا - في الإدخال وكذا أخرجه قوله في حديث رؤيا قصصا هذا من كلام المصنف قوله لا تقسم أي لا تخلف وهذا طرف من حديث طويل قد ساقه البضاري مستوفى في كتاب التعليل وقوله وابرار القسم ظاهر الامر الوجوب واقتراحه ببعض ما هو متفق على عدم وجوبه كافتاء السلام قرينة صارفة عن الوجوب وعدم ابراره صلى الله عليه وآله وسلم اقسام أبي بكر وان كان خلاف الاحسن لكنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله لبيان عدم الوجوب ويمكن ان يقال ان الفعل منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض الامر الخاص بالامة كما تقر في الاصول وما نحن فيه كذلك وبقيته ما اشتمل عليه الحديث موضعه غير هذا

• (باب ما يذكر فيمن قال هو يهودي أو نصراني أن فعل كذا) •

(عن ثابت بن الضحان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عينه بغير الاسلام كاذبا فهو كاذب وكما قال رواه الجماعة الأبا داود • وعن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال اني بريء من الاسلام فان كان كاذبا فهو كاذب وان كان صادقا لم يعد الى الاسلام سالما رواه أحمد والنسائي وابن ماجه) حديث بريدة هو من طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه وقد صححه النسائي قوله بغير الاسلام الله بكسر الميم وتشديد اللام الدين والذريعة وهي نكرة في سياق الشرط فتم جميع الملل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية ونحوها من الجوسمية والصابئة وأهل الاوثان والذرية والمطلة وعبدية الشياطين والملائكة وغيرهم قال ابن المنذر اختلف فيمن قال كفر بالله ونحوه ان فعلت ثم فعل فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجهود فقهاء الامصار لا كفارة عليه ولا يكون كافرا الا ان اضمر ذلك بقلبه وقال الاوزاعي والثوري والخنفية وأحمد وأصح هو عين وعابه الكفارة قال ابن المنذر والاول أصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله ولم يذكر كفارة زاد غيره وكذا قال من حلف بغيره سوى الاسلام فهو كاذب وكما قال فاراد التغليظ في ذلك حتى لا يعتري أحد عليه ونقل ابن القصار من المالكية عن الخنفية أنهم احتجوا باليجاب الكفارة بان في اليمين الامتناع من الفعل ونقض كلامه بما ذكره تعظيما للاسلام وتعقب

وانما استدل الوعيد في ذلك مع أن الكذب في البيعة قد يكون أشد مفسدة منه ان قد تكون شهادة في قتل أو حلال الكذب في المنام كذب على الله انه اراه عالم بربه والكذب على الله أشد من الكذب على المخلوقين قال الله تعالى و يقول الانبياء هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الآية وانما كان كذبا على الله لحديث الرؤيا جرح من النبوة وما كان من أجزائه النبوة فهو من قبل الله قاله الطبري فيما نقله عنه في الفتح (ومن استمع الى حديث قوم وهم له) لمن استمع (كاهون) لا يريدون استماعه (أوبقرون منه) بالشك من الراوى وعند أحمد وهم يقررون ولم يشك (ص) في أذنه الا تلك) الرصاص المذاب (يوم القيامة) جزاء من جالس عمله (ومن صور صورة) حيوانية (عذب وكلف أن ينقح فيها) الروح (وليس بنافخ) أي وليس بقادر على النفخ فتهذيبه يسقر لانه نازع الخلق في قدرته وهذا الحديث اشتمل على ثلاثة أحكام أولها

الكذب على المنام ثانيها استماعه لحديث من لا يريد استماعه ثالثها التصريح قال ابن أبي جرة انما سمع حمارا لم يسمعه ذلك رؤيا لانه ادعى انه رأى ولم ير شيئا فكان كاذبا والكذب انما هو من الشيطان وفي حديث أبي قتادة وما كان من الشيطان فهو غير حق فصدق بعض الحديث بعضا وفي الحديث ان من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر جرمه وفيه تنبيه على أن الجاهل بذلك لا يعذر بجهله وكذا من تأول نفسه تاويل باطلا اذ لم يفرق في التعبير بين من يعلم وبين من لم يعلم (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان من أقرى القرى) أفعول تفضيل أي أعظم الكذبات والقرى جمع قرية الكذبة العظيمة التي يوجب منها أي أعظم الكذب قاله ابن بطال (ان يرى) الشخص (عينه ما لم تر) أي ينسب الى عينيه

الحق ما رأوا يخبرونه بما بذلك والحديث من أفرادهم (عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يحدث أن رجلاً قال في الفتح لم أقف على اسمه (أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي مسلم من طريق سليمان بن كثير عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عمايتول لأصحابه من رأى منكم رؤيا فليتلها وأخبرها فجاء رجل وعنده أيضاً من رواية سليمان بن عيينة جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم منصرفه من أحد (فقال) يا رسول الله (أي رأيت الليلة في المنام ظلة) بضم الظاء المحجمة وتشديد اللام مصابة لأنها تظل ما تحتها وزاد الدارمي من طريق ٤٦٩ سليمان بن كثير وابن ماجه من طريق

سفيان بن عيينة بين السماء

والارض (تنطف) يسكون

النون وضم الطاء المهملة

وكسر هاء قطر (السم والعل)

فأرى الناس يتكفون) أي

ياخذون باكتفهم (منها

فالمستكثر) أي فثمهم المستكثر

في الأخذ (و) منهم (المستقل) فيه

أي منهم الأخذ كثير أو الأخذ

قليل (واذا سب) جبل (واصل

من الارض إلى السماء) فادالك

يا رسول الله (أخذت به فعلوت)

وفي رواية سليمان بن كثير فاعلا

الله (ثم أخذ به) أي بالسبب

(رجل آخر فعلاه ثم أخذه رجل

آخر فعلاه ثم أخذه رجل آخر

فانقطع ثم وصل) بضم الواو

وكسر الصاد (فقال أبو بكر

يا رسول الله بأبي أنت) مقدي

(والله أتدعي) أي لتزكني

(فأعبرها) بضم الموحدة وقع

الرائد سليمان في روايته وكان

من أعبر الناس لروايته بعد رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

(فقال النبي صلى الله عليه وآله

وسلم له) (أبو بكر

كان صلى الله عليه وآله وسلم تظله الغمامة قبل نبوته وكذلك الاسلام في الأذى وينعم به المؤمن في الدنيا والآخرة) (واما الذي

ينطف من العسل والسم قال القرآن حلاوته تنطف) قال تعالى في العسل شفاء للناس وفي القرآن شفاء لما في الصدور ولا ريب

أن تلاوة القرآن تحلوفى الاسماع كحلاوة العسل في المذاق بل أحلى (فالمستكثر من القرآن والمستقل) منه (واما السبب

الواصل من السماء إلى الارض فالحق الذي أنت عليه تأخذه فيه عبدك الله) أي يرفعك به (ثم يأخذه رجل من بعدك فيملوه

فسر بالصديق رضي الله عنه لأنه يقوم بالحق بعده صلى الله عليه وآله وسلم في أمته) (ثم يأخذ رجل آخر) هو جبريل الخطاب (فيملوه

ذلك بأنهم قالوا فيمن قال وحق الاسلام اذا حث لا يجب عليه كفارة فاسقطوا الكفارة اذا صرح بتعظيم الاسلام وأثبتوها اذا لم يصرح قال ابن دقيق العيد الخلف بالشئ حقيقة هو القسم به وادخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله وقد يطلق على التعليل بالشئ عين كقولهم من حلف بالطلاق فالمراد تعاقب الطلاق واطلاق عليه الخلف لمشايعته للعين في اقتضاء الحنث أو المنع واذا تقرر ذلك فيجوز أن يكون المراد الله في الثاني لقوله كاذبا والكذب يدخل القضية الاخبارية التي يقع مقتضاها تارة ولا يقع أخرى وهذا بخلاف قولنا والله وما شبهه فليس الاخبارية عن أمر خارجي بل هي لانشاء القسم فتكون صورة الحلف هنا على وجهين أحدهما أن تتعلق بالمستقبل كقوله ان فعل كذا فهو يودي والثاني تتعلق بالماضي كقوله ان كان كاذبا فهو يودي وقد يتعاقب - ذا من لم يرفيه الكفارة لكونه لم يذكر فيه كفارة بل جعل المرتبة على كذبه قوله فهو كما قال قال ولا يكفر في صورة الماضي الا ان قصد التعظيم وفيه خلاف عند الحنفية لكونه تخييلا في فصول كذا لو قال هو يودي ومنهم من قال اذا كان لا يعلم انه يمين لم يكفروا ان كاذبه لم انه يكفر بالحنث به كقولنا كونه رضي بالكفر حيث اقدم على الفعل وقال بعض الشافعية ظاهر الحديث انه يحكم عليه بالكفر اذا كان كاذبا والتحقق التفصيل فان اعتقد تعظيم ما ذكر كفروا قصد حقيقة التعاقب فينظر فان كان أراد أن يكون منه فبذلك كثر لان ارادة الكفر كثر وان أراد البعد عن ذلك لم يكفر لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها الثاني هو المشهور وقوله كاذبا زاد في البخاري ومسلم متعمدا قال عياض تفرد به هذه الزيادة سفيان الثوري وهي زيادة حسنة يستفاد منها ان الخلف متعمدا ان كان مطعون القلب بالايان وهو كاذب في تعظيم ما لا يعتد به تعظيمه لم يكفروا ان قاله معتقدا لليمين بذلك الملة لكونه احدا كفروا قاله الجهر بالتعظيم لها احمل قال الحافظ وينقدح بان يقال ان ارادة تعظيمها باعتبار ما كانت قبل النسخ لم يكفر أيضا قال ودعواه ان سفيان تفرد بها ان اراد بالنسبة إلى رواية مسلم فعسى فانه أخرجهما من طريق شعبة عن أيوب وسفيان عن خالد الخداجي عن أبي قلابه قوله في الحديث الاستنفه وكما قال قال في الفتح يحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة في الوعيد لا الخكم كأن قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال وتظيره من ترك

الصديق رضي الله عنه (اما الظلة فالاسلام) لان الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني اسرائيل وكذلك كان صلى الله عليه وآله وسلم تظله الغمامة قبل نبوته وكذلك الاسلام في الأذى وينعم به المؤمن في الدنيا والآخرة) (واما الذي ينطف من العسل والسم قال القرآن حلاوته تنطف) قال تعالى في العسل شفاء للناس وفي القرآن شفاء لما في الصدور ولا ريب أن تلاوة القرآن تحلوفى الاسماع كحلاوة العسل في المذاق بل أحلى (فالمستكثر من القرآن والمستقل) منه (واما السبب الواصل من السماء إلى الارض فالحق الذي أنت عليه تأخذه فيه عبدك الله) أي يرفعك به (ثم يأخذه رجل من بعدك فيملوه) فسر بالصديق رضي الله عنه لأنه يقوم بالحق بعده صلى الله عليه وآله وسلم في أمته) (ثم يأخذ رجل آخر) هو جبريل الخطاب (فيملوه

ثم ياخذ رجل آخر (هو عثمان بن عفان رضي الله عنه) فينقطع به ثم يوصل له فيعلوبه) يعني ان عثمان كاد ينقطع عن الحاق
بصاحبه بسبب ما وقع له من تلك القضايا التي انكروها فغير عنها بانقطاع الحبل ثم وقعت له الشهادة فانصل فالتحق بهم (فاخبرني
يا رسول الله يا بني أنت) مفدى (أصبت) في هذا التعبير (أم أخطأت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) له (أصبت به هذا
وأخطأت بهذا) قيل خطأ في التعبير لكونه غير بحضوره صلى الله عليه وآله وسلم اذ كان صلى الله عليه وآله وسلم أحق
بتعبيرها وقيل أخطأ بعبادته تعبيرا ٤٧٠ قيل أن يأمر به وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أذن له في ذلك وقال اعبرها

الصلاة فقد كفر أي استوجب عقوبة من كفر وقال ابن المنذر ليس على إطلاقه في نسبه
إلى الكفر بل المراد انه كاذب كذب المعظم تلك الجهة

• (باب ما جاء في اليمين الغموس وانها اليمين) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس ليس لهن كفارة الشرك
بالله وقتل النفس بغير حق وبهت مؤمن والفرار يوم الزحف ويمين صابرة يفتطع بها مالا
بغير حق) وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل فعلت كذا قال
لا والذي لا اله الا هو ما فعلت قال فقال له جبريل عليه السلام قد فعل ولا يكن الله عز وجل
غفرا له بقوله لا والذي لا اله الا هو • وعن ابن عباس قال اختصم إلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم رجلان فوقع اليمين على أحدهما فخاف بالله الذي لا اله الا هو ماله عنده نبي
قال فترك جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انه كاذب ان له
عنده حقه فامر ان يعطيه حقه وكفارة يمينه معرفته ان لا اله الا الله أو شهادته ورواه
أحمد ولا يابى داود الثالث بغيره • وعن عائشة قالت أنزلت هذه الآية لا يؤخذكم الله
بالغو في أيمانكم في قول الرجل لا والله وبلى والله أخرجه البخاري) حديث أبي هريرة
أخرجه أيضا أبو الشيخ ويثمه له ما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر قال جاء عرابي
إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما السكائر فقد كره الحديث وفيه اليمين
الغموس وفيه قلت وما اليمين الغموس قال الذي يفتطع بها مال أحرى • سلم هو فيها
كاذب وحديث ابن عباس أخرجه أيضا النسائي وفي أسناده عطاء بن السائب وقد تكلم
فيه غير واحد وأخرج له البخاري حديثا مشهورا بن بشر قوله ليس لهن كفارة أي لا يعر
الأنهم الحاصل بسببهم نبي من الطاعات اما الشرك بالله فله كفارة تعالى ان الله لا يغفر أن
يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء واما قتل النفس فعلى الخلاف في قبول توبة التائب
نفسه وقد تقدم الكلام فيه والمراد بهت المؤمن ان يغتابه بما ليس فيه واليمين الصابرة
أي التي ألزم بها وصبر عليها وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم والظاهر أن هذه
الأمور لا كفارة لها الا التوبة منها ولا توبة في مثل القتل لا بتسليم النفس للعدو قوله
وكفارة يمينه الخ هذا يمرض حديث أبي هريرة لانه قد نفى الكفارة عن الخمس التي من

وأجيب بأنه لم يأذن له ابتداء
بل بادر هو بالسؤال أن يأذن له في
تعبيرها فاذن له وقال أخطأت في
مبادرتك للسؤال أن تتولى
تعبيرها لكن في إطلاق الخطأ على
ذلك نظر فالظاهر انه أراد الخطأ
في التعبير لا لكونه القس التعبير
وقال ابن هبيرة انما أخطأ لكونه
أقسم له بغير ما حضرته صلى الله
عليه وآله وسلم ولو كان أخطأ
في التعبير لم يقره عليه وقيل
أخطأ لكونه عبر السمن والعسل
بالقرآن فقط وهما شيان وكان
من حقه أن يعبرهما بالقرآن
والسنة لانها آيات للكتاب المنزل
عليه وبهما نتم الأحكام كتمام
الذمة • ما وقيل وجه الخطأ ان
العواد في التعبير ان الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم هو الظلة
والسمن والعسل القرآن والسنة
وقيل يحتمل ان السمن والعسل
العلم والعمل وقيل انهم والحفظ
وتعقب ذلك في المصاييح فقال
لا يكاد ينقض العجب من هؤلاء
الذين تعرضوا إلى تبين الخطأ في
هذه الواقعة مع سكوت النبي

صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وامتناعه منه بعد سؤال أبي بكر له في ذلك حيث (قال فوالله يا رسول الله لقد شئى جلتما
بالذي أخطأت) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تقسم) فكيف لا يسع هؤلاء من السكوت ما وسع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وماذا يترتب على ذلك من الفائدة قال السكوت عن ذلك هو المتعين اه وحكى ابن العربي ان بعضهم سئل عن بيان الوجه
الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال من الذي يعرفه وأن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم للتعبير خطأ فالتقدم
بين يدي أبي بكر اتعين خطئه أعظم وأعظم فالذي يقتضيه الدين الكف عن ذلك وأجاب في الكواكب بانهم انما تقدموا على
تبيين ذلك مع انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يبينه لان هذه الاحتمالات لا يحزم فيها أولاه كان يلزم في بيانه مفسد للناس واليوم

قال ذلك ١٥ قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى جميع ما ذكر من لفظ الخطا ونحوه انما احكيه عن قائله ولست راضيا
باطلاقه في حق الصديق رضي الله عنه ١٥ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقسم بعد اقسام ابي بكر رضي الله عنه أي لا تكرروا
يمينك قال النووي قبل انما لم يبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم أي بكر لان ابرار القسم مخصوص بما اذا لم يكن هناك
مفسدة ولا مشقة ظاهرة فان وجد ذلك فلا ابرار والحديث أخرجه مسلم في التعبير وأبو داود في الايمان والنفور والشافعي
وابن ماجه في الرؤيا وفي الحديث من الفوائد ان الرؤيا ليست لاول عابر ٤٧١ قال ابن التين فيه ان الامر بابرار القسم

خاص بما يجوز الاطلاع عليه
ومن ثم لم يبر قسم ابي بكر لكونه
سألا لا يجوز الاطلاع عليه
لكل أحد قال في الفتح يحتمل أن
يكون منعه ذلك لما له جهارا
وان كان أعلاه بذلك سرا وفيه
الحث على علم الرؤيا وعلى تفسيرها
وترك اغفال السؤال عنه
وقد سلمت لما تشتمل عليه من
الاطلاع على بعض الغيب
واسرار الكائنات قال ابن هبيرة
وفي السؤال من أبي بكر أولا وآخرا

وجواب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم دلالة على انبساط أبي
بكر معه وادلاله عليه وفيه أن
لا يعبر الرؤيا الا عالم ناصح أمين
حبيب وفيه ان العبرة بخطئ
وقد نصيب وان للعالم بالتعبير ان
يسكت عن تأويل الرؤيا وبعضها
عند رجحان الكتمان على الذكر
قال المهلب ومجمله اذا كان في ذلك
عوم فامالو كانت مخصوصة بواحد
مثلا فلا بأس ان يخبره بعد الصبر
ويكون على اهبة من نزول
الحادثة وفيه جواز اظهار العالم
بما يحسن من العلم اذا خلصت

جلتها اليقين الفاجرة في اقتطاع حق وهذا ثبت له كفارة وهي التكلم بكلمة الشهادة
ومعرفة ما هو يجمع بينهما ما بان النفي عام والاثبات خاص قوله باللعو الآية قال الراغب
هو في الاصل ما لا يمتد به من الكلام والمراد به في الايمان ما يورد عن غيره فيجوز
يجري اللغو وهو صوت العصافير قوله لا والله أخرجه أبو داود عنهم امر فوعا باللفظ قالت
عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هو كلام الرجل في بيته كالأول والله وبلى
والله وأخرجه أيضا البيهقي وابن حبان وصحح الدارقطني الواقفي ورواه البخاري والشافعي
ومالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة موقوفا ورواه الشافعي من حديث عطاء
أيضا موقوفا قال أبو داود ورواه غيره واحد عن عطاء عن عائشة موقوفا وأخرج الطبري
من طريق الحسن البصري مرفوعا في قصة الرماة وكان أحدهم اذا رمى خلفه انه أصاب
فيظهر انه اخطأ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيما الرماة اغولا كفارة لها ولا
عقوبة قال الحافظ وهذا لا يثبت لانهم كانوا لا يعتقدون مراسيل الحسن لانه كان يأخذ
عن كل أحد وقد تمسك بتفسير عائشة المذكور في الباب الشافعي وقال انه ما قد جازمت بان
الآية تنزلت في قول الرجل لا والله وبلى والله وهي قد شهدت التنزيل وذهبت الحنفية
والهادوية الى ان لغو اليمين ان يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه فبها قال ربيعة
ومالك ومكحول والاوزاعي والليث وعن أحمد وروايتان قال في القبح ونقل ابن المنذر
وغيره عن ابن عمر وابن عباس وغيرهم ما من العصاة وعن القاسم وعطاء والشعبي
وطاوس والحسن فهو ما دل عليه حديث عائشة عن أبي قلابة لا والله وبلى والله لغته من
لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة الكلام ونقل اسمعيل القاضي عن طاوس ان
لغو اليمين ان يحلف وهو غضبان ونقل أقوال آخر من بعض التابعين وجعله ما يتوصل من
ذلك ثمانية أقوال من جملتها ما قول ابراهيم الخضري ان اللغو هو ان يحلف على الشيء لا يفعله
ثم ينفي فيه فله أخرجه الطبري وأخرج عبد الرزاق عن الحسن بن منه وعنه هو كقول
الرجل والله انه كذا وهو يظن انه صادق ولا يكون كذلك وأخرج الطبري من طريق
طاوس عن ابن عباس ان يحلف وهو غضبان ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس
ان يحرم ما أحل الله وقيل هو ان يدعو على نفسه ان يفعل كذا ثم يفعله وهذا هو عين
العصية قال ابن العربي القول بان لغو اليمين هو المعصية باطل لان الحالف على ترك

بيته وأمن العجب وكلام العالم بضر من هو أعلم منه اذا اذن له في ذلك صريحا او ما قام مقامه ويؤخذ منه جواز منه في
الافتاء والحكم وان للتبليد ان يقسم على معمله ليفعله الحكم والله اعلم قال القسطلاني ومن آداب المعبر ما أخرجه عبد الرزاق
عن معمر انه كتب الى أبي موسى اذا رأى أحدكم رؤيا فقصها على أخيه فليقل خير لنا وشرا لعدائنا ورجاله ثقات لكن
سند منقطع وعند الطبراني والبيهقي في الدلائل من حديث ابراهيم بن الجهمي وهو بكسر الزاي وسكون الميم بعدها لام قال
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى الصبح قال هل رأى أحد منكم شيئا قال ابن زمل فقلت انما يا رسول الله قال خيرا انما قام
وشرا اتقوا وخيرا تناوشت لاعدائنا والحمد لله رب العالمين اقص رؤياك الحديث وسنده ضعيف جدا

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفتن) جمع فتنة وهي الهنة والعذاب والشدة وكل مكروه وآيل اليه كالكفر والاثم والفضيحة والفجور والمصيبة وغيرها من المكروهات فان كانت من الله فهي على وجه الحكمة وان كانت من الانسان بغیر امر الله فهي مذمومة فقد ذم الله الانسان بايقاع الفتنة كقوله تعالى والفتنة أشد من القتل وان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية قال الراغب أصل الفتن ادخال الذهب النار لظهور حودنه من رداة به ويستعمل في ادخال الانسان النار ويطبق على العذاب كقوله ذو قوافل فتنتكم ٤٧٢ وعلى ما يحصل عنه العذاب كقوله الا في الفتنة سقطوا وعلى الاختيار كقوله وقتلنا فتونا وفيما

المعصية ينمقديعنه ويقال له لا تفعل وكفر عن عيذك فان خالف واقدام على الفعل اثم وبر في عيذك قال ومن قال انها عين القصب يرد ما ثبت في الاحاديث يعني المذكورة في الباب ومن قال دعاء الانسان على نفسه ان فعل اولم يفعل قالوا نعم هو في طريق الكفارة وهي تنعقد وقد يؤخذ بها الثبوت انتهى عن دعاء الانسان على نفسه ومن قال انها ايهن التي تسكفر فلا تعلق له فان الله تعالى رفع المؤاخذة عن اللغو مطلقا فلا اثم فيه ولا كفارة فكيف يفسر اللغو بما فيه الكفارة وثبوت الكفارة يقتضي وجود المؤاخذة وقد أخرج ابن أبي عاصم عن طريق الزبيدي وابن وهب في جامعه عن يونس وعبد الرزاق في مصنفه عن معمر كاهم عن الزهري عن عروة عن عائشة لغوا العين ما كان في المراء والهزل أو المراجعة في الحديث الذي لا يعمد عليه القلب وهذا موقوف ورواية يونس تقارب الزبيدي ولفظ معمر انه القوم يتدارئون يقول أحدهم لا والله وبلى والله وكلا والله ولا يصدق الحلف وليس بخالف الاول وأخرج ابن وهب عن الفتنة عن الزهري بهذا السند وهو الذي يحلف على الشيء لا يريده الا الصدق فيكون على غير ما حذف عليه وهذا يوافق القول الثاني لكنه ضعيف من أجل هذا المذهب شاذ لخالفته من هو وأوثق منه وأكثر عددا والحاصل في المسئلة ان القرآن الكريم قد دل على عدم المؤاخذة في عين اللغو وذلك يعم الاثم والكفارة فلا يجب أيها المتوجه الرجوع في معرفة معنى اللغو الى اللغة العربية وأهل عصره صلى الله عليه وآله وسلم اعرف الناس بمعاني كتاب الله تعالى لانهم مع كونهم من أهل اللغة قد كانوا من أهل الشرع ومن المشاهدين للرسول صلى الله عليه وآله وسلم والحاضرين في أيام النزول فاذا صح عن أحدهم تفسير لم يعارضه ما يرجح عليه أو يساويه ووجب الرجوع اليه وان لم يوافق ما نقله أئمة اللغة في معنى ذلك اللفظ لانه يمكن أن يكون المعنى الذي نقله اليه شرعا لا لغويا والشرع مقدم على اللغوي كما تقر في الأصول فكان الحق فيما نحن بصدده هو ان اللغو ما قلته عائشة رضي الله عنها وفي حديث الباب تعرض لذكر بعض الكبار والكلام في شأنه اطول من الذي لا يتسع لبسطه الامواف حافل وقد أنف ابن حجر في ذلك مجلدا ضخما سماه الزواجر في الكبار فمن رام الاستقصاء رجع اليه واما حصرها في عدد معين فليس ذلك الا باعتبار الاستقراء لا باعتبار الواقع فمن جعل عددها أوسع فلكثرة ما استقر أمثها

يدفع اليه الانسان من شدة ورعاه في الشدة أظهر معنى وأكثر استعمالا قال تعالى ونبلوكم بالشرو والخير فتنة ومنه قوله سبحانه وان كادوا ليفتنونك أي يوقعونك في بلية وشدة في صرفك عن العمل بما أوحى اليك انتهى وقال تعالى واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة أي اتقوا ذنبا يعمكم اثره كافترا المنكرين اظهركم والمداهنة في الامر بالمعروف واقتراق الكرامة وظهور البدع والنكاح في الجهاد وعند أحمد بسند حسن من حديث عدي ابن عميرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكرين يظهر انهم وهم قادرين على ان يشكروه فلا يشكروه فاذا فعلوا ذلك عذب الله الخاصة والعامة (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كره من أميره شيئا من أمر

الدين (فليس بمر) على ذلك المكروه ولا يخرج عن طاعة السلطان (فانه من خرج من السلطان) أي من طاعته ووقع عند مسلم فانه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان وفي الرواية الاخرى من فارق الجماعة (شعرا) أي قد وشعرا كناية عن معصية السلطان ومحاربة ولوياد في شيء قال ابن أبي جرة المراد بالمفارقة السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الامر ولوياد في شيء فكفى عنها بقدر الشعر لان الاخذ في ذلك يؤدي الى شدة الدماء بغير حق (مات ميتة جاهلية) وفي الرواية الاخرى مات ميتة جاهلية وفي رواية مسلم فتنه ميتة جاهلية وعنده في حديث ابن عمر رفته من خلعت يدا من طاعة لقي الله ولا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية والميتة بكسر الميم كالجلسة بيان لهيئته الموت وحالته التي يكون علم أي كالجور أهل الجاهلية من الضلالة والفرقة وليس لهم امام يطاع لانهم كانوا لا يعرفون ذلك وليس المراد انه جرت

كفر ابل عاصيا وقال القسطلاني وفي الحديث ان السلطان لا يعزل بالحق اذ في عزله سبب للفتنة واراقة الدماء وتفرق
دات المين فالفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه والحديث أخرجه البخاري في الاحكام أيضا وسلم في المغازي انتهى (وفي رواية
أخرى عنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما (قال) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من رأى من أميره شيئا يكرهه
فليصبر عليه فإنه) أي فان الشأن (من فارق الجماعة) أي جماعة الاسلام وخرج عن طاعة الامام (شبرا) أي ولو بادي نفي
(قبات الامات ميتة جاهلية) أي على هيئة كان يموت عليها أهل الجاهلية ٤٧٣ لانهم كانوا لا يرجعون الى طاعة أمير
ولا يتبعون هدى امام بل كانوا

مستكفين عن ذلك مستبدين
بالا. وروى الكرماني الاستنفاء
هنا بمعنى الاستنهام الانكارى
أي ما فارق الجماعة احدا لا يرى
له كذا قال في الفتح يحتمل ان
يكون التشبيه على ظاهره
ومعناه انه يموت مثل موت
الجاهلي وان لم يكن هو جاهليا
وان ذلك ورد مورد الزجر والتنفير
وظاهره غير مراد ويؤيدان
المراد بالجاهلية التشبيه قوله صلى
الله عليه وآله وسلم في الحديث
الاخر من فارق الجماعة شبرا
فكأنه خارج ربة الاسلام من
عنه أخرجه الترمذي وابن خزيمة
وابن حبان معجمهما من حديث
الحريث بن الحريث الاشجري في
اثنا عشر حديث ما يدل وأخرجه
البيزار والمباراني في الاوسط من
حديث ابن عباس وفي سننه
خالد بن علي وفيه مقال وقال
من رأسه بدل عنقه قال ابن
بطال في هذا الحديث حجة في ترك
الخروج على السلطان ولو جار
وقد اجتمع الفقهاء على وجوب

باب المين على المستقبل وتكفيرها قبل الحنف وبهذه
(عن عبد الرحمن بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا حلفت على يمين
فرايت غيرها خيرا منها فأتها الذي هو خير وكفر عن يمينك وفي لفظ فكفر عن يمينك وأت
الذي هو خير متفق عليهم وفي لفظ اذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك ثم أت الذي هو
خير روى النسائي وأبو داود وهو صريح في تقديم الكفارة وعن عدي بن حاتم قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا حلف أحدكم على يمين فراى غيرها خيرا منها
فليكفرها وليأت الذي هو خير روى مسلم وفي لفظ من حلف على يمين فراى غيرها خيرا
منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه روى أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه
وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على يمين فراى غيرها
خيرا منها فليكفر عن يمينه وليقل الذي هو خير روى أحمد ومسلم والترمذي وصححه وفي
اللفظ فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه روى مسلم * وعن أبي موسى عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها الا أتيت الذي هو خير
وتحللتها وفي لفظ الا كفرت عن يميني وقعت الذي هو خير وفي لفظ الا أتيت الذي هو
خير وكفرت عن يميني متفق عليهم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تذر ولا يمين فيما لا تملك ولا في معصية ولا في قطيعة ورحم روى
النسائي وأبو داود وهو محمول على نفي الوفا بها وعن ابن عباس قال كان الرجل يقول
أهله قوتنا في سعة وكان الرجل يقول أهله قوتنا في شدة فتزات من أوسط ما تطعمون
أهليكم روى ابن ماجه وعن أبي بن كعب وابن مسعود انه ما قرأ فصيما ثلاثة أيام
متتابعات حكاها أحمد ورواه الأثرم بإسناده حديث عمرو بن شعيب ذكر اليقين انه
لم يثبت وعلمه ومن حلف على يمين فراى غيرها خيرا منها فليدعها وليأت الذي هو خير
فان تركها كفادتها قال أبو داود الاحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وليكفر عن يمينه الاما لا يعابيه قال الحافظ في الفتح ورواه لا بأس بهم لكن اختلف في
سنده على عمرو وفي بعض طرقه عند أبي داود ولا في معصية وأثر ابن عباس رجال اسناده

٦٠ نيل سا طاعة السلطان التغاب والجهاد معه وان طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن
الدماء وتسكين الدماء وجبتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده ولم يستغنوا من ذلك الا اذا وقع من السلطان الكفر الصريح
فلا يجوز طاعته في ذلك بل يجب مجاهدته لمن قدر عليها كما في الحديث الاخر الا في (عن عباد بن الصامت رضي الله عنه
قال دعانا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة العقبة (فبايعنا) روى بقية المين واسكنها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(فعلأخذ علينا) أي اشترط (أن يايعنا على السمع والطاعة) له في منشطنا ومكرهنا) مصدران مميان أي في حالة نشاطنا
وليلتنا التي نكون فيها عاجزين عن العمل بما نؤمر به وقال الداودي ان المراد الاشياء التي يكرهونها قال ابن التين المظهر

انه اراد في وقت الكسل والمشقة في الخروج ليطابق قوله من شطنا قال في الفتح ويؤيده ما وقع عند أحد بلفظ في النشاط والكسل (وعسرنا ويسرنا) وفي رواية اسمعيل بن عبيد وعلى النذقة في العسر واليسر وزاد وعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (وأثره علينا) بفصاحت أو بضم الهمة أى ايثار الامراء بحظوظهم واختصاصهم اياها بانفسهم قال في الفتح والمراد ان طواعيتهم ان يتولى عليهم لاي توقف على ايضالهم حقوقهم بل عليهم الطاعة ولومنعهم حقهم (وأن لا تنازع الامر) أى الملك والامارة (أهله) قال في شرح المشكاة ٤٧٤ هو كالبيان لسابقه لان معنى عدم المنازعة هو العبر على الاثر

وزاد أحمد من طريق عمير بن
هاني عن عبادة وان رأيت ان
لك أي وان اعتقدت ان لك في
الامر حقا فلا تعمل بذلك الظن
بل اسمع وأطع الى ان يصل اليك
بغير خروج عن الطاعة وعند
ابن حبان وأحمد من طريق أبي
النضر عن جنادة وان أكلوا
مالا وضربوا ظهر ك وزاد في
رواية الوايد بن عبادة عن أبيه
وان تقوم بالحق حينما كنا
لا نخاف في الله لومة لائم (الان
تروا كفرا بواحا) ظاهرا يجهر
وبصرح به من قواهم باح بالشي
يوجب به بواحا اذا اذاعه
وأظهرة قاله الخطابي ووقع عند
الطبراني من رواية أحمد بن
صالح عن ابن وهب في هذا
الحديث كثر اصرأا وفي رواية
حيان أبي النضر الا أن تكون
معصية الله بواحا وعند أحمد
من طريق عمير بن هاني عن قزادة
مالم يامر بك بأثم بواحا وعند
أحمد والطبراني والحاكم من
روايته عن أبيه عن عبادة سملي
أمروركم من بعدى رجال

في سنن ابن ماجه رجال الصحيح الاسماعيل بن ابي المغيرة العباسي واسكنه قد وثقه ابن معين
وقال في التقريب صدوق وأثر أبي بن كعب أخرجه الدارقطني وصححه قوله فأت الذي
هو خير فيه دأبل على ان الحنث في اليمين أفضل من التمادي اذا كان في الحنث مصلحة
ويختلف باختلاف حكم المحلوف عليه فان حلف على فعل واجب أو ترك حرام
فيمينه طاعة والتمادي واجب والحنث معصية وعكسه بالعكس وان حلف على فعل
نقل فيمينه طاعة والتمادي معصية والحنث مكروه وان حلف على ترك منه دواب
ففيه كس الذي قبله وان حلف على فعل مباح فان كان يتجاذبه رجحان الفعل أو الترك كما
لو حلف لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما ففيه عند الشافعية خلاف وقال ابن الصباغ
وصوبه المتأخرون ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال وان كان مستوى الطرفين
فالاصح ان التمادي أولى لانه قال فليأت الذي هو خير قوله فكفر عن يمينك ثم أت الذي
هو خير هذه الرواية صحها الحفاظ في بلوغ المرام وأخرج نحوها أبو عوانة في صحيحه
وأخرج الحاكم عن عائشة نحوها وأخرج أيضا الطبراني من حديث أم سلمة باللفظ
فأيكفر عن يمينه ثم يفعل الذي هو خير وفيه دليل على ان الكفارة يجب تقديرها على
الحنث ولا يعارض ذلك الرواية المذكورة في الباب قبلها باللفظ فأت الذي هو خير وكفر
لان الواو لا تدل على ترتيب التمام لمطلق الجمع على ان الواو لو كانت تقيده ذلك لكانت
الرواية التي بعدها باللفظ فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير تخالفها وكذلك بقية
الروايات المذكورة في الباب قال ابن المنذر رأى ربيعة والاوزاعي ومالك والليث وسائر
فقهائهم الامصار غير أهل الرأي ان الكفارة تجزى قبل الحنث الا ان الشافعي استثنى
الصيام فقال لا تجزى الا بعد الحنث وقال أصحاب الرأي لا تجزى الكفارة قبل
الحنث وعن مالك روايتان ووافق الحنفية أشهب من المالكية ودأود الظاهري
وخالفه ابن حزم واحتج له الطحاوي بقوله تعالى ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم فان
المراد اذا حلفتم فحلفتهم ورده مخالفوه فقالوا بل التقدير فادتم الحنث قال الحفاظ
وأولى من ذلك أن يقال التقدير أعم من ذلك فليس أحد التقديرين بأول من الآخر
واحتجوا أيضا بان ظاهر الآية ان الكفارة وجبت بنفس اليمين ورده من أجازها
بانها لو كانت بنفس اليمين لم تسقط عن لم يحنث اتفاقا واحتجوا أيضا بان الكفارة بعد

يعرفونكم ماتذكرون ويشكرون عليكم ما تعرفون فإطاعة من عصى الله وعنه أبي بكر بن أبي شيبة الحنف
من طريق أزهر بن عبد الله عن عبادة رقهة سيكون عليكم امرأ يا امرؤنكم بما لا تعرفون ويهلك ما تنكرون فليست
لاولئك عليكم طاعة وأخرج مسلم من حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيكون امرأ فتعرفون منهم
وتنكرون فمن عرف برئ ومن أنكر سالم وإن كان من رضى وتابع قالوا أفلا نقاتلهم قال لا ما ملأوا وأخرج مسلم أيضا من حديث
عوف بن مالك رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيرا أعتكم الذين يحبونهم ويحبونكم وتصلون
عليهم ويصلون عليكم ويشيرون أعتكم الذين يغيظونهم ويغيظونكم ويلعنونكم قال قلنا أفلا تباينهم يا رسول الله

قال لا ما قاموا الصلاة قال العلامة الحق ابن علان في شرح رياض الصالحين للنووي فيؤخذ منه ان ترك اقامة الصلاة كالكفر البواح وبه يتبين تفسيره ابدهم لان تفسير السعة بالسنة اولى وفي المصباح نأبذته بالحرب كاشفته اياها راربتة انتهى (عندكم من الله فيه برهان) أي نص آية أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل ومقتضاه انه لا يجوز الخروج عليهم مادام فعلهم يحتمل التأويل والحديث أخرجه مسلم في المغازي قال النووي المراد بالكفر هنا المعصية ومعنى الحديث لا تنازعوا ولاية الامور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم الا ان تروا منهم منكرا ٤٧٥ محققا تعلمونه من قواعد الاسلام فاذا رأيت

ذلك فانكر واعلمهم وقولوا بالحق حينما كنتم انتمى وقال غيره المراد بالاثم هنا والمعصية الكفر فلا يعترض على الساطان الا اذا وقع في الكفر الظاهر قال في الفتح والذي يظهر من رواية الكفر على ما اذا كانت المنازعة في الولاية فلا يثارعه بما يقدح في الولاية الا اذا ارتكب الكفر ورجل رواية المعصية على ما اذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية فاذ لم يقدح في الولاية فازعه في المعصية بان ينكر عليه برفق ويتوصل الى تبين الحق به غير عنف ومحل ذلك اذا كان قادرا والله أعلم ونقل ابن التين عن الداودي قال الذي عليه العلماء في امر الجوران قدر على خلعهم به يرفقته ولا ظلم وجب والا فالواجب الصبر عن بعضهم لا يجوز عقده الولاية لفساق ابتداء فان احدث جورا بعد أن كان عادلا فاختلّفوا في جواز الخروج عليه والصحيح المنع الا أن يكفر فيجب الخروج عليه (عن ابن مسعود رضى

الحنث فرض واخرجه قبله تطوع فلا يقوم التطوع مقام المفروض وانفصل عنه من أجاز بانه يشترط ارادة الحنث والافلا تجزى كافي تقديم الزكاة وقال عياض اتفقوا على أن الكفارة لا تجب الا بالحنث وانه يجوز تأخيرها بعد الحنث واستحب الامام مالك والشافعي والاوزاعي والثوري تأخيرها بعد الحنث قال عياض ومنع بعض المالكية تقديم كفارة حنث المعصية لان فيه اعانة على المعصية وردده الجوهري وقال ابن المنذر واحتج للجمهور بان اختلاف الفاظ الاحاديث لا يدل على تعيين أحد الامرين والذي يدل عليه انه امر الخالف بأمرين فاذا أتى به ما جبهه فقد فعل ما أمر به واذا دل الخبير على المنع فلم يبق الا طريق النظر فاحتج للجمهور بأن عقداً معين لما كان يحمله الاستثناء وهو كلام فلا ن تحمله الكفارة وهي فعل مالي أو بدني أو ربيحي فواهم أيضاً بالكثرة وذكر عياض وجاعة ان عدة من قال يجوز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابياً وتبعهم فقهاء الأمصار الا بأحنية وقد عرفت مما سلف ان التوجه العمل برواية الترتيب المدلول عليه بالفظ ثم ولولا الاجماع المحكي سابقا على جواز تأخير الكفارة عن الحنث لكان ظاهر الدليل ان تقديم الكفارة واجب كما سلف قال المازري للكفارة ثلاث حالات أحدها قبل الحلف فلا تجزى اتفاقاً ثانيها بعد الحلف والحنث فتجزى اتفاقاً ثالثها بعد الحلف وقبل الحنث فقهاء الخلاف والا حاديث المذكورة في الباب تدل على وجوب الكفارة مع اتيان الذي هو خير وفي حديث عمرو بن شعيب المذكور بعضها في الباب ما يدل على ان ترك العين واتيان الذي هو خير هو الكفارة وقد ذكرنا ذلك ذكرنا أن داود قال انه ما ورد من ذلك الا ما لا يعيابه قال الحافظ كانه يشير الى حديث يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه من حلف على عين قرأى غيرها خيراً منها فليأت بها الذي هو خير فهو كفارة ويحبي ضعيف جداً وقد وقع في حديث عدي بن حاتم عنده سلم ما يؤهم ذلك فانه أخرجه عنه بالفظ من حلف على عين قرأى غيرها خيراً منها فليأت بها الذي هو خير وليترك عينه هكذا أخرجه من وجهين ولم يذكر الكفارة ولكن أخرجه من وجه آخر بالفظ قرأى غيرها خيراً منها فليأت بها الذي هو خير ومداره في الطرق كلها على عبد العزيز بن رفيع عن عدي بن رفيع عن عدي والذي زاد ذلك حافظ فهو انعم بقوله كان الرجل يقول أهله الخ فيه ان الاوسط المنصوص عليه في الآية الكريمة

الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من شرار الناس من تذرهم الساعة وهم أحياء قال ابن بطال هذا وان كان لفظه لفظ العموم فالمراد به الخصوص ومعناه ان الساعة تقوم في الاكثر والاعظم على شرار الناس بدليل قوله لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة فدل هذا الخبر على ان الساعة تقوم أيضاً على قوم فضلاء قال في الفتح قلت ولا يتعين ما قال فقد جاء ما يؤيد العموم المذكور كقوله في حديث ابن مسعود ايضاً رفعه لا تقوم الساعة الا على شرار الخلق أخرجه مسلم واسلم أيضاً من حديث أبي هريرة رفعه ان الله يبعث ريحاً من اليمن ألين من الحر يرفلاندع احد في قلبه منه قال ذكر من ايمان الاقبضة وله في آخر حديث النوايس بن عمار الطويل في قصة الدجال وعيسى ويا جوج وما جوج اذ بعث

الله ربحا طيبة فتقبض الروح كل مؤمن ومسلم وثبت شرار الناس يتمارجون تهارج لهم فاعلمهم تقوم الساعة ومعنى يتمارجون يتسافدون وقيل يتناورون والذي يظهر انه هنا بمعنى يتقاتلون أو الاعم من ذلك وبؤيد حله على القتال حديث الباب ولم لم أيضا لا تقوم الساعة على أحدي قول الله وهو عند أحد بلا فظ على أحدي قول لا اله الا الله والجمع بينه وبين حديث لاتزال طائفة حل الغاية في حديث لاتزال طائفة على رقت هبوب الرياح الطيبة التي تقبض روح كل مؤمن ومسلم فلا يبقى الا الشرار فتجهم الساعة عليهم ٤٧٦ بغنة انتهى (عن أنس بن مالك رضي الله عنه وقد شكى اليه ما في الناس

من الجحاح) بن يوسف الثقفي الامير المشهور ومن ظله وتبعه به (قال اصبروا) عليه (فانه لا يأتي عليكم زمان الا الذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم) أي حتى تموتوا وقد ثبت في صحيح مسلم في حديث آخر واعلموا انكم ان ترؤوا ربكم حتى تموتوا وعند الطبراني بسند صحيح عن ابن مسعود قال امس خير من اليوم واليوم خير من غد وكذلك حتى تقوم الساعة (سمعت من نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم) قال ابن بطال هذا الخبر من اعلام النبوة لاخباره صلى الله عليه وآله وسلم بفساد الاحوال وذلك من الغيب الذي لا يعلم بالرأى وانما يعلم بالوحى انتهى وقد استشكل هذا الاطلاق مع ان بعض الائمة تكون في النردون التي هي قبلها ولولم يكن في ذلك الا زمن عمر بن عبد العزيز وهو بعد زمن الجحاح يسير وقد استقر الخبر الذي كان في زمنه بل لو قيل ان الشر اضمحل في زمانه لما كان بعيدا فضلا عن أن يكون

هو المتوسط ما بين قوت الشدة والسمعة قوله انهم اقرأ فصيام ثلاثة أيام متتابعات قراءة الاتحاد منزلة منزلة اخبار الاحاد صالحة لتقريب المطابق وتخصيص العام كما تقر في الاصول وخالف في وجوب المتتابع عطا ومالك والشافعي والحاملي (كتاب النذر) *

*(باب نذرا طاعة مطلانا ومعلقا بشرط) *

(عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصه رواء الجماعة الامامية) وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النذر وقال انه لا يرد شيئا وانما يسر تخرج به من الجبل رواه الجماعة الا الترمذي وللجماعة الا ابا داود ومثل معناه من رواية أبي هريرة) لفظ حديث أبي هريرة لا يأتي ابن آدم النذر بشئ لم يكن قدرته واسكن يلقيه الله نذرا الى الله فيستخرج الله فيؤتيه عليه ما لم يكن يؤتيه عليه من قبل أي يعطيني قوله فليطعه الطاعة اعم من أن تكون واجبة أو غير واجبة ويتصور النذر في الواجب بان يؤقته كن نذرا يصلي الصلاة في أول وقتها فيجب عليه ذلك بقدر ما أقته وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبدينية فينقلب بالنذر واجبا ويتقيد بما يقيد به النذر والخبر صريح في الامر بالوفاء بالنذر اذا كان في طاعة وفي النهي عن الوفاء به اذا كان في معصية وهل تجب في الثاني كفارة عيّن أو لا فيه خلاف يأتي ان شاء الله قوله انه لا يرد شيئا فيه اشارة الى تعليل النهي عن النذر وقد اختلف العلماء في هذا النهي فتنهم من حله على ظاهره ومنهم من تأوله قال ابن الاثير في النهاية تكرر النهي عن النذر في الحديث وهو ناهي كيد لا مره وتحذير عن التهاون به بعد ايجابه ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك ابطال حكمه واسقاط لزوم الوفاء به اذ يصير بالنهي معصية فلا يلزم وانما وجه الحديث انه قد أعلمهم ان ذلك الامر لا يجزئهم في العاجل نفعا ولا يصرف عنهم ضررا ولا يغير قضاء فقال لا تنفذوا على انكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدر الله لكم أو تصرفون به عنكم ما قدره عليكم فاذا نذرتم فآخروا بالوفاء فان الذي نذروا لازم لكم انتهى وقال أبو عبيد الله عن النذر والقصد في نفسه ليس هو أن

شر من الذي قبله وقد حله الحسن البصري على الاكثر الاغلب فسئل عن وجود عمر بن عبد العزيز فقال لا بد يكون لاناس من تنقيس واجاب بعضهم ان المراد بالفضل تفضيل مجموع العصر على مجموع العصر فان عصر الجحاح كان فيه كثير من العصاة في الاحياء وفي عصر عمر بن عبد العزيز انقرضوا والزمان الذي فيه العصاة خير من الزمان الذي بعده لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خير القرون قرني وهو في الصحيحين وقوله اصحابي امنة لا مني فاذا ذهب اصحابي اتي أمي ما بعدون أخرجه مسلم قال الحافظ ابن حجر ثم وجدت عن ابن مسعود النذر بجمع بالمراد وهو أولى بالاتباع فاخرج يعقوب بن أبي شيبة عن طريق الحرث بن خضرة عن زيد بن زوبير قال سمعت ابن مسعود يقول لا يأتي عليكم يوم الا وهو شر من اليوم الذي كان قبله حتى تقوم

الساعة لست أعني رضاء من العيش بصيبه ولا ما يفيد له ولكن لا ياتي عليكم يوم الا وهو اقل علم من اليوم الذي مضى فاذا ذهب العلماء استوى الناس فلا يامرون بالمعروف ولا ينهاون عن المنكر فعند ذلك تم لكون ومن طريق ابي اسحق عن ابي الاحوص عن ابن مسعود الى قوله شر منه قال فاصابته تناسنه خصب فقال ليس ذلك اعني انما اعني ذهاب العلماء ومن طريق الشعبي عن مسروق عنه لا ياتي عليكم زمان الا وهو اشد مما كان قبله اما اني لا اعني امير اخير من امير ولا عام اخير من عام ولكن علمائكم ورفقهاؤكم يذهبون ثم لا تجدون منكم خلفا رجي قوم ٤٧٧ يفتنون برأيهم وفي انقضاء عنه من هذا الوجه

وما ذلك بكثرة الامطار وقلتها ولكن بذهاب العلماء ثم يحدث قوم يفتنون الامور برأيهم فينبلون الاسلام ويهدمونونه وأخرج الدارمي الاول من طريق الشعبي بلفظ لست أعني عاما خصب من عام والباقي مثله وزاد وخياركم قبل رفقهاؤكم واستشكوا ايضا زمان عيسى بن مريم بعد زمان الدجال واجاب الكرماني بان المراد الزمان الذي يكون بعد عيسى أو المراد جنس الزمان الذي مات فيه الامراء والاعلماء من الدين بالضرورة ان زمان النبي المعصوم لا شرف فيه قلت ويحتمل أن يكون المراد بالارزمنة ما قبل وجود الامارات العظام كالرجال وما بعده ويكون المراد بالارزمنة المتفاضلة في الزمان من الزمان فاجاب عنه الى زمن الدجال واما زمن عيسى عليه السلام فله حكم مستأنف والله أعلم ويحتمل ان يكون المراد بالارزمنة المذكورة ازمنة العصاة بناء على انهم هم الخاطبون بذلك فيقتضيه

يكون ما عاينوا لو كان كذلك ما أمر الله تعالى أن يوفي به ولا جفاه له ولكن وجهه عندى تعظيم شأن النذر وتغليظ أمره ثلاثا يستأن بان بشانه فيعسر في الوفا به ويترك القيام به ثم استدلل على الحث على الوفا به من الكتاب والسنة والى ذلك أشار المازري بقوله ذهب بعض علمائنا الى أن الغرض بهذا الحديث التحفظ في النذر قال وهذا عندى بعيد من ظاهر الحديث ويحتمل عندى أن يكون وجه الحديث ان الناذرياتي بالقربة مستثناة لاهل المعاصات عليه ضربة لازب وكل ملزوم فانه لا يشط للفعول نشاط مطابق الاختيار ويحتمل أن يكون سببه ان الناذر لما لم يبدل القربة لا بشرط أن يفعل له ما يريد صار كالعاوضة التي قدح في نية المتقرب قال وبشيرة الى هذا التأويل قوله انه لا ياتي بخير وقوله انه لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن الله قدره وهذا كالنص على هذا التعليل انتهى والاحتمال الاول يعم انواع النذر الثاني يخص نوع المجازاة وزار القاضى عياض فقال ان الاخبار بذلك وقع على سبيل الاعلام من انه لا يغالب الا قدر ولا ياتي بخير بسببه والنهي عن اعتقاد خلاف ذلك خشية أن يقع ذلك في ظن بعض الجهلة قال ومحصل مذهب الامام مالك انه مباح الا اذا كان مؤبدا التكرره عليه في اوقات فقد ينقل عليه فعله فينهله بالتسكف من غير طيبة نفس وخالص نية قوله انه لا يريد شيئا يعنى بما يكرهه الناذر وأوقع النذر استدفاعا له وأعم من هذه الرواية ما في البخاري وغيره بلفظ انه لا ياتي بخير فانه قد ينذر استعجالا بالانتفع أو استدفاعا للضرر والاذر لا ياتي بذلك المطلوب وهو الخير الكائن في النفع أو الخير الكائن في اندفاع الضرر قال الخطابي في الاعلام هذا باب من العلم غريب وهو أن ينهي عن فعل شيء حتى اذا فعل كان واجبا وقد ذهب أكثر الشافعية وقيل عن نص الشافعي ان النذر مكروه وكذا عن المالكية وجزم الحنابلة بالكراهة وقال النووي انه مستحب صرح بذلك في شرح المذهب وروى ذلك عن القاضى حسين والمتولى والغزالي وجزم القرطبي في المفهم بحمل ما ورد في الاحاديث من النهي على نذر المجازاة فقال هذا النهي محله أن يقول مثلا ان شئ الله مريض ففعل صدقة ووجه الكراهة انه لما وقف فعل القربة المذكورة على حصول الغرض المذكور ظهر انه لم يتحقق له نية التقرب الى الله تعالى بما صدر منه بل سلك فيها مسلك المعاوضة ويوضحه انه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بما

قاما من بعدهم فلم يتصدق في الخبر المذكور لئلا يكن العجايب فهم التعميم ولذلك اجاب من شكى اليه الخلاج بذلك وأمرهم بالعبر وهم أو جملهم من التابعين واستدل ابن حبان في صحيحه بان حديث أنس ليس على عمومه بالاحاديث الواردة في المهدي فانه علا الارض عدلا بعد أن ملئت جورا ثم وجدت عن ابن مسعود ما يصلح ان يفسره الحديث وهو ما أخرجه الدارمي بسند حسن عن عبد الله قال لا ياتي عليكم عام الا وهو شر من الذي قبله اما اني لست أعني عاما انتهى وحديث الباب أخرجه الترمذي في التقيي (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يشر احدكم على أخيه بالسلاح) نفي عن النهي وروى لا يشر بلانظ النهي قال في الفتح وكلاهما جائز (فانه) أي الذي يشير (لا يشرى) أي الشيطان ينزع في يده

بفتح القسمة وكسر الزاي بينهما نون ساكنة آخره عين مهملة أي يقطع من يده فيصيب به الآخر أو بشد يده فيصيبه ولا يذر عن الكسعين يفتح الزاي بعدها غين مججمة أي يحمل بعضهم على بعض بالفساد (فيقع) في معصية تقضي به إلى أن يقع (في حفرة من النار) يوم القيامة وفيه النهي عما يقضي إلى المحذور وإن لم يكن المحذور محققا سواء كان ذلك في جد أو هزل وهذا الحديث أخرجه مسلم في الأدب ووقع في حديث أبي هريرة عند ابن أبي شيبة وغيره مرفوعا من رواية ضمرة بن أبي ربيعة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه الملائكة ٤٧٨ نلعن أحدكم إذا أشار إلى الآخر بمحربة وإن كان أخاه لايه وأمه

وأخرجه الترمذي أيضا من وجه آخر أيضا عن أبي هريرة موقوفا من رواية أيوب عن ابن سيرين عنه وأخرج الترمذي أصالة مرفوعة من رواية خالد الحذاء عن ابن سيرين عنه بلفظ من أشار إلى أخيه بمحربة لعنه الملائكة وقال حسن صحيح غريب وكذا صححه أبو حاتم من هذا الوجه وقال في طريق ضمرة منه كروا وأخرج الترمذي بسند صحيح عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتعاطى السيف مسلولا ولا جدوا البزاد من وجه آخر عن جابر النجدي صلى الله عليه وآله وسلم مرفوعا في مجلس يسألون سيفا فبسطه فيهم غير ممدود فقال المازني عن هذا إذا سل أحدكم السيف فليعهده ثم ليعطه أخاه ولا جد والطبراني بسند حسن عن أبي بكره نحوه وزاد ولعن الله من فعل هذا إذا سل أحدكم سيفه وأراد أن يتأوله أخاه فليعهده ثم يتأوله قال ابن العربي إذا

علقه على شفتائه وهذه حالة البخل فإنه لا يخرج من ماله شيئا إلا به وض عاجل يريد على ما أخرج غالبا وهذا المعنى هو المشار إليه بقوله وانما يستخرج به من البخل قال وقد ينضم إلى هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض أو أن الله تعالى يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر وإليه ما لا إشارة في الحديث بقوله فإنه لا يرد شيئا والحالة الأولى تقارب الملائكة والثانية خطأ صريح قال الحافظ بل تقرب من الكفر ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على الكراهة قال والذي يظهر لي أنه على التحريم في حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد فإنه فيكون أقامه على ذلك محرما والكراهة في حق من لم يعتقد ذلك قال الحافظ وهو نص صريح حسن ويؤيده قصة ابن عمر راوى الحديث في الأبي عن النذر فإنما في نذر الجحازة وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال كانوا يثذرون طاعة الله تعالى من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم فسمواهم الله تعالى أبرارا وهذا صريح في أن اللعن وقع في غير نذر الجحازة وقد يسموهم بالتعبير بالبخل أن المنهى عنه من النذر ما فيه مال فيكون أخص من الجحازة لكن قد يوصف بالبخل من تكامل عن الطاعة كما في الحديث المشهور بالبخل من ذكره عنده فلم يصل على آخرجه النسائي وصححه ابن حبان أشار إلى ذلك العراقي في شرح الترمذي وقد نقل القرطبي الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر الجحازة وله من نذر أن يطيع الله فليطعه ولم يفرق بين المعلق وغيره قال الحافظ والاتفاق الذي ذكره مسلم لكن في الاستدلال بالحديث المذكور لوجوب الوفاء بالنذر المعلق نظر قلت لا تنظر إذا لم يصحبه اعتقاد فاسد لان إخراج المال في القرب طاعة والبخل يحصر على المال فلا يخرج به إلا في نحو نذر الجحازة ولا تبسر طاعته المالية إلا بمثل ذلك أو ما لا بدله منه كالزكاة والفقرة فلولم يلزمه الوفاء لا يستقر على بخله ولم يتم الاستخراج المذكور

• (باب ما جاء في نذر المباح والمعصية وما أخرج بخروج الميعين) •

(عن ابن عباس قال بينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب اذ هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو إسرائيل نذر أن يتوم في الشمس ولا يبعد ولا يستظل ولا يتكلم وإن

استحق الذي يشترط بالحديدة اللعن فكيف الذي يصيبهم وانما يستحق اللعن إذا كانت إشارة تمديد يصوم سواء كان جادا أم لاعبا كجائفة دم وانما أخذ بالأدب لما أدخله على أخيه من الروع ولا يخفى أن أمه الهازل دون أم الجهاد وانما نهى عن تعاطي السيف مسلولا لما يخاف من الغفلة عند تناول فيسقط فيه وذى (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكون فتنة بصيغة الجمع (القاعد فيها) أي في زمن الفتنة عنها (خير من القائم والقائم فيها خير من المائتي والمائتي فيها خير من الساعي) زاد الأسماء بي من طريق الحسن بن اسمعيل إلى يحيى عن إبراهيم بن سعد بسنده فيه في أوله القائم فيها خير من البقظان والبقظان فيها خير من القاعد والحسن بن اسمعيل

المذكور وثقه القسافي وهو من شيوخه ثم وجدت هذه الزيادة عند مسلم أيضا من رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد وكان آخر جده أو لامن طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه كرواية محمد بن عبد الله شيخ البزار في نسخة ابن إبراهيم بن سعد ذكره تاما وناقصا ووقع في حديث خرشة بن الحر عند أحمد وأبي يعلى مثل هذه الزيادة شاهدنا من حديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود بلفظ النائم فيها خير من المضطجع وهو المراد باليقظان في الرواية المذكورة لأنه قابل بالقاء وفي حديث ابن مسعود أيضا بلفظ الماشي ٤٧٩ فيها خير من الراكب والراكب فيها خير

من المجري قبلها كلها في النار
وسلم من حديث أبي بكر
والماشي فيها خير من الساعي
إليه أو زاد الأفاضل أن كانت
له أبل فليطوق بأبله الحديث قيل
المراد بالقائم الذي لا يستشرفها
وبالمشي من عيشي في أسبابه
لأمر سواها فربما يقع بسبب
مشية في أمر يكرهه وحكي ابن
التين من الداودي أن الظاهر
أن المراد من يكون مباشرا
إليه في الأحوال كلها أي في أن
بعضهم في ذلك أشد من بعض
فأعلاهم في ذلك الساعي فيها
بجيت يكون سببا لثارتها ثم
من يكون قائما بأسبابه وهو
الماشي ثم من يكون مباشرا
إليه وهو القائم ثم من يكون مع
النظارة ولا يقاتل وهو القاعد
ثم من يكون محسنا لها ولا يباشر
ولا يتطرد وهو المضطجع باليقظان
ثم من لا يقع منه شيء من ذلك
ولكنه راض وهو النائم والمراد
بالأفضلية في هذه الخبرية من
يكون أقل شرا من فوقه على
التفصيل المذكور (من

يصوم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مروءة فليست كالم ولا يستظل ولا يقعد ولا يتم
صومه رواه البزار وابن ماجه وأبو داود * وعن ثابت بن الضحاك أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على الرجل نذر فيما لا يملك متفق عليه * وعن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نذر إلا فيما ابتغي به
وجه الله تعالى رواه أحمد وأبو داود * وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
نظر إلى أعرابي قائما في الشمس وهو يخطب فقال ما شأنك قال نذرت يا رسول الله أن
لا أزال في الشمس حتى تفرغ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس هذا نذرا إنما
النذر ما ابتغي به وجه الله رواه أحمد * وعن سعيد بن المسيب أن أخوين من الأنصار
كان بينهما ميراث فقال أحدهما لصاحبه القسمة فقال ان عدت تسألني القسمة فكل
مالي في رناج الكعبة فقال له عمران الكعبة غنية عن مالك كفر عن عييتك وكام أخاك
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ولا
في طاعة الرحمن ولا فيما لا يملك رواه أبو داود * وعن ثابت بن الضحاك أن رجلا أتى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني نذرت أن أشجر ابلاي وائمة فقال كان فيها رثن من
أوثان الجاهلية يعبد قالوا لا قال فهل كان فيها عبيد من أعبادهم قالوا لا قال أوف
بندرك فانه لا رفاء لنذرك في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم رواه أبو داود * وعن
عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين رواه
الخمسة واحتج به أحمد وإسحق * وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين رواه أبو داود * وعن عقبه بن عامر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفارة النذر كفارة يمين رواه أحمد ومسلم
حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا البيهقي وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه
وقد أخرجه بلفظ أحمد الطبراني قال في مجمع الزوائد فيه عبد الله بن نافع المدني وهو
ضعيف ولم يكن في أسناد أبي داود لأنه أخرجه عن أحمد بن عبد الله الضبي عن المغيرة بن

شرف) أي تطلع (لها) بأن يتصدى ويتعرض لها ولا يعرض عنها (تستشرفه) بالجزم تملكه بان يشرف منها على الهلاك
يقال اشرف المريض إذا شئ على الموت يريد من اتصّب لها انتصبت له ومن اعرض عنها اعرضت عنه وحاصله ان من اطلع
فيم اشخصه قابله بشرها ويحتمل ان المراد من خاطر فيه ان نفسه أهلكتة ونحوه قول القائل من غالم اغلبته (فن وجد فيها
مجا) أي موضعا يلجئ اليه من شرها (أو معاذا) بفتح الميم وضمها بمعنى المجا (فليعذب) أي ليعتزل فيه ليسلم من شر العقبة
وفي رواية قليلة عذو وقع تفسيره عند مسلم في حديث أبي بكره ولفظه فاذا نذرت فن كان له أبل فليطوق بأبله وذكر الغنم والأرض
قال رجل يا رسول الله أيا رب من لم يكن له قال يعهد إلى سيفه فليدق على جده الجحيم ثم لينج ان استطاع وفيه التهديد من القنعة

ولم يأت على اجتناب الدخول فيه وان شرها يكون بحسب التعاقبها والمراد بالفتنة ما ينشأ من الاختلاف في طلب الملك حيث لا يهـ لم من المبطل قال الطبري اختلف السلف فعمل بعضهم ذلك على العموم وهم من قعد عن الدخول في القتال بين المسلمين مطلقا كسعد وابن عمرو ومحمد بن مسلمة وابي بكر في آخرين وعكروا بالظواهر المذكورة وغيره اثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة يلزم البيوت وقالت طائفة يل بالدخول عن بلد الفتى أصلا ثم اختلفوا فغلب من قال اذا هجم عليه شيء من ذلك يكف يده ولو قتل ومنهم من قال يدافع عن نفسه ٤٨٠ وعن ماله وعن اهله وهو معذور ان قتل أو قتل وقال آخرون اذا

بغت طائفة على الامام قامت من الواجب عليهم وانصبت الحروب وجب قتالها وكذلك لو تحارب طائفتان وجب على كل قادر الاخذ على يد الخطي وانصر المصيب وهذا قول الجمهور وفصل آخرون فقالوا كل قتال وقع بين طائفتين من المسلمين حيث لا امام للجماعة فالقتال حينئذ ممنوع وتنزل الاحاديث التي في هذا الباب وغيره على ذلك وهو قول الاوزاعي قال الطبري والصواب ان يقال ان الفتنة أصلها الابتلاء وانكار المنكر واجب على من يقدر عليه فمن اعان الحق اصاب ومن اعان الخطي اخطأ وان اشكل الامر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها وذهب آخرون الى ان الاحاديث وردت في حق فاس مخصوصين وان النهي مخصوص بمن خوطب بذلك وقيل ان احاديث النهي مخصوصة بآخر الزمان حيث يحصل الهزج والتصفيق ان المقاتلة انما هي في طلب الملك وقد وقع في حديث

عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث سعيد بن المسيب حديث صالح سكت عنه أبو داود والحاظ وهو من طريق عمرو بن شعيب ولكن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمرو بن الخطاب فهو منقطع وروى نحوه عن عائشة انما استلت عن رجل جعل ماله في رتاج الكعبة ان كلم ذا قرابة فقالت يكفر عن الامين أخرجه مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن وحديث ثابت بن الضحاك أخرجه أيضا الطبراني وصحح الحافظ اسناده وأخرج نحوه أبو داود من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس ورواه أحمد في مسنده من حديث عمرو بن شعيب عن ابنة كرم عن أبيها بنحوه وفي لفظ لابن ماجه عن ميمونة بنت كرم وحديث عائشة قال الترمذي بعد اخرجه لا يصح لان الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة وكذلك قال غيره قالوا وانما سمعنا من سليمان بن أرقم وسليمان مترك وقال أحمد ليس بشيء ولا يساوي فلسا وقال البخاري تركوه وتكلم فيه جماعة أيضا منهم م عمرو بن علي وأبو داود وأبو زرعة والنسائي وابن حبان والدارقطني وقال الخطابي لو صح هذا الحديث لمكان القول به واجبا والمصير اليه لازما الا ان أهل المعرفة بالحديث زعموا انه حديث مقلوب وهم فيه سليمان بن الأرقم ورواه النسائي والحاكم والبيهقي من حديث عمران بن حصين ومداور علي محمد بن الزبير الحنفلي عن أبيه عنه ومحمد ليس بالقوي وقد اختلف عليه فيه ورواه ابن المبارك عن عبد الوارث عن أبيه ان رجلا حدثه انه سأل عمران بن الحصين فذكره وفيه رجل مجهور ورواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي من رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال الحافظ واسناده صحيح الا انه مع لول بأنه منقطع وذلك لان الزهري لم يروه عن أبي سلمة ورواه ابن ماجه من حديث سليمان بن بلال عن حريش بن عتبة ومحمد بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنفلي عن أبيه عن عمران فرجع الى الرواية الاولى ورواه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني حنيفة وأبي سلمة كلاهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مع كونه مرسلًا فالحنفي هو محمد بن الزبير المتقدم قاله الحاكم وقال ان قوله من بني حنيفة تصحيف وانما هو من بني حنظلة وله طريق أخرى عن عائشة عند

الدارقطني

ابن مسعود قلت يا رسول الله ومتى ذلك قال ايام الهرج قلت ومتى قال حين لا يامن

الرجل جليسه (عن سلمة بن الاكوع رضى الله عنه انه دخل على الخجاج) بن يوسف الثقفي النظام السفاك لماولى امرة الحجاز بعد قتل ابن الزبير فسار من مكة الى المدينة وذلك في سنة أربع وسبعين (فقال) له يا ابن الاكوع ارئدت على عقبيك وكان ذلك من جفاء الخجاج حيث خاطب هذا العصابي الجليل بهذا الخطاب الفج من غير ان يستكشف من عنده و يقال انه اراد قتله فيمن اطاعه الذي يريد ان يجعله مصفقا لاقتلهم اوقدا اخرج الطبراني من حديث جابر بن سمرة رفعه عن الله من بدا بعد هجرته الا في فتنة فان البدو خير من المقام في الفتنة (تهربت) أى تكلفت في صبر وورع ان ابراهيم بن عبد الله بن جعفر في

الهجرة التي فعلها الوجه الله تعالى بخروجك من المدينة فقتلوا قتل وكان من رجع بعد الهجرة الى موضعه بغير عذر
يجهلونه كما رتد في حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل الرابوا وكاله الحديث وفيه والمرتب بعد هجرته اعرابيا
(قال) ابن الاكوع عجيب العجاج (لا) لم اسكن البادية رجوعا عن هجرتي (ولكن) بتشدديد النون (رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اذن لي) في الإقامة (في البدو) وعن سامة انه استأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البدوة فاذن له
أخرجه الامام علي بن طريق حماد بن مسعدة عن يزيد بن أبي عبيدة عنه ٤٨١ وفي لفظه استأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم (عن ابن عمر رضي
الله عنهم) قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم (وآله وسلم اذا نزل
الله تعالى (بقوم عذابا) أي
عقوبة لهم على سيئ أعمالهم
(اصاب العذاب من كان فيهم)

وفي رواية اصاب به من بين اظهروهم
أخرجه الامام علي بن طريق
ابن النعمان عن ابن المبارك
والمراد من كان فيهم من ليس هو

علي رآهم ومن من صيغ العموم
فالغنى ان العذاب يصيب حتى
الصالحين منهم (ثم بعنوا على)
حسب (أعمالهم) ان كان

صالحا فبقية صالحا والافسدة
فيكون ذلك العذاب طهرة
للسالحين ونقمة على الفاسقين
وفي صحيح ابن حبان عن عائشة

مرفوعة ان الله اذا نزل سطوته
على اهل ثقتهم وفيهم الصالحون
قبضوا معهم ثم بعنوا على نياتهم
وأعمالهم وأخرجهم اليه في

النهب فلا يلزم من الاشتراك
في الموت الاشتراك في النواب
أو العقاب بل يجازي كل أحد
بعملة على حسب نيته وهذا من

الدارقطني من رواية غالب بن عبد الله البزري عن عطاء عن عائشة مرفوعة بانظ
من جعل عليه نذرا في معصية فكفارته كنفارة عين وغالب متر وله طريق أخرى
عند أبي داود من حديث كريب عن ابن عباس واسنادها حسن فيها طلمة بن
يحيى وهو مختلف فيه وقال أبو داود وقوفاه يعني وهو أصح وقال النووي في الروضة
حديث لا نذري معصية وكفارته كنفارة عين ضعيف باتفاق المحررين قال الحافظ قلت قد
صححه الطحاوي وأبو علي بن السكن فابن الاتفاق وحديث ابن عباس قد تقدمت
الإشارة اليه انه من طريق كريب عنه ولظنه في سنن أبي داود عن ابن عباس ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من نذر نذرا لم يسمه فكفارته كنفارة عين ومن نذر نذرا في
معصية فكفارته كنفارة عين ومن نذر نذرا لا يطيقه فكفارته كنفارة عين ومن نذر نذرا
أطاقه فليف به وسما أتى وقد تقدم انه موقوف على ابن عباس وان الموقوف أصح
وأخرجه ابن ماجه وفي اسناد ابن ماجه من لا يعتمد عليه وليس فيه من نذر نذرا في
معصية قوله أبو اسرائيل قال الخطيب هو رجل من قريش ولا يشاركه أحد من الصحابة
في كنيته واختلف في اسمه فقيل قشير بناف وشين مغيرة مصغرا وقيل بسير مغيرة
مصغرا وقيل قيصر بامهم ملك الروم وقيل بالسين المهمله بدل الصاد وقد جزم ابن الاثير
وغيره بانه من الصحابة وفيه دليل على ان كل شيء يأذى به الانسان مما لم يرد به شروعيته
كتاب ولا سنة كالمشي حافيا والجلوس في الشمس ليس من طاعة الله تعالى فلا ينعقد
النذرية فانه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أبا اسرائيل في هذا الحديث باتعام الصوم دون
غيره وهو محمول على انه علم انه لا يشق عليه قال القرطبي في قصة أبي اسرائيل هذا أعظم
حجة للجهل وفي عدم وجوب الكفارة على من نذر معصية أو مالا طاعة فيه قال مالك
لم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بكفارة قوله ليس على الرجل نذرا فيما
لا يملك فيه دليل على ان من نذر بما لا يملك لا ينفذ نذره وكذلك من نذر بمعصية كافي بقية
أحاديث الباب واختلف في النذر بمعصية هل تجب فيه الكفارة أم لا فقال الجمهور
لا وعن أحمد والثوري وإسحق وبعض الشافعية والحنفية نعم ونقل الترمذي اختلاف
الصحابة في ذلك واتفقوا على تحريم النذر في المعصية واختلافهم انما هو في وجوب
الكفارة واحتج من أوجبها بحديث عائشة المذكور في الباب وما ورد في معناه وأجيب

٦١ نيل سا الحكم العدل لان أعمالهم الصالحة انما يجازون بها في الآخرة واما في الدنيا
فهم اصابهم من بلاء كان تكفير لما قدموه من عمل سيئ كترك الامر بالمعروف وللبقية في الشعب من طريق الحسن بن محمد
ابن علي بن أبي طالب عن عائشة مرفوعة اذا ظهر السوء في الارض انزل الله بأسه فيهم قيل يا رسول الله وفيهم اهل طاعته قال نعم
ثم يبعثون الى رحمة الله تعالى قال ابن بطال هذا الحديث يبين حديث زينب بنت جحش حيث قالت انهم لكانوا وفيها الصالحون
قال نعم اذا كثرت الخبيث فيكون اهلالا للجميع عند ظهور المنكر والاعلان بالمعاصي قال في الفقه الذي يناسب كلامه الاخير
حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه

التي اثرت في يقينه ذلك الاثر ذهبت فعاد المزاج الى حاله الاول وصارت البدعة كأنها الموقوفة عنده معروفة وهذا امر مستقر لا يمكن بحجوده والله تعالى أعلم (عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال انما كان النفاق على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) موجودا (فاما اليوم فانما هو الكفر به - د الايمان) قال السفاقي كان المنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آمنوا بالاسنة ولم يؤمنوا بغيرهم وامان جاء بعدهم فانه ود في الاسلام وعلى فطرتهم كقربهم فهو مرقد ولذا اختلف احكام المنافقين والمرئدين انتهى قال في الفتح والذي يظهر ٤٨٣ ان حذيفة لم يردني الوقوع وانما ارادني

اتفاق الحكم لان اتفاق اظهار الايمان واخفاء الكفر ووجود ذلك ممكن في كل عصر وانما اختلف الحكم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتالفهم ويقبل ما ظهر ورواه من الاسلام ولو ظهر منهم احكام خلافه وامان بعده فن اظهر شيئا فانه يؤاخذ به ولا يتكلم له لصلته التالف لعدم الاحتياج الى ذلك وقيل غرضه ان الخروج عن طاعة الامام جاهلية ولا جاهلية في الاسلام أو تفريق للجماعة فهو خلاف قول الله تعالى ولا تفرقوا وكل ذلك غير مستور فهو كالكفر بعد الايمان وفي حديث حذيفة الاخر عند البخاري ان المنافقين اليوم شر منهم على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يومئذ يسرون واليوم يجهرون فيخرجون على الأئمة ويوقعون الشر بين الفرق فيتمدى شرهم لغيرهم وعذر البزار من طريق عاصم عن أبي وائل قلت لحذيفة النفاق اليوم شر أم على عهد رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قال نعم حتى ان استفتي اهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستفتيته فقال اتش واترك متفق عليه ولم فيه حافية غير مخمرة وفي رواية نذرت اخي أن تمشي الى الكعبة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله اغنى عن مشيها التمسك بالتمسك ورواه أحمد وفي رواية ان اخيه نذرت أن تمشي حافية غير مخمرة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان الله لا يصنع بشقاء اخيك شيئا امرها فلتختمه واتركه واتصم ثلاثة أيام رواء الخمسة وعن كريب عن ابن عباس قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ان اخي نذرت ان تخرج ماشية فقال ان الله لا يصنع بشقاء اخيك شيئا فخرج راكبة ولتكفر عن عيها رواء أحمد وأبو داود وعن عكرمة عن ابن عباس ان عتبة بن عامر سال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان اخي نذرت أن تمشي الى البيت وشكاليه ضعتها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله غنى عن نذرا خلت فمتركب ولتم بدنة رواء أحمد وفي النظر ان اخي نذرت ان تمشي الى البيت وانما لا تطيق ذلك فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تركب وتمدى هديا رواء أبو داود حديث عتبة الاول هو في صحيح مسلم بدون زيادة اذا لم يسم واخرجه أيضا أبو داود والنسائي وحديث ابن عباس الاول قال الحافظ في بلوغ المرام اسناده صحيح الا أن الحافظ رجحوا وقته وقد تقدم الكلام عليه والرواية الاخرى من حديث عتبة التي فيها ولتم بدنة رواء أحمد من الأئمة وحديث كريب عن ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال رجال الصحيح وحديث عكرمة عن ابن عباس سكت أيضا عنه أبو داود والمنذري ورجال رجال الصحيح وقال الحافظ في التلخيص اسناده صحيح والرواية الاخرى اوردها أبو داود وسكت عنها هو والمنذري قوله لم يسم فيه دليل على أن كفارة اليمين انما تجب فيما كان من المنذر غير مسمى قال النووي اختلف العلماء في المراد به هذا الحديث فحملوه على جهلهم أو جهلهم على نذر الجاهل وهو مخير بين الوقوف بالنذر أو الكفارة وحمله مالك وكثيرون أو الاكثر على النذر المطلق كقوله على نذره حمله

الله عليه وآله وسلم قال نعم حتى ان استفتي اهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستفتيته فقال اتش واترك متفق عليه ولم فيه حافية غير مخمرة وفي رواية نذرت اخي أن تمشي الى الكعبة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله اغنى عن مشيها التمسك بالتمسك ورواه أحمد وفي رواية ان اخيه نذرت أن تمشي حافية غير مخمرة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان الله لا يصنع بشقاء اخيك شيئا امرها فلتختمه واتركه واتصم ثلاثة أيام رواء الخمسة وعن كريب عن ابن عباس قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ان اخي نذرت ان تخرج ماشية فقال ان الله لا يصنع بشقاء اخيك شيئا فخرج راكبة ولتكفر عن عيها رواء أحمد وأبو داود وعن عكرمة عن ابن عباس ان عتبة بن عامر سال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان اخي نذرت أن تمشي الى البيت وشكاليه ضعتها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله غنى عن نذرا خلت فمتركب ولتم بدنة رواء أحمد وفي النظر ان اخي نذرت ان تمشي الى البيت وانما لا تطيق ذلك فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تركب وتمدى هديا رواء أبو داود حديث عتبة الاول هو في صحيح مسلم بدون زيادة اذا لم يسم واخرجه أيضا أبو داود والنسائي وحديث ابن عباس الاول قال الحافظ في بلوغ المرام اسناده صحيح الا أن الحافظ رجحوا وقته وقد تقدم الكلام عليه والرواية الاخرى من حديث عتبة التي فيها ولتم بدنة رواء أحمد من الأئمة وحديث كريب عن ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال رجال الصحيح وحديث عكرمة عن ابن عباس سكت أيضا عنه أبو داود والمنذري ورجال رجال الصحيح وقال الحافظ في التلخيص اسناده صحيح والرواية الاخرى اوردها أبو داود وسكت عنها هو والمنذري قوله لم يسم فيه دليل على أن كفارة اليمين انما تجب فيما كان من المنذر غير مسمى قال النووي اختلف العلماء في المراد به هذا الحديث فحملوه على جهلهم أو جهلهم على نذر الجاهل وهو مخير بين الوقوف بالنذر أو الكفارة وحمله مالك وكثيرون أو الاكثر على النذر المطلق كقوله على نذره حمله

ويتمنى الى محط الزكيت العراقي واجتمع من ذلك ردم صار كالجبل العظيم فانتبت النار الى قرب المدينة ومع ذلك كان ياتي المدينة نسيم بارد وشوهد هذه النار غليان كغليان البحر وقال لي بعض اصحابنا رأيت ما عدا في الهواء من نحو خمسة أيام وسمعت انهم يرون من مكة ومن جبال بصرى وقال النووي تواتر العلم بخروج هذه النار عند جميع أهل الشام وقال أبو شامة في ذيل الروضتين وردت في اوائل شعبان سنة اربع وخمسين كتب من المدينة النمر بقة فيها شرح امر عظيم حدث بها فيه اتصديق لما في الصحيحين فذكر هذا ٤٨٤ الحديث قال فاخبرني بعض من أثق به عن شاهد هاهنا بلغه انه كتب على

صوم الكتب فذكر نحو ما تقدم ومن ذلك ان في بعض الكتب ظهر في أول جمعة من جمادى الآخرة في شرقي المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت من الارض وسال منها راد من نار حتى حاذى جبل أحد وفي كتاب آخر انبجست الارض من الحرة بنار عظيمة يكون قدرها مثل مسجد المدينة وهي رأى العين من المدينة وسال منها واد يكون مقداره اربع فراعخ وعرضه أربعة اميال تجري على وجه الارض ويخرج منها مهاد وجبال صغار وفي كتاب آخر ظهر ضوءها الى أن رأوها من مكة قال ولا أقدر اصف عظمها واهادوى وقال أبو شامة ونظم الناس في ذات اشعار وادام أمرها انهم اثم خدعت قال في الفتح والذي يظهر لي ان النار المذكورة في حديث الباب هي التي ظهرت نحواحي المدينة كما فهمه القرطبي وغيره وأما النار التي تحترق الناس فمناخ أخرى وقد وقع في بعض بلاد الحجاز في الجاهلية

اجاعة من فقها الحديث على جميع أنواع النذر وقالوا هو مخير في جميع أنواع المذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة العيى انتهى والظاهر اختصاص الحديث بالنذر الذي لم يسم لان حمل المطلق على المقيد واجب وأما النذر والمهابة ان كانت طاعة فان كانت غير مقدورة ففيها كفارة عينية وان كانت مقدورة وجب الوفاء بها سواء كانت متعلقة بالبدن أو بالمال وان كانت معصية لم يجز الوفاء بها ولا ينقذ ولا يلزم فيها الكفارة وان كانت مباحة مقدورة فالظاهر ان لا انعقاد ولزوم الكفارة لو خرج الامر بها في احاديث الباب في قصة الناذرة بالمشى وان كانت غير مقدورة ففيها الكفارة العموم ومن نذر نذر المبطقة هذا خلاصة ما يستفاد من الاحاديث الصحيحة وقال ابن رشد في نهاية المجهت ما حاصله ان وقوع الاتفاق على لزوم النذر بالمال اذا كان في سبيل البر وكان على جهة الخير وان كان على جهة الشرط فقال مالك يلزم كالخير ولا كفارة عينية في ذلك الا أنه اذا نذر بجميع ماله لزمه ثلث ماله اذا كان مطلقة وان كان معينا لزمه وان كان جميع ماله أو أكثر من الثلث وسبب في الخلاف فيمن نذر بجميع ماله قال واذا كان النذر مطلقة أى غير مسمى ففيه الكفارة عند كثير من العلماء وقال قوم فيه كفارة الظهار وقال قوم فيه أقل ما ينطبق عليه الاسم من القرب صيام يوم أو صلاة ركعتين قوله ومن نذر نذر المبطقة فكفارته كفارة عينية ظاهر سواء كان النذر بربط طاعة أو معصية أو مباحا اذا كان غير مقدور ففيه الكفارة الا أنه يخص من هذا العموم ما كان معصية بما تقدم ويقتضى ما كان طاعة أو مباحا وسواء كان غير مقدور شرعا أو عقلا أو عادة قوله ومن نذر نذر الماطقة الخ ظاهره العموم وانما يخص منه نذر المعصية بما سلف وكذلك نذر المباح يلزم الكفارة وأما النذر الذي لم يسم فغير داخل في عموم الطاعة وعدمها لان انصاف النذر بأحد الوصفين فرع معرفته ومالم يسم لم يعرف قوله اقش ولتركب فيه ان النذر بالمشى ولو الى مكان المشى اليه طاعة فانه لا يجب الوفاء به بل يجوز الركب لان المشى نفسه غير طاعة انما الطاعة الوصول الى ذلك المكان كاييت العتيق من غير فرق بين المشى والركوب واهذا سوغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركوب للناذرة بالمشى فكان ذلك لا على عدم لزوم النذر بالمشى وان دخل تحت الطاعة قال في الفتح وانما امر الناذرة في حديث أنس

ان نضو هذه النار التي ظهرت بنواحى المدينة في زمن خالد بن سنان العيسى فقام في امرها حتى اخذها ومات عقب ذلك في قصة له ذكرها ابو عبيدة معمر بن المثنى في كتاب الجاهلية وأوردها الخا كم في المستدرک من طريق معلى ابن مهدي عن ابي عوانة عن ابي يونس عن عكرمة عن ابن عباس ان رجلا من بني عيسى يقال له خالد بن سنان قال لقومه اني اطلق عنكم نار الحداث فذكر القصة وفيها فانطلق وهي تخرج من شق جبل من حرة يقال لها حرة السبع فذكر القصة في دخولها الشق والنار كانت اجبل سقر فضر بها بعضا حتى ادخلها وخرج وقد اوردت هذه القصة طرقاتي بجمته في كتابي في العصابة انتهى ما في الفتح (تضي اعناق الابل بصرى) أى يجعل على اعناق الابل ضوءا وبصرى مدينة

معرفة بالشام وهي مدينة حوران بينهما وبين دمشق نحو ثلاث مائة ميل وفي كامل ابن عدي من طريق عمر بن سعد بن النعمان عن ابن شهاب عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن عمر بن الخطاب رفعه لا تقوم الساعة حتى يسيل وادمن اودية الحجاز بالنار تضيء اعناق الابل يصرى قال في الفتح وعمر ذكره ابن حبان في الثقات وليفه ابن عدي والمدار قطي وهذا ينطبق على النار المذكوكة التي ظهرت بالمدينة في المائة السابعة قال القطب القسطلاني في كتابه جمل الاجاز في الاجاز بنار الحجاز وتقدمت ازللة اضطرب النافلون في تحقيق اليوم الذي ٤٨٥ ابتدأت فيه فالأكثر ان ابتداءها كان يوم الاحد من شهر جمادى الآخرة

من سنة أربع وخمسين وسبعمائة وقيل ابتدأت ثالث الشهر وجمع بان القائل بالاول قال كانت خفيضة الى ليلة الثلاثاء يومها ثم ظهرت ظهورا اشتد فيه الخاص والعام واشتدت حركتها وعظمت رجفتها وارتجت الارض بمن عليها وبعث الاصوات لبارئها تنوسل ان ينظر اليها ودامت حركة بعد حركة حتى ايقن اهل المدينة بالهلاك وزلزلوا زلزالا شديدا فلما كان يوم الجمعة في نصف النهار ثار في الجودخان مراكم امره متفاقم ثم شاع سماع النار وعلا حتى غشى الابصار وحكى لي جمع من حضر ان النفوس سكرت من حلول الوجع ونبتت من ارتقاب زلزل الاجل وعج الجاورون في الجوار بالاستغفار وعزموا على الافلاج عن الاصرار والتوبة عما اجتروا من الاوزار وفزعوا الى الصدقة بالاموال فصرفت عنهم النار ذات العين وذات السعال وظهر حسن بركة تبييننا صلى الله عليه

ان تركب جرما وما مراخت عقبة ان غشي وان تركب لان الناذري حديث أنس كان شيخا ظاهرا الهجر وأخت عقبة لم توصف بالهجر فكانت امرها ان غشي ان قدرت وتركب ان عجزت وبهذا ترجم البيهقي للعديت وأورد في بعض طرقه من رواية عكرمة عن ابن عباس ما ذكره المصنف رحمه الله وأخرج الحاكم من حديث ابن عباس بالخط جابر رجل فقال يا رسول الله ان أختي حلفت ان غشي ان غشي الى البيت وانه يشق عليها المشي فقال مرها فلتركب اذ لم تستطع ان غشي فساغنى الله أن يشق على أختك وأحاديث الباب مصرحة بوجوب الكفارة ونقل الترمذي عن البخاري انه لا يصح فيه الهدى وقد أخرج الطبراني من طريق أبي عيسى الجيبي عن عتبة بن عامر في هذه القصة نذرت ان غشي الى الكعبة حافية حائرة وفيه اتركب ولتلبس واتصم ولأطهاوي من طريق أبي عبد الرحمن الحلبي عن عتبة بنحوه وأخرج البيهقي بسند صحيح عن أبي هريرة بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسير في جوف الليل اذ بصير بجبال فقربت منه الابل فاذا امرأة عمرانة نافضة شعرها فقامت نذرت ان أحج عريانة فاقضت شعري فقال مرها فلنلبس ثيابا ولم ترق ما أورد من طريق الحسن عن عمر ان رفعه اذ انذرا أحدكم ان يهجم ماشيا فليهدى وليركب وفي سنة انقطاع وقد استدل به هذه الاحاديث على صحة النذر باتيان البيت الحرام لغير حج ولا عمرة وعن أبي حنيفة اذ لم يشوخوا ولا عمرة لم ينقدن ان نذرته بكثرته فلم يمتني لزم دم لتوفر مؤنة الركوب وان نذر ماشيا لزمه من حيث أحرم الى ان غشي الحج أو العمرة ووافق أصحابه فان ركب له نذرا جزاء ولزم دم وفي أحد القولين عن الشافعي مثله واختلاف هل يلزمه بدنة أو شاة وان ركب بلا عذر لزمه الدم وعن المالكية في العاجز يرجع من قابل فيغشى ما ركب الا ان يهجم زم طلاقا فيلزمه الهدى وعن عبد الله بن الزبير لا يلزمه نهي مطلقا قال القسطلاني زيادة الامر بالهدى رواه الثقات وعن الهادي انه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشي فاذا هجر جاز الركوب ولزمه دم قالوا لان الرواية وان جاءت مطابقة فقد قيدت برواية الهجر ولا يخفى ما في أكثر هذه التفاصيل من المخالفة لاصريح الدلائل ويرد قول من قال بانه لا كفارة مع الهجر وتلزم مع عدمه ما وقع في حديث عكرمة عن ابن عباس وفي الرواية التي بعده فانهم مصرحان بوجوب الهدى مع ذكر ما يدل على الهجر من الضعف وعدم الطاقة

والله وسلم في امته وعن طلوعه في رفقته فقد ظهر أن النار المذكوكة في حديث الباب هي النار التي ظهرت بنواحي المدينة كقافهم القريطي وغيره يبق النظر هل هي من داخل كاتنفس او من خارج كما عاققة نرات والظاهر الاول ولعل التنفس حصل من الارض لما تزلزلت وترايلت عن مركزها الاول وتخلطت وقد تضمن الحديث في ذكر النار ثلاثة امور خروجها من الجوار وسيلان وادمنه بالنار وقد وجدوا ما الثالث وهو اضاءة اعناق الابل يصرى فقد جاء من اخبره فاذا ثبت هذا فقد هتت الامارات وتمت الالامات وان لم يثبت فيحصل اضاءة اعناق الابل يصرى على وجه المبالغة وذلك في لغة العرب مانع وفي باب التشبيه في البلاغة بالغ وللعرب في التصريف في الجواز ما يقضى لغتها بالسبق في الاجاز وعلى هذا يكون القصة بذلك

الله العظيم اسألكم أو التفتيح لمكانها والتعذير من فورانها أو عليها وقد وجد ذلك على وفق ما أخبر وقد جاء من أخباره ابصرها من تيماء وبصرى على مثل ما هي من المدينة في البعد فمعي انما المراد وارتفع الشك والعناد واما النار التي تحترق الناس فغار اخرى وحديث الباب من افراد البخاري انتهى ما في القسط لاني وقصة هذه النار قد ذكرها جيع جم من اهل التاريخ في كتبهم منهم صاحب وقاه الوفاء والشيخ عبد الحق الفقيه الحنفي في جذب القلوب وغيرها في غيره ما والله التوفيق (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال ٤٨١ رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يوشك) بكسر الشين المججمة يقرب

(القصرات) النهر المشهور وناؤه مجرورة على المشهور (ان بحسر) بفتح الاء وكسر السين يكشف (عن كنز من ذهب في حضرة فلا ياخذ منه شيئا) يجزم ياخذ على النهي وانما هي عن الاخذ لئلا ينشأ عن الاخذ من الفتنة والقتال عليه وفي لم بحسر الفرات عن جبل من ذهب في قبلي عليه الناس فيقتل من المائة تسعة وتسعون ويقول كل رجل منهم لم على أكون أنا الذي انجو والاصل ان يشول أنا الذي افوز فعدل الى قوله انجو لانه اذا انجى من القتل فعد بالمال وماله وتسميته كنزا باعتبار حاله قبل ان يتكشف وتسميته جلالا للاشارة الى كثرة ويؤيده ما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه في الارض افلاذ كبدها امثال الاسطوان من الذهب والفضة فيجي القاتل فيقول في هذا قتلت ويحيى اسأرو فيقول في هذا قطع يدي ثم يدعو فلا ياخذون منه شيئا قال ابن التين انما هي عن الاخذ

والرجل المذكور في حديث انه يادي بين ابنيه قبل هو أبو اسراة المذكور في الباب الاول روى ذلك عن الخطيب حكى ذلك عنه مغلطاي قال الحافظ وهو تركيب منه وانما ذكر الخطيب ذلك في رجل آخر مذكور في حديث لابن عباس

• (باب من نذر وهو مشرك ثم أسلم أو نذر بجاهي موضع معين) •

• (عن عمر قال نذرت نذرا في الجاهلية فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما أسلمت فأمرني ان أوفي بنذري رواه ابن ماجه • وعن كريمة بن سفيان انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم عن نذره في الجاهلية فقال له لوئن أو انصب قال لا وليكن لله فقال أوف لله ما جعلت له الشجر على بوانه وأوف بنذرك رواه أحمد • وعن ميمونة بنت كرم قالت كنت ردف أبي فسمعت به يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فقال يا رسول الله اني نذرت ان أشجروا ناة قال أجم أو ثن أو طاغية قال لا قال أوف بنذرك رواه أحمد وابن ماجه وفي لفظ لاجد اني نذرت ان أشجروا عددا من الغنم وذ كرمها وفيه دلالة على جواز شجر ما يذبح • وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان امرأة قالت يا رسول الله اني نذرت أن أشجروا بكان كذا وكذا مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية قال اصنم قالت لا قال لوئن قالت لا قال أوف بنذرك رواه أبو داود) حديث عمر بن الخطاب في سقن ابن ماجه رجال الصحيح وهذا اللفظ اهله أحد روايات حديثه الصحيح المتفق عليه بلفظ انه قال قلت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال أوف بنذرك و زاد البخاري في رواية فاعتكف وحديث ميمونة بنت كرم رجال اسناده في سقن ابن ماجه رجال الصحيح وعبد الله بن عبد الرحمن الطائي قد أخرج له مسلم وقال فيه يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال في التقريب صدوق يخطئ وقد أخرجه ابن ماجه من طريق أخرى من حديث ابن عباس وبقيته أحاديث الباب قدوة دم تحريم بعض ما في باب ماجه في نذر المباح عنه مذ كرم المصنف رحمه الله حديث ثابت بن الضحالة الذي بعثنا هاهنا في حديث عمر دليل على انه يجب الوفاء بالنذر من الكافر متى أسلم وقد ذهب الى هذا بعض أصحاب الشافعي وعند الجمهور ولا ينعقد النذر من الكافر وحديث عمر حجة عليهم وقد أجابوا عنه بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عرف ان

منه لانه للمسلمين فلا يؤخذ الا بجهة قال ومن اخذه وكثر المال ندم لا خذ ما لا ينفعه واذا ظهر عمر جبل من ذهب كسد الذهب قال في الفتح قلت وليس الذي قاله يمين والذي يظهر ان النهي عن اخذ من الفتنة والقتال عليه وقوله واذا ظهر جبل من ذهب كسد الذهب في مقام المنع وانما يمين ما زعمه من النكس اذا نواقتسمه الناس بينهم بالسوية ووسعه هم كلهم فاستغنوا أبغين حينئذ تطل الرغبة فيه واما اذا حواه قوم دون قوم فحرض من لم يحصل له شيء بقي على حاله ويحتمل ان يكون الحكمة في النهي عن الاخذ منه لكونه يقع في آخر الزمان عند الحشر الواقع في الدنيا وعند عدم الظهور أو قلته فلا ينفع بها شيئا لئلا يظن اني ظهر لي رجحان الاحتمال الاول لان مستلها آخرج هذا الحديث أيضا من طريق أخرى عن

أبي هريرة باقظ يحسب القرات عن جبل من ذهب فيقتل عليه الناس فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون ويقول كل رجل منهم أعلأ أكون أنا الذي انجو وأخر ج مسلم أيضا عن أبي بن كعب قال لا تزال الناس مختلفة أعناقهم في طلب الدنيا سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوشك أن يحسب القرات عن جبل من ذهب فإذا سمع به الناس ساروا إليه فيقول من عنده لئن تركنا الناس يأخذون منه لذهب به كله قال فيقتلون عليه فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون فبطل ما تخيله ابن التين وتوجه التعقب عليه ووضع ان السبب في النهي عن الاخذ منه ٤٨٧ ما يترتب على طلب الاخذ منه من الاقتتال

فلا عن الاخذ ولا مانع أن يكون ذلك عند خروج الناس للحشر لكن ليس ذلك السبب في النهي عنه وأخر ج ابن ماجه عن توبان رفعه قال يقتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة فذكر الحديث في المهدي فهذا ان كان المراد بالكنز فيه الكنز الذي في حديث الباب دل على انه انما يقع عند ظهور المهدي وذلك قبل نزول عيسى وقبل خروج النارجز ما والله أعلم انتهى والحديث أخرجه مسلم في القسطن وأبو داود في الملاحم والترمذي في صفة الجنة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى تقتل ثنتان عظيمتان) المراد بهما على ومن معه ومعاوية ومن معه (تكون بينهما مقتلة عظيمة) ذكر ابن خزيمة ان الذي قتل من الفريقين سبعون ألفا وقيل أكثر (دعوتهم ما واحدة) كل واحدة منهم تدعو الى الاسلام وتناول

عمر قد تبرع به هل ذلك اذن له به لان الاعتكاف طاعة ولا يحق ما في هذا الجواب من مخالفة الصواب وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره بالوفاء استجابة لا وجوباً ويرد بان هذا الجواب لا يصلح لمن ادعى عدم الاعتقاد وقد تقدم الكلام على حديث عمر في باب الاعتكاف قوله كردم بفتح الكاف والدال وفيه دليل على انه يجب الوفا بالذند في المكان المعين اذ لم يكن في التعيين معصية ولا مفسدة من اعتقاد تعظيم جاهلية أو نحوه وبوانة قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله قال اصنم قالت لا قال لوثن قال في النهاية الفرق بين الوثن والاصنم ان الوثن كل ملة جنة معموله من جواهر الارض أو من الخشب والحجارة كصورة الآدمي تعمل وتغصب فتعبد والاصنم الصورة بالجنة ومنهم من لم يفرق بينهما وأطلقهما على المعنيين وقد يطلق الوثن على غير الصورة ومنه حديث علي بن حاتم قدمت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي عنق صليب من ذهب فقال ألق هذا الوثن عنك انتهى

(باب ما يذكر في نذر الصدقة بما له كاه)

*(عن كعب بن مالك انه قال يا رسول الله ان من توبى أن اتخلع من مالي صدقة الى الله ورسوله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك قال قلت اني أمسك سمعني الذي يخبر بمثل عايشه وفي لفظ قال قلت يا رسول الله ان من توبى الى الله ان أخرج من مالي كله الى الله ورسوله صدقة قال لا قلت فصدقة قال لا قلت ففانته قال نعم قلت فاني سأ أمسك سمعني من خير رواه أبو داود وعن الحسين بن السائب ابن أبي البابية ان أبا البابية بن عبد المنذر سأل ابا الله عليه قال يا رسول الله ان من توبى أن أهب دار قومي وأساكنك وان اتخلع من مالي صدقة لله عز وجل ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجزي عنك الثلث رواه أحمد) رواية أبي داود في اسنادها محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وحديث أبي لبابة أو دود الحافظ في الفتح وعزام الى أحمد وأبي داود وسكت عنه وأخرج أبو داود من طريق أبي عبيدة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه انه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث وفيه وان اتخلع من مالي كله صدقة قال يجزي عنه الثلث قوله أن اتخلع بنون وخاء معجمة

كل فرقة انها حقة ويؤخذ منه الرد على الخوارج ومن معهم في تكفيرهم كلام من الطائفتين ودل حديث تقتل عمار القصة الباغية على ان عليا كان المصيبة في تلك الحروب لان أصحاب معاوية قتلوه وقد أخرج البزار بسند جيد عن زيد بن وهب قال كنا عند حذيفة فقال كيف أنتم وقد خرج أهل دينكم مضرب ببعضهم وجوه بعض بالسيف قالوا انا امرنا قال انظروا الى الفرقة التي تدعو الى امر على قالوا موها فافئنا على الحق وفي رواية دعواهما واحدة أي دينهما واحد فالكل مسلمون بدعوة الاسلام عند الحرب وهي شهادة أن لا اله الا الله وان محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان سبب قتال الطائفتين ما أخرجه يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الزهري قال لما بلغ معاوية غلبة على أهل الجبل دعا الى الطلح بدم عثمان

رضي الله عنه فأجاب أهل الشام فسار إليه على رضى الله عنه فالتقىا بصفين وذكري بن سلمة بن الجهم في أحد شيوخ
 البضاري في كتاب صفين من تأليفه بسند جيد عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية أنت تنازع علياً في الخلافة وأنت مثله قال
 لا وأني لاهم أنه أفضل مني وأحق بالأمر ولكن أليس أليس تعلمون أن عثمان رضى الله عنه قتل مظلوماً وأنا ابن عمه ووليه أطلب
 بدمه فاقبلوا وأما فلولوا له يدفع لنا قتله عثمان فاقوله فلكم وه فقال يدخل في البيعة ويحكمهم إلى فامتنع معاوية رضى الله عنه
 فسار على والبيوش من العراق - ٤٨٨ نزولوا صفين وسار معاوية حتى نزل هناك وذلك في ذي الحجة سنة ثلثين

فقرأوا فلم يمتهم أمر فوقع
 القتال إلى أن قتل من الفريقين
 من قتل - وعند ابن سعد أنهم
 اقتتلوا في غرة صفر فلما كاد أهل
 الشام أن يغلبوا دفعوا المصاحف
 بمشورة عمرو بن العاص ودعوا
 إلى ما فهم قالوا الأمر إلى الحكيمين
 فجري ما جرى من اختلافهما
 واستبداد معاوية بذلك الشام
 واشتغال على بالظوارج (و) لا
 تقوم الساعة (حتى يبعث) يظهر
 لا البعث بمعنى الرسالة ويستفاد
 منه أن أفعال العباد مخلوقة لله
 تعالى وأن جميع الأمور بتقديره
 قاله الحافظ في الفتح (دجالون)
 جمع دجال يقال دجل فلان الحق
 يباطله أي غماه ومنه أخذ
 الدجال ودجله ظهره وقيل سمي
 الدجال دجالاً لقبحه على الناس
 وتلبسه يقال دجل إذا موه
 وابس والدجال يطلق في اللغة
 على أوجه كثيرة منها الكذاب
 كما قال هذا دجالون (كذابون)
 ولا يجمع ما كان على فعال جمع
 تكسیر عند جاهل اللغة لئلا
 يذهب بناء اللغة منه فلا يقال

أى أعزى من مالى كما يعزى الإنسان إذا خاع ثوبه وقد اختلف السلف فيمن نذر أن
 يتصدق بجميع ماله على عشرة مذاهب الأول أنه يلزمه الثلث فقط له - هذا الحديث قاله
 مالك ونوزع في أن كعب بن مالك لم يصرح بالفظ النذر ولا بمعناه بل يحفل أنه يجوز النذر
 ويحفل أن يكون أراد ما استأذن والاخلاق الذى ذكره ليس بظاهر في صدور النذر منه
 وإنما الظاهر أنه أراد أن يؤكده أمر توبته بالتصدق بجميع ما علك شكر الله تعالى
 على ما أنعم به عليه قال ابن المنير لم يثبت كعب الاختلاع بل استشاره هل يفعل أم لا قال
 الحافظ ويحفل أن يكون استفهم وحذفت أداة الاستفهام ومن ثم كان الراجح عند
 الكثير من العلماء وجوب الوفاء من التزم أن يتصدق بجميع ماله إذا كان على سبيل
 القرية وقيل أن كان ملزماً له وإن كان فقيراً فعليه كفارة يمين وهذا قول الليث ووافقه
 ابن وهب وزاد أن كان متوسطاً يخرج قدر ذكاة ماله والاخير عن أبي حنيفة بغير
 تفصيل وهو قول ربيعة وعن الشعبي وابن أبي ليلى لا يلزمه شيء أصلاً وعن قتادة يلزم
 الفى العشر والمتوسط السبع والماق الخمس وقيل يلزم الكل إلا في ذكاة اللجاج
 فكفارة يمين وعن سحنون يلزمه أن يخرج ما لا يضر به وعن الثوري والاوزاعي وجماعة
 يلزمه كفارة يمين بغير تفصيل وعن النخعي يلزمه الكل بغير تفصيل وإذا نذر ذلك فقد دل
 حديث كعب أنه يشرع لمن أراد التصدق بجميع ماله أن يمسك بعضه ولا يلزم من ذلك
 أنه لو لم يجز لم يتصدق قيل إن التصدق بجميع المال يختلف باختلاف الأحوال فمن كان قوياً
 على ذلك به لم من نفسه الصبر لم يمنع وعليه يتنزل فعل أبي بكر الصديق وإشاراً لأنه اراد على
 أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن لم يكن كذلك فلا وعليه يتنزل لا صدقة إلا عن ظهر
 غنى وفي أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى

• (باب ما يجزى من عليه عتق رقبة مؤمنة بذراً وغيره) •

• (عن عبيد الله بن عبد الله عن رجل من الأنصار أنه جاء به سودة فقال يا رسول الله
 ان على عتق رقبة مؤمنة فإن كنت ترى هذه مؤمنة اعتقها فقال لها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أنشدهن ان لا اله الا الله قالت نعم قال أنشدهن انى رسول الله قالت
 نعم قال أنؤمنين بالبعث بعد الموت قالت نعم قال فاعتقها • وعن أبي هريرة أن رجلاً

الادجالون كما قال صلى الله عليه وآله وسلم وان كان قد جاءكم كسر فهو شاذ كما قال مالك بن أنس رحمه الله
 في محمد بن لهثي أنما هو دجال من الدجاج له قال ع - د الله بن ادريس الاودي وماعلتان دجالا يجمع على دجاجة له حتى سمعتها
 من مالك بن أنس رضى الله عنه وهو لاء الكذابون عددهم (قريب من ثلاثين) وفي حديث هذيفة يكون في أمق دجالون
 كذابون سبعة وهشرون منهم أربع نسوة أخرجه أبو نعيم وقال غريب تفرد به معاوية بن هشام وأخرجه أحمد بسند جيد
 وفي حديث ثوبان عم أبي دارود الترمذى وصححه ابن حبان وأنه سيكون في أمق كذابون ثلاثون (كلهم يزعم أنه رسول الله)
 زاذبوان وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدى ولا جد وأبي يعلى عن ابن عمر وثلاثون كذابون وأبو كثر وعنه عند الطبراني لا تقوم الساعة

حتى يخرج سبعهون كذا با وسندهما ضعيف وعلى تقدير الثبوت فيعمل على المبالغة في الكثرة لا التصديد. واما رواية الثلاثين بالنسبة لرواية سبع وعشرين فعلى طريق جمع الكسر وقد ظهر ما في هذا الحديث فلو عدم من ادعى النبوة من فمته صلى الله عليه وآله وسلم عن اشتراط ذلك واتبعه جماعة على ضلاله لوجد هذا العدد ومن طالع كتب الاخبار والتواريخ وجد ذلك والفرق بين هؤلاء وبين الدجال الا كبرانهم يدعون النبوة وذلك يدعى الالهية مع اشتراك الكل في القوية وادعاء الباطل العظيم قال في الفتح ومن زاد على العدد المذكور يكون كذا با فقط ويدعو الى الضلالة كغلاة الرافضة والباطنية وأهل الوحدة والخلولية وسائر الفرق الدعاة الى ما يعلم بالضرورة انه خلاف ما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويؤيده ان في حديث على عند أحدنا قال على لعبد الله بن الكواء وانك لمنهم وابن الكواء لم يدع النبوة وانما كان يغلو في الرفض انتهى (و) لا تقوم الساعة (حتى يقبض العلم) يقبض العلماء وقد وقع ذلك فليق الاربعه (وتكثر الزلازل) وقد كثرت في البلاد الشمالية والشرقية والغربية ولكن الذي يظهر ان المراد بكثرتها ٤٨٩ شهولها واماها حتى قيل انها اسفرت في

بلدة من بلاد الروم التي للمسلمين ثلاثة عشر شهرا وفي حديث سلمة بن قبل عند أحد وبن يدي الساعة سنوات الزلازل وله عن أبي سعيد ذكر الصواعق عند اقتراب الساعة (ويتقارب الزمان) عند زمان المهدي لوقوع الامن في الارض فيستلذ العيش عند ذلك لان بساط عدله فستتقصر مدته لانهم يستقصررون مدة أيام الرخاء وان طالت ويستطيون أيام الشدة وان قصرت أو المراد يتقارب أهل الزمان في الجهل فيكونون كلهم جهلاء أو المراد الحقيقة بان يعتدل الليل والنهار دائما بان تنطبق منطقة البروج على معدل النهار (وتظهر الفتن) أي تكثر وتشتد فلا

أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحجارية سوداء أعجمية فقال يا رسول الله ان على عتق رقبة مؤمنة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اين الله فاشارت الى السماء بأصبعها فقال لها من أفا اشارت بأصبعها الى رسول الله وإلى السماء أي أنت رسول الله فقال أعتقها رواها أحد) حديث عبيد الله بن عبد الله رواه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن رجل من الانصار وهذا السند رجاله ثمة وجهالة الصحابي مغتفرة كما تقرر في الاصول وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا أبو داود من حديث عون بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحجارية سوداء الحديث وأخرجه الحاشي في المستدرک من حديث عون بن عبد الله بن عتبة حدثني أبي عن جدي فذكره وفي اللفظ مخالفة كثيرة وسياق أبي داود أقرب الى السياق الذي في الباب وروى نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان من حديث الثوري بن سويد وأخرجه الطبراني في الاوسط من طريق ابن أبي ليلى عن المنهال والحكم عن سعيد عن ابن عباس بنحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب ومن ذلك حديث معاوية بن الحكم السلمي المشهور قوله ان كنت ترى هذه مؤمنة أعتقها الى آخر ما في الحديثين استدلل بالحديثين على انه لا يجزى في كفارة اليمين الارقية مؤمنة وان كانت الآية الواردة في كفارة اليمين لم تدل على ذلك لانه قال تعالى أو تحرير رقبة بخلاف آية كفارة القتل فانها قيدت بالايمان قال ابن بطال جعل الجمهور منهم الاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وأصحاب المطابق على المقيد كما جعلوا

٦٢ نيل سا تسكنتم (وبكثر الهرج) بفتح الهاء وسكون الراء بعد هاجيم (وهو القتل) وفي رواية ابن أبي شيبة قالوا يا رسول الله وما الهرج قال القتل وهو صريح في ان تقسم سير الهرج مرفوع ولا يعارضه كونه جامعا موقوفا في غير هذه الرواية ولا كونه بلسان الحبشة (وحق يكثر فيكم المال فيفيض) أي يكثر حتى يسيل (حق يهم) بضم الياء وكسر الهاء وتشديد الميم يحزن (وبالمال) ماله (من) أي الذي (يقبل صدقة) وحق يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه لا ارب) أي لا حاجة (لبي) قال القرطبي في تذكرة هذا عالم يقع بل يكون فيما يأتي وقال في الفتح التقييد بقوله فيكم يشعر بانه في زمن العصاة فهو إشارة الى ما فتح لهم من الفتوح واقتسامهم اموال الفرس والروم وقوله فيفيض إشارة الى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز ان الرجل كان لا يجود من يقبل صدقة وقوله حتى يعرضه الخ إشارة الى ما يقع زمن عيسى عليه السلام فيكون فيه إشارة الى ثلاثة أحوال الاولى كثرة المال فقط في زمن العصاة الثانية فيض بحيث يكثر فيحصل استغناء كل أحد عن أخذ مال غيره ووقع ذلك في زمن عمر بن عبد العزيز الثالثة كثرة وحصول الاستغناء عنه حتى يهم صاحب المال

لكونه لا يجد من يقبل صدقته ويزداد بانه يعرضه على غيره ولو كان يستحق الصدقة فيأبى أخذه وهذا في زمن عيسى عليه السلام ويحتمل أن يكون هذا الأخير عند خروج النار واشتغال الناس بالخنزير (وحتى يتناول الناس في البنيان) بأن يريد كل من يئى أن يكون ارتفاعه أعلى من ارتفاع الآخر والمراد المبالغة في الزينة والزخرفة أو أعم من ذلك وقد وجد الكثير من ذلك وهو في ازدياد (وحتى يمر الرجل بقبور الرجل فيقول يا ليتني مكانه) لما يرى من عظيم البلاء ورياسة الجهلاء ونول العلماء واستيلاء الباطل في الأحكام وعموم الظلم واستهلال المحرام والتحكم بغير حق في الأموال والأعراض والأبدان كما في هذه الأزمان فقد علا الباطل على الحق وتغلب العبد على الاسرار من سادات الخلق فباعوا الأحكام ورضى بذلك منهم الحكم فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا ملجأ ولا منجى من الله الا اليه (و) لا تقوم الساعة (حتى تطلع الشمس من مغربها) فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون فذلك حين لا ينفع نفس الإيمان الم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا) وفي هذه الآية ٤٩٠ ابصت حسنة تتعاق بعلم العربية وعلمها اتبعت مسائل من أصول الدين

ذكرها الله تعالى في شرح البخاري لا تطول الكلام بإرادها هنا وأبدى البيهقي ثم القرطبي احتمالاً أن الزمن الذي لا ينفع نفساً إيماناً يحتمل أن يكون وقت طلوع الشمس من المغرب ثم إذا قامت الأيام وبعد العهد بذلك الآية عادت نفع الإيمان والتوبة قال الحافظ في الفتح وقد بينت وجه الرد عليه بمعنى البيهقي في كتاب الرقاق قال ثم وقعت على حديث عبد الله بن عمر وذكر فيه طلوع الشمس من المغرب وفيه من يومئذ إلى يوم القيامة لا ينفع نفساً إيماناً لم تكن آمنت من قبل الآية أخرجه الطبراني والطحاكم وهو نص في موضع النزاع انتهى (ولتقوم الساعة

المطلق في قوله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم على المقيد في قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وخالف الكوفيون فقالوا يجوز أنما في الكافر ووافقهم أبو ثور وابن المنذر واحتج في كتابه الكبير بأن كفارة القتل مغالطة بخلاف كفارة اليمين وما يؤيد القول الأول أن المعتق للرقبة المؤمنة أخذ بالاحوط بخلاف المكفر بغير المؤمنة فإنه في شك من برائة الذمة

• (باب أن من نذر الصلاة في المسجد الأقصى أجراً أن يصلي في مسجد مكة والمدينة) •
(عن جابر أن رجلاً قال يوم الفتح يا رسول الله اني نذرت أن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال صل ههنا فإله فقال صل ههنا فإله فقال شأنك اذن رواء أحمد وأبو داود وإماما عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الخبر وزاد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذي بعثت محمد بالحق لو صليت ههنا لقتل عنك ذلك كل صلاة في بيت المقدس • وعن ابن عباس أن امرأته شكت شكوى فقالت ان شفاني الله فلا اخرجن فلا صليت في بيت المقدس فبرأت ثم تجهزت تريد الخروج فجات ميمونة تسلم عليها فأخبرتها بذلك فقالت اجلسي فكلتي ما صنعت وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة رواء أحمد ومسلم • وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم صلاة في مسجدي خير من ألف صلاة

وقد نشر الرجلان فوجهما بينهما فلا يتبايعانه ولا يطويانه) وعندنا كما من حديث عقبة بن عامر قال فيها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تطلع عليكم قبل الساعة - صابرة سوداء من قبل المغرب مثل الترس فأتزال ترتفع حتى تملأ السماء ثم ينادى منادياً أيها الناس ثلاثا يقول في الثالثة أتى أمر الله قال والذي نفسي بيده ان الرجاء ينشر ان الثوب ينهم ما يطويانه الحديث (ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل لبلى لقته) بكسر اللام اللبون من النوق (فلا يطعمه) أي فلا يشربه (ولتقوم الساعة وهو يلبط) بضم الياء وكسر اللام أي يصلح بالطين (حوضه) فيسده شقوقه لئلا يوسق منه دوابه (فلا يسقى فيه) أي تقوم القيامة قبل ان يسقى فيه (ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته) بضم الهمزة لقمته (الي فيه) أي رفعه (فلا يطعمها) أي تقوم الساعة قبل ان يعضها أو يبتلعها وعند البيهقي عن أبي هريرة رفعه تقوم الساعة على رجل أكلته في فيه يلو كها فلا يسفها ولا يلفظها وهذا كله إشارة إلى أن القيامة تقوم بغتة وأسرعه ارفع القمة إلى النهم والحديث من أفراد البخاري (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الأحكام) • جمع حكيم وهو عند الأصوليين

خطاب الله المتعلق بأفعال المكافئين بالافتضاء أو التمييز وهم البالغون العاقلون من حيث أنهم مكلفون وإذا تقرر أن الحكم
 خطاب الله فلا حكم إلا لله خلافاً لله تعالى القائلين بكم العقل ومادة الحكم من الأحكام وهو الاتقان للشيء ومنعه من
 العيب واقتضاهما كما يتناول الخليفة والقاضي قال تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم أشار البخاري إلى
 أن هذه الآية نزلت في طاعة الأمراء خلافاً لما نزلت في العلماء وقد روي ذلك أيضاً الطبري وقال زيد بن أسلم هذه في الولاية
 قال في الفتح والنسك في إعادة العادل في الرسول دون أولى الأمر مع أن المطاع في الحقيقة هو الله الذي يعرف به ما يقع
 به التكليف هما القرآن والسنة فكان التقدير أطيعوا الله فيما أمركم في القرآن وأطيعوا الرسول فيما بينكم من
 القرآن وما ينصه عليكم من السنة أو المعنى أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبد به لا واه وأطيعوا الرسول فيما
 يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن ومن بدع الجواب قول بعض التابعين لبعض الأمراء من بني أمية لما قال له أليس
 الله أمركم أن تطيعوا في قوله وأولى الأمر منكم فقال له أليس قد نزلت ٤٩١ هذه لكم يعني الطاعة إذا خالفتم الحق بقوله
 فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر قال الطبري

أعاد الفعل في قوله وأطيعوا الرسول إشارة إلى استئلال الرسول بالطاعة ولم يعبده في أولى الأمر إشارة إلى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته ثم بين ذلك بقوله فان تنازعتم كآته قيل فان لم يعملوا بالحق فلا تطيعوهم وردوا ما تنازعتم فيه إلى حكم الله ورسوله انتهى ما في الفتح قلت نعم ذات الآية على أن طاعة الأمر واجب إذا وافقوا الحق فإذا خالفوه فلا طاعة لهم أقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وهذه الآية تنهي على المقلدة ابلغ نهي في تركهم

فيما سواه إلا المسجد الحرام روى الجماعة الأبا داود ولا احمد وأبي داود من حديث جابر مثله وزاد وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه وكذلك لا احمد من حديث عبد الله بن الزبير مثل حديث أبي هريرة وزاد وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى متفق عليه واسلم في رواية أنما يسافر إلى ثلاثة مساجد حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وصححه وصححه أيضاً ابن دقيق العيد في الاقتراح وحديث بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكت عنه أبو داود والمنذرى وله طرق رجال بعضهم أثقات وقد تقرر أن جهالة الصحابي لا تضر وقيل أنه روى الحديث عن عبد الرحمن بن عوف وعن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث جابر الآخر رواه أحمد من حديث أحمد بن عبد الملك حدثنا عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن جابر رفعه صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه قال الحافظ واسناده صحيح إلا أنه اختلف فيه على عطاء وحديث عبد الله بن الزبير أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي وانظر صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي وفي الباب عن جابر أيضاً عن ابن عدي بلفظ الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في

الاتباع وإيثارهم التقليد الذي اتفق أهل الحق على أنه من أقبح المحدث وأساء الابتداع (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسمعوا وأطيعوا) وفي حديث أبي هريرة رفعه عند البخاري من أطاع الله ومن عصاه فقد عصى الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني (وان استعمل) مينا للمفعول (عليكم عبد حبشي) أي جعل عاملان أمرامارة عامة على البلاد من أولي فيها ولاية خاصة كالإمامة في الصلاة أوجباية الخراج أو مباشرة الحرب فقد كان في زمن الخلفاء الراشدين من يجمع له بين الأمور الثلاثة ومن يختص ببعضها ولمسلم من حديث أم الحصين اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد يهودكم يكتب الله قال القسطلاني معناه وان استعمله الإمام الأعظم على القوم لأن العبد الحبشي هو الإمام الأعظم فان الأمة من قريش أو المراد به الإمام الأعظم على سبيل القرض والتقدير وهو مبالغ في الأمر بطاعته والنهي عن شقاقه ومخالفته انتهى ويؤيده رواية حبشياً بالنصب على المنعولية والحبشية بجيل معروف من السودان وسبق في الصلاة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يذرا معي وأطيعوا ولو

يلبثي (كان رأسه زيتية) واحدة الزبيب الماء كقول المعروف الكائن من العشب اذا جفت وشبه رأس الحبشي بالزيتية
تجمعها وسواد شعرها ورأس الحبشة توصف بالصغر وذلك يقتضي الحقارتة وبشاعة الصورة وعدم الاعتبار بها فهو على
سبيل المبالغة في الخوض على طاعتهم مع حقارتهم قال الحافظ ونقل ابن بطال عن المهلب قال قوله اجمعوا طيعوا الا يوجب
ان يكون المستعمل للعباد الامام قرشي لما تقدم ان الامامة لا تكون الا في قریش وقد اجمع الائمة على انها لا تكون
في العبيد ويحتمل أن يكون سماء عبدا باعته اربما كان قبل العتق وهذا كما انه هو فيما يكون بطريق الاختيار وامالو
تغلب عبدا حقيقة بطريق الشوكه وجبت طاعته انما بالافتقار الى ما يأمر بمعصية وقال الخطابي وقد يضرب المثل بما لا يقع
في الوجود يعني وهذا من ذلك اطلاق العبد الحبشي مبالغة في الامر بالطاعة وان كان لا يتصور شرعا أن يلي ذلك انتهى قلت
وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال هذا الامر أي الخلافة في قریش أى
يلونها ما بقي منهم اثنان أخرجه البخارى ٤٩٢ وله من حديث معاوية بن أبي سفيان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم يقول ان هذا الامر في
قریش لا يعاديهما احد الا كبه
الله على وجهه ما أقاموا الدين
وفي البخارى باب الامراء من
قریش قال الحافظ هو افظ
حديث أخرجه يعقوب بن
سفيان وابو يعلى والطبرانى
من طريق سكين بن عبد العزيز
حدثنا سيار بن سلامة أبو المنال
قال دخلت مع ابي على ابي برزة
الاسلمى فذكر الحديث الذى
أرله انا فصحت ساخطا على
أحياء قریش وفيه ان ذلك الذى
بالشام ان يقاتل الاعلى الدنيا
وفي آخره سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول
الامراء من قریش الحديث
وقد تقدم التنبيه عليه في الفتن
في باب اذا قال عند قوم شيئا ثم

مسجدي بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة واسناده ضعيف لانه
من حديث يحيى بن أبي حنيفة عن عثمان بن الاسود عن مجاهد عن جابر بن الربيع أيضا
من حديث أبي الدرداء عن عطاء بن الطبراني في الكبر الصلاة في المسجد الحرام بمائة
ألف صلاة والصلاة في مسجدي بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة
وعن أبي ذر عن الدارقطني في العمل والحاكم في المستدرک صلاة في مسجدي هذا أفضل
من أربع صلوات في بيت المقدس وعند ابن ماجه من حديث مجاعة بنت عبدان
الصلاة في بيت المقدس كالف صلاة في غيره وروى ابن ماجه من حديث أنس فصلاة في
المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة واسناده ضعيف وروى ابن عبد البر في التمهيد من
حديث الاوقم صلاة هنا خير من ألف صلاة ثم يعني بيت المقدس قال ابن عبد البر هذا
حديث ثابت وحديث أبي هريرة الآخر هو أيضا متفق عليه من حديث أبي سعيد
الخدري وغيره فلو صل هنا فانه دليل على ان من نذر بمسألة أو صدقة أو نحوها في
مكان ليس بأفضل من مكان النذر فانه لا يجب عليه الوفاء بما يقع المندوب به في ذلك
المكان بل يكون الوفاء بالفعل في مكان النذر وقد تقدم انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر
الناذر بان يخبر بيانه في نذره بعد ان سأله هل كانت كذا هل كانت كذا فدل ذلك على
انه يتعين مكان النذر ما لم يكن معصية وعل الجمع بين ما هنا وما هناك ان المكان لا يتعين
حقا بل يجوز فعل المندوب به في غيره فيكون ما هنا - انا للبعوض ويمكن الجمع بأنه يتعين
مكان النذر اذا كان ما بالمكان الذى فيه النذر أو أفضل منه لا اذا كان المكان
الذى فيه النذر فوقه في الفضيلة ويشعر به هذا ما في حديث مجاعة من تعليل ما تقدمت

خرج فقال بخلافه وفي افظ للطبراني الاثمة يدل الامر له شاهد من حديث على رفعه الا ان الامراء من
قریش ما أقاموا الدين ثلاثا أخرجه الطبراني وأخرجه الطيالسي والبرز والبخارى في التاريخ من طريق سعد بن ابراهيم
عن أنس بلفظ الائمة من قریش ما اذا حكموا فاعدوا الحديث وأخرجه النسائي والبخارى أيضا في التاريخ وأبو يعلى من
طريق بكير الجزري عن أنس وله طرق متعددة عن أنس منها للطبراني بافظ ان الملك في قریش الحديث وأخرج أحمد هذا
اللفظ مقتصر عليه من حديث أبي هريرة ومن حديث أبي بكر الصديق بلفظ الائمة من قریش ورجال الرجال الصحيح لكنه
في سنده انقطاع وأخرجه الطبراني والحاكم من حديث علي بن هذا اللفظ الاخير والبعض منها يقوى بعضها معنى حديث
معاوية أى لا ينافيهم احد في الامر الا كان مقهورا في الدين ما عدا في الآخرة وقوله ما أقاموا الدين أى مدة اقامتهم أمور
الشرع ويحتمل أن يكون نفهوه فاذ لم يقموا الا يسمع لهم وقيل ان لا يقيم عليهم وان كان لا يجوز ابقاؤهم على ذلك ذكرهما
ابن التين ثم قال وقد اجمعوا انه أى الخليفة اذا دعا الى كفر أو بدعة انه يقاتل عليه واختلفوا اذا غصب الامور وسفك

الدماء وانهم كالحرم هل يقام عليه أولا انتهى قال في الفتح وما ادعاه من الاجماع على القيام فيما اذا دعا الى البدعة مردود
 الا ان حل على بدعة تؤدى الى صريح الكفر والافتقار الى المأمون والمعصم والواثق الى بدعة القول بخلق القرآن وعاقبوا
 العلماء من أجله بالقتل والحبس والضرب وأنواع الاهانة ولم يقل أحد بوجود الضرر عليهم بسبب ذلك زدام الامر بوضع
 عشرة سنة حتى ولي المتوكل الخلافة فابطل الهمة وأمر بإظهار السنة وما نقله من الاحتمال في قوله ما أقاموا الدين خلاف
 ما يدل عليه الاخبار الواردة في ذلك الدالة على العمل بعهدهم وانهم اذا لم يقيموا الدين يخرج الامر عنهم وقد ورد في حديث
 أبي بكر الصديق رضي الله عنه نظير ما وقع في حديث معاوية ذكره محمد بن اسحق في الكتاب الكبير فذكر قصة سقيفة بني
 ساعدة وبيعة أبي بكر وفيها قال أبو بكر وان هذا الامر في قريش ما اطاعوا الله واستقاموا على امره وقد جاءت الاحاديث
 على ثلاثة اشياء الاول وعيدهم باللعن اذا لم يحافظوا على المأمور به حيث قال الامراء من قريش ما فعلوا الا ما حكموا
 فعدوا الحديث وفيه غن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله وابس في هذا ما يقتضيه ٤٩٣ خروج الامر عنهم الثاني وعيدهم

بان يسلط عليهم من يبالغ في
 اذيتهم فعند أحد وأبي يعلى
 من حديث ابن مسعود رفعه
 يامعشر قريش انكم اهل هذا
 الامر ما لم تحذروا فاذا غيرتم
 بعث الله عليكم من يلحكم كما
 يلحق النصب ورجاله ثقات
 الا انه من رواية عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة بن مسعود عن
 عم أبيه عبد الله بن مسعود هذه
 رواية صالح بن كيسان عن عبيد
 الله وخالفه حبيب بن أبي ثابت
 فرواه عن القاسم بن محمد بن عبد
 الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة عن ابن أبي مسعود
 الانصاري ولفظه لا يزال هذا
 الامر فيكم وانتم ولاته الحديث
 أخرجه أحمد وفي سماع عبيد الله
 ابن أبي مسعود نظير ما في على

به بيمان افضلية المكان الذي فيه التذكرة في الشيء المذكور به وهو الصلاة قوله
 الا المسجد الحرام هذا فيه دليل على افضلية الصلاة في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم
 على غيره من المساجد الا المسجد الحرام فانه استثناء فاقضى ذلك انه ليس بفضول
 بالنسبة الى مسجده صلى الله عليه وآله وسلم ويمكن أن يكون مساويا أو أفضل وسائر
 الاحاديث دللت على انه افضل باعتبار الصلاة فيه بذلك المقدار قوله لانشد الرجال الخ
 فيه دليل على انه يتعين مكان التذكرة اذا كان أحد الثلاثة المذكورة وقد ذهب الى ذلك
 مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يلزم له أن يصلي في أي محل شاء وانما يجب عنده المشي
 الى المسجد الحرام اذا كان صحيح أو عرج وما عدا الامكنة الثلاثة فلا يتعين مكانا للتذكرة
 ولا يجب الوفاء عند الجهور وقد تمسك بهذا الحديث من منع السفر وشد الرحل الى
 غيرها من غير فرق بين جميع البقاع وقد وقع لحفيد المصنف في ذلك وقائع بينه وبين
 اهل عصره لا يتسع المقام لمسطها

باب قضاء كل المتذورات عن الميت *

(عن ابن عباس ان سعد بن عبادة استفتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان
 أي مات وعلم انذر لم تقضه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقصه عنها رواه أبو
 داود والنسائي وهو على شرط الصحيح قال البخاري وأما ابن عمر امرأة جعلت أمها على
 نفسها صلاة بقاء يعني ثم ماتت فقال صلى الله عليه وآله وقال ابن عباس نحوه) حديث ابن
 عباس في قصة سعد بن عبادة أصله في الصحيحين وقول ابن عباس الذي أشار البخاري بأنه

اختلف في سنة وفاته وله شاهد من مرسل عطاء بن يسار أخرجه الشافعي والبيهقي بسند صحيح الى عطاء ولفظه قال قريش
 انتم أولى الناس بهذا الامر ما كنتم على الحق الا ان تعدلوا عنه فتلقون كما تلحق هذه الجريدة رايس في هذا نصريح بخروج
 الامر عنهم وان كان فيه اشعار به الثالث الاذن في القيام عليهم وقتالهم والايذان بخروج الامر عنهم كما أخرجه الطبراني
 والطبراني من حديث ثوبان رفعه استقيموا القريش ما استقاموا اليكم فان لم يستقيموا اليكم فضعوا سيوفكم على عواتقكم
 فايدوا خضراءهم فان لم تفعلوا فكونوا اموا وعين اشقياء ورجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا لان راوية سالم بن أبي الجعد لم يسمع
 من ثوبان وله شاهد في الطبراني من حديث النعمان بن بشير بمعناه وأخرج أحمد من حديث ذى مخبر بكسر الميم وسكون الخاء
 المحجمة وفتح الموحدة بمسند هارم وهو ابن أخي النجاشي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان هذا الامر في جبر قريظة الله
 منهم فصار الى قريش ربيعة وسند جند وهو شاهد قوي لحديث القعطاني فان جبرير جمع نسبا الى قحطان وبه يقول
 ان مفهوم حديث معاوية ما أقاموا الدين انهم اذا لم يقيموا الدين يخرج الامر عنهم يؤخذ من بقية الاحاديث ان خروجهم عنهم

انما يقع بعد ايقاع ما هذوا به من اللعن أو لا وهو الموجب للخلدان وفساد التدبير وقد وقع ذلك في صدور الدولة العباسية ثم
 التهديد بتسلط من يؤذيهم عليهم ووجد ذلك في غلبة مواليهم بحيث صاروا معهم كالصبي المحجور عليه يقتنع بلذاته ويأشتر
 الامور غيره ثم اشتد الخطب عليهم فغلب عليهم الديلم فضايقوهم في كل شيء حتى لم يبق للخليفة الا الخطبة واقتسم المتغلبون
 الممالك في جميع الاقاليم ثم طرأ عليهم طائفة بعد طائفة حتى انتزع الامر منهم في جميع الاقطار ولم يبق للخليفة الا مجرد
 الاسم في بعض الامصار وما حديث ابن عمر مابقي منهم اثنان فقال ابن هبيرة يحتمل ان يكون على ظاهره وانهم لا يبق منهم في
 آخر الزمان الا اثنان أمير ومأمور عليه والناس لهم تبسع وفي رواية لمسلم مابقي من الناس اثنان وفي رواية الاسماعيلي مابقي
 في الناس اثنان وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى قال الحافظ في الفتح واپس المراد حقيقة العدة واما المراد به اتقاء ان
 يكون الامر في غير قريش ويحتمل ان يحمل المطلق على المقيّد في الحديث الاول ويكون التقدير لا يزال هذا الامر أي
 لا يسمى بالخليفة الا من يكون من قريش ٤٩٤ الآن تسمى به أحد من غيرهم غلبة وقهرا واما ان يكون المراد بالفظه

الامر وان كان لفظه لفظ الخبر
 ويحتمل ان يكون بقاء الامر
 في قريش في بعض الاقطار دون
 بعض فان البلاد اليمنية وهي
 اليهود فيها طائفة من ذرية
 الحسن بن علي لم تزل ملكة تلك
 البلاد معهم من أواخر المائة
 الثالثة واما من باطنها من ذرية
 الحسن بن علي وهم أمراء مكة
 وأمراء ينبع ومن ذرية الحسين
 بن علي وهم أمراء المدينة
 فانهم وان كانوا من صميم قريش
 لكنهم تحت حكم غيرهم من
 ملوك الديار المصرية فبقي الامر
 في قريش بقطر من الاقطار في
 الجبل وكبير أولئك يقال له الامام
 ولا يتولى الامامة فيهم الا من
 يكون عالما متعزيا بالعدل وقال
 الكرماني لم يحصل الزمان عن

نحو ما قاله ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ان امرأة جعلت على نفسها ميثما الى
 مسجد قباء فماتت ولم تقضه فأفتى عبد الله بن عباس انتم أن تقضى عنها وراجع عن ابن عمر
 وابن عباس خلاف ذلك فقال مالك في الموطأ انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يقول
 لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد وأخرج النسائي من طريق أيوب بن
 موسى عن ابن أبي رباح عن ابن عباس قال لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن
 أحد وأورد ابن عبد البر من طريقه موقوفا ثم قال والنقل في هذا عن ابن عباس
 مضطرب قال الحافظ ويمكن الجمع بحمل الاثبات في حق من مات والنفي في حق الحي
 قال ثم وجدت عن ابن عباس ما يدل على تخصيصه في حق الميت بما اذا مات وعليه شيء
 واجب فعند ابن أبي شيبة بسند صحيح سئل ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر فقال
 يصام عنه النذر وقال ابن المنير يحتمل ان يكون ابن عمر أراد بقوله صلى عنها العمل
 بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فعند من الولدان
 الولد من كسبه فأعماله الصالحة مكتوبة لا والدم غير أن ينقص من أجره فعني صل
 عنها ان صلاتك مكتوبة لها ولو كنت انما تنوي عن نفسك كذا قال ولا يخفى تكلفه
 وحاصل كلامه تخصيص الجواز بالولد والى ذلك ذهب ابن وهب وأبو بصير من أصحاب
 الامام مالك وفيه تعقب على ابن بطال حيث نقل الاجماع انه لا يصلي أحد عن أحد فرضا
 ولا سنة لا عن حي ولا عن ميت ونقل عن المهلب ان ذلك لو جاز لجاز في جميع العبادات
 البدنية وليكن الشارع أحق بذلك أن يفعله عن أبيه ولما نهي عن الاستغفار ولعمري
 وابطل معنى قوله ولا تكسب كل نفس الا عليها قال الحافظ وجميع ما قاله لا يخفى وجه

وجود خليفة من قريش اذ في المغرب خليفة منهم على ما قيل وكذا في مصر قلت الذي في مصر لاشك
 في كونه قرشيا لانه من ذرية العباس والذي في صعدة وغيرهما من اليمن لاشك في كونه قرشيا لانه من ذرية الحسن بن علي واما
 الذي في المغرب فهو حصص من ذرية حصص صاحب بن نويرة وقد انتسبوا الى عمر بن الخطاب وهو قرشي ولحديث ابن عمر
 شاهد من حديث ابن عباس أخرجه البزار بلفظ لا يزال هذا الدين واصبا مابقي من قريش عشرون رجلا وقال النووي حكم
 حديث ابن عمر مستقرا الى يوم القيامة مابقي من الناس اثنان وقد ظهر ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم من زمانه الى الآن لم تزل
 الخلافة في قريش من غير مناجاة لهم على ذلك ومن تغلب على الملك بطريق الشوك لا يشكر أن الخلافة في قريش وانما يدعى
 ان ذلك بطريق النيابة عنهم انتهى وقد أورد عليه ان الخوارج في زمن بني أمية قسموا بالخلافة واحد بعد واحد ولم يكونوا
 من قريش وكذلك ادعى الخلافة بنو عبيد وخطب لهم مصر والشام والحجاز وبعضهم بالعراق أيضا وأزيلت الخلافة في بغداد
 ودر سنة وكانت مدة بني عبيد عشرين سنة واثني عشر سنة وادعى الخلافة عبيد المؤمنين صاحب بن

تومرت وليس بقرشي وكذلك كل من جاء بعده بالمغرب الى اليوم والجواب أما عن بني عبيد فانهم كانوا يقولون انهم من ذرية الحسن بن علي ولم يسمعوا الا على هذا الوصف والذين انبتوا نسبهم ليسوا بآبدون من نفاة واماسا من ذكروا من لم يذكر فهم من المتغلبين وحكمهم حكم البقاء فلا عبرة بهم وقال القرطبي هذا الحديث خبر عن المشرك وعية اي لا تنفعه الامامة الكبرى الا قرشي منهم او وجد منهم أحدهم وكانه جئ الى انه خبر عن الامر فقد ورد الامر بذلك في حديث جبير بن مطعم رفعه قدموا قريشا ولا تقدموها أخرجه البيهقي وعند الطبراني من حديث عبد الله بن حنطب ومن حديث عبد الله بن السائب مثله وفي نسخة أبي العباس عن شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حنثة مرسل انه بلغه مثله وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن ابن شهاب انه بلغه مثله وفي الباب حديث أبي هريرة رفعه الناس تبع اقرش في هذا الشأن أخرجه في الصحيحين من رواية المغيرة بن عبد الرحمن ومسلم من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الاعرج عن أبي هريرة وأخرجه مسلم أيضا من رواية همام عن أبي هريرة ولا جد من رواية أبي ٤٩٥ سامة عن أبي هريرة مثله لكن قال في هذا الامر وشاهد عند مسلم عن

جابر كالاول وعند الطبراني من حديث سهل بن سعد وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث معاوية وعند البزار من حديث علي وأخرج أحمد من طريق عبد الله بن الهذيل قال لما قدم معاوية الكوفة قال رجل من بكر بن وائل اني لم تفته قريش ابدا من هذا الامر في جهور من جاهل العرب غيرهم فقال عمرو ابن العاص كذبت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قريش فائدة الناس قال ابن المنذر وجه الدلالة من الحديث ليس من جهة قضيه قريش بالذكر فانه يكون مفهوم لقب ولا جهة فيه عند المحققين وانما الجهة وقوع المبتدأ معروفا

تعبه خصوصا ما ذكر في حق الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وأما الآية فعمومها مخصوص اتفقا وقد ذهب ابن حزم ومن وافقه الى أن الوارث يلزمه قضاء النذر عن مورثه في جميع الحالات واختلف في تعيين نذر أم سعد ف قيل كان صوما لما رواه مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جاء رجل فقال يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم شهر افاقضيه عنها قال نعم الحديث وأجيب بأنه لم يكن فيه ان الرجل سعد وقال ابن عبد البر كان عتقا واستدل بما أخرجه من طريق القاسم بن محمد ان سعد بن عباد قال يا رسول الله ان أمي هلكت فهل ينفعها أن اعتق عنها قال نعم وقيل كان صدقة لما رواه في الموطأ وغيره ان سعدا خرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ف قيل لامه أوصي قالت المال مال سعد فتوفيت قبل أن يقدم فقال يا رسول الله هل ينفعها أن أتصدق عنها قال نعم وأيس في هذا والذي قبله انه انذرت قال عياض والذي يظهر انه كان نذرها في مال أو ميمها وظاهر حديث الباب انه كان معينا عند سعد وفي الحديث قضاء الحق الواجبة عن الميت وقد ذهب الجمهور الى أن من مات وعليه نذر مالي فانه يجب قضاؤه من رأس ماله وان لم يوص الا ان وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث وشرط المالكية والخنفية أن يوصي بذلك مطلقا

(كتاب الاقضية والاحكام)

(باب وجوب نصبة ولاية القضاء والامارة وغيرهما)

(عن عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل لثلاثة يكونون بقلعة

باللام الجنسية لان المبتدأ في الحقيقة ههنا هو الامر الواقع صفة لهذا وهذا لا يوصف الا بالجنس فقط قضاء حصر جنس الامر في قريش فيصير كأنه قال لا امر الا في قريش وهو كقوله الشقعة فيقال يقسم والحديث وان كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الامر كأنه قال اتقوا بقريش خاصة وبقيمة طرق الحديث تؤيد ذلك ويؤيده ان الصحابة اتفقتوا على افادة المفهوم للصبر خلافا لما انكر ذلك والى هذا ذهب جمهور أهل العلم ان شرط الامام ان يكون قريشيا وقيد ذلك طوائف من قريش فقالت طائفة لا يجوز الا من ولد علي وهذا قول الشيعة ثم اختلفوا واختلاف شديد في تعيين بعض ذرية علي وقالت طائفة يقتصر ولد العباس وهو قول أبي مسلم الخراساني واتباعه ونقل ابن حزم ان طائفة قالت لا يجوز الا في ولد جعفر بن أبي طالب وقالت أخرى في ولد عبد المطلب وعن بعضهم لا يجوز الا في أمية وعن بعضهم لا يجوز الا في ولد عمر قال ابن حزم ولا جهة لاحد من هؤلاء الفرق وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة يجوز ان يكون الامام غير قرشي وانما يستحق الامامة من قام بالكتاب والسنة سواء كان عربيا أم عجميا وبالغ غير ابن عمر وقال تولية غير القرشي أولى لانه يكون أقل عشيرة فاذا عصى كان

أمكن تلخه وقال أبو بكر بن الطيب لم يعرف المسلمون على هذا القول بعد ثبوت حديث الأئمة من قريش وعمل المسلمون به
قرابة قرن وانعقد الاجماع على اعتبار ذلك قبل ان يقع الاختلاف قلت قد حمل بقول ضرار من قبل ان يوجد من قام
بالتحلاف من الخوارج على بنى أمية كقطري بفتح القاف والطاء المهمة ودامت قتلهم حتى آبادهم المهلب بن أبي صفرة أكثر
من عشرين سنة وكذا تسمى بأمر المؤمنين من غير الخوارج ممن قام على الجهاد كابن الأشعث ثم تسمى بالتحلاف من قام
في فطر من الاقطار في وقت ما تسمى بالتحلاف وليس من قريش كبنى عباد وغيرهم بالاندلس وكعب بن المؤمن وذو بهية - بلاد
الغرب كلها وهؤلاء ضاهوا الخوارج في هذا ولم يقولوا باقوالهم ولا غذهبوا بأرائهم بل كانوا من أهل السنة داعين اليها
وقال عياض اشتراط كون الامام قرشياً مذهب العلماء كافة وقد عدها في مسائل الاجماع ولم ينقل عن أحد من السلف
فيها خلاف وكذلك من بعدهم في جميع الامصار قال ولا اعتماد بقول الخوارج ومن وافقهم من المعتزلة لما فيه من مخالفة
المسلمين قلت ويحتاج من نقل الاجماع ٤٩٦ الى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك فقد أخرج أحمد عن عمر بن عبد

رجاله ثقات انه قال ان أدركني
أجل وأبو عبيدة حتى استخلفته
فذكر الحديث وفيه فان
أدركني أجلى وقدمات
أبو عبيدة استخلف معاذ بن
جبل الحديث ومعاذ بن جبل
أنصاري لأنسبه في قريش
فيحتل ان يقال لعل الاجماع
انعقد بعد عمر على اشتراط ان
يكون الخليفة قرشياً أو غير
اجتماع عرف في ذلك والله أعلم
وأما ما احتج به من لم يعين
التحلاف في قريش بتأثير عبد الله
ابن رواحة وزيد بن حارثة
واسامة بن زيد وغيرهم في
الحروب فليس من الامامة
العظمى في شيء بل فيه انه يجوز
التحلية استجابة غير القرشي

من الارض الاثر واعلمهم أحدهم رواه أحمد * وعن أبي سعيد ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا عليهم أحدهم رواه أبو داود وله من
حديث أبي هريرة مثله) حديث عبد الله بن عمرو وحديث أبي سعيد قد أخرج نحوهما
البخاري باسناد صحيح من حديث عمر بن الخطاب بالفظ اذا كنتم ثلاثة في سفر فامروا
أحدكم ذلك أميراً أمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج البخاري باسناد
صحيح من حديث عبد الله بن عمرو فوعا بالفظ اذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم
وأخرجه بهذا اللفظ الطبراني من حديث ابن مسعود باسناد صحيح وهذه الاحاديث
يشهد بعضها البعض وقد سككت أبو داود والمنذري عن حديث أبي سعيد وأبي هريرة
وكلاهما رجالهما رجال الصحيح الا علي بن بصير وهو ثقة ولفظ حديث أبي هريرة اذا خرج
ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم وفيه ما يدل على انه يشترع لكل عدد بلغ ثلاثة فصاعداً
ان يؤمروا عليهم أحدهم لان ذلك السلامة من الخلاف الذي يؤدي الى التلاف يقع
عدم التأمير يستبد كل واحد برأيه ويفعل ما يطابق هواه فيها يكون ومع التأمير يظل
الاختلاف وتجتمع الكلمة واذا شرع هذا الثلاثة يكونون في فلاة من الارض أو
يسافرون فشرعته لهم بدأ كثيراً يكتفون القرى والامصار ويحتاجون لدفع النظام
وفصل الخصام أولى وأحرى وفي ذلك دليل لقول من قال انه يجب على المسلمين نصب
الأئمة والولاة والحكام وقد ذهب الاكثر الى أن الامامة واجبة لسكنهم اختلافها وهل
الوجوب عدلاً أو شرعاً فعند المعتزلة والاشعرية تجب شرعاً وعند الامامية

في حياته والله أعلم واستدل بحديث ابن عمر على عدم وقوع ما فرضه

تجب

الفقهاء من الشافعية وغيرهم انه اذا لم يوجد قرشي يستخلف كان في فلاة من الارض فليؤمروا أحدهم
يستجمع الشرائط فبقي وفي وجه جرهمى والاخرى ولداً صحت قالوا وانما فرض الله تعالى ذلك على عادتهم في ذكر ما يمكن ان يقع
عقلاً وان كان لا يقع عادة أو شرعاً قلت والذي حمل هذا القول عليه أنه فهم منه الخبر المخص وخبر الصادق لا يختلف
وأما من حمله على الامر فلا يحتاج الى هذا التأويل واستدل بقوله قدموا قريشاً ولا تقدموها وبغيره من احاديث الباب
على رجحان مذهب الشافعي لو ردد الامر بتقديم القرشي على من ليس قرشياً قال عياض ولا حاجة في الان المراءى بالائمة في هذه
الاحاديث الخلفاء والافق قد قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم سائماً الى أبي حذيفة في امامة الصلاة ووراء جماعة
من قريش وقدم زيد بن حارثة وابنه اسامة بن زيد ومعاذ بن جبل وعمرو بن العاص في التأمير في كثير من البعث والسرايا
ومعهم جماعة من قريش وتلقاه الذوي وغيره بأن في الاحاديث ما يدل على ان القرشي منزلة على غيره فيصبح الاستدلال به

لترجيح الشافعي على غيره وليس مراد المستدل به ان الفضل لا يكون الا للقرشي بل المراد ان كونه قرشياً من اسباب الفضل
 والتقديم كما أن أسباب الفضل والتقدم الورع والفقه والقراءة والسن وغيرها قال - توياً في جميع الخصال اذا اختص
 أحدهما بخصلة منها دون صاحبه ترجح عليه فيصح الاستدلال على تقديم الشافعي على من سواه في العلم والدين من غير
 قرين لان الشافعي قرشي وهيب قول القرطبي في المفهم بعد أن ذكر نحو ما ذكره عياض ان المستدل بهذه الاحاديث على
 ترجيح الشافعي محبته غفلة فارضها من صميم التقليد طيشة كذا قال واعلم الذي أصابته الغفلة من ليه فهم مراد المستدل والعلم
 عند الله تعالى انتهى ذكر جميع ذلك الحافظ في الفقه ولنا كتاب كليل الكرامة في تبیان مقاصد الامامة وأوضحها فيه
 كل ما يتعلق بمنصب الخلافة والملك والسلطنة وبيناهما هو الحق الاحق بالاتباع في هذا الباب والله أعلم بالصواب (عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انكم ستخرجون) بكسر الراء وقصها (على الامارة) تدخل
 فيها الامارة العظمى وهي الخلافة والصغرى وهي الولاية على بعض ٤٩٧ البلاد وهذا الخبر منه صلى الله عليه وآله

وسلم بالشي قبل وقوعه فوق
 كما أخبر (وستكون ندامة) أي
 لمن لم يعمل فيها بما ينبغي (يوم
 القيامة) وزاد في رواية شبيهة
 وحسرة ويوضح ذلك ما أخرجه
 البزار والطبراني بسند صحيح
 عن هوف بن مالك رضي الله عنه
 بلفظ أولها ملامة وثانيها ندامة
 وثالثها عذاب يوم القيامة
 الا من عدل وعن أبي هريرة رضي
 الله عنه في أوسط الطبراني الامارة
 أولها ندامة وأوسطها غرامة
 وآخرها عذاب يوم القيامة وله
 شاهد من حديث شداد بن أوس
 رفعه بلفظ أولها ملامة وثانيها
 ندامة وأخرجه الطبراني من
 حديث زيد بن ثابت رفعه ثم
 الشيء الامارة لمن أخذها بصدقها
 وحلها وبئس الشيء الامارة ان

تجب عقلا فقط وعند الجاحظ والبطني والحسن البصري تجب عقلا وشرا وعند
 ضرار والاصم وهشام القوطي والتجيدات لا تجب

(باب كراهية الحرص على الولاية وطلبها)

(عن أبي موسى قال دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا ورجلان من بني عدي
 فقال أحدهما يا رسول الله أقرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل وقال الآخر مثل ذلك
 فقال أنا والله لا نؤتي هذا العمل أحدا يسأله أو أحدا حرص عليه وعن عبد الرحمن بن
 سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الامارة
 فانك ان أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها وان أعطيتها عن مسألة وكنت اليها متفق
 عليهما وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل القضاء وكل الى
 نفسه ومن جبر عليه ينزل عليه ملك يسدده رواه الخمسة الا النسائي وعن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انكم ستخرجون على الامارة وستكون ندامة
 يوم القيامة فتم المرضعة وبئست الفاطمة رواه أحمد والبخاري والنسائي وعن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب
 عدله جوروه فله الجنة ومن غلب جوره عدله فله النار رواه أبو داود وقد حمل على
 ما اذا لم يوجد غيره) حديث أنس أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط من رواية عبد الاعلى
 التغلبي عن بلال بن ابي بردة الاشعري عن أنس مرفوعا بلفظ من طلب القضاء واستعان

٦٣ نيل سا

قبله ويقيده أيضا ما أخرجه مسلم عن أبي ذر قال قلت يا رسول الله ألا تستعاضني قال انك ضعيف وانها امارة وانما يوم القيامة
 يخزي وندامة الا من أخذها بصدقها وأدى الذي عليه فيها قال النووي هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما ان كان
 فيه ضعف وهوف حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فانه يندم على ما فرط عنه اذا جوزى بالخزي يوم القيامة وأما من كان
 أهلا وعدل فيها فاجره عظيم كما تظاهرت به الاخبار ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ولذلك امتنع الاكابر منهم والله أعلم
 (فتم المرضعة) الولاية فانما تندع عليه المتافع من حصول الجاه والمال ونفاذ الكلمة وتحصيل اللذات العاجلة الحسية
 والوهية حال حصولها (وبئست الفاطمة) عند انفصالها عنها موت أو غيره فانما تقطع عنه تلك اللذات والمنافع وتبقى
 عليه الحسرة والتبعة قال في الفقه الحنفية التام في بئس دون ثم والحكم فيها اذا كان قاعلهما مؤثرا جوازا للحاق وتركة
 فوقع التيقن في هذا الوجه بئس ذلك انتهى وذكر القسطلاني في وجوها أخرى قوله التام في فعل المدح واثنائهما مع فعل

الذي هو من وادي اللطائف لم يدركها هنا وقال في المصباح شبه على سبيل الاستعارة ما يحصل من تقع الولاية حال ملاستها بالرضاع وشبهه بالفطام انقطاع ذلك عنه عند الانفصال عنها ما يموت أو غيره فالاستعارة في الموضة والفاطمة تبعية قال الداودي نعمت الموضة أي في الدنيا وبقيت الفاطمة أي بعد الموت لانه يصير الى المحاسبة على ذلك فهو كالذي يظلم قبل أن يستغنى فيكون في ذلك هلاكه وفي حديث أبي هريرة عن الترمذي وقال حديث غريب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي القضاء أو جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين قال القسطلاني والذبح اذا كان بغير سكين ففيه زيادة تعذيب للمذبح بخلاف الذبح بالسكين ففيه اراحة به بتجهيل ازهاق الروح وقيل ان الذبح لما كان في العرف بالسكين عدل صلى الله عليه وآله وسلم الى غيره ليعلم أن المراد ما يخاف عليه من هلاك دينه دون بدنه قال التوربشتي وشتان ما بين الذبحين فان الذبح بالسكين عناء ساعة والاخر عناء عمر أو المراد انه يبغي ان يبيع جميع دواعيه الخبيثة وشهوته الرديئة فهو مذبح بغير سكين وعلى هذا فاقضاء ٤٩٨ مرغوب فيه وعلى ما قبله فالمراد التحذير منه قال المظهر خطر القضاء

عليه وكل الى نفسه ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا بسدده قال لا يروى عن أنس الا بهذا الاسناد تفرد به عبد الاعلى وأخرجه البزار من طريق عبد الاعلى عن بلال بن مرداس عن خيمته عن أنس قال ولا يعلم عن أنس الا من هذا الوجه وأخرجه الترمذي من الطريقين جميعا وقال حسن غريب وقال في الرواية الثانية أصح وأخرجه الحاكم من طريق أسرا ئيل عن عبد الاعلى عن بلال عن خيمته ومعه وتعقب ان خيمته ليسه يحيى بن معين وعبد الاعلى ضعه الجمهور وأخرج الحديث ابن المنذر بلفظ من طلب القضاء واستعان عليه بالشعاع وكل الى نفسه ومن أكره عليه أنزل الله ملكا بسدده وحديث أبي هريرة الثاني سكت عنه أبو داود والمنذرى وسنده لا مطعن فيه فان أبا داود قال حدثنا عباس العنبري يعني ابن عبد العظيم أبا الفضل شيخ الشافعي حدثنا عمر بن يونس يعني اليمامي حدثنا ملازم بن عمرو يعني ابن عبد الله بن بدر اليمامي وثقه أحمد وابن معين والنسائي حدثني محمد بن فضالة يعني اليمامي عن جده بن يزيد بن عبد الرحمن يعني الذي يقال له أبو كثير السفياني عن أبي هريرة فذكره قوله أو أحدا حرص عليه بفتح المهملة والراء قال العلماء والحق كمة في أنه لا يولى من يسأل الولاية انه يوكل اليها ولا يكون معه اعانة كما في الحديث الذي بعده واذا لم يكن معه اعانة لا يكون كفوا ولا يولى غير الكف لان فيه نهمة قوله لا تسأل الامارة هكذا في أكثر طرق الحديث ووقع في رواية بلفظ لا تمنين الامارة بصيغة النهي عن التقى مؤكدا بالنون الثقيلة قال ابن حجر والنسائي عن التقى أبلغ من النهي عن الطلب قوله عن غير مسئلة أي سؤال قوله وكلت اليها بضم الواو وكسر الكاف محققا ومشددا وسكون

كثير وضربه عظيم لانه قبا عدل القاضي بين الخصمين لان النفس بما لله الى من تحبه أو من له منصب يتوقع جاهه أو يخاف ساطنته ورجاء ميل الى قبول الرشوة وهذا الداء العضال وما أحسن قول ابن الفضل في هذا المعنى ولما أن توليت القضاء وقاض الجور من كفك فيضا ذهبت بغير سكين وانما لفرجوا الذبح بالسكين أيضا انتمى ولنا رسالة تظفر اللاضي بما يجب في القضاء على القاضي أو خصنا فيما للقضاء وعليه فارجع اليه يتضح لك الحق وضوحا ينالوا لا لا تجد مثلها في كتب القوم ان شاء الله تعالى وحديث الباب أخرجه النسائي في البيعة والسيرة والقضاء (عن معقل

ابن يسار رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من عبد استعاضه استغفله (الله رعية فلم يحطها) بفتح الياء وضم الحاء وسكون الطاء أي فلم يحفظها ولم يتعهد أمرها (بنصيحة الامير يجد راحة الجنة) زاد الطبراني من حديث عبد الله بن مغفل وعرفها يوم القيامة من ميرة تسبى عين عاما ولمسلم الاحرم الله عليه الجنة يعني اذا كان مستغلا لذلك ولا يجد هاجع الفائزين الاولين لانه ليس عاما في جميع الازمان أو خرج بخروج التغليظ وقد أخرج الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال قدم علينا عبيد الله بن زياد أميراً أمره علينا معاوية غلاما سفيها يسكن الدماء سفاكا شديدا وفيما عبيد الله بن مغفل المثنى قد دخل عليه ذات يوم فقال له الله عما أرا لك تصنع فقال له وما أنت وذلك قال ثم خرج الى المسجد فقلنا له ما كنت تصنع بكلام هذا السفيهي على رؤس الناس فقلنا انه كان عندي علم فاحسبت ان لأموت حتى أقول به على رؤس الناس ثم قام فها لبث أن مرض مرضه الذي توفي فيه فأتاه عبيد الله بن زياد يعوده فمذكره حديث الباب قال الحافظ ابن حجر فيتميم لن تكون القصة وقعت للعصاة بين وحديث الباب أخرجه في الايمان

(وعنه) أي عن معقل بن يسار (أي يرضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من وال) (واسلم قامن أمير) (بلى رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم الأحرار عليه الجنة) (واسلم الالم يدخل معهم الجنة وللطيراني في الاوسط فلم يعدل فيهم كبه الله على وجهه في النار والمراد انه لا يدخل الجنة في وقت دون وقت يعني ان الله تعالى انما ولاء واسترعاه على عباده ليدم النصيحة لهم لا يبعثهم فيموت عليه فلما قلب القضية استحق ان لا يجدر انحة الجنة وقال القاضي عياض المعنى من قلده الله تعالى شيئا من أمر المسلمين واسترعاه عليهم ونصبه لمصلحتهم في دينهم أو دنياهم فاذا خان فعياض الله عليه فلم ينصح فقد غشهم حرم الله عليه الجنة انتهى قال ابن بطال وهذا وعبد شديد على أئمة الجور فنضيع من استرعاه الله أو خانهم أو ظلمهم فقد توجه عليه الطلب بظالم العباد يوم القيامة وكيف يقدر على التحمل من ظلم أمة عظيمة انتهى زاد القسطلاني نعم يجوز ان يتفضل الله عليه فيرضى عنه أخصامه فهو الجواد الكريم الرؤف الرحيم انتهى قال ابن التين يحتمل أن يكون هذا في حق الكافر لان المؤمن لا بد له من نصيحة قال في الفتح وهذا احتمال ٤٩٩ بعيد جدا والتعليق هل مردود والكافر أيضا قد يكون ناصحا فيما تولاه ولا يمنع من ذلك الكفر وقال غيره يصح على المستحل والاولى أنه محمول على غير المستحل وانما أريد به الزجر والتقليظ انتهى (عن) جندب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يقول من سمع مع الله به يوم القيامة) بفتح السين والميم المشددة أي من عمل للسمعة يظهر الله للناس سريره وعلا أسماهم بما ينطوي عليه وقيل سمع الله به أي يفضله يوم القيامة وقيل معناه من سمع بعيوب الناس وأذاها أظهر الله عيوبه وقيل سمعه المصروع وقيل أراه الله ثواب ذلك من غير ان يعطيه اياه ليكون حسرة عليه وقيل من أراد أن يعلم الناس

اللام ومعنى الخفف أي صرفت اليها وكل الأمر الى فلان صرفه اليه ووكله بالتشديد استهفظة ومعنى الحديث ان من طلب الامارة فاعطيهما تركت اعاقته عليهما من أجل حرصه ويستفاد من هذا ان طلب ما يتعلق بالحكم مكره فيدخل في الامارة القضاء والحسبة ونحو ذلك وان من حرص على ذلك لايمان ويعارض ذلك في الظاهر حديث أبي هريرة المذكور في آخر الباب قال الحافظ ويجمع بينهما انه لا يلزم من كونه لايعان بسبب طلبه أن لا يحصل منه العدل اذاولى أو يحمل الطلب هنا على القصد وهناك على التولية وبالجملة فاذا كان الطالب مسلوب الاعانة تورط فيما دخل فيه وخسر الدنيا والآخرة فلا تحمل تولية من كان كذلك ربحا كان الطالب للامارة مریدا بها الظهور على الاعداء والتشكيك بهم فيكون في تويته مفسدة عظيمة قال ابن التين محمول على الغالب والافقد قال يوسف عليه السلام اجعاني على خزان الأرض وقال سليمان وهب لي ملكا قال ويحتمل أن يكون في غير الانبياء عليهم السلام انتهى قلت ذلك لو توفى الانبياء بأنفسهم بسبب العصمة من الذنوب وأيضا لا يعارض الثابت في شرعنا ما كان في شرع غيرنا فيمكن أن يكون الطالب في شرع يوسف عليه السلام سائغا وأما سؤال سليمان فخارج عن محل النزاع اذ محله سؤال المخلوقين لا سؤال الخالق وسليمان عليه السلام انما سأل الخالق قوله انكم ستعرضون بكسر الراء ويجوز فتحها ويدخل في افظ الامارة الامارة العظمى وهي الخلافة والصغرى وهي الولاية على بعض البلاد وهذا الخبر منه صلى الله عليه وآله وسلم بالثبوت قبل وقوعه فوقع كما أخبر قوله وستكون ندامة يوم القيامة أي لمن لم يعمل فيما عاين في ويوضح ذلك ما أخرجه البزار والطبراني بسند صحيح عن

احمده الله الناس وكان ذلك خطه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومن يشاقق) أي يضر الناس ويحملهم على ما يشق من الأمور يقول فيهم أمرا قبيحا ويكشف عن عيوبهم ومساوئهم (يشق الله عليه) يعذبه (يوم القيامة فقالوا) له (أو صنا فقال) جندب (ان أول ما ينتن) بضم التحتية وسكون النون وكسر القوقية قال في الصحاح تن الشيء وأنتن بمعنى فهو منتن ومنتن بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء والنتن الرائحة الكريهة (من الانسان) بعد موته (بطنه) وصرح به في رواية سفيان ولفظه واعلموا ان أول ما ينتن من أحدكم اذا مات بطنه (فن استطاع ان لا يأكلا الطيبا) أي حلالا (فليفعل) هكذا وقع في هذا الحديث من هذا الوجه موقوفا وكذا أخرجه الطبراني من طريق قتادة عن الحسن البصري عن جندب موقوفا وأخرجه من طريق صفوان بن محرز وسياقه يحتمل الرفع والوقف فانه صدر بقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من سمع الحديث واعلموا ان أول ما ينتن (ومن استطاع أن لا يحبال) بضم الباء ومن الكشميني ان لا يحول (بينه وبين الجنة مل كفه من دم اوراقه) سبه بغير حقه (فلية قل) قال الحافظ في الفتح هكذا وقع هذا المتن موقوفا ايضا وكذا أخرجه الطبراني

من طريق صفوان بن محرز ومن طريق قتادة عن الحسن بن جندب وثقوفوا زاد الحسن بن جندب قوله اهرأه كائما يذبح ذباجة
كثاثة قدم لياب من ابواب الجنة حاله بينه وبينه ووقع من فوعا عند الطبراني ايضا من طريق امعيل بن مسلم عن الحسن بن
جندب واقظه تعلمون اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يحولن بين احدكم وبين الجنة وهو يراهم له كفت
دم من مسلم اهرأه بغير حله وهذا الولم يرد مصر حار فعه لكان في حكم المرفوع لانه لا يقال بالراي وهو وعيد شديد اقبل مسلم
بغير حق قال الكرماني في مع في قوله مل كفت من دم هو عبارة عن مقدار دم انسان واحد كذا قال قال في الفتح ومن اين هذا
الحصر والمتبادران ذكر مل كفت كائنا والاولو كان دون ذلك لكان الحكم كذلك وعند الطبراني من طريق الامش عن
ابي عبيدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحولن بين احدكم وبين الجنة فذكر كهور رواية الجريري وزاد في آخره
قال فبكي القوم فقال جندب لم أركا يوم قط يوما الحق بالنجاة من هؤلاء ان كانوا اصادقين قال الحافظ ابن حجر قلت ولعل هذا
هو السرفي تصديره كلامه بجندب من مع ٥٠٠ وكانه تفرس فيهم ذلك ولهذا قال ان كانوا اصادقين ولقد صدقت فراسته

فانهم الماخر جوابا لولا السيف
في المسلمين وقتلوا الرجال والاطفال
وعظم البلايهم قال ابن بطال
المشاققة في اللغة مشتقة من
الشقاق وهو الخلاف ومنه قوله
تعالى ومن يشاقق الرسول من
بعد ما تبين له الهدى والمراد
بالحديث انتهى عن القول القبيح
في المؤمنين وكشف مساوهم
وعيوبهم وترك مخالفة سبيل
المؤمنين ولزوم جماعةهم والنهي
عن ادخال المشقة عليهم
والاضرار بهم وفي حديث عائشة
اللهم من ولي من أمرا مقي شيا
فشق عليهم فاشق عليه أخرجه
مسلم (عن أبي بكره رضي الله
عنه قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول
لا يقضين حكم بين اثنين) أي حاكم

عوف بن مالك بلفظ أوها ملامة وثانيها ندامة وثالثها عذاب يوم القيامة الامن عدل
وفي الاوسط للطبراني من رواية شريك عن عبد الله بن عيسى عن ابي صالح عن أبي هريرة
قال شريك لا أدري رفعه أم لا قال الامارة أو لها ندامة وأوسطها هزيمة وآخرها عذاب
يوم القيامة وله شاهد من حديث شداد بن أوس رفعه بلفظ أوها ملامة وثانيها ندامة
أخرجه الطبراني وعند الطبراني من حديث زيد بن ثابت رفعه نعم الشيء الامارة
لمن أخذها بجمعتها وحلها وبئس الشيء الامارة لمن أخذها بغير حقها ~~تكون~~
عليه حصرة يوم القيامة قال الحافظ وهذا يقيد ما أطلق في الذي قبله ويقيد أيضا
ما أخرجه مسلم عن أبي ذر قلت يا رسول الله الاتستعملني قال انك ضعيف وانها إمارة
وانها يوم القيامة خزي وندامة الامن أخذها بجمعتها وأذى الذي عليه فيها قال الذوري
هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما ان كان فيه ضعف وهو من دخل فيها بغير
أهلية ولم يعدل فانه يندم على ما فرط منه اذا جوزى بالخرزى يوم القيامة وأما من كان
أهلا وعدل فيها فأجره عظيم ~~كما~~ تظاهرت به الاخبار ولكن الدخول فيها خطر
عظيم ولذلك امتنع الاكابر منها انتهى وسيأتي حديث أبي ذر هذا بقوله نعم المرضعة
وبئست الفاطمة قال الداودي نعمت المرضعة أي في الدنيا وبئست الفاطمة أي بعد
الموت لانه يصير الى المحاسبة على ذلك فهو كالذي يقطع قبل أن يستغنى فيكون
في ذلك هلاكه وقال غيره نعمت المرضعة لما فيها من حصول الجاه والمال ونفاذ الكلمة
وتحصيل اللذات المحسنية والوهية حال حصولها وبئست الفاطمة عند الانفصال
عنها بموت أو غيره وما يترتب عليها من التبعات في الآخرة قوله ثم غلب عدله جور

وقد يطلق على القيم بما يستند اليه (وهو غضبان) لان الغضب قد يتجاوز بالحكم الى غير الحق قال
المهلب وعداء القههايم هذا المعنى الى كل ما يحصل به تغير الفكر كالبلوع والعطش المفرطين وغلبة النعاس وسائر ما يتعلق
به القلب تعلقا يشغله عن استيفاء النظر وهو قياس مظنة على مظنة وكان الحكم في الاقتصار على ذكر الغضب لاستيلائه
على النفس وصعوبة مقاومته بخلاف غيره وقد أخرج البيهقي بسند ضعيف عن أبي سعيد رفعه لا يقضي القاضي الا وهو
شيعان بيان وقول الشيخ هو قياس مظنة على مظنة صحيح وهو استنباط معنى دل عليه النص فانه لما نهي عن الحكم حالة
الغضب فهم منه أن الحكم لا يكون الا في حال استقامة الفكر فكانت علامة التهي المعنى المشترك وهو تغير الفكر والوصف
بالغضب يسمى علامة بمعنى انه مشغل عليه فالحق به مافي معناه كالجائع قال الشافعي في الامأ كره الحكم أن يصحكم وهو جائع أو
نعب أو مشغول القلب فان ذلك بغير العقل انتهى ونحو ذلك خوف مزيج وفرح شديد ومن مؤلم وهم مضطرب ومدافعة
حدث ومن مزيج وبرد منكم والحديث أخرجه مسلم في الاحكام وأبو داود في القضاء والترمذي في الاحكام والشافعي في

القضايا وابن ماجه في الاحكام قال في الفتح لو خالف فيكم في حال الغضب صح ان صادف الحق مع الكراهة هذا قول الجمهور
وقد قضى صلى الله عليه وآله وسلم للزبير بترح الخمر بعد ان أغضبته خمر الزبير اسكن لاجبة فيه لدفع الكراهة عن غيره
احصته صلى الله عليه وآله وسلم فلا يقول في الغضب الا كما يقول في الرضا قال النووي في حديث اللقطة فيه جواز الفتوى
في حالة الغضب وكذلك الحكم وينفذ ولكنه مع الكراهة في حقنا ولا يكره في حقه صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا يضاف
عليه في الغضب ما يخاف على غيره وأبعد من قال يحمل على انه تكلم بالحكم قبل وصوله في الغضب الى تغير الفكر وبؤخذ
من الاطلاق انه لا فرق بين مراتب الغضب ولا اسبابه وكذا أطلقه الجمهور وفصل امام الحرمين والبغوى بقيد الكراهة
بما اذا كان الغضب لغیر الله تعالى واستقر الروايات في هذا التفصيل واستبعد غيره لخالفته اظواهر الحديث وللمعنى الذى
لاجله نهى عن الحكم حال الغضب وقال بعض الحنابلة لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت النهى عنه والنهى يقتضى
القصد وفصل بعضهم بين ان يكون الغضب طرأ عليه بعد ان استبان ٥٠١ له الحكم فلا يؤثر والا فهو محل الخلاف وهو

تفصيل معتبر انتهى (حديث
- رواية ومحيصة تقدم في الجهاد
وزاد هنا اما ان تدوا ما احبكم)
عبد الله بن سهل أى تعطوا دينه
واضافه اليهم لكونه وجد
قتيلين اليهود بغيره والاضافة
تكون بأدنى ملازمة وهذا ان
كان تدوا بالتأويل وان كان بالباء
قطا (واما ان تؤذوا بصوب)
أى تعالوا به أخرجه البخارى
في صحيحه في باب الشهادة على
الخط المختوم وما يجوز من ذلك
وما يضيق عليهم وكتاب الحاكم
الى عماله وكتاب القاضى الى
القاضى وقد أطل الحافظ في
الفتح في بيان هذه الاحكام الثلاثة
فن شاء عليه اجمعه والعمل بالخط
ثابت بنص الكتاب وأدلة السنة
كما بينا ذلك في رسالة القضاة وقد

أى كان عدله في حكمه أكثر من ظلمه كما يقال غلب على فلان الكرم أى هو أكثر
خصاله ونظائره انه ليس من شرط الاجر الذى هو الجنة أن لا يحصل من القاضى جور
أصل بل المراد أن يكون جوره مغلوبا بعباده فلا يضرب دور الجور المغلوب بالعدل
انما الذى يضرب ويوجب النار أن يكون الجور غالب بالعدل قيل هذا الحديث محمول
على ما اذا لم يوجد غير هذا القاضى الذى طلب القضاء بجماعيته وبين أحاديث الباب
وقد تقدم طرف من الجمع وبقي الكلام في استحقاق الامير الاعانة هل يكون بمجرد
اعطائه لها من غير مسئلة كما يدل عليه حديث عبد الرحمن بن سمرة المذکور في الباب
أم لا يستحقها الا بالاكراه والاجبار كما يدل عليه حديث أنس المذکور أيضا فقال ابن
رسلان ان المطلق مقيد بما اذا أكره على الولاية وأجبر على قبولها فلا ينزل الله اليه الملك
يسدده الا اذا أكره على ذلك جبرا ولا يحصل هذا لمن عرضت عليه الولاية فقبلها من
دون اكراه كما في لفظ الترمذى من رواية بلال بن مرداس ومن أكره عليه أنزل الله عليه
ملك يسدده وقال حسن غريب ولا يخفى ما في حديث أنس من المقال الذى قد مضاه مع
اضطراب الفاظه التى أشرفنا الى بعضها ذكر الا جبارا والا كراه
في سنن أبي داود وغيرها على انه على فرض صحته وصلاحيته لامعارضة بين حديث
عبد الرحمن بن سمرة لان حديث عبد الرحمن فيه ان من أعطى الامارة من غير مسئلة
اعين عليها وليس فيه نزول الملك للتسديد وحديث أنس فيه ان من أجبر نزل عليه ملك
يسدده فغايته ان الاعانة تحصل بمجرد اعطاء الامارة من غير مسئلة بخلاف نزول الملك
فلا يحصل الا بالاجبار ولا معارضة ولا اطلاق ولا تقييد الا في حديث أنس نفسه فيمكن

اخذ الماتن هنا في اختصار الحديث حيث قال وزاد هنا الخ لوقال وقد كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى أهل خيبر اما ان
تدوا الخ لكان واضحا لا على جواز الكتابة وعلى العمل به الذى هو المقصود من اراد الحديث في هذا الكتاب (حديث
عبادة بن الصامت رضى الله عنه يا بعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة تقدم) وقامه في المنشط
والمنكره وان لا تنازع الامراهه (وزاد في هذه الرواية وان تقوم أو تقول بالحق حيثما كنا) والشك هل هي بالميم أو اللام من
الراوى (ولا يخافنى) نصره دين (الله لومة لائم) من الناس والومة المرة من اللوم وفيها وفي التنكير صبا لغتان كأنه قال
لا يخاف شيئا من لوم أحد من اللوام ولامة مصدره ضاف الى فاعله في المعنى وفيه وجوب السمع والطاعة لهما كما هو
حكمهما يوافق الطبع أو يخالفه وسدى بايعنا بهلى لتضمنه مع فى عاهد والامر بالمعروف والنهى عن المنكر فى كل زمان
ومكان الكتاب الصغار ولا نداهن فيه احدا ولا تخافه ولا تلتفت الى الاغصان وهو هم قاله النووي والحديث أخرجه مسلم في المغازي
(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال ما رأيت شيئا أشبه بالهم) أى بالصغار كالنظرة والقبلة والمينة والغيرة فواصل الهم

فما قل وصغر وقيل ان يلم بشئ من غير ان يركبه يقال لم يكذب أي قاريه ولم يخاطمه وقال سعيد بن المسيب عالم على القاب أي
 خطر (عما قال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله كتب (قدر) على ابن آدم حفظه) نصيبه بما
 قدر عليه (من الزنا ذلك لا محالة) بفتح الميم والحاء المهملة واللام المخففة أي لا حيلة له في التخلص من اذوال ما كتب عليه
 ولا بد منه (فزنا العين النظر) بشهوة (وزنا اللسان المنطق) أي فيما يستأذبه من محادثة ما لا يحل له وفي حديث أبي الصفي
 عن ابن مسعود عند ابن جرير قال زنا العينين النظر وزنا الشفتين التقبيل وزنا البسدين البطش وزنا الرجلين المشي قال ابن
 بطال سمى النظر والزنا لأنه يدعو الى الزنا الحقيقي ولذلك قال (والنفس تقى وتشعق والفرج يصدق ذلك كله ويكذبه)
 واستدل به اشهب من أئمة المالكية أنه اذا قال لرجل زنت يدك أو رجلك لا يكون قد فاضل احد وفي الروضة للامام النووي
 اذا قال زنت يدك أو عينك أو رجلك فكأنه على المذهب وقال ابن القاسم يحد وجهه الخطأ أي بان الافعال من فاعلها تضاف
 الى الايدي قال تعالى وما اصابكم من مصيبة ٥٠٢ فبما كسبت أيديكم وقوله تعالى بما قدمت يداك وليس المراد في

الايتسبب جناية الايدي فقط بل
 جميع الجنایات اتفاقا فكانه
 اذا قال زنت يدك وصف ذاته بالزنا
 لان الزنا لا يتبع بعض انتهى قال
 الحافظ في الفتح وفي التعليل
 الاخير نظر وقال في الكواكب
 فان قلت التصديق والتكذيب
 من صفات الاخبار فامعناهما
 هنا وأجاب بأنه لما كان التصديق
 هو الحكم بطابقة الخبر للواقع
 والتكذيب الحكم بعدمها
 فكانه هو الواقع او الواقع فهو
 تشبيهه أو لما كان الایقاع
 مستلزما للحكم به معا عاده فهو
 كناية (عن أنس رضي الله
 عنه انه مر على صبيان) قال في
 الفتح لم أقف على اسمائهم (فلم
 عليهم وقال كان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يهله) أي

أن يحمل المطلق من الفاظه عن الاجبار والا كراه بالمقيد بما اذا انتقض لذلك لا يقال
 ان انزال الملك للتسديد نوع من الاعانة فثبتت المعارضة لانا نقول بعض أنواع الاعانة
 لا يعارض البعض الاخر

• (باب التشديد في الولايات وما يخشى على من لم يقيم بحقه ادون القائم به) •

• (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جعل قاضيا بين الناس
 فقد ذبح بغير سكين رواه الخمسة الا النسائي • وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ما من حكم يحكم بين الناس الا حبس يوم القيامة وملك أخذ بقلبه حتى
 يقنه على جهنم ثم يرفع رأسه الى الله عز وجل فان قال ألقه ألقاه في مهوى قهوى
 أربعين خريفا رواه أحمد وابن ماجه بمعناه • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انه قال ويل للأمرء ويل للعرفاء ويل للأمة ايعنين أقوام يوم القيامة ان
 ذواتهم كانت معلقة باثرياء يذبون بين السماء والارض ولم يكونوا يعملوا على شئ
 • وعن عائشة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لثلاثين على نقاض العدل
 يوم القيامة ساعة يلقى انه لم يقض بين اثنين في غرة قط • وعن أبي أمامة عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال ما من رجل يلى أمر عنزة فافوق ذلك الا أتى الله عز وجل يوم
 القيامة يده الى عنقه فمكبره أو اوبقه انعمه أولها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها خزي
 يوم القيامة • وعن عبادة بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من

السلام على الصبيان قال ابن بطال في السلام عليهم تدريهم على

آداب التبرية وفيه طرح الا كبر رداء الكبير وتناول التواضع ولين الجانب قال أبو سعيد المتولي في الثقة من سلم على صبي
 لم يجب عليه الرد لان الصبي ليس من أهل الفرض وكذا قال شيخه القاضي حسين ورده المستظهر في وقال النووي الاصح
 لا يجب ولو ابتدأ الصبي بالسلام رجب على البالغ الرده على الصحيح ويستثنى من السلام على الصبي ما لو كان وضينا وخشى
 من السلام عليه الا فتنان فلا يشرع والحديث أخرجه مسلم في الاستئذان وكذا الترمذي وأخرجه النسائي في عمل اليوم
 والليلة • (من جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دين كان على أبي) لا أبي النعم
 اليهودي وكان ثلاثين وسق من القمح (فدقت الباب) بقافين من الدق وعند الامام علي فضربت ولم استأذن وعن الجوى
 والمسقل فدقت من الدق (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من ذا) الذي يدق الباب أو يضربه أو يدفعه أو يستأذن (فقلت)
 له (انا قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انا أنا) الثانية تا كيد لسابقة (كانه كرها) أي لفظة انا ولا يداود الطيالسي في

مسند من شعبة كرم الله بالجزء وكره ذلك لأنه أجابه بغير ما يفيد علم ما سأل عنه فانه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعترف من ضرب الباب بعد أن عرف أن ثم ضارباً فاجابه أنه ضارب فلم يستفد منه المقصود فانه لا داودى قال وكان هذا قبل نزول آية الاستئذان قال في الفتح وفيه نظر لانه لا تمايز بين القصة وبين ما دللت عليه الآية ولعله رأى أن الاستئذان ينوب عن ضرب الباب وفيه نظر لان الداخل لا يسمع الصوت بمجرد فيحتاج الى ضرب الباب ليبلغه صوت الدق فيخرج أو يقرب فيستأذن عليه حينئذ وكلامه الاول سببه اليه الخطأ في فقال وكان حق الجواب أن يقول ان جابر لم يسمع تعريف الاسم الذي وقعت المسئلة عنه وقال المهاج انما كره قولنا لانه ليس فيه بيان الا ان كان المستأذن ممن يعرف المستأذن عليه صوته ولا يلتبس بغيره والغالب الالتباس وقيل انما كره ذلك لان جابر لم يستأذن بل فقط السلام وفيه نظر لانه ليس في سياق حديث جابر أنه طلب الدخول وانما جاء في حاجته فدق الباب ليعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمجيئه فلذلك خرج له قال النووي اذا لم يقع التعريف الابان يكنى المرء نفسه لم يكره ذلك وكذا الاباس ان يقول انا الشيخ ٥٠٣ فلان أو القارئ فلان أو القاضي فلان

أذا لم يحصل التمييز لا بذلك وذكرا
ابن الجوزي أن السبب في كراهة
قولنا أنا أن فيها نوعا من الكبر
كان قائمها يقول أنا الذي
لا احتاج إلى أن أذكر اسمي ولا
نسبي وتعقبه مغلطاي بأن هذا
لا يتناقض في حق جابر في مثل هذا
المقام وأجيب بأنه ولو كان
كذلك فلا يمنع من تعليله ذلك
لثلاث ستمر عليه ويعقده والله
أعلم قال ابن العربي في حديث
جابر مشروعية ذق الباب ولم
يقع في الحديث بيان هل كان
بأية أو بغية آلة قلت وقد أخرج
البيضاوي في الأدب المفرد من
حديث أنس أن أبواب النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كانت
تقرع بالأظفار وأخرجه الحاكم
في علوم الحديث من حديث

أُمير عشرة الأجيال يوم القيامة - له ولولته إلى عتقه حتى يطبقه الحق أو يوبقه ومن
تعلم القرآن ثم نسبته إلى الله وهو أجذم رواه ابن أحمد - وعن عبد الله بن أبي أوفى قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله مع القاضى ما لم يجز فأجاز الله إلى
نفسه رواه ابن ماجه وفي لفظ الله مع القاضى ما لم يجز فأجاز الله حتى عنه ولزمه الشيطان
رواه الترمذى - وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن
المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في
أحكامهم وأهليهم وما ولوا رواه أحمد ومسلم والشافعي - حديث أبي هريرة الأول
أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي والدارقطني وحسنه الترمذى وصححه ابن خزيمة وابن
حبان وله طرق وقد اعلمه ابن الجوزى فقال هذا حديث لا يصح قال الحافظ ابن حجر
وليس كما قال وكفاه قوة تخريج النسائي له وقد ذكر الدارقطني الخلاف فيه على
سعيد المقبرى قال والمحموظ عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة قال المنذرى وفي أسناده
عثمان بن محمد - والآخرى قال النسائي ليس بهذا الأقوى قال وانما ذكرناه اثلا يخرج
من الوسط ويجعل عن ابن أبي ذئب عن سعيد انتهى فلا تتم التقوية بأخراج النسائي
للحديث كما زعم الحافظ وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا البيهقي في شعب الايمان والبراز
وفي أسناده محمد بن سعيد وثقه النسائي وضعفه جماعة وحديث أبي هريرة الثانى حسنه
السيوطى وحديث عائشة أخرجه أيضا العتيقى وابن حبان والبيهقي قال البيهقي
عمران بن حطان الراوى عن عائشة لا يتابع عليه ولا يقين سماعه - ثم اوقع في روايه

المغيرة بن شعبة وهذا محمول منهم على المباينة في الادب وهو حسن لمن قرب محله من بابيه وامام من بعده عنه بحيث لا يبلغه صوت
القرع بالظفر فيستحب ان يقرع بما فوق ذلك بحسبه وذكر السهيلي ان السبب في قرعهم بابيه بالاظفار ان بابيه لم يكن فيه خلق
فلاجل ذلك فعلوه والذي يظهر انهم انما كانوا يفعلون ذلك توقيرا واجلالا وادبا انتهى وحديث الباب أخرجه مسلم في
الاستئذان وأبو داود في الادب والترمذي في الاستئذان والتساقط في اليوم والليله وابن ماجه في الادب (عن ابن عمر
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه) وفي رواية الليث عند
مسلم بلفظ انتهى المؤثر كدباثون وظاهر انتهى التحريم فلا يصرف عنه الابدليل وزاد ابن جرير عن ثقات كتاب الجمعة
قلت لنا قع الجمعة قال الجمعة وغيرها وافظ الحديث وان كان عامالكنه مخصوص بالمجالس المباحة اما على العموم كالمساجد
ومجالس الحكام والعلم واما على الخصوص كمن يدهوقوا باعيانهم الى منزلة الوليمة وهو هو اما المجالس التي ليس للشخص
فهي لا تولى اذن له فيها فانه يقام ويخرج منها ثم هو في المجالس العامة ليس عام في الناس بل خاص بغير الجاهلين ومن يحصل منه

الاذى كان على النوم النوى اذا دخل المسجد والحكمة في هذا انتهى منع استنقااص حق المسلم المقتضى لصفاته ولان الناس في المباح كلهم سواء فمن سبق الى مباح استحقه ومن استحق شيئا فاحذ منه بغير حق فهو غضب والغضب حرام قاله في بهجة النفوس (ولكن تفسهوا وتوسعوا) هذا طرف من حديث آخر عن ابن عمر وانظروا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر ولكن الحديث فوق التافيق من الماتن وايس كما ينبغي وعند ابن مردويه من رواية قبيصة عن سفيان ولكن ليدل افسهوا وتوسعوا واخر حديث الباب وكان ابن عمر يكره أن يقوم الرجل من مجلسه ثم يجلس مكانه وفي الادب المفرد عن قبيصة عن الثوري وكان ابن عمر اذا قام له الرجل من مجلسه لم يجلس فيه وهذا محمول من ابن عمر على الورع لاحتمال ان يكون الذي قام لاجله استحق منه فقام عن غير طيب قلب فسد الباب ليسلم من هذا قلت وفي القرآن الكريم اذا قيل لكم تفسهوا في المجلس فافسهاوا يفسح الله لكم واذا قيل انشزوا فانشزوا ورفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات ٥٠٤ والله بما تعملون خبير ومعنى انشزوا انشزوا أي التوسعة على

المقبلين وكان ابن مسعود اذا قرأ هذه الآية قال يا أيها الناس افهموا هذه الآية لترغبكم في العلم وقال الجمهور الآية عامة في كل مجلس من مجالس المسلمين (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) بفناء الكعبة) بكسر الفاء ما امتد بجانبها من قبل بابها (محتيا يده) الكريمة والاحياء هو القرفصاء بضم القاف والفاء بينهما ما راء ساكنة وبعد الصاد المهملة ألف مهموز وهو ان يجلس على البيت ويصلي فخذه يطنه ويحتج يديه فيضعهما على ساقيه وقال ابن فارس وغيره الاحتباء أن يجتمع ثوبه لظهره وركبتيه وقيل القرفصاء

الامام أحمد من طريقه قال دخلت على عائشة فذا كرتما حتى ذكرنا القاضى فذكره قال في مجمع الزوائد واسناده حسن وحديث أبي امامة حسنه السيوطي وفي معناه أحاديث منها حديث عبادة المدكور بعده ومنها حديث أبي هريرة عند البيهقي في السنن بافظ ما من أمير عشرة الا يوقى به يوم القيامة مغلولاً حتى يفك العادل أو يوبقه الجور ومنها حديث ابن عباس ما من أمير يؤمر على عشرة الا سئل عنهم يوم القيامة أخرجه الطبراني في الكبير وخرج البيهقي حديثاً آخر عن أبي هريرة بمعنى حديثه هذا وحديث عبادة أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير والبيهقي في الشعب من حديث سعد بن عبادة وحديث عبد الله بن أبي أوفى أخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن وابن حبان وحسنه الترمذى قوله فقد ذبح بغير سكين بضم الذال المجهمة مبنى للجوهول قال ابن الصلاح المراد ذبح من حيث المعرفى لانه بين عذاب الدنيا ان رشد وبين عذاب الآخرة ان فسد وقال الخطابي ومن تبعه اتبعه عدل عن الذبح بالسكين لم يعلم ان المراد ما يخاف من هلاك دينه دون بدنه وهذا أحد الوجهين والناس ان الذبح بالسكين فيه اراحة للمذبح وبغير السكين كالمنق وغيره يكون الالم فيه أكثر فذكر ليكون أبلغ في التعذر قال الحافظ في التلخيص ومن الناس من فتن بحب القضاء فأخرجهم عما يتبادر اليه القهم من سياقه فقال إنما قال ذبح بغير سكين إشارة الى الرفق به ولو ذبح بالسكين لكان أشق عليه ولا يخفى فساد انتهى وحكى ابن رسلان في شرح السنن عن أبي العباس أحمد بن القاص انه قال ليس في هذا الحديث عندي كراهية القضاء ومذهبه اذا ذبح بغير سكين مجاهدة النفس وترك الهوى والله تعالى يقول والذين جاهدوا فينا لندينهم

الاعتماد على عقبيه ومس اليقه بالارض (هكذا) زاد في الجزء السادس من فوائده أبي محمد بن مساعد سئلنا فارأنا فليج موضع عيینه على يساره موضع الرسغ وفي حديث أبي هريرة عند البراء بن رسل الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس عند الكعبة فضم رجله فقامهما واحتج يديه وفي حديث أبي سعيد عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا جلس احتج يديه زاد البراء ونصب ركبتيه قال في الفتح ويستثنى من الاحتباء باليد ما اذا كان في المسجد ينتظر الصلاة فاحتج يديه فيمنعني أن يمسك أحداً بالآخرى كما وقعت الإشارة اليه في هذا الحديث من وضع أحدهما على رسغ الآخرى ولا يشك بين أصابعه في هذه الحالة فقد ورد النهى من ذلك عند أحمد من حديث أبي سعيد بسند لا بأس به والله أعلم قال ابن بطال لا يجوز للخصي ان يصنع يديه شيئا ويترك الصلاة أو غيرها لان عورته تبدو والاذا كان عليه ثوب يستتر عورته فيصوز وهذا ابتاء على ان الاحتباء قد يكون باليد فقط وهو المعقد وفرق الداودي في أحكامه عنه ابن التين بين الاحتباء والقرفصاء فقال الاحتباء ان يقيم رجله ويخرج يتي ركبتيه ويدير عليه ثوبا فيشده فان كان عليه قميص أو غيره فلا يسمى عليه وان لم

يقول عليه السلام كذا قال قال الحافظ ابن حجر والمحدثون (عن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى رجلان دون الآخر حتى تقتلطوا بالناس) أي حتى يمتلأ الثلاثة بغيرهم وهو أعم من أن يكون واحداً فأكبر (أجل) بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها لام مفتوحة كذا استعملته العرب فقالوا أجل قد فعلكم بحدف من أي من أجل (أن يحزنه) من احزن وحزن والعلة ظاهرة لأن الواحد إذا بقى فرداً وتناجى من عداه دونه أسرته ذلك إما لظنه احتقارهم إياه عن أن يدخلوه في نجواهم وإما لأنه قد يقع في نفسه أن سرهم في مضرته وهذا المعنى مأثور عند الاختلاط وعدم أفراده من بين القوم بترك المناجاة فلا يتناجى ثلاثة دون واحد ولا عشرة كما نقل عن أنسب لأنه قد نهى أن يترك واحداً من الجماعة للواحد كترك الاثنين للواحد قال ابن بطال وهذا من أحسن الأدب لثلاثيتهم وبتقاطعهما قال المازري ومن تبعه لا فرق في المعنى بين الاثنين والجماعة لوجود المعنى في الواحد إذا التزم بل وجوده في العدد الكثير أمكن وأشد ٥٥٥ فليكن المنع أولى وانما يخص الثلاثة بالذكر لأنه أقل عدد يتصور فيه ذلك المعنى

فهما وجد المعنى فيه الملق به في الحكم قال ابن بطال وكلما كثرت الجماعة مع الذي لا يتناجى كان بعد حصول المزن ووجود التهمة فيكون أولى واختلاف فيما إذا انفرد جماعة بالتعليق دون جماعة قال ابن التسين وحديث عائشة في قصة فاطمة دال على الجواز قال النووي النهي في الحديث للتصريح إذا كان بغير رضا وقال في موضع آخر ألا بذنه أي صريحاً كان الأذن أو غير صريح والأذن أخص من الرضالان الأذن قد يقع مع الإكراه ونحوه والرضا لا يطلع على حقيقته لا يمكن الحكم لا يسلط إلا بالأذن الله ال على الرضا وظاهر الإطلاق أنه

سئلنا ويدل على ذلك حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أبا هريرة عليك بطريق قوم إذا فرغ الناس امنوا قلت من هم يا رسول الله قال هم قوم تركوا الدنيا فلم يكن في قلوبهم ما يشغلهم عن الله قد أجهدوا أبادانهم وذبحوا أنفسهم في طلب رضا الله فناهيك به فضيلة وزاني أن قضى بالحق في عبادته أذبحه لذيبح الحق اختصا بالعلم له المشورة امتناناً وقد ذكر الله قصة إبراهيم خذله عليه السلام وقوله يا بني اني أرى في المنام أني أذبحك فاذا جاءني الله إبراهيم في نسلي فذبحي وولد له من ذبحه فافقه جعل ابنه لاستسلامه للذبح ذبيحاً ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم إنا ابن الذبيحين يعني إسماعيل وإسماعيل فذلك القاضى عندنا استسلم لحكم الله وأسطبر على مخالفة الأباعد والاقارب في خصوماتهم لم تأخذ في الله لومة لائم حتى قاده إلى صراط الحق جعل ذبيحاً للحق وبلغ به حال الشهداء الذين لهم الجنة قالون في سبيل الله وقدولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علماً ومعاداة عقل بن يسار فتم الذابح ونعم المذبح وفي كتاب الله الدليل على الترغيب فيه بقوله يحكم بها النبيون الذين أسألو إلى آخر الآيات انتهى وحديث أبي هريرة الذي ذكره لا أدري من أخرجه فيبحث عنه وعلى كل حال لحديث الباب وارد في ترهيب القضاة لا في ترغيبهم وهذا هو الذي فهمه الساف والمحقق ومن جعله من الترغيب فقد أهدى وقد استقرح كذا من القضاة إلى ما ذكره أبو العباس وأما أن كنت حال تهمير هذه الأحرف منهم ولكن الله يحب الانصاف وقد ورد في الترغيب في القضاء ما يغني عن مثل ذلك التكلف فخرج الشيطان من حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة إذا اجتمع المسلمون فخطبوا له أبروان أصاب له أبروان

٦٤ نيل سا لا فرق في المنع بين السحر والحضر وهو قول الجمهور وخمس ذلك به ضمهم بالسحر في الموضع الذي لا يأمّن فيه الرجل على نفسه فاما في الحضر والعمارة فلا بأس وقيل إن هذا كلن في أول الإسلام فلما قضا الإسلام وأمن الناس سقط هذا الحكم والصحيح بقاء الحكم والتعميم وحديث الباب أخرجه مسلم في الاستئذان (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال احترق بيت بالمدينة المنورة (على أهله) قال في الفتح لم أقف على تسميتهم (من الدليل لحدث) مبنية للمفعول (بشأنهم النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) فقال إن هذه النار انما هي عدولكم) أي لأنهم كما قال ابن العربي تناسف أبادا أو النامقاة العدو وان كانت لانها منفعة فاطلق عليها العداوة لوجود معنائها (فاذا نمت فاطفئوها عنكم) وفي حديث جابر بن عبد الله عند البخاري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرجها الآتية واجتفوا الأبواب أي اغلقوها وأطفئوا المسابيح فان القوي سقة ربما جرت القتيلة فاحرق أهل البيت والمراد بالقوي سقة القاتلة المأمور بقتلها في الحلى والحرم سميت بذلك على الاستعارة لتبشها وقيل لأنهم هدمت إلى جبال السفينة فقطعها وليس في الجيران أنف منها لا تأتي على خبيرو لا جليل الأهل كنه وألقته قال ابن دقيق العيد يؤخذ من حديث

أبي موسى في حديث جابر بإطفاء المصابيح فهو من حسن قريب ولو تتبع لحصل منه فوائد قال في القمق وقد أقرده أبو حفص العكبري بالتصنيف وهو في المائة الخامسة ووقف على مختصر منه وكان الشيخ ما رآه عليه فلذلك نفى لوتبعه قال النووي وهذا الأمر عام يدخل فيه نارا السراج وغيرها وأما القناديل المعلقة في المأجد وغيرها فإن خيف حريق بسببها دخلت في الأمر وإن آمن ذلك كما هو الغالب فالظاهر أنه لا بأس بها لا تنقاه الله - الله التي عمل بها صلى الله عليه وآله وسلم وإذا انتفت العلة زال المنع انتهى قال ابن دقيق العيد إذا كانت العلة في إطفاء السراج الحذر من حرق الفويصة القليلة فقتضاء إن السراج إذا كان على هيئة لا تميل إليها القارة لا يمنع إبقائه كالألواح على منارة من نحاس أجلس لا يمكن القارة الصعود إليه ويكون مكانه بعيدا عن موضع يمكنها أن تذب منه إلى السراج قال وأما ما ورد من الأمر بإطفاء النيران مطلقا كما في حديثي ابن عمر وأبي موسى فهو أهم من نارا السراج فقد تنطرق منه - مدة أخرى غير القليلة كسقوط شيء من السراج على بعض منافع البيت وكسقوط المذارة ٥٠٦ فيمنع السراج إلى شيء من المنافع فيصرفه فيحتاج إلى الاستيناف من ذلك

ورواه الحماكم والدارقطني من حديث عقبة بن عامر وأبي هريرة وعبد الله بن عمر بلفظ إذا اجتمعت - الحماكم فاخطأ فله أجر وإن أصاب فله عشرة أجور وفي أسنده فروج بن فضالة وهو ضعيف وتابعه ابن أبي عمير بغير نقطه ورواه أحمد بن محمد بن طريق عمرو بن العاص بلفظ إن أصبت القضاء فلان عشرة أجور وإن اجتمعت - فت فاخطأت فلان خمسة وأسنداه ضعيف أيضا وأخرج أحمد بن محمد بن مسند - وابونعيم في الحلية عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال السابقون إلى نزل الله يوم القيامة الذين إذا أعطوا الحق قبلوه وإذا سئلوا بطلوه وإذا حكموا بين الناس حكموا وحكمهم لا تنقسم - وهو من رواية ابن أبي عمير عن خالد بن أبي عمران عن القاسم بن محمد - دعته قال أبو نعيم - تردده ابن لهيعة عن خالد قال الحافظ وتابعه - يحيى بن أيوب عن عبد الله بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم وهو ابن عبد الرحمن عن عائشة ورواه أبو العباس بن القاسم في كتاب آداب القضاء - ومن الأحاديث الواردة في الترهيب حديث عبد الله بن عمر المذموم في الباب ومنها - حديث ابن عباس إذا جالس الحماكم في مكانه هبط عليه ملكا كان يسد دونه ويوقاه ويرشده ما لم يجز فاذا جازع جاوز كما أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن زيد الأشعري عن ابن جريج عن عطاء عنه وأسنداه ضعيف قال صالح جزرة هذا الحديث ليس له أصل وروى الطبري إلى معناه من - حديث والده بن الأسقع وفي البراز من رواية إبراهيم بن خنيم بن هارث عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا عن ولي من أمراء المؤمنين - شيئا وكل الله به ملكا عن يمينه وأحسبه قال وملكاهن شماله يوقاهن ويسد دانه إذا أريد به خير ومن ولي من أمراء المسلمين شيئا فإريد به غير ذلك وكل إلى نفسه قال ولا تعلم - يروي - هذا اللفظ

فإذا استوفى بحيث يؤمن معها الأحرار فيزول الحكم بن زوال علمته وهذه الأوامر لم يحملها إلا كثر على الوجوب ويلزم أهل الظاهر حملها عليه قال وهذا لا يختص بالظاهر بل الحمل على الظاهر المعارض ظاهر يقول به أهل القياس وإن كان أهل الظاهر أولى بالالتزام به لكونهم لا يلتفتون إلى المفهومات والمناسبات وهذه الأوامر تنوع بحسب مقاصدها فتم ما يحمل على الذنب وهو التسمية على كل حال ومنها ما يحمل على الذنب والارشاد معا كإغلاق الأبواب من أجل التعليل بأن الشيطان لا يفتح بابا غلقا ولأن الاحتراز من مخالطة الشياطين مندوب

المعروف أن كان فتنه صالح دينية كالحراسة وكذا ابتكاه الله - قاء وضمير الأفعال الله أعلم انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما - ما قال رأيتني مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي رأيت نفسي في فرضه عليه الصلاة والسلام استحضرا الحالة المذكورة فصار أشد علمها كأنه يرى نفسه يفعل ما ذكر (بنيت يدي بيتا يكتفي) بضم المثناة التمهية وكسر الكاف وتشديد النون من أكن أي يقيني (من المطر) وجاء بفتح أوله من كن قال أبو زيد الأنصاري كفتته وأكنته بمعنى أي سترته وأسرته (ويطلق من الشمس ما أعاني عليه) أي على بنائه (أحد من خلق الله) عز وجل تأكيد لقوله بنيت يدي وإشارة إلى خفة موته والحديث أخرجه ابن ماجه في الزهد قال في القمق أشار الأنصاري به ذا إلى ذم التطاول في البنيان وفي الاستدلال نظر وقد ورد في ذم تطويل البناء ما أخرجه ابن أبي الدنيا بسند ضعيف مع كونه موقوفا من رواية حماد بن عامر إذا رفع الرجل بناء فوق سبعة أذرع نودي بإفاسق إلى ابن تذهب وفي ذمه مطلقا حديث خباب يرفعه بنو جر الزجل في نفقته كلها إلا التراب أو قال البناء صححه الترمذي وأخرج له شاذ من أنس بلفظ إلا البناء فلا يخبر فيه وفي المجهول الأوسط من حديث أبي بشير الأنصاري إذا أراد الله بعبد شرا اتفق ماله في البنيان قال في القمق وهو

محمول على ما لا تعمى الحاجة اليه مما لا بد منه للتوطن وما يمكن من البرد والمروءة أخرج أبو داود من حديث ابن عمر بن العاص قال مرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا طين حائطاً فقال الأمر أجمل من ذلك وصححه الترمذي وابن حبان وأخرج أبو داود أيضاً من حديث أنس رفعه أمان كل شيء وبال على صاحبه إلا ما لا إلا ما لا يدمى ورواه مؤثرون إلا الراوى عن أنس وهو طلبة الأسدي فليس بمعروف وله شاهد عن واثقه عند الطبري (تنبيه) هذه الأحاديث الثمانية التي ذكرها المصنف في آخر كتاب الأحكام هي في الأصل من أحاديث كتاب الاستئذان الذي بهد كتاب الآداب في نسخة البخارى وعليه شرحها الحافظ في الفتح والقسطا لاني في الارشاد وهي في الترتيب في الجزء الثامن من الفتح والتاسع من القسم الثاني وهذا ما سمعته منه عفا الله عنه أو هي في نسخته هكذا والله أعلم وكذلك كتاب الدعوات التالي لكتاب الأحكام على ترتيب المصنف فإنه في أصل النسخة وشروحه ما بهد كتاب الاستئذان في الجزء الثامن من الفتح والجزء التاسع من الارشاد لاني الجزء العاشر الذي عليه ختام النسخة فليعلم ذلك وبالله التوفيق

٥٠٧ (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الدعوات) •

بفتح الدال والعين المهملتين جمع
دعوة مصدر يراد به الدعاء يقال
دعوت الله أى سألته قل فى
افتح الدعوة هى المسئلة الواحدة
والدعاء الطلب والدعاء الى الشئ
الحث على فعله دعوت فلانا
سأنته ودعوته استغفتمه و يطلق
أيضا على رفعة القدر كقوله
ليس له دعوة فى الدنيا ولا فى الآخرة
كذا قال الراغب ويمكن رده الى
الذى قبله و يطلق الدعاء أيضا
على العبادة والدعوى باقصر
الدعاء كقوله تعالى وآخى
دعواهم والادعاء كقوله فما
كان دعواهم اذ جاءهم ما بانا
ويطلق الدعاء على التسمية
كقوله لا تجعلوا دعا الرسول
منكم كدعاء بعضكم بعضا وقال
الراغب الدعاء والنداء واحد

الامن حديث عزال و ابراهيم ليس بالقوى ومن احاديث الترهيب حديث عبد الله
ابن ابي اوفى المذكور في الباب ولكن هذه الترهيبات اغماهى في حق القاضي العادل
الذى لم يسأل القضاء ولا استمعان عليه بالشعاع وكان له من العلم بكتاب الله وسنة
رسوله ما يعرف به الحق من الباطل بعد احراز مقدار من الآتيه ما يقدر به على الاجتهاد
في ابراده واصداده وامان كان به كس هذه الاوصاف او بعضها فاقصد وضع نفسه في
مضيق وباع آخرته بدينه لان كل عاقل يعلم ان من تساق للقضاء وهو جاهل بالشريعة
المطهرة جهلا بلا بساطا او جهلا بكمالاته او من كان قاصرا عن رتبة الاجتهاد فلا حامل له
على ذلك الاحب المال والشرف او احدهما اذ لا يصح ان يكون الحامل من قبيل
الدين لان الله لم يوجب على من لم يتمكن من الحكم بما انزل من الحق ان يفصل هذا العبء
الثقيل قبل تحصيل شرطه الذى يحرم قبوله قبل حصوله فاعلم من هذا ان الحامل
للمقصرين على التفتت على القضاء والثواب على احكام الله بدون ما شرطه ليس الا
الدين والدين فايالك والاعتذار بقوال قوم يقولون بالسننهم ما ليس في فلو بهم فاذا البسوا
لثواب الربا والتصنع واظهروا شعار التفرير والتدليس والتلبيس وقالوا ما لهم بغير
الحق حاجة ولا ارادوا التحصيل الثواب الاخرى فقل لهم دعوا الكذب على انفسكم
يا قضاة النار بئس المختار فلو كنتم تحشون الله وتمعنونه حق تقاته لما اذنبتم على
الخطورة بادى بدون ايجاب من الله ولا اكرام من سلطان ولا حاجة من المسلمين وقد
كثر التتابع من الجهلة في هذا المنصب الشريف واشتروا بالاموال عن هوا جهل منهم
حتى تمت البلوى بجميع الافطار العينية قوله فهو اربعة خريفا قال في النهاية هو

لكن قد يعجز الداع عن الاسم والدعاء لا يكاد يقصد وأطال الجافظ في القبح في بيان ذلك قال تعالى ادعوني أستجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين والدعاء بمعنى العبادة كقوله ان يدعو من دونه الا انانا وقال الشيخ في الدين السبكي الاولى جعل الدعاء في الآية على ظاهره وأما قوله بعد ذلك عن عبادتي فوجه الربط ان الدعاء انحصر من العبادة فمن استكبر عن الدعاء وعلى هذا قال الوجه بانما هو في حق من ترك الدعاء استكبارا ومن فعل ذلك كفر وأما من تركه لصد من المقاصد فلا يتوجه اليه الوعد المذكور وان كثرت ان ملازمة الدعاء والاستكثار منه أرجح من الترك لكثرة الأدلة الواردة في الحض عليه انتهى وقد نأزت الآثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتغيب في الدعاء والحث عليه وفي حديث أبي هريرة رفعه ليس شيء أكرم على الله من الدعاء أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وحديثه رفعه من لم يسأل الله يغضب عليه أخرجه أحمد والبزار في الادب المقرد والترمذي وابن ماجه والحاكم كله من رواية أبي صالح الخوزي وهو مختلف فيه ضعفه ابن معين وقواه أبو زرعة وفي حديث ابن مسعود رفعه يسألون من فضله قال الله يحب ان يستل أخرجه الترمذي وفي حديث ابن عمر رفعه ان الدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل فعليك

وهي لراحة الناس من هول الموقف وهي محتصة بنينا صلى الله عليه وآله وسلم قال الدوري قيل وهي المقام المحمود وقال
الطبري قال أكثر أهل التأويل المقام المحمود هو الذي يقومه صلى الله عليه وآله وسلم ليرى بهم من كرب الموقف لحديث ابن
عباس المقام المحمود الشقاعة وحديث أبي هريرة قوله تعالى عسى أن يبعثل ربك مقام محمودا قال سئل عنه النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال هي الشقاعة قال في الفتح الرابع أن المراد به الشقاعة لكن الشقاعة التي وردت في الأحاديث في المقام
المحمود نوعان الأول العامة في فصل القضاء والثاني الشقاعة في إخراج المذنبين من النار انتهى • الثانية في إدخال قوم الجنة
بغير حساب وهم مذمورون أي صفاني يميننا صلى الله عليه وآله وسلم واستدل لها بقوله تعالى في جواب قوله صلى الله عليه وآله
وسلم أمي أمي أدخل الجنة من أمي من لا حساب عليه أو الدليل عليه ما رواه صلى الله عليه وآله وسلم الزيادة على السبعين
ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب • الثالثة في إدخال قوم حوسبوا فاستحقوا العذاب أن لا يدخلوا • الرابعة فمن
دخل النار من المذنبين فقد جُناحت الأحاديث بإخراجهم من النار بشقاعته ٥٠٩ صلى الله عليه وآله وسلم وغيره • الخامسة
في زيادة الدرجات في الجنة

لا هاهنا وأشار الدوري في روضته
إلى أن هذه من خصائصه وزاد
عباس سادسة وهي التفضيف
عن أبي طالب وزاد غيره سابعة
وهي الشقاعة لأهل المدينة
لحديث الترمذي عن أبي هريرة
رفعه من استطاع أن يعوت
بالمدينة فاعمل فاني أشق مع من
مات بها قال في الفتح وهذه غير
واردة لأن متعلقها لا يخرج عن
واحد من الخمس الأول وفي
العروة الوثقى للقرظي شفاعته
لجماعة من الصلابة في تجاوز
عن نقصهم ولعلمها تدرج في
الخامسة وزاد القرطبي أنه أول
شافع في دخول امتها الجنة قبل
الناس وزاد صاحب الفتح
الشفاعة فمن استوت حسنة

بالله من رأس السبعين وأما رواه أحمد • وعن بريدة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فأما الذي في الجنة
فرجل عرف الحق ف قضى به ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار ورجل
قضى للناس على جهل فهو في النار رواه ابن ماجه وأبو داود وهو دليل على اشتراط كون
القاضي رجلا • وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أفتى بفتيا
غير ثبت فأنما اتهم على الذي أفتاه رواه أحمد وابن ماجه وفي لفظ من أفتى بفتيا بغير علم
كان أشد ذلك على الذي أفتاه رواه أحمد وأبو داود • وعن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال يا أبا ذر إن أراك ضعيفا وإن أحب إليك ما أحببته نفسي لا تأمرن على
اثنين ولا توين مال بينهم • وعن أبي ذر قال قلت يا رسول الله الاستعانة في قال فضررب
يده على منكبي ثم قال يا أبا ذر أنت ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم لقيمة فزنى رجلا لا
من أخذها بجهتها وادى الذي عليه فيها رواه أحمد • وعن أم الحصين الاحسية
أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اسمعوا وأطيعوا وإن أمر عليكم عبد
جبنى ما أظام فيكم كتاب الله عز وجل رواه الجماعة إلا البخاري وأبو داود • وعن أنس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد
جبنى كان رأسه في بيرة رواه أحمد والبخاري وهذا عند أهل العلم محمول على غير ولاية
الحكم أو على من كان عبدا • حديث أبي هريرة الأول قد أخرج ما يشهد له أحمد من

وسيقاته أن يدخل الجنة لحديث ابن عباس عند الطبراني قال السابق يدخل الجنة بغير حساب والمقتصد بدرجة الله والظالم
لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلونها بشقاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحاب الأعراف قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم
على الأجر وشفاعته فمن قال لا إله إلا الله ولم يعمل شيئا قط قال فالوارد على الخمسة أربعة ومائة وأهلا لارد كما ترد الشقاعة
في التخصيف عن صاحب القبرين وغير ذلك لم يثبت من جهة أحوال الدنيا انتهى • ملخصا قال القسطلاني (ع) عن شدادين
أوصى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعنا الاستغفار ترجم البخاري بالأفضلية والحديث بلفظ
المصدق كانه كما قال في الفتح أشار إلى أن المراد بالسيادة الأفضلية والله جدهما مستغفار من الرئيس المقدم الذي يشفع عنه
في حقونهم ويرجع إليه في الأمور كهذا المقام الذي هو جامع إمامي التوبة كلها (ان تقول) بصيغة الخطاب وفي الفتح
أن يقول العبد ذنبت في رواية أحمد والنسائي أن سيد الاستغفار أن يقول العبد (ألهم أنت يغفر لي) أنت يغفر لي أنت خلقتني وأنا
عبدك (أو عبادك) وأنا على عهدك ووعدك أي ملأها من ذنوبي وواعده منك من الإيمان بك واستخلاصك من النار لك
فما استطعت من ذلك فاعني مني لا اله الا انت واليه المرجع والمآب من حقه تعالى ولا يكون إلا كما قال ابن

بطلانها بعد العهد الذي أخذته الله على عباده حيث أخرجهم من أرض مصر إلى أرض كنعان فاعترفوا له
بالربوبية وأذعنوا له بالوحدانية وبالوحدانية ما قال على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم إن من مات لا يشرك بالله شيئا وأذى
نفسه فمات ميتة واحدة (اعوذ بك من شر ما صنعت أبوء) اعترف (لكني معتكف على) وأبوء بذنبي اعترف به أو أواجه له
برغمي فلا استطيع صرفه عنى (اعترف لي) ولا يذوقه غفرتى بزيادة الفسحة (فانه لا يغفر الذنوب الا أنت) قال في شرح المشكاة
اعترف أو لا بأنه اعترف عليه ولم يقدره يشمل كل الذم ثم اعترف بالتقصير وأنه لم يقم بأداء شكرها وعبادة ذهاب الفسحة في التقصير
وهضم النفس انتهى قال في الفتح ويحتمل أن يكون قوله وأبوء بذنبي اعترافا بوقوع الذنب مطلقا ليصح الاستغفار منه لأنه
عندما قصر فيه من أداء الذم ذنبا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومن قالها) أى الكلمات (من النهار وعنتا) مخلصا (بها) من
قلبه مصادقا بشوابه (فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة) الدخيل لها الدخا من غير دخول النار لان الغالب
ان المؤمن بحقيقته المؤمن بمضمونها ٥١٠ لا يعصى الله تعالى أو ان الله يعفو عنه بركة هذا الاستغفار قاله في

الكواكب (ومن قالها من الليل وهو وقن) مخلص (بها) فمات قبل ان يصبح فهو من أهل الجنة ويحتمل أن يكون هذا
قيل قالها ومات قبل ان يفعل ما يغفر له بذنوبه وقال في جملة النفوس من شروط الاستغفار
صحة النية والتوجه والادب فلان أحد حاصل الشروط
واستغفار بغير هذا اللفظ
الوارد واستغفرا آخر به هذا اللفظ
الوارد لكن أحل بالشروط هل
يتساويان والذي يظهر ان اللفظ
المذكور انما يكون سيد
الاستغفار اذا جمع الشروط
المذكورة قال وقد جمع هذا
الحديث من يدعي المعاني وحسن
الالفاظ ما يحق له ان يسمى سيد
الاستغفار ففيه الاقرار لله

حديث قيس الغفاري مرفوعا وفيه التحذير من امارة السفهاء ورجاله رجال الصحيح
ومثله أخرجه الطبراني عن عوف بن مالك مرفوعا وفي استناده النحاس بن قيس وهو
ضعيف وحديث بريدة أخرجه أيضا الترمذي والنسائي والحاكم وصححه قال الحاكم
في علوم الحديث تفرد به الخراسانيون ورواه مرارة قال الحافظ له طرق غير هذه جمعها
في جزء مفرد وحديث أبي هريرة للناسي سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال استناده أئمة
أكثرهم من رجال الصحيح وزاد أبو داود ومن أشار على أخيه بأمر يعلم ان الرشد في غيره
فقد خانته وحديث أنس لفظ البخاري أظيع واللمطان وان عبد الله ما كلز ببيعة قوله
ان يطلع قوم الخ فيه دليل على ان المرأة ليست من أهل الولايات ولا يصل لقوم توليت
لان محض الامر الموجب لعدم الفلاح واجب قال في الفتح وقد اتفقوا على اشتراط
الذكورة في القاضي الا عن الحنفية واستثنوا الحدود وأطلق ابن جرير ويؤيد ما قاله
الجهور ان القضاء يحتاج الى كمال الرأي ورأى المرأة ناقصة ولا سيما في محافل
الرجال واستدل المصنف أيضا على ذلك بتحديث بريدة المذكور في الباب لقوله فيه رجل
درجل فدل بعمه ومعه على خروج المرأة قوله وامارة الصبيان فيه دليل على انه لا يصح
ان يكون الصبي قاضيا قال في البحر الاجماع وامره صلى الله عليه وآله وسلم له بالتمهوذ
من رأس السبعين اهله لما ظهر فيه من الفتن العظيمة من اقبل الحسين رضي الله عنه
ورقة الحرة وغير ذلك مما وقع في عشر السبعين قوله القضاء ثلاثة الخ في هذا الحديث
أعظم وأزع للجهل من الدخول في هذا المنصب الذي يفتنى بالجاهل والجاهل الى النار
وبالجهل فاصنع أحسنه بنفسه ما صنعته من ضاقت عليه المعاش فزج بنفسه في القضاء

وحده بالالهية والعبودية والاعتراف بأنه الخالق والاقرار بالعهد الذي أخذته عليه والرجاء بما
وعده به والاستعاذة من شر ما جنى العبد على نفسه وإضافة النعماء الى موجدتها وإضافة الذنوب الى نفسه ورغبته في المغفرة
واعترافه بأنه لا يقدر على ذلك الا هو وفي كل ذلك الاشارة الى الجمع بين التوبة والحقنة وان تكاليف الشريعة لا تحصل
الا اذا كان في ذلك عون من الله تعالى انتهى وقال في الكواكب لاشك ان في الحديث ذكر الله تعالى بالأكمل الاوصاف وذكر
العبد نفسه بانقص الخصال وهي أقصى غاية التضرع ونهاية الاستكافة لمن لا يستغفرها لاهوا ما الاقل فلما نسب من
الاعتراف بوجود الصانع وتوحيده الذي هو أصل الصفات العدمية المسماة بصفات الجلال والاعتراف بالصفات السبعة
الوجودية المسماة بصفات الاكرام وهي القدرة اللازمة من الخلق الملزومة للارادة والعلم والحياة والخامسة الكلام
اللازم من الوجود والسمع والبصر اللازمان من المغفرة والمغفرة للسمع والبصر لا يتصور الا بعد السمع والابصار وأما
الثاني فلما نسب ايضا من الاعتراف بالعبودية وبالذنوب في مقابلته النعمة التي تقتضي قبضها وهو الشكر انتهى والحديث
أخرجه النسائي في الاستعاذة وفي البرم واليسار قاله القسطلاني (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي

عليه السلام) وآله (وسلم يقول والله اني لا استغفر الله واؤتوب اليه في اليوم اكثر من سبعين مرة) اى الفعل ذلك الاستغفار
 اظهار العبودية واقتدار الكرم الربوبية او تعليم امنه لامتة او من ترك الاولى او قاله تواتر ما رواه صلى الله عليه وآله
 وسلم لما كان دائم الترقى في معارج القرب كان كلما رقى درجة ورأى ما قبلها دونها استغفر من الكبر قال في الفتح ان
 هذا مفسر على ان العدد المذكور في استغفاره كان مفرقا بحسب تعدد الاحوال وظاهر الفاظ الحديث يخالف ذلك
 وفي حديث أنس اني لا استغفر الله في اليوم سبعين مرة والتعبير بالسبعين قيل هو على ظاهره وقيل المراد التكثير والعرب
 تضع السبع والسبعين والسبع مائة موضع الكثرة وقوله في حديث الباب اكثر من سبعين يحتمل ان يفسر بحديث أبي هريرة
 لا استغفر الله في اليوم مائة مرة وفي حديث الاغر عنده وسلم مر فواته لفان على قلبى وانى لا استغفر الله كل يوم مائة مرة
 وقد ذكرنا في الفيز وجوها ذكرها في القسطاني في كتابه المواهب اللدنية قال في الفتح ظاهره انه يطلب المغفرة ويهزم
 على التوبة أو المراد انه يقول هذا اللفظ بعينه ويرجع الثاني ما أخرجه الشافعي بسند جيد من

ابن مال من الخطام وأموال الارامل والايام ما يحول بينه وبين دار السلام مع جهله
 بالاحكام او جور على من تعديت يديه للغصام من أهل الاسلام قوله من أنى يضم
 الهمزة وكسر المثناة متبى الى الم يسم فاعله فيكون المعنى من افتناء مفت من غير ثبت مر
 الكتاب والسنة والاستدلال كان انعم على من افتاء بغير الصواب لاعلى المستغنى المقلد
 وقد روى بفتح الهمزة والمثناة فيكون المعنى من أنى الناس بغير علم كان انعم على الذى
 سوغ له ذلك واقفيا بجواز القضا من مثله مع جهله واذن له فى القنوى ورخص له فيها
 قوله أرا الضميمة فيه دليل على ان من كان ضميعة لا يصلح اتولى القضاء بين المسلمين قال
 أبو على الكرايسى صاحب الشافعي فى كتاب أدب القضاء له لأعلم بين العلماء من سلف
 خلافا ان أحق الناس ان يقضى بين المسلمين من بان فضله وصدقه وعلمه وورعه وان
 يكون عارفا بكتاب الله عالما بأحكامه عالما بسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 حافظا لا كثرها وكذا أقوال العلماء عارفا بالوقا والخلاف وأقوال فقهاء التابعين يعرف
 الصحيح من السقيم يتتبع النوازل من الكتاب فان لم يجد فى السنة فان لم يجد عمل بما
 اتفق عليه الصحابة فان اختلفوا فاقوا وجدده أشبهه بالقرآن ثم بالسنة ثم بشيئ أو كابر
 الصحابة عمل به ويحكمون كثير المذاكرة مع أهل العلم والمشاورة لهم مع فضل وورع
 ويكون حافظا للسنة ونطقه وقرجه فها الكلام المنصوم ثم لا بد ان يكون عاقلا مائدا
 عن الهوى ثم قال وهذا وان كان لم انه ليس على وجه الارض أحد يجمع هذه الصفات
 ولكن يجب أن يطلب من أهل كل زمان أكملهم وأفضلهم وقال المهلب لا يمكن فى
 استحباب القضاء أن يرى نفسه أهلا لذلك بل ان يراه الناس أهلا له وقال ابن حبيب

طريق مجاهد عن ابن عمر انه سمع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول استغفر الله الذى لا اله الا هو الى القيوم واؤتوب اليه
 فى المجلس قبل أن يقوم مائة مرة
 وله من رواية محمد بن سودة عن
 نافع عن ابن عمر بلفظ انا
 استغفرت لرسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فى المجلس
 رب اغفر لى وتب على انك أنت
 التواب الغفور مائة مرة قال
 عياض المراد بالغفر فترات عن
 الذكر الذى شأنه ان يدام عليه
 فاذا فرغ منه لا يمر ما عد ذلك ذنباً
 فاستغفر منه وقيل هو شئ
 يعترى القلب ما يقع من حديث
 النفس وقيل هو السكينة اى
 تفتى قلبه والاستغفار لاظهار
 العبودية لله والشكر لما أواه

وقيل هى حالة خشية واعظام والاستغفار شىء كرها وقد استشكل وقوع الاستغفار منه صلى الله عليه وآله وسلم وهو
 معوم والاستغفار يستدعى وقوع معصية واجيب بعدة اجوبة منها مات قدم فى تفسير الغيب ومنها قول ابن الجوزى
 هفوات الطباع البشرية لا بد لم منها أحد والانباء وان عهدها من الكائن فلم يعصها من الصغار ايضا ومنها قول ابن بطال
 الانبياء أشد الناس اجتهادا فى العبادات لما اعطاهم الله تعالى من المعرفة فهم دائبون فى شكره معترفون بالانقصير انتهى
 ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم ان الاستغفار من التقصير فى اداء الحق الذى يجب له تعالى ويحتمل ان يكون لا يستغفاله بالامور المباحة من
 اكل وشرب وجماع ونوم وراحة او لحاطبة الناس والنظر فى مصالحهم ومحاربة اعدائهم نارة ومداواتهم اخرى
 وتأليف المؤلف تلخيص وعمل ذنباً بالنسبة الى المقام العلى وهو الحضور فى خطبة القدس ومنها ان استغفاره تشريع
 لامته او من ذنوب الامة فهو كالشفاعة لهم والله اعلم بحقيقة الحال (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه حدث
 بحديثين احدهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم والاخر عن نفسه قال) وهو الحديث الموقوف به جزم ابن بطال
 والتوى (ان المؤمن يرى ذنوبه) مفعول يرى الثانى محذوف اى كالجبال يابلل قوله فى الاخرة كذاب مر او هو قوله

(كانه فاهد مقتجب على خلاف ان يقع عليه) لقوة ايمانه وشدة شوقه فلا يامن العقوبة بسبب خوفه والمؤمن دائم الخوف والمراقبة يستصغر علة الصالح ويخاف من صغير علة السيئ قال ابن جبر السبب في ذلك ان قلب المؤمن متورق فاذا رأى من نفسه ما يخالف ما يتوربه قلبه عظم الامر عليه حال والحكمة في القنيل بالجليل ان غيره من المهلكات قد يحصل التسبب الى الحياة منه بخلاف الجلبل اذا سقط على الشخص لا يصح منه عادة (وان القابري ذو قوبه كذباب) الطير المعروف (بجره على انفه) فلا يالي به لاعتقاده عدم حصول كبر ضرر بسببه كما ان ضرر الذباب عند سمل وكذلك دفعه (فقال به) اي بالذباب (هكذا) اي نحاه يده اودفعه وهو من اطلاق القول على القوم قالوا هو ابلغ قال القابري اقله عليه بقل خوفا فيمنع بالمعصية ودل القنيل الاول على غاية الخوف والاحتراز من الذنوب والثاني على نهاية قلة المبالاة والاحتفال بها والتعيب بالذباب لكونه اخف الطيور واسفله ولانه يدفع بالقلوب والانف للمبالغة في اعتقاده خفة الذنب عنده لان الذباب قلبا ينزل على الانف وانما ٥١٢ يقصد غالباً العين وفي اشارته يده قاكيد للغة ايضا لانه يذا

عن مالك لا بد ان يكون القاضي عالماً بما قلا قال ابن حبيب فان لم يكن علمه فقل ودورع لانه بالورع يقف وبالعقل يسأل وهو اذا طلب العلم لم يجد فادأطلب العقل لم يجده انتهى قلت ماذا يصنع الجاهل العاقل عند ورود مشكلات المسائل وغاية ما يفيد به العقل التوقف عند كل خصومة ترد عليه وملازمة سؤال أهل العلم عنه والاحتذاء بأقوالهم مع عدم المعرفة لمقها من باطلها وما بهذا امر الله عباده فانه امر الحاكم ان يحكم بالحق وبالعدل وبالوسط وبما أنزل ومن اين مثل هذا العاقل العاقل عن حليمة الدلائل ان يعرف حقيقة هذه الامور بل من أين له ان يتعقل أطبة اذا جأته من كتاب أو سنة حتى يحكم عدلها ثم قد عرف اختلاف طبقات أهل العلم في الكمال والقصور والانصاف والاعتساف والتثبت والاستهجال والطيش والوقار والتعويل على الدليل والتنوع بالتقليد فمن أين لهذا الجاهل العاقل معرفة العالي من السافل حتى يأخذ عنه أحكامه وينيطب عليه وبراهاه فهذا شئ لا يعرف بالعقل باتفاق العقلاء فما حال هذا القاضي الاحكام من قال فيه من قال

كيفية عيبه فادزماها . أعني على وجع الطر بق الحائر

قولا لا تأمرن على اثنين الخ في هذا انتهى بهد المحاض الصبح بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اني احب لك ما احب لنفسى ارشاداً للعباد الى ترك فعل اعياء الامار مع الضعف عن القيام بمقها من أي جهة من الجهات التي يصدق على صاحبها انه ضعيف فيها وقد قدمنا كلام النووي على هذا الحديث في باب كراهية الحرص على الامارة قوله وان امر عليكم عبد حديثي يقع المهمل والمودة بعد هاهنا مضمون الى الحديث قوله كان

القدر اليسير يدفع ضرره قال المحب الطبري انما كانت هذه صفة المؤمن لشدة خوفه من الله ومن حق به لانه على يقين من الذنب وليس على يقين من المغفرة والقابري قلبيل المعرفة بالله فذلك قل خوفه واستهان بالمعصية وقال ابن أبي جبر السبب في ذلك ان قلب القابري مظلم فوقع الذنب خفيف عنده ولذا لم يجد من يقع في المعصية اذا وعظ يقول هذا من قال ويستفاد من الحديث ان قلة خوف المؤمن من ذنوبه وخفتها عليه يدل على عفوره وفي الحديث ضرب المثل بما يمكن وارشاد الى الحظ على محاسبة النفس واعتبار العلامات الدالة على

رواه

بقائه نعمة الايمان قال وفيه أن لعجور امرقابي كالايمان وفيه دليل لاهل السنة لانهم

لا يكفرون بالذنب ورد على الخوارج وغيرهم عن بكاء رب بالذنوب وقال ابن بطال يؤخذ منه انه ينبغي ان يكون المؤمن عظيم الخوف من الله تعالى من كل ذنب صغيرا كان او كبيرا لان الله تعالى قد يعذب على القليل فانه لا يستل حيا يفعل بهانه (ثم قال) ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا هو الحديث المرفوع قال في الفتح قال النووي قوله أفرح والاول قول ابن مسعود وكذا جزم ابن بطال بان الاول هو المرفوع والثاني هو المرفوع وهو كذلك ولم يقف ابن التين على حقيقة ذلك فقال احد الحديثين عن ابن مسعود والآخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يزد في الشرح على الاصل شيئا واغرب الشيخ أبو محمد بن أبي جبر في محتمره فاورد احد الحديثين من الآخر وعرف كل منهما بوجه من ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس ذلك في شئ من نسخ البضاري ولا التصريح برفع الحديث الاول الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شئ من كتب الحديث الا ما قرأت في شرح مغلطاي انه روى مرفوعا عن طريق وهاها أبو أحمد الجرياني يعني ابن عدي وقد وقع بيان ذلك في الرواية المعلقة وكذا وقع البيان في رواية مسلم مع كونه

لم يلق حديث ابن مسعود الموقوف وانقطعت من طريق جري عن الاعمش عن عمارة عن الحارث قال دخلت على ابن مسعود
اعوده وهو مريض فحدثني حديثين حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله اشد فرحا بالحديث (الله) بلام التأكيد المفتوحة (افرح) ارضى (بتوبة عبده) واقبل لها
والفرح المتعارف في نعوت بن آدم غير جائز على الله تعالى لانه اهتز ازطرب بحسبه الشخص في نفسه عند نظره بغير من
يستكمل به نقصانه او يسد به خلته او يدفع به عن نفسه ضررا او نقصا وانما كان غير جائز عليه تعالى لانه الكامل بذاته
الغنى بوجوده الذي لا يلحقه نقص ولا قصور وانما علم الرضا والسلف فهو وامنه ومن أشباهه ما وقع الترغيب فيه من
الاعمال والاخبار عن فضل الله واثباتها هذه الصفات له تعالى ولم يشغله لولايته سيرة ما مع اعتقادهم تغزيه تعالى عن صفات
الخالقين (من رجل نزل منزلا) بكسر الزاي في الثاني (وبه) أى بالمئزر (مهلكة) ٥١٣ بفتح الميم واللام تم لكها أو من

حصل فيها وفي بعض النسخ كافي
الفتح مهلكة بضم الميم وكسر
اللام من مزيد الرباعي أى تم لك
هى من حصل بها وفي مسلم في
ارض دوية مهلكة (ومعه
راحته عليه بطعامه وشرايه
فوضع رأسه فنام فوسه فاستيقظ)
من نومه (وقد ذهبت راحته)
تخرج في طلبها (حتى اشد عليه
الحرو العطش او ما شاء الله) وفي
رواية حتى اذا دركه الموت (قال
أرجع) بالفتح المتكسر (الى مكانى)
الذى كنت فيه فنام (فرجع)
اليه (فنام فومة ثم رفع رأسه)
بعد ان استيقظ (فاذا راحته
عنده) عليه ازاله طعامه وشرايه
كذا في رواية غيره مسلم وزاد ابو
معوية عن الاعمش وما يصلحه
انخرجه الترمذى وغيره وفي

رأسه زبيبة هى واحدة الزيب المأكول المعروف الكائن من العنب اذا جف وانما شبه
رأس العبد بالزبيبة اتجمها ووايكون شعره اسود وهو قليل في الحنارة وبشاعة الصورة
وعدم الاعتدال ذهابا قد حكي الحافظ في الفتح عن ابن بطال عن المهلب انه لا تجب
الطاعة للعبد الا اذا كان المستعمل له اماما قريبا لان الامامة لا تكون الا في قريب
قال وأجبت الامة على انه لا تكون في العبيد وحكى في البحر عن العترة انه يصح أن
يكون العبد قاضيا وعن الشافعية والحنفية أن لا يصح أن يكون العبد قاضيا

• (باب تعليق الولاية بالشرط) •

(عن ابن عمر قال أقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة موتة زيد بن حارثة وقال
ان قتل زيد فمفروان قتل جعفر فعبد الله بن رواحة رواه البخارى ولا أحد من حديث
أبي قتادة وعبد الله بن جعفر نحوه) حديث ابن عمر هو طرف من حديث طويل
في ذكر غزوة موتة وكذلك حديث أبي قتادة وعبد الله بن جعفرهما في وصف الغزوة
المذكورة وقد اشتمل على جميع ذلك كذب الحديث والسير فلا تطول بذكره وقد استدلل
المصنف رحمه الله بالحديث على جواز تعليق الولايات بالشرط المستقبلي كافي ولاية
جعفر قائما بشرطة يقتل زيد وكذلك ولاية عبد الله بن رواحة فانما مشروطة بقتل
جعفر ولا عرف الا أن دليله لا يدل على المنع من تعليق الولاية بالشرط فاعمل خلاف من
خالف في ذلك مستندا الى قاعدة فقهية كما يقع ذلك في كثير من المسائل

• (باب نهى الحاكم عن الرخوة واتخاذ حاجب لبايه في مجلس حكمه) •

٦٥ قيل سأ حديث أنس عند البخارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله افرح بتوبة عبده من أحدكم
سقط على بصره وقد اضله في ارض فلاة فزاده لم فافلت منه وعلما طعامه وشرايه نادى منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها فنام
فبينما هو كذلك اذا بها قائمة عنده فأخذ بطنها فهاثم قال من شدة الفرح اللهم أنت عبدى وأنت برك أخطأ من شدة الفرح وفيه
كما قال الناصى عياض ان مثل هذا صدر في حال الدهشة والذهول لا يؤخذ به الانسان وكذا حكاية عنه على وجه العلم أو
القائدة الشرعية لا على سبيل الهزمو اللعب والله تعالى يعافينا من كل مكرره ويدل على ذلك حكاية النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ذلك ولو كان منكرا ما حكاها قال ابن أبي جرة وفي حديث ابن مسعود من القوادى جواز قهر المروءة لانه لا يضرب
الشروع المثل الا بما يجوز ويحمل حديث النهى على الكراهة جمعها ويظهر من هذا الحديث حكمة النهى قال في الفتح
والحصص الاول مردود وهذه القصة تؤيد النهى قال وفيه تسمية المفاخرة التي ليس فيها ما يؤكل ولا يشرب مهلكة وفيه أن
من ركن الى ما سوى الله انقطع به أحوج ما يكون اليه لان الرجل ما نام في الفلاة وحده الا ركن الى ما معه من الزاد فلما اعتقد
على ذلك خافه لولان الله لطيفه وأعاد عليه ضلته قال بعضهم من سره أن لا يرى ما يسوءه فلا يتخذ شيئا يخاف له فقد أقال وفيه

أن فرح البشر ونعيمهم أغناهم على ما جرى به أثر الحكمة من العواذل فخذ ذلك من أن الحزن المذكور إنما كان على ذهب راحلته تلوف الموت من أجل فقد زاده وفرحه بها إنما كان من أجل وجدانه ما فقد مما تنسب الحياة إليه في العادة وفيه بركة الاستسلام لأمر الله تعالى لأن المذكور لما أس من وجدان راحلته استسلم للموت فحق الله عليه برذالته وفيه ضرب المثل بما يصل إلى الانهزام من الأمور المحسوسة والارشاد إلى الخوض على محاسبة النفس واعتبار العلامات الدالات على بقاء نعمة الايمان والله أعلم (عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أخذ مضجعه من الليل وضع يده تحت خده) وفي رواية كان إذا أوى إلى فراشه (وقال بسمك الله أموت وأحي) أي بذكر اسمك أحيما بحيث وعلمه أموت أو المارد بسمك المميت أموت وبسمك المهي أحيما لضعاف الأسماء المحسوسة ثابتة له تعالى فكل ما ظهر في الوجود فهو صادر عن تلك المقتضيات (وإذا قام) ٥١٤ وفي رواية وإذا استيقظ أي من النوم (قال الحمد لله الذي أحيانا بعد

ما أماتنا) أي رداً لنفسنا بعد أن قبضها عن التصرف بالنوم والنوم أخو الموت قال ابن الأثير معنى النوم موتنا لأنه يزول معه العقل والحركة فتشبه الموت بها اه قال الله تعالى الله يتوفى الأنفس حين موتها أي يسأب ما هي به حية حساسة ذراكية والتي لم تمت في منامها أي وبتوفاها حين تنام تشبهها للناعنين بالموت حيث لا يعيرون ولا يتصرفون كما أن الموتى كذلك قال أبو إسحق الزجاج النفس التي تنارق الإنسان عند النوم هي التي للقيظ والتي تنارقه عند الموت هي التي للحياة وهي التي تزول معها النفس ويحتمل أن يكون المراد بالموت هنا السكون كما قالوا ماتت الرياح إذا سكنت فيحتمل أن يكون

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعنة الله على الراشي والمرثى في الحكم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وعنه عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعنة الله على الراشي والمرثى رواه الخمسة إلا التماسي وصححه الترمذي * وعن ثوبان قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرثى والرائش يعني الذي يثني بين يدي ربه وأحمد * وعن عمرو بن مرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من أمام أو وال يغلق بابه دون ذوى الحاجة والخلع والمسكنة إلا غلق الله أبواب السموات دون خلعه وحاجته ومسكنته رواه أحمد والترمذي حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه وحسنه الترمذي وقد عزا الحفاظ في بلوغ المرام إلى أحمد والأربعة وهو وهم فإنه ليس في سني أبي داود وغير حديث ابن عمرو المذكور وهم أيضاً بعض النسخ فقل إن أبا داود في روايته حديث ابن عمرو حافظ في الحكم وليت تلك الزيادة عند أبي داود بل انظر لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرثى قال ابن رسلان في شرح السنن وزاد الترمذي والطبراني بإسناد جيد في الحكم وحديث ابن عمرو أخرجه أيضاً ابن حبان والطبراني والدارقطني قال الترمذي وقوام الدارمي اه واسناده لا مطعن فيه فان أبا داود قال حديثاً أحمد بن يونس يعني في البرهوي حديثاً ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن يعني في القرشي العامري خال ابن أبي ذئب ذكره ابن حبان في الثقات عن أبي سلمة يعني ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص وحديث ثوبان أخرجه أيضاً الحاكم وفي أسناده ليت

أطلق الموت للأحوال المشاقة كالنفوس والذلل والسؤال والهزم والمعصية والجهل وقال القرطبي في المفهم النوم والموت ابن يجمعهما انقطاع تعلق الروح بالبدن وذلك قد يكون ظاهراً وهو النوم ولذا قيل النوم أخو الموت وباطناً وهو الموت فإطلاق الموت على النوم يكون مجازاً لا شترأ كهما في انقطاع تعلق الروح بالبدن وقال الطيبي الحكمة في إطلاق الموت على النوم انقطاع الإنسان بالحياة إنما هو بتعريض رضا الله عنه وقصد طاعته واجتناب خطئه وعقابه فنم زال عنه هذا الانتفاع وكان كالميت فحمد الله تعالى على هذه النعمة وزوال ذلك المانع قال وهذا التناوب موافق للحديث الآخر الذي فيه وإن أرسلتها فاحفظها بما يحفظ به عبادة الصالحين وينتظم معه قوله (واليه التور) أي وإلى الله المرجع في نيل الثواب بما يناسب في الحياة والتشور بالبعث يوم القيامة والاحياء بعد الاماتة يقال نشر الله الموتى فنشروا أي أحياهم فحيوا والحديث أخرجه البخاري أيضاً في التوحيد وأبو داود في الأدب والترمذي وأخرجه التماسي في اليوم والليله وابن ماجه في الدعاء (عن البراء بن عازب رضى الله عنه ما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أوى) بقصر الهجره (أى دخل فيه) نام على شقه الايمن بكبير الشين المجهمة (ثم قال اللهم اسلمت نفسي) ذاتي (اليك) أي جعلت نفسي متقاة تابعة لحكمك أذ لا قدرتي على تدبيرها

ولا على جلب ما ينفعها اليها ولا على دفع ما يضرها عنهما (ووجهه وجهي) قصدي (اليك وفوضت أمري اليك) اذ لا قدرة لي على صلاحه (والجأت ظهري اليك) أي توكلت عليك واعقدتك في أمري كما يعقد الانسان ظهره الى ما يستعده (رغبة) طمعا في ثوابك (ورغبة اليك) خوفا من عقابك (لا ملجأ) بالهمز (ولا منجأ) بغير همز وفتح الميم فيهما (عنك الا اليك آمنتم بتكاليك الذي أنزات) اسم جنس شامل لكل كتاب سماوي (ونبيك الذي أرسلت) قال صلى الله عليه وآله وسلم لم من قاله ان ثم مات تحت اياديه مات على الفطرة قال السكراني وهذا الذكر مشغل غلي الايمان بكل ما يجب به الايمان اجمالا من الكتب والرسل من الالهيات والقبوات وعلى اسناد الكل الى الله من الذوات وبديل عليه الوجه ومن الصفات وبديل عليه الامور ومن الافعال وبديل عليه اسناد الظاهر مع ما فيه من التوكل على الله والرضا بقضائه وهذا بحسب المماش وعلى الاعتراف بالثواب والعقاب خيرا وشرا وهذا بحسب المهادي (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بت عند صبيونة) ٥١٥ بنت الحرث الهلالية أم المؤمنين خالة ابن

عباس رضی اللہ عنہم (و ذکر

الحديث وقد تقدم) وانظروا مقام
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فأنى حاجته غسل وجهه ويديه
ثم نام ثم قام فألقى القرية فاطلق
شئنا فقال بكسر الشين المجهمة
أى وباطها ثم توشأ وضو أبين
وضو أبين لم يكن وقد بلغ فصل
فقلت فقلت كراهية أن يرى
أنى كنت أرقبه فتوشأت مقام
يصلى فقلت عن يساره فاخذ
بأذني فادارنى عن يمينه فتتامت
صلاة ثلاث عشرة ركعة ثم
اضطجع فنام حتى نفخ وكان اذا
نام نفخ فآذنه بالبال بالصلاة
فصلى ولم يتوشأ (قال وكان فى
دعائه اللهم اجعل فى قلبى نورا)
يكشف لى عن المعالومات (وفى
بصرى نورا) يكشف المبصرات

ابن أبي سليم قال البزار انه تفرد به وقال في مجمع الزوائد انه اخرج به أحمد والبزار والطبراني في الكبير وفي اسناده أبو الخطاب وهو مجهول اه وفي الباب عن عبد الرحمن ابن عوف عند الحاكم وعن عائشة وأم سلمة أشار اليه ما الترمذي قال في التلخيص ينظر من خروجه ما وحديث عمرو بن مرة أخرجه أيضا الحاكم والبزار وفي الباب عن أبي مريم الأزدي مرفوعا أخرجه أبو داود والترمذي بالفظ من تولى شيئا من أمر المساكين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دون حاجته قال الحافظ في الفتح ان سنده جيد وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير بالفظ ايما أمير احتجب عن الناس فاهمهم احتجب الله عنه يوم القيامة قال ابن أبي حاتم هو حديث منكر قوله علي الراشي هو دافع الرشوة والمرثني القابض لهما والرائش هو ما ذكره في الرواية التي في الباب قال ابن رسلان ويدخل في اطلاق الرشوة الرشوة للهاكم والعامل على أخذ الصدقات وهي حرام بالاجماع اه قال الامام المهدي في البحر في كتاب الاجارات منه مسئلة وتحرّم رشوة الحاكم اجماعا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله الراشي والمرثني قال الامام يحيى ويفسق للوعيد والرائشي ان طلب باطلاعه انه ظهير قال المنصور بالله وأبو جعفر وبعض اصحاب الشافعي وان طلب بذلك حقا مجمعا عليه جازقه لوظاهر المذهب المنع لعدم الظاهر وان كان مختلفا فيه فكالباطل اذ لا تأثر لحكمه اه قلت والقصاص لطالب الحق يجوز تسليم الرشوة منه للهاكم لأدري بأي محض والحق التحريم مطلقا أخذ ذابعه موم الحديث ومن زعم الجواز في صورة من الصور فان جاء بدليل مقبول والا كان تخصيصه رداعليه فان الاصل في مال المسلم التحريم ولانا كأموالكم بينكم بالبطل لا يحل مال

(وفي سمى نورا) مظهر السموات (وعن يعقوب نورا وعن يساري) وفي رواية عن شمالي (نورا) وخص القلب والبصر والسمع
بني الظرفية لان القلب مقر الفكرة في آلاء الله والبصر مسارح آيات الله المصونة والاسماع مراعى أنوار وحى الله وبحط آياته
المنزلة وخص الجبين والشمال بعن ايدنا بتجاوز الانوار عن قلبه وسمعه وبصره الى من عن يمينه وشماله من اتباعه قاله الطيبي
والتنوين في نور التعظيم أى نور اعظميا (وفي نورا وتحتى نورا وأما نورا وخلقى نورا) ثم أجل ما قبله بقوله (واجعل لى نورا)
فذلك لئلا يكون ذلك وتو كبد الله وقد سأل صلى الله عليه وآله وسلم النور في أعضائه وجهاته ايزداد في أفعاله وتصرفاته ومقتلباته نورا
على نورفه ودعا به يوم ذلك فانه كان حاصلا لا محالة أو هو تعام لامته قال في الفتح وقد اقتصر في هذه الرواية على ذكر القلب
والسمع والبصر والجهات الست وقال في آخره واجعل لى نورا ولمسلم وعظم لى نورا بتشديد الناء المجمة ولا تبنى على وأعظم لى
نورا وكذا لاى عوانة من رواية أبى حذيفة عن سفيان ولمسلم في رواية شعبة عن سلمة واجعل لى نورا وقال واجعل لى نورا هذه
رواية غندر عن شعبة وفي رواية النضر رواية عن شعبة واجعل لى نورا ولم يثبت والطبراني في الدعاء من طريق المنهال بن عمرو عن على
ابن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده في آخره واجعل لى يوم القيامة نورا اه وأيدى الشيخ أكمل الدين لكل نور معنى ووصفا

ذكره القسطلاني قال وتحقيق هذا المقام يقتضي بسايل يخرج عن غرض الاختصار (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أوى أحدكم إلى فراشه) أي إذا أتى إليه لينام عليه (فإنه ينفذ فراشه) قبل أن يدخل إليه (بداخله أزاره) طرفه الذي يلي جسده واقتض الفتح الحاشية التي تلي الجلد وفي رواية فلينزح قال القسطلاني وحكمة ذلك أنه لا يربط من قرب بعض الحيوانات استأثر الشارع بعلمه وقال البيضاوي إنما أمرنا بالنفص به لأن الحصول إلى فراشه يحل بهينه خارجة أزاره وتبقى الدخلة معلقة فينفذ بها قال الكرماني وينفذ ويدهم مستورة بطرف أزاره لا يحصل في يده مكروه إن كان نسي ذلك قال في الفتح وهو حكمة النفص بطرف الثوب دون اليد لخصوص الدخلة وقال القرطبي في المفهم حكمة النفص قد ذكرت في الحديث (فانه لا يدري ما خلقه) بفتح الخاء المعجمة واللام أي خدث (عليه) بعده فيه من المؤذيات كعقرب أو حية أو المستقذرات ٥١٦ قال الطيبي أي لا يدري ما وقع على فراشه بعد ما خرج منه من تراب أو قذارة

أو هوام (ثم يقول باسم ربك) أي وضعت جنبي وبك أرفعه) أي بك استعين على وضع جنبي وعلى رفعه قاله الاستيعاني (أن امسكت نفسي) توفيتا (فارحها) وإن أوسلتها) رددتها (فاحتفظها) بما تحفظ به عبادة الصالحين) قال الكرماني الامساك كناية عن الموت والرحمة والمغفرة تناسبه والارسال كناية عن استقرار البقاء والحفظ يناسبه وعند القسطلاني ومعها ابن حبان من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا إذا أخذ مضجعه أن يقول اللهم أنت خالق نفسي وأنت تتوفاهما لك موتها وحياها إن أحييتها فاحتفظها وإن أممتها فاغفرها قال ابن بطال في هذا الحديث

أمرني مسلم الإطبية من نفسه وقد انضم إلى هذا الأصل كون الدافع عنه دفعه لأحد أمرين إما لينال به حكم الله أن كان محقا وذلك لا يحل لأن المدفوع في مقابلة أمر واجب أو جب الله عز وجل على الحاكم الصدع به فكيف لا يفعل حتى يأخذ عليه شيئا من الخطام وإن كان الدفع للمال من صاحبه لينال به خلاف ما شرعه الله أن كان مبطلا فذلك أقيح لانه مدفوع في مقابلة أمر محظور وهو أشد تحريرا من المال المدفوع للبغي في مقابلة الزنا بالان الرشوة يتوصل بها إلى كل مال الغير الموجب لأخراج صدره والاضرابه بخلاف المدفوع إلى البني فالتوصل به إلى شيء محرم وهو الزنا لكنه مستلذذ لافعال والفعول به وهو أيضا ذنب بين العبد وربيه وهو اسمع الغرماء ليس بين العاصي وبين المغفرة إلا التوبة ما بينه وبين الله وبين الأمرين بون بعيد ومن الأدلة الدالة على تحريم الرشوة ما حكاه ابن رسلان في شرح المتن عن الحسن بن سعيد بن جبيرة أنه ما سرق قوله تعالى أكلون للسهل بالرشوة وحكي عن مسروق عن ابن عمر عودا له لما مثل عن السحت أهو الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والقاسقون وإن كن السحت أن يستعينك الرجل على مظلته فيمدي لك فان أهدى لك فلا تقبل وقال أبو وائل شقيق بن سلمة أحد أئمة التابعين القاضى إذا أخذ الهدية فقدأ كل السحت وإذا أخذ الرشوة بلغت به الكفر رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح اه ما حكاه ابن رسلان وبديل على المنع من قبول هدية من استعان بها على دفع مظلته ما أخرجه أبو داود عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شفع ل أخيه شفاعا فهدى له هدية علمها فقبلها فقد أقر بابا عظيما من أبواب الربا وفي استناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن

أدب عظيم وقد ذكر حكمته في الخبر وهو خشية أن يأوى إلى فراشه بعض الهوام الضارة فيؤذيه وقال الاموي القرطبي يؤخذ من هذا الحديث أنه ينبغي أن أراد المنام أن يمسح فراشه لاحتمال أن يكون فيه شيء من رطوبة أو غيرها وقال ابن العربي هذا من الخدرة ومن النظر في أسباب دفع سوء لتدبره ومن الحديث الآخر اعقلها أو توكل (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم قال لا يهوان أحدكم) هل النهي للتصريح أو للتنزيه خلاف وجهه النووي على الثاني قال في الفتح الاول أولى والله سبحانه أن عبد البر قال لا يجوز لأحد أن يقول اللهم أعطني أن شئت وغير ذلك من أمور الدين والدنيا لانه كلام مستهبل لا وجه له لانه لا يفعل إلا ما شاء اللهم اغفر لي ان شئت اللهم ارحمني ان شئت لان هذا التعليق صورته صورة الاستغناء عن المطلوب والمطلوب منه (ليعزم المسئلة) أي فليقطع بالسؤال ولا يقل ان شئت كما استغنى فلو قال ذلك لتبرك بالاستغناء فلا يكره (فانه لا يكره له) تعالى فينبغي الاجتهاد في الدعاء وأن يكون الدعاء على رجا الاجابة ولا يقتط من رجة الله تعالى فانه يدعو كيماء يل فيه ولا يستغنى بل يدعو دعاء البائس الفقير في الترمذي عن أبي هريرة من فوعا قال حديث غريب ادعوا الله وانتم موقنون بالاجابة واعلموا ان الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه قال التوربشقي

اي كونوا عند الدعاء على حالة تستحقون فيها الاجابة وذلك باتيان المعروف واجتناب المنكر وفي ذلك من مراعاة اركان الدعاء وآدابه حتى تكون الاجابة على التلب اغلب من الرد أو المراد ادعوه معة - دين وقوع الاجابة لان الداعي اذا لم يكن متحقيقا في الرجاء لم يكن رجاءه صادقا واذا لم يكن الرجاء صادقا لم يكن الرجاء خالصا والداعي متخلصا فان الرجاء هو الباعث على الطلب ولا يتحقق المقرع الا بتحقق الاصل وحديث الباب أخرجه أبو داود في الصلاة والترمذي في الدعوات وقال ابن عيينة لا يمنع أحد الدعاء ما علم في نفسه يعني من التقصير فان الله تعالى قد أجاب دعاء من خلقه أبليس حين قال رب أنظرني الى يوم يمشون وقال الداودي معنى قوله لم يعزم المستمل أي يجتهد ويبلغ ولا يقل ان شئت كالمستثنى ولكن دعاء البائس الفقير قال الحافظ في الفتح وكأنه أشار بقوله كالمستثنى الى انه اذا قالها على سبيل التوسل لا يكره وهو جدي (وعنه) أي عن أبي هريرة (وروي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يستجاب لاحدكم ٥١٧ مالم يرجل) قال في الكواكب الاستجابة

بمعنى الاجابة أي يجاب دعاء كل واحد منكم اذا المقرد المضاف يفيد العموم على الاصح (يقول دعوت فلم يستجب لي) قال ابن بطال المعنى يسألم فيترك الدعاء فيكون كالمسأل بدعائه وانه أنى بما يستحق به الاجابة فمعه كالمجمل للرب الكريم الذي لا يهجز الاجابة ولا ينقصه العطاء وفي رواية مسلم والترمذي لا يزال يستجاب لاحدكم مالم يدع بآتم أو قطعة رحم ومالم يستجمل قيل وما الاستجمل قال يقول قد دعوت وقد دعوت فلم أر يستجاب لي فيستصرح بذلك ويدع الدعاء ومعه في يستصرح ينقطع وهو محلات استفعال من حصر اذا أعيا وتعب وتمكراز دعوت للاستقرار اي دعوت مرارا

الاموي مولاهم الشامي وفيه مقال ويدل على تحريم قبول مطلق الهدية على الحاكم وغيره من الامر احديث هدايا الامر اغلول أخرجه البيهقي وابن عدي من حديث أبي حميد قال الحافظ واسناده ضعيف ولعل وجه الضعف انه من رواية اسمعيل بن عمار عن أهل الجاز وأخرجه الطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة قال الحافظ واسناده أشد ضعفا وأخرجه سفيد بن داود في تفسيره عن عبيدة بن سليمان عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن جابر واسمعهيل ضعيف وأخرجه الخطيب في تلميح المتشابه من حديث أنس بن مالك هدايا العمال صحت وقد تقدم في كتاب الزكاة في باب العاملين عليها حديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنظر من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فلما اخذه بعد ذلك فهو ولول أخرجه أبو داود وقد بوب البخاري في أبواب القضاء باب هدايا العمال وذكر حديث ابن التيمية المشهور والظاهر ان الهدايا التي تسمى للقضاة ونحوهم هي نوع من الرشوة لان الهدى اذا لم يكن معتادا للاهداء الى القاضي قبل ولا يئنه لا يهدى اليه الا لغرض وهو ما التفتي به على باطله او التوصل لهديته له الى حقه والكل حرام كما تقدم وأقل الاحوال أن يكون طالب القربة من الحاكم وتعظيمه ونفوذ كلامه ولا غرض له بذلك الا الاستطالة على خصومه أو الامن من مطالبهم له فيعتشه من له حق عليه ويخافه من لا يخافه قبل ذلك وهذه الاغراض كلها تنول الى ما آلت اليه الرشوة فليحذر الحاكم المتقسط لدينه المستعد للوقوف بين يدي ربه من قبول هدايا من أهدي اليه بعد توبه لقضاء فان الاحسان تأثيرا في طبع الانسان والذلول مجبولة على حب من أحسن اليها رعيامات نفسه الى الهدى اليه مما لا يؤثر الميل عن الحق عند عروض

كثيرة قال المظهرى من كان له ملالة من الدعاء لا يقبل دعاؤه لان الدعاء عبادة حصلت الاجابة اولم تحصل فلا ينبغي للمؤمن أن يمل من العبادة وتأخير الاجابة اما لانه لم يأت وقتها فان لكل شي وقتا واما لانه لم يقدر في الازل قبول دعائه في الدنيا ليعطى عوضه في الآخرة واما أن يؤخر القبول ليلج ويسالغ في ذلك فان الله تعالى يحب الاخلاص في الدعاء مع ما في ذلك من الانقياد والاستسلام واطهار الافئدة وروى يكثر قرع الباب يوشك أن يفتح له ومن يكثر الدعاء يوشك أن يستجاب له قال في الفتح وفي هذا الحديث ادب من آداب الدعاء وهو انه يلزم الطلب ولا يباس من الاجابة لما في ذلك من الانقياد والاستسلام واطهار الافئدة فارجح في بعض السلف لاننا أشد خشية ان احرم الدعاء من ان احرم الاجابة وكأنه اشار الى حديث ابن عمر رفعه من فتح له منكم باب الدعاء ففتح له أبواب الجنة الحديث أخرجه الترمذي بسند لين وأخرجه الحاكم فوهم قال الداودي يخشى على من خالف أو قال قد دعوت فلم يستجب لي أن يحرم الاجابة اه والاحاديث تدل على ان دعوة المؤمن لا ترد وانما الهمل له الاجابة واما أن يدفع عنه من السوء مثلها واما أن يدخره في الآخرة خير مما سأل وأشار الداودي الى ذلك واليه اشار ابن الجوزي بقوله ان دعاء المؤمن لا يرد فقيرانه قد يكون الاولى له تأخير الاجابة أو يعوض بما هو أولى عاجلا أو آجلا فيبقى للمؤمن أن لا يترك الطلب من

فيه فانه متعبد بالدعاء كما هو متعبد بالتسليم والتقوى ومن جملة آداب الدعاء قصرى الاوقات الفاضلة كالسجود وعند الاذان ومنها تقديم الوضوء والصلاة واستقبال القبلة ورفع اليدين وتقديم التوبة والاعتراف بالذنوب والاخلاص وافتتاحه بالحمد والثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسؤال بالاسماء الحسنى اه وفي القسط لاني وأن يختم الدعاء بالطابع وهو آمين ولا يخص نفسه بالدعاء بل يقيم ليدرج دعاءه وطالبه في تضاعيف دعاء الموحدين ويخط حاجته بما جرت به امهات أن تقبل بمركتهم ونجاب وأصل هذا كماه ورأسه اتقاء الشبهات فضلا عن الحرام وفي حديث مالك بن يسار مرثدا إذا سألت الله فاسأله يطلون أكنسكم ولا تسألوه بظهورها فاذا فرغتم فامسحوا بوجوهكم رواء أبوداود ومن عادة من يطلب شيئا من غيره أن يدع كفه اليه فالداهي يسط كفه الى الله متواضعا متخشعا وحكمة مسح الوجه بهما التفاضل بالصاغة ما طلب وتبركا بالصالة الى وجهه الذي هو أعلى الاعضاء وأولها ٥١٨ فنه يسرى الى سائر الاعضاء والحديث أخرجه مسلم في الدعوات أيضا وأبوداود

في الصلاة والتمهذي وابن ماجه في الدعاء (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول عند الكرب) أي عند الخوف والهم من رواية يونس بن عبد الله ابن الحرث عن أبي العباس كان اذا حزبه أمر أي هجم عليه وغابه وله أيضا من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة كان يدعو بهن ويقولهن عند الكرب وفي حديث علي عند التسلي وصحه الحاكم في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هؤلاء الكلمات وأخرى ان نزل في كرب أو شدة أقوالها يقول (لا اله الا الله العظيم) المطلق البالغ أقصى مراتب العظمة الذي لا يتصوره عقل ولا يحيط بكنهه بصيرة

الخاصة بين المهدى وبين غيره وهو اقضى لا يشتر بذلك ويظن أنه لم يخرج عن الصواب بسبب ما قد زرعه الاحسان في قلبه والرشوة لا تفعل زيادة على هذا ومن هذه الحكيمة امتنعت عن قبول الهدايا بعد دخولي في القضاء ممن كان يمدى الى قبل الدخول فيه بل من الاقارب فضلا عن سائر الناس فكان في ذلك من المنافع ما لا يتسع المقام لسطه اسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه وقد ذكر المغربي في شرح بلوغ المرام في شرح حديث الرشوة كلاما في غاية السقوط فقال ما معناه انه يجوز أن يرشى من كان يتوصل بالرشوة الى نيل حق أو دفع باطل وكذلك قال يجوز للمرئى أن يرشى اذا كان ذلك في حق لا يلزمه فعله وهذا أعم مما قاله المنصور بالله ومن معه كما تقدمت الحكاية لذلك عنهم لانهم خصوا الجواز بالرأى وهذا أعم في الرأى والمرئى وهو تخصيص بدون شخص ومعارضه لعدم الحديث بمحض الرأى الذي ليس عليه أئمة من علم ولا يغير بمثل هذا الامن لا يعرف كيفية الاستدلال والقائل رحمه الله كان قاضيا بقوله والخلعة في النهاية الخلعة بالفتح الحاجة والفقر فيكون العطف على ما قبله من عطف العام على الخاص وفي الحديث دليل على انه لا يجعل احتجاب أولى الامر عن أهل الحاجات قال الشافعي وجماعة انه ينبغي للعالم أن لا يتخذ حاجبا قال في الفقه وذهب آخرون الى جواز وجعل الاول على زمن سكوت الناس واجتماعهم على الخير وطواعيتهم للعالم وقال آخرون بل يستحب الاحتجاب حينئذ لترتيب الخصوم ومنع المستطيل ودفع الشر ونقل ابن التين عن الداودي قال الذي أحدثه القضاة من شدة الاحتجاب وادخال بطائق من الخصوم لم يكن من فعل السلف اه قلت صدق لم يكن من فعل السلف ولكن من لنا بمثل رجال

(الحليم) الذي لا يستفز غضب ولا يحمله غيظ على استجبال العقوبة والمساومة الى الانتقام (لا اله الا الله رب السلف العرش العظيم) ووصف العرش بالعظيم لانه أعظم خلق الله مطافا لاهل السما وقبلة له للدعاء (لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم) وصف العرش بالكريم لان الرحمة تنزل منه أو لنسبته الى أكرم الاكرمين وقد صدر هذا الثناء بذكر الرب ايناسب كشف الكرب لانه مقتضى الترية ووصف الرب تعالى بالعظمة والحلم وهما صفتان مستثنيتان لكمال القدرة والرحمة والاحسان والتجاوز ووصفه بكمال ربوبيته الشاملة للعالم العلوي والسفلي والعرش الذي هو سقف المخلوقات وأعظمها وحلمه يتلزم كمال رحمته واحسانه الى خلقه فعلم القلب ومعرفة بذلك يوجب محبته واجلاله وتوحيده فيحصل له من الابتهاج واللذة والسرور ما يدفع عنه ألم الكرب والهم والنغم فاذا قابلت بين ضيق الكرب وسعة هذه الاوصاف التي تضمنها هذا الحديث وجدته في غاية المناسبة لتفريع هذا الضيق وخروج القلب عنه الى سعة البهجة والسرور وانما يصدق هذه الامور من أشرفت فيه أنوارها وباشرق قلبه حقائقها أشار اليه في زاد المعاد وقال في الكواكب فان قلت هذا ذكر لدعاء قلت هو ذكر يستفتح به الدعاء يكشف كربيه وعن سفيان بن عيينة ما علمت ان الله قال من شغل ذكرى عن مسألي أعطيتة أفضل مما أعطى

لساتلين ومن دعوات الكرب مارواه أبو داود وصححه ابن حبان عن أبي بكره رفعه الله سم ترحمك أو جوفلائك كافي الى نفس طرفة عين وأصلح لي شأني كله لا اله الا أنت ومنها الله الذي لا أشرك به شيء أرواه أصحاب السنن الا الترمذي من حديث أسماء بنت عيسى قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا اعلمك كلمات تقوين عند الكرب ولا ين أبى الدنيا كتاب الفرج بعد الشدة فأتق في معناه (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ تعبدا أو تقوا ضعفا وتعلما لا مته (من جهد البلاء) بفتح الموحدة مع المد ويجوز الكسر مع القصر والجهد بفتح الجيم ويضعها وهو الحالة التي يتصن بها الانسان وتشق عليه بحيث يتنى فيها الموت ويحتار عليه ما عن ابن عمر جهد البلاء قلة المال وكثرة العيال (و) من (درك الشقاء) الدرك بفتح الدال والراء وقد تمكن الراء للحاق والوصول الى الشيء والشقاء بالفتح الهـ لالـثـوقـذيـطـاقـعلى السبب المؤدى الى الهـلاكـ (و) من (سوء القضاء) ما يسوء الانسان ويوقعه ٥١٩ في المكروه ولفظ السوء ينصرف الى

السابق في آخر الزمان فان الناس اشتغلوا بالخدمة بعضهم بعضا فلم يحجب الحاكم
لدخل عليه الخوصوم وقت طعامه وشرايه وخلوه باهله وصلاته الواجبة وجميع أوقات
ليله ونهاره وهذا عمل يتعبد الله به أحد من خلقه ولا جعله في وسع عبده من عباده وقد
كان المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم لم يحجب في بعض أوقاته وقد ثبت في الصحيح من
حديث أبي موسى أنه كان يوابا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جلس على قف البئر
في القصة المشهورة وإذا جعل لنفسه يوابا في ذلك المكان وهو منفرد عن أهله خارج
عن بيته فبالأولى اتخاذ في مثل البيت وبين الأهل وقد ثبت أيضا في الصحيح في قصة
حادثه صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يدخل على نسائه نهارا أن عمر استأذنه الأسود لما
قال له ياربناح استأذن لي فذلت دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتخذ لنفسه يوابا
ولو لا ذلك لاستأذن عمر لنفسه ولم يحجج إلى قوله استأذن لي وقد ورد ما يخالف هذا في
الظاهر وهو ما ثبت في الصحيح في قصة المرأة التي وجدها تباكي عند قبر فقامت إلى بابه فلم تجد
عليه يوابا والجمع ممكن إما أولا فلا نساء لا يحجب عن الدخول في الغالب لأن الأمر
الأهم من اتخاذ الحجاب هو منع دخول من يخشى الإنسان من اطلاع على ما لا يحل
الاطلاع عليه وإما ثانيا فلا نفي للحجب في بعض الأوقات لا يستلزم النفي مطلقا
وغاية ذلك أنه لم يكن له صلى الله عليه وآله وسلم حاجب راتب قال ابن بطال الجمع بينهما
أنه صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم يكن في شغل من أهله ولا فائدة رتب شيء من أمره ورفع
حجابه بيته وبين الناس وببرز لطالب الحاجة وبمثل ذلك قال الكرماني وقد ثبت في قصة عمر
في منازعة أمير المؤمنين علي والعباس في ذلك أنه كان له حاجب يقال له برق قال ابن التين

كان اذا حدث يزهاتم طال الامر فطرا عليه النسيان فحفظ بعض من سمع تعيينها منه قبل أن يطرأ عليه النسيان ثم كان بعد ان خفي عليه تعيينها يذكر كونها من زيادة مع اسمائها والحديث أخرجه البخاري أيضا في القدر ومسلم في الدعوات والنسائي في الاستعاذة وفي الحديث ان الكلام المسجوع لا يذكره اذا صدر عن غير قصده ولا تكلف قاله ابن الجوزي قال وفيه مشروعية الاستعاذة ولا يعارض ذلك كون ما سبق في القدر لا يراد لاحتمال ان يكون مما قضى فقد يقضى على المرء مثلاً بالبلاء ويقضى أنه ان دعا كشف فالتضاء محتمل للدفع والمدفوع اليه وفائدة الاستعاذة والدعاء اظهار العبد فاقته له به ونضربه كذا في الفتح (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اللهم فأيا ما مؤمن سيئته) أي ان كنت سيئ مؤمنا وسلم اللهم اني اتخذت عندك عهدا لن تخلفنيه فأيا ما مؤمن سيئته أو جلده وله بلفظ اللهم اغنا أنا بنشر فأيا رجل من المسلمين سيئته أو اعنته أو جلده وله فأيا مؤمنا آذيت شقته له خنته جلده وله بلفظ اللهم اغنا محمد بنشر يغضب كل يغضب البشر وان قد اتخذت عندك عهدا الحديث وفيه فأيا ما مؤمن آذيت ومن حديث عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلان فكلما بهن لا أدري ما هو فاقضياه فسمع ما راعتهما فلما نراهما قالت له فقال أو ما علمت ما شارطت

لهبة ذي قلت اللهم انما انا بشر فاني المسلمين لعنته أو شقته أو سببته (فاجعل ذلك) السبب أو غيره مما ذكر (له قربة) تقربه بها
 (اليوم القيامة) وفي رواية فاجعل ذلك كفارة له يوم القيامة وفي أخرى فاجعلها له ذكاة ورحمة وفي رواية فاجعلها له صلاة
 وزكاة وقربة تقربه به يوم القيامة وفي حديث عائشة فاجعلها له ذكاة وأجر وفي حديث أنس عنده سلم أيضا انما أنا
 بشر أرضي كما يرضى البشر وأغضب كما يغضب البشر فاجعل دعوتي عليه من أمي بدعوة ليس لها بأهل أن تجعلها له طهورا
 وزكاة وقربة تقربه به يوم القيامة وقوله ليس لها بأهل أي عندك في باطن أمره لا في ظاهر ما يظهر منه . حين دعائي عليه
 فكانه يقول من كان باطن أمره عندك انه ممن ترضى عنه فاجعل دعوتي عليه التي اقتضاها ما ظهر لي من مقتضى حاله حين قد
 طهورا وزكاة وهذا معنى صحيح لا محالة فيه لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان متعبا بالظواهر وحساب الناس في البواطن
 الى الله تعالى وفي الحديث كمال شقيقته ٥٢٠ على أمته وجعل خلقه وكرم ذاته حيث قصد مقابلة ما وقع منه بالخبر والتكريم

قال في الفتح وهذا كله في حق
 المعين في زمنه واضح واما ما وقع
 منه بطريق التعميم لغيره من
 حتى يتناول من لم يدرك زمنه
 صلى الله عليه وآله وسلم فما أظنه
 يشمله اهـ والحديث أخرجه
 مسلم في الادب (عن سعد بن
 أبي وقاص رضى الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم كان يأمر به ولا يأمره
 الله -م انى أعوذ بك من البخل)
 ضد الكرم وأعوذ بافظ الخبر
 ومعتابه الدعاء قالوا وفي ذلك
 تحقيق الطالب كما قيل في غفر الله
 لك بلانظ المسأله قال الواحدى
 البخل في كلام العرب عبارة عن
 منع الاحسان وفي الشرع منع
 الواجب (وأعوذ بك من الجبن)
 ضد الشجاعة وهى فضيلة قوة

متعبا لما نقله عن الداودى في كلامه لم تقدم ان كان مراده البطائق التي فيها الاخبار
 بما جرى فصحيح يعنى انه حادث وان كان مراده البطائق التي يكتب فيها الله -م بقى لبدأ
 بالنظر في خصوصية من سبق فهو من العدل في الحكم اهـ قلت ومن العدل والتفت
 في الحكم أن لا يدخل الحاكم جميع من كان يبايه من المتخاصمين الى مجلس حكمه دفعة
 واحدة اذا كانوا جعلا كثيرا ولا سيما اذا كانوا مثل أهل هذه الديار اليمنية فام -م اذا
 وصلوا الى مجلس القاضي صرخوا جعلا فبتشوش فهمه وبغير ذهنه فيقل تدبره وتفتنه
 بل يجعل يبايه من يرقم الواصلين من الخصوم الاول فالاول ثم يدعوهم الى مجلس حكمه
 كل خصمين على حدة فالخصيص لعموم النعم مثل ما ذكرناه معلوم من كلمات الشريعة
 وجزئياتها مثل حديث نهي الحاكم عن القضاء حال الغضب والتأذى بأمر من الامور
 كما -م اتي وكذلك أمره بالتفت والتفت والاسماع طعة كل واحد من الخصمين وكذلك أمره
 باجتهاد الرأى في الخصومة التي تعرض قال بعض أهل العلم وظيفة البواب أو
 الحاجب ان يطالع المخاصم بحال من حضر ولا سيما من الاعيان لاحتمال ان يجي
 مخاضا والحاكم يظن انه جاء زائرا فية عطية حقه من الاكرام الذي لا يجوز لمن يجي
 مخاضا ان ينهى ولا شك في انه يكره دوام الاحتجاب ان لم يكن محرما لما في حديث الباب
 قال في الفتح وانفق العلماء على انه يستحب تقديم السابق فالسابق والمساقر على المقيم
 ولا سيما ان خشى فوات الرفقة وان من اتخذوا بابا أو حاجبا أن يتخذة أمينا ثقة عقيما
 عارفا حسن الاخلاق عارفا بمقادير الناس انتهى

• (باب ما يلزم اعقاده في أمانة الوكلاء والاعوان) •

الغضب وانقيادها لقل (وأعوذ بك أن ارد) بضم الهمزة وفتح الراء والدال المهملة المشددة (الى أرذل العمر) (عن
 أخيه) يعنى الهرم والخرف (وأعوذ بك من فتنة الدنيا يعنى فتنة الدجال) وهذا التفسير من كلام عبد الملك بن عبد روى
 الحديث قال الحافظ وفي اطلاق الدنيا على الدجال اشارة الى ان فتنته أعظم الفتن الكائنة في الدنيا وقد ورد ذلك صريحا في
 حديث أبي امامة قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث وفيه انه لم تكن فتنة في الارض منذ ذرأ الله ذرية آدم
 أعظم من فتنة الدجال أخرجه ابوداود وابن ماجه (وأعوذ بك من عذاب القبر) الواقع على الكفار ومن شاء الله من عصاة
 الموحدين أعادنا الله من كل مكروه والحديث أخرجه البخارى أيضا والنسائى في الاستبصار واليوم والليله (عن عائشة
 رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول) (عبودية منه أو تعليم لأمته) اللهم انى أعوذ بك من الكسل) وهو
 الفتور عن الشيء مع القدرة على عمله ايشار الراحة البدن على التعب (و) (من الهرم) وهو الزيادة في كبر السن المؤدية الى ضعف
 الاعضاء (والمأثم) ما يوجب الاتم (والمغرم) أى الدين فيما لا يجوز (ومن فتنة القبر) سؤال منكر ونكير (وعذاب القبر) وهو
 ما يترب بعد فتنته على الجرمين فالاول كالقائمة للشانى وعلامة عليه (ومن فتنة النار) هى سؤال الخنزرة على سبيل التوبيخ

والله الاشارة بقوله تعالى كلاً الى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير (وعذاب النار) بعد فتنتها (ومن شرفة الغنى) كالبطر والاطغیان وعدم تادية الزكاة (وأعوذ بك من فتنة الفقر) كأن يجعله الفقر على اكتساب الحرام أو التلطف بكلمات مؤدية الى الكفر وانما زاد لفظ الشرفى الغنى ولم يذكروا الفقر ونحوه لانه نصريح بما فيه من الشر وان مضرت أ كثر من مضرة غيره أو تغليظا على الاغنياء حتى لا يفتروا بغناهم ولا يفتعلوا عن مقاسده أو إيهام الى ان صورته أخواته لا خيرة فيها بخلاف صورته فانما قد تكون خيرا قاله في الكواكب ونعمه في الفتح بان هذا كله غنله عن الواقع فان الذى ظهر لى ان لفظه شرفى الاصل ثابتة في الموضوعين وانما اختصره بعض الرواة وسبأني بعد قليل في باب الاستعاذة من أ رذل العهر عن هشام بسنده هذا باللفظ وشرفه فتنة الغنى وشرفه فتنة الفقر قال وسبأني بعد أبواب أيضا من رواية سـ لام بن ابى مطيع عن هشام باللفظ شر في الموضوعين والتقييد في الغنى والفقر بالشر لا بد منه لان كلامهم فيه خبر بعبارة في الاستعاذة منه بالشر يخرج ما فيه من الظاهر سواء قل أم كثر اه ونعمه الغنى فقال هذا غنله منه ٥٢١ حيث يدعى اختصار بعض الرواة بغير دليل على ذلك ولا ذكر ما في أن يقول

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من خاف من خصم في باطل وهو يعلم لم ينز في خط الله حتى ينزع وفي لفظ من اعان على خصومة بظلم فندب بام غضب من الله رواهما أبو داود وعن أنس قال ان قيس بن سعد كان يكون بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة صاحب الشرط من الامير رواه البخارى) حديث ابن عمر أخرجه أبو داود بسندنا من الاسناد الاول لامطعن فيه لانه قال حدثنا أحمد بن يونس يعني اليربوعي حدثنا زهير حدثنا عمارة بن غزيرة عن يحيى بن راشد يعني في الدمشقي الطويل وهو ثقة قال جلسنا لعبد الله بن عمر فذكره والاسناد الثاني قال حدثنا علي بن الحسين بن ابراهيم يعني العامري وثقه النسائي حدثنا عمر بن يونس يعني اليمامي وهو ثقة حدثنا عاصم بن محمد بن زيد العمري يعني ابن عبد الله بن عمر حدثنا المثنى بن زيد قال المنذرى هو مجهول انتهى وقد أخرج له النسائي في عمل اليوم والليلة عن مطر بن ابى طهمان التمراساني الوراق قال المنذرى ضعيف غير واحد انتهى وقد أخرج له مسلم في مواضع عن نافع عن ابن عمر فذكره بهناه قوله من خاف من خصم قال الغزالي الخصومة بطابع في الكلام ليس تنو فيهما مال أو حق مقصود وتارة تكون ابتداء وتارة تكون اعتراضا والمراد لا يكون الاعتراضا على كلام سابق قال بعضهم بالان والخصومة فانما تحقق الدين ويقال ما خاف قط وورع قوله لم يزل في سخط الله هذا اذم شديد لشرطان أحدهما ان تكون الخاصة في باطل والثاني أن يعلم أنه باطل فان اختل أحد الشرطين فلا وعيد وان كان الاولى تلا الخاصة ما وجد اليه سبيلا قوله من أعان على خصومة بظلم في معنى

لفظ شر في فتنة الفقر مدرج من بعض الرواة اه قال الحافظ ابن حجر في انقضاء الاعتراض حكاية هذا الكلام أى الذى قاله العمري فغنى العارف عن التشاغل بالرد عليه (وأعوذ بك من فتنة المسيح) بفتح الميم (الدجال) الاعور الكذاب قال القسطلاني وهذه الفتنة وان كانت من جملة نفع الحياء لكن أعيدت تأكيد العظمة وكثرة شرها أو لكونها تقع في محيا أساس مخصوصين وهم الذين في زمن خروجه وفتنة الحياء عامة لكل أحد فتعاير الله (الله) اغسل عن خطاياي (جمع خطيئة) بجمع الخطايا (والبرد) بفتح الباء هو حب القمام وزاد

٦٦ نيل سا في البضارى في باب ما يقول به التكبير في أوائل صلاة بالماء والتلج والبرد قال التوربشتي ذكر أنواع المطهرات المنزلة من السماء التي لا يمكن حصول الطهارة الكاملة الا بها بالانواع المغفرة التي لا يخلص من الذنوب الا بها أى طهرنى من الخطايا بانواع مغفرتك التي هي في تحصيل الذنوب بمثابة هذه الانواع الثلاثة في ازالة الارجاس والاصاب ورفع الجنابة والاحداث وقال الطيبي ويمكن أن يقال ذكر الثلج والبرد بعد الماء المطلوب منه ما شمول أنواع الرحمة بعد المغفرة لاطفائهم حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة لان عذاب النار يقابل به الرحمة فيكون التبريد كيب من باب قوله متقددا سيقا ورعنا أى اغسل خطاياي بالماء أى اغفرها وزد على الغفران شعول الرحمة (ونق قاي من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس) أى الوسخ وهو تالكيد للسابق ويجاز عن ازالة الذنوب ومحو أثرها (وباعد) أبعد (يبقى وبين خطاياي كما باعدت) أى كتبعتك (بين المشرق والمغرب) أى حل بين وبينها حتى لا يبق لها منى اقتاب بالكلية قال في الفتح وهذا الحديث قد رواه الترمذى عن هريرة وقيد بالصلاة ولفظه كان يدعو في الصلاة وهو في الدعاء قبل السلام اه (عن

أنس رضي الله عنه قال كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله (وسلم اللهم) وفي رواية اللهم ربنا (آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) قال القرطبي الذي عليه أكثر أهل العلم أن المراد بالجنة نعيم الدنيا والآخرة قال وهذا هو الصحيح فإن اللفظ يقتضي هذا كله فإن حسنة ذكرت في سياق الدعاء فهو محتمل لكل حسنة من الحسنات على البدل وحسنة الآخرة الجنة بإجماع أهل القول عياضاً عما كان يكثر الدعاء بهذه الآية لجهلهم بما في الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة (وقد أعذب النار) أي أحفظنا من عذاب جهنم قال في الفتح قال الشيخ عماد الدين بن كثير الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحمة ودرجة حسنة وولد بار ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومركب هنيء وموت أجمل إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم فإنهم أكلوا من درجة تحت الحسنة في الدنيا وأما الحسنة في الآخرة فاعلاها دخول الجنة وتوابعه من الأمن وأما الوقاية من عذاب النار فهو يقتضي تيسير أسبابه في الدنيا من اجتنب المحرم وترك الشهوات أو العفو عما ضا ومراحه بقوله وتوابعه ما يلحق به في الذكر ٥٣٢ لا ما يتبعه حقيقة (عن أبي موسى) الأشعري رضي الله عنه عن النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم أنه كان يدعو اللهم اغفر لي خطيئتي ذنبي (وجهلي) ضد العلم (واسرائي) مجاوزي الحد (في أمري) وما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي هزلي) ضد الجلد (وجدي) بكسر الجيم ضد الهزل (وخطئي وعمدي) ضد السهو (وكل ذلك) المذكور (عندي) موجود أو يمكن أي أنا متصف بهذه الأشياء فأغفرها لي قاله صلى الله عليه وآله وسلم تواضعوا هذه النفسه وشكروا الرب لما علم أنه قد غفر له أو عفووات الكمال وترك الأولى ذنوباً أو أراد ما كان عن سهو أو ما كان قبل النبوة قال القرطبي في المقهم وقوع الخطيئة من الأنبياء مجاز لأنهم مكلفون بفنائون وقوع ذلك

ذلك ما أخرجه الطبراني في الكبير من حديث أو من بن شريحيل أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مشى مع ظالم لم ينج منه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام وأما ما ورد في الحديث الصحيح بالنظر أنصاراً لظالم المأوم ومطلوما فقد ورد تفسيره في آخر الحديث أن أنصار الظالم كفهم عن الظلم قوله فقه بداء بغضب من الله أي انقلب ورجع بغضب لازم له ومعنى الغضب في صفات الله إرادة العقوبة وفي الحديث دليل على أنه ينبغي للعالم إذا رأى محاصراً أو معيقاً على خصومة بتلك الصفة أن يجره ويردعه لينتهي عن غيبه قوله أن قيس بن سعد يعني ابن عبادة الأنصاري الخزرجي قوله كان يكون قال الكرماني فائدة تكرر لفظ الكون إرادة بيان الدوام والاستقرار وقد وقع في رواية الترمذي وابن حبان والبيهقي وابن أبي عمير وغيرهم بالنظر كان قيس بن سعد الخ قوله بمنزلة صاحب الشرط زاد الترمذي لمسايل من أموره وقد ترجم ابن حبان لهذا الحديث فقال أحسن أرا المصطفى من المنكر كبن في مجاسه إذا دخلوا وقد روى الاسماعيلي أن سعدا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قيس أن يصرفه عن الموضع الذي وضعه فيه مخافة أن يقدم على شيء فصرفه عن ذلك والشرط بضم المهملة والراء والتسبة إليهم شرطو بعضهم وقد يفخ الرافض ما عوان الأمير والمراد بصاحب الشرط كبيرهم فقيهم سمووا بذلك لأنهم رذائل الجند ومنه في حديث أن كان الملة قد قدم ولا الشرط للتيمة أي ردى المال وقيل لأنهم الأشداء لا قويا من الجند ومنه في حديث الملاحم ويتشرط شرط الموت أي يتعاقدون على أن لا يفر وأولوا ما قاله الأزهري شرطه كل شيء خياله ومنه الشرط لأنهم لمحببة الجند وقيل هم أول طائفة تقدم الجيش وقيل هو شرط لأن لهم

ويعتدون منه قال المحاسبى الأنبياء والملائكة أشد خوفاً من دونهم وخوفهم خوف الأجلال وأعظام علامات واستفادهم من التقصير لأن الذنب المحقق (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك له الحد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل) بفتح العين أي مثل ثواب اعتناق عشر رقاب وكتب له مائة حسنة ومحبت عنه مائة سنة وكانت له حراً من الشيطان (أي حصناً) يومه ذلك حق عيسى ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به (الأرجل عمل أكثر منه) فإنه يزيد عليه وفي رواية عمرو بن ميمون من قال عشرًا كان كمن أعتق رقبة من ولد اسمعيل ولم يكن أعتق أربعة أنفس من ولد اسمعيل أي حصل له من الثواب ما لو اشترى ولداً من أولاد اسمعيل وأعتقه وإنما خصه لأنه أشرف الناس (عن أبي أيوب الأنصاري وابن مسعود رضي الله عنهم ما قال في هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عشرًا كان كمن أعتق رقبة من ولد اسمعيل) قال في الفتح واختلاف الروايات في عدد الرقاب مع اتحاد المخرج يقتضي الترجيح بينها فالأكثر على ذكر أربعة ويجمع بينه وبين حديث أبي هريرة بزيادة عشرة

كقولهامائة فيكون مقابل كل عشر مرات رقبة من قبل المضاعفة فيكون لكل مائة مضاعفة رقبة وهي مع ذلك لطلق الرقاب ومع وصف كون الرقبة من ولد اسعيل يكون مقابل العشرة من غيرهم أربعة منهم لانهم أشرف من غيرهم من العرب فخلع عن الهم وأما ذكر رقبة بالانفراد في حديث أبي أيوب فشاذا والمهفوظ أربعة وقال في الفتح أيضا لما كان اذا كرون في ادراكهم وفهمهم مختلفة كان نوابهم بحسب ذلك وعلى هذا ينزل اختلاف مقادير الثواب في الاحاديث فان في بعضها ثوابا معيناً وقيل ذلك الذي كرهه في رواية أخرى أكثر أو أقل كما اتفق في حديث أبي هريرة وأبي أيوب قالت اذا تعددت مخارج الحديث فلا بأس بهذا الجمع واذا التحدث فلا وقد يتعين الجمع الذي تقدم ويحتمل فيما اذا تعددت أيضاً أن يختلف المقدار بالزمان كالتمقييد بما بعد صلاة الصبح مثلاً وعدم التقييد ان لم يحمل المطلق في ذلك على المقيد ويستفاد منه جواز استرقاق العرب خلافاً لمن منع ذلك قال عياض ذكر هذا العدد من المائة دليل على أنها غاية للثواب المذكور (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال سبحان الله وبحمده) الواو للرجال ٥٢٣ أي سبحان الله مثلاً بحمدي له من أجل توقيته لي للتسبيح (في يوم مائة مرة) متفرقة بعضها أول النهار وبعضها آخره أو متوالية وهو أفضل خصوصاً في أوله ومعنى قوله سبحان الله تنزيه الله عن كل ما لا يليق به من كل نقص فيلزم نفي الشريك والخاصة والولد وجميع الرذائل ويطلق التسبيح ويراد به جميع ألفاظ الذكر ويطلق ويراد به الصلاة النافلة وأما صلاة التسبيح فسميت بذلك لكثرة التسبيح فيها كذا في الفتح وفي القسط لاني وسبحان اسم مصدر وهو التسبيح وقيل بل سبحان مصدر وقال الحافظ في الفتح وسبحان اسم منصوب على أنه واقع موضع المصدر لفعل محذوف تقديره سبحت سبحاناً كسبحت الله تسبيحاً ولا يستعمل

علامات يعرفون به في اللباس والهيئة وهو اختيار الاصمعي وقيل لانهم أعدوا أنفسهم لذلك يقال اشترط فلان نفسه لاصح كذا اذا أعدها قاله أبو عبيد وقيل أخوذ من الشريط وهو الحبل المبروم لما فيهم من الشدة وفي الحديث جواز اتخاذ الاعوان لدفع ما يرد على الامام والحاكم

• (باب النهي عن الحكم في حال الغضب الا أن يكون يسيراً لا يشغل) •

(عن أبي بكر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقضي حاكم بين اثنين وهو غضبان روى الجماعة) وعن عبد الله بن الزبير عن ابيه أن رجلاً من الانصار خاصم الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شراج الحرة التي يسقون بها الفضل فقال الانصاري سرح الماء يمر فاني عليه فاختصم عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للزبير اسق يا زبير ثم أرسل الى جارك فغضب الانصاري ثم قال يا رسول الله ان كان ابن عمك فتلون وجهه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال للزبير اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدار فقال الزبير والله اني لأحسب ان هذه الآية نزلت الا في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية روى الجماعة لكنه للخدمة الا انما في من رواية عبد الله بن الزبير يذكر فيه عن ابيه وللبخاري في رواية قال خاصم الزبير رجلاً وذكروا نحوه وزاد فيه فاستوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ للزبير برحقه وكان قبل ذلك قد أشار على الزبير

غالب الامم مضافاً وهو مضاف الى المفعول أي سبحت الله ويجوز أن يكون مضافاً الى الفاعل أي نزه الله نفسه والمشهور الاول (حطت عنه خطاياهم) التي بينه وبين الله (وان كانت مثل زبد البحر) وهذا وأمثاله نحو ما طلعت عليه الشمس كتابات عيرهم عن الكثرة وقد يشعر هذا بان التسبيح أفضل من التلليل من حيث ان عدد زبد البحر أضعاف أضعاف المائة المذكورة في مقابلة التلليل واجيب بان ما جعل في مقابلة التلليل من عتق الرقاب يزيد على فضل التسبيح وكثير الخطايا انوردان من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار فعمل به هذا الحق تكثير جميع الخطايا عموماً بعد ما ذكره خصوصاً مع زيادة مائة درجة ويؤيده حديث أفضل الذكر التلليل وانه أفضل ما قاله هو واليتيون من قبله ولان التلليل صريح في التوحيد والتسبيح متضمن له وهو منطوق سبحان الله تنزيهه ومه توحيد ومنطوق لا اله الا الله توحيد ومه ومه تنزيه فيكون أفضل من التسبيح لان التوحيد أصل والتنزيه ينشأ عنه والحديث أخرجه الترمذي في الدعوات والنسائي في اليوم والليلة وابن ماجه في ثواب التسبيح وأخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه

قال كلمتان خفية تان على اللسان ثقلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن سبحان الله العظيم سبحان الله وبحمده (عن ابى موسى رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل الذي يذكرك ربك والذي لا يذكرك ربك (مثل الحي والميت) شبه الذاك بالحي الذي يزين ظاهره بنور الطهارة واشراقها فيه وبالطهارة في تمام فيما يريده بنور العلم والقهم والادراك كذلك الذاك من زين ظاهره بنور العلم والطاعة وباطنه بنور العلم والمعرفة فقلبه مستقر في حظيرة القدس وسره في مخدع الوصل وغير الذاك عاقل ظاهره وباطل باطنه قاله في شرح المشكاة وقسم بعض العارفين الذكر الى اقسام سبعة ذكر العينين بالبكاء والاذنين بالاصغاء واللسان بالثناء واليد بالعطاء والبدن بالوفاء والقلب بالخوف والرجاء والروح بالتسليم والرضا والمراد بذكر الله تعالى هنا الاتيان بالافاظ التي وردت ترغيب في قولها والا كنار منها كالباقيات الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وما يلحق به من الحوقة والحسنة واليسنة والاستغفار ونحو ذلك الدعاء بخيري الدنيا والاخرة ويطلق ذكر الله أيضا ويراد به ٥٢٤ المواظبة على العمل بما أوجبه أو نذبه اليه كتلاوة القرآن والحديث

برأى فيه سعة له ولا نصارى فلما حفظ الانصارى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استوعى للزبير حقه في صريح الحكم قال عروة قال الزبير قال الله ما احسب هذه الآية نزلت الا في ذلك فلا وربك الآية رواه أحمد كذلك لكن قال عن عروة بن الزبير ان الزبير كان يحدث انه خاصم رجلا وذكروه جعله من مـ سنده وزاد البخاري في رواية قال ابن شهاب فقد روت الانصار والناس قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسقيا زبير خم احبس الماء حتى يرجع الى الجـ مدر فكان ذلك الى السكـ بن وفي الخبر من الفقه جواز الشفاعة للغصم والعفو عن التعزير) قوله لا يفسد الخ قال المهلب سبب هذا انتهى ان الحكم حالة الغضب قد يتجاوز بالحكم الى غير الحق فتمنع وبذلك قال فقهاء الامصار وقال ابن دقيق العيد انتهى عن الحكم حالة الغضب لما يحصل بسببه من التغير الذي يحتل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه قال وعداء الفقهاء به هذا المعنى الى كل ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والعطش المفرطين وغلبة النعاس وسائر ما يعاق به القلب تعلقا بشغله عن استيفاء النظر وهو قياس عظيمة على مظنة وكان الحكم في الاقتصار على ذكر الغضب لاستيلائه على النفس وصعوبة مقاومته بخلاف غيره وقد أخرج البيهقي بسند ضعيف عن أبي سعيد مدفعه لا يتقاضى القاضي الا وهو شعبان ريان انتهى وسبب ضعفه ان في استناده القاسم العمري وهو متهم بالوضع وظاهر انتهى التحريم ولا موجب لصرفه عن معناه الحقيقي الى الكراهة فلو خالف الخاكم في حكم في حال الغضب فذهب الجمهور الى انه يصح ان صادف الحق لانه صلى الله عليه وآله وسلم

ومدارسة العلم والتفكير بالصلاة ومناظرة العلماء وهل يشترط استحضار الذكرا في الذكرا المقتول ان الذكر يؤثر على الذكر باللسان وان لم يستحضر معناه ان يشترط أن لا يقصد به غير معناه والا كدل ان يتفق الذكر بالقلب واللسان وأكمل منه استحضار معنى الذكر وما اشتمل عليه من تعظيم المذكور وافي النقائص عنه تعالى فان وقع ذلك في عمل صالح مما فرض من صلاة أو جهاد أو غيرهما ازداد الكمال فان صحح التوجه وأخلص لله تعالى في ذلك فهو وأبلغ الكمال ذكر جميع ذلك في الفتح وورد في فضل الذكر أحاديث منها ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة قال قال النبي صلى

الله عليه وآله وسلم يقول الله انما عند ظن عبدي بي وأنا معه اذا ذكرني فان ذكرني في نفسه قضى ذكرته في نفسي وان ذكرني في ملأ ذكرته في ملائكة من ملائكة منته (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل (ملائكة) ولم يسأله فضلا جع فاضل كنزل ونازل وروى فضلا بفتح الفاء وسكون الصاد أي زيادة على الحفظ وغيرهم من المرتبين مع الملائكة لا وظيفة لهم الا خلق الذكر (بطوفون في الطرق) وفي حديث جابر عند أبي بصير ان الله سبحانه وتعالى (ملائكة) تقف وتصل بمجالس الذكر في الارض (يلتمسون أهل الذكر) ولمسلم من رواية سهل بن يثغون مجالس الذكر (فاذا وجدوا قومًا يذكرون الله) عز وجل وفي رواية سهل فاذا وجدوا مجلسا فيه ذكر (تنادوا لهؤلاء) أي تعالوا (الى جنتكم) وفي رواية أبي معاوية الى بغيةكم (قال فيصغونهم) بفتح الباء وضيم الحاء يطوفون ويدورون حولهم (باجنتهم الى السماء الدنيا) به في يدورون اجنتهم حول الذكرين قالوا لله تعبدية وقال الهيب الظاهر أنها للاستعانة لان حفظهم الذي ينتهي الى السماء انما يستقيم بواسطة الاجنحة وفي رواية سهل فهدواهم برحمتهم بعضا باجنتهم حتى

عياؤا ما ينهم - وبينهم من الدنيا (قال فيسألهم عز وجل وهو أعلم منهم) أى أعلم من الملائكة بهالذاكرين (ما يقول
عبادى قالوا يقولون يسبحونك ويكبرونك ويحمدونك) أى يقولون سبحان الله والله أكبر والحمد لله (ويعبدونك) وفي رواية
سهيل قالوا وفي حديث أنس عند البراري عظمون آلاءه ويملكون كتابك ويصلون على نبيك ويسألونك لا تنرتهم ودينهم قال
في الفتح ويؤخذ من مجموع هذه الطرق المراد بحال الذكر الواردة من تسبيح وتكبير وغيرها ما على تلاوة كتاب الله سبحانه
والدعاء بخير الدنيا والآخرة وفي دخول قراءة الحديث النبوى ومداينة العلم الشرعى ومذاكرته والاجتماع على صلاة
النافلة في هذه المجالس نظر والاشبه اختصاص ذلك بحال التسبيح والتكبير ونحوهما والتلاوة وحسب وان كان قراءة
الحديث ومداينة العلم والمناظرة فيه من جملة ما دخل تحت مسمى ذكر الله تعالى انتهى (قال فيقول) عز وجل (هل رأوني)
قال فيقولون لا والله ما رأوك (قال فيقول) تعالى (كيف لرأوني قال يقولون لرأوك كانوا أشد لك عبادة وأشد لك تعبدًا) وزاد
أبو ذر عن الكشيبي في تحميمه (وأكثر تسبيحا) وفي رواية الامام على ٥٢٥ وأشد لك ذكرا (قال يقول فيسألوني) أى

أى تسبى بطالبون (قالوا يسألونك
الجنة قال يقول) تعالى (وهل
رأوها قال يقولون لا والله يارب
مارأوها قال يقول فكيف
لأنهم رأوها قال يقولون لأنهم
رأوها كانوا أشد عليها حرصا
وأشد لها طمأنا وأظم فيها رغبة
قال) تعالى (فم ينسودون قال
يقولون من النار قال يقول)
تعالى (وهل رأوها قال يقولون
لا والله مارأوها قال يقول)
تعالى (فكيف لرأوها قال
يقولون لرأوها كانوا أشد منها
فرارا وأشد لها تحمينا) وفي رواية
أى معاوية كانوا أشد منها هربا
وأشد منها اتعوا وخوفوا وزاد
سهيل قالوا ويسئلكم عن
قال فيقول لهم قد غفرت لهم
وأعطيتهم ما سألوا وفي حديث

ففى لازير بعد ان أغضبه كما في حديث الباب فكانهم جاءوا ذلك قرية صارفة لانهم
الى الكراهة ولا ينبغي انه لا يصح الحاق غيره صلى الله عليه وآله وسلم به في مثل ذلك لانه
معصوم عن الحكم بالباطل في رضائه وغضبه بخلاف غيره فلا عصمة تمنعه عن الخطا
واهذا ذهب بعض الخبالة الى انه لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت المنهى عنه
والنهي يقتضى الفساد وفصل بعضهم بين أن يكون الغضب طارئا عليه بعد أن استبان
له الحكم فلا يؤثر ولا الفه ويحمل الخلاف قال الحافظ ابن حجر وهو تفصيل معتبر وقيد
امام الحرمين والبعوى الكراهة بما اذا كان الغضب اغير الله واستغرب الروايات هذا
واسبقه غيره لخالفته اظاهر الحديث وللمعنى الذى لا جله انتهى عن الحكم حال الغضب
وذكر ابن المنبر ان الجمع بين حديثي الباب بان يجعل الجواز خاصا بالنبي صلى الله عليه
وآله وسلم لم يوجد العصمة في نفسه والامن من التعدي أو ان غضبه انما كان للحق
فمن كان في مثل حاله جاز والامنع وقد تعقب القول بالتحريم وعدم انعقاد الحكم
بان انتهى الذى يقيد فساد المنهى عنه هو ما كان لذات المنهى عنه أو لجزئه أو لوصفه
اللازم له لا المقتضى كما هنا وكفى انتهى عن البيع حال النداء للجمعة وهذه قاعدة مقررة
في الاصول مع اضطراب فيها وطول نزاع وعدم اطراد قوله ان رجلا من الانصار اراد
فعلامة بن حاطب وقيل حميد وقيل حاطب بن أبى بلتعمة ولا يصح لانه ليس بانصارى
وقيل انه ثابت بن قيس بن شماس وانما ترك صلى الله عليه وآله وسلم قتله بعد ان جافى
مقاله بما يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم جار فى الحكم لاجل القرابة لان ذلك كان
فى أوائل الاسلام وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يتألف الناس اذ ذلك كما ترك قتله

انس قال غشوههم رحى وهذا كله فيه تفرع للملائكة وتنبه على أن تسبيح بن آدم وتقدسهم اعلى وانصرف من تقدسهم
لحصول هذا في عالم الغيب مع وجود الموانع والصوارف وحصول ذلك للملائكة في عالم الشهادة من غير صارف (قال فيقول)
تعالى (فاشهدكم أنى قد غفرت لهم) زاد في رواية سهيل واعطيتهم ما سألوا (قال يقول ملك من الملائكة فيهم فلان ليس منهم انما
جام الحاجة) وفي رواية سهيل قال يقولون رب فيهم فلان عبيد خطاء انما سرفلس معهم وزاد قال وله قد غفرت (قال) تعالى (هم
الجلساء لا يثبى بهم جلسهم) يعنى ان يجالسهم مؤثره فى المجلس والمسلم هم القوم لا يثبى بهم جلسهم وتعرف ان الحسب
يدل على الكمال اى هم القوم كل القوم السكاملون فيعاشهم فيه من السعادة فيكون قوله لا يثبى بهم جلسهم استثناء لبيان
الموجب وفي هذه العبارة مبالغة فى نفي الشقاء عن جلسهم الذى اكرهين فلو قيل لا يثبى بهم جلسهم لكان ذلك فى غاية الفضل لكان
التصريح بنفي الشقاء باغنى فى حصول المقصود قال فى الفتح وفى الحديث فضل مجالس الذكر والذاكرين وفضل الاجتماع على
ذلك وان جلسهم من تدبر معهم فى جميع ما يتفضل الله به عليهم اكرامهم ولولم يشاركهم فى أصل الذكر وفيه محبة الملائكة

لبنى آدم واعتناؤهم بهم وفيه أن السؤال قد يصدق من السائل وهو أعلم بالسؤال عنه من المسؤول لاظهار العناية بالمسؤول
عنه والتتويبه بقدره والاعلان بشرف منزلته وقيل ان في حقيقة سؤال الله للملائكة عن أهل الذكر الاشارة الى قواهم انظروا
الى ما حصل منهم من التسبيح والتقدس مع ما ساطع عليهم من الشهوات ووساوس الشياطين وكيف عالجوا ذلك وضاهوكم
في التسبيح والتقدس وفيه بيان كذب من ادعى من الزنادقة انه يرى الله تعالى جهورا في دار الدنيا وقد ثبت في صحيح مسلم من
حديث أبي امامة رفته واعلموا انكم ان تزوار بكم حتى تموتوا وفيه جواز القسم في الامر الحق تأكيده وتزويجه به
وفيه ان الذي اشقت عليه الجنة من أنواع الخيرات والنار من أنواع المكروهات فوق ما وصفته به وان الرغبة والطلب
من الله والمبالغة في ذلك من أسباب الحصول انتهى (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرقاق) *
بكسر الراء وبالفتحة بينهما ألف جمع رقيق وهو الذي فيه رقة وهي الرحمة ضد الغلظة وسميت هذه الاجاديت بذلك لان
في كل منها ما يحدث في القلب رقة قال ٥٢٦ في السكواكب أي كتاب الكلمات المرفقة للقلوب ويقال لكثير الحيات رقيق وجهه

عبد الله بن أبي بكرة أن جاءه يانسوخ به قتله وقال القرطبي يحتمل أنه لم يكن منافقا بل
صدر منه ذلك عن غير قصد كما اتفق لطايط بن أبي بلعة ومسطح وجمعة وغيرهم من
بدره لسانه بدرة شيطانية قوله في شراج بكسر الشين المجمة ورامه حلة به هذا الالف
جسيم وهي مسايل النخل والشجر واحداً تنسجها وتضافتها الى الحرفة لكونها فيها
والحرفة بفتح الحاء المهملة هي أرض ذات حجارة ود قوله سرح الماء بفتح السين المهملة
وتشديد الراء المكسورة ثم حاء مهملة أي أرسله قوله ثم أرسل الى جارك كان هذا على
سبيل الصلح قوله أن كان ابن عمك بفتح الهمزة لانه استنهام للاستكثار أي حكمت
بهذا الكونه ابن عمك قوله حتى يرجع الماء الى الجذر بفتح الجيم وسكون الدال المهملة
وهو الجدار والمراد به أصل الخائط وقيل أصول الشجر والصحيح الاول وفي الفتح ان
المراد به هنا المسماة وهي ما وضع بين شريبات النخل كالجدار ويروى الجذر بضم الجيم
والدال جمع جدار وحكي الخطابي الجذر بسكون الدال المجمة وهو جذر الحساب
والماء في حتى يبلغ تمام الشرب وفي بعض طرق الحديث حتى يبلغ الماء الكعبين رواه
أبو داود قوله فلما حفظ الانصارى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالماء المهملة
أي انار حنظلته قال في الفتح احفظه بالمهملة والطاء المشالة أي اغضبه قوله فاستمعوا
أي استمعوا وفي وهو من الوعاء كانه جمعة له وعاته قوله فقد ردت الانصار والناس هو من
عطف العام على الخاص قوله فيكان ذلك الى الكعبين يعني في أنهم ساروا وان الجذر
يختلف بالطول والقصر فاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكعبين فجعلوا
ذلك معيار الاستحقاق الاول فالاول والمراد بالاول هنا من يكون مبدء الماء من

أي استحبا وقال الراغب متى
كانت الرقة في جسم فضدها
الصفاقة كثوب صفيق وقوب
رقيق وفي كانت في نفس
فضدها القسوة كرقين القلب
وقاسيه وعبر جماعة منهم النساقي
في سننه الكبرى بقوله هم كتاب
الرقائق جمع رقيقة والمعنى واحد
(عن ابن عباس رضى الله عنهما
ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال نعمتان تنضية
نعمة وهي الحالة الحسنة وقال
الامام نضر الدين المنفعة المفعولة
على جهة الاحسان الى الغير
وزاد الدارمي من نعم الله (مغبون
فيهما) أي في النعمتين (كثير من
الناس) وهما (الصحة) في البدن
(والفراغ) من الشواغل بالمعاش
المانع له عن العبادة والغبن بفتح

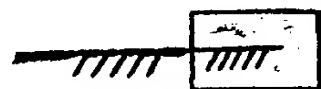
المجمة وسكون الباء التقص في البيع ويحريكمها في الرأي أي ضعف الرأي قال في كونه قال
هذان الامر ان اذالم يتعملا فيما ينبغي فقد غبن صاحبهما فيه ما أي باعهما بخس لا تحمد عاقبته أو ليس له رأي في ذلك
البينة فقد يكون الانسان صحيحا ولا يكون متفرغا للعبادة لا شغله بالمعاش وبالعكس فاذا اجتمع الصحة والفراغ وقصر في
نيل الفضائل فذلك الغبن بكل الغبن لان الدنيا سوق الارباح ومزرعة الآخرة وفيها التجارة التي يظهر ربحها في الآخرة فمن
استعمل فراغه وصحته في طاعة مولاه فهو المغبوط ومن استعملهما في معصية الله فهو المغبون لان الفراغ يقويه الشغل
والصحة يعيقه السقم ولولم يكن الا الهرم والحديث أخرجه الترمذي في الزهد بدو الناس في الرقائق وابن ماجه في الرقائق وفي
الفتح قال ابن بطال معنى الحديث ان المرء لا يكون فارغا حتى يكون مكفيا صحيح البدن فمن حصل له فليحرص على أن لا يغبن
بان يترك شكر الله على ما أنعم به عليه ومن شكره امتثال أو امره واجتناب نواهيته فمن فرط في ذلك فهو المغبون وأشار بقوله
كثير من الناس الى ان الذي يوفق لذلك قليل وقال ابن الجوزي قد يكون الانسان صحيحا ولا يكون متفرغا للعبادة بالمعاش وقد

كلام ابن عمر من أخرج من الحديث المرفوع وهو متضمن لما يهتدى به من قصر الأمل وإن العاقل ينبغي له إذا أمسى لا ينتظر الصباح وإذا أصبح لا ينتظر المساء بل يظن أن أجله يدركه قبل ذلك فيعمل ما يليق نفسه بعد موته ويبادر أيام صحته بالعمل الصالح فإن المرض قد يطرأ فيمتنع من العمل فيضئى على من فرط في ذلك أن يصل إلى المعاد بغير زاد ولا زمارض ذلك الحديث إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحته مقيلاً لأنه ورد في حق من يعمل والتحذير الذي في حديث ابن عمر في حق من لم يعمل شيئاً فإنه إذا مرض ندم على ترك العمل وبجزأ مرضه عن العمل فلا يفيد الخدم كذا في القح في لم ينتهض الفرصة يندم قال في القح هذا الحديث أي حديث الباب أصل في الحث على الفراغ عن الدنيا والزهد فيها والاحتقار لها والاعتناء فيها بالعبادة وقال النووي معنى الحديث لا تركه إلى الدنيا ولا اتخذها وطناً ولا تحدث نفسك بالبقاء فيها ولا تتعلق منها بما لا يملكه في الغريب في غير وطنه انتهى وفيه مخاطبة الواحد وإرادة الجمع وحسن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على إيصال الخير لأمته والحض على ترك الدنيا والاقتصارعلى ٥٢٨ ما لا يدمنه والله أعلم (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه قال خط النبي

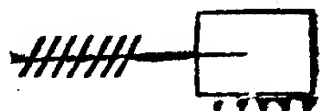
صلى الله عليه وآله وسلم خطاً مربعاً أي مستوي الزوايا والخط الرسم والشكل (وخط بخط في الوسط خارجاً منه) أي من الخط المربع (وخط خطاً صغراً إلى جانب هذا) الخط (الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط) وصورته التي يتنزل سياق لفظ الحديث عليها هكذا كما في القح والقلم بالني



وقيل صفته هكذا



وقيل هكذا



حديث أم سلمة يلفظ من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظه وإشارته ومقعدته ومجلسه ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر في أسناد عباد بن كثير وهو ضعيف وفي الباب عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه جلس بجنب شريح في خصومة له مع يهودي فقال لو كان خصمي مسلماً جلست معه بين يديك ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تساووهم في المجالس أخرجه أبو أحمد الحاكم في المستدرج في ترجمة أبي سمينة عن الأعمش عن إبراهيم التيمي قال عرف علي در عامع يهودي فذكره مطولاً وقال منكرو وأورده ابن الجوزي في العمل من هذا الوجه وقال لا يصح تفريده أبو سمينة ورواه البيهقي من وجه آخر من طريق جابر عن الشعبي قال خرج أمير المؤمنين علي السوق فاذا هو بنصراني يبيع درعا فعرف أمير المؤمنين علي عليه السلام الدرع وذكر الحديث وفي أسناده عمرو بن مرة عن جابر الجعفي وهو ما ضعفه قال ابن الصلاح في كلامه على الوسيط لم أجده أسناداً ثبت قوله إن الخصمين بعدهم الخ هذا فيه دليل مشروعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم ولعل هذه الهيئة مشروعية لذاتهم لا للجرد التسوية بين الخصمين فانهم كمنة بدون القعود بين يدي الحاكم بأن يقعد أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو أحدهما في جانب المجلس والآخر في جانب يقابله ويساويه أو نحو ذلك والوجه في مشروعية هذه الهيئة أن ذلك هو مقعد الإهانة والاصغار وموقف من لا يعتد بشأنه من الخدم ونحوهم المقصد الأعزاز للشرعية المظهرة والرفع من منازرها وتواضع المتكبرين لها وكثير ما ترى من كان ممسكاً بآذيال الكبر يعظم عليه قعوده في ذلك المقعد فاعل هذه هي الحكمة والله

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله والاول المعتمد وسياق الحديث يدل عليه والاشارة بقوله هذا الانسان الى العلم النقطة الداخلة بقوله وهذا أجده محيط به الى المربع وقوله وهذا الذي هو خارج أمه الى الخط المستطيل المنفرد بقوله وهذه الى الخطوط وهي مذكورة على سبيل المثال لأن المراد انحصارها في عدد معين ويؤيده قوله في حديث أنس الذي بعده إذا جاءه الخط الأقرب فإنه أشار به الى الخط المحيط به ولا شك أن الذي يحيط به أقرب إليه من الخارج عنه وقوله هذا الانسان مبتدأ وخبر أي هذا الخط هو الانسان على سبيل التمثيل انتهى (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذا الانسان) أي هذا الخط هو الانسان على سبيل التمثيل (وهذا أجده محيط به) إشارة الى المربع (أو) قال صلى الله عليه وآله وسلم (قد أحاط به) بالشك من الراوي (وهذا) الخط المستطيل المنفرد (الذي هو خارج) من وسط الخط المربع (أمه وهذه الخطوط) والعمود والمستطيل الخطوط (الصغار) أي الشطبات التي في الخط الخارج من وسط المربع من أسفلها ومن أسفلها وإعلام (الأعراض) أي الآفات العارضة كمرض أو فقير مال أو غيرهما والمراد بالخطوط المثال لا العدد مخصوص معين (فإن خطأ) أي تجاربه عنه (هذا)

العرض وسلم منه (نمشة) أصابه وأخذ (هذا وان أخطأ هذا) العرض (نمشة هذا) العرض الآخر وهو الموت فمن لم يمت
 بالسبب مات بالاجل والحاصل ان الانسان يتعاطى الامل ويحتجبه الأجل دون الامل وعجز بالتمش وهو لدغ ذوات السم
 مبالغة في الاصابة والهلاك وفي الحديث اشارة الى الخوض على قصر الامل والاستعداد لبغمة الاجل والحديث أخرجه
 الترمذي في الزهد والنسائي في الرقاق وابن ماجه في الزهد (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال خط النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم خطوطا فقال هذا الامل الذي يؤمله الانسان (وهذا أجله) والخط الآخر الانسان والخطوط الاخر الآفات
 التي تعرض له (فبينما هو كذلك) طالب لامله البعيد (اذ جاء الخط) الاوسط (الاقرب) وهو الاجل المحيط به اذ لا شك ان
 الخط المحيط اقرب من الخط الخارج عنه وعند البيهقي في الزهد من وجه آخر عن اسحق خط خطوطا وخط خطا فاحسب ثم
 قال هل تدرون ما هذا هذا مثل ابن آدم ومثل القمى وذلك الخط الامل بينما يؤمل اذ جاء الموت وعند الترمذي عن أنس
 بالفظ هذا ابن آدم وهذا أجله ووضع يده عند فقائه ثم بسطها فقال وبثم أمه ٥٢٩ وثم أجله أي ان أجله اقرب اليه من أمه

قال في القح والاحاديث متوافقة
 على ان الاجل اقرب من الامل
 انتهى والحديث أخرجه النسائي
 في الرقاق (عن عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهما قال كما اذا بايعنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم على السمع) لاوامر
 والنواهي (والطاعة) للهاكم
 (يقول انا) أي للمبايع منا (فيما
 استطعت) وأخرج البخاري
 من حديث جرير بن عبد الله
 الجني قال بايعت النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم على السمع
 والطاعة فافتنى فيما استطعت
 وهذا من شفقتة ورحمته بما جراه
 الله عنا أفضل مما جازى نبياءه
 أمته وللكشف في فيما استطعت
 بالجمع وهذا الحديث والذي بعده
 من احاديث الاحكام والتمني

أعلم ويؤخذ من الحديث أيضا مشروعية التسوية بين الخصمين لانهم لما أمر بالاقعود
 جميعا على تلك الصفة كان الاستواء في الموقف لازمالها وأوضح من ذلك حديث ام سلمة
 وقصة أمير المؤمنين علي عليه السلام مع خصمه عند شريح كما تقدم وفيها تخصيص المسلم
 اذا كان خصمه كافرا فلا يساويه في الموقف بل يرفع موقف المؤمن على موقف الكافر
 لان الاسلام قد ملو ويسبق تقدم من الحديث ان الخصمين لا يتنازعان قائمين أو مضطجعين
 أو أحدهما قوله حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول فيمسه دليل على انه يحرم على
 الحاكم أن يحكم قبيل سماع حجة كل واحد من الخصمين واستقصا لمالديه والاحاطة
 بجميعه والنهي يدل على قبض المنهى عنه والقبح يستلزم الفساد فاذا قضى قبيل السماع
 من أحد الخصمين كان حكمه باطلا فلا يلزم قبوله بل يتوجه عليه نقضه ويعيده على
 وجه الصحة أو يعيده حاكما آخر فان امتنع أحد الخصمين من الاجابة لخصمه جاز القضاء
 عليه لقرده وليكن بعد التثبت المسوغ للحكم كما في الغائب على خلاف فيه معروف

(باب ملازمة الغريم اذا ثبت عليه الحق واعداء الذي على المسلم) *

(عن هرمان بن حبيب رجل من أهل البادية عن أبيه قال أقيمت النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم بغريم لي فقال لي الزمه ثم قال لي يا أخا بني غنيم ما تريد أن تفعل بأسيرك رواء أبو داود وابن
 ماجه وقال فيه ثم ترى آخر النهار فقال ما فعل أسيرك يا أخا بني غنيم وقال في مسنده عن أبيه
 عن جده وعن ابن أبي حذرر الاسدي انه كان له ودي عليه أربعة دراهم فاستعدي عليه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا محمد ان لي على هذا أربعة دراهم وقد غلبني

٦٧ نيل ما ذكره هنا في ذيل كتاب الرقاق مخالفا لترتيب الاصل كما خالف في ترتيب كتاب الدعوات فذكره في غير محله
 المذكور في الصحيح وكذلك كتاب التغبير (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أنه (قال قيل لعمرو) بن الخطاب لما
 أصيب (الاستخلاف) خليفة بعدك على الناس (قال ان استخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر) أي حيث استخلفه
 (وان أترك) أي الاستخلاف (فقد ترك) التصريح بالتعيين فيه (من هو خير مني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فاخذ
 عمرو سطا من الاخرين فلم يتزل التعيين بمرّة ولا فله منه وصاياه على الشخص المستخلف وجعل الامر في ذلك شوري بين من
 قطع اهم بالجنة وأبى النظر للمسلمين في تعيين من اتفق عليه رأى الجماعة الذين جعلت الشورى فيهم قال في القح الذي يظهر
 ان عمر رجع عنده الترك لانه الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف العزم وهو يشبه عزمه صلى الله عليه وآله وسلم لم على
 القح في الحج وفعل الافراد فرجع الافراد انتهى قال ابن بطال وفي هذه القصة دليل على جواز عقد الخلافة من الإمام المتولي
 لغيره بعده وان أمره في ذلك جائز على عامة المسلمين لا طباق العصاية ومن هو مهم على العمل بمساعده أبو بكر لعمرو وكذلك

الروايات التي ذكرتها من عند مسلم وغيره انه ذكر الصفة التي تختص بولايتهم وهو كون الاسلام عزيزا منيعا وفي الرواية
 الاخرى صفة اخرى وهو ان كلهم يجتمع عليه الناس كما وقع عند أبي داود فانه اخرج هذا الحديث من طريق اسمعيل بن أبي
 خالد عن أبيه عن جابر بن سمرة بلفظ لا يزال هذا الدين قائما حتى يكون عليه السلام اثنا عشر خليفة كلهم يجتمع عليه الامة
 واخرجه الطبراني من وجه آخر عن الاسود بن سعيد عن جابر بلفظ لا تضرهم عداوة من عداهم وقد دخل القاضي عياض
 ذلك فقال يتوجه على هذا العدد سواء لان أحدهما انه يعارضه ظاهر قوله في حديث سفيانة يعني الذي أخرجه أصحاب
 السنن وصححه ابن حبان وغيره الخليفة بعدى ثلاثون ثم تكون ملكا لان الثلاثين لم يكن فيها الا خلفاء الاربعة وايام
 الحسن بن علي والثاني انه ولي الخلافة أكثر من هذا العدد قال والجواب عن الاول انه أراد في حديث سفيانة خلافة النبوة
 ولم يقمده في حديث جابر بن سمرة بذلك وعن الثاني انه لم يقل لا يلي الا اثنا عشر وإنما قال يكون اثنا عشر وقد ولي هذا العدد
 ولا يمنع ذلك الزيادة عليهم قال وهذا ان جعل اللفظ واقعا على كل من ولي ٥٣١ والا فيصنع ان يكون المراد من يستحق
 الخلافة من أئمة العدل وقد مضى منهم الخلفاء الاربعة ولا بد من تمام العدة قبل قيام
 الساعة وقيل انهم يكونون في زمن واحد فتترق الناس عليهم وقد وقع في المائة الخامسة في الاندلس وحدها ستة أنفس
 كلهم يسمى بالخلافة ومعههم صاحب مصر والعباسي ينفذاد الى من كان يدعى الخلافة في أقطار الارض من العلوية
 والخوارج قال ويضد هذا التأويل قوله في حديث آخر في مسلم سيكون خلفاء فيكثرون قال ويحتمل أن يكون المراد أن يكون
 الاثنا عشر في مدة مدة الخلافة وقوة الاسلام واستقامة أموره والاجتماع على من يقوم
 بالخلافة ويؤيده قوله في بعض

حيث سارو يجلس حيث جلس غير مانع له من الاكتساب ويدخل معه داره وذهب
 أحدا الى أن الغريم اذا طاب ملازمة غريمه حتى يحضر بيئته القريبة أجيب الى ذلك
 لانه لو لم يمكن من ملازمته ذهب من مجلس الحاكم وهذا بخلاف البيئتين البعيدة وذهب
 الجمهور الى أن الملازمة غير معمول بها بل اذا قال لي بيئته غائبة قال الحاكم لكم لي بيئته
 أو أخره حتى تحضر بيئتك وحلوا الحديث على أن المراد الزم غريمك بمراقبتك له بالنظر
 من بعد ولعل الاعتذار عن الحديث بما فيه من المقال أولى من هذا التأويل المتعسف
 وأما حديث ابن أبي حنيفة فليس فيه دليل على الملازمة بل فيه التشديد على المدينين
 بايجاب القضاء وعدم قبول دعوام الأعداء لغيرهم من دون بيئته وعدم الاعتداد ببيئته
 من غير فرق بين أن يكون صاحب المال مسلما أو كافرا قوله ما تريد أن تفعل بأسيرك
 ساء أسيرا باعتبار ما يحصل له من المذلة بالملازمة له وكثرة ذلك عند المطالبة وكنته صلى
 الله عليه وآله وسلم لم يمرض بالشفاعة وقد زار رزين بعد قوله ما تريد أن تفعل بأسيرك
 فأطلقه قوله واذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا لعل هذا في الامور التي يريد صلى الله عليه
 وآله وسلم أن تحفظ عنه وثقة لها الناس الى بعضهم بعضا بخلاف الكلام في الحوادث
 التي تجري من دون قصد الى حفظها لكونها ليست من الامور الشرعية فلعل التكرار
 فيما لم يقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لعدم الفائدة في ذلك مثلا لانه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم أراد أن يخبر رجلا بأنه خرج الى المسجد وصلى ورجع الى بيته فكرر كل كلمة من
 هذا الخبر ثلاث مرات لم يكن ذلك بمكان من الحسن والقبول وأما تكرير التسليم فله
 التسليم المراد به الاستئذان وقد ثبتت مشروعية تكريره لا يقاظ رب المنزل الذي وقع

الطرق كلهم يجتمع عليه الامة وهذا قد وجد فيمن اجتمع عليه الناس الى ان اضطرب أمر بني أمية ووقع بينهم الفتنة زمن
 الوليد بن يزيد فانصلت بينهم الى ان قامت الدولة العباسية فاستأصلوا أمرهم وتغيرت الاحوال عما كانت عليه تغيرا ينافي هذا
 العدد موجود صحيح اذا اعتبر قال وقد يحتمل وجوها أخرى والله أعلم بما رآه صلى الله عليه وآله وسلم انتهى والاحتمال الذي
 قبل هذا هو اجتماع اثني عشر في عصر واحد كلهم يطلب الخلافة هو الذي اختاره المهلب كما تقدم وقد ذكرت وجه الرد
 عليه ولولم يرد الا قوله كلهم يجتمع عليه الناس فان في وجودهم في عهد واحد يوجد عجز الافتراق فلا يصح أن يكون المراد
 ويؤيد ما وقع عند أبي داود ما أخرجه أحمد والبراز من حديث ابن مسعود بن سعد بن حسن انه سئل كم عاك هذه الامة من خليفة
 فقال سألنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اثنا عشر كعدة قبا بني اسرائيل وقال ابن الجوزي في كشف المشكل
 قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظانه وسألت عنه فلم أقع على المقصود به لان ألفاظه مختلفة ولا أشك
 ان الخلط فيها من الرواية ثم وقع لي فيه شيء وجدت الخطابي بعد ذلك قد أشار اليه ثم وجدت كلاما لابن الحسين بن المنادي

وكلاما لغيره فاما الوجه الاول فانه اشار الى ما يكون بعدهم بعد اصحابه وان حكم اصحابه مرتبط بحكمه فاخبر عن الولايات الواقعة بعدهم فكانه اشار بذلك الى عدد الخلفاء من بني أمية وكان قوله لا يزال الدين أي الولاية الى أن يلى اثنا عشر خليفة ثم تنتقل الى صفة أخرى أشد من الأولى وأول بني أمية يزيد بن معاوية وآخرهم مروان الحمار ودهم ثلاثة عشر ولا يعد عثمان ومعاوية ولا ابن الزبير. يكونهم صحابة فاذا أسقطنا منهم مروان بن الحكم للاختلاف في صحبته أولانه كان متغلبا بعد أن اجتمع الناس على ابن الزبير هتفت العدة وعند خروج الخلافة عن بني أمية وقعت الفتنة العظيمة والملاحم الكبيرة حتى استقرت دولة بني العباس فتغيرت الأحوال عما كانت عليه تغيرا ينافي ما كان ويؤيده هذا ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه تدور رضى الاسلام بخمس وثلاثين أوست وثلاثين أو سبع وثلاثين فان هلكوا فسيل من بهلك وان يقيم لهم دينهم يقيم لهم سبعين عاما زاد الطبراني والخطابي فقالوا سوى ما مضى قال نعم قال الخطابي رضى الاسلام كناية عن الحرب شبهها بالرحى التي تطحن الحب لما يكون ٥٢٢ فممن تلف الارواح والمراد بالدين في قولهم يقيم لهم دينهم الملك قال

فيشبهه أن يكون إشارة الى مدة بني أمية في الملك وانتقاله عنهم الى بني العباس فكان ما بين استقرار الملك ابن أمية وظهور الوهن فيه نحو من سبعين سنة قلت لكن يعكر عليه أن من استقرار الملك لهم عند اجتماع الناس على معاوية سنة إحدى وأربعين الى أن زالت دولة بني أمية فقتل مروان بن محمد في أوائل سنة اثنين وثلاثين ومائة ازيد من تسعين سنة ثم نقل عن الخطيب أبي بكر البغدادي قوله تدور رضى الاسلام يريد أن هذه المدة إذا انتهت حدث في الاسلام أمر عظيم يخاف بسببه على أهله الهلاك يقال لا مر إذا تغير واستحال دارت رحاه وفي هذا إشارة الى اتساع مدة الخلافة

الاستقذان عليه لانه كان يكرر السلام الواقع لمحض التحية مثلا لا يلقى رجلا في طريق فيقوم بين يديه ويسلم عليه ثلاث مرات

(باب الحماكم يشفع للنفس ويستوضع له)

(عن كعب بن مالك انه تلقى ابن أبي حرد دينا كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بيته فخرج اليهما حتى كشف صفح جحرته فنادى يا كعب فقال ليبيك يا رسول الله قال ضع من دينك هذا وأما اليه أي الشطر قال قد فعلت يا رسول الله قال قم فاقضه رواء الجماعة الا الترمذي وفيه من الفقه جواز الحكم في المسجد وان من قبل له بيع أو هب أو أبر فقال قد فعلت صرح ذلك منه وان الاعياء المقهوم يقوم مقام النطق) قوله كشف جحرته بكسر الحين المهملة وقصعها وسكون الجيم وهو الاسترو قبل الرقيق منه ~~يكون~~ في مقدم البيت ولا يسمى محبنا الا أن يكون مشقوق الوسط كأنه راعين وانظرو ما يجعل عليه الرجل حاجر في بيته قوله ضع من دينك هذا أو ما اليه فبسه دليل على ان الإشارة المفهومة بمنزلة الكلام لانهم اتدل كما تدل عليه الحروف والأصوات فيصح بيع الآخر وشراؤه واجارته وسائر عقوده اذ افهم ذلك عنه قوله أي الشطر هو النصف على المشهور ووقع في حديث الاسراء ما يدل على ان الشطر يطلق على الجزء والمراد بهذا الامر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم الارشاد الى الصلح والشفاعة في ترك بعض الدين وفيه فضيلة الصلح وحسن التوسط بين المتخاصمين قوله قد فعلت الخ يحتمل أن يكون نزاعهم ما في

مقدار

وقوله يقيم لهم دينهم أي ملكهم وكان من وقت اجتماع الناس على معاوية الى استفاض ملك بني

أمية نحو من سبعين قال ابن الجوزي ويؤيده هذا التأويل ما أخرجه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه اذا ملك اثنا عشر من بني كعب بن لؤي كان النصف والنصف الى يوم القيامة انتهى والنصف ظهر لي أنه بفرض النون وسكون القاف بعدها فاء وهو كسر الهامة عن الدماغ والنفق بوزن فعال منه وكفى بذلك عن القتل والقتال ويؤيده قوله في بعض طرق جابر بن سمرة ثم يكون الهرج توفي قوله من بني كعب بن لؤي إشارة الى كونهم من قريش لان لؤيا هو ابن غالب بن فهر وفيهم جاع قريش وقد يؤخذ منه ان غيرهم يكون من غير قريش فتكون فيه إشارة الى القحطاني قال واما الوجه الثاني فقال أبو الحسن بن المنادي في الجزء الذي جمعه في المهدي يحتمل في معنى حديث يكون اثنا عشر خليفة ان يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان فمد وجدت في كتاب دانيال اذا مات المهدي ملك بعده خمسة رجال من ولد السبط الا كبير ثم خمسة من ولد السبط الاصغر ثم روى آخرهم بالخلافة رجل من ولد السبط الا كبير ثم ملك بعده فبسه في ذلك اثنا عشر ملكا كل

واحد منهم امام مهدي قال ابن المنادي وفي رواية أبي صالح عن ابن عباس المهدي اسمه محمد بن عبد الله وهو رجل ربيعة مشرب بجمرة يفرج الله به عن هذه الامة كل كرب ويصرف بعدله كل جور ثم يلي بعده اثنا عشر رجلا يستقيمون ولد الحسن وخمسة من ولد الحسين وآخرهم من غيرهم ثم يموت فيفسد الزمان وعن كعب الاحبار يكون اثنا عشر مجتهدا ثم ينزل روح الله فيقتل الدجال قال والوجه الثالث ان المراد بوجودهم في جميع مدة الاسلام الى يوم القيامة يعملون بالحق وان لم تقو ايامهم ويؤيده ما أخرجه مسدد في مسنده الكبير من طريق أبي بصير أن أبا الخلد حدثه انه لا تهلك هذه الامة حتى يكون اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدى ودين الحق منهم رجالان من أهل بيت محمد يعيش أحدهما أربعين سنة والاخر ثلاثين سنة وعلى هذا فالمراد بقوله ثم يكون الهرج أي الفتن المؤذنة بقيام الساعة من خروج الدجال ثم ياجوج وما جوج الى ان تنقضي الدنيا انتهى كلام ابن الجوزي ملخصا بزيادة يسيرة والوجهان الاول والآخر قد اشقل عليهما ما كلام القاضي عما ضف فكله ما وقف عليه بدليل أن في كلامه زيادة لم يشقل عليها كلامه وقتظم من مجموع ٥٢٣ ماذ كراه أوجه أوجه الثالث من أوجه

القاضي تأييده بقوله في بعض طرق الحديث العصبة كلهم يجتمع عليه الناس وايضا ذلك ان المراد بالاجتماع انقيادهم ليعتقه والذي وقع ان الناس اجتمعوا على أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي الى ان وقع امر الحكمين في صفين فتسمى معاوية يومئذ بالخلافة ثم اجتمع الناس على معاوية عند صلح الحسن ثم اجتمعوا على ولده يزيد ولم ينتظم الحسين امر بل قتل قبل ذلك ثم لما مات يزيد وقع الاختلاف الى ان اجتمعوا على عبد الملك بن مروان بعد مقتل ابن الزبير ثم اجتمعوا على اولاده الاربعة الوليد ثم سليمان ثم يزيد ثم هشام وتختل بين سليمان ويزيد عمر ابن عبد العزيز فهو لا سبعة

مقدار الدين كان يدعى صاحب الدين مقدارا فائد على ما يقربه المديون فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يضع الشطر من المقدار الذي ادعاه فيكون الصلح حينئذ عن انكار ويدل الحديث على جوازه ويحتمل أن يكون النزاع بينهما في التقاضي باعتبار حلول الاجل وعدمه مع الاتفاق على مقدار أصل الدين فلا يكون في الحديث دليل على جواز الصلح عن انكار وقد ذهب الى بطلان الصلح عن انكار الشافعي ومالك وأبو حنيفة والهادوية قوله ثم فاقضه قبل هذا أمر على جهة الوجوب لان رب الدين لما طأوع بوضع الشطر تعين على المديون أن يجعل اليه دينه لئلا يجمع على رب المال بين الوضعية والمطل

• (باب ان حكم الحما كم ظاهر الا باطنا) •

(عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى بشئ مما سمع فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار رواه الجماعة وقد احتج به من لم ير أن يحكم الحما كم بعلمه) قوله انما أنا بشر البشر يطلق على الجماعة والواحد به في انه منهم والمراد انه مشارك للبشر في أصل الخلقة ولو زاد عليهم بالمزايا التي اختصاص بها في ذاته وصفاته والحصر هنا مجازي لانه يختص بالعلم الباطن وتسمى قصر قلب لانه أقبه رداعلى من زعم ان من كان رسولا فانه يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المعلوم من الظالم وقد أطل الكلام على بيان معنى هذا الحصر علمه المعاني والبيان فليرجع الى ذلك

بعد خلفاء الراشدين والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك اجتمع عليه اسماء مع هشام فولى فصار أربع سنين ثم قاموا عليه فقتلوه وانتشرت الفتن وتغيرت الاحوال من يومئذ ولم يتفق ان يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك لان يزيد بن الوليد الذي قام على ابن عمه الوليد بن يزيد لم تطل مدته بل فار عليه قبل أن يموت ابن عم أبيه مروان بن محمد بن مروان ولما مات يزيد ولي أخوه ابراهيم فغلبه مروان ثم تدار على مروان بنو العباس الى أن قتل ثم كان أول خلفاء بني العباس أبو العباس السفاح ولم تطل مدته مع كثرة من تدار عليه ثم ولي أخوه المنصور فطالت مدته لم يكن يخرج عنهم المغرب الاقصى باستيلاء المروانيين على الاندلس واستقرت في أيديهم متغلبين عليها الى أن تسمى بالخلافة واقترضت الارض في جميع اقطار الارض الى ان لم يبق من الخلافة الا الاسم في بعض البلاد بعد أن كانوا في أيام بني عبد الملك بن مروان يضطرب للخليفة في جميع اقطار الارض شرطا وغر بارشمالا وعينا ما غاب عليه المسلمون ولا يتولى أحد في بلد من البلاد كلها الامانة على شيء منها الا بالامر الخليفة ومن نظر في أخبارهم عرف حقيقة ذلك فعلى هذا يكون المراد بقوله ثم يكون الهرج يعني القتل الناشئ عن الفتن وقوا فاشيا

يفشروا يستقروا يداد على مدى الايام وكذا كان والله المستعان والوجه الذي ذكر ابن المنادي ايسر وأوضح ويعكر عليه
 ما أخرجه الطبراني من طريق قيس بن جابر الصدقي عن أبيه عن جده رفعه سيكون من بعدى خلفاء ثم من بعد خلفاء أمراء
 ومن بعد الأمراء ملوك ومن بعد الملوك جبابرة ثم يخرج رجل من أهل بيتي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ثم يوفى
 القبطاني فوالذي بعثني بالحق ما هو دوني فهذا يريد على ما نقله ابن المنادي من كتاب دانيال وأما ما ذكره عن أبي صالح فواء جدا
 وكذا عن كعب وأما محاولة ابن الجوزي الجمع بين حديث تدور رضى الاسلام وحديث الباب فظاهر التكلف والتفسير الذي
 فسره الخطابي ثم الخطيب بعدد والذي يظهر أن المراد بقوله تدور رضى الاسلام أن تدوم على الاستقامة وإن ابتداء ذلك من
 أول البعثة النبوية فيكون انتهاء المدة بقتل عمر في ذي الحجة سنة أربع وعشرين من الهجرة فإذا انضم إلى ذلك اثنتان عشرة
 سنة وستة أشهر من المبعث في رمضان كانت المدة خمسة وثلاثين سنة وستة أشهر فيكون ذلك جميع المدة النبوية ومدة
 الخلفاء ثنتين بعده خاصة ويؤيده حديث ٥٣٤ حذيفة الذي يشير إلى أن باب الأمن من الفتنة يكسر بقتل عمر فيفتح باب

الفتن وكان الأمر كما ذكر وأما
 قوله فإن يهلكوا فسيل من هلك
 وإن يقيم لهم دينهم يقيم سبعين
 سنة فيكون المراد بذلك انقضاء
 أعمارهم وتكون المدة سبعين
 سنة إذا جعل ابتداءها من أول
 سنة ثلاثين عند انقضاء ست
 سنين من خلافة عثمان فإن
 ابتداء الطعن فيه إلى أن آل
 الأمر إلى قتله كان بعد ست سنين
 مضت من خلافته وعند انقضاء
 السبعين لم يبق من العصابة أحد
 فهذا الذي يظهر لي في معنى هذا
 الحديث ولا تعرض فيه لما
 يتعلق بأثنى عشر خليفة وعلى
 تقدير ذلك فالأولى أن يحمل
 قوله يكون بعدى اثنا
 عشر خليفة على حقيقة البعديّة
 فإن جميع من ولي الخلافة من

قوله ألحن بالصعب على أنه خبر كان أي أفطن بهم أو يجوز أن يكون معناه أفصح تعبيرا
 عنه وأظهر راحضا جاحقا يحيل أنه محق وهو في الحقيقة مبطل والأظهر أن معناه أبلغ
 كما وقع في رواية في الصحيحين أي أحسن إيراد للكلام ولا بد في هذا التركيب من تقدير
 محذوف لتصحيح معناه أي وهو كاذب ويسمى هذا عند الأصوليين دلالة اقتضاء لأن هذا
 المحذوف اقتضاء لفظ الظاهر المذکور بعده وقال في النهاية اللحن الميل عن جهة
 الاستقامة يقال لحن فلان في كلامه إذا مال عن صحيح المنطق وأراد أن بعضهم يكون
 أعرف بالحجة وأفطن لها من غيره ويقال لحن فلان إذا قلت له قولا لا يفهمه ويخفى على
 غيره لأنك تميله بالتورية عن الواضح المفهوم انتهى قوله فاعلم أن قطع له قطعة من النار
 أي الذي قضيت له بحسب الظاهر إذا كان في الباطن لا يستحقه فهو عليه حرام يؤل به
 إلى النار وهو تمثيل بينهم منه شدة التعذيب على ما يعطاه فهو من مجاز التشبيه كقوله
 تعالى انما يا كرون في بطونهم نار اوقد قد قدمنا الكلام على بعض ألفاظ الحديث في
 كتاب الصلح فوقع تكرار البعض هنا لتكرار الفائدة وفي الحديث دليل على أن من
 خاص في باطل حتى استحق به في الظاهر شيئا هو في الباطن حرام عليه وأن من احتال
 لا مبرأ بل بوجه من وجوه الخيل حتى يصير حقا في الظاهر ويحكم به أنه لا يحمل له
 تناوله في الباطن ولا يرتفع عنه الاثم بالحكم وفيه ان المجتهد إذا أخطأ لا يلحقه اثم بل
 يؤجر كافي الحديث الصحيح وإن اجتهد فأخطأ فله أجر وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يقضى بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه شيء وخالف في ذلك قوم وهذا الحديث من
 أصرح ما يحتاج به عليهم وفيه أنه ربما أداه اجتهدا له إلى أمر فيحكم به ويكون في الباطن

الصدوق إلى عمر بن عبد العزيز أربع عشرة سنة منهم اثنتان لم تصح ولا يتهما ولم تقبل مدتهما بخلاف
 وعمر معاوية بن يزيد وعمران بن الحكم والباقر اثنا عشر سنة على الولاء كما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم وكانت وفاة
 عمر بن عبد العزيز سنة إحدى ومائة ووقعت الاحوال بعده وانقضى القرن الاول الذي هو خير القرون ولا يقدر في ذلك
 قوله يجمع عليهم الناس لأنه يحمل على الأكثر لا غالب لأن هذه المدة لم تفرق منهم إلا في الحسن بن علي وعبد الله بن
 الزبير مع صحة ولا يتهما والحكم بأن من خلفهما لم يثبت استحقاقه إلا بعد تسليم الحسن وبعد قتل ابن الزبير والله أعلم وكانت
 الامور في غالب أزمته هؤلاء الاثنى عشر منتظمة وإن وجدت في بعض مدتهم خلاف ذلك فهو بالنسبة إلى الاستقامة قادر
 والله أعلم وقد تكلم ابن حبان على معنى حديث تدور رضى الاسلام فقال المراد بقوله تدور رضى الاسلام بخمس وثلاثين
 أو ست وثلاثين اتقال أمر الخلافة إلى بني أمية وذلك أن قيام معاوية على بني أمية حتى وقع الحكم هو مبدأ مشاركتي
 أمية ثم استقر الأمر في بني أمية من يومئذ سبعين سنة فكان أول ما ظهرت دعاة بني العباس بخراسان سنة ست ومائة وسبق

ذلك بعبارة طويلة عليه فيها مؤاخذات كثيرة أولها دعواه أن قصة الحكمين كانت في آخر سنة ست وثلاثين وهو خلاف ما اتفق عليه أصحاب الأخبار فانها كانت بعد وقعة صفين بعدة أشهر وكانت سنة سبع وثلاثين والذي قدمته أولى بأن يعمل الحديث عليه. والله أعلم انتهى كلام الفتح والذي يترجح عندي أن معنى هذا الحديث مما استأثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم به ولم يعلمه ولا سبيل إلى تعيينه الاثنى عشر خليفة وما أدى إليه رأى أهل العلم ليس بحجة شرعية ولا ملجئ إلى الاعتقاد بفحواه. (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الغنى) * تفعل من الامنية والجمع أمانى والتقى طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب يعود يوما فإن عود الشباب لا طمع فيه لاستحالة عادة والثاني نحو قول من تطمع الرجاء من مال يحجب به ليتى ما لا فاج منه فإن حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمنع ليت غدا يجي. فإن غدا واجب الجي. والحاصل أن التقى يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب وأما الترجي فيكون في الشيء المحبوب نحو عمل الحبيب قادم والاشفاق في الشيء المكروه ٥٣٥ نحو فاهل يا خلع نفسك أى قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك أن تغفلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك فاهل الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يصح كون التوقع الامن الممكن وأما قول فرعون لعلى أبلغ الأسباب اسباب العموات فاهل منه أو افك فاهل في الغنى والاشفاق لغسة الظروف يقال اشفت عليه بمعنى خفت عليه واشفت منه بمعنى خفت منه وحذرتة وقال في الفتح التقى ارادة تتعلق بالمستقبل فإن كانت في خير من غير أن تتعلق بحسد فهي مطلوبة والا فهي مذمومة وقد قيل ان بين التقى والترجى عروما

بخلاف ذلك قال الحافظ ليس مثل ذلك لورقع لم يقر عليه صلى الله عليه وآله وسلم لثبوت عصمته واحتج من منع مطلقا بأنه لو جاز وقوع الخطأ في حكمه لازم أمر المسكتين بالخطأ الثبوت الامر باتباعه في جميع أحكامه حتى قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية وبأن الاجماع معصوم من الخطأ فالرسول أولى بذلك وأجيب عن الاول بأن الامر اذا استلزم الخطأ لا محذور فيه لانه موجود في حق المقلدين فانهم مأمورون باتباع المقتى والحاكم ولو جاز عليه الخطأ. وأجيب عن الثاني برد الملازمة فإن الاجماع اذا فرض وجوده دل على ان مستندهم ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فراجع الاتباع الى الرسول لا الى نفس الاجماع قال الحافظ وفي الحديث أيضا أن من ادعى ما لا ولم يكن له بينة خلف المدعى عليه وحكم الحاكم ببراءة الخصم انه لا يبرأ في الباطن ولا يرتفع عنه الاثم بالحكم والحديث حجة ان أثبت انه قد يحكمكم صلى الله عليه وآله وسلم بالثبوت في الظاهر ويكون الامر في الباطن بخلافه ولا مانع من ذلك اذ لا يلزم منه محال عقلا ولا نفلا وأجاب من منع بأن الحديث يتعلق بالحكمومات الواقعة في فصل الخصومات البينة على الاقرار أو البينة ولا مانع من وقوع ذلك فيها ومع ذلك لا يقر على الخطأ وإنما الذي يمتنع وقوع الخطأ فيه أن يجبر عن أمر بان الحكم الشرعي فيه كذا ويكون ذلك ناشئا عن اجتهاده فانه لا يكون لاحقا لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى وأجيب بأن ذلك يستلزم الحكم الشرعي فيعود الاشكال كما كان والمقام يحتاج الى بسط طويل ومحملة الاصول فالمرجع اليها قال الطحاوى ذهب قوم الى أن الحكم بقايلك مال أو ازاله لك أو انبأتك كالح أو فرقة أو نحو ذلك ان كان في الباطن

وخصوصا فان ترجى في الممكن والتقنى في أعجم من ذلك (عن أنس رضي الله عنه قال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تتنوا الموت اتميت) انما ينهى عن تقنى الموت لما فيه من الفساد وهي طلب ازالة نعمة الحياة وما يترتب عليها من الفوائد ولأن الله تعالى قدر الالجال فتمت الموت غير راض بقضاء الله وقدره ولا مستلم لقضائه نعم اذا خاف على دينه والوقوع في الفتنة فيجهز بلا كراهة والحديث أخرجه مسلم في الدعوات (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يتقن أحدكم الموت) نهى أخرج في صورة التقنى للتأكيد (اما محسننا فله يزداد) خيرا واحسانا على احسانه فيضاعف اجره وثوابه (واما ما يثقله يستعجب) أى يتدم على اسائه ويطلب الرضا عنه فيكون ذلك سببا لمحو سيئاته التي اقترفتها والحاصل ان لا تقنى الموت سواء كان على حالة الاحسان أو الاساءة وفي الحديث التصريح بكراهة تقنى الموت اضرب نزل به من فاقة أو محنة بعد سقوطه من مشاق الدنيا وفيسته الحث على الصبر لأن تقنى الموت غالبيا يشأ من وقوع أمر يحتمل الذي يقع به الموت على الحياة فاذا نهى عنه كانه أمر بالصبر على ما نزل به وحاصل

ذلك الرضا بالقضاء والتسليم لامر الله تعالى قال في الفتح وظاهر الحديث ان المحصار حال المكلف في هاتين الخصلتين وبقي قسم ثالث وهو ان يكون مخطئا فيستمر على ذلك أو يزيد احسانا أو يزيد اساءة أو يحسنه فانه قلب مسيئتا أو يكون مسيئا فيزداد اساءة والجواب أن ذلك يخرج مخرج الغالب لان غالب حال المؤمن ذلك ولا سيما والمخاطب بذلك شفاها العصابة وقد خطر لي في معنى الحديث أن فيه اشارة الى تقييد المحسن باحسانه وتحذير المسيئ من اساءته فكأنه قال من كان مجسما فليترك تقييد الموت وليستمر على احسانه والازدياد منه ومن كان مسيئا فليترك تقييد الموت وليقاطع عن الاساءة فلا يموت على اساءته فيكون على خطر وامان عدا ذلك من تضمنه التقسيم فيؤخذ حكمه من هاتين الخصلتين اذ لا انفكاك عن أحدهما والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاعتصام) هو افتعال من العصمة وهي المنعة والعمام المانع والاعتصام الاستسقاء بالشيء فالمعنى هنا الاستسقاء وفي الفتح والمراد امتثال قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا قال تعالى المذكور لان المراد بالحبل الكتاب والسنة على سبيل الاستعارة

الكبر ما في هذه الترجمة منتزعة من قوله ٥٣٦

والجامع كونهما سببا للمقصود
وهو الثواب والنجاة من العذاب
كما ان الدليل سبب لاصول
المقصود به من السعي وغيره
(بالكتاب) أى القرآن الكريم
والقرآن العظيم المتعبد بتلاوته
وبامتثال أوامره ونواهيه
(والسنة) وهى ما جاء عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من أقواله وأفعاله وتفسيره
وما هم بفعله والسنة فى أصل
اللغة الطريقة وفى اصطلاح
المحدثين والاصوليين ما تقدم
وفى اصطلاح بعض الفقهاء
ما يراى فى المستصحب قال ابن
بطال لاعتداله لاحد الا فى كتاب
الله أو سنة رسوله أو فى اجماع
العلماء على معنى فى أحدهما

كما هو في الظاهر فقد دعي ما حكم به وان كان في الباطن على خلاف ما استند اليه
الحاكم من الشهادة أو غيره لم يكن الحكم موجبا للتقليد ولا الازالة ولا النكاح
ولا الطلاق ولا غيرها وهو قول الجمهور ورواهم أبو يوسف وذهب آخرون الى أن
الحكم ان كان في مال وكان الامر في الباطن بخلاف ما استند اليه الحاكم من الظاهر
لم يكن ذلك موجبا لحله للمعكوم له وان كان في نكاح أو طلاق فانه يتفقد ظاهرا وباطنا
والمواحد بيت الباب على ما ورد فيه وهو المال واحتجوا بالمعاداة بقصة المتلاعنين
فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفرق بين المتلاعنين مع احتمال أن يكون الرجل قد صدق
فيما رماها به قالوا فيه خذ من هذا ان كل قضاء ليس فيه عقوبة مال انه على الظاهر ولو
كان الباطن بخلافه وان حكم الحاكم يحدث في ذلك التحريم والتكليف بخلاف الاموال
وتعقب بأن الفرقة في اللعان انما وقعت عقوبة للعالم بان أحدهما كاذب وهو أصل
برأسه فلا يتاس عليه وقال بعض الحنفية مجيبا على من استدل بالحديث لما تقدم بان
ظاهر الحديث يدل على ان ذلك مخصوص بما يتعلق بسماع كلام الخصم حيث لا بينة هنالك
ولا بين ولا يس النزاع فيه وانما النزاع في الحكم المرتب على الشهادة وبان من في قوله
فن قضيت له شرعية وهي لا تستلزم الوقوع فيكون من فرض ما لم يقع وهو جائز فيما
يتعلق به غرض وهو هنا محتمل لأن يكون للتمديد والزجر عن الاقدام على أخذ أموال
الناس بالمباغة في الخصومة وهو وان جاز أن يستلزم عدم نفوذ الحكم باطنا في العقود
والفسوخ لكنه لم يسق لذلك فلا يكون فيه مجتهدين منع وبان الاحتجاج به يستلزم انه
صلى الله عليه وآله وسلم يقر على الخطا لانه لا يكون ما قضى به قطعة من النار الا اذا

تتكلم على السنة باعتبار ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كل أمتي) أي أمة الاجابة (يدخلون الجنة
الامن أي) أي من امتنع وعصى منهم فاستغناهم تغليظا عليهم ونزجرا عن المعاصي أو المراد أمة الدعوة ومن أي بمعنى من
كفر بامتناعه عن قبول الدعوة قال في الفتح ظاهره ان العموم مسقر لان كلامهم لا يمنع من دخول الجنة فذلك (قالوا
يا رسول الله ومن يأبى قال من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى) فبين لهم ان استناد الامتناع اليهم من الدخول
بما رزق من الامتناع عن سنته وهو عصيان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أبي هريرة مرفوعا من اطاعني فقد اطاع
الله وأخرج أحمد والحاكم عن أبي هريرة رفعه لتدخل الجنة الامن أي وشرد على الله شراد البعيد وسنده على شرط الشيخين
وله شاهد عن أبي امامة عند الطبراني وسنده جيد والموصوف بالاباء وهو الامتناع ان كان كافرا فهو لا يدخل الجنة أصلا وان
كان مسلما فالحمد لله من دخولها مع أول داخل الامن شاء الله تعالى انتهى وقال الطبراني أي عرفنا الذين يدخلون

الجنة والذي لا يعرفه والتقدير من اطلاق وقتك بالكتاب والسنة دخل الجنة ومن اتبع هواه وذل عن الصواب وضل
عن الطريق المستقيم دخل النار فوضع أي موضعه وضعا للسبب موضع المنصب قال وبعض هذا التأويل ايراد محي السنة
هذا الحديث في باب الاعتصام بالكتاب والسنة والنصر يهذ كر الطاعة فان المطيع هو الذي يعتصم بالكتاب والسنة
ويجتنب الاهواء والبدع انتهى وفي حديث ابن مسعود عند البخاري موقوفا وعند أصحاب السنن مرفوعا ان احسن
الحديث كتاب الله واحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم وشرا الامور محدثاته اجمع محدثة قال في الفتح والمراد
بها ما أحدث وليس له أصل في الشرع ويسمى في عرف الشرع بدعة وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس بدعة قال بدعة
في عرف الشرع مذمومة بخلاف اللغة فان كل شيء أحدث على غير مثال يسمى بدعة سواء كان محمودا أو مذموما وكذا
القول في المحدثة وفي الامر المحدث الذي ورد في حديث عائشة من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد ووقع في حديث
جابر عند مسلم وكل بدعة ضلالة وفي حديث العرابض بن سارية واباكم ٥٣٧ ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة وهو

حديث اوله وعظما رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم موعظة
بليغة فذكره وفيه هذا أخرجه
احمد وأبو داود والترمذي وصححه
وابن حبان وصححه أيضا الحاكم
قال الشافعي البدعة بدعتان
محمودة ومذمومة فما وافق السنة
فهو محمود وما خالفها فهو
مذموم أخرجه أبو نعيم عنه
من طريق ابراهيم بن الجبل عن
الشافعي وجاء عن الشافعي أيضا
ما أخرجه البيهقي في مناقبه قال
المحدثات خير بان ما أحدث
مخالفا ككاتب أو سنة أو أثر أو
اجماع فله بدعة ضلالة وما
أحدث من الخير لا يخالف شيئا
من ذلك فهو محدثة غير مذمومة
انتهى وثبت عن ابن مسعود انه
قال قد أصبحت على النظر

استقر الخطأ والافتقار فرض انه يطالع عليه فانه يجب أن يسل ذلك الخطأ ويرد الحق
لمستحقه وظاهر الحديث يخالف ذلك فاما أن يسقط الاحتجاج به ويؤول على ما تقدم
وأما أن يستلزم استمرار النكير على الخطأ وهو باطل والجواب عن الاول أنه خلاف
الظاهر بل من التحريف الذي لا يقبله منصف وكذا الثاني والجواب عن الثالث ان
الخطأ الذي لا يشر عليه هو الحكم الذي صدر عن اجتماعه في عالم يوح اليه فليس النزاع
فيه وانما النزاع في الحكم الصادر عنه عن شهادة زور او بين فاجرة فلا يسمى خطأ
للافتقار على العمل بالشهادة والايان والالكان **الخطأ** كثير من الاحكام يسمى خطأ
وليس كذلك لما في حديث امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها
فهم وامني دماءهم فيحكمهم باسم الامم من تافظ بالشهادتين ولو كان في نفس الامر معتقده
خلاف ذلك ولما في حديث المتلاعنين حيث قال لولا الايمان لكان لي ولها ما ناله فانه
لو كان خطأ لم يترك استدراكه والعمل بما عرفه وكذلك حديث اني لم أوصر بالتفقيب
عن قلوب الناس فاجبة من حديث الباب شاملة للاموال والعقود والغسوخ وقد
حكى الشافعي الاجماع على ان حكم الحاكم لا يحمل الحرام قال النووي والقول بان
حكم الحاكم يحمل ظاهرا وباطنا يخالف هذا الحديث الصحيح والاجماع المذكور
واقاعدة اجمع عليهم العلماء ووافقتهم القائل المذكور وهي ان الاضلاع اولى بالاحتياط
من الاموال وفي المقام مقاولات ومطاولات ومع وضوح الصواب لا فائدة في الاطناب
وقد استدل المصنف رحمه الله تعالى بالحديث على ان الحاكم لا يهكم بعلمه وسيأتي
الكلام على ذلك في باب مستقبل ان شاء الله تعالى وفيه الرد على من حكم بما يقع في خاطره

٦٨ نيل سا وانكم ستحدثون ويحدث لكم فادار آيتهم محدثة فيعلمكم بالهدى الاول قال الخطا
ابن جبر فمحدث تدوين الحديث ثم نفسه في القرآن ثم تدوين المسائل الفقهية المولدة عن الرأي المحض ثم تدوين ما يتعلق
بأعمال القلوب فاما الاول فانكره حمز وأبو موسى وطائفة ورخص فيه الا كثيرون واما الثاني فانكره جماعة من التابعين
كالشعبي واما الثالث فانكره الامام أحمد وطائفة يسيرة وكذا اشتد انكار احمد الذي بعده ومما حدث أيضا تدوين القول
في اصول الديانات تصدي لها المثبتة والنفاة في الغ الاول حق شبهه وبالغ الثاني حق عمل واشتد انكار السلف لذلك كابي
حنيفة وأبي يوسف والشافعي وكلامهم في ذم أهل الكلام مشهور وروى عنه أنهم لم يتكلموا فيما سكت عنه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأصحابه وثبت عن مالك أنه لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر شيء من الاهواء يعنى بدع
الخواارج والروافض والقدرية وقد توسع من نادر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الامور التي أنكرها أئمة التابعين
واتباعهم ولم يقتنعوا بذلك حتى خرجوا مسائل الديانة بكلام اليونان وجعلوا كلام الفلاسنة أصلا يرجعون اليه ما خالفه

من الاثار بالتاويل ولو كان مستكرها لم يكنه واذن الحق زعموا ان الذي رتبوه هو اشرف العلوم واولاها بالتخصيل وان من لم يستعمل ما اصططحو عليه فهو حامي جاهل فالسعيد من علم بما كان عليه الصلف واجتنب ما أحدثه الخلف وان لم يكن منه بد فليكلف منه بقدر الحاجة ويجعل الاقل المقصود بالاصالة واوله الموفق وقد اخرج احمد بن سعيد بن عصف بن الحرث قال بعث الى عبد الملك بن مروان فقال اتاخذ بعنا الناس على رفع الابدى على المنبر يوم الجمعة وعلى القصص بعد الصبح والعصر فقال اما انتم ما مثل بدهكم عندي ولست بحبيبكم الى شيء مني لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أحدث قوم بدعة الا رفع من السنة منها ما فتمسك بسنة خير من احداث بدعة انتم هي واذا كان هذا جواب هذا العاصي في امره اصل في السنة مما ظنك بما لا اصل له فيها فكيف بما يشتمل على ما يخالفها وقد كان ابن مسعود يذكر اصحابه كل خير لثلاث احوال ومن ابن عباس حدث الناس كل جمعة فان ايت فرتين وهو موصية عائشة لعبيد بن جبر والمراد بالقصص التثنية كرو الوعظ وقد كان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٥٣٨ لكن لم يكن يجعله راتبا كخطبة الجمعة بل بحسب الحاجة وقوله في حديث

عمر باض فان كل بدعة ضلالة بعد قوله واياكم ومحدثات الامور فانه يدل على ان المحدثات تسمى بدعة وقوله كل بدعة ضلالة قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومفهومها اما منطوقها فكان يقال حكم كذا بدعة وكل بدعة ضلالة فلا تكون من الشرع لان الشرع كله هدى فان ثبت ان الحكم المذكور بدعة صححت المقدمتان واتجنت المطلوب والمراد بقوله كل بدعة ضلالة ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام انتهى حاشي الفتح وما قبل من ان البدعة خمسة اقسام او اكثر او اقل فلا دليل عليه وقد رآه القاضي العلامة المجتهد المظاني رحمه الله في الشوكاني المسمى رحمه الله في شرح المنتقى

من غير استناد الى امر خارجي من بيعة وهو ما وجه الرد عليه انه صلى الله عليه وآله وسلم اعلى في ذلك من غيره مطلقا ومع ذلك فقد دل عليه هذا على انه انما يحكم بالظاهر في الامور العامة فلو كان المذموم صحيحا لكان الرسول احق بذلك فانه اعلم انه تجري الاحكام على ظاهرها مع انه يمكن ان الله يطلع على غيب كل قضية وسبب ذلك ان شريع الاحكام واقع على يده فمكافاة اراد تعالى غيره من الاحكام ان يعقدوا ذلك ثم لو ثبت البيعة مثلا بخلاف ما يعلمه مشاهد اربعة مما عاينوا واطاروا به ان يحكم بما قامت به البيعة قال الحافظ وزعم بعضهم فيسه الاتفاق وان وقع الاختلاف فيه في القضاء اعلم كما سيأتي

• (باب ما يدكر في ترجمة الواحد) •

(في حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره فتعلم كتاب اليهود وقال حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كتبه واقرأته كتبهم اذا كتبوا اليه رواه احمد والبخاري قال البخاري قال عمر بن الخطاب وعنده امر المؤمنين علي وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ماذا تقول هـ ذه فقال عبد الرحمن بن حاطب فقات تخبرك بالذي صنع بها قال وقال في ترجمة كذا ترجم بين ابن عباس وبين الناس) قوله حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كتبه يعني اليهم هذا الحديث من الاحاديث المتعلقة في البخاري وقد وصله في تاريخه باللفظ ان زيد بن ثابت قال اتي في النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه المدينة فاجبني فقيل له هذا غلام من بني النصارى قد قرأ مما انزل الله عليك بضع عشرة

سورة وغيره في غيره وانما ذكرنا الكلام على البدعة وما يليه في هذا المقام واطلناه مناسبة البدع بالعصيان وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الباب ومن عصاني فقد ابي فالبمتدع عاص لله ولرسوله والبدعة ضد السنة ورافعهم فاعلمك بالسنة ورد البدعة وبالله التوفيق (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) ما قال جات ملائكة قال في الفتح لم اقف على اسمائهم ولا اسماء بعضهم لكن في رواية سعيد بن أبي هلال المتعلقة عند الترمذي ان الذي حضر في هذه القصة جبريل وميكائيل واقظه خرج علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوافقنا في رأيت في المنام كأن جبريل عند رأيت وميكائيل عند رأيت في رجل فيصم له انه كان مع كل منهما غيره واقتصر في هذه الرواية على من باشر الكلام منهم ابتداء جوابا (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو نائم) وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي وحسنه وصححه ابن خزيمة انه صلى الله عليه وآله وسلم نزل في هذه مرة وقد كان اذا نام نفع قال فيمينا انا فاعدا اذا نابر جبال عليهم ثياب بيض الله اعلم بما بهم من الجبال فاستطاعة منهم عند رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطائفة منهم عند وجاهه (فقال بعضهم

انه نائم وقال بعضهم ان العين نائمة والقلب يقظان) قال في الفتح قال الرامهرمزي هذا قيل يراد به حياة القلب وصحة
خوابه يقال رجل يقظ اذا كان ذكي القلب انتهى وقال البيضاوي فيها حكماء في شرح المشكاة قول بعضهم انه نائم الخ
مناظرة جرت بينهم بينا وحقه الممان النفوس القدسية الكاملة لا يضعف ادراكها ضعف الجواس واستراحة الابدان
(فقالوا ان اصاحبكم هذا مثالا) يعنون النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فاخبروا الله مثله فقال بعضهم انه نائم وقال بعضهم ان
العين نائمة والقلب يقظان) وفي حديث ابن مسعود قالوا ايتم ما رأينا عبدا قط اوفى مثل ما أوفى هذا النبي ان عينيه تنامان
وقلبه يقظان اضربوا له مثلا وفي رواية سعيد بن أبي هلال فقال أحد هذه اصاحبه اضرب له مثلا فقال سمع سمع اذنك واعقل
عقل قلبك انما منك ونحوه في حديث ربيعة الحارثي عند الطبري وزاد أحد في حديث ابن مسعود فقالوا اضربوا له مثلا
ونقول أو تضرب وأولو اوفيه ليعقل قلبك (فقالوا مثله) صلى الله عليه وآله وسلم (كمثل رجل بنى دارا وجعل فيها مادية) يفتح
الميم وسكون الهمزة وضمة الدال وفتحها وقيل بالضم الواو وبالفتح ٥٣٩ أدب الله الذي أدب به عباده وحبيته فتيه عين
الضم هنا وفي حديث ابن مسعود

مثل - سيد بنى قصرا وفي رواية
أحمد بن بنينا حبيبا ثم جعل
مادية فدعا الناس الى طعامه
وشربه فغن أجابه كل من طعامه
وشرب من شربه ومن لم يجبه
عاقبه أو قال عذبه وفي رواية
أحمد عذب هذا بشدا (وبعث
داعيا) يدعو الناس اليه وفي
رواية سعيد ثم بعث رسولا يدعو
الناس الى طعامه فغن من أجاب
الرسول ومنهم من تركه (فغن
أجاب الداعي دخل الدار وأكل
من المادية ومن لم يجب الداعي
لم يدخل الدار ولم يأكل من
المادية فقالوا أولوها) أي فسروا
الحكاية أو القليل (له) صلى
الله عليه وآله وسلم (يفقهها)
من أول ثاويلا اذا فسر الشيء بما

سورة فاستقرأتى فقرأت ق فقال لي تلم كتاب يهود فاني ما آمن يهود على كتابي فتملته
في نصف شهر حتى كتبت له الى يهود وقرأ له اذا كتبوا اليه وأخرجه أيضا وصولا أبو
داود والترمذي وصححه وأخرجه أحمد واهق وأخرجه أيضا أبو يعلى بلقظ اني أكتب
الى قوم فاخاف ان يزيدوا علي وينقصوا فتمل السريانية وظاهره ان اللغة السريانية
كانت معروفة يومئذ وهي غير العبرانية فكانه صلى الله عليه وآله وسلم امره ان يعلم
اللغتين قوله ماذا تقول هذه أي المرأة التي وجدت حبل قوله وقال أبو جرة بالجيم
الفتوحة والميم الساكنة والراء المهملة وفي الحديث جواز ترجمة واحد قال ابن بطال
أجاز لا كتر ترجمة واحد وقال محمد بن الحسن لا بد من رجلين أو رجل واحد أتينا وقال
الشافعي هو كالبينة وعن مالك رواية ثمان ونقل الكرايسي عن مالك والشافعي
الاكتفاء بترجمان واحد وعن أبي حنيفة الاكتفاء بواحد وعن أبي يوسف باثنين وعن زفر
لا يجوز أقل من اثنين وقال الكرماني لا نزاع لاحدانه يكفي ترجمان واحد عند الاخبار
وانه لا بد من اثنين عند الشهادة فيرجع الخلاف الى انه الخيار أو شهادة فلولم الشافعي
انه الاخبار ولم يشترط العدد ولولم الحنفي انها شهادة لقول بالعدد وقال ابن المنذر القياس
بقتضي اشتراط العدد في الاحكام لان كل شيء يخاف عن الحاكم لا تقبل فيه الا البينة
الكاملة والواحد ليس بينة كاملة حتى يضم اليه كمال النصاب غير ان الحديث اذا صح
سقط النظر وفي الاكتفاء يزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة لا يجوز خلافها انتهى وتعقبه
الحافظ فقال يمكن ان يجاب بانه ليس غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاحكام في ذلك
منه لا مكان اطلاع على ما غاب عنه بالوحى بخلاف غيره بل لا بد من أكثر من واحد

يؤل اليه والتأويل في اصطلاح العلماء تفسير اللفظ بما يحتمله احتمالا غير بين قيل يؤخذ منه حجة لاهل التعبير ان التعبير اذا
وقع في المذام اعتمد عليه قال ابن بطال قوله أو لوه ايدل على أن الرزاع على ما عبرت في النوم انتهى وفيه نظر لاحتمال الاختصاص
بهذه القصة لكون الرافق النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمرق الملائكة فلا يطر ذلك في حق غيرهم (فقال بعضهم انه نائم
وقال بعضهم ان العين نائمة والقلب يقظان) كرر فقال بعضهم انه نائم الى آخره ثلاث مرات (فقالوا قال دار) المعثل بها (الجنة
والداعي محمد صلى الله عليه وآله وسلم) وفي حديث ابن مسعود عند أحمد أما السيد فهو رب العالمين وأما البنيان فهو الاسلام
وأما الطعام فهو الجنة ومحمد الداعي فمن اتبعه كان في الجنة وفي رواية سعيد بن أبي هلال قاله هو الملك والدار الاسلام والبيت
الجنة وأنت يا محمد رسول الله (فغن أطاع محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقد أطاع الله) لانه رسول صاحب المادية فغن أجابه
بدخل في دعوتنا كل من المادية وهو كناية عن دخول الجنة ووقع بيان ذلك في رواية سعيد وانظره وأنت يا محمد رسول فغن أجابك
بدخل الاسلام ومن دخل الاسلام دخل الجنة ومن دخل الجنة أكل ما فيها (ومن عصي محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقد

عصى الله) قال ابن العربي في حديث ابن مسعود ان المقصود المأخية وهو ما يؤكل ويشرب ففيه رد على الصوفية الذين يقولون لا مطلوب في الجنة الا الوصال والحق ان لا وصال لنا الا باقتضاء النهم والجماع والنفسية والخصومة والمهقولة وجماع ذلك كله في الجنة انتمى قال في الفتح وليس ما ادعاه من الرد واضح قال وفيه ان من أجاب الدعوة أكرم ومن لم يجيبها أهين وهو خلاف قواهم من دعونا فلم يجيبنا الله الفضل عايناه ان أجابنا فلنا الفضل عليه فانه مقبول في النظر وأما حكم العبد مع المولى فهو كما تضمنه الحديث انتمى قال الطبري ان الملائكة مثلوا لاسم بقرحة الله تعالى على العالمين بأرسال الرحمة المهداة الى الخلق كما قال تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين ثم اعداده الجنة للخلق ودعوته صلى الله عليه وآله وسلم اياهم الى الجنة ونعيمها وبهجتهم ارشاده الخلق بسلك الطريق اليه واتباعهم ايامه بالاعتصام بالكتاب والسنة المذاهب الى العالم السفلي فكان الناس واقعون في مهواة طبعتهم ومشتغلون بشهواتهم وان الله يريد بطهه ورفعهم فادلى حبل القرآن والسنة اليهم ليخلصهم من ذلك ٥٤٠ الورطة في عسكهم ما لجوار صل في الفردوس الاعلى والجناب الاقدس

عند ملك مقتدر ومن أخذ الى الارض ملك واضاع نفسه من رحمة الله تعالى بحال مضيق كريم في دارا وجهل فيها من أنواع الاطعمة المستلذة والاشربة المستعذبة ما لا يحصى ولا يوصف ثم بعث داعيا الى الناس يدعوهم الى الضيافة اكرامهم فمن تبع الداعي نال من تلك الكرامة ومن لم يتبع حرم منها ثم انهم وضعوا مكان حبل لول سقط الله بهم ونزل العقاب السرمدي عليهم قواهم لم تدخل الدار ولم نأكل من المأدبة لان فائضة الكلام سبقت ايمان سبق الرحمة على الغضب فلم يطابق ان لو ختم بما يصرح بالعقاب والغضب الجاؤا بما يدل على المراد على سبيل الكتابة

فهما كان طريقه الاخبار يكتفي فيه بالواحد ومهما كان طريقه الشهادة لا بد فيها من استيفاء النصاب وقد نقل الكرايبي ان الخلفاء الراشدين والمولك بعدهم لم يكن لهم الاترجان واحد وقد نقل ابن التين من رواية ابن عبد الحكم لا يترجم الا حردل واذا أقر المترجم بشئ وجب ان يسمع ذلك منه شاهدان ويرفعان ذلك الى الحاكم

(باب الحكم بالشاهد واليمين)

(عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين شاهر وواه أحد ومسلم وأبودا وداود ابن ماجه وفي رواية لاحد انما كان ذلك في الاموال وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد وواه أحد وابن ماجه والترمذي ولاحد من حديث عمارة بن حزم وحديث سعد بن عبادة مثله وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن أمير المؤمنين علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بشهادة شاهد واحد وعين صاحب الحق وقضى به أمير المؤمنين علي بالعراق وواه أحد والدارقطني وذكره الترمذي وعن ربيعة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باليمين مع الشاهد الواحد وواه ابن ماجه والترمذي وأبو داود وزاد قال عبد العزيز الدراودي فذكر ذلك لسهيل فقال أخبرتني ربيعة وهو عندي ثقة أني حدثته ايام ولا أحفظه قال عبد العزيز وقد كان أصاب سهيل اعلاه اذ هبت بعض عقلة ونسى بعض حديثه فكان سهيل بعد يحدته عن ربيعة عنه عن أبيه وعن

(وعنه صلى الله عليه وآله وسلم فرق) بتشديد الراء فاروق وروى فرق على المصدر وصف سرق

يه للمبالغة أي الفارق (بين الناس) المؤمن والكافر والصالح والطالح اذ به تميزت الاعمال والعمال وهذا كالتذليل للكلام السابق لانه مشتغل على معناه ومؤكده وفيه ايقاظ للسامعين من رعدة الغفلة وحث على الاعتصام بالكتاب والسنة والاعراض عما يخالفها (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لن يبرح الناس) وعند مسلم عن أبي هريرة لا يزال الناس (يقساطون) وفي رواية يساطون وانتاؤل جريان السؤال بين اثنين فصاعدا ويجري بينهم السؤال في كل نوع (حتى يقولوا) ويجوز ان يكون بين العبد والشيطان أو النفس حتى يبلغ الى ان يقال (هذا الله خالق كل شيء) أي هـ ذامـ لم وهو ان الله خالق كل شيء وهو شيء وكل شيء مخلوق وفي رواية مروية هذا خلق الله الخلق ولمسلم وهو في البخاري في بدء الخلق من رواية عمرو أيضا ياتي الشيطان العبد وأحدكم فيقول من خلق كذا وكذا حتى يقول من خلق ربك وفي لفظ لمسلم من خلق السماء من خلق الارض فيقول الله ولا يجدوا الطبراني من حديث شجرة بن نباتة مثله ولمسلم من طريق

محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الناس يقولون ما كذا ما كذا حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق والبراز من وجهه آخر عن أبي هريرة لا يزال الناس يقولون ما كذا ما كذا حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق فاذا بلغه فليس منه بالله ولينته أي عن التفسير في هذا الخاطر وفي مسلم فليقل آمنت بالله وفي أخرى له ورسله ولا يداود والناس في قولوا الله أحد الله أحد السورة ثم يتل عن يساره ثم ليست بآية ولا حديث عائشة فاذا وجد أحدكم ذلك فليقل آمنت بالله ورسله فان ذلك يذهب عنه وإسالم في رواية أبي سلمة عن أبي هريرة نحو الأول وزاد فيه أنا في المسجد اذ جاني أناس من الأعراب فذكروا لهم عن ذلك وأنه رماهم بالحصى وقال صدق خليلي وله في رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة صدق الله ورسله والحديث من أفراد البخاري من هذا الوجه قال ابن بطال في حديث أنس الإشارة إلى ذم كثرة السؤال لا نهاتنقصي إلى المذود كالسؤال ٥٤١ المذكور فانه لا ينشأ إلا عن جهل مفرد وقد ورد

بزيادة من حديث أبي هريرة بأنه لا يزال الشيطان يأتي أحدكم فيقول من خلق كذا حتى يقول من خلق الله فاذا وجد ذلك أحدكم فليقل آمنت بالله وفي رواية ذلك صريح الإيمان وأهل هذا هو الذي أرادته الصحابي فيها أخرجه أبو داود من رواية سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال جاني أناس إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أصحابه فقالوا يا رسول الله أنا نجد في أنفسنا الشيء يعظم أن نتكلم به ما نحب أن نتكلمنا به فقال أو قد وجدتموه ذلك صريح الإيمان ولا بن أبي شعبة من حديث ابن عباس جاني رجل إلى النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لم أجازه ثم أده الرجل وبين الطالب رواء ابن ماجه) حديث ابن عباس قال في التلخيص قال فيه الشافعي وهذا الحديث ثابت لا يرد أحد من أهل العلم ولم يكن فيه غيره مع أن معه غيره مما يشده وقال النسائي اسناده جيد وقال البزار في الباب أحاديث حسن أصحابها حديث ابن عباس وقال ابن عبد البر لا مطعن لاحد في اسناده وقال عباس الدوري في تاريخ يحيى بن معين ليس بغيره وقال البيهقي أهل الطحاوي بأنه لا يعلم قيسا حديث عن عمرو بن دينار بشي قال وليس ما لا يعلمه الطحاوي لا يعلمه غيره ثم روى بأسناده جيد حديثا من طريق وهب بن جرير عن أبيه عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار حديث الذي وقصته ناقته وهو محرم ثم قال وليس من شرط قبول رواية الاخبار كثرة رواية الراوي عن زوى عنه ثم اذروى الثقة عن لا ينكر سمع منه حديثا واحدا واجب قبوله وان لم يكن يروى عنه غيره على ان قيسا قد توبع عليه رواء عبد الرزاق عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار أخرجه أبو داود وتابع عبد الرزاق أبو حذيفة وقال الترمذي في العمال سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث فقال لم يسمعه عندي عمرو بن عباس قال الحاكم قد سمع عمرو بن ابن عباس عدة أحاديث ومع من جماعة من أصحابه فلا ينكر ان يكون سمع منه حديثا وسمعه من بعض أصحابه عنه وأما رواية عصام البجلي وغيره عن زاذ بن عمرو بن ابن عباس طاووسا فهم ضعفاء قال البيهقي ورواية الثقات لا تعال برواية الضعفاء انتهى مافي التلخيص على الحديث وحديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وهو من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال الترمذي رواء الثوري وغيره عن جعفر عن

الله عليه وآله وسلم فقال اني احسب نفسي بالامر لأن أكون حجة أحب إلى من ان تتكلم به قال الحمد لله الذي رذأمره إلى الوسوسة ثم نقل عن الخطابي المراد بصريح الإيمان هو الذي يعظم في نفوسهم ان يتكلموا به ويمنعهم من قبول ما يأتي الشيطان فلو لا ذلك لم يتعظم في أنفسهم حتى أنكروا ولا يسم المراد ان الوسوسة نفسها صريح الإيمان بل هي من قبل الشيطان وتكده ويقال ان هذه المسئلة وقعت في زمن الرشيد وفي قصة لهم صاحب الهندوانه كتب اليه هل يقدر الخلق ان يخلق مثله فقال أهل العلم لم يقدر شاب فقال هذا السؤال محال لان الخلق محدث والمحدث لا يكون مثله القديم فاستحال ان يقال يقدر ان يخلق مثله أو لا يقدر كما يستحيل ان يقال في القادوا العالم يقدر ان يصير عاجزا اجاه لا قال الكرماني ان معرفة الله بالدليل فرض عين او كفاية والطريق اليها بالسؤال عنها متعين لانه مقدمها لكن ما عرفت بالضرورة ان الخلق غير مخلوق أو باليسب الذي يقارب الصدق كان السؤال عن ذلك متنافيا يكون الذم يتعلق بالسؤال الذي يكون على سبيل التعنت والإفالتوصيل إلى معرفة ذلك وإزالة الشبهة عنه صريح الإيمان اذ لا بد من الانقطاع إلى من لا يكون له خلق دفعا للتمسك

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضي الله عنهم) قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول ان الله لا ينزع العلم من الناس) (بعد ان اعطاهموا انتزاعاً ولكن ينزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم) فيه نوع قلب والتقدير ولكن ينزعه يقبض العلماء مع علمهم أو المراد بعلمهم بكتبهم بأن يحجب العلم من الفائز وتبقى مع علي المصاحبة (فيبقى ناس جهال يستفتون) بفتح الفوقية قبل الواو الساكنة أي تطلب منهم الفتوى (فيفتنون) بضم الفوقية والفتوة (برأيهم فيضلون) بضم الياء (ويضلون) بفتحها وهذا الحديث أخرجه البخاري في باب ما يذکر من ذم الرأي وتركاف القياس قال في الفتح أي ذم الرأي في الفتوى بما يؤدي إليه النظر وهو يصدق على ما وافق النص وعلى ما يخالفه والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه وأشار بقوله من إلى ان بعض الفتوى بالرأي لا يذم وهو ما اذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع وقوله وتركاف القياس اذا لم يجد الامور الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يكافه بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعمد في اثبات العلم الجامعة التي هي من أركان القياس بل اذا لم تكن العلم ٥٤٢ الجامعة واضحة فليقتسك بالبراءة الأصلية ويدخل في تركاف القياس

ماذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص وأما اذا وجد النص بخلافه وتناول لفظة شيئاً بعداً ويشهد الذم فيه لمن يقتصران يتلوه مع احتمال ان لا يكون الاول اطلع على النص واستدل الشافعي للسرد على من يعدم القياس على الخبر بقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول قال معناه والله أعلم اتبعوا في ذلك ما قال الله ورسوله وأورد البيهقي هذا حديث ابن مودائس عام الاول الذي بعده شرفه لا أقول عام اخصب من عام ولا أمير خير من أمير ولكن ذهب العلماء ثم يحدث قوم يقيمون الامور بأرائهم فيعدم الاسلام وأخرج أحمد والطبراني من حديث أبي امامة قال لما

أبيه مرسل وهو أصح وقيل عن أبيه من أمير المؤمنين على انتهى وقد ذكر المصنف رحمه الله الطريقة بين كاتري وقال ابن أبي حاتم في العلم عن أبيه وأبي زرعة هو مرسل وقال الدارقطني كان جعفر ربهما أرسله ورهباً وصله وقال الشافعي والبيهقي عبد الوهاب وحله وهو ثقة قال البيهقي روى ابراهيم بن أبي هند عن جعفر عن أبيه عن جابر رفعه أنا في جبريل وأمرني أن أقضي باليمين مع الشاهد و ابراهيم ضعيف جداً واه ابن عدى وابن حبان في ترجمته وقد صحح حديث جابر أبو عوانة وابن خزيمة وحديث عبارة قال في مجمع الزوائد درجة ثقات ولفظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين والشاهد وحديث سعد بن عبد الله في مسند أحمد عن اسمعيل بن عمرو بن قيس بن سعد بن عبادة عن أبيه أنهم وجدوا في كتاب سعد بن عبادة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين والشاهد انتهى واسمعيل بن عمرو قال الحافظ الحسيني شيخ محمد المصنف وأبو لهيد ذكر بشئ وسائر الاسناد درجة رجال الصحيح وأخرجه البيهقي وأبو عوانة في صحيحه من حديثه بسند آخر وحديث أبي هريرة قال الحافظ في الفتح رجاله مدنيون ثقات ولا يضرك ان سميل بن أبي صالح فبسمه بعد ان حدث به ربيعة لانه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه انتهى وأخرجه أيضاً الشافعي وروى ابن أبي حاتم في العلم عن أبيه أنه صحح ورواه البيهقي من حديث مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وقال الترمذي بعد اخراج الطريق الاولى حسن غريب قال ابن رسلان في شرح السنن أنه صحح حديث الشاهد واليمين للحافظان أبو زرعة وأبو حاتم من حديث أبي هريرة وزيد بن ثابت وحديث سرق في اسناده وجل مجهول وهو الراوي

كان في حجة الوداع قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جبل آدم فقال يا أيها الناس خذوا

من العلم قبل ان يقبض وقبل ان يرفع من الارض الحديث وفي آخره الا ان ذهب العلم ذهب حلالته ثلاث مرات ويستفاد من حديث أبي امامة ان بقاء الكتب بعد رفع العلم يموت العلماء لا يبقى من ليس بعالم شيئاً قال في الفتح واستدل به حديث الباب على جواز خلو الزمان عن مجتهديه وهو قول الجوهري لا فلا كثر المناهضة وبعض من غيرهم لانه صريح في رفع العلم يقبض العلماء وفي ترتيب أهل الجاهل ومن لازمه الحكم بالجهل واذا امتنى الحكم ومن يحكم به استلزم استثناء الاجتهاد والجهل وهو مرض هذا بهديث لا تزال طائفة من امتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وفي انظر حتى تقوم الساعة وحتى يأتي أمر الله ومضى في كتاب العلم كالاول بغیر شك وفي رواية مسلم لم يظهر من علي الحق حتى يأتي أمر الله ولم يترك وهو المعتمد واجب أولاً بانه ظاهر في عدم الخلو لا في ثني الجواز وثانياً بان الدليل الاول أظهر للتصريح بقبض العلم تاريخه برفعه اخرى بخلاف الثاني وعلى تقدير التعارض فيبقى أن الاصل عدم المانع قالوا الاجتهاد فرض كفاية فيستلزم استثناءه والاتفاق على الباطل واجب بان

بقا فرض الكفاية مشروط بقاء العلماء فاما اذا قام الدليل على انقراض العلماء فلا لانا بقدهم تنفي القدرة والتمكن من الاجتهاد واذا اتفق ان يكون مقدورا لم يقع التكليف به هكذا اقتصر عليه جماعة وقد تقدم في باب تغيير الزمان حقا بعد الاوثان في آخر كتاب الفتن ما يشير الى ان محل وجود ذلك عند فقد المسلمين بوب الرعي التي تب بعد عيسى عليه السلام فلا يبقى احد في قلبه مثقال ذرة من ايمان الاقبضة وتبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة وهو بعناء عندهم كما بينته هناك فلا يرد اتفاق المسلمين على ترك فرض الكفاية والعمل بالجهل لعدم وجودهم وهو المبرر عنه بقوله حتى يأتي امر الله واما الرواية بالفظ حتى تقوم الساعة فهي محمولة على اشرافها بوجود اشرافها او يؤيده ما أخرجه أحمد وسنده صحيح الحاكم عن حذيفة رفته يدرس الاسلام كما يدرس وثى الثوب الى غير ذلك من الاحاديث ووجوز الطبري أن يضرب كل من الحد يمين المحل الذي تكون فيه تلك الطائفة قاصو صوف بشرار الناس الذين يقولون بعد ان تقبض الرعي من تقبضه يكونون مثاليه من البلاد كما مشرق التي هي أصل الفتن والموصوف بانهم على ٥٤٣ الحق يكونون مثاليه من البلاد كبيت المقدس لقوله في حديث معاذ

له عنه فانه قال ابن ماجه حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هرون حدثنا جويرية بن أسماء حدثنا عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن رجل من أهل مصر عن سرق فذكر رجال اسناده رجال الصحيح لولا هذا الرجل المجهول وقد أخرجه أيضا أحمد في التلخيص فائدة ذكر ابن الجوزي في التلخيص عدد من رواه فزاد على عشرين صحابيا وأصح طرقه حديث ابن عباس ثم حديث أبي هريرة وأخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعا قال استشرت جبريل في القضاء باليمين والشاهد فاشار علي بالام والانع بذلك واسناده ضعيف وفي الباب عن الزيب بضم الزاي ورفع الموحدة وسكون المثناة وهو ابن ثعلبة فذكر قصة وفيها أنه قال له صلى الله عليه وآله وسلم هل لك ينة على اهلكم ألتهم قبل ان تؤخذوا في هذه الايام قلت نعم قال من بينك قلت سمرة رجل من بني النضير ورجل آخر سمعاه فشهد الرجل وأبي سمرة أن يشهد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أبي ان يشهد ذلك فتصلف مع شاهده الا آخر ذلك نعم فاستخلفني خلفت بالله لقد أسألتنا يوم كذا وكذا ثم ذكر تمام القصة وفيها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمل بالشاهد واليمين أخرجه أبو داود ومطولا قال الخطابي اسناده ليس بذلك وقال أبو عمر النخعي انه حديث حسن قال المذري وقدرى القضاء بالشاهد واليمين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية عمر بن الخطاب وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ومعد بن عباد والمغيرة بن شعبة وجماعة من الصحابة انتهى فجاءه عدد من ذكره المصنف رحمه الله سبعة وفيه وعمر بن الخطاب والمغيرة وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر بن الخطاب

انهم بالشام وفي افطيت المقدس وما قاله وان كان محتملا ليرده قوله في حديث أنس في صحيح مسلم لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الارض الله الله الى غير ذلك من الاحاديث التي تقدم ذكرها في معنى ذلك والله أعلم ويمكن ان تنزل هذه الاحاديث على الترتيب في الواقع فيكون أول ارفع العلم بقبض العلماء المجتهدين الاجتهاد المطابق ثم المقيسد ثانيا فاذا لم يتو جمعوا استمروا في التقليد لكن ربما كان بعض المقلدين أقرب الى بلوغ درجة الاجتهاد المقيسد من بعض ولا سيما ان فرعنا على جواز تجزئ الاجتهاد ولكن اقلية الجهل يقدم أهل الجهل أمثالهم واليه الاشارة بقوله

اتخذ الناس رؤسا جهالا وهذا لا ينفي ترقيس بعض من لم يتصف بالجهل التام كما لا يمنع ترقيس من ينسب الى الجهل في الجمل في زمن الاجتهاد وقد أخرجه ابن عبد البر في كتاب العلم من طريق عبد الله بن وهب سمعت خلا د بن سليمان الحضرمي يقول حدثنا راج أبو السمع يقول يأتي على الناس زمان يسهن الرجل واحتاجته حتى يسير عليها في الامصار يلقي من يفتيه بسنة قد عمل بها فلا يجد الا من يفتيه بالظن فيصل على ان المراد الاغلب الاكثر في الحالين وقد وجد هذا مشاهدا ثم يجوز ان يقبض أهل تلك الصفة ولا يبقى الا المقلد الصنف وحيدة في تصور خلو الزمان عن مجتهدين حتى في بعض الابواب بل في بعض المسائل وان كان يبقى من له نسبة الى العلم في الجمل ثم يزداد في تقهقبة الجهل وترئيس أهله ثم يجوز ان يقبض أولئك حتى لا يبقى منهم احد وذلك جسد برهان يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسى عليه السلام وحيث تذهب تصور خلو الزمان عن من ينسب الى العلم أصلا ثم تب رعي فتقبض كل مؤمن وهناك يتحقق خلو الارض عن مسلم فضلاء عن عالم فضلاء عن مجتهدين يبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة والله تعالى أعلم وفي الحديث الزجر عن رئيس الجاهل لما يترب عليه من المفسدة وقد

إنه من لا يجيز رواية الجاهل بالحكم ولو كان عاقلاً عفاً عنه قاله **سكن** إذا دار الأهر بين العالم الفاسق والجاهل فالجاهل العقيد أول لان رده عنده من الحكم بغيره لم فيه له على البحث والسؤال وفي الحديث أيضاً حض أهل العلم وطلبته على أخذ بعضهم من بعض وفيه ثمادة بعضهم به من بالمفظ والفضل وفيه حض العالم طالبه على الأخذ من غيره ليستفيد ما ليس عنده وفيه التثبت فيما يحدث به الحدث إذا قامت قرينة الذهول وقال ابن بطال التوفيق بين الآية والحديث في ذم العمل بالرأى وبين ما فعله السلف من استنباط الأحكام ان نص الآية ذم القول بغير علم يخص به من تكلم برأى مجرد عن استناد إلى أصل ومعنى الحديث ذم من أفتى مع الجهل ولذلك وصفهم بالضلال والاضلال والافتد مدح من استنبط من الأصل أقوله لعلمه الذين يستنبطونه منهم قال رأى إذا كان مستنداً إلى أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو والله ودوا إذا كان لا يستند إلى شيء منها فهو المذموم قال **وحد** حديث سهل بن حنيف وعمر بن الخطاب وان كان يدل على ذم الرأي لكن مخصوص بما إذا كان معارضاً للنص فكانه قال ٥٤٤ اتهموا الرأي إذا خالف السنة كما وقع لنا حيث أمرنا رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم بالصلح فاجبنا الاستقرار على الأحكام وأردنا القتال ليحكم لفسادنا ونهزمنا ونأخى علينا حينئذ ما ظهر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مما حاددت عقبه وخبره هو الذي كتب إلى شريح انظر ما تبين لك من كتاب الله فلا تنال منه أحداً فان لم يتبين لك من كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما لم يتبين لك في السنة فاجم فيه رأيك هذه رواية يسار عن الشعبي وفي رواية الشيباني عن الشعبي عن شريح ان عمر كتب إليه نحوه وقال في آخره افض بما في كتاب الله فان لم يكن فبما في سنة رسول الله فان لم يكن فبما قضى به الصالحون فان لم يكن فان شئت فقدم وان شئت فتأخر ولا أرى

وأبو سعيد الخدري وبلال بن الحرث ومسلمة بن قيس وعاصم بن ربيعة وسهل بن سعد ونعيم الداري وأم سلمة وأنس هؤلاء أحد وعشرون رجلاً من الصحابة وهو المشاور إليهم بقول ابن الجوزي فزاد عددهم على عشرين وقد استدلل بالحديث الباب بجماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فقالوا يجوز الحكم بشاهد أو بعين المدعي وقد حكى ذلك صاحب البحر عن أمير المؤمنين علي وأبي بكر وعمر وعثمان وأبي وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وشريح والشعبي وربيعة وفقهاء المدينة والقاسم والهادوية ومالك والشافعي وحكى أيضاً عن زيد بن علي والزهرى والنخعي وابن شبرمة والامام يحيى وأبي حنيفة وأصحابه انه لا يجوز الحكم بشاهد أو بعين وقد حكى البخاري وقوع المراجعة في ذلك ما بين أي الزناد وابن شبرمة فاحتج أبو الزناد على جواز القضاة بشاهد أو بعين بالخبر الوارد في ذلك فاجاب عليه ابن شبرمة بقوله تعالى واستشهدوا بشهدتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان قال الحافظ وانما تتم له الحجة بذلك على أصل مختلف فيه بين الفريقين يعني الكوفيين والبخاريين وهو ان الخبر اذا ورد متضمن للزيادة على ما في القرآن هل يكون نسخاً والسنة لا تنسخ القرآن أو لا يكون نسخاً بل زيادة مستقلة بحكم مستقل اذا ثبت سند وجوب القول به والاول مذهب الكوفيين والثاني مذهب البخاريين ومع قطع النظر عن ذلك لانهم ضحجة ابن شبرمة لانهم يصبر معارضة للنص بالرأى وهو غير معتد به وقد أجاب عنه الاسماعيلي فقال الحاجة إلى ذلك انكار احدهما والآخرى انما هو فيها انهم قد تناقوا في ذلك فقامت مقامهما بين الطائفتين ان السنة الثابتة والعين هي عليه لو انفردت لم تحل محل البيينة في الاداء والابراء

فدلالت

الناظر الأخير ان هذا امر بالاجماد فدل على ان الرأي الذي ذمه ما خالف الكتاب والسنة فدلالت

فانخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن مسعود عن حديث عمر بن الخطاب في رواية الشيباني وقال في آخره فان جاءه ما ليس في ذلك فليجزم درأيه فان الحلال بين والحرام بين فدفع ما يريكم الى ما لا يريكم هذا آخر كلام الحافظ ابن حجر في الفتح ملخصاً وقد بسطنا القول في حكم الاجتهاد في كتابنا طهر الاذني بما يجب في القضاء على القاضي وأطلقنا الكلام على حكم الفتوى في كتابنا ذكر الحق في آداب المفتي وتكلمنا قبل ذلك عليه ما في كتابنا اللجنة بالاسوة الحسنة بالسنة وقد سبقنا في ذلك على وجه التفصيل الكامل والتشريح التام والبسط الفاضل الواحد المتكلم الحافظ ابن القيم رحمه الله في كتابه اعلام الموقعين عن رب العالمين بما لا يحتاج الناظر في هذه الابواب والمسائل الى غيره من الكتب المطولة ومختصرات الرسائل وحديث الباب أخرجه البخاري أيضاً في باب كيف يقبض العلم وبسط عليه القول في الفتح فليراجع من كتاب العلم وأخرجه مسلم في القدر والقروزي في العلم وابن ماجه في السنة ثم قال الحافظ في الفتح والخاص به ان المأمير الى الرأي انما يكون عند فقد النص والى

هذا يومى قول القاضى بما اخرج البیهق بسند صحيح الى احمد بن حنبل سمعت الشافعى يقول القياس عند الضرورة ومع ذلك فليس العامل برأيه على ثقة من انه وقع على المراد من الحكم فى نفس الامر وانما عليه بذل الوسع فى الاجتهاد ليؤجر ولو اخطأ وأخرج البیهق فى المدخل وابن عبد البر فى بيان العلم عن جماعة من التابعين كالحسن وابن سيرين وشريح والشعبي والنضی بما يندرج اذم القول بالرأى المجرى ويحجم مع ذلك كله حديث أبى هريرة لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما نجت به أخرجه الحسن بن قبيان وغيره ورجاله ثقات وقد صححه النووي فى آخر الاربعين وأما ما أخرجه البیهق عن عمرو بن الخطاب قال ياكم وأصحاب الرأى فانهم أعداء السنن أعينهم الاحاديث ان يحفظوها فافعلوا بالرأى فافعلوا وأصلوا فافعلوا فى انه أراد ذم من قال بالرأى مع وجود النص من الحديث لا غفاله التنقيب عليه فهذا يلام وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بمعارضه من الرأى وتكلف لرد بالتأويل وقال ابن عبد البر فى بيان العلم بعد أن ساق آثارا كثيرة فى ذم الرأى ما ملأه من اختلاف العلماء فى الرأى المقصود اليه بالذم فى هذه الآثار ٥٤٥ من نوعها وموقر فها رمة طوعها فافعلت طائفة هو القول فى الاعتقاد

فلذلك حات العين هنا محل المرأتين فى الاستحقاق بمضافة الى المشاهد الواحد قال ولولزم استقاط القول بالشاهد واليمين لانه ليس فى القرآن لازم اسقاط الشاهد والمرأتين لانهم ليسوا فى السنة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال شاهد الذأ ويمينه وحاصله انه لا يلزم من التخصيص على الشيء تقيمه عماء ~~لكن~~ مقتضى ما يجزمه انه لا يفتى باليمين مع الشاهد الواحد الا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين وهو وجه للشافعية وصححه الحنابلة ويؤيده ما روى الدارقطى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن مروان عاقى الله ورسوله فى الحق يشاهدان فان جاء بشاهد من أخذ حقه وان جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده وأجاب بعض الحنفية بان الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الاحاد لا تنسخ المتواتر ولا تقبل الزيادة من الاحاديث الا اذا كان الخبر بها مشهورا وأجيب بان النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا وإضا فالناسخ والمنسوخ لا بد أن يتوارد على محل واحد وهذا غير متحقق فى الزيادة على النص وغاية حافيه أن تسمية الزيادة كالتخصيص نسخا اصطلاح ولا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كفى وقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وأجابه وأعلى تحريم نكاح العمه مع بنت اخيه أو سند الاجماع فى ذلك السنة الثابتة وكذلك قطع رجل السارق فى المرة الثانية ونحو ذلك وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على ما فى القرآن ترك العمل باحاديث كثيرة فى أحكام كثيرة كلها زائدة على ما فى القرآن كالوضوء بالنيبذ والوضوء من القهقهة ومن القى ولست يراه المسيبة وترك قطع من سرق ما يسرع اليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة

لخاتمة السنن لانهم استعملوا آراءهم وأقيمتهم فى رد الاحاديث حتى طعنوا فى المنه ورمنوا الذى يبلغ التواتر كحديث الشفاعة وأنكر وأنكروا الخوض والميزان وأخذ من النادر بعد أن يدخلها وأنكروا الخوض والميزان وعذاب القبر الى غير ذلك من كلامهم فى الصفات والعلم والنظر وقال أكثر أهل العلم الرأى المذموم الذى لا يجوز الظار فيه ولا الاشتغال به هو ما كان فى نحو ذلك من ضروب البدع ثم أسند عن احمد بن حنبل قال لا يصح كما يرى احدا نظرى الرأى الا فى طلبه دغل قال وقال جهو وأهل العلم الرأى المذموم فى الآثار

٦٩ نيل المذكورة هو القول فى الاحكام بالاستسنان والتشاغل بالافلوطن ورد القروع بعضها الى بعض دون ردها الى اصول السنن واضاف كثير منهم الى ذلك من يتشاغل بالاكثار منها قبل وقوعها لما يلزم من الاستغراق فى ذلك من تعطيل السنن وقوى ابن عبد البر هذا القول الثانى واحتج له ثم قال ليس احد من علماء الامة يثبت عنه حديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشئ ثم يرد الابداع منسوخا ومعارضه اترفعه واجماع او عمل يجب على اصله الانتياد اليه أو طعن فى سننه ولو فعل ذلك بغير ذلك سقطت عدالتهم فضلا عن ان يتخذ اماما وقد اهاذهم الله تعالى من ذلك ثم ختم الباب بما بلغه عن سهل بن عبد الله التستري الزاهد المشهور قال ما حدث احدنى الى شيئا الا لعل من يوم القيامة فان وافق السنة سلم والا فلا انتهى (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى نأخذ أمتى بأخذ القرون قبلها) أى يسيرتهم فى رواية ما أخذ القرون وعنى بجمع قرن بفتح القاف ومكون الراية الامعة من الناس وفى رواية الام والقرون يقال أخذ فلان بأخذ فلان أى سار يسيرة وما أخذ أخذ أى ما فعل فعله وما قصد قصد (شعرا بشعر وذراعا

بقراع فقبل يا رسول الله) هؤلاء الذين يتبعونهم (كفار من الروم) يعني الامتين المشهورتين في تلك الوقت وهم الفرس
وملكهم كسرى والروم وملكهم قيسر (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومن الناس) المتبعون المعهودون المتقدمون
(الاولئك) اي الفرس والروم لكونهم كانوا اذ ذاك اكبر ملوك الارض واكثرهم رعية واسمهم بلادا والحديث من
افراد البصري وله من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لتبع من سنن من كان
قبلكم شبرا شبرا وندرا ندرا حتى لو دخلوا بحر ضرب تبعته وهم فلان يا رسول الله اليهود والنصارى قال فن قال عياض الشبر
والذراع والطريق ودخول البحر ثميل للآفة. دأبهم في كل شيء مما نهي عنه. الشرع انتهى وخسر بحر الضرب بالذكرة لشدته
ضيقه وهو كثافة من شدة الموافقة لهم في المعاصي لاني الكفر اى انهم لاقتضايتهم آثارهم وانباعهم طرائقهم لودخلوا في مثل
هذا الضيق لو افقوهم ولا يشاقى هذا ما سبق من انهم كفار من الروم لان الروم نصارى وفي الفرس كان يهودا واذ كرك ذلك على
سبيل المثال لانه قال في السؤال كفارس ٥٤٦ ولروم قاله الكرماني قال في الفتح ويعكر عليه جوابه صلى الله عليه وآله

وسلم بقوله ومن الناس الا
اولئك لان ظاهره المصنف فيهم
وقد أجاب عنه الكرماني بان
المراد من الناس اليهوديين
المتبوعين قال الحافظ ووجهه
أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما
بعث كان ملأ البلاد من نصرا
في الفرس والروم وجميع من
عدهم من الامم من تحت أيديهم
أو كالاتى بالنسبة اليهم فصح
المصنف بهذا الاعتبار ويحتمل
ان يكون الجواب اختلافا
بحسب المقام حيث قيل فارس
والروم كان هناك قرية تسمى
بالحكم بين الناس وسياسة
الرعية وحيث قيل اليهود
والنصارى كان هناك قرية تسمى
تتعلق بامور الديانات اصولها
وقرورها ومن ثم كان في الجواب

في الولادة ولا قود الا بالسيف ولا بجمعة الا في مصر جامع ولا تقطع الا يدي في الغزو ولا يرث
الكافر المسلم ولا يؤكل الطافي من السمك ويحرم كل ذي ناب من السباع ويحلب من
الطير ولا يقتل الوالد بالولد ولا يرث القتائل من القتل وغير ذلك من الامثلة التي تتضمن
الزيادة على عموم الكتاب وأجابوا بأن الاحاديث الواردة في هذه المواضع المذكورة
احاديث شريعة فوجب العمل بها المشهورة بما فيقال لهم واحاديث القضاء بالشاهد واليمين
رواها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نيف وعشرون نقضا كما قد مضى فيها ما هو
صحيح كما سلف فأى شهرة تزيد على هذه الشهرة قال الشافعي القضاء بشاهد وعين لا يخالف
ظاهر القرآن لانه لا يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه يعني والخالف لذلك لا يقول بالحق وهو
أصل فضلا عن مفهوم العدد قال ابن العربي أغترى ما وجدت لهم في رد الحكم بالشاهد
واليمين أمران أحدهما ان المراد قضى بين المتكريم شاهد الطالب والمراد ان الشاهد
الواحد لا يكتفي في ثبوت الحق فوجب اليمين على المدعى عليه فهذا المراد بقوله قضى
بالشاهد واليمين وتعبه ابن العربي بأنه جهل باللغة لان المعية تقتضي أن تكون من
شئتين في جهة واحدة لا في المتضادين ثانياه ما حله على صورة مخصوصة وهي ان رجلا
اشترى من آخر عبدا مثلا فادعى المشتري أن به عيبا وأقام شاهدا واحدا فقال البائع
بعته بالبرائة فيصالح المشتري أنه ما اشتراه بالبرائة فيرد العبد وتعبه به هو ما تقدم وبذور
ذلك فلا يحمل الخبر على النادر وأقول جميع ما أورده المصنفون من الحكم بالشاهد
ويعين غير نافذ في سوق المناظرة عند من له أدنى المصالح بالمعارف العلمية وأقل نصيب
من انصاف فالحق ان احاديث العمل بشاهد وعين زيادة على ما دل عليه قوله تعالى

من الاول ومن الناس الا اولئك واما الجواب في الثاني بالايجاب فيؤيد الحل المذكور وأنه كان
هناك قرية تسمى بمعاذ كروا خرج الطبراني من حديث المستورد بن شداد رقه لا تترك هذه الامه شيئا من سنن الاولين حتى
تأتيه وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن الشافعي بسند صحيح ان تركب من من كان قبلكم حلوه امرها قال ابن بطال
اعلم صلى الله عليه وآله وسلم ان أمته ستقبح المحدثات من الامور والبدع والافواه كما وقع للائم قبلهم وقد أتت في احاديث
كثيرة بيان الاخر شر والساعة لا تقوم الا على ثمرات الناس وان الدين انما يبقى قائما عند خاصة من الناس قال الحافظ ابن حجر
وقد وقع معظم ما أتت به صلى الله عليه وآله وسلم وسيقع بقية ذلك انتهى أقول قد وقع بقية ذلك ايضا من زمن طويل
خصوصا في هذا الزمان الحاضر فهذه الاحاديث من اعلام النبوة وقد سار الناس سيرة النصارى وغيرهم في كل شيء حتى
المأكل والمشرب والمسكن والمركب والاعتقاد والعمل والهل وما يشابه ذلك وفيه الامر من قبل ومن بعد والله وانما اليه
ترجعون على غربة الدين وذهاب العلم واليقين وفساد الاحمال واختلال الاقوال وخراب العقائد واتباع الواهات

واستدل ابن عبد البر في باب يذم القول بالرأى اذا كان على غير اصل بما أخرجه من جامع ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب عن هشام بن عروة انه سمع أبا عبد الله يقول لم يزل أمر بني اسرائيل مستقيما حتى حدث فيهم المولدون فابناه سببا بالام فلا بد فواتهم القول بالرأى فاضلوا بني اسرائيل قال وكان أبي يقول السنف السنف فان السنن توام الدين وعن ابن وهب أخبرني بكر بن مضر عن سمع ابن شهاب الزهري وهو يذكر ما وقع الناس فيه من الرأى وركهم السنن فقال ان اليهود والنصارى انما سلطوا من العلم الذي كان بأيديهم حين اشتهوا الرأى واخذوا فيه واخرج ابن أبي خزيمة عن طريق مكحول عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ظهر فيكم ما ظهر في بني اسرائيل اذا ظهرت الادهان في خياركم وانفحش في شراركم والملك في صفاركم والفق في رذالككم وهذا قد وقع أيضا منذ زمان عريض وانظر في صحيح البخاري باب ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مما ينزل عليه الوحي فيقول لا أدري أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي ولم يقل برأى ولا قياس لقوله تعالى بما أراك الله انتهى وانظر شرح هذا الباب من الفتح ٥٤٧ ثم انظر باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تزال طائفة من

أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون وشرحه من كلام الحافظ يوضح لأن ما هو حقيقة الحال وكذلك باب من شبه أصلامه أو ما يوصل معين قد بين الله حكمهما في هذه السائل وباب ما جاء في اجتماع القضاة بما أنزل الله لقوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الظالمون ودرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم صاحب الحكمة حين يقضى به أو يهلهما لا يكلف من قبله وباب ان من دعا الى ضلالة أو سن سنة سيئة فهو من الذنوب وما يقتض من المسائل والاحكام تستدعي طول الكلام في هذا المقام وقد قضى في الفتح الوطرنه ما فلا يطول بذلك هاهنا (عن ٣٠)

واستندموا واشتبهوا بين الآية وعلى ما دل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم شاهدك أو عينه غير منافية للاصل فقبولها منعت وغاية ما يقال على فرض التعارض وان كان فرضا فاسدا أن الآية والحديث المذكورين يدلان على مفهوم العدد على عدم قبول الشاهد والعين والحكم بمجردهما وهذا المفهوم المردود عند أكثر أهل الأصول لا يعارض المنطوق وهو ما ورد في العمل بشاهد وعين على انه يقال العمل بشهادة المترأتين مع الرجل يخالف المفهوم حديث شاهدك أو عينه فان قالوا قد مناع على هذا المفهوم منطوق الآية الكريمة قلنا ونحن قد مناع على ذلك المفهوم منطوقا حديث الباب هذا على فرض ان النقص يعمل بمفهوم العدد فان كان لا يعمل به أصلا فالجبة عليه أوضح وأتم قوله ومن سرق بضم السين المهملة وتشديد الراء بهد حاف وهو ابن أسد صحابي مصري لم يرو عنه إلا رجل واحد

باب ما جاء في امتناع الجباة من الحكم بآله

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا جهل بن حذيفة مصدا ففلاحه رجل في صدقته فضر به أبو جهل فشهقه فأبوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا القود يا رسول الله فقال لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال لكم كذا وكذا فرفضوا فقال اني خاطب على الناس ونخبهم برضاكم قالوا نعم فخطب فقال ان هؤلاء الذين أتوني يريدون القود فعرضت عليهم كذا وكذا فرفضوا فرفضتم قالوا الا فهم المهاجرون بهم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يكونوا عنهم فكفوا ثم دعاهم فزادهم فقال أرفضتم قالوا نعم

رضى الله عنه قال ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وآله وسلم بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل آية الرجم) وهي قوله مما نسخ الله الشجر والشجرة اذا زيناها فجوهما البينة والحديث أورده هنا باختصار وهو في البخاري في باب رجم الحبلى من الزمان الحدود مطولا والغرض منه هنا وصف المدينة بدار الهجرة والسنة وكونها ما يرى المهاجرين والانصار قال في الفتح وقد أدخل كثير من يقول بصحة إجماع أهل المدينة هذه المسئلة في مسئلة إجماع الصحابة وذلك حيث يقول لانهم شاهدوا التنزيل وحضروا الوحي وما أشبه ذلك وهما مسئلتان مختلفتان والقول بان إجماع الصحابة جهة أقوى من القول بان إجماع أهل المدينة جهة والراجح ان أهل المدينة عن بعد الصحابة اذا اتفقوا على شيء فكان القول به أقوى من القول بغيره إلا أن يضافت نصا مرفوعا كما انه يرجح روايتهم لشهرتهم بالتثبت في النقل وتروا التندليس والذي يخص به هذا الباب القول بصحة قول أهل المدينة اذا اتفقوا وأما ثبت فضل المدينة وأهلها وغالب ما ذكر في الباب فليس يقوى الاستدلال على هذا الباب (عن عمرو بن العاص رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد)

أى إذا أراد الحكم أن يصح ذلك فيحكم من أجل الحكم متأخر من الاجتهاد فلا يجوز الحكم قبل الاجتهاد فإما قال في الفتح ويؤيده أن أهل الأصول قالوا يجب على المجتهد أن يجدد النظر عند وقوع النازلة ولا يعمد على ما تقدم له لا مكان أن يظهر له خلاف غيره ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لا تعينية (ثم أصاب) بأن رافق وصادف ما في نفس الأمر من حكم الله (فله أجران) أجر الاجتهاد وأجر الإصابة (وإذا حكم فاجتهد) أى أراد أن يصححكم فاجتهد (ثم أخطأ) بأن وقع ذلك بغير حكم الله ولفظ الفتح أى ظن أن الحق في جهة فصادف أن الذى في نفس الأمر بخلاف ذلك فالأول له أجران أجر الاجتهاد وأجر الإصابة والآخر له أجر الاجتهاد فقط (فله أجر) واحد وقال في الفتح قال ابن المنذر وإنما يؤجر الحاكم إذا أخطأ إذا كان عالماً بالاجتهاد فاجتهد وأما إذا لم يكن عالماً فلا واستدل بحديث القضاة الثلاثة وفيه وقاض قضى بغير حق فهو في النار وقاض قضى وهو لا يعلم فهو في النار وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن بريدة بالفاظ مختلفة قال الحافظ ابن حجر وقد جمعت طرقه في جزء مفرد وقال الخطابي ٥٤٨ في معجم السنين إنما يؤجر المجتهد إذا كان جامعاً لآلة الاجتهاد فهو الذى

اعذره بالخطأ بخلاف المتكلف فيضاف عليه ثم إنما يؤجر العالم لأن اجتهاده في طلب الحق عبادة هذا إذا أصاب وأما إذا أخطأ فلا يؤجر على الخطأ بل يوضع عنه الأثم فقط كذا قال وكأنه يرى أن قوله له أجر واحد مجاز عن وضع الأثم قال أبو بكر ابن العربي يتعلق بهذا الحديث من قال إن الحق في جهة واحدة للتصريح بقطعة واحدة لا يمينه قال وهو نازلة في الخلاف عظيمة وقال المازري يمتسكه به كل من الطائفتين من قال إن الحق في طرفين ومن قال إن كل مجتهد مصيب ما في الأولى فلأنه لو كان كل مصيب يطلق على أحدهما الخطأ لاستحال التقاضي في حالة واحدة وأما المصوبة فاحتجوا

قال ابن ساطب على الناس ومخبرهم برضاكم قالوا نعم فخطب فقال أَرْضِيْتُمْ قَالُوا نَعَمْ رَوَاهُ الْحَسَنُ الْاَلْقَرْمَذِيُّ وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ أَلْقَى جَابِرٌ بِالْجَعْرَانَةِ مِنْصَرَفَةً مِنْ حَنْزٍ فِي قُوبٍ بِلَالٍ فَضَعَّ وَالتَّبَعِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقْبَضُ مِنْهَا يَعْطِي النَّاسَ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ ادْعُ لِي فَقَالَ ادْعُ لِي وَأَعِدْ لِي وَأَعِدْ لِي وَخَسِرْتُ أَنْ لَمْ أَكُنْ أَهْدَلُ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ يَارَسُولَ اللَّهِ أَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ فَقَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي إِنْ هَذَا وَأَصْحَابِي يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجِيزُونَ حُنَابِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ مَا أَخَذْتُهُ وَلَا دَعَوْتُ لَهُ أَحَدًا سَأَلْتُ بَكْرًا (يَعْنِي سَكَاةَ أَحْمَدَ) حَدِيثَ عَائِشَةَ سَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْمُنْذَرِيُّ قَالَ الْمُنْذَرِيُّ وَرَوَاهُ يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ مَنْ قَطَعَ عَاقَالَ الْبَيْتِ وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ حَافِظٌ قَدْ أَقَامَ اسْتِنَادَهُ فَقَامَتْ بِهِ الْجَمْعُ وَأُتِيَ بِكَرٍّ قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ رَوَاهُ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ الصَّلْتِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ فَذَكَرَهُ وَصَحَّ اسْتِنَادُهُ وَتَدَاخَلَتْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ الْقَضَاءِ مِنَ الْحَاكِمِ بِعِلْمِهِ فَرَوَى الْخَنَازِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ مَثَلُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَاسْتَدَلَّ الْخَنَازِيُّ بِأَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ بِمَا قَالَهُ عَمْرُو لَوْلَا أَن يَقُولَ النَّاسُ زَادَ عَمْرُو آيَةً فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُنْتُمْ آيَةُ الرَّجْمِ قَالَ الْمُهَاجِرُ وَأَفْصَحُ بِالْعِلْمِ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ لَوْلَا أَن يَقُولَ النَّاسُ الْخُفَّ فَاشَارَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَطْعِ الذَّرَائِعِ لَا لِجِدِّ حُكْمِ السُّوءِ السَّبِيلِ إِلَى أَن يَدْعُوا الْعِلْمَ لِمَنْ أَحْبَبُوا الْحَكْمَ بِشَيْءٍ قَالَ الْخَنَازِيُّ وَقَالَ أَهْلُ الْخِزَانَةِ الْحَاكِمُ لَا يَقْضِي بِعِلْمِهِ سِوَاهُ عِلْمٍ يَدُلُّ فِي وَلَا يَتَّبِعُهُ أَوْ قَبْلَهَا قَالَ الْكِرَائِيُّ لَا يَقْضِي الْقَاضِي بِمَا عِلْمٌ

بأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل له أجر أقل لو كان لم يصب لم يؤجر وأجابوا عن إطلاق الخطأ في الخبر على لوجود من ذهل عن النص أو اجتهد فيما لا يسوغ الاجتهاد فيه من القطعيات فيما خالف الاجماع فان مثل هذا إذا اتفق الخطأ فيه فمنع حكمه وقتواه ولو اجتمع دبالاجماع وهو الذى يصح إطلاق الخطأ عليه وأما من اجتمع في قضية ليس فيها نص ولا اجماع فلا يطلق عليه الخطأ وأطال المازري في تقرير ذلك والاتصاف به وختم كلامه بأن قال إن من قال إن الحق في طرفين هو قول أكثر أهل التحقيق من الفقهاء والمسلمين وهو مروي عن الأئمة الأربعة وأن حكى عن كل واحد منهم اختلاف فيه قال في الفتح والمعروف عن الشافعي الأول قال القرطبي في المفهم الحكم المذكور ينبغي أن يختص بالحاكم بين الخصمين لأن هناك مقام معناني نفس الأمر يتنازع الخصمان فإذا قضى به لأحدهما بطل حق الآخر قطعاً وأحدهما مبطل فيه لا هالة والحاكم لا يطلع على ذلك فهذه الصورة لا يختص فيها أن المصيب وأحدهما يكون الحق في طرف واحد وينبغي أن يختص الخلاف بأن المصوب واحد إذا كل مجتهد مصيب بالمسائل التي يستخرج الحق منها بطريق الدلالة وقال ابن العربي عهدي

في هذا الحديث فائدة زائدة وهي ان الاجر على العمل القاصر على العامل واحد والاجر على العمل المتعدي يتضاعف فانه يؤجر في نفسه ويؤجر له كل ما يتعلق بغيره من جنسه فاذا قضى بالحق واعطاء المستحق ثبت له اجر اجتهاده وجرى له مثل اجر من حقق الحق فلو كان أحد الخصمين ألحق بجمعيته من الآخر فقضى له والحق في نفس الامر لغيره كان له اجر الاجتهاد فقط قال الحافظ ابن حجر واتمامه أن يقال ولا يؤخذ باعطاء الحق لغيره - تحقه لانه لم يتعد ذلك بل وذر المحكوم له قاصر عليه ولا يحتمل ان يحصل ذلك أن يبدل وسعه في الاجتهاد وهو من أهله والافتد يلحق به الوزيران أدخل بذلك انتهى وقال القسطلاني في الحديث دليل على ان الحق عند الله واحد وكل واقعة لله تعالى فيها حكم فمن وجبه أصاب ومن فقداه أخطأ وفيه ان الجهم يخطئ ويصيب والمسئلة مقررة في أصول الفقه فقال أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني وأبو يوسف وعبد الوابن سريج المسئلة التي لا قاطع فيها من مسائل الفقه كل مجتهد فيها أصيب وقال الأشعري والقاضي أبو بكر حكم الله فيها انابع لظن الجهم في غلطه فيها من الحكم ٥٤٩ فهو حكم الله في حقه وحقه قاده وقال

أبو يوسف وعبد الوابن سريج في أصح الروايات عنه مقالة تسمى بالاشبه وهي أن في كل حادثة مالو حكم الله لم يحكم الابيه وقال في المتحول وهذا حكم على الغيب ثم حوله القائلون بالاشبه يعبرون عنه بان الجهم يصب في اجتهاده يخطئ في الحكم أي اذا صادف خلاف مالو حكم لم يحكم الا به وربما قالوا يخطئ اتهامه لا بداهة هذا آخر تفاريج اقول بان كل مجتهد مصيب وقال الجمهور وهو الصحيح المصيب واحد وقار ابن السمعاني في القواطع انه ظاهر مذهب الشافعي ومن حكم عنه غيره فقد أخطأ والله تعالى في كل

وجود التهمة اذ لا يؤمن على التقى أن تطرق اليه التهمة قال ويلزم من اجازة القاضي أن يقضى بعلمه مطلقا انه لو عد الى رجل من تور لم يعده منه بخور فقط ان يرجعه ويدهي انه رأيته أو يفرق بينه وبين زوجته ويرغم أنه يطلعهما أو بينه وبين أمته ويرغم أنه سمعه يمتعه فان هذا الباب لو فتح لوجد كل قاض السبيل الى قتل عدوه ونفسه وبقية والتفرق بينه وبين من يحب ومن ثم قال الشافعي لولا قضاة السوء اقلت ان للحاكم أن يحكم بعلمه قال ابن التين ما ذكره البخاري عن عمرو بن عبد الرحمن هو قول مالك وأكثروا أصحابه وقال بعض أصحابه يحكم بعلمه فيما أقر به أحد الخصمين عنده في مجلس الحكم وقال ابن القاسم وأشبه لا يقضى بما يقع عنده في مجلس الحكم الا اذا شتم به عنده وقال ابن المنير مذهب مالك أن من حكم بعلمه نقض على المشهور الا ان كان علمه حاد ثابته الشروع في المحاكمة نقولان وأما ما أقر به عنده في مجلس الحكم فيحكم ما لم ينكر الخصم بعد اقراره وقبل الحكم عليه فان ابن القاسم قال لا يحكم عليه حينئذ ويكون شاهدا وقال ابن الماجشون يحكم بعلمه قال البخاري وقال بعض أهل العراق ما سمع اقراره في مجلس القضاء قضى به وما كان في غيره لم يقض الا بشاهدين يحضرون اقراره قال في الفتح وهذا قول أبي حنيفة ومن تبعه ووافقهم مطرف وابن الماجشون واصبغ وصنفون من المالكية قال ابن التين وجرى به العمل وروى عبد الرزاق نحوه عن شريح قال البخاري وقال آخرون منهم يعني أهل العراق بل يقضى به لانه مؤتمن قال في الفتح وهو قول أبي يوسف ومن تبعه ووافقهم الشافعي فيما يغني عنه انه قال ان كان القاضي عدلا لا يحكم بعلمه في حدود ولا قصاص الا ما أقر به بين يديه ويحكم بعلمه في كل

واقعة حكم سابق على اجتهاد المجتهدين وفكر الناظرين ثم اختلفوا عليه دليل أم هو كدفين يصيبه من شاء الله تعالى ويخطئه من شاءه والصحيح ان عليه أمانة واختلف القائلون بان عليه أمانة في أن الجهم دخل هو مكاف باصابة الحق أو لا لان الاصابة ليست في وسعه والصحيح الاول لا مكانه انهم اختلفوا فيما اذا أخطأ الحق هل يأنم والصحيح لا يأنم بل له اجر لانه وسعه في طلبه وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله اجران واذا أخطأ فله اجر واحد وقيل يأنم لعدم اصابته المكلف بها واما المسئلة التي يكون فيها قاطع من نص أو اجماع واختلف فيها لعدم الوقوف عليه فالمصيب فيها واحد بالاجماع وان دق مسئلة ذلك القاطع وقيل على الخلاف فيما لا قاطع فيها وهو غريب ثم اذا أخطأ نظر قان لم يصر وبذل الجهد في طلبه ولا يمكن تعذر عليه الوصول اليه فهل يأنم فيه مذهبان وأصحهما المنع والثاني نعم ومضى قصر الجهم في اجتهاده ثم وقا فتركه الواجب عليه من بذله وسعه فيه انتهى كلام القسطلاني وكل ذلك كلام الفقهاء واختلفوا في الحق الذي لا يصب عنه أن المصيب واحد كاحقة شيخنا وبركتنا القاضي العلامة الجهم الملقب بمحمد بن علي الشوكاني العتي في اجابات مسئلة

له في ذلك وفي شرعه لامتني وغيره من المؤلفات وكما بسط القول عليه في رسالة القضاء (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم) أنه كان يحلف بالله أن ابن الصائد ولا يذرا صياده واسمه صاف (الدجال فقلت) له والقائل ابن المنكدر (يحلف بالله قال) جابر (أني سمعت عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (يحلف) بالله (على ذلك عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فلم ينكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي ليس في حديث جابر أكثر من سكوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حلف عمر فيصمّل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان متوقفا في أمره ثم جاءه الذئب من الله بأنه غيره على ما تقتضيه قصة تميم الداري وبه تمسك من جزم أن الدجال غير ابن صياد وتكون الصفة التي في ابن صياد وافقت ما في الدجال والحاصل أنه وقع الشك في أنه الدجال الذي يقتله عيسى بن مريم عليهم السلام فلم يقع الشك في أنه أحد الدجالين الكذابين الذين أنذرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله أن بين يدي الساعة دجالين كذابين وقصة تميم الداري أخرجهما مسلم من حديث فاطمة بنت قيس وفيه كما قال ٥٥٠ البيهقي أن الدجال الأكبر الذي يخرج في آخر الزمان غير ابن صياد وفي

الحديث جواز الحلف بما يغلب على الظن وحديث الباب أخرجه مسلم في الفتن وأبو داود في الملاحم وقد أطال الحافظ في الفتح في بيان الاختلاف الواقع في الدجال أهو ابن صياد أم غيره ثم رجح أن الدجال الأكبر الذي يقتله المسيح عليه السلام هو غير ابن الصياد وهو الحق ونقل القنطلاني كلاما لا يندفع العيب وصاحب المصابيح في هذا الباب فراجع به يتضح لك حقيقة الحال

(بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب التوحيد)

هو مصدر واحد يوحّد ومعنى وحدت الله اعتقده منفردا

المعروف بما علمه قبل أن يلي القضاء أو بعد ما ولي فبعد ذلك يكون القاضي عدلا إشارة إلى أنه ربما ولي القضاء من ليس بعدل قال البخاري وقال بعضهم يعني أهل العراق يقضي بعلمه في الأموال ولا يقضي في غيرها قال في الفتح هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف فيما نقله الكرايسي عنه وهي رواية لا نجد قال أبو حنيفة القياس أنه يحكم في ذلك بعلمه وأن كان ادع القياس واستحسن أن لا يقضي في ذلك بعلمه وحكي مثل ذلك في الفتح عن بعض المالكية فقالوا أنه يقضي بعلمه في كل شيء إلا في الحدود قال وهو دأهوا راجع عند الشافعية وقال ابن العربي لا يقضي بعلمه والأصل فيه عندنا الإجماع على أنه لا يحكم بعلمه في الحدود وقال ثم أحدث بعض الشافعية قولاً أنه يجوز فيه أيضاً حين رأوا أنها لازمة لهم قال الحافظ كذا قال بخري على عادته في التويل والاقدام على نقل الإجماع مع نبرة الاختلاف وقد حكي في البصر القول بأن الحاكم يحكم بعلمه عن المعتزلة والشافعية وأبي حنيفة وأحمد وحكي المنع عن شرح والشعبي والأوزاعي ومالك وأحمد قول الشافعية والاقوال في المسئلة فيها طول قد ذكر البخاري وشرح كتابه بعضها في باب الشهادة تكون عند الحاكم وبه ضاع باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه وذكر البخاري في البابين أحاديث يستدل بها على الجواز وعدمه وهي في غاية البعد عن الدلالة على المقصود وكذلك ما ذكره المصنف في هذا الباب فإن حديث عائشة ليس فيه الإيجاز وقوع الأخبار منه صلى الله عليه وآله وسلم بما وقع به الرضا من الظالمين لا قدود وان كان الاحتجاج بعدم القضاء منه صلى الله عليه وآله وسلم عليهم بما روي به المرة الأولى فلم يكن هناك مطالب بالحكم عليهم وكذلك حديث جابر المذكور لا يدل على المطلوب بوجه وغاية

بذاته وصفاته لا نظيره ولا تشبيهه وقيل معنى وحدته علمه واحد وقيل سلبت عنه الكيفية والكمية فاقبه فهو واحد في ذاته لا انقسام له وفي صفاته لا تشبيه له وفي الهيئته وملكوته وتدبيره لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره وقال الجنيد التوحيد أنفراد القدم من الحدث وزاد المقل (الرد على الجهمية وغيرهم) أي القدرية وهم طوائف ينسبون إلى جهم بن صفوان من أهل الكوفة وهو لا فرق الأربع أي الجهمية والقدرية والخواارج والروافض رؤس المبتدعة قال في الفتح وقد سمي المبتدعة أنفسهم أهل العدل والتوحيد وهو بالتوحيد ما اعتقدوه من نفي الصفات الإلهية لاعتقادهم أن أفعالهم المستلزم التشبيه ومن شبه الله بخلقه أشركوا بهم في النفي موافقون للجهمية وأما أهل السنة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل ولم يختلف أحد من صنف في المقالات أن الجهمية يتفنون الصفات حتى نسبوا إلى التعطيل وثبت عن أبي حنيفة أنه قال بالغ جهم في نفي التشبيه حتى قال إن الله ليس بشيء قال الصكر ماني الجهمية فرقهم من المبتدعة متعصبين إلى جهم بن صفوان مقدم الطائفة القائلة أن لا قدرة للعبد أصيلاً وهم الجعريّة بفتح الجيم وسكون الياء ومات

مقتولا في زمن هشام بن عبد الملك انتهى وليس الذي أنكره على الجهمية مذهب الجبر خاصة وإنما الذي أطبق السلف على ذمه نسبة انكار الصفات حتى قالوا ان القرآن ليس كلام الله وأنه مخلوق وذكر الاستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر النعمي البغدادي في كتاب الفرق بين الفرق ان رؤس المبتدعة أربعة الى أن قال والجهمية أتباع جهنم الذي قال بالاجبار والاضطرار الى الاعمال وقال لا فعل لاحد غير الله وإنما يذهب الفعل الى العبد مجازا من غير أن يكون فاعلا أو مستطيعا لشيء وزعم ان علم الله حادث وامتنع من وصف الله بأنه شيء أو حي أو عالم أو مريد حتى قال لا أصفه بوصف يجوز اطلاقه على غيره وقال وأصفه بأنه خالق ومحي ومميت وموحد بفتح الهـ جملة الثقبلة لان هذه الاوصاف خاصة به وزعم ان كلام الله حادث ولم يسم الله متكلم به قال وكان جهنم يحمل السلاح ويقال وخرج مع الخثر بن سريج وأخرج البخاري من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة قال كلام جهنم صفة بلا معنى وبناء بلا أساس ولم يعد قط في أهل العلم وقد سئل عن رجل طلق قبل الدخول فقال نعتا امرأته وأورد آثارا كثيرة عن السلف ٥٥١ بتكفير جهنم وكان قتله على ما ذكره

الطبري في سنة ثمان وعشرين ومائة وهو المقتد وقال ابن حزم في كتاب الملل والنحل فرق المقرين بجملة الاسلام خمس أهل السنة ثم المعتزلة ومنهم القدرية ثم المرجئة ومنهم الجهمية والكرامية ثم الرافضة ومنهم الشيعة ثم الخوارج ومنهم الازارقة والاباضية ثم افترقوا فرقا كثيرة فأكثرا فترقا أهل السنة في الفروع وأما في الاعتقاد فني بذي يسيرة وأما الباقون ففي مقالاتهم ما يخالف أهل السنة الخلاف البعيد والقريب فأقرب فرق المرجئة من قال الايمان التصديق بالقلب واللسان فقط وليست العبادة من الايمان وأبعدهم

ما فيه الامتناع عن القتل لمن كان في الظاهر من الصحابة لئلا يقول الناس تلك المقالة والاخبار للناظرين بما يكون من أمر الخوارج وترك أخذهم بذلك لتلك العلة ومن جملة ما استدلل به البخاري على الجواز حديث هند زوجة أبي سفيان لما أذن لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تأخذ من ماله ما يكفيها وولدها قال ابن بطال احتج من أجاز القاضى أن يحكم بعلمه بهذا الحديث لانه انما قضى له ما ولدها هو وجوب النفقة لعلمه بانها زوجة أبي سفيان ولم يلقس على ذلك بينة وتعميقه ابن النعري انه لا دليل فيه لانه خرج مخرج القضاة وكلام المقتي يقتل على تقدير صحة كلام المستفتى انتهى فان قيل ان محل الدليل انما هو عمله بعلمه أنها زوجة أبي سفيان فكيف صح هذا التعقب فيجاب بان الذي يحتاج الى معرفة المحكوم له هو الحكم لا الاقتضاء فانه يصح للمعجول فاذا ثبت ان ذلك من قبيل الاقتضاء بطلت دعوى انه حكم بعلمه أنها زوجة وقد تعقب الحافظ كلام ابن المنير فقال وما ادعى فيه بعينه فانه لو لم يدعى صدقه لم يأمرها بالاحذوا واطلاعه على صدقه يمكن بالوحي دون من سواه فلا بد من سبق علم ويجاب عن هذا بان الامر لا يستلزم الحكم لان المقتي يأمر المستفتى بما هو الحق فيه وليس ذلك من الحكم في شيء ومن جملة ما استدلل به على المنع الحديث المتقدم عن أم سلمة فأقضى بضمها مع ولم يقل بما أعلم ويجاب بان التخصيص على السماع لا ينفى ككون غيره طريقا للحكم على انه يمكن أن يقال ان الاحتجاج بهذا الحديث للمعجوزين أظهر فان الله لم أقوى من السماع لانه يمكن بطلان ما سمعه الانسان ولا يمكن بطلان ما بعلمه فحقوى الخطاب تقتضى جواز القضاء بالعلم ومن جملة ما استدلل به المانعون حديث شاهد السأ ويمنه وفي لفظ وليس لك الا ذلك ويجاب بماتة قدم من

الجهمية القائلون بان الايمان عقد بالقلب فقط وان أظهر الكفر والتفريط بلسانه وعبد الوثن من غير تسمية والكرامية القائلون بان الايمان قول باللسان فقط وان اعتقد الكفر بقلبه وساق الكلام على بقية الفرق ثم قال فاما المرجئة فعندتهم الكلام في الايمان والكفر فن قال ان العبادة من الايمان وانه يزيد وينقص ولا تكفره ومنايذب ولا نقول بانه يخالف النار ليس مرجئا ولو وافقهم في بقية مقالهم وأما المعتزلة فعندتهم الكلام في الوعد والوعيد والقدر فن قال القرآن ليس بمنزلة الحق وأثبت القدر ورؤية الله تعالى في القيامة وأثبت صفاته الواردة في الكتاب والسنة وان صاحب الكبيرة لا يخرج بذلك عن الايمان فليس يعتزلي وان وافقهم في سائر مقالاتهم وساق بقية ذلك الى أن قال وأما الكلام فيما وصف الله به فتنسرك بين الفرق الخمسة من مثبت لها ونافق رأس النفاة المعتزلة والجهمية فقد بالغوا في ذلك حتى كادوا يهلكون ورأس المثبتة مقاتل بن سليمان ومن تبعه من الرافضة والكرامية فانهم بالغوا حتى شبهوا الله تعالى بخلق الله سبحانه عن اقوالهم علوا كبيرا وتظهر هذا التسانق ل الجهمية ان العبد لا قدرة له أصلا وقول القدرية انه

يخلق فعل نفسه قلت وقد أفرد البخاري خلق أفعال العباد في تصنيفه وذكر منه أشياء بعد فراغه مما يتعلق بالجمجمة انتهى كلام الفتح لمختصا ولنا رسالة في بيان تلك الفرق وتعدادهم وبينها خبيثة الاكوان مما افترق أهل العالم على المذاهب والاديان واشيخ الاسلام أحمد بن تيمية الحراني وتلميذه الحافظ ابن القيم رضى الله عنهم ما كتبت ورسائل مستقلة في رد الجمجمة ومن تبعهم من أهل السنة وهي الكثير الطيب وقد وقفت على أكثرها واستفدت منها ما لا توجد في غيرها وقلة الجد والمنة وبه التوفيق (عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلا على سرية) أميرا عليها والرجل قبل هو كاثوم بن اهدم قال الحافظ ابن حجر وفيه نظر لانهم ذكروا انه مات في أول الهجرة قبل نزول القتال قال ورأيت بخط الرشيد العطار كاثوم بن زهدم وعزاه لصفوة الصفوة لابن طاهر ويقال قتادة بن النعمان وهو غلط واتقال من الذي قبله الى هذا (وكان يقرأ لأصحابه في جهلته) أي التي يصليها بهم (فيختم) قراته (يقول هو الله أحد) - السورة الى آخرها وهذا يشعر بأنه كان يقرأ بغيرها ٥٥٢ معها في ركعة واحدة فيكون دليلا على جواز الجمع بين السورتين غير الفاتحة

فركعة أو المراد انه كان من عادته أن يقرأها بعد الفاتحة (فلا رجعوا) من السرية (ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم يقل سلوه لاي شيء يصنع ذلك فسألوه) لم يختم بقول هو الله أحد (فقال) الرجل اختبها (لانه صفة الرحمن) قال ابن التين انما قال ذلك لان فيها أسما وصفاته وأسماءه مشتقة من صفاته (وأنا أحب أن أقرأ بها) بخلاف ما خبروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه ان الله تعالى (يحب) هبة قراتها ومحبته الله لعباده ارادة الاطاعة لهم والحديث أخرجه أيضا في باب الجمع بين السورتين في الركعة

أن التخصيص على ما ذكر لا يتقيد ما عداه وأما قوله وليس لك الا ذلك فلم يقله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد علم بالحق منهم ما من المبتطل حتى يكون دليلا على عدم حكم الحاكم بعلمه بل المراد انه ليس للمدعي من النكر الا اليقين وان كان فاجرا حيث لم يكن للمدعي برهان والحق الذي لا يبغي العدول عنه أن يقال ان كانت الامور التي جعلها الشارع أسبابا للحكم كالبيعة واليمين ونحوه - ما أمورا بعد ما لله من الالهي - وغنى الحكم الالهي وان حصل انما هو أقوى منها يتيقن فالواجب علينا الوقوف عند هذا والتقديم وعدم العمل بغيرها في القضاء كاتنما كان وان كانت أسبابا يتوصل الحاكم بها الى معرفة الحق من المبتطل والمصيب من الخطي غير مصادرة لذاتها بل لا مصادرة له وهو حصول ما يحصل للحاكم به من علم أو ظن وانما أقل ما يحصل له ذلك في الواقع فكان الذكر له لكونها طرائق لتحصيل ما هو المعتبر فلا شك ولا ريب انه يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه لان شهادة الشاهدين والشهود لا تبلغ الى مرتبة العلم الحاصل عن المشاهدة أو ما يجري مجراها فان الحاكم بعلمه غير الحاكم الذي يستند الى شاهدين أو عين ولهذا يقول المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم من قضيت له بشي من مال أخيه فلا تأخذه انما أقطع له قطعة من نار فاذا جاز الحكم مع تجوز كون الحكم صوابا وتجوز كونه خطأ فكيف لا يجوز مع القطع بأنه صواب لاستناده الى العلم اليقيني ولا يخفى رجحان هذا وقوته لان الحاكم به قد حكم بالعدل والقسط والحق كما أمر الله تعالى ويؤيد هذا ما ساقى في باب اختلاف النكر حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم للكندي ألا تينة فان البيعة في الاصل ما به يتبين الامر ويتضح ولا يرد على هذا انه يستلزم قبول شهادة الواحد والحكم به الا ان تقول اذا كان القضية بأحد الاسباب المشروعة فيجب التوقف فيه على ما ورد وقد قال تعالى

وأشهدوا

من كتاب الصلاة وأخرجه مسلم في الصلاة والتسائي فيه وفي اليوم والليله قال بعضهم يحفل أن

يكون الصحابي المذكور قال ذلك مستندا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اما بطريق النصوصية واما بطريق الاستنباط وقد أخرجه البيهقي في كتاب الاسماء والصفات بسند حسن عن ابن عباس ان اليهود أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا صف لنا ربك الذي تعبد فانزل الله عز وجل قل هو الله أحد الى آخرها فقال هذه صفة ربي عز وجل وعن أبي بن كعب قال المشركون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ربك فترلت سورة الاخلاص الحديث وهو عند ابن خزيمة في كتاب التوحيد وصححه الحاكم قال في الفتح وفي حديث الباب هبة لمن أثبت ان لله صفة وهو قول الجمهور وشاذ ابن حزم فقال هذه لفظة اصطلح عليها أهل الكلام من المعتزلة ومن تبعهم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة فان اعتبروا بحديث الباب فهو من أقراد سعيد بن أبي بلال وفيه ضعف

قال وعلى تقدير صفة فقل هو الله أحد صفة الرحمن كما جاء في هذا الحديث ولا يراد عليه بخلاف الصفة التي يطلقونها فانها في لغة العرب لا تطلق الا على جوهر أو عرض كذا قال وسعيد متفق على الاحتجاج به فلا يلتفت اليه في تضعيفه وكلامه الاخير مردود بان اتفاق الجميع على اثبات الاسماء الحسنى قال الله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقال بعد ان ذكر منها عدة أسماء في آخر سورة الحشر له الاسماء الحسنى والاسماء المذكورة فيها باللغة العرب صفات في اثبات اسمائه اثبات صفاته لانه اذا ثبت انه حي مثلاً فقد وصف بصفة زائدة على الذات وهي صفة الحياة ولولا ذلك لوجب الاقتصار على ما ينفي عن وجود الذات فقط وقد قال سبحانه وتعالى سبحانه ربك رب العزة عما يصفون فنزه نفسه عما يصفونه به من صفة النقص ومعه ومه ان وصفه بصفة الكمال مشروع وقد قسم البيهقي رجاءة من أئمة السنة جميع الاسماء المذكورة ٥٥٣ في القرآن وفي الاحاديث الصالحة

على قسمين أحدهما صفات ذاته وهي ما استحققه في عالم برزنا ولا يزال والثاني صفات فعله وهي ما استحققه في عالم الازل قال ولا يجوز وصفه بالاعمال عليه الكتاب والسنة الصالحة الثابتة أو أجمع عليه ثم منه ما افتقرت به دلالة العقل كالحياة والقدرة والعلم والارادة والسمع والبصر والكلام من صفات ذاته وخلق الرزق والاحياء والامانة والعفو والعقوبة من صفات فعله ومنه ما ثبت بنص الكتاب والسنة كالوجه واليد والعين من صفات ذاته وكالاستواء والنزول والجي من صفات فعله فيصور اثبات هذه الصفات له لنبوت الخبير اعلى وجهه بنى عنه التشبيه فصفة ذاته لم تزل موجودة بذاته ولا تزال صفة فعله ثابتة عنه ولا يحتاج في الفعل الى مباشرة انما امره اذا اراد شيئاً أن يقول له كن فيكون

وأشبهوا ذوى عدل منكم وقال صلى الله عليه وآله وسلم شاهد بذلك وانما النزاع اذا جاء بسبب آخر من غير جنسها هو اولى بالقبول منها كعلم الحاكم واستدلال المستثنى للعدو دعي تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزلوا الايمان كان لي واهل اشان وفي لفظ لو كنت راجعاً أحداً من غيري لرجعتاً أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عباس في قصة الملاعة وظاهره انه صلى الله عليه وآله وسلم قد علم وقوع الزنا منهم اولى يحكم بعلمه ومن ذلك قول أبي بكر وعبد الرحمن المتقدمان ويمكن ان يجاب عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعمل بعمله لكونه قد حصل التلاع وهو أحد الاسباب الشرعية الموجبة للحكم بعدم الرجوع وانما هو في الحكم بالعالم من دون ان يتقدم سبب شرعي يتأفيه وقد تقدم في اللعان ما يؤيد هذا وضوحاً ومن الأدلة الدالة على جواز الحكم بالعالم ما أخرجه أحمد والنسائي والحاكم من حديث عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن الأعرج عن أبي هريرة قال جاء رجلان يختمهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للمدعي اقم البينة فلم يقمها فقال للآخر احنف تخاف بالله الذي لا اله الا هو ماله عنده شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قد فعلت ولكن غفر لك باخلاص لا اله الا الله وفي رواية للحاكم بل هو عندك ادفع اليه حقه ثم قال شهدا ذلك أن لا اله الا الله كفارة يمينك وفي رواية لاجل فزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انه كاذب ان له عنده حقه فأمره ان يعطيه وكفارة يمينه معرفة لا اله الا الله واعله ابن حزم بابي يحيى وهو مصدق المعرب كذا قال ابن عساكر وذهب المزي بانه وهو لم يسمع زيادة كذا اسمه عند أحمد والبزار وأبي داود في هذا الحديث واعله ابو حاتم برواية شعبة عن عطاء بن السائب عن البصري بن عبيد عن أبي الزبير مختصراً ان رجلاً احلف بالله وعفوه قال وشعبة اقدم مما عاين غيره وفي الباب عن أنس من طريق الحرث بن عبيد عن ثابت وعن ابن عمر قال الحافظ أخرجهما البيهقي والحرث بن عبيد هو أبو قدامة فهذا الحديث فيه انه صلى الله عليه وآله وسلم قضى بعاه بعد وقوع السبب الشرعي وهو العين

٧٠ قيل وقال القرطبي في المقام اشقت قل هو الله أحد على اسمين يتضمنان جميع أوصاف الكمال وهما الاحد والحمد فان ما يدلان على أحدية الذات المتدسة الموصوفة بجميع صفات الكمال وان الواحد والاحد وان رجعا الى أصل واحد فقد افتقرتا استعمالا وعرفا فالاحد راجعة الى نفي التعدد والكثرة والواحد أصل العدد من غير تعرض لنفي ما عداه والاحد ثبت مدلوله وتعرض لنفي ما سواه ولهذا يستعملونه في النفي ويستعملون الواحد في الاثبات يقال ما رأيت أحداً ورأيت واحداً فالاحد في اسماء الله تعالى مشعر بوجوده الخاص به الذي لا يشاركه فيه غيره وأما الحمد فانه يتضمن جميع أوصاف الكمال لان معناه الذي انتهى سوده بحيث يصعد اليه في الخرائج كلها وهو لا يتم حقيقة الا الله انتهى قال المازري ومن تبعه بحجة الله لعباده ابرادقوا بهم وتنعمهم وقيل هي نفس الاطية والتنعمهم بحجيتهم لا يبعد في الميل منهم اليه وهو مقسدين

عن الميل وقيل محبتهم استقامتهم على طاعته والتحقيق ان الاستقامة ثمرة المحبة وحقيقة المحبة لهم سلمهم اليه لاستحقاقه سبحانه وتعالى المحبة من جميع وجوهها انتهى قال الحافظ في الفتح وفيه نظر لما فيه من الاطلاق في موضع التقييد وقال ابن التين محبة المخلوقين لله ارادتهم ان ينفعهم وقال القرطبي في المفهم محبة الله لعبده تفرقه له واكرامه وايستبسل ولا عرض كما هي من العبد وليست محبة العبد له بنفس الارادة بل هي شئ زائد عليها فان المرء يجد من نفسه انه يحب ما لا يقدر على اكتسابه ولا على تحصيله والارادة هي التي تخصص الفعل ببعض وجوهه الجائرة ويحس من نفسه انه يحب الموصوفين بالصفات الجميلة والافعال الحسنة كالعالماء والنضلاء والسكران وان لم يعلق لهم ارادة مخصوصة واذا صح الفرق قاله محبوب لمحبيه على حقيقة المحبة كما هو معروف عندهم من رزقه الله ٥٥٤ شئ من ذلك فنسال الله تعالى ان يجعل لنا من محبيه المخلصين اللهم اجعل حبك

أحب الى من الماء البارد قال البيهقي المحبة والبغض من صفات الفعل فعلى محبته اكرام من أحبه ومعنى بنفسه اهاتته وأما ما كان من المدح والذم فهو من قوله وقوله من كلامه وكلامه من صفات ذاته فيرجع الى الارادة فحقيقته الخصال المأمودة وفاعله يرجع الى ارادة اكرامه وبغضه الخصال المذمومة وفاعله يرجع الى ارادة اهاتته والتوحيد درأس الطاعات كما يؤيده حديث ابن عباس عند البخاري قال لما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما هذا نحو اليمين قال له انك تقدم على قوم من اهل الكتاب أى اليهود فليكن أول ما تدعوهم الى أن يوحّدوا الله تعالى الحديث وعند من حديث معاذ بن جبل قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد قال الله ورسوله اعلم قال

فبالاولى جواز القضاء بالمقبل وقوعه وقد حكى في البحر عن الامام يحيى واحداً قولى المؤيد بالله واحداً قولى الشافعى أنه يجوز للعالم أن يحكم بعلمه في الحدود وغيرها واستدل لهم بأنه لم يصل الدليل وحكى عن أبي حنيفة ومحمد أنه ان علم الحد قبل ولايته أرفى غير بلد ولايته لم يحكم به اذ ذلك شبهة وان علم به في بلد ولايته أو بعد ولايته حكم بعلمه

• (باب من لا يجوز الحكم بشمادته) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر على أخيه ولا تجوز شهادة القاصح لاهل البيت والقانع الذى يتفق عليه اهل البيت رواه أحمد وأبو داود وقال شهادة الخائن والخائنة الى آخره ولم يذكر تفصيلاً للقانع ولا بنى داود في رواية لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذى غمر على أخيه وهو عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية رواه أبو داود وابن ماجه) حديث عمرو بن شعيب أخرجه البيهقي وابن دقيق العيد قال فى التلخيص وسنده قوى اه وقد ساقه أبو داود بأسنادين الاسناد الاول قال حدثنا حفص بن عمر حدثنا محمد بن راشد بن عيسى بن المنكحول الدمشقي نزبل البصرة وثقه أحمد وابن معين حدثنا سليمان بن موسى يعنى القرشي الاموى فقيه اهل الشام وكان أوثق أصحاب مكحول وأعلامهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهذا اسناد لامطعن فيه ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا يخرجهم الحديث عن الحسن والصلاحية للاحتجاج والسند الثانى قال حدثنا محمد بن خلف بن طارق الرازى حدثنا يزيد بن يحيى بن عبيد بن عيسى الدمشقي الطراعى وهو ثقة حدثنا سعيد بن عبد العزيز بن عيسى بن يحيى التميمي الدمشقي روى له البخارى فى الادب وسائر الجماعة عن سليمان بن موسى المتقدم عن عمرو بن شعيب بالاسناد المتقدم وهذا كلاسناد الاول وفى الباب من حديث عائشة مرفوعاً بالفظ لا تجوز شهادة خائن ولا

أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً أتدري ما حقهم عليه قال الله ورسوله اعلم قال أن لا يعبدونهم أى اذا اجتمعوا الكائنات خائنة والمناهى وأتوا بالمأمورات أرزده البخارى فى باب دعاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته الى توحيد الله تعالى قال فى الفتح المراد بتوحيده الله تعالى الشهادة بأنه الواحد وهو الذى يسميه بعض غلاة الصوفية توحيد العامة وقد ادعى طائفتان فى تفسير التوحيد أمرين اخترعوهما احدهما نفس الممتزلة كما تقدم ثانياً ما غلاة الصوفية فان أكبرهم الماسكلموا فى مسئلة الحق والقناص وكان مرادهم بذلك المبالغة فى الرضا والتسليم وتزويض الامر بالغ بعضهم حتى ضاهى المرجئة فى نفي نسبة الفعل الى العبد وجر ذلك الخلق الى معذرة العصاة ثم غلا بعضهم فمذرا الكفار ثم غلا بعضهم فزعم ان المراد بالتوحيد اعتقاد وحدة الوجود وعظم الخطيب حتى ساء ظن كثير منهم من أهل العلم بمقدمهم وحاشاهم من ذلك ولهم فى ذلك كلام طويل فبوجهه مع

كل من كان على فطرة الاسلام وقد غلبت به قديمت معاذ من قال اول واجب المعرفة كامام الحزمين واستدل بانه لا يتأتى الايمان بشئ من المأمورات على قصد الامتنال ولا الاكفاف عن شئ من المنهيات على قصد الانزجار الا بعد معرفة الامر الناهي واعترض عليه بان المعرفة لا تتأتى الا بالنظر والاستدلال وهي مقدمة الواجب فوجب فيكون اول واجب النظر وذهب الى هذا طائفة كتابن فورك وتعتقب بان النظر واجب جزاء بترتب بعضها على بعض فيكون اول واجب جزاء من النظر وهو يحكى عن القاضي أبي بكر بن الطيب وعن الاستاذ أبي اسحق الاسفراييني اول واجب القصد الى النظر وجمع بعضهم بين هذه الاقوال بان من قال اول واجب المعرفة أراد طلبا أو تكليفا ومن قال النظر أو القصد أراد امتثالا لانه يعلم انه وسيلة الى تحصيل المعرفة فيبدل ذلك على سبق وجوب المعرفة وبهضمهم أعرض عن هذا من أصله ٥٥٥ وتمسك بقوله تعالى فأقم وجهك للدين

حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها وحديث كل مولود يولد على الفطرة فان ظاهرا لآية والحديث ان المعرفة حاصلة باصل الفطرة وان الخروج عن ذلك يطأ رءا على الشخص لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم قابوا به وادانه وبعمرانه وقد وافق أبو جهم - فمر السعدي من رؤس الاشاعرة - ذا وقال ان هذه المذاهب بقيت فمقالة الاشعري من مسائل المعتزلة وتفرع عليها أو الواجب على كل أحد معرفة الله بالدلالة المدالة عليه وانه لا يمكن التقليد في ذلك انتهى وقرأت في جزء من كلام شيخنا الحافظ صلاح الدين العلافي ان هذه المسئلة مما تناقضت فيه المذاهب وتباينت بين مفسرط ومفسرط ومتوسط فالطرف الاول قول من قال يكفي التقليد المحض في اثبات وجود الله ونفي الشريك عنه وعن نسب اليه اطلاق ذلك

خاتمة ولا ذى غير لا خيه ولا ظنين ولا قرابة أخرجه الترمذى والدارقطنى والبيهقى وفيه يزيد بن زياد الشامي وهو ضعيف قال الترمذى لا يعرف هذا من حديث الزهري الا من هذا الوجه ولا يصح عندنا اسناده وقال أبو زرعة في العمالي منكر وضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي وفي الباب أيضا من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب نحوه أخرجه الدارقطنى والبيهقى وفي اسناده عبد الله بن عمر بن الخطاب نحوه أخرجه وهو أيضا ضعيف قال البيهقى لا يصح من هذا شئ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الباب أيضا من عمر لا تقبل شهادة ظنين ولا خصم أخرجه مالك في الموطأ وموقوفا وهو منقطع قال الامام في النهاية واعقد الشافعي غير صحيحا وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقبل شهادة خصم على خصم قال الحافظ ليس له اسناد صحيح لكن له طريق قوية بعضها يهمل فزوى أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث مناديا انما لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين ورواه أيضا البيهقى من طريق الاخرج مرسل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لا تجوز شهادة ذى الظنة والحنة يعني الذي بينك وبينه عداوة ورواه الحاكم من حديث الهلاء عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه عنه مثله وفي اسناده نظر وحديث الباب عن أبي هريرة أخرجه البيهقى وقال هذا الحديث مما انفرد به محمد بن عمرو بن عطاء عن عطاء بن يسار وقال المفذري رجال اسناده صحيحهم مسلم في صحيحه اه وسياقه في سنن أبي داود قال حدثنا أحمد بن محمد الهمداني أخبرنا ابن وهب أخبرني يحيى بن أيوب ونافع بن يزيد - في الكلام عن أبي الهادي عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن عمرو بن عطاء - في القرونى العامرى عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قوله لا تجوز شهادة ظنين ولا خاتمة صرح أبو عبيد بان الخيانة تكون في حقوق الله كما تكون في حقوق الناس من دون اختصاص قوله ولا ذى غير قال ابن رسلان بكسر الغين المحجمة وسكون الميم بعد هاء ارامه - له قال أبو داود الغمر الخنة والسحناء والحنة بكسر الحاء له - له وتخفيف النون المفتوحة

عبد الله بن الحسن العنبري وجاءه من الخنابلة والظاهرية ومنهم من بالغ في حرم النظر في الأدلة واستند الى ما ثبت عن الأئمة الكبار في ذم الكلام والطرف الثاني قول من وقف بمجة ايمان كل أحد على معرفة الأدلة من علم الكلام ونسب ذلك لابي اسحق الاقراييني وقال الغزالي أسرفت طائفة فكفروا عوام المتأين وزعموا ان من لم يعرف العقائد الشرعية بالدلالة التي حروها فهو كافر ضيقوا رحمة الله الوامعة وجعلوا الجنة مختصة بشريعة يسيرة من المتكاملين وذكر نحوه أبو القاسم السمعاني واطال في الرد على قائله ونقل عن أكثر الأئمة انهم قالوا لا يجوز أن يكلف العوام اعتقاد الاصول بدلائلها لان في ذلك من المشقة أشد من المشقة في تعلم الفروع القهية واما المذهب المتوسط فذكره وسأذكره بعد هذا قال القرطبي في المفهم في شرح حديث أبيهض الرجال الى الله الا بالانحصار وهو في اوائل كتاب الله - لم من صحيح - لم هذا الشخص الذي يغضه الله هو الذي يقصد بخصومه

مدافعة الحق وردة بالوجه الفاسدة والشبه الموهمة وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين كما يقع لاكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وسأف اتمته الى طرق مبتدعة وامطلاحات مخترعة وقوانين جدلية وأمور صناعية مدأوا أكثرها على آراء سوفسطائية أو مناقضات لفظية تنسابسبهم على الاختلاف فيها شبهة ربما يهزئونها وشكول يذهب الايمان معها واحسنهم انفصالا عنها أبجلهم لاعلمهم فكلم من عالم بشبه لا يقوى على حلها وكلم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها ثم ان هؤلاء تداركوا أنواعا من المحال لا يرضيها الله والاطفال لما يهتوا عن تحيز الجواهر والالوان والاحوال فاخذوا فاجأهم ذلك عنه السلف الصالح من كيفيات تعلقات صفات الله تعالى وتعددتها واتخاذها في نفسها وهل هي الذات ٥٥٦ أو غيرها وفي الكلام هل هو متحد أو منقسم وعلى الثاني هل يتقدم بالذات أو

الوصف وكيف تعلق في الازل بالماور مع كونه حادثا ثم اذا انعدم الماور هل يبقى التعلق وهل الامر لزيد بالمال مثلا هو نفس الامر لعمره وبالزكاة الى غير ذلك مما ابتدعه هؤلاء بما يصر به الشارع وسكت عنه العصاة ومن سلك سبيلهم بل نحو ان الخوض في العلم بانهم بحث عن كيفية ما لا تعلم كيفية به بالعقل ليكون العقول لها احد متوقف عنده ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات وكيفية الصفات ومن توقف في هذا فليعلم انه اذا كان حجب عن كيفية نفسه مع وجودها وعن كيفية ادرالك ما يدرك به فهو عن ادرالك غيره أهمل غاية علم العالم أن يقطع بوجوده فاعل لهذه المصنوعات منزوع عن التشبيه مقدس عن الظهور متصف بصفات الجلال ثم متى ثبت النفل عنه بشئ من أوصافه واسماؤه قبائله واعتقاداته

لغة في احنة وهي الحق قال الجوهري يقال في صدره على احنة ولا يقال حنة والمواطنة المعاداة والعصم انما الغنة كما ذكره أبو داود ووجه احداث قال ابن الاثير وهي افة قلبه في الاحنة وقال الهروي هي لغة قريظة والشهادة بالمد العدوة وهذا يدل على ان العدوة تمنع من قبول الشهادة لانها تورث التهمة وتختلف الصدقة فان في شهادة المصدق صدقة بالزور نفع غيره بمضرة نفسه ويصح آخره بدنيا غيره وشهادة العدو على عدوه بقصدهم انفع نفسه بالتشكي من عدوه فافترقا فان قيل لم قبالتهم شهادة المسابن على الكفار مع العدوة قال ابن رسلان قلنا العدوة ههنا ديفية والدين لا يقتضي شهادة الزور بخلاف العدوة الدنيوية قال وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد والجمهور وقال أبو حنيفة لا تمنع العدوة الشهادة لانها لا تفصل بالعدالة فلا تمنع الشهادة كالصدقة اه والى الاول ذهب الهادي والى الثاني ذهب المؤيد بالله أيضا والحق عدم قبول شهادة العدو على عدوه اقيام الدليل على ذلك والادلة لا تعارض ببعض الآراء وليس للقاتل بالقبول دليل مقبول قال في البصر مثله العدوة لاجل الدين لا تمنع كالمعدى على القدرى والعكس لاجل الدنيا تمنع قوله ولا تجوز شهادة القاتل لاهل البيت هو الخادم المنقطع الى الخدمة فلا تقبل شهادته للتممة يهاب النفع الى نفسه وذلك كالاجير الخاص وقد ذهب الى عدم قبول شهادته لانه زجره الهادي والقاسم والناصر والشافعي قالوا الان منافعه قد صارت مستغرة فاشبهه العبد وقد حكى في البحر الاجماع على عدم قبول شهادة العبد لاسيما قوله ولا زان ولا زانية المانع من قبول شهادتهما الفسق الصريح وقد حكى في البحر الاجماع على انها لا تمنع الشهادة من فاسق اصريه قوله تعالى وانهم واذوى عدل وقوله ان جاءكم فاسق اه واختلف في شهادة الولد للوالده والعكس فمنع من ذلك الحسن البصري والشافعي وزيد بن علي والمؤيد بالله والامام يحيى والثوري ومالك والشافعية والحنفية وعلموا بانهم حكمة فكان كالقاتل وقال عمر بن الخطاب وشريح وعمر بن عبد العزيز والعمرة وأبو ثور وابن المنذر والشافعي

وسكتنا عما احده كما هو طريق السلف وما عداه لا يامن صاحبه من الزلل وكفى في الردع عن الخوض في طريق المتكلمين في ما ثبت عن الائمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي وقد قطع بعض الائمة بان العصاية لم يوضوا في الجواهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالا قال واقضى الكلام بكثير من أهله الى الشك ويذهبهم الى الاقتصاد وبيعضهم الى الهوان وظائف العبادات وسبب ذلك اعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الامور من غيرهم وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع من الحكم التي استأثر بها قدر جمع كثير من أئمتهم عن طريقهم حتى جاء عن امام الحرمين انه قال ركبت البحر الا العظيم وخصت في كل شئ مني منه أهل العلم في طلب الحق فرار من التقليد والآن فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف هذا كلامه أو معناه وعنه انه قال عند موتي يا أصحابنا

لا تشغلوا بالكلام الموهوم فنت أنه يبلغ في ما بلغت ما تشاؤون به إلى أن قال القرطبي ولولا يكن في الكلام إلا من شأنه ما من مباديه لكان حقيقة بالذم أحداهما قول بعضهم أن أول واجب الشك أنه هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر وإلى أشار الإمام بقوله وكتب البهريانيهما قول جماعة منهم أن من لم يعرف الله بالطرق التي وجبها والاصحاح التي حررها لم يصح إيمانه حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه تكفير أليك واسلافك وجيرانك فقال لا تعد - نفع على بكثرة أهل النار قال وقد رد بعض من لم يقل بهم ما على من قال به ما بطريق من الرد الذي نظري وهو خطأ منه فإن القائل بالمسئلتين كافر شرعاً لمجمله الشك في الله واجباً ومعهظم المسلمين كفار حتى يدخل في عموم كلامه السلف الصالح من العصاة والتابعين وهذا موهوم الفساد من الدين بالضرورة والأفلا يوجد في الشرعيات ضروري وختم القرطبي ٥٥٧ كلامه بالاعتذار عن إطالة النفس في هذا

الموضع لما شاع بين الناس من هذه البدعة حتى اعتق بها كثير من الأغمار فوجب بذل النصيحة والله يمدى من يشاء اه وقال الأمدى في أبكار الأفكار ذهب أبو هاشم من المعتزلة إلى أن من لا يعرف الله بالذليل فهو كافر لأن ضد المعرفة النكرة والنكرة كثر قال وأصحابنا مجمعون على خلافه وأغماختلفوا فيما إذا كان الاعتقاد موافقاً لكون من غير دليل فنتهم من قال أن صاحبه مؤمن خاص بترك النظر الواجب ومنهم من اكتفى بمجرد الاعتقاد الموافق وإن لم يكن عن دليل وسماه علماء وعلى هذا فلا يلزم من حصول المعرفة بهذا الطريق وجوب النظر وقال غيره من منع التقليد وأوجب الاستدلال لم يرد التمسح في طرق المنسكاه بل اكتفى بما لا يتلو عنه من أنشأ بين المسلمين من الاستدلال بالمنوع على الصانع وقابضه أنه يحصل في

في قول له أنه مقبل لعدم قوله تعالى ذوق عدل وهكذا وقع الخلاف في شهادة أحد الزوجين للأخر لتلك العلة ولا ريب أن القرابة والزوجة مظنة للثقة لأن الغالب فيهما المهاباة - حديث ولا ظنين المتقدم يمنع من قبول شهادة المتهم فن كان معروفاً بين القرابة فهو - بمجتهاة الدين البالغة إلى حد لا يؤثر معها محبة القرابة فقد زالت - ثم من لم يكن كذلك فالواجب عدم القبول لشهادته لأنه مظنة للثقة قوله لا يجوز شهادة بدوي على صاحب قرية البدوي هو الذي يمكن البادية في المضارب والحيام ولا يقيم في موضع خاص بل يرحل من مكان إلى مكان وصاحب القرية هو الذي يسكن القرى وهي المصير الجامع قال في النهاية إنما كره شهادة البدوي لما فيه من الخفاء في الدين والجهالة بأحكام الشرع ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها قال الخطابي يشبه أن يـون إنما كره شهادة أهل البدو لما فيه من عدم العلم باتيان الشهادة على وجهها ولا يقيمون على حدة ما تصورناه - عابغيرها عن وجهها وكذلك قال أحمد - وذهب إلى العمل بالحديث جماعة من أصحاب أحمد - دونه قال مالك وأبو عبيد وذهب الأكثر إلى القبول قال ابن دسلان وحملوا هذا الحديث على من لم تعرف عداته من أهل البدو والغالب أنهم لا تعرف عداتهم اه وهذا محل مناسب لأن البدوي إذا كان معروف العدالة كان رد شهادته لعله - كونه بدويًا غير مناسب لقواعد الشريعة لأن المساكن لا تأثير لها في الرد والقبول لعدم صحة جعل ذلك مناسبات شرعية وألعدم اقتضاها فالمناسبات هو العدالة الشرعية أن وجد للشرع اصطلاح في العدالة والاقضية المحل على العدالة اللغوية فعدم وجود العدالة التوجد القبول وعدم عدمها بعدم ولم يذكر صلى الله عليه وآله وسلم المنع من شهادة البدوي إلا لكونه مظنة لعدم القيام بما يحتاج إليه العدالة والافتقار قبل صلى الله عليه وآله وسلم في الهلال شهادة بدوي

• (باب ما جاء في شهادة أهل الذمة بالوصية في السفر) •

(عن الشعبي أن رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة فدقوا فاه - ذم ولم يجد أحد من المسلمين

الذين مقدمات ضرورية تتألف تالفاً يصح وتنتج العلم لكنه لو مثل كيف حصل لذلك ما اعتدى للمعيرة وقيل الأصل في هذا كالمحتاج من التقليد في أصول الدين وقد انفصل بعض الأئمة عن ذلك بأن المراد بالتقليد أخذ قول الغير بغير جهة ومن قامت عليه الحجة بثبوت النبوة حتى حصل له القطع بما سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قوة طوعاً وعنده بصدقه فإذا اعتداه لم يكن منقلد لأنه لم يأخذ بقول غيره بغير جهة وهذا من عند السلف فاطبة في الأخذ بما ثبت عندهم من آيات القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بما يتعلق بهذا الباب فاعتزوا بالحكم من ذلك وفوضوا الأمر المتشابه منه إلى ربه - وانما حال من قال إن مذهب الخلفاء حكم بالنسبة إلى الرده على من لم يثبت النبوة فيحتاج من يريد رجوعه إلى الحق أن يقيم عليه الأدلة التي أن يذعن فيسلم أو يعاند فيحلف بخلاف المؤمن فانه لا يحتاج في أصل إيمانه إلى ذلك وإيسر السبب لا جعل الأصل عدم الإيمان

فلزم ايجاب النظر المؤدى الى المعرفة والافطريق السلف اسهل من هذا كما تقدم ايضا فمن الرجوع الى فادلت عليه
النصوص حتى يحتاج الى ما ذكر من اقامة الحجة على من ليس بمؤمن فاختاط الامر على من اشترط ذلك وقال بعضهم قول من
قال طريقة السلف اسلم وطريقة الخلف احكم ليس بمستقيم لانه ظن ان طريقة السلف مجرد الايمان بالمفاظ القرآن والحديث
من غير فقه في ذلك وان طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بانواع المجازات فجمع هذا
القائل بين الجهل بطرقة السلف والدعوى في طريقة الخلف وليس الامر كما ظن بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله
تعالى وفي غاية التعظيم له والخضوع لامره والتسليم لمراده وليس من سلك طريق الخلف واقفا بان الذي يتأوله هو المراد ولا
يمكنه القطع بجملة تأويله وقد توسط ٥٥٨ بعض المتكلمين فقال لا يكتفى بالتقليد بل لابد من دليل يشرح به الصدو وتحصل

به الطمأنينة العلمية ولا يشترط
أن يكون بطريق الصناعة
الكلامية بل يكتفى في حق كل
أحد بحسب ما يقتضيه فهمه
اه والذي تقدم ذكره من تقليد
النصوص كاف في هذا القدر
وقال بعضهم المطلوب من كل
أحد التمسك بدقيق الخبر الذي
لا ريب معه بوجوده تعالى
والايمان برسئله وبما جازاه
كيفما حصل وبأى طريق اليه
يوصل ولو كان من تقليد محض
اذ اسلم من اتزلزل قال القرطبي
هذا الذي عليه أئمة الفتوى
ومن قبلهم من أئمة السلف واحتج
بعضهم بما تقدم من القول في
أصل الفطرة وما تواتر عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ثم العصاة
انهم حكموا باسلام من أسلم من
جفاة العرب ممن كان يعبد الاوثان
فقبلوا منهم الاقرار بالشهادتين
والالتزام بأحكام الاسلام من غير
التزام بتعلم الادلة وان كان كثير

ينتمى على وصيته فاشهد رجلين من أهل الكتاب فقدموا الكوفة فأتيا الاشعري بعني أبا
موسى فاشهدوا وقد ما بر كنه ووصيته فقال الاشعري هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في
عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحلفهما بعد العصر ما خافوا ولا كذبوا ولا بدلا
ولا كفوا ولا غيرا وانهم الوصية الرجل وتر كنه فامضى شهادتهما روى أبو داود والدارقطني
بعنه ومن جبير بن نفير قال دخلت على عائشة فقلت هل تقرأ سورة المائدة قلت نعم
قالت فانها آخر سورة أنزلت فما وجدتم فيها من حلال فاحلوه وما وجدتم فيها من حرام
فحرّموه واه أحد وعن ابن عباس قال خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن
بذاعة فأتوا السهمي بارض ليس بها مسلم فلما قدموا بر كنه فقدوا اجاما من فضة فحرموا
بذهب فاحلفهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم وجدوا الجاهل بمكة فقالوا ابنته ما من
قيم وعدي بن بذاعة فقام رجلان من أوليائه خلفا للشهادتهما أحق من شهادتهما وان الجاهل
اصحابهم قال وفيهم نزلت هذه الآية يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم رواد البخاري وأبو
داود حديث أبي موسى سكت عنه أبو داود والمنذري قال الحفاظ في الفتح ان رجال
استناده ثقات اه وسياقه عند أبي داود قال حدثنا يزيد بن أيوب يعني الطوسي شيخ
البخاري حدثنا هشيم أخبرنا زكريا يعني ابن أبي زائدة عن الشعبي وأترعائشة رجالة في
المسند رجال الصحيح وأخرج به أيضا الحاكم قال في الفتح صح عن عائشة وابن عباس
وعمر بن شرحبيل وجمع من السلف ان سورة المائدة محكمة وحديث ابن عباس قال
البخاري في صحيحه وقال لي علي بن المديني فذكره قال المنذري وهذه عادة في عالم يكن
على شربه وقد تكلم علي بن المديني على هذا الحديث وقال لا أعرف ابن أبي القاسم وقال
وهو حديث حسن اه وابن أبي القاسم هذا هو محمد بن أبي القاسم قال يحيى بن معين
ثقة قد كتبت عنه وكذلك وثقه أبو حاتم ووقف فيه البخاري وأخرج هذا الحديث

منهم انما أسلم بوجود دليل ما قاله سبب ووجه له قال كثير منهم قد أسلموا طوعا من غير تقدم استدلال بل التزموا
بغير ما كان عندهم من أخبار أهل الكتاب بان نبينا سيبعث ويتصر على من خالفه فلما ظهرت لهم العلامات في محمد صلى الله
عليه وآله وسلم يادروا الى الايلام وصدقوا في كل شيء قاله ودعاهم اليه من الصلاة والزكاة وغيرهما وكثير منهم كان يؤذنه في
الرجوع الى معاشه من رعاية الفهم وغيرها وكانت أنوار النبوة وبركاتها تشعلهم فلا يزالون يزدادون ايمانا وبقينا وقال أبو
المنظور المعالي أيضا ما له ان العقل لا يوجب شيئا ولا يحرم شيئا ولا حظه في شيء من ذلك ولولم يرد الذرع بهمكم ما وجب
على أحد شيء لقوله تعالى وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا وقوله تعالى لتلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وهو ذلك من
الآيات فمن زعم ان دعوة رسل الله عليهم الصلاة والسلام انما كانت لبيان القواعد لزمه ان يجعل العقل هو الداعي الى الله دون

الترمذي وقال حسن غريب وقد أشار في الفتح الى مثل كلام المنذري فقال على قول
البخاري وقال لي علي بن المديني وهذا مما يقوى بما قرئته غير مرة انه يعبر بقوله وقال لي
في الاحاديث التي سمعها لكن حيث يكون في اسنادها عند نظر او حيث تكون وقوفة
او ما من زعم انه يعبر بها فاعلم اخذ في المذاكرة او بالمتأولة فليس عليه دليل قوله بدقوا
بفتح الدال المهملة وضم القاف وسكون الواو بعدها فاف مقصورة وقدم مددا بعضهم
وهي بلد بين بغداد واربيل قوله من اهل الكتاب يهني نصرانيين كما بين ذلك البيهقي وبين
ان الرجل من ختم واغلقه عن الشعبي توفي رجل من ختم فلم يشهد بموته الا رجلان
نصرانيان قوله فاحلفه ما يقال في المحدثي احلفته احدا فاحلفته بالتشديد تحلفه
ما استخلفته قوله بعد العصر هذا يدل على جواز التغليب بزمان من الازمنة قوله ولا بد لا
بتشديد الدال قوله من يخيم هو يدل بضم الموحدة وفتح الدال مصغرا وقبله ليريل
بالراء المهملة قوله وعدى بن بقاء بفتح الموحدة وتشديد الميم مع المد قوله فقدوا
جامعا بالميم وتخفيف الميم اى انا قوله مخوضا بفتح الميم وواو ثقيلة بعدها همزة هـ اى
منقوشا فيه صفة الخوص ووقع في رواية مخوضا بالاضاد المبهمة اى عوها والاول اشهر
قوله فقام رجلان الخ وقع في رواية الكافي فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منه ثم قال
مقاتل بن سليمان هو الطالب بن ابي وداعة وهو سمعي ولكنه سمى الاول عبدا لله بن عمرو
ابن العاص واستدل به هذا الحديث على جواز رد العين على المدهى فيحلف ويستحق
واستدل به ابن سرى الشافعي على الحكم بالشاهد والعين وتكلف في انتزاعه فقال قوله
تعالى فان عثر على اثم ما استخفنا انما لا يجتله امان يقرأ أو يشهد دعاهما شاهدان أو
شاهدوا امرأتان أو شاهد واحد قال وقد أجمعوا على ان الاقرار بعد الانكاد لا يوجب
يمينا على الطالب وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمؤاخذين فلم يبق الا شاهد واحد
فلذلك استخف الطالبان بيمينين مامع الشاهد الواحد وتعبه الحافظ بأن القصة وردت
من طرق متعدة في سبب التزوي وإس في شيء منها انه كان هذا لمن يشهد بل في رواية

كانه أصل في وجوب قبول ما دعا اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى هذا الوجه وقع إيمان الذين استجابوا للرسول ثم ذكر قصة
التصافي وقول جعفر من أي طالب له بعث الله المينار وسلا لنعرف مسدقه فدعانا إلى الله ولا علمنا تنزيلا من الله لا يشبهه شيء
فصدقناه وعرفنا أن الذي جاء به الحق الحديث بطوله وقد أخرجه ابن خزيمة في كتاب الزكاة من صحيحه من رواية الهق وزجالة
معروفون وحديثه في درجة الحسن قال البيهقي فاستدلوا بأخبار القرآن على صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فآمنوا بما جاء
به من أنباء الصالح ووجدنا فيه وحدوث العالم وغير ذلك مما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن وغيره واكتفاه
غالب من أئمة ذلك منهم وفي الأخبار فوجب تصديقه في كل شيء ثبت عنه بطريق
والذي في الجمل عن القسطلاني بزييل بفتح الزاي فليصرروني في القاموس في مادة بزل بالزاي وكن بيرة مولد العاص بن وائل اهـ صحيح

السمع ولا يكون ذلك تقليدا بل هو اتباع والله أعلم وقد استدل من شرط النظر بالآيات والاجاديت الواردة في ذلك ولا حجة فيها لان من لم يشترط النظر لم ينكر أصل النظر وانما أنكر توقف الايمان على وجود النظر بالطرق الكلامية اذ لا يلزم من التعريب في النظر جعله شرطا واستدل بعضهم بان التقليد لا يفيد العلم اذ لو افاده لكان العلم حاصلان قلاد في قدم العالم وان قلاد في حدوثة وهو محال لانضائه الى الجمع بين التقيضين وهذا انما يتأتى في تقليد غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم واما تقليده صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخبر به عن ربه فلا يتناقض أصلا واعتذر بعضهم عن اكتفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه بالسلام من أسلم من الأعراب من غير نظر بان ذلك كان لضرورة المأدب واما بعد توريث الاسلام وشهرته فيجب العمل بالدلالة ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار ٥٦٠ والحبوب ان من اشترط ذلك من أهل الكلام ينكرون التقليد وهم أول

داع اليه حتى استغنى في الأذهان ان من أنكر قاعدة من القواعد التي أصلها فهو مبتدع ولو لم يقهها ولم يعرف مأخذها وهذا هو محض التقليد قال أمرهم الى تكفير من قلاد الرسول عليه الصلاة والسلام في معرفة الله والقول بايمان من قلادهم وكفى بهذا اضلالا وما مثلهم الا كما قال بعض السلف انهم كمثل قوم كانوا سفرافوقهوا في فلاة ليس فيها ما يقوم به البدن من الماء كقول والمشر وبورأ وفيها طرقات حتى فاقهوا قسمين فقسم وجدوا من قال لهم أنا عارف بهذه الطرق وطريق النجاة منها واحدة فاتبعوني فيها فقبوا فتبعوه فقبوا وتخلقت عنه طائفة فاقاموا الى ان وقتوا على أماره ظهر لهم أن في العمل بها النجاة فعمدوا بها فقبوا وقسمهم واقتسمهم مرشد ولا اماره فهلكوا فليست نجاته من اتباع

الكتاب فسألهم البيهقي فلم يجدوا فأمرهم ان يستألفوه أي عديا بما يعظم على أهل دينه واستدل به هذا الحديث على جواز شهادة الكفار بدينهم على ان المراد بان غير الآيات الكريمة الكفار والمعنى منكم أي من أهل دينكم أو آخران من غيركم أي من غير أهل دينكم وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه ونعقب بانه لا يقول بظاهره اذ لا يجيز شهادة الكفار على المسلمين وانما يجيز شهادة بعض الكفار على بعض وأجيب بان الآية ذات بطونها على قبول شهادة الكافر على المسلم وبإيمانهم على قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الاولى ثم دل الدليل على ان شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فثبتت شهادة الكافر على الكافر على حالها وهذا الجواب على التعقب في غير محله لان التعقب هو باعتبار ما يقوله أبو حنيفة لا باعتبار ما استدلاله وخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبقية المسلم حيث نذر ومنهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والاوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وأخذوا بظاهر الآية وحديث الباب فان ساقه مطابق لظاهر الآية وقيل المراد بالغير غير العشيرة والمعنى منكم أي من عشيرتكم أو آخران من غيركم أي من غير عشيرتكم وهو قول الحسن البصري واستدل له النحاس بان لفظ آخر لا بد ان يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسوغ ان يقول مررت برجل كريم وانهم آخر فعلى هذا فاقه وصف الاثنان بالعدالة تعين أن يكون الاثنان كذلك ونعقب بان هذا وان ساغ في الآية لكن الحديث دل على خلاف ذلك والاعتصام اذا حكى سبب النزول كان ذلك في حكم الحديث المرفوع قال في الفتح اتفاقا وأيضا فقيما قال رد المحتلف فيه بالمختلف فيه لان اتمام الكافر بالعدالة مختلف فيه وهو فرع قبول شهادته في قبلها وصحة فيه او من لا فلا واعتراض أبو حنيفة على المثال الذي ذكره النحاس بانه غير مطابق لما قلنا من جاني رجل مسلم وآخر كافر صريح بخلاف ما لو قلنا جاني رجل مسلم وكافر آخر والاية من قبيل الاول لا الثاني لان قوله آخران من جنس قوله اثنان لان كلا منهما ماصفة ورجلان فكانه قال فرجلان اثنان ورجلان

المُرشد بدون نجاته من أخذها بالامارة ان لم تكن أولى منها ونقلت من جرح الحافظ صلاح الدين العلائي يمكن أن يفصل آخران فيقال من لاله أهلية لهم نفي من الادلة أصلا وحصل له اليقين التام بالمطابق اما بثبانه على ذلك أو بنورية دفعه الله تعالى في قلبه فإنه يكتفي فيه بذلك ومن فيه أهلية لهم الادلة لم يكتف منه الا بالايان من دليل ومع ذلك فدل كل أحد بحسبه ويكتفي الادلة الجملة التي تحصل يادني نظرو من حصلت عنده شبهة وجب عليه التعلم الى أن تزول عنه قال فهذا يحصل الى الجمع بين كلام الطائفة المتوسطة وامامين خلافا لايكتفي ايمان المقلد فلا يلتفت اليه لما يلزم منه القول بعدم ايمان أكثر المسلمين وكذا من خلا ايضا قال لا يجوز النظر في الادلة لما يلزم منه ان اكابر السلف لم يكونوا من أهل النظر اه ملخصا في حديث ابن عباس من القوائد الاقتصار في الحكم بالسلام الكافر اذا اقر بالشهادتين فان من لازم الايمان بالله ورسوله والتصدق بكل ما ثبت عنهم ما

والزام ذلك فيحصل ذلك بان صدق بالشهادتين واما ما وقع من بعض المتدعيين من انكار شيء من ذلك فلا يقدح في صحة الحكم الظاهر لانه اذا كان مع تاويل فظاهر وان كان منادى قدح في صحة الاسلام فيعامل بما ثبت عليه من ذلك كجبراء أحكام الميراث وغير ذلك اه كلام القمى رحمه الله سبق منا تأليف في هذا الباب مختصره فيناه قصد السبيل الى ذم الكلام والتاويل وفيه ما يغني الطالب ويثني الغليل (عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أحد أصعب أن فعله تفضيل من الصبر ومن أعمائه سبحانه الصبر وهو رقيب من معنى المليم والصبر هو حبس النفس على المكروه والله تعالى منزعه عن ذلك فالمراد لازمه وهو ترك المعاجلة بالعقوبة (على أذى من الله يدعوون) بتشديد الدال (له) أى يدعوون اليه (الولد) قال الحافظ والمراد بالاذى أذى رسوله صلى الله عليه وآله ٥٦١ لاستحالة تعلق أذى الخلقين به لكونه صفة نقص وهو منزعه عن كل نقص ولا

يؤخر النعمة قهرا بل تفضل ولا وتكذيب الرسل في نفي الحاجة والولد عن الله اذى لهم فاضيف الاذى الى الله تعالى للمبالغة في الانكار عليهم والاسم تعظيم لمقامهم ومنه قوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله فانه من الله يؤذون أولياء الله وأولياء رسوله فاقم المضاف تمام المضاف اليه اه (ثم يعاينهم) من العلم والبيانات المكروهات (ويرفهم) ما يفتنهم به من الاقوال وغيرها مقابله لا يثبت بالحسنات والرزاق خالق الارزاق والاسباب التي تمنعهم والرزق هو المنتفع به وكل ما ينتفع به فهو رزقه سواء كان مباحا أو محظورا والرزق نوعان محسوس ومعتقول ولذا قال بعض الحكماء الرزاق من رزق الاشباح فوائدها طافه والارواح عوائدها كشفه وقال القرطبي الرزق في السنة الهريسية

آخر ان وذهب جماعة من الأئمة الى ان هذه الآية منه وخة بقوله تعالى عن ترضون من الشهادة واحضروا بالاجماع على رد شهادة الفاسق والكافر شر من الناسق وأجاب الاولون ان الذم لا يثبت بالاحتمال وان الجمع بين الدينين أولى من انفاء أحدهما وبأن سورة المسائدة من آخر ما نزل من القرآن وانها محكمة كما تقدم وأخرج الطبري عن ابن عباس ما ساند رجاله ثقات ان الآية نزلت فيمن مات مسافرا رابعا عنده أحد من المسلمين وأذكر أحده على من قال ان هذه الآية منه وخة وقد صح عن أبي موسى الأشعري انه قال بهذا كما في حديث الباب وذهب الكرابيهي والطبري وآخرون الى ان المراد بالشهادة في الآية اليمين قالوا وقد سمى الله اليمين شهادة في آية الامعان وأيدوا ذلك بالاجماع على ان الشاهد لا يلزمه ان يقول أشهد بالله وان الشاهد لا يمين عليه انه شهد بالله الخ قالوا فالمراد بالشهادة اليمين لقوله في قوله من الله أي يحلف ان كان عرف انه ما حلفا على الاثم رجعت اليمين على الاولياء وتعقب بان اليمين لا يشترط فيه اعداد ولا عدالة بخلاف الشهادة وقد اشترط في القصة فتوى حملوا على ان الشهادة وأما اعتلال من اعتل في ردّها بان الآية تنافي القياس والاصول لما فيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتحليفه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه مجرد اليمين فقد أجاب من قال به بأنه حكم بنفسه مستغنى عن نظيره وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المراضع كفي الطب ولغير المراد بالحسب السجين وانما المراد الامسالة لليمين بحلف بعد الصلاة وأما تحليف الشاهد فهو مخصوص بهذه الصورة عند قيام الرية وأما شهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فان الآية تضمنت نقل الايمان اليه ثم عند ظهور اللوث بجهالة الوصيين فيشرح لهم ان يحلفا ويستحقا كما يشرح لمدعى الشهادة ان يحلف ويستحق فليس هو من شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جأته وأي فرق بين ظهور اللوث في حصة المدعى بالدم وظهوره في حصة المدعى بالمال وبكى الطبري ان بعضهم قال المراد بقوله ان ذواتكم الوصيان قال والمراد بقوله شهادة بينكم معنى

٧١ قيل سا السماع بقول رزق يعنون به سماع الحديث قال وهو صحيح اه وحظ العارف أن يتحقق معناه ليتبين انه لا يستحقه الا الله فلا ينتظر الرزق ولا يتوقعه الا منه في كل أمره اليه ولا يتوكل فيه الا عليه ويجعل يده خزائنه ربه ولسانه وسله بين الله وبين الناس في وصول الارزاق الروحانية والجسمانية اليهم بالارشاد والتعليم وصرف المال ودعاء الخير وغير ذلك لانه حافظ من هذه الصفة قال ابو القاسم القشيري من عرف ان الله هو الرزاق أفرد بالقصد اليه وتقرب اليه بدوام التوكل عليه أرسل الشبل الى غنى ان ابعث اليك من الدنيا كتابا يكتب اليه الشبل الدنيا حقيرة وآت حقيرة وانما اطالب الحقير من الحقير ولا اطالب من مولاي غني مولاي فسمت حمة العلة أن لا يطالب من الله تعالى الاشياء الخسيسة قاله القسطلاني وفيه نظر واضح لخفاضة هذا القول الاجاديت الصحيحة الواردة في السؤال من الله سبحانه وتعالى

وان كان شياحة غير انزرا مثل شمع النمل والمخ وغير ذلك قال ابن بطال الرزق فعل من أفعاله تعالى لان رزاقا يقتضى مرزوقا والله سبحانه وصف نفسه بذلك قبل خلق الخلق بمعنى أنه سـيرزق اذا خلق المرزوقين قال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين والقوة من صفات الذات وهي بمعنى القدرة ولم يرل سبحانه وتعالى ذاقوة وقدرة ولم تزل قدرته موجودة قائمة به وموجبة له حكم القادرين والمتين بمعنى القوى وهو في اللغة الثابت الصحيح وقال البيهقي القوى التام القدرة لا ينسب اليه عجز في حاله من الاحوال ويرجع معناه الى القدرة والقادر هو الذي له القدرة الشاملة والقدرة صفة له قائمة بذاته والمقدرة هو التام القدرة الذي لا يمتنع عليه شيء وفي الحديث رد على من قال انه قادر بنفسه لا بقـدرة لان القوة بمعنى القدرة وقال تعالى ذو القوة قال ابن المنير واشقل الحديث على صفحي ٥٦٢ الرزق والقوة الدالة على القدرة أما الرزق فن قوله ويرزقهم واما القوة فن

قوله أما برهان فيه اشارة الى القدرة على الاحسان اليهم مع اسائهم بخلاف طبع البشر فانه لا يقدر على الاحسان الى المسمى الامن جهة تسكينة ذلك شرعا اه والحديث اخرجه البخاري ايضا في الادب في باب الصبر على الاذى (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول أعوذ به منك الذي لا اله الا انت الذي لا يموت) بافظ الغائب وفي رواية اللهم اني أعوذ به منك لا اله الا انت أن تصلي في أنت الحى الذي لا تموت قال الكرمانى العائد الى الموصول محذوف لان الخطاب نفس المرجوع اليه فيحصل الارتباط ومثله

• أنا الذى سمعت أى حيدره • لان نسق الكلام معناه امه (والجن والانس يموتون) استدلل به على أن الملائكة لا تموت ولا

المحذور بما يوصيهم به الوصى ثم زيف ذلك وهذا الحكيم يختص بالكافر الذى وأما الكافر الذى ليس بذى نقد حتى في الجبر الاجماع على عدم قبول شهادته على المسلم مطلقا • (باب الشفاء على من أعلم صاحب الحق بشهادته عند • وذم من ادى شهادة من غيره مثله) •

(عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا أخبركم بخير الشهادة الذى يأتي بشهادته قبل ان يستلها رواء أحد ومسلم وأبو داود وابن ماجه وفي لفظ الذين يبدون بشهادتهم من غير ان يستلها عنهم رواء أحد • وعن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال عمران فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ثم ان من بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويحسبون ولا يؤمنون وينذرون ولا يؤفون ويظهر فيهم السمن متفق عليه • وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير أمتي القرن الذى بعثت فيه ثم الذين يلونهم والله أعلم اذكر الثالث أم لا قال ثم يخلف بقوم يشهدون قبل ان يستشهدوا رواء أحد ومسلم) قوله ألا أخبركم بخير الشهادة ما جمع شهيد كطرفا جمع ظرف ويجمع أيضا على شهود والمراد بخير الشهادة آكدهم في رتبة الشهادة وأكثرهم ثوبا عند الله قوله قبل ان يستلها في رواية قبل ان يستشهد • وهذه هي شهادة الحـبة فشهداهاخير الشهادة لانه لو لم يظهرها ضاع حكم من أحكام الدين وقاعدة من قواعد الشرع وقيل ان ذلك في الامانة والودية • لا يعلم مكانه غيره فيضرب بما يعلم من ذلك وقيل • هذا مثل في سرعة اجابة الشاهد اذا استشهد فلا يمنعها ولا يؤخرها كما يقال الجواد يعطى قبل سؤاله عبارة من حسن عطائه وتبجيله قوله خير أمتي قرني قال في القاموس القرن يطلق من عشر الى مائة وعشرين سنة ويرجع الاطلاق على المائة وقال صاحب المطالع القرن يطلق من عشر الى مائة منهم • أم • قال في النهاية القرن أهل كل زمان وهو مقدر المتوسط في أعمار أهل كل

اعتباره وعلى تقديره في عارضه ما هو أقوى منه وهو عموم قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه مع انه لا مانع من زمان دخولهم في معنى الجن بجامع ما بينهم من الاستمرار عن حيون الانس والطديث أخرجه مسلم في الدعاء والنساق في النعوت والمراد بالعزة هنا القهر والغلبة فهي صفة فعل او المراد القدرة والعظمة فأنهم من صفات الذات والعزة كما لله ولا يصح أن يكون أحد معتزا الاله ولا عزة لاحد الا وهو مالكها (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما خلق الله الخلق كتب) أى أمر القلم أن يكتب (في كتابه وهو يكتب على نفسه) بيان لقوله كتب والجللة تحلية (وهو وضع) بفتح الواو وسكون الضاد المجهمة أى موضوع وفي رواية وضع قبل ما مضى بمعنى الفاعل (عنده) أى علم ذلك عنده (على العرش) مكذوبان سائر الخلق صرفوا عن حيز الادراك قال ابن بطال عنده في اللغة للمكان واسه تعالى منزله عن الخلول في المكان لان الخلول عرض

يقضى وهو حادث والحادث لا يليق به تعالى فعلى هذا قيل معناه انه سبق علمه باثباته من يعمل بطاعته وعقوبة من يعمل بمعصيته
 وبؤيده قوله في الحديث الآخر انما عند ظن عبدي بي ولا مكان هناك قطعا وقال الراغب عند لفظ موضوع القرب ويستعمل
 في المكان وهو الاصل ويستعمل في الاعتقاد فنقول عندى كذا أى اعتقدته ويستعمل في المرتبة ومنه أحياه عند ربهم وأما
 قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فمنا من حكمك وقال ابن التين معنى العندية في هذا الحديث العلم بانه موضوع على العرش
 وأما معنى كتبه فليس للاستعانة الا لينة الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لاجل الملائكة الموكنين بالمكافئين كذا في الفتح
 وفيه تنبيه على تعظيم الامر وجلالة القدر فان اللوح المحفوظ تحت العرش والكتاب المشقل على هذا الحكم فوق العرش
 ولعل السبب في ذلك والعلم عند الله تعالى ان ما تحت العرش عالم الاسباب ٥٦٣ والمسببات والروح يشتمل على تفاصيل ذلك
 ذكره في شرح المشكاة والمكتوب

هو قوله الكريم (ان روحى تغلب
 غضبى) المراد بالغضب لازمه
 وهو ايصال العذاب الى من يقع
 عليه الغضب لان السبق والغلبة
 باقية بالارتقاء الى تعلق الرحمة
 سابق على تعلق الغضب لان
 الرحمة مقتضى ذاته المقدسة
 وأما الغضب فانه متوقف على
 سابقة عمل من العبد بالحادث
 ذكره القسطلانى والحديث سبق
 في أوائل بدء الخلق وأخرجه مسلم
 أيضا وأشار البخارى في باب وكان
 عرشه على الماء الى ان العرش
 مربوط وكل مربوط مخلوق وختم
 الباب بالحديث الذى فيه فاذا أنا
 بعوسى أخذ بقائمة من قوائم
 العرش فان في انبيات القوائم
 للعرش دلالة على انه جسم مركب
 له ابعاد واجزاء والجسم المؤلف
 يحدث مخلوق وقال البيهقى في
 الاسماء والصفات اتفقت
 اقاويل أهل التفسير على أن

زمان ما خوذ من الاقتران فكأنه المقدار الذى يقترب فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم
 وأحوالهم قيل القرن أربعون سنة وقيل ثمانون وقيل مائة وقيل هو مطلق من الزمان
 وهو مصدر قرن يقرن اه قال الحافظ لم نر من صرح بالثمانين ولا بمائة وعشرين وما عدا
 ذلك فقد قال به قائل والمراد بقرنه صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث هم العصاة كما
 في حديث أبي هريرة المذكور بلفظ الذى بعثت فيه والمراد بالذين يلونهم التابعون
 والذين يلونهم تابعوا والتابعين وفيه دليل على ان العصاة أفضل الامة والتابعين أفضل من
 الذين بعدهم وتابى التابعين أفضل من بعدهم وثم أحاديث معارضة في الظاهر لهذا
 الحديث وسأبقى الكلام على ذلك ان شاء الله في باب ذكر من خلف قبل أن يستخلف وهو
 آخر أبواب الكتاب قوله يخونون بالخلاء المجمة مشتق من الخيانة وزعم ابن حزم انه وقع في
 نسخة يحررون بسكون المهملة وكسر الراء بعدها موحدة قال فان كان محفوظا فهو من
 قواهم سر به يحربه اذا أخذ ماله وتركه بلائى ورجل محروب أى مطلوب المال قوله
 ولا يؤمنون من الامانة أى لا يثق الناس بهم تخيانهم وقال النووي وقع في نسخ مسلم
 ولا يفتنون بتشديد الفوقية قال غيره هو نظير قوله يتزبأت بشديد موضع ياتر قوله ويظهر
 فيهم السمن بكسر المهملة وفتح الميم بعدها نون أى يجبون التوسع في المأكل والمشرب
 وهى أسباب السمن وقال ابن التين المراد دم محبته وتعاطيه لا من يخلق كذلك وقيل
 المراد يظهر فيهم كثرة المال وقيل المراد انهم يتسمنون أى يتكثرون بما ليس فيهم
 ويدعون ما ليس لهم من الشرف قال في الفتح ويحتمل أن يكون جميع ذلك مراد اوقد
 ورد في لفظ من حديث عمران عند الترمذى بلفظ ثم يجي قوم متسمنون ويجبون السمن
 قال الحافظ وهو ظاهر في تعاطى السمن على حقيقته فهو أولى ما حمل عليه خبر الباب
 وانما كان ذلك مذموما لان السمن غالبا يكون بلبس الفهم ثقبلا عن العبادة كما هو مشهور
 قوله ويشهدون ولا يشهدون يحتمل أن يكون التحصيل بدون تحصيل أو الاداء بدون
 طلب قال الحافظ والثاني أقرب وأحاديث الباب متعارضة فحديث زيد بن خالد الجهني

العرش هو السرير وانه جسم خلقه الله وأمر ملائكته بحمله وقبدهم بتغطيته والطواف به كما خلق في الارض بيتا وأمر برفي
 آدم بالطواف به واستقبله في الصلوة في الآيات والاحاديث والآثار دلالة على صحة ما ذهبوا اليه اه قال تعالى الرحمن
 على العرش استوى وفي معنى الاستواء أقوال لاهل العلم ذكرها في الفتح قال ابن بطال تفسير استوى بعلاصيح وهو المذهب
 الحق وقول اهل السنة لان الله سبحانه وصف نفسه بالعالى وقال سبحانه وتعالى عما يشركون وهى صفة من صفات الذات وأما
 من قسره بارتفع فببطلانه نفسه واختلاف أهل السنة هل الاستواء صفة ذات أو صفة فعل فن قال معناه علا قال هى صفة
 ذات ومن قال غير ذلك قال هى صفة فعل وان الله فعل فعلا ما استواء على عرشه لان ذلك قائم بذاته لاستقامة قيام الحوادث به
 اه وأخرج أبو القاسم الإليكانى في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة انها قالت الاستواء غير مجهول

والكيفية غير معلومة والافرازه ايمان والحدود به كفرو من طريق ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه سئل كيف استوى على العرش فقال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول وعلى الله الرسالة وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم وأخرج البيهقي بسند جيد عن الاوزاعي قال كثار التابعون متوافرون يقولون ان الله على عرشه وثؤمن بما وردت به السنة من صفاته وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال **كان** سفيان الثوري وشعبة وسجاد بن زيد وسجاد بن سارة وشريك وابو عوانة لا يحدون ولا يشهدون ويرون هذه الاحاديث ولا يقرولون كيف قال ابو داود وهو قائلنا وقال البيهقي على هذا مضى أكابرنا وأسند الادراك عن محمد بن الحسن الشيباني قال اتفق النخعي والزهري والشافعي على الايمان بالقرآن وبالاحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير فنفسر شيئا منها وقال بقولهم

فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما ما به وفارق الجماعة لانه وصف الرب بصفة لائق ومن طريق الوايد بن مسلم سالت الاوزاعي ومالك الكا والثوري والليث بن سعد عن الاحاديث التي فيها الصفة فقالوا أمروها كما جاءت **بلا** كيف وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الاعلى سمعت الشافعي يقول قد نهى عن أسماء وصفات لا يسمع أحد أن يردّها ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر وأما قبل قيام الحجة فانه يعذر بالجهل لان العلم ذلك لا يدرك بالعلم ولا الرواية ولا الفكر فيثبت هذه الصفات وينفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه فقال ليس كخلقة شيء وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الخوارى عن سفيان بن عيينة قال كل ما وصف الله تعالى به نفسه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه

بدل على استحباب شهادة الشاهد قبل ان يستشهد وحديث عمران وأبي هريرة يدلان على كراهة ذلك وقد اختلف أهل العلم في ذلك فيه ضمه جرح الى الترجيح فرج ابن عبد البر حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقدمه على حديث عمران لكونه من رواية أهل العراق وبالف نزع ان حديث عمران المذكور لا أصل له وجرح غيره الى ترجيح حديث عمران لان اتفاق صاحب الصحيح عليه وانفراد من باخراجه حديث زيد رذهب آخرون الى الجمع فنه من قال ان المراد بحديث زيد من عنده شهادة لانسان بحق لا يعلم بها صاحبها فيأبى اليه فيخبر بها أو يوت صاحبها العالم بها ويخاف ورواية فيأبى الشاهد الى ورواية فيعلم بذلك قال المافظ وهذا أحسن الاجوبة وبه أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيره ما تأنى ان المراد بحديث زيد شهادة الحسنة وهي ملائمة في حق الوقف والوصية العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك وحاصله ان المراد بحديث زيد الشهادة في حق الله وبحديث عمران وأبي هريرة الشهادة في حق آدميين فانها انه محمول على المبالغة في الاجابة الى الاداة فيكون اشدة استعداده لها كالذي اذا ما قبل ان يستلها وهذه الاجوبة بنية على ان الاصل في أداء الشهادة عند الحاكم انه لا يكون الا بعد الطلب من صاحب الحق فيخص ذم من يشهد قبل ان يستشهد بمن ذكر من يخبر بشهادته ولا يعلم بها صاحبها وذهب بعضهم الى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد وتاولوا حديث عمران بتأويلات أحدها أنه محمول على شهادة الزور أى يؤدون شهادة لم يسبق لهم قهرها وهذا حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم فانها المراد بها الشهادة في الحلف يدل عليه ما في البخاري من حديث ابن مسعود وبطلان ما كانوا يضربون على الشهادة أى قول الرجل أنهم بالله ما كان الا كذا على معنى الحلف فذكره ذلك كما كرهه الاكثر من الحلف واليمين قد نسى شهادة كما تقدم وهذا جواب الطحاوي فانها المراد بها الشهادة على الغيب من أمر الناس فيشهد على قوم أنهم في النار وعلى

ومن طريق أبي بكر الصبيح قال مذهب أهل السنة في قوله الرحمن على العرش استوى قال بلا كيف والاشارة فيه عن قوم السلف كثيرة وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذه الحديث وما يشبهه من الصفات وقال في باب أفضل الصدقة وقد ثبتت هذه الروايات فتؤمن بها ولا تنههم ولا يقال كيف كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة وأما الجهمية فانكروها وقالوا هذه تشبيه فقال اصحق بن راهويه انما يكون التشبيه لو قبل يد كيد وسمع كسمع وقال في تفسير المائدة قال الامثلة تؤمن بهذه الاحاديث من غير تفسير منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك وقال ابن عبد البر أهل السنة مجمعون على الاقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ولم يكرهوا شيئا منها

وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من أقربهم أهلية من أقربهم أهلية وقال امام الحرمين في الرسالة
النظامية اختلاف علماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تأويلها أو الزم ذلك في أي الكتاب وما يصح من السنن وذهب
أئمة السلف إلى الانكشاف عن التأويل وإجراؤه الظاهر على ما ورد في رواية ورضع معانيها إلى الله عز وجل والذي نرضيه رأياً
وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة فلو كان تأويل هذه الظواهر حقاً لكان ذلك أن
يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة وإذا انصرم عصر العصاة والتابعين على الاضراب عن التأويل كان ذلك
هو الوجه المتبع اه قال في الفتح وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الامصار كالشوري والاوزاعي ومالك
والليث بن سعد ومن عاصروهم وكذا من أخذ عنهم من الأئمة فكيف لا يوثق ٥٦٥ بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم

خبر القرون بشهادة صاحب
الشريعة اه قلت وهذه
المسئلة أي مسئلة اجراء صفات
الباري تعالى على ظواهرها من
غير تأويل ولا تشبيه ولا تكيف
ولا تعطيل قد طالت ذبواها
ومالت سيولها واختلقت فيها
أقوال الناس وقامت عليها
القيامة في زمن شيخ الاسلام
أحمد بن حنبل تيمية رحمه الله وتلميذه
الواحد المتكلم الحافظ ابن القيم
ووقعت القلاقل والزلازل
الكثيرة حتى آل الأمر إلى
المقاتلة والجهالة وتضليل بعضهم
بعضاً وتكفير بعضهم بعضاً وهذه
القضايا والقسم من مدونة في
دوائر الاسلام وكتب التواريخ
يعرفها من يعرف ويجهلها من
يجهل والحق في هذا الباب ما
ذهب اليه عصاة أهل الحديث
ودرج عليه سلف الأمة وأئمتها
ومضى عليه أكابر القرون
الانامية ويحتمل والامة الماضية

قوم انهم في الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاهواء - كما الخطابي رابعها المراد به من
يفتصب شهاداً وليس من أهل الشهادة خاصة المراد به التسارع إلى الشهادة وصاحبها
بها عالم من قبل ان يسأله والحاصل ان الجمع مهم ما أمكن فهو مقدم على الترجيح فلا يصار
إلى الترجيح في أحاديث الباب وقد أمكن الجمع بهذه الأمور

(باب التشديد في شهادة الزور)

(عن أنس قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البكرات أو سئل عن البكرات فقال
الشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وقال لا أتبعكم يا كبر البكرات قول الزور) وقال
شهادة الزور وعن أبي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أتبعكم يا كبر
البكرات فأناب إلى يارسل الله قال الاثر الباقي وعقوق الوالدين وكان متسكناً بخلس وقال
الاوقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا انيته سكت متفق عليه ما وعنه ابن
عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لن تزول قدمي شاهد الزور حتى يوجب الله له
النار رواه ابن ماجه) حديث ابن عمر ان فرد ابن ماجه باخرجه كافي الجامع وغيره وسياق
اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا - ويدين سعيد - حدثنا محمد بن القرات عن محارب بن
دثار عن ابن عمر فذكره محمد بن القرات هو السكوني كذبه أحمد وقال في التقریب كذبوه
قولاً ذكر البكرات أو سئل عن ما ذكره رواية محمد بن جعفر ورواية في البخاري - سئل عن
البكرات ورواية أحمد وأذكرها قال في الفتح وكان المراد بالبكرات كبرها ما في حديث أبي
بكر المذكور وليس المقصد - صر البكرات فيما ذكره وقد ذكر الله الثلاث المذكورة في
الحديث في آيتين الاولى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه وبالوالدين احساناً والثانية
فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور قوله وكان متسكناً بخلس هذا يشعر
باهتمامه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك حتى جلس بعد أن كان متسكناً وبقية ذلك تأكيده
تحريمه وعظيم فحبه وسبب الاهتمام بشهادة الزور - كونها أمهل وقوعاً على الناس

المرحومة وهو امر ارها على ظاهرها وإبلاغها على الوجه الذي جاءت به إلى من لم يبلغه والاعتقاد والتفوق بمنطوقها والفاظها
وعباراتها كما وردت ورويت بطرق صحيحة ثابتة من غير تشبيه ولا تعطيل ومعالجة ذلك بقوله سبحانه وتعالى ليس كمثل شيء ولا
نرضى التأويل كما هو دأب أهل الاباطيل من أصحاب الكلام والمقلدة الطغام الجامدين على سبيل المنطقيين والمتفلسفين
فانه بمنزل عن طريقة السلف الصالحين وعلى مراحل شاسعة عن منهج المتقين الذين يؤمنون بالغيب وعمار فهم الله
سبحانه يتقنون ويكنون لدرج حقائق الحال في هذه المسئلة كتب الامام ابن الجليلين ابن تيمية وابن القيم ومن وانهم من أهل
الحق من الخلف كالذهبي وصاحب السيرة وصاحب الصارم المنكي ورسائل القاضي المجهول الرباني محمد بن علي الشوكاني
ومن جذاذهم من تلامذتهم ومعتقديهم فطبعك باتباع الرعي الاولادون غيرهم وبالله التوفيق

قدع عنك ثم يصح في هجرته **وهات حديثا حديث الواحد** (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قول الله أناء من ظن عبدي بي قال في الفتح أي قادر على أن أعمل به ما ظن أني عامله به أي أن ظن أني أعفو عنه وأغفر له ذلك وان ظن أني أعاقبه وأؤاخذ به فكذلك هذا لفظ القسط لاني وقال الكرمانى في السياق اشارة الى ترجيح جانب الرجاء على الخوف وكأنه أخذ من جهة التسوية فان العاقل اذا سمع ذلك لا يعدل الى ظن ايقاع الوعيد وهو جانب الخوف لانه لا يختاره لنفسه بل يعدل الى ظن وقوع الوعيد وهو جانب الرجاء وهو كما قال أهل التحقيق مقيد بالاعتذار ويؤيد ذلك حديث لا يموت من أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى وهو عند من حديث جابر وأما قبل ذلك ففي الاولى أقوال ثالثة بالاعتدال وقال ٥٦٦ ابن أبي جرة المراد بالظن هنا العلم وهو كقوله تعالى وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه

وقال القرطبي في المفهم قيل معنى ظن عبدي بي ظن الاجابة عند الدعاء وظن القبول عند التوبة وظن المغفرة عند الاستغفار وظن الجحاة عند فعل العبادة بشرطها كما صادق وعنده قال ويؤيده قوله في الحديث الاسترادعوا الله وأنتم موقنون بالاجابة قال ولذلك ينبغي للمرء أن يحتمل في القيام بما عليه موقنا بأن الله يقبله ويغفر له لانه وعد بذلك وهو لا يخلف الميعاد فان اعتقد أو ظن ان الله لا يقبلها وانتم لا تنفعه فهذا هو اليأس من رحمة الله وهو من الكبائر ومن مات على ذلك وكل الى ما ظن كما في طرق بعض الحديث المذكور في ظن بي عبدي ما شاء قال وأما ظن المغفرة مع الاصرار فذلك محض الجهل والغفلة وهو يذهب الى مذهب المرجئة (وأنا معه) أي بعلي وهو كقوله اني معكم أجمع وأرى والمعصية

والتمارون بها أكثر فان الاشرار الذين يذنبون عنه قلب المسلم والعقوب يعرف عنه الطبع واما الزور فالحوامل عليه كثيرة كاعداد الوعيد والمسد وغيرهما فاحتج الى الاهتمام به وليس ذلك اعظمه بالنسبة الى ما ذكره من الاشرار القطع بالكون مفسدته متعدية الى الغير بخلاف الاشرار فان مفسدته مقصورة عليه غالباً وقول الزور أهم من شهادة الزور لانه يشمل كل زور من شهادة أو غيبة أو بعت أو كذب ولذا قال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام لكن ينبغي ان يحتمل على الذكيد فاننا لو حملنا القول على الاطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة كبيرة وليس كذلك قال ولا شك في عظم الكذب ومراتبه متفاوتة بحسب تفاوت مفسدته ومنه قوله تعالى ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به برياً فقد احتمل بهتانا وإثماً مبيناً قوله تعالى فاننا لنبهتك أي شفقة عليه وكرهية لما يرم به وفيه ما كانوا عليه من كثرة الالاب معه صلى الله عليه وآله وسلم والمحبة له والشفقة عليه وفي الحديث انما الذنوب الى كبير أو كبير وليس هذا موضع بسط الكلام على الكبائر وسنأتي اشارة الى طرف من ذلك في باب التشديد في العين الكاذبة ويؤخذ من الحديث ثبوت الصغائر لان الكبائر بالنسبة اليها أكبر منها والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور وأكثرت ما تسلك به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظراً الى عظم الخيانة لاهل الله ونبيه فالخيانة بالنسبة الى جلال الله كبيرة لكن لما أثبت الصغائر ان يقول وهي بالنسبة الى ما فوقها صغيرة كإدله عليه حديث الباب وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع ويدل على ثبوت الصغائر قوله تعالى ان تخطئوا بكتائر ما تمون عنه ذلك كفر عنكم سيئاتكم فلا ريب ان السيئات المكفرة ههنا هي غير الكبائر المحتبة لانه لا يكفر الا ذنب قد فعله المذنب لانه كان محتبا من الذنوب فانه لا معنى لتكفيره والكبائر المرادة في الآية محتبة فالسيئات المكفرة غيرها ولا يستل الا الصغائر لانها المقابلة لها وكذلك يؤيد ثبوت الصغائر حديث تكفير الذنوب الوارد في الصلاة والوضوء قيسداً باجتناب الكبائر فثبت ان من الذنوب ما يكفر بالطاعات ومنها ما لا يكفر

المذكورة أخيراً من المعصية التي في قوله تعالى ما يكون من تقوى ثلاثة الا هو رابعهم الى قوله هو معهم أي بما كانوا قاله في الفتح ولفظ القسط لاني هي معصية خصوصية أي مع بالرحمة والتوفيق والهداية والرعاية والاعانة فهي غير المعصية العامة من قوله تعالى هو معكم أي بما كنتم فان معناها المعصية بالعلم والاحاطة (اذ ذكرني) قال ابن أبي جرة معناه فأنامعه بحسب ما قصد من ذكره في ظن يحمي أن يكون الذكر باللسان فقط أو بالقلب فقط أو بهما أو بامتنال الامر واجتناب التمس قال والذي يدل عليه الاخبار ان الذكر في فوعين أحدهما مطلق لصاحبه بما تضمنه هذا الخبر والثاني على خطر قال والاول يستفاد من قوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيراً يره والثاني من الحديث الذي فيه من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله الا بعدا لكن ان كان في حال المعصية يذكر الله بخوف ويوجل بما هو فيه فانه يرحمه (فان ذكرني) بالتغذية والتقدیس

سرا (في نفسه ذكرته) بالثواب والرحمة سرا (في نفسه) قال ابن أبي بكرة يجهل أن يكون مثل قوله تعالى اذ كرم
ومعناه اذ كروني بالثواب اذ كرم بالانعام وقال تعالى ولذ كرم الله أكبر أي أكبر العبادات فمن ذكره وهو خائف آمنه أو
مستوحش آمنه وقال تعالى لا يذكرك الله تطمئن القلوب (وان ذكرني في ملا) بفتح الميم واللام مهموزا في جملة جهرا (ذكرته)
بالثواب (في لاخير منهم) قال بعض اهل العلم يستفاد منه ان الذكر الخفي أفضل من الذكر الجهرى والتقدير ان ذكرني في نفسه
ذكرته بالثواب لا اطلاع عليه احد وان ذكرني جهرا ذكرته بثواب اطلاع عليه الملا الأعلى وقال ابن بطال هذا نص في أن الملائكة
أفضل من بني آدم وهو مذهب جمهور اهل العلم وعلى ذلك شواهد من القرآن مثل الا أن تكونا لم تكن او تكونا من الخالدين
والخالد أفضل من الفاني فالملائكة أفضل من آدم وتعقب ياب المعروف عن ٥٦٧ جمهور اهل السنة ان صالحى بنى آدم أفضل
من سائر الاجناس والذين ذهبوا

الى تفضيل الملائكة الفلاسفة
ثم المعتزلة وقليل من اهل السنة
من اهل التصوف وبعض اهل
الظاهرية منهم من فاضل بين الجنين
فقالوا حقيقة الملك أفضل من
حقيقة الانسان لانهم انورانية
وحرة ولطيفة مع سعة العلم والقوة
وصفاء الجوهر وهذا لا يستلزم
تفضيل كل فرد على كل فرد بل هو
أن يكون في بعض الاناس ما في
ذلك وزيادة ومنهم من خص
الخلاف بصالحى البشر والملائكة
ومنهم من خصه بالانبياء ثم منهم
من فضل الملائكة على غير الانبياء
ومنهم من فضلهم على الانبياء
أيضا الأعلى نبينا محمد صلى الله
عليه وآله وسلم ومن أدلة تفضيل
النبي على الملك ان الله أمر الملائكة
بالسجود لآدم على سبيل التكريم
له حتى قال ابليس أراك هذا
الذى كرمت على ومنها قوله تعالى
لما خلقت بيدي لما فيه من

وذلك عين المدعى واهذا قال الغزالي انكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يلبق بالفقيه
ثم ان مراتب الصغائر والكبائر تختلف بحسب تفاوت مقاسها قوله حتى يوجب الله له
النار في هـ ذاء وعيد شديد لشاهد الزور حيث أوجب الله له النار قبل ان يفتل من مكانه
ولعل ذلك مع عدم القوية اما لو تابوا كذب نفسه قبل العمل بشهادته فالتوبة يقبل التوبة
عن عباده

• (باب تعارض البيهقيين والدعوتين) •

(عن أبي موسى ان رجلا من ادعياء يبرأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث
كل واحد منهم ما يشاهد من نفسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصقين رواء أبو داود
• وعن أبي موسى ان رجلا من اختصها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في دابة ليس
لواحد منهم ما يثبت فجعلها بينهما نصقين رواء الخمسة الا الترمذي • وعن أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عرض على قوم اليمين فامر عوا فامر ان يسلم بينهم في اليمين أيهم
يختلف رواء البخاري وفي رواية ان رجلا من تدار في دابة ليس لواحد منهم ما يثبت فأمرهما
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يستمعا على اليمين أحبا أو كرها رواء أحمد وأبو داود
وابن ماجه وفي رواية تدار في يسع وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا
كرم الانسان اليمين أو استحبها ما فليست ما عليها رواء أحمد وأبو داود) حديث أبي موسى
أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وذكر الاختلاف فيه على قتادة وقال هو معلول فقد رواء
ساجد بن سلمة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بنير بن نعيم عن أبي هريرة ومن هذا الوجه
أخرجه ابن حبان في صحيحه واختلاف فيه على سعيد بن أبي عروبة فقبل عنه عن قتادة عن
سعيد بن أبي ردة عن أبيه عن أبي موسى وقيل عنه عن مالك بن حرب عن عقيم بن طرفة
قال أنبئت أن رجلا قال البخاري قال مالك بن حرب أنا حدثت أبا ردة بهذا الحديث
فعلى هذا لم يسع أبو ردة هذا الحديث من أبيه ورواه أبو كامل عن أبيه ورواه أبو كامل

الإشارة الى العناية ولم يثبت ذلك للملائكة ومنها قوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وال محمد على العالمين ومنها
قوله تعالى وحضر لكم ما في السموات وما في الارض فدخل في جموعه الملائكة والمسفرة أفضل من المسفرة لان طاعة الملائكة
بأصل الخلقة وطاعة البشر غلبا مع المجاهدة للنفس لما طبع عليه من الشهوة والحرص والهوى والغضب فكانت عبادتهم
أشق وأيضاً طاعة الملائكة بالامر الوارد عليهم وطاعة البشر بالنص تارة وبالايجام تارة والاستقباط فكانت أشق ولان
الملائكة سلت من وسوسة الشياطين والقواء الشبه والاغواء الجائرة على البشر ولان الملائكة تشاهد حقائق الملكوت والبشر
لا يعرفون ذلك الا بالاعلام فلا يعلم منهم من ادخل الشبه من جهة تدبير الكواكب وحركة الافلاك الا الثابت على دينه ولا يتم
ذلك الا بشقة شديدة ومجاهدات كثيرة وأما أدلة الآخر في فقد قيل ان حديث الباب أقوى ما استدلل به في ذلك النصح يصح بقوله

فيه في ملاخيرهم والمراد بهم الملائكة حتى قال بعض الغلاة في ذلك وكم من ذا كرهه في ملاخيرهم محمد صلى الله عليه وآله وسلم ذكرهم الله في ملاخيرهم سم واجاب بعض اهل السنة بان الخبر المذکور ليس نصا ولا صريحا في المراد بل بطرقه احتمال ان يكون المراد بالملائكة الذين هم خير من الملائكة الا انما هو الشاهد انهم سم احيا عند ربهم فلم يضر ذلك في الملائكة واجاب آخر وهو اقوى من الاول بان الخبرية انما حصلت بالاذكروا الملا مع الجانب الذي فيه رب العزة خير من الجانب الذي ليس هو فيه بلا ارتباط بالخبرية حصلت بالنسبة للمجموع على المجموع وهذا الجواب ظهر لي وظننته مبسكرا ثم رأيت في كلام القاضي كمال الدين بن الزملكاني في الجزء الذي جمعه في الرقيق الاعلى فقال ان الله تعالى قابل ذكر العبد في نفسه بذكره في نفسه وقابل ذكر العبد في الملا بذكره في الملا الاعلى ٥٦٨ فانما صار الذكر في الملا الثاني خيرا من الملا الذي ذكر في الاول لان الله تعالى هو الذي ذكر

فيه سم والملائكة الذين يذكرون والله فيهم افضل من الملائكة الذين يذكرون وليس الله فيهم اه كلام القح مطعما ثم ذكر كلام المستر في تفصيل الملائكة على البشر واجاب عنه ثم قال وقد افرد الزنجشيري في سوء الادب هنا وقال كلاما يستلزم تقيص المقام الحمدى وبالغ الاثم في الرد عليه في ذلك وهو من زلاته الشفعية (وان تقرب الى) بتشديد الياء (بشير) أي مقدار شبر (تقرب اليه ذراعا وان تقرب الى ذراعا) يكسر الذا لجمجمة أي بقدر ذراع (تقرب اليه باعا) أي بقدر باع وهو طول ذراع الانسان وعرض صدره وذلك قدر أربعة أذرع وهو من الجواب قدر خطوها في المنى وهو ما بين قوائمها (وان آتاني يعني آتيته هرولة) اسراعا قال ابن بطال وصف سبحانه نفسه المقدسة بأنه يتقرب الى عبده ووصف العبد

مطهر بن مدرك عن حماد بن قتادة عن الضمر بن أنس عن أبي بردة مرسلا قال حماد حدثت به سمك بن حريز فقال انما حدثت به أبا بردة وقال الدارقطني والبيهقي والطحاوي الصحيح انه من سمك بن حريز لا ورواه ابن أبي شيبة عن أبي الاحوص عن سمك بن قيس بن طرفة ان رجلا يدعى ابي جابر اقام كل واحد منهم اية أنه لا يقضى به صلى الله عليه وآله وسلم بينهم ما اوصله الطبراني بذكر جابر بن هرة فية باسنادين في أحدهما احتجاج بن اوطاة والراوى عنه سويد بن عبد العزيز بن في الاخر يابن الزيات والثلاثة ضعفاء كذا قال الحافظ قال المذري في مختصر السنن كما عن النسائي أنه قال هذا خطأ ومحمد بن كثير المصنف هو صدوق الا انه كثير الخطا وذكر انه خراف في اسماؤه ومثنته قال المذري ولم يخرج أبو داود ومن حديث محمد بن كثير وانما أخرجه باسناد كاهم ثقات انتهى وقد ذكر أبو داود حديث أبي موسى ثلاثة أسانيد ليس في واحد منها محمد بن كثير وحديث أبي هريرة أخرجه الرواية الثانية عنه النسائي أيضا والرواية الثالثة عنهما المذري الى البخاري قوله فقصه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهم ما نصقن فيه انه لو تنازع رجلان في عين دابة أو غيرها فادعى كل واحد منهما انتم امالك دون صاحبه ولم يكن بينهما بيينة وكانت العين في يدهما فلكل واحد مدع في نصف مدعى عليه في نصف أو اقاما البيينة كل واحد على دعواه تسا فطأ وصارتا كالعدم وحكم به الحاكم نصفين بينهما والاستواء ثم ما في اليد وكذا اذا لم يقيما بيينة كما في الرواية الثانية وكذا اذا حللنا أو نكلا قال ابن رسلان يحتمل ان تكون القصة في حديث أبي موسى الاول والثاني واحدة الا ان البينتين لما تعارضتا تساقطتا وصارتا كالعدم ويحتمل ان يكون أحدهما في عين كانت في يدهما والاخر كانت العين في يدهما لا يدعى ابدل ما وقع في رواية للنسائي ادعى اديا وجداهما عند رجل فاقام كل منهما شاهدين فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزعتهما من الثالث ودفعتهما اليهما قال وهذا أظهر لان حل الاسنادين على معنيين متعددين أرجح من حلهم على معنى واحد لان القاعدة ترجح ما فيه زيادة علم على غيره قوله أحبا ذكرها

بالقرب اليه ووصفه بالاتبان والهرولة وكل ذلك يحتمل الحقيقة والمجاز فلهما على الحقيقة يقتضي قطع المسافات قال وتداني الأجسام وذلك محال في حقه تعالى فلما استصالت الحقيقة تعين المجاز كشهرة في كلام العرب فيكون وصف العبد بالقرب اليه شبرا وذراعا وانما هو مثله معناه التقرب اليه بطاعته وأدامته مرضاه ونوافله ويكون تقربه سبحانه من عبده واتبانه والمعنى عبارة عن اثابته على طاعته وتقربه من وجهه فيكون قوله آتيته هرولة أي اتاه نواحي مسرعا ونقل عن الطبري انه انما مثل القابل من الطاعة بالشبر منه والضعف من الكرامة والثواب بالذراع فجعل ذلك دليلا على مبلغ كرامته لمن أدام على طاعته ان ثواب عمله على الضعف وان اكرامه بمجاوزة حده الى ما يشبه الله تعالى وقال ابن التين التقرب هنا نظيره قوله فكان قاب قوسين أو أدنى في أن المراد به قرب الرتبة وتوفير الكرامة والهرولة كناية عن سرعة الرحلة اليه ورضا الله عن العبد

وتضعيف الاجر قال والهولة ضرب من المشي السريع وهو دون العدو قال صاحب المشارق المراد بها جاني الحديث سرها قبول توبه الله من العبد أو تيسير طاعته وتقرينه عليها تمام هدايته وتوفيقه والله أعلم بمراده وقال الراغب قرب العبد من الله التخصيص بكثير من الصفات التي يصح أن يوصف الله بها وإن لم تكن على الحد الذي يوصف به الله تعالى فهو الحكمة والعلم والخلم والرحمة وغيرها وذلك يحصل بأزالة القاذورات المعنوية من الجهل والطيش والغضب وغيرها بقدر طاقة العبد وهو قرب روحاني لا بدني وهو المراد بقوله إذا تقرب العبد مني شيئا تقربت منه ذراعا قال الكرمانى لما قامت البراهين على استحالة هذه الاشياء في حق الله تعالى وجب أن يكون المعنى من تقرب الى بطاعة قابله جازيته بشواب كثير وكلما زاد في الطاعة أزيد في الثواب وإن كان كيفية اتيانه بالماعة بطريق التالى ٥٦٩ تكون كيفية اتياني بطريق الاسراع والحاصل

أن الثواب راجع الى العمل بطريق الكيف والكم وانظر القرب والهولة مجاز على سبيل المشاكسة والاستعارة أو ارادة لوازنها اه ما في الفتح زاد لقسطلاني والافهذه الاطلاقات واشباهها لا يجوز اطلاقها على الله تعالى الا على سبيل المجاز لاستحالة ما عليه تعالى وفي الحديث جوارق اطلاق النفس على الذات فاطلاقه في الكتاب والسنة اذن شرعى فيه او يقال هو بطريق المشاكسة لكنه يعكس على هذا الثانى قوله تعالى ويحذركم الله نفسه والحديث من افرادي (وعنه) أى عن أي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله عز وجل إذا أراد عبدي أن يعمل حسنة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها (يقع الميم) فان عملها فكتبوها عليه (بمثلها) من غير تضعيف

قال الخطابي الاكرام هنا لا يراد به حقيقته لان الانسان لا يكرمه على الجين وانما المعنى اذا توجهت اليه على اثنين واراد الحلف سواء كانا كارهين لذلك بقايم ما هو معنى الاكرام أو مختارين لذلك بقايم ما هو معنى المحبة وتنازعا أي ما يدا فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقرعة وهو المراد بقوله فليستهما أى فليقة - ترعا وقيل صورة الاشياء في اليمين ان يتنازع اثنان عينا ليدت فليدا أحدهما ولا يئنة لوا - دمنه - ما فميرع بينهم ما فن خرجت له القرعة - حلف واستسعه ما ويدل على ذلك الرواية الثانية من حديث أبي هريرة ويحتمل أن تكون قصة أخرى فيكون القوم المذكورون مدعى عليهم بعين في أيديهم مثلا أو انكروا ولا يئنة للمدعى عليهم فتوجهت عليهم اليمين فسارعوا الى الحلف والحلف لا يقع معتبرا بالاتفاقين الحلف فقطع النزاع بينهم بالقرعة فن خرجت له بدنى به وقال البيهقي في بيان معنى الحديث ان القرعة في أيهما تقدم عند ارادة تخليق القاضي له ما وذلك انه يحلف واحد ثم يحلف الآخر فان لم يحلف الثاني بعد حلف الاول قضى باليمين كالهالحاف أولا وان حلف الثاني فقد استوى في اليمين فتكون اليمين بينهما كما كانت قبل أن يحلفا وهذا يشهد له الرواية الثالثة في حديث أبي هريرة المذكور في الباب وقد سجل ابن الاثير في جامع الاصول الحديث على الاقتراع في المقصوم بعد القسمة وهو بعيد ويرد الرواية الثالثة فانها بلفظ فليستهما عايبا أى على اليمين قوله فليستهما عليها وجه القرعة انه اذا تساوى الخصمان فترجع أحدهما بدون مرجح لا يسوغ فلم يبق الا المصير الى ما فيه التسوية بين الخصمين وهو القرعة وهذا نوع من التسوية اما موربها بين الخصوم وقد طول أئمة الفقه الكلام على قصة الشيء المتنازع فيه بين متنازعيه اذا كان في يد كل واحد منهم أو في يد غيرهم مقربة لهم وأما اذا كان في يد أحدهما فالقول قوله واليمين عليه واليمين على خصمه وأما القرعة في تقديم أحدهما في الحلف فالذي في فروع الشافعية ان الحاكم يمين لليمين منهما من شاء على ما رآه قال البرماوى لكن الذي ينبغي العلم به هو القرعة للحديث وقد قدمنا

٧٢ نيل

(وان تركها من أجل) أى خوفا مني (فا كتبوها حسنة) واحدة غير مضاعفة وزاد في رواية ابن عباس في الرقاق كاملة (واذا أراد) عبدي (ان يعمد حسنة فلم يعملها فا كتبوها حسنة) زاد ابن عباس كاملة أى لا تقصر فيها (فان عملها) بكسر الميم (فا كتبوها بعشر أمثالها الى سبع مائة ضعف) وفي رواية الى اضعاف كثيرة أى بحسب الزيادة في الاخلاص وصدق العزم وحضور القلب وتصدى النفع ومضاعفة الحسنات فضل ومكافأة السيئات عدل قال الزجاج المعنى خامض لان الجواز ان من الله تعالى على الحسنات بدخول الحسنات فى لا يبلغ وصفه قد اية فاذا حال مشر أمثالها أو سبع مائة أو اضعافا كثيرة فعناء ان جراء الله على التضعيف للمثل الواحد الذى هو التمايه في التقدير وفي النقوس قال البيهقي فعلى هذا لا يتصور في الحسنات الا الفضل والغرض من الحديث هنا قوله يقول الله لانه أنخرجه في باب

يريدون ان يبدلوا كلام الله وهو من الاحاديث القدسية واستدل بشهور الغاية في قوله فلا تكتبوها حتى يعملوها وبه يوم
الشرطي قوله فاذا عملها فاكثروا بها من ثلها من قال ان العزم على فعل المعصية لا يكتب بيته حتى يقع العمل ولو بالشروع
وفي حديث ابن عباس عند البخاري في باب من هم بمسنة او بسنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ما يروى عن ربه عز وجل
قال ان الله كتب الحسنة والسيئة ثم بين ذلك فمن هم بمسنة فلم يعملها كتب الله له عنده حسنة كاملة فان هو هم بها
فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات الى سبعمائة ضعف الى اضعاف كثيرة ومن هم بسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده
حسنة كاملة فان هو هم بها عملها كتبها الله له بيعة واحدة والحديث أخرجه مسلم أيضا في الايمان والنسائي في التثبوت
والرافعي وأطال في الفتح في شرح هذا ٥٧٠ الحديث في الرقاق قال الله طلاقى يحفل ان يكتبها الله تعالى بمجرد اهلهم

وان لم يعزم عليها زيادة في الفضل
وقيل انها تكتب الحسنة بمجرد
الارادة لان ارادة الخير سبب
الى العمل وارادة الخير غير لان
ارادة الخير من عمل القلب وقوله
فلم يرها ما ظاهره حصول الحسنة
بمجرد التبرك لما منع أو لا ويتبعه
ان يتفاوت عظم الحسنة بسبب
المانع فان كان خارجيا وقصد
الذي هم مسرفه في عظمة القدر
وان كان التبرك من قبل الذي هم
فهي دون ذلك فان قصد الاعراض
بها جلت فالظاهر ان لا يكتب
له حسنة أصلا لاسيما ان عمل
بخلافها كان هم أن يتصدق
بدرهم مثلا ثم صرفه بعينه في
معصية فان قلت كيف اطلع
الملك على قلب الذي هم به العبد
اجيب بان الله تعالى يطلعنه
على ذلك أو يخلق له ما يدرك به
ذلك ويطلع للاول حديث أبي
عمران الجوني عند ابن أبي الدنيا
قال ينادي الملك اكتب لفلان

في كتاب الصلح في العمل باقرعة كلاما مقيدا

(باب استخلاف المنكر اذا لم تكن بيعة وانه ليس له مدعى الجمع بينهما)

(عن الاشعث بن قيس قال كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصمنا الى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال شاهدنا أو يمينا فقلت انه اذن يحلف ولا يبالى فقال
من حلف الى عين يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيه اقرار في الله وهو عليه غضبان متفق
عليه واحتج به من لم ير الشاهد والعين ومن رأى العهد يمينا في افظ خاضعت ابن هم الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بئر كانت لي في يده فحلف فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يفتك أنما بترك والا فيمينه فالت مالي بيعة وان يجعلها يمينه تذهب بئري
ان خصمي امرؤ فاجر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اقتطع مال امرئ مسلم
بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان روى أحمد وعن واثل بن حجر قال جاء رجل من
حضر موت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال الحضري يا رسول
الله ان هذا قد غلبني على أرض كانت لابى قال الكندي هي أرضي في يدي أزورها
ايستل فيم احمق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحضري ألا يمينه قال لا قال
فلان يمينه فقال يا رسول الله الرجل على ما حلف عليه وليس بشورع من
شي قال ايستل لثمنه الا ذلك فانطلق ليحلف فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
ادبر الرجل أملت حلف على ما لها يا كاه ظلمنا ليتقين الله وهو عنه معرض روى عنه مسلم
والترمذي وصححه وهو جهة على عدم الازمة والتكليف وعدم رد اليمين قوله كان بيني
وبين رجل خصومة قد تقدم في كتاب الغصب ان الاشعث بن قيس قال ان رجلا من
كندة ورجلا من حضرموت اختصمنا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا وقع في
رواية أبي داود وذلك يقتضي ان الخصومة بين رجلين خيرة ورواية حديث الباب

تتحقق

كذا وكذا فيقول يا رب انه لم يعمل فيقول انه فواه وقيل يجيد الملك لهم باقرعة راحة طيبة

وبالبيعة راحة خبيثة وحديث ابن عباس ع- اذا مطلق في حديث أبي هريرة ع- يقال حسنة من ترك بغير استحضار الخوف
دون حسنة الا شرا أو يعمل كآلة الحسنة على التبرك ان يكون التارك قد دل على الله عمل ثم ترك لان الانسان لا يسمي تاركا
الامع القدوة فان حال بينه وبين حرمه على الفعل مانع فلا يذهب القاضي بالافتلار وغيره الى ان من عزم على المعصية جعليه
ووطن عليه ان يسمه بان هو على الاحاديث الواردة في العفو عن من سخطوا ويعملوا على الخطر الذي يجر بالقلب ولا يبرر قال
الماوردي وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين والاصل في ذلك من نص الشافعي في قول حديث أبي هريرة ع- قد مسلم
ياخذ فانما أخفها له فاعملها فان الظاهر ان المبرر اذ يعمل في العمل لا يبرر بالبيعة بالمعصية المبرور بها في حق من يبرر بان

قائمة المسائل على ثلاثة ابن الباطلاني لا تفتاتهم على المواخذة باعمال القلوب لكنهم قالوا ان العزم على الصبغة يكتب صيغة
مجردة لا الصبغة التي هم ان يعملوها كمن يأمر بتحصيل معصية ثم لا يفعلها بعد حصولها فانه يأثم بالامر المذكور لا بالمعصية
وقد تظاهرت نصوص الشريعة بالمواخذة على عزم القلب المستقر كقوله تعالى ان الذين يصحبون ان تشيع الفاحشة في الذين
آمنوا هم عذاب اليم والماصل ان كثيرا من العلماء على المواخذة بالعزم المعصم وانفرد هؤلاء منهم من قال يعاقب عليه في
الدنيا فهو الهام والغم ومنهم من قال يوم القيامة لكن بالعقاب لا بالعقاب واستثنى قوم عن قال بعدم المواخذة على الهام
بالمعصية ما وقع بحرمة مكة ولولم يصح لقوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم لان الحرم يجب اعتقاد تعظيمه فمن
هم بالمعصية فيه خالف الواجب بانتم الحرمته وانتم الحرم ٥٧١ بالمعصية يستلزم انتم الحرمته الله على ما لا يخفى

فصارت المعصية في الحرم اشد
من المعصية في غيره ومن هم
بالمعصية قاصدا الاستخفاف
بالحرم معصي ومن هم بمعصية
الله قاصدا الاستخفاف بالله
كفر وانما المعصية عنه الهام
بالمعصية مع الذم عن قصد
الاستخفاف انتهى ملخصا من
الفتح انتهى كلام القسطلاني
(وعنه) أي بن أبي هريرة
(رضي الله عنه قال سمعت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال
ان عبدا أصاب ذنبا ورجمها قال
اذنب ذنبا) بالشك (فقال يا رب
اذنب ذنبا ورجمها قال أصبت)
أي ذنبا (فاغفر ذنبي وفي رواية
فاغفر لي) (فقال رب أعلم عبيدي)
بمعصية الاستغفار والاعمال
الماضي (أن له ربا يغفر الذنب
ويأخذ به) أي يعاقب عليه وفي
رواية يغفر الذنوب ويأخذ بها
(غفر لعمري) ذنبه أو ذنوبه
(ثم مكث ماشا الله) من الزمان

نقتضي انه احد الخصمين ويمكن الجمع بالحل على تعدد الواقعة فان في رواية لابي داود في
حديث الاشعث هذا باللفظ كان بيني وبين رجل من اليهود ارض لمجدني فيها فاني هذا
تصريح بان خصمه كان يهوديا بخلاف ما تقدم في القصب فانه قال ان رجلا من كندة
ورجلا من حضرموت والكندي هو امرؤ القيس بن عابس الصحابي الشاعر والحضرمي
هو ربيعة بن عبدان بكسر العين وكذلك حديث وائل المذكور ههنا بان المصومة فيه
بين الكندي والحضرمي وهما المذكوران في حديث الاشعث المتقدم فاعل الرواية
لقصة الكندي والحضرمي من طريق الاشعث ومن طريق وائل وأما الخاصة بين
الاشعث وغيره فقصه أخرى رواها الاشعث والله أعلم قوله في بئر في رواية أبي داود في
أرض ولا امتناع أن يكون المجموع مصيفا فتارة ذكرت الارض لان البئر داخل فيها وتارة
ذكرت البئر لانها المقصودة قوله يقتطع بها مال امرئ مسلم التقييد بالمسلم ليس لانخراج
غير المسلم بل كان تخصيص المسلمين بالذكر اسكون الخطاب معهم ويحتمل أن تكون
العقوبة العظيمة مختصة بالمسلمين وان كان أصل العقوبة لازما في حق الكفار قوله
لقى الله وهو عليه غضبان هذا مراد شديد لان غضب الله سبب لاستقامته واستقامته بالناس
فالغضب منه عز وجل يستلزم دخول الغضوب عليه النار واهذا وقع في رواية لمسلم
من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار ولا بد من تقييد ذلك بعدم
التوبة وسياق بقية الكلام على هذا في باب التشديد في العين السكابة قوله ليس يتورع
من شيء أصل الورع الكف عن الحرام والمضارع به في النكرة في سياق الثاني فيم
ويكون التقدير ليس له ورع عن شيء قوله ليس للتشديد في هذا في هذا دليل على انه
لا يجب للغيرم على غيره العين المرذودة ولا يلزمه التكفيل ولا يحل للمسلم عليه
بالألزامة ولا بالمسلم ولكنه قد ورد ما يخص هذه الامور من عموم هذا الثاني وقد
تقدم بعض ذلك ولنذكر ههنا ما ورد في جواز الخمس لمن استغفرت له فخرج أبو داود
والترمذي والنسائي من حديث بن زبني حكيم عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه

(ثم أصاب ذنبا) آخر وفي رواية حماد عن مسلم ثم عاد فاذنب (أو) قال (اذنب ذنبا فقال يا رب اذنب أو) قال (أصبت) ذنبا
(آخر فاغفره لي) (فقال) رب (أعلم عبيدي ان له ربا يغفر الذنب ويأخذ به) (غفر لعمري ثم مكث ماشا
الله من الزمان) (ثم اذنب ذنبا) آخر (ورجمها قال أصاب ذنبا فقال يا رب اذنب أو) قال (أصبت) ذنبا (آخر فاغفره لي) كذا
بالشك في هذه المواضع المذكورة كلها في هذا الحديث من هذا الوجه ورواه حماد بن سلمة عن اسحق عن عمار بن بلقظ عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل قال اذنب عبيدي ذنبا ولم يشك في ذنبي وكذا في بقية المواضع (فقال) رب (أعلم
عبيدي ان له ربا يغفر الذنب ويأخذ به غفر لعمري ثلاثا) أي للذنوب الثلاثة (فلعلني ماشا) اذا كان هذا اياه بذب الذنب
فيستوب منه ويستغفر لانه يذنب الذنب ثم يعود اليه فان ههنا في الكذا بين ويدل له قوله أصاب ذنبا لا يترك ذنبا ولا يفتقر

قال ابن بطال في هذا الحديث ان المصير على المعصية في مشيئة الله تعالى ان شاء عقبه وان شاء غفر له فقليل بالحسنة التي جازى بها وهي اعتقاد ان له ربا خالقا بعباده ويغفر له واستغفاره اياه على ذلك يدل عليه قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ولا حسنة أعظم من التوحيد فان قيل ان استغفاره ربه توبة منه قلنا ليس الاستغفار أكثر من طلب المغفرة وقد يطلبها المصير والتائب ولا دليل في الحديث على انه تاب مما سأل الغفران عنه لان حد التوبة الرجوع عن الذنب والعزم على ان لا يعود والاقلاع عنه والاستغفار بمجرد لا يفهم منه ذلك انتهى وقال غيره شروط التوبة ثلاثة الاقلاع والندم والعزم على ان لا يعود والتعبير بالرجوع عن الذنب لا يفهم منه الندم بل هو الى معنى الاقلاع أقرب وقال بعضهم يكفي في التوبة تحقق الندم على وقوعه منه فانه يستلزم الاقلاع ٥٧٢ عنه والعزم على عدم العود فهما فاشتان من الندم لأصلان معه ومن

ثم جاء في الحديث التندم توبة وهو حديث حسن من حديث ابن مسعود أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان من حديث أنس وصححه قال أبو العباس الطبراني في المعجم هذا الحديث يدل على عظم فائدة الاستغفار وأكثره فضل الله وسعة رحمته وحلمه وكرمه امكن هذا الاستغفار هو الذي يثبت منه ما في القلب مقارنا لسان التندم به عقدة الاصرار ويحصل معه الندم فهو ترجعة للتوبة ويشهد له حديث خباركم كل مفتن تواب ومعناه الذي يتكرر منه الذنب والتوبة وكما وقع في الذنب عاد الى التوبة لا من قال استغفر الله بلسانه وقلبه مصير على تلك المعصية فهذا الذي استغفاره يحتاج للاستغفار قال في الفتح قلت ويشهد له ما أخرجه ابن أبي الدنيا من حديث ابن عباس مرفوعا الناقب من الذنب يكن

والله وسلم حبس رجلا في ثمة قال الترمذي حسن وزاده هو والنسائي ثم خلى عنه وقد تقدم الكلام على حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده واسكنه قدروى هذا الحديث الحاكم وقال صحيح الاسناد وله شاهد من حديث أبي هريرة ثم أخرجه وله ما رواه ابن القاص بسنده عن عزالدين مالك بن أبيه عن جده عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم حبس في ثمة يوما دابة استظهارا وطلب الاظهار الحق بالاستغفار وأخرج أبو داود من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده انه قام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال جيرا في ثمة فاعرض عنه مرارا فكونه كله في حال الخطية ثم ذكر ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعرض عنه مرارا فكونه كله في حال انهم كانوا محبوسين ويدل أيضا على جواز الحبس ما تقدم في باب ملازمة الغريم فان لم يلبذ الحبس عليه ولازمته له نوع من الحبس وكذلك يدل على الجواز حديث مطل الغنى ظلم بجل عرضه وعقوبته لان العقوبة مطلقة والحبس من جمل ما يصدر عنه المطاق وقد تقدم الحديث في كتاب التعليل وحكي أبو داود عن ابن المبارك انه قال في نفسه الحديث يجل عرضه أي يغلق عليه وعقوبته يحبس له وروى البيهقي ان عبدا كان بين رجلين فأتى أحدهما ناصيبه فحبسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى باع غنمة له وفيه انقطاع وقد روى من طريق أخرى عن عبد الله بن مسعود مرفوعا وقد يوب البخاري على ذلك في صححه فقال في الابواب التي قبل كتاب الاقطة ما افطه باب الربط والحبس في الحرم قال في الفتح كأنه أشار بهذا القيد الى رد ما نقل عن طاوس انه كان يكره السجن بمكة ويقول لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون في بيت رحمة وأورد البخاري في الرد عليه ان نافع بن عبد الحارث اشترى دارا للسجن بمكة وكان نافع عاملا امير على مكة وأخرج عمر بن شبة في كتاب مكة عن محمد بن يحيى بن غسان النكافي عن هشام بن سليمان عن ابن جريج عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي كان عاملا له ومعه على مكة فابتاع دارا لصحن من صفوان فذكر نحو ما ذكره البخاري وزاد في آخره وهو الذي يقال

لا ذنب له والمستغفر من الذنب وهو مقيم عليه كالمستمر في ربه والراجح ان قوله والمستغفر الى آخره موقوف وأوله عند ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود وسنده حسن وحديث خباركم كل مفتن تواب ذكره في مسند الفردوس عن علي قال الطبراني وقائدة هذا الحديث ان العود الى الذنب وان كان أقبح من ابتدائه لانه انضاف الى ملازمة الذنب نقض التوبة لكن العود الى التوبة أحسن من ابتدائها لانه انضاف اليها ملازمة الطلب من التوب والالحاح في سؤاله والاعتراف بانه لا غافر للذنب سواه وقال النووي في الحديث ان الذنوب ولو تكررت مائة مرة بل ألفا وأكثر تواب في كل مرة قببات توبته أو تواب عن الجميع توبة واحدة صحت توبته وقوله اهل ما شئت معناه ما دمت تذايب فتوب غفرت لك يعني في كتاب الاذكار من الربيع بن خثيم انه قال لا تغفل استغفرا لله وتوب اليه فيكون ذنبا وكذا بان لم تغفل بل قل اللهم

اغفر لي وثب على قال النووي هذا حسن وأما كراهية استغفر الله ونسبته كذا فلا يوافق عليه لأن مقتضى استغفر الله اطلب مغفرته وليس هذا كذبا ويكنى في رد حديث ابن مسعود بلفظ من قال استغفر الله الذي لا اله الا هو الى القيوم وأتوب اليه غفرت له ذنوبه وان كان قد قرع من الرضف أخرجه أبو داود والترمذي وصححه الحاكم قلت هذا في لفظ استغفر الله الذي لا اله الا هو الى القيوم أما أتوب اليه فهو الذي عن الرضيع رحمه الله انه كذب وهو كذب اذا قاله ولم يفعل التوبة كما قال وفي الاستدلال للرد عليه بحديث ابن مسعود ونظر بلوا ان يكون المراد منه ما اذا قالها وفعل شروط التوبة وبمحل ان يكون الرضيع قصد مجموع اللفظين لا خصوص استغفر الله فيصير كلامه كله والله أعلم ورأيت في الحلييات للسبكي الصغير الاستغفار طلب المغفرة اما باللسان أو بالقلب أو بهما فالاول فيه نفع ٥٧٣ لانه خير من السكوت ولانه يعتاد قول الخير

والثاني فافع جدا والثالث أباح منهما لكم ما لا يحسدان الذنب حتى توجد التوبة فان العاصي المصير يطلب المغفرة ولا يستلزم ذلك وجود التوبة منه الى ان قال والذي ذكره من ان معنى الاستغفار غير معنى التوبة هو بحسب وضع اللفظ لكنه غلب عند كثير من الناس ان لفظ استغفر الله معناه التوبة فمن كان ذلك معتقده فهو يريد التوبة لا محالة ثم قال وحكي بعض العلماء ان التوبة لا تتم الا بالاستغفار وا قوله تعالى وان استغفر وا ربكم ثم توبوا اليه والمشهد ورواه لا يشترط انتهى وحديث الباب أخرجه مسلم في التوبة والنسائي في اليوم والليلة (عن أنس رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا كان يوم القيامة شفعت) بضم الميم وكسر الفاء المشددة من التشفيع وهو توفيق بعض

له من عارم بهما ملتين قال البخاري وصح ابن الزبير عكة انتهى والحاصل ان الحبس وقع في زمن النبوة وفي أيام العصاية والتابعين فمن بعدهم الى الآن في جميع الاعصار والامصار من دون انكار وفيه من المصالح ما لا يخفى لولم يكن منها الا حفظ أهل الجرائم المنتمين للمعاصي الذين يسهون في الاضرار بالمسلمين ويعتادون ذلك ويعرفون من اخلائهم ولم يرتكبوا ما يوجب حدا ولا قصاصا حتى يقام ذلك عليهم فيراح منهم العباد ولبلاذقه هؤلاء ان تركوا وخلي بينهم وبين المسلمين بلغوا من الاضرار بهم الى كل غاية وان قتلوا كان ذلك دماهم بدون حقها فلم يبق الا حفظهم في السجن والحيلولة بينهم وبين الناس بذلك حتى نصح منهم التوبة أو يقضى الله في شأنهم ما يختاره وقد أمرنا الله تعالى بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر اكررا قيامهم بما في حق من كان كذلك لا يمكن بدون الحيلولة بينهم وبين الناس بالحبس كما يعرف ذلك من عرف أحوال كثير من هذا الجنس وقد استدلل البخاري على جواز الربط بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من ربط ثمانية بن آثال بسارية من سوارى مسجد الشرف كما في القصة المشهورة في الصحيح

• (باب اختلاف المدهي عليه في الاموال والدماء وغيرهما) •

(عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين على المدهي عليه متفق عليه وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادى الناس دماهم جال وأموالهم ولكن اليمين على المدهي عليه رواه أحمد ومسلم) قوله قضى باليمين على المدهي عليه اختلف الفقهاء في تعريف المدهي والمدهي عليه قال في الفقه والمشهور فيه تعريفان الاول ان المدهي من تخالف دعواه الظاهر والمدهي عليه بخلافه والثاني من اذا سكنت ترك وسكوته والمدهي عليه من لا يخفى اذا سكنت والاول أشهر والثاني أسلم وقد أورد على الاول بان المودع اذا ادعى الرد والتلف فان دعواه تخالف الظاهر ومع ذلك فالقول قوله واستدل بالحديث على ان اليمين على المدهي عليه وقد ذهب الى ذلك

الشفاعة اليه والقبول منه قاله في الكواكب (فقلت يا رب ادخل الجنة) بفتح الهمزة وكسر الخاء الميم من الادخال (من كان في قلبه خردلة) من ايمان وفي الرواية الا تية بعد هذه ان الله تعالى هو الذي يقول له ذلك وهو المعزوف في سائر الاخبار (فيدخلون) الجنة (ثم أقول) بالهمز يارب (ادخل الجنة من كان في قلبه أدنى شئ) من ايمان وهو التصديق الذي لا يدمنه (فقال أنس كاني انظر الى أصابع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حيث يقوله عند قوله أدنى شئ ويشير الى رأس أصبعه بالقة وقال في الفقه كانه يضم أصابعه ويشير بها وقال الهادي قوله ثم أقول بخلاف سائر الروايات فان فيها ان الله أمره ان يخرج وتعقب في الفقه فقال فيه تلغوا الموجود عنه أ كثر الروايات ثم أقول بالهمز والذي أظن ان البخاري أشار الى ما في بعض طريقه كما دلت في مستخرج أبي نعيم من طريق أبي عاصم أحمد بن جواس بفتح الجيم وتشديد الواو آخره مسين مهمة عن أبي

وفي حديث أبي بن كعب عند أبي يعلى رفعه يرفعن الله نفسه فاسجد له سجدة يرضى بها ثم أمده به سجدة يرضى بها (فيقال يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك وسل تعط) سؤلك (واشفع تشفع) تقول شفاعتك (فأقول يا رب امق امق) أي شفعني في امق فيخلق مجدوف حذف اضيق المقام وشدة الاحتمام قال الداودي قوله امق امق لأراه محفوظا لان الخ لا تقي اجتمعوا واستشفعوا ولو كان المراد هذه الامة خاصة لم يذهب الى غير نبيها فدل على ان المراد الجميع واذا كانت الشفاعة لهم في فصل القضاء فكيف يخصهم بقوله امق ثم قال وأول الحديث ليس متصلا بالآخر بل بقي بين طلبهم الشفاعة وبين قوله فاشفع امور كثيرة انتهى واجيب بانه وقع في حديث حديث حذيفة المقرن بحديث أبي هريرة بعد قوله فيأتون محمد افيقوم ويؤذن له في الشفاعة وترسل الامة والرحم فيقومان جنب الصراط بينا وشمالا ٥٧٥ فيمروا بهم كالبرق الحديث قال عياض فهذا يدل الكلام لان الشفاعة التي

قبس بن محمد بن الاشعث عن أبيه عن جده وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في كتاب البيوع في باب ما جاء في اختلاف المتبايعين بها هو أبسط من هذا وبين أحاديث الباب وهذه الاحاديث محوم وخصوص من وجه فظاهر أحاديث الباب أن العيين على المدعى عليه فيكون القول قوله من غير فرق بين كونه بانهام لا مال يمكن مدعيها فان كان كذلك فعليه البينة فلا يكون القول قوله وظاهر الاحاديث المقدمة في كتاب البيوع أن القول قول البائع وذلك يستلزم أنه لا يثبت عليه بل عليه العيين فقط سواء كان مدعيها أو مدعى عليه وقد وقع التصريح باختلاف البائع كما تقدم في رواية في البيوع فعادة التعارض حيث كان البائع مدعيها والواجب في مثل ذلك الرجوع الى الترجيح وأحاديث الباب أربع فيكون القول ما يقوله البائع ما لم يكن مدعيها فان قيل الجمع ممكن يجعل الاحاديث الواردة في المتبايعين محصورة لعدم أحاديث الباب فيبقى العام على الخاص ويكون القول قول البائع مطلقا سواء كان مدعيها أو مدعى عليه اذا كان التنازع بينهما وبين المشتري وما عدا البائع فان كان مدعيها فعليه البينة وأن كان مدعى عليه فالقول قوله مع يمينه قلت هذا متوقف على أمرين أحدهما ان أحاديث الباب أهم مطلقا من أحاديث اختلاف المتبايعين والثاني ان أحاديث اختلاف البيعتين صالحة للاحتجاج به اتمتة الخصم يصح أحاديث الباب وفي كلا الأمرين نظر اما الاول فلان التخصيص انما يكون بانخراج فرد من العام عن الامر المحكوم به عليه والعام ههنا هو المدعى عليه والمحكوم به عليه هو وجوب العيين عليه وحديث اختلاف البيعتين له صورتان أحدهما ان يكون البائع مدعى عليه والثانية ان يكون مدعيها والاول موافقة للعام داخل تحت حكمه غير مستثناة منه والثانية مخالفة للعام لان العام هو باعتبار المدعى عليه وهذا مدعى لا مدعى عليه فهو مخالف له فلا يصح أن يقال بانه مخصص له وان كان التخصيص بالنسبة الى عموم الاحاديث الواردة على وجوب البينة على المدعى بوجه التخصيص ان يقال هذا مدعى ولم يجب عليه البينة فهذا مستقيم وان لم يدعه

ومكدوس في النار فظهر منه انه صلى الله عليه وآله وسلم أول من يشفع فيخلق فان الشفاعة فمن يخرج من النار عن سعة انما تقع بعد ذلك وقد وقع ذلك صرح بها في حديث ابن عمر اختصر في سبأه الذي سألته أنس وأبو هريرة سطولا وقد تقدم في كتابه الزكاة من طريق حمزة بن عبد الله بن جرير عن أبيه بلفظ ان الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الاذن فيبيناهم كذلك استغاثوا ابا آدم ثم موسى ثم محمد فشفع لي يقضى بين الخلق فيعشى حتى يأخذ بخلقة الباب فيؤم بذيئته الله مقاما هوذا يحمده أهل الجمع كلهم انتهى مخلص من القبح من كتاب الرقاق والحاصل ان في حديث ابن عمر وحديث البزار السابق انما ما يزيل الاشكال المذكور الذي استشكله الداودي وغيره والله أعلم (فيقال) وفي رواية فيقول (انطلق فاخرج معك) أي من النار (من كان في قلبه مثقال شعيرة من الله لم نجعل له من النار شيئا) (ثم أجاب عن حديثه) (انطلق فاقبل)

الهامد ثم أخره ساجدا فيقال يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك وسئل تعط واشفع تشفع فأقول يا رب امق امق قال القرطبي
ولولم يكن في ذلك الا الفارق بين من يقول نفسي نفسي وبين من يقول امق امق لكان كافيا (فيقال انطلق فأخرج منها من
كان في قلبه مثقال ذرة) بالذال والراء المتددة (أو خردلة من ايمان فانطلق فافعل ثم أعود فأجده بتلك الهامد ثم أخره ساجدا
فيقال يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك وسئل تعط واشفع تشفع فأقول يا رب امق امق فيقال انطلق فأخرج منها (من كان
في قلبه أدنى أدنى) مرتين وفائدة التكرار التأكيد (مثقال حبة من خردل من ايمان فانخرجه من النار) فهي الآية
تأكيدات اقضية فهو بالغ أقصى المبالغة باعتبار الادنى البالغ هذا المبلغ في الايمان الذي هو التصديق ويحتمل ان
يكون التكرار لتوزيع على الحبة ٥٧٦ وان خردلة أي أقل حبة من أقل خردلة من الايمان وبسبب قدامته حصة

القول بجزئ الايمان وزيادته
ونقصاته كذا في الفتح نقل عن
السكرماني (فانطلق فافعل في
رواية عنه) أي من أنس ثم
أهود الرابعة فأجده بتلك الهامد
ثم أخره ساجدا فيقال يا محمد
ارفع رأسك وقل يسمع لك
(وسئل تعطه) بهاء السكت
(واشفع تشفع) فاعقل يا رب
اتذن لي فيه من قال لا اله الا الله
فيقول عز وجل (وعزني وجلالي
وكبريائي وعظمي لا تخرجن)
بضم الهمزة (منها من قال
لا اله الا الله) أي مع محمد رسول
الله قال القرطبي لم يذكر الرسالة
امالانم - ما لنا تلام في النطق
غالبوا شرطنا كتنفيذ كراول
اولان الكلام في حق جميع
المؤمنين من هذه الامة وغيرها
ولو ذكر الرسالة لكثرة تعدد
الرسائل قال في الفتح والاول اولي
ويحتمل على الثاني انه يكتفى

القائل بالتخصيص ولكن حديث قاله ما يقول البائع مع قوله في بعض الفاظ
الحديث كما تقدم في البيع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالبائع أن يتخلف هو
أهم من الاحاديث القاضية بوجوب البينة على المدعي من وجه لشموله لصورة أخرى
وهي حيث كان البائع مدعي عليه فالظاهر العموم والتخصيص من وجه لا مطلقا وما
الثاني فقد عرفت عدم انتماض الاحاديث المذكورة لتخصيصها بما في المقال

• (باب التشديد في العين الكاذبة) •

(عن أبي امامة الحارثي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع حق امرئ
مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال رجل وان كان شيئا يسيرا قال
وان كان قضيبا من أراك رواء أحد وسلم وابن ماجه والنسائي وعن عبد الله بن عمرو
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الكبائر الاشرار بالله وعقوق الوالدين وقتل
النفوس واليمين الغموس رواء أحمد والبخاري والنسائي وعن عبد الله بن أنيس الجاهلي
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من الكبائر ان تترك بالله وعقوق الوالدين
واليمين الغموس وما حلف حالف بالله عينا صبرا فادخل فيها مثل جناح بعوضة الاجعله
الله نكته في قلبه الى يوم القيامة رواء أحمد والترمذي حديث عبد الله بن أنيس
أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وحسن الحافظ في الفتح اسناده وقال له شاهد من
حديث عبد الله بن عمرو أخرجه ابن أبي حاتم باسناد حسن قوله وان كان قضيبا من أراك
هذا مبالغة في القلة وأن استحقاق النار يكون بمجرد اليمين في اقتطاع الحق وان كان
شيئا يسيرا لا قيمة له قوله الكبائر الخ قد اختلف السلف في انقسام الذنوب الى صغيرة
وكبيرة فذهب الى ذلك الجهم وروى جماعة منهم الاسفرايني ونقله ابن عباس
وحكام القاضي عياض عن الحقين ونسبه ابن بطال الى الاشعرية وقد تقدم قريبا

بالفاظ جامع كان يقول ملا ويؤمن بر - له وقد تمسك بظاهره بعض المتبعة من زعم ان من
وحد الله من أهل الكتاب يخرج من النار ولولم يؤمن بغير من ارسل اليه وهو قول باطل فان من يحد رسالة كذب الله ومن
كذب الله لم يوجد انتهي وفي حديث أبي سعيد فيقول الله شفعت الملائكة وشفعت النبيون وشفعت المؤمنون ولم يبق الا
أرحم الراحمين فيقبض قبض من النار فيخرج منها قوم لم يعملوا خيرا قط وفي حديث جابر عنده لم يقول الله انا أخرج بعلي
وبرحمي وفي حديث أبي بكر وانا أرحم الراحمين ادخلوا الجنة من كان لا يشرك في شيء وفي حديث أبي بكر وانا أرحم الراحمين
لا اله الا الله قال ليس ذلك لان ولكن وعزني وكبريائي وعظمي وجبريائي لا يخرجن من قال لا اله الا الله أي ليس هذا ذلك وانما
أفعل ذلك تعظيما لاسمي واجلالا لتوحيدي قال الطيبي هذا يؤذن بان كل ما قد قيل ذلك بمقدار صغيرة ثم حصة ثم خردلة ثم

ذرة غير الايمان الذي يعزبه عن التصديق والافرار بل هو ما يوجد في قلوب المؤمنين من غيرة الايمان وهو على وجهين أحدهما الزيادة اليقين وطامة اليقظة النفس لان تطاير الادلة أقوى لمدلول وأثبت لقدمه والثاني ان يراد العمل وان الايمان يزيد وينقص بالعمل وينصرف هذا الوجه قوله في حديث أبي سعيد لم يعملوا خيرا قط وفي الحديث الاشعار بالاسقام من التصديق القاي الى اعتبار المقال من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم أذن لي فيمن قال لا اله الا الله واستشكل لانه ان اعتبر تصديق القلب لا ان فهو كمال الايمان فما وجه الترقى من الادنى المؤكد وان لم يعتبر التصديق القاي بل مجرد اللفظ فمدخل المناق وهو موضع اشكال على ما لا يخفى وأجيب بأن يحمل هذا على من أوجد هذا اللفظ وأعمل العمل بقتضاه ولم يتضالج قلبه بتعظيم عليه ولا مناف له فيخرج المناق لوجود التعظيم منه على ٥٧٧ الكفر بدليل قوله في آخر الحديث كافي الرواية الاخرى فأقول يارب ما بقي في النار الا من حبسه القرآن أي

من وجب عليه العمل لودره الكافر وأجاب الطيبي بأن ما يختص بالله تعالى هو التصديق الجرد عن الثمرة وما يختص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الايمان مع الثمرة من ازيد اليقين والعمل فله اليضاري وهذا الحديث يخص به عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدت أبي هريرة أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله مخففاً ويحقل ان يجري على عومه ويحمل على حال أو مقام انتهى لكن قال الطيبي في شرح المشكاة اذا قلنا ان المختص بالله تعالى التصديق الجرد عن الثمرة وان المختص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الايمان معها فلا اختلاف وحصل الجمع انتهى قال في

وجه القوانين وبيان الراجح منهما قال الطيبي الكبيرة والصغيرة أمران نسبيان فلا بد من أمر يضاهان اليه وهو أحد ثلاثة أشياء الطاعة والمعصية والثواب فاما الطاعة فكل ما تنصركه الصلاة مثلاً فهو من الصغائر وأما المعصية فكل معصية يستحق بها علمه بسببها وعيد أو عقاباً يزيد من الوعيد والعقاب المستحق بسبب معصية أخرى فهي كبيرة وأما الثواب ففاعل المعصية ان كان من المقربين فالصغيرة بالنسبة اليه كبيرة فتدور تحت المعاتبة في حق بعض الانبياء على أمور لم تعد من غيرهم معصية انتهى قال الحافظ وكلامه فيما يتعلق بالوعيد والعقاب تخصيص عموم من أطلق أن علامة الكبيرة ورود الوعيد والعقاب في حق فاعلمها لكن يلزم منه ان مطلق قتل النفس مثلاً ليس كبيرة وان ورد الوعيد فيه والعقاب لكن ورد الوعيد والعقاب في حق قاتل ولده أشد فالصواب ما قاله الجمهور وروان المثال المذكور وما أشبهه ينقسم الى كبير وأكبر قال النووي واختاروا في ضبط الكبيرة ختلافاً كثيراً منتشراً فروى عن ابن عباس انهم اكل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب قال وجاء نحوه هذا عن الحسن البصري وقال آخرون هي ما أود الله عليه بنار في الآخرة أو أوجب فيه جزاء في الدنيا قلت وعن نص على هذا الاخير الامام أحمد في ما نقله القاضي أبو يعلى ومن الشافعية الماردي ولفظه الكبيرة ما أوجب فيه الحدود أو توجه اليها الوعيد والمنقول عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم بسند لا بأس به الا ان فيه انقطاعاً وأخرج من وجه آخر متصل لابن عباس برجاله أيضاً عن ابن عباس قال ما نوءد الله عليه بالنار كبيرة وقد ضبط كثير من الشافعية الكبار بضوابط أخر منها يقول امام الحرمين كل جرعة تؤذن بقتل أكثر من مرتكبها بالدين ورقة الديانة وقال الحامي كل محرم لعينه منى عنه له في نفسه وقال الرافعي هي ما أوجب الحد وقبل ما يطق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة هذا أكثر ما وجد للاصحاب وهم الى ترجيح الاول أصيل لكن الثاني أوفق لما ذكره

٧٣ نيل سا الفتح ويحقل وجهها آخر وهو ان المراد بقوله ليس ذلك لأن مباشرة الاخراج لا أصل للشفاعة وتكون هذه الشفاعة الاخيرة وقعت في اخراج المذكورين فأجيب الى أصل الاخراج ومنع من مباشرة فتسبب الى شفاعته في حديث أم ربيعة بشة اعني لكونه ابداً يطلب ذلك والعلم عند الله انتهى والحديث أخرجه مسلم في الايمان والنسائي في التفسير قاله القسطلاني قلت وأخرجه البخاري أيضاً في باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة والفاظه مختلفة وفي بعض طرقه فاستأذن على ربي دار قال القسطلاني أي جنته التي اتخذها الاولياته والاضافة للتشريف وقال في المصابيح أي في حال سكوت في جنته وفي الحديث الرد على المعتزلة والخوارج في فهم الشفاعة لاصحاب الكبار وبيان أفضلية بيتنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم لم على جميع الانبياء وان الشفاعة أنواعاً أي بها أهل السنة منها

الخلاص من قول الموقر وهي خاصة بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم وهذه لا ينكرها أحد من فرق الامة ومنها الشفاعة في قوم يدخلون الجنة بغير حساب وخص هذه المنزلة من لاتبعة عليه ومنها الشفاعة في رفع الدرجات ولا خلاف في وقوعها ومنها الشفاعة في اخراج قوم من النار عصاة أدخلوها بنوهم وهذه التي انكروها وقد ثبتت بها الاخبار الكثيرة وأطبق أهل السنة على قبولها كذا في الفتح (عن أبي هريرة) (مد الرحمن بن صخر) (رضي الله عنه) انه (قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (كتمان) خير مقدم وما بعدة صفة بعد صفة أي كلامان فهو من باب اطلاق الكلمة على الكلام ككلمة الشهادة والمبتدأ ههنا الله الى آخره والنسبة في تقديم الخبر شريك السامع الى المبتدأ وكما طال الكلام في وصف الحبيب حسن تقديمه لان كثرة الاوصاف الجميلة تزيد السامع شوقا ٥٧٨ (حيث ان الى الرحمن) تلفية حبيبة أي محبوبة بمعنى المفعول

الفاعل وفعل اذا كان بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث اذا ذكر الموصوف نحو رجل قتل وامراة قتل فان لم يذكر الموصوف فرق بينهما نحو قتل وقبلة وحيث قد قسوا وجه لحق علامة التانيث هنا أجيب بان التسمية جائزة لا واجبة وقيل انما انتهي المناسبة الحقيقية والتقبلة لانهم ما معنى الفاعلة لا المفعولة أو التاء لتقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية وقد يطلق على ما لم يقع لكنه متوقع كمن يقول خذ ذبيحتك للشاة التي لم تذبح فاذا وقع عليها الفعل فهي ذبيحة حقيقته وخص لفظ الرحمن بالذكر لان المقصود من الحديث بيان سعة رحمة الله تعالى على عباده حيث يجافى على العمل القليل بالثواب الكثير وهذا من محاسن البديع والمعنى محبوبة فانتهاج محبة الله ليعيدها ارادة ايصال الخير والكرام (خيفتان على اللسان) لئلا يروى فيهما وسهولة خروجهما فالنطق وانزل بهما سريعا وذلك لانه ليس فيهما من حروف الشدة المعروفة عند أهل العربية وهي الهمزة والباء الموحدة والتاء المثناة القوية والياء والواو المهملة والكاف ولا من حروف الاستعلاء أيضا وهي الخاء المعجمة والصاد والضاد والظا والطاء والفاء الموحدة والظا المعجمة وقوام يستقل أيضا من الحروف التاء المثلثة والسين المعجمة وليستافيهما ان الأفعال أثقل من الالفاظ وليس فيهما ما يستقل كالذي لا ينصرف وليس فيهما من ذلك وقد اجتمعت فيهما حروف اللين الثلاثة الالف والواو والياء وبالجملة فالحروف السهلة الحقيقية فيهما أكثر من العكس وانظر الفقه في اللغة كلامهما وروايتهما (ثقلتان في الميزان) حقيقة لكثرة الاجور

عند تفصيل الكائنات هي وقد استشكل بأن كثير مما وردت النصوص بكونه كبيرة لاحد فيه كالعقود واجب بان مراد قائله ضبط ما لم يرد فيه نص بكونه كبيرة وقال ابن عبد السلام في القواعد لم أقف لاحد من العلماء على ضابط لكثرة كبيرة لا يسلم من الاعتراض والاولى ضبطها بما يشبه عريته ما ون مرتبها بذنبه اشعار ادون الكائن المنصوص عليها قال الحافظ وهو ضابط جيد وقال القرطبي في المنهم الرابع ان كل فقب نص على كبره أو عظمه أو وقعد عليه بالعقاب أو علق عليه حدا واشتد الشك عليه فهو كبيرة وكلام ابن الصلاح يوافق ما نقل أولاه عن ابن عباس وزاد ايجاب الحد وعلى هذا يكثر عدد الكائن وهذا الكلام في غير ما قد ورد النص الصريح فيه أنه كبيرة أو من الكائن أو كبر الكائن وقال الواحدى ما لم ينص الشارع على كونه كبيرة فالحكمه في اخفائه أن يمنع العبد من الوقوع فيه خشية أن يكون كبيرة كاخفاء ليلة القدر وساعة الجمعة والاسم الاعظم قوله عيسى برأى الزمهم واحدس عليها وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم وانما أطلق الصبر عليها وان كان صاحبها هو المصبر ولانه انما صبر من أجلها أي حبس فوصفت بالصبر واضيف اليه مجازا كذا في النهاية والنسبة الاثر

(باب الاكتفاء في العين باللفظ بالله وجواز تغايظها باللفظ والمكان والزمان)

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف بالله قلبه صدق ومن حلف له بالله قلبه من ومن لم يرض فاجب من الله رواه ابن ماجه * وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل حلفا حلف بالله الذي لا اله الا هو ما له عندي شيء يعني المدعي رواه أبو داود * وعن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له يعني ابن صوريا ذكر كم بالله الذي نجياكم من آل فرعون وأقطعكم البحر وظلل عليكم الغمام

الله ليعيدها ارادة ايصال الخير والكرام (خيفتان على اللسان) لئلا يروى فيهما وسهولة خروجهما فالنطق وانزل بهما سريعا وذلك لانه ليس فيهما من حروف الشدة المعروفة عند أهل العربية وهي الهمزة والباء الموحدة والتاء المثناة القوية والياء والواو المهملة والكاف ولا من حروف الاستعلاء أيضا وهي الخاء المعجمة والصاد والضاد والظا والطاء والفاء الموحدة والظا المعجمة وقوام يستقل أيضا من الحروف التاء المثلثة والسين المعجمة وليستافيهما ان الأفعال أثقل من الالفاظ وليس فيهما ما يستقل كالذي لا ينصرف وليس فيهما من ذلك وقد اجتمعت فيهما حروف اللين الثلاثة الالف والواو والياء وبالجملة فالحروف السهلة الحقيقية فيهما أكثر من العكس وانظر الفقه في اللغة كلامهما وروايتهما (ثقلتان في الميزان) حقيقة لكثرة الاجور

المدرسة انما تلهما والحسنات المضاعفة للذاكرين ما قال في القبح وصفهما بالثقل والقليل ان قللة العمل وكثرة الثواب وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنة وخفة السيئة فقال لان الحسنة حضرت مرارها وغابت حلاوتها فثقلت فلا يحمل ثقلها على تركها والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارها فلا يثقل ثقلها على ارتكابها والواو في قوله (سبحان الله وبحمده) للحال أي اسبحه من باب اسجد أي لمن أجل توفيقه لي للتسبيح وقيل عاطفة أي أسبحه واتدبس بحمده واما الباء فبسيطة أي أسبح الله وأثنى عليه بحمده وقيل للمصاحبة وقيل للاستعانة ثم ان جنس الحمد كما قاله بعض العلماء لما وقع ذكره بعد التقديس عن كل ما لا يليق به تعالى بغير تخصيص بعض الحمد من ضمن الكلام واستلام اثبات جميع الكمالات الوجودية الجاثرة له مطابقة ولزم منه التقديس عن كل ٥٧٩ ما لا يليق وهو كل ما يستعمل ولا يجامعها

هذا مع أن كلمة التمجيد لا تبدل على الذات المقدسة المستمرة للكمالات اجمع وكذا الصفات وبحمده الى الهوية الخاصة السبوحية القدوسية الجامعة لجميع خاصيات الذات الواجبة وخواصها فهذه الكلمة اشقلت على اسمي الذات اللذين لا اجمع منهما أحدهما فيه اعتبارا بعبادة أحكام الشهادة والغيب والآخر فيه أحكام الغيب وغيب الغيب وأيضا تشقل على جميع التقديسات والتزيينات وعلى جميع الاسماء والصفات وعلى كل توحيد وختم بقوله (سبحان الله العظيم) ليجمع بين مقايي الزجاء والخوف اذ معنى الرحمن يرجع الى الانعام والاحسان ومعنى العظيم يرجع الى الخوف من هيئته تعالى قال ابن بطال هذه الفضائل الواردة في فضل الذكر انما هي لاهل

وانزل عليكم المن والسلوى وانزل التوراة على موسى أتجدون في كتابكم الرجم قال ذكرني بعظيم ولا يسمعني ان كذبك وساق الحديث رواه أبو داود وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخلف عنده هذا المنبر عبد ولا أمة على عين آفة ولو على سواد رطب الا أوجب الله له النار وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخاف أحد على منبري كاذبا لا يتوأمقعه من النار رواه أحمد وابن ماجه وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولا هم عذاب أليم ورجل على فضل ما بالفلانة يجنمه من ابن السبيل ورجل يبيع الامام لا يبايعه الا لادنيا فان أعطاه منها وف له وان لم يعطه لم يف له ورجل يبيع ساعة بعد العصر فخاف بالله لا يذهب بكذا وكذا فصدقه وهو على غير ذلك رواه الجماعة الا الترمذي وفي رواية ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ورجل حلف على سبعة أقدأعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقتطع بها مال امرئ مسلم ورجل منع فضل ماء فيقول الله اليوم أمنعت فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يدالك رواه أحمد والبخاري حديث ابن عمر قال ابن ماجه في سننه حدثنا محمد بن اسمعيل بن حمزة حدثنا أسباط بن محمد عن محمد بن جحلان عن نافع عن ابن عمر فذكره ومحمد بن اسمعيل المذكور ثقة وبقية اسناده رجال الصحيح وحديث ابن عباس أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده عطاء بن السائب وفيه مقال وقد أخرجه البخاري ومقرؤا بآثاره حديث عكرمة هو مرسل وقد سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسناده رجال الصحيح ويؤيده ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني لليهود أنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى

الشرف في الدين والكمال كالمهارة من الحرام والمخاصي العظام فلا تظن ان من ادمن الذكروا صر على ما شاء من شهوته وانهم كدين الله وحرمانه انه يلحق بالمطهرين المقدسين ويبلغ منازلهم بكلام أجراءه على اسانه ليس معه تقوى ولا عمل صالح قال الكرماني صفات الله وجودية كالعالم والقدرة وهي صفات الاكرام وعدمية كالانبريك له ولا مثل له وهي صفات الجلال فالصحيح اشارة الى صفات الجلال والتعبد اشارة الى صفات الاكرام وترك التعبد شعرا بالتعظيم والمعنى انهم عن جميع النقائص وأحمد بجميع الكمالات قال والنظم الطبيعي يقتضي تقديم التخليقة على التعلية فقدم التسبيح الدال على التخلي على التعبد الدال على التعلية وقدم لفظ الله لانه اسم الذات المقدسة الجامعة لجميع الصفات والاسماء الحسنى ووصفه بالعظم لانه الشامل لسبب لا يليق به واثبات ما يليق به اذ العظمة الكاملة مستلزمة لعدم النقص والمثبل ونحو ذلك وكذا العلم

بجميع المعلومات والقدرة على جميع المقدورات ونحو ذلك وذكر التسبيح متنسبا بالحمد لم يثبت الكمال له نصيا وإثباتا وكر
 تا كيدا ولان الاعتناء بشأن التنزيه أكثر من جهة كثرة المخالفين ولهذا جاء في القرآن الكريم بعبارة مختلفة نحو سبحان
 وسبح بافظ الامر وسبح بافظ الماضي ويسبح بافظ المضارع ولان التنزيهات تدرك بالهقل بخلاف الكالات فانه يقصر عن
 ادراك حقائقها كما قال بعض الحكماء في الالهية لا تعرف الا بطريق السلب كما في العلم لا يدرك منه الا انه ليس بجاهل
 فاما معرفة حقيقة علمه فلا سبيل اليه قال شيخ الاسلام سراج الدين البايني في كلامه على مناسبة ابواب صحيح البخاري لما
 كان أصل العصة أو لا وآخرها ونوحيد الله ختم بكتاب التوحيد وكان آخره الاوراني يظهر به المقلع من الناس نقل الاعمال
 وختم بالحمد آخر تراجم الكتاب فبدأ بحديث ٥٨٠ انما الاعمال بالنيات وذلك في الدنيا وختم بان الاعمال توزن يوم

القيامة وأشار الى انه انما ينقل
 منها ما كان بالنية الخاصة لله
 تعالى وفي الحديث الذي ذكره
 ترغيب وترغيب من وحث على
 الذكر المذكور ولحمية الرحمن له
 والخفة بالنسبة الى ما يتعلق
 بالعمل والنقل بالنسبة لظهور
 الثواب وبما ترتيب هذا الحديث
 على أسلوب عظيم وهو ان حب
 الرب سابق وذكر العبد وخفة
 الذكر على لسانه قال ثم يبان
 ما فيها من الثواب العظيم
 النافع يوم القيامة انتهى ملخصا
 وقال السكرماني تقدم في أول كتاب
 التوحيد بيان ترتيب ابواب
 الكتاب وان الختم لمباحث كلام
 الله تعالى لانه مدار الوحي وبه
 ثبت الثمرات ولهذا افتتح بيده
 الوحي والانتها الى ما فيه الابتداء
 ونعم الختم به اول لكن ذكر هذا
 الباب ليس مقصودا بالذات بل
 هو لارادة أن يكون آخر الكتاب

ما تجدون في التوراة على من زنى وفي اسناده مجهول لان الزهري قال أخبرنا رجل من
 مزينة ونحن عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وحديث أبي هريرة الاول المذكور في
 الباب أخرجه أيضا الحافظ في المسند وتدرج حديث جابر أخرجه أيضا مالك وأبو داود
 والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحافظ وغيرهم كذا في الفتح ورجال اسناده
 عند ابن ماجه كلهم ثقات وفي الباب عن أبي أمامة بن ثعلبة عند النسائي بإسناد رجاله
 ثقات رفعه من - ملف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة
 الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا قوله من حلف بالله في نفسه
 دليل على انه يكفي مجرد الحلف بالله تعالى من دون أن يضم اليه وصف من أوصافه ومن
 دون تغليب بزمان أو مكان قوله قال له يعني ابن صوريا يضم الصادق الملهة وتكون
 الواو وكسر الراء الملهة حمود أصل القصة أن جماعة من اليهود أتوا النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وهو جالس في المسجد فقالوا يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة زنيا
 فقال اتوني بأعلم رجل منكم فأتوه بابن صوريا قوله وأزل عليكم المن والسلوى
 أكثر المفسرين على ان المن هو الترفيعين وهو نبي أيض كالتبج والسلوى طير يقال له
 السمان في نفسه دليل على جواز تغليب الأيمن على أهل الذمة فيقال لليهودي بمنزلة ما حاله
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن أراد الاختصاص قال قل والله الذي أنزل التوراة على
 موسى وان كان نصرانيا قال له قل والله الذي أنزل الانجيل على عيسى قوله ذكرته
 بتشديد الكاف المفتوحة قوله ان كذبك بفتح الهـ مزة وكسر الذال المجهة يعني فيما
 ذكرته في قوله عبد ولا أمة أي ذكر ولا أتى قوله ولوعلى سوار الرطب انما يخص الرطب
 لانه كثير الوجود لا يساع باليمن وهو لا يكون كذلك الا في مواطن نباته بخلاف اليابس
 فانه قد يعمل من بلد الى بلد فيباع قوله ثلاثة لا يكلمهم الله الخ فيه دليل على أن حالهم
 يوم القيامة حال الغضوب عليهم لان هذه الامور لا تكون الا عند الغضب فهي كناية عن

التسبيح والتحميد كما انه ذكر حديث انما الاعمال بالنيات في أول الكتاب لارادة بيان اخلاصه فيه كذا قال
 وفي الفتح والذي يظهر انه قصد ختم كتابه بمادل على وزن الاعمال لانه آخر آثار التكليف لانه ليس بعد الوزن الا الاستقرار
 في احسدى الدارين الى ان يريد الله اخراج من قضى به عذبه من الموحدين فيخرجون من النار بالشفاة قال السكرماني
 وأشار أيضا الى انه وضع كتابه قسطا سوميغا يرجع اليه وانه سمى على من يسره الله تعالى له وفيه اشعار لما كان عليه البخاري
 في حاله أو لا وآخره قبل الله تعالى منه وجزاء أفضل الجزاء قلت وفي الحديث من القوائد الحث على اقامة هذا الذكر وقد
 ورد من وجه آخر عن أبي هريرة حديث آخر لفظه من قال سبحان الله ومحمده في يوم مائة مرة طحت خطيائه وان كانت مثل
 زبد البحر واما الشبان واذا ثبت هذا في قول سبحان الله ومحمده وحدها فاذا أضيف اليها الكلمة الاخرى فالذي يظهر انها

الله والله أكبر أى أفضل الذى ذكر بعد كتاب الله والموجب لفضلها اشتغالها على جمله أنواع الذكرك من التثنية والتعظيم والتعجيد ودلائلها على جميع المطالب الالهية اجمالاً لان الناطق المتدرج في المعارف يعرفه سبحانه ولا ينعوت الجلال الذى تفرزه ذاته عما يوجب حاجته أو نقصان صفات الاكرام وهى الصفات الثبوتية التى يستحق بها الحمد ثم يعلم ان من هذا شأنه لا يمتثل له غيره ولا يستحق الالهية سواء فكشف له من ذلك انه أكبر اذ كل شئ هالك الاوجهه وفي الترمذى وقال حديث غريب عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال التسبيح نصف الميزان والحمد لله تملؤه ولا اله الا الله ليس لها حجاب دون الله حتى تقضى اليه رفته وجهان أحدهما أن يراد التسوية بين التسبيح والتعظيم بان كل واحد منهما مأخذ نصف الميزان فيلآن الميزان معا وذلك لان الاذكار التى هى أم العبادات ٥٨٢ البدنية الغرض الاصل من شرعها ينحصر فى نوعين أحدهما التثنية

والآخر التعظيم والتسبيح يستوعب القسم الاول والتعظيم يتضمن القسم الثانى وثانيهما ان يراد تفضيل الحمد على التسبيح وان ثوابه ضعف ثواب التسبيح لان التسبيح نصف الميزان والتعظيم وحده يملؤه وذلك لان الحمد المطلق انما يستحقه من كان معزاً عن النقائص منعوتاً ينعوت بالجلال وصفات الاكرام فيكون الحمد شاملاً للامرين وأعلى القسمين والى الوجه الاول أشار عليه الصلاة والسلام بقوله كلمتان خففتان على اللسان ثقيلتان في الميزان وقوله لا اله الا الله ليس لها حجاب لانها اشقت على التثنية والتعظيم ونفى ما سواه تعالى صريحاً ومن ثم جعله من جنس آخر لان الاولين دخلاً في معنى الوزن والمقدار في الاعمال وهذا حصل منه القرب الى الله تعالى من غير

ذلك عن لا يساعده عليه وقد كان الغالب من تحليفه صلى الله عليه وآله وسلم لغيره وحلقه هو الاقتصار على اسم الله مجرداً عن الوصف كما في قوله والله لا أحلف على شئ فأرى غيره خيراً منه الا ثبت الذى هو خير وكفرت عن عيني وكفى تحليفه صلى الله عليه وآله وسلم لركانة قاته اقتصاراً على اسم الله وتارة كان يحلف صلى الله عليه وآله وسلم فيقول لا الذى نفسى بيده لا ومقلب القلوب وقال تعالى فيقسمان بالله ومن جملته ما استدله به البخارى على عدم وجوب التغليب حديث شاهد له أو عينه ووجه ذلك ان الذى أوجب به النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو ما لم يكن اليمين وهى تصدق على من حلف فى أى زمان وأى مكان فن يذل لنفسه أن يحلف له حنث هو ولم يجبه الى مكان مخصوص ولا الى زمان مخصوص فلهذا يذل ما أوجب به الشارع ولا يلزمه الزيادة على ذلك لان الذى تعبد به هو اليمين على أى صفة كانت ولم يتعبد بأشياء الايمان جرماً وأعظمها ذنباً على انه قد ورد في اليمين التى يقطع بها حق امرئ مسلم من الوعيد ما ليس عليه من مزيد كما في الباب الذى قبل هذا انهم من الكفار ومن موجبات النار وايسر في الحلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم وبعد العصر زيادة على هذا فالحق عدم وجوب اجابة الحالف لمن أراد تحليفه في زمان مخصوص أو مكان مخصوص أو بانفاذ مخصوصه وقد روى ابن رسلان انهم لم يختلفوا في جواز التغليب على الذى فان صح الاجماع فذلك عند من يقول بجبته وان لم يصح فغاية ما يجوز التغليب به هو ما ورد في حديث الباب وما يشابهه من التغليب باللفظ وأما التغليب بزمان معين أو مكان معين على أهل الذم فممثل أن يطلب منه أن يحلف في الكائنات أو نحوها فلا دليل على ذلك

• (باب ذم من حلف قبل أن يستحلف) •

(عن ابن عمر قال خطبنا عمر بالجابية فقال يا أيها الناس انى قت قبكم كقيام رسول الله

ساجد ولا مانع وفي مسلم من حديث جويرية أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهى في مسجد لها ثم رجع بعد أن أضحى وهى جالسة قال ما زلت على الحال التى فارقتك عليها قالت نعم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتن سبحان الله وبهمد عدد خلقه ورضاه نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته صرح في القرينة الاولى بالعدد وفي الثالثة بالزنة وترك الثانية والرابعة معهما ليؤذن بأنهما لا يدخلان في جنس العدد والموزون ولا يحصرهما المقدار لا حقيقة ولا مجازاً فيحصل الترقى حيث نمن عدد الخلق الى رضا الحق ومن زنة العرش الى مداد الكلمات وفي الترمذى من حديث سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه انه دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم على امرأته بين يديه انرى أوجعى نسجته فقال لا أخبرك بما هو أبسر عليك من هذا

أو أفضل سبحانه الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك وفي قوله عدد ما هو خالق اجمال بعد تفصيل لان اسم الفاعل اذا استند الى الله تعالى يفيده الاستقرار من بدو الخلق الى الابد وفي الترمذي وقال حديث حسن غريب عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعنت ابراهيم عليه السلام ليلة أسري بي فقال يا محمد اقرئ أمك مني السلام وأخبرهم ان الجنة طيبة التربة عذبة الماء وانهم قيعان وان غرامها سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر والقيعان جمع القاع وهو المستوى من الأرض والغراس جمع غرس وهو ما يغرس والغرس انما يصلح في التربة الطيبة ويغرس بالماء المذهب ٥٨٣ اي أعلمهم ان هذه الكلمات تورث فائدها الجنة وان

الساعي في اكتساب الايضاع سعيه لانها المغرس الذي لا يتلف ما استودع فيه فانه التورث شي وقال الطيبي ههنا اشكال لان هذا الحديث يدل على ان أرض الجنة خالية عن الاشجار والقصور ويدل قوله تعالى جذات تجري من تحتها الانهار وقوله تعالى أعدت للمتقين على انها غير خالية عنها لانها انما سميت جنة لاشجارها المتسكينة المظلة بالنفاد اغصانها وتركيب الجنة دائرة على معنى الستروانها مخلوقة معدة والجواب انها كانت قيعانا ثم ان الله تعالى أوجدها بعضه وسعة رحمة فيها اشجار وقصورا على حسب اعمال العاملين لكل عامل ما يختص به بحسب عمله ثم ان الله تعالى لما يسر ما خلق له من العمل اينال به ذلك الثواب جعله كالفارس لتلك الاشجار على سبيل المجازاة لا فالسبب على

صلى الله عليه وآله وسلم لم يبق قال أو صيكم بأصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسحوا الكذب حتى يخلف الرجل ولا يسبحه ولا يشهد الشاهد ولا يشهد الشاهد ولا لا يحملون رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان عليكم بالجماعة واياكم والفرقة فان الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد من أراد بحبوة الجنة فليؤم الجماعة من سرته حسنته وساءت سيئته فذلك المؤمن رواه أحمد والترمذي قال الترمذي بعد ان اخرج هذا الحديث هذا حديث حسن صحيح غريب من ههنا الوجه وقد روى ههنا الحديث من غير وجه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتهمى وأخرجه أيضا ابن حبان وصححه قوله أو صيكم بأصحابي قد وقع الاختلاف فيمن يسهو اطلاق اسم الصحابي عليه وهو مبسوط في موطنه من علم الاصطلاح قوله الجارية بالجيم قال في القاموس هو حوض ضخم والجماعة قرية يدمشق وباب الجارية من أبوابها اتهمى والمراد هنا القرية قوله ثم يفسحوا الكذب رتب صلى الله عليه وآله وسلم لم يفسحوا الكذب على انقراض النساك فالقرن الذي بعده ثم من بعده الى القيامة قد فسد فيهم الكذب بهذا النص فعلى المتنبذ من حاكم أو عالم أن يبالغ في تعويف أحوال الشهادة والخبرين وان لا يجعل الاصل في ذلك المصدق لان كل شهادة وكل خبر قد دخل الاحتمال ومع دخول الاحتمال يمنع القبول الابعاد معرفة صدق الخبر والشاهد بأى دليل وأقل الاحوال انه ليس ممن يجازى على الكذب ويجازى في أقواله ومن ههنا الحينة لم يقبل المجهول عند علماء المتقول لان العدالة ملائكة والملائكة مسبوقة بالعدم فمن لا تعرف عدالته لا تقبل روايته لان الفسق مانع فلا بد من تحقق عدمه وكذلك الكذب مانع فلا بد من تحقق عدمه كما تقرر في الاصول وفي الحديث التوصية بخير القرون وهم الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقد وعدنا أن نذكر ههنا طرقات الكلام على

المسبب ولما كان سبب إيجاد الله تعالى الاشجار عمل افعال اسناد الغراس اليه والله أعلم قال في الفتح ومما اتفق له أى للجباري من المناسبات التي لم يؤمن شبه عليها انه يعنى غالباً بان يكون في الحديث الاخير من كل كتاب من كتب ههنا الجامع مناسبة لخطه ولو كانت الكلمة في انشاء الحديث الاخير ومن الكلام عليه كقوله في آخر حديث بدء الوحي فكان ذلك آخر شأن هرقل وقوله في آخر كتاب الايمان ثم استغفر فترتل هكذا ساق آخر كل كتاب الى أن قال وآخر الاعتصام سبحانه هذا بهتان عظيم قال ولما كان التصحيح مشروعا في الختام ختم الجباري رحمه الله كتابه بكتاب التوحيد والحمد لله والتسبيح آخر دعوى أهل الجنة قال الله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقد ورد في حديث أبي هريرة في ختم المجلس ما أخرجه الترمذي في الجامع والنسائي في اليوم والليلة وابن حبان في صحيحه والطبراني

في الدعاء والالحام في المستدرک کلهم عنه رضی الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جلس في مجلس وكره فيه اللفظ فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك الاغفر له لما كان في مجلسه ذلك هذا اللفظ الترمذي وقال حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث سميل الا من هذا الوجه وفي الباب عن أبي بزة وعائشة وقال الحاکم صحيح على شرط مسلم قال البخاري هذا حديث ملج لا أعلم به ذا الا سناد في الدنيا غير هذا الحديث الا انه معلول وقد سبقه الى هذا التعديل أحمد بن حنبل وعليه يرى أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وذو كرشج الاسلام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الحافظ في النكت التي جمعها على علوم الحديث لابن الصلاح ان هذا الحديث ورد من رواية جماعة من الصحابة عددهم سبعة ٥٨٤ زيادة على من ذكر الترمذي واحال ببيان ذلك على تخريجه لاحاديث

الاحياء قال الحافظ ابن حجر وقد تتبع طرقه فوجدته من رواية خمسة آخرين فكملوا خمسة عشر نفسا ومعهم صحابي لم يسم فلم أضفه الى العدد لاحتمال أن يكون أحدهم انتهى ثم ذكر طرقه لمختصاته قال وأسانيد هذه المراسيل جيد وفي بعض هذا ما يدل على أن الحديث أصلا وقد استوعبت طرقها وبينت اختلاف أسانيدها وألفاظ متونهم افعيا لفته على علوم الحديث لابن الصلاح في الكلام على الحديث المعلول انتهى قال القسطلاني قال القاضي اعمل المعنى انهم اذا دخلوا الجنة وعانوا عظمة الله وكبرياءه يحمدوه وتعتبونه بعبادته الجلال ثم جاءهم الملائكة بالسلامة من الآفات والقوز بأصناف الكرامات في مدوه وأثنوا عليه بصفات

ما ورد من معارضة الاحاديث القاضية بأفضلية الصحابة فنقول قد تقدم في باب من أعلم صاحب الحق بشهادة له عنده ودم من أدى شهادة من غير مسألة حديث عمران بن حصين وحديث أبي هريرة ان خير القرون قرنه صلى الله عليه وآله وسلم وفي ذلك دليل على انهم الخيار من هذه الامة وأنه لا أكثر خيرا منهم وقد ذهب الجمهور الى أن ذلك باعته بما ركل فرد فرد وقال ابن عبد البر ان التفضيل انما هو بالنسبة الى مجموع الصحابة فانهم أفضل من بعدهم لا كل فرد منهم وقد أخرج الترمذي باسناد قوي من حديث أنس مرفوعا مثل أمي مثل المطر لا يدري أوله خير أم آخره وأخرجه أبو يعلى في مسنده باسناد ضعيف وصححه ابن حبان من حديث عمار وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عبد الرحمن بن جبير بن نفير باسناد حسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدركن المسيح أقواما انهم لئلا أخرجهم من الدنيا ولن يخزي الله أمة أنا وأولها والمسيح آخرها ولكنه مرسلا لان عبد الرحمن تابعي وأخرج الطيالسي باسناد ضعيف عن عمر رفعه أفضل الخلق ايمانا قوم في أصلاب الرجال يؤمنون بي ولا يروني وأخرج أحمد والدارمي والطبراني باسناد حسن من حديث أبي جهم قال قال أبو عبيدة يا رسول الله أحد خير منا أسنانا معك وجاهدنا معك قال قوم يكفون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني وقد صححه الحاکم وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة رفعه باسناد صحيح عن غريسا كباذق طوي للغبراء وأخرج أبو داود والترمذي من حديث ثعابة رفعه تأني أيام للعامل فيهن أجر خمسين قبل منهم أو منا يا رسول الله قال بل منكم وجمع الجمهور بأن العصبية لها فضيلة ومزية لا يوازها شيء من الاعمال فان مصعب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة العصبية وان قصر في الاعمال وفضيلة من بعد الصحابة باعتبار كثرة الاعمال المستلزمة لكثرة الاجور فاصل هذا الجمع أن التخصيص على فضيلة الصحابة باعتبار فضيلة العصبية وأما باعتبار ما مال الخيرة منهم كغيرهم فديون بعد من بعدهم من

الاکرام قال في فتوح الغيب واهل الظاهر ان يضاف السلام الى الله عز وجل اكراما لاهل الجنة هو وينصره قوله تعالى في سورة يس سلام قولامن رب رحيم أي يسلم عليهم بغير واسطة مباغنة في تعظيمهم واكرامهم وذلك مقتضاها وهذا يدل على انه يحصل للمؤمنين بعد نعيمهم في الجنة ثلاثة أنواع من الكرامات اولها سلام قولامن رب رحيم وثانيها ما يقولون عند مشاهدتها سبحانك اللهم وهي سطوع نور الجلال من وراء حجاب الجلال وثالثها شأن اقتران اللهم بسبحانك في هذا المقام كأنهم لما رأوا اشعة تلك الانوار لم يبالوا بالكلية ان لا يرفعوا أصواتهم وآخرها أجل من منما ولذلك حقوا الدعاء عند رؤيتهم بالحمد لله رب العالمين وما هي الا نعمة الرؤية التي كل نعمة دونها فكان الكرامات الاول كالنعمتين الثالثة وما أشد طيباق هذا التأويل بما روته عن ابن عباس عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينال أهل الجنة

في نعمهم اذ سطر لهم نور فرعوادوسهم فاذا الرب سبحانه وتعالى قد اشرف عليهم من فوقهم فقال السلام عليكم يا اهل الجنة قال وذلك قوله تعالى سلام قولامن رب رحيم قال فيمنظر اليهم ويتظرون اليه الا يلفتون الى شيء من النعيم ماداموا يتظرون اليه حتى يحببهم ويوق نوره والله يقول الحق وهو يهدي السبيل والله اعلم ثم اسند القسطلاني الى جماعة من الحفاظ عن عائشة قالت ما قلته قالت ما جلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجلسا ولا نقرأنا ولا صلى الا ختمت ذات بكلمات فقلت يا رسول الله اراك ما تجلس مجلسا ولا تقرأنا ولا تصلي صلاة الا ختمت بكلمات قال نعم من قال خيرا كن طابعا له على ذلك الحديث من قال شرا كانت كفارة له سبحانه اللهم وجهك لا اله الا انت استغفرك وأتوب اليك وهذا الحديث أخرجه النسائي في اليوم واليلة وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٥٨٥ وكرم الله وجهه قال من أحب أن يكال بالمكال الا وفي فليقل آخر مجلسه

أو حين يقوم سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين هذا آخر كلام القسطلاني في شرح البخاري وعليه ختم الشرح وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري ورأيت ختم هذا الفتح بطريق من طريق هذا الحديث مناسبة للغم أسوقها بالسند المتصل العالي بالسمع والاجازة الى منتهاه ثم ساق الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس مجلسا أو صلى تكلم بكلمات فسالته عن ذلك فقال ان تكلم بكلام خيرا كان طابعا عليه يعني خاتما عليه الى يوم القيامة وان تكلم بغير ذلك كانت كفارة له سبحانه اللهم وجهك لا اله الا انت استغفرك وأتوب اليك

هو أكثر أعمالهم أو من بعضهم فيكون أجره باعتبار ذلك أكثر فكان أفضل من هذه الحقيقة وقد يوجد فيهم بعد ذلك من هو أقل عملهم أو من بعضهم فيكون من هؤلاء من هذه الحقيقة وبشكل على هذا الجمع ثابت في الاحاديث العديدة في العصابة بالفاظ لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مدأ أحدكم ولا نصيفه فان هذا التفضيل باعتبار خصوص أحوال الأعمال لا باعتبار فضيلة العصابة وبشكل عليه أيضا حديث ثعلبة المذكور فانه قال للعامل فيمن أجر خسين رجلا ثم بين ان الله يميز بين من العصابة وهذا مر صريح في أن التفضيل باعتبار الأعمال فاقتضى الاول أفضلية العصابة في الأعمال الى حد يفضل نصف مداهم مثل أحد ذهبا واقتضى الثاني تفضيل من بعدهم الى حد يكون أجر العامل أجر خسين رجلا من العصابة وفي بعض ألفاظ حديث ثعلبة فان من رواه لكم أيا ما الصبر فيمن كأنه يرض على الجهر أجر العامل فيمن أجر خسين رجلا فقال بعض العصابة من أباي رسول الله أو منهم فقال بل منكم فقرر بعد ذلك كراه عدم صحة ما جمع به الجمهور وقال النووي في حديث أمي ~~كك~~ المطرانة يشق عليه على الذين يرون عيسى ويدركون زمانه وما فيه من الخير أي الزمانين أفضل قال وهو هذا الاشتباه من دفع بصريح قوله صلى الله عليه وآله وسلم خير القرون قرني ولا يخفى ما في هذا من التعسف الظاهر والذي أوقعه فيه عدم ذكر فاعل يدرى فحمله على هذا وغفل عن التشبيه بالمطر المفيد لوقوع التردد في الظيرية من كل أحد والذي يستفاد من مجموع الاحاديث ان للعصابة منزلة لا يشاركهم فيها من بعدهم وهي محبة صلى الله عليه وآله وسلم ومشاهدته والجهاد بين يديه وانفاذا وأمره ونواهيته ولن بعدهم منزلة لا يشاركهم العصابة فيها وهي إيمانهم بالغيب في زمان لا يرون فيه الذات الشريفة التي جعت من المحاسن مائة ودينار كل مشاهد الى الايمان الامن حقت عليه الشفاعة وأما باعتبار الأعمال فاعمال العصابة فاضلة مطلقا من غير تقييد بحالة مخصوصة كما يدل عليه لو أنفق أحدكم

٧٤ نيل سا انتهى وهذا الحديث هو الذي ختم عليه القسطلاني شرحه لكن طريقة غير طريق الحافظ ثم قال الحافظ في آخر الفتح فرغ منه جامعه أحمد بن علي بن محمد الكافي النسب العسقلاني الاصل المصري المولود في القاهرة في أول يوم من شهر رجب سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة روى ما لحقته في هذا الكرام في ثاني عشر من رجب منها وكان جمعه لا مقدمة في سنة ثلاث عشرة وشروعه في الشرح في أول سنة سبع عشرة ووقع الحد باطننا وظاهرا وأولا وأخرا انتهى وقال القسطلاني في آخر شرحه ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري قد فرغت من تأليفه وكتابته في يوم السبت سابع عشر ربيع الثاني سنة ست عشرة رتبة مائة حامدا صلوات الله وسلامه عليه ولا انتهى لفظه وأقول قد آن ان اثنى عنان القلم واستغفر الله عما قبلت به القلم في هذا الشرح المختصر المسمى (عون الباري لحل أدلة البخاري) المجموع على

(كتاب التعزيد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح) الذي استوعب منه الجارى ما في محيط صحيح البخارى من مرفوعات الاحاديث النبوية والآثار المصطفوية روض غردت بذكر الحبيب أطياره وتفتحت بحسن شماته أزهاره يسرنا ظريه ويقف عند حده مباريه عت فوائده وجلت عوائده وعذبت مناهله وطاب طله ووابله انطوى على خزان الامرار النبوية ففصلت بفرائدها عروسه وأشرفت فيه الانوار الهادية فاضامت في العالمين - موسه طلعت في سمائه كواكب الاحاديث العصيمة السنية وسلطت في آفاقه اشعة النيرة المطهرة الاحدية فدل الوافدين عليها وأرشد السارين اليها فاصبحوا وقد جد القوم السرى وبشوا الهامدين الورى وقال في آخره جامعه الشيخ الامام العلامة الحافظ المتقن أبو العباس زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف ٥٨٦ الشرحى الزيدى كان الله لى وله وجزاه خيرا فرغت من تعزيد

يوم الاربعاء الرابع والعشرين من شهر شعبان أحد عشر من سنة ٨٨٩ تسع وعشرين وعثمانية والحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده انتهى هذا وقد سمعت ان الصحيح مسلم تعزيدا أيضا لبعض المتقدمين فان يسر الله سبحانه وتعالى حصوله لعلق عليه أيضا شرحا كهذا الشرح وأدخل نفسي في زمرة خدمة الصحيحين وبالجملة فشرحى هذا نتيجة فتح البارى وزبدة ارشاد السارى وكفاء شرفاؤنا - وفضلنا ومدحة وقدرا أن أفصح عن معنى هذا الصحيح الجامع من آثار السنة المرفوعة مالا يسهه نصريح ولا تلويح الذى انفعه الاجماع على صحته واتفق المسلمون قديما وحديثا على عظيم نعمه وبركته سارت بفضل الركب ان واهج بمدحه كل انسان

مثل أحد الحديث الا ان هذه المزية هي للسابقين منهم فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاطبهم هذه المقالة جماعة من الصحابة الذين تأخر اسلامهم كما يشعر بذلك السبب وفيه قصة مذكورة في كتب الحديث فالذين قال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا هم جماعة من الصحابة الذين تأخرت صحبتهم فكان بين منزلة أول الصحابة وآخرهم أن اتفاق مثل أحد ذهبا من متأخريهم لا يبلغ مثل اتفاق نصف مد من متقدمهم وأما أعمال من بعد الصحابة فلم يرد ما يدل على كونها أفضل على الإطلاق انما ورد ذلك مقيدا بأيام الفتنة وغربة الدين حتى كان أجر الواحد يعدل أجر خمسين رجلا من الصحابة فيكون هذا المخصص العموم ما ورد في أعمال الصحابة فاعمال الصحابة فاضلة وأعمال من بعدهم مفضولة الا في مثل تلك الحالة ومثل حالة من أدرك المسيح ان صح ذلك المرسل وبانضمام أفضلية الاعمال الى منزلة الصحبة يكونون خير القرون ويكون قوله لا يدري خيرا قوله أم آخره باعتبار أن في المتأخرين من يكون تلك المشابة من كون أجر خمسين هذا باعتبار أجور الاعمال وأما باعتبار غيرها فلنكل طائفة منزلة كاتبة - دم ذكره - من منزلة الصحابة فاضلة مطلقا باعتبار مجموع القرن لحديث خير القرون قرنى فاذا اعتبرت كل قرن قرن وواذنت بين مجموع القرن الاول مثلatham الثاني ثم كذلك الى انقراض العالم فالصحابة خير القرون ولا ينافى - ذات فضل الواحد من أهل قرن أو الجماعة على الواحد - وأول الجماعة من أهل قرن آخر فان قلت ظاهرا لحديث المتقدم ان أبا عبيدة قال يا رسول الله أحد - خير منا أسلمنا معك وجاهدنا معك فقال قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولا يرونى يقتضى تفضيل مجموع قرن هؤلاء على مجموع قرن الصحابة قلت ليس في هذا الحديث ما يقتضى تفضيل المجموع على المجموع وان سلم ذلك وجب الصير الى الترجيح لعدم الجمع ولا شك أن حديث خير القرون قرنى أرجح من هذا الحديث بمسافات لولم يكن الا كونه في الصحيحين وكونه ثابتا من طرق وكونه

الامن شغله شان عن شان أوليس انه أصح الكتب بعد القرآن وواجب التعظيم والترجيح على كل كتاب عند منلقى النحول والاعيان وبالجملة ففضله أشهر وأجل من أن يذكر رزقنا الله العمل بما فيه وجعلنا من يعتصم به لله ويقتهيه وكان مقام جمعه وتشكيله وختام وضعه وتشميله في بلدته يهوى بالهم - حية صانها الله من البلية وقد وافق انتهم أوفهم أيام الشهور يوم الخميس التالى ليوم الاربعاء أو اخر ذى الحجة ذات البركات والفضل المانور من سنة أربع وتسعين ومائتين وألف من هجرة ختام الرسل الكرام عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام وقد تم بتمامه الاسبوع والشهر والسنة وقته الحد على ذلك قوله المنية ولما كان ختم الصحيح البخارى على حديث التيسير خفت هذا الشرح على هذا المقال وهو ان في الحديث المذ كروا إشارة الى امتثال قوله تعالى وبسم محمد ربك وقد أخبر الله سبحانه وتعالى عن الملائكة في عدة آيات أنهم يسبحون

ملتقى بالقبول فظهر به ذوا وجه الفرق بين الزيتين من غير نظر الى الاعمال كما ظهر بوجه
الجمع باعتبار الاعمال على ما تقدم تقريره فلم يبق ههنا شكال والله أعلم بقوله لا يخلون
رجل بامرأة الا كان ثاثة هما الشيطان سبب ذلك ان الرجل يرغب الى المرأة لما جبل
عليه من الميل اليها الماركب فيه من شهوة النكاح وكذلك المرأة ترغب الى الرجل
لذلك فمع ذلك يجد الشيطان السبيل الى اثارة شهوة كل واحد منهما الى الآخر فتقع
المعصية قوله بجبوحه الجنة قال في النهاية بجبوحه الدار وسطها يقال بجمع اذا تمكن
وتوسط المنزل والمقام والجبوحه بجمع ملتين وموحدين والمراد ان لزوم الجماعة سبب
الكون في جبوحه الجنة لان يد الله مع الجماعة ومن شذت الى النار كما ثبت في الحديث
قوله من سرته حشنة الخ فيه دليل على ان السرور لاجل المسنة والمزن لاجل السيئة
من خصال الايمان لان من ايس من اهل الايمان لا يبالي أحسن أم أساء وأما من كان
صحیح الايمان خالص الدين فانه لا يزال من سبقة في غم له بأنه ما خذ به بحاسب عليهم
ولا يزال من حشنة في سرور لانه يعلم انهم اخذوا له في جهنمه فلا يزال حريصا على ذلك
حتى يوفقه الله عز وجل لحسن الخاتمة والى هنا انتهى الشرح الموسوم بنيل الاوطار
من أسرار مفتي الاخبار بهناية مؤلفه محمد بن علي بن محمد النوكاني غفر الله له ذنوبه
وسرعيوبه وتقبل أعماله وأصلح أقواله وأفعاله وختم له بخير ودفع عنه كل بؤس
وضير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

يقول المتوسل بالنبي الخاتم خدام التصحيح بدار الطباعة محمد قاسم ان أحلى ما تزيفت
به براعة استلال وأعلى ما ختم به حديث في هذه الدار ودار الجلال حقه ولانا
عيم النوال واسع الكرم عظيم الافضال فضله سبحة على ما سدى من نيل
الاطوار ونشكره تعالى على ما هدى من سبل جوده الجرار والصلاة والسلام على
المؤيد بالمجيزات الباهرة والآيات الصحيحة المتواترة سيدنا محمد الذي رفع الله به
اعلام الدين ووضع رؤس المبطلين والمهدين ووصل حبال من والاه وقطع سنده
من عاداه وناواه أفضل مرسل بالفتح والارشاد وأجسل هاد الى طرق السداد وعلى
آله صابغ السنة الاعلام وأصحابه الباذين انفسهم لتوضيح الترائع والاحكام
وسائر الأئمة المهتمدين القاعين بحفظ ناموس الدين المسفرين عن أوجه المعضلات
بانوار ما اوزعوا من البراهين والدلالات المؤيد بالكتاب والسنة فالتخذه
لسهام البواطل وقاية وجهه وبعد فقهه دتم طبع شرح شيخ الاسلام والمسلمين
ملك العلماء المحققين والأئمة المدققين عمدة الانام وتاج رؤس الاعلام نادرة أوائه
ومجتمد زمانه العلامة المتقن والفهامة المتقن امام الامول والفروع المرجوع
اليه في المعقول والمسموع صاحب النافذ الجيدة البارعة والتصانيف المفيدة
النافعة المشتهرة بالفضائل في الآفاق المهرقة صب الكالات في مضممار السباق

ربهم وفي صحيح مسلم عن أبي ذر
قلت يا رسول الله يا أي أنت وأي
أي الكلام أحب إلى الله قال
ما اصطنع الله ملائكته سبحانه
ربي وبحمده سبحانه ربي
وبحمده وفي لفظ ان أحب
الكلام إلى الله سبحانه
الله وبحمده

صاحب الحكمة والعلم اليماني سيدنا ومولانا محمد بن علي الشوكلي قدس الله تعالى روحه ونور مرقده وضريحه المسمى بنيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار الذي صنفه الامام الكبير والخبير الجليل الخميني الغزير المجدد المطلق سابق حلبة من حقن ودقق شيخ الاسلام مولانا ابوالبركات محمد الدين عبدالسلام نغمه الله تعالى برحمته وأسكنه بفضل بصوحة جنته في الاحاديث النبوية التي ترجع اصول الاحكام اليها ويعتقد علماء أهل الاسلام عليها وهو كتاب بديع لم يسبق على منواله ولم يحمد أحد من المصنفين حول شكاه ومثاله اذ جمع من الاحاديث النبوية ما لم يجمع في غيره من كتب السنة المرضية واستوعب احاديث الاحكام فكان مطمع نظر كل محترم دوامه ولما سرحت طرفي في رياض ذلك الشرح المذكور الذي يتنهج بسداد مع زهوره النفوس وتشرح الصدور ألفت ما لا يصح بكلمة التسطير ويضيق عن وصف محاسنه نطاق التعبير شمس فضل برزعت في افق سموات المفاسر فمن شاء أد أنوارها قال الله اكبركم ترك الاول لآخر أو دعه مؤلفه ما يكشف عن الابحاث القوية غشا غمها ويحبل من مصاب المشكلات العقيمة وثاق عقدها روضة دانية اليماني من ذواهر ربانيه وجنة زاهية المعاني من بواهر معانيه لم يحط به باع الاطلاع قبله في كتاب ولا تعلق به اطماع الاسماع في سالف الاحقاب فله در تلك الفرائد الجمه والفوائد البديعة المهمة والتدقيقات الشريفة والتدقيقات المنيفة ومن مقاصده الحسنة وموارده العذبة المستحسنة الاشارة في الابواب الى بقية الاحاديث الواردة التي لم يسبقها المصنف وكانت عنه شاردة وتفسيره ألفاظ الحديث الغريبة بالفاظ رشيقة قريبة وبيان حال الحديث وروايه وتوضيح مطاعنه وعلاته وذكر المذاهب الفقهية واختيار ما رجحه الادلة القوية القوية ناصر الحق بالحق اذ كان بالاتباع أحق وقصارى الامران من تتبع ألفاظه واستقرا حرى أن يقول كل الصديق جوف القرا ويقتد

هذا كتاب لوياسع بمثله • درالكان البيانع المغبونا

وقد زينت منه الهوامش والطرد بما يري بغائس اللآلئ والدرر شرح السيد الامام مقيم شعائر الشريعة والاحكام حامل لواء العلوم على كاهل فضله ومحرر دفائنها بهتريه ونقله من نقوش نف الاذان بما رواه وتشهد الاذهان بما أبداه فذكره الذكي ورآه الراقى من حضيض التقليد الاوهـد الى أوج الاجتهاد الاصحـد الاصـد سابق حلبة المعقول والمنقول المستخرج بغائص فكره ما تفهز عنه القبول الجامع بين شرفي العلم والنسب المستمد من مولاه بأقوى سبب عمدة الانام ومرجع الخاص والعام رافع رايات الفضل المبني على أرفع منار نغره هذا العصر على سواك الأعصار صاحب التأليف العجيبة والتصانيف البديعة الغريبة الماتر فضياق السيف والقلم بالتمكين المحرز رياق الدنيا والدين الهمام الاوحد والسيد الفاضل الامجد ذي الدولة والاقبال والسماحة والافضال المؤيد من مولاه الكريم

الباري السيد أبي الطيب صديق بن حسن الحسيني القنوبي البخاري ملك مدينة
 بومبال بالقطار الهندية حالا أعلى الله تعالى كلفه وزاده مهابة واجلالا ولا زالت
 نقائس العلوم مشرقة بينانه وأحكام الشريعة محررة مشهورة بتهمة وبيان
 وأوجب له عزاء ونصرا ومنحه ميرة وبشرى الذي سماه عون الباري لحل أدلة
 البخاري على التجريد الصحيح لاحاديث الجامع الصحيح لمحدث زمانه وحافظ
 أوانه قدوة الاجلة الاعلام العلامة البارع الامام الشيخ شهاب الدين أبي العباس
 أحمد التبرجي الزبيدي الحنفي قدس الله تعالى سره وأمره بغيوث احسانه وبره
 الحق وناهيك به من تجريد جلت مقاصده وطابت مصادره وموارده قد أسفر عما
 خواه أهل من المرفوعات وطوى فيه ذكر الزوائد والتعليقات فكان حرياً بشرح
 سيدنا ومولانا الموصي اليه الذي أبرز من جليل فوائده ما لا يمكن الحصول من
 شراحه عليه فائق لما من الله على بقائه الفقه روضة علم فاضله وجنة فضل
 أنوارها يانعة ممتلئة تقتطف من أوراقه غرات التحقيق ويفوح من ادراجه عبير
 التدقيق قد أبرز من دقائق العلوم محجبات أبعاد وأحرز من دقائق الفهوم مخدرات
 بحال وأسار فقه ما أعلى هذه المعاني الابتكار الملوحة بصحيح الافكار والانتظار
 وما أكمل هذه التراكيب وما أجل هانئك الاساليب شيدت فيه الدلائل على أتم
 وجوه البلاغة وأفرغت في قالب من الازيز بديع الصياغة قد جاد به مؤلفه على
 فضلاء هذا العصر فأجاد وحاز به هذا التصنيف علم سم رتبة الانفراد سمح به طبعه
 السليم وتأنق به خاطر الكريم وتوجه بفرائد فوائده في الدرر وديجيه بالفاظ
 جسان غرر فهو كما قيل

فني كل لفظ منه روض من المني وفي كل سطر منه عقد من الدرر
 فبالها مناقب نواب ومواهب سنية وأي مواهب ولعمري لم تصدر هذه المعارف
 الا من ملكة رصينة البنيان اذ تكفلت باحكام المعاني في قالب التبيان وجهت من
 البدائع الحسان فنونا ذات أصول وافنان وفهم هو أشد من البرق لمعا وأحمد من
 السيف قطعاً ولا غرو فان هذا الشرح بلغني عن كثير من شراح البخاري مع
 زيادات لا توجب الا في بجزء الزاخر البخاري كذا كذا المذهب على منهج قويم ووزنها
 بقسطاس محرم مستقيم والقواعد الامولية والمسالك الاجتهادية وشوارد
 الفوائد وفرائد العوائد فجاء الله تعالى عن هذا التأليف الرائق والتصنيف
 الشائق القائق الذي يفرق بحسنه كل مؤلف ويروق بروقه على كل مصنف من
 أنواع اللطاف آلافا وضاعف له جزاء هذا الاحسان أضعافا وبالجمله فقد التقي في
 هذا المطبوع بجزان يخرج منه ما لا يؤاؤ والمرجان نيل الاوطار وعون الباري
 ولا يفتك مثل خبير داري ومع ذلك فاني لم اعترف بالقصور عن الاحاطة بكنه ذلك الدرر
 المنشور هذا وكان طبع هذين الكتابين المسفرين عما يشرح الصدور بروق الهين
 بمطبعة بولاق بمصر الميرية المعلمه ذات المحاسن الزاهرة الناضرة بفقرة صاحبة

الفضائل الفخيمة والقواضل الجميلة الكريمة من أحرزت السعد المصكين
والتأييد والعز والتكفين ذات الشيم العلية والشمايل الطسنة المرضية والعفة
والصيانة والاختلاق المنبئة عن محاسن الديانة حضرة الرئيسة المعظمة المأجدة
المحتشمة نواب شاهجهان بيكم مليكة بهم وبآل المحبة الخطابة بآج الهند لازالت موارد
فضلها سائغة هفيمه ولافتت الأيام بهم باباسمه مشيدة دعائم الدين بحبيبة مرامه وذلك
لما جبلت عليه من إيثار نشر العلووم والاطاقت وبث المعارف وإسداء العوارف
والمسايفة الى الطيرات والمثابة على المبرات واطهار الشعائر الدينيه واحياء السنة
الطاهرة النبويه فاقدا سارت الركبان بحسن سيرتها وما ذاك الا من اخلاصها وطيب
سيرتها وكان طبعهم ما بواسطة من أحرز من الفضل باهره وزاهره حضرة العلامة
الفاضل الشيخ أحمد البابي الحلبي نزيل مصر القاهرة في أيام صاحب المآثر الجيدة
والفائز الجليل القريده من أطلع الله تعالى به شمس العدل والتحقيق عزيز مصر
مولانا محمد توفيق خلد الله تعالى دوله اقباله وسيادته وأدام انوار باض عزه وسعادته
قرير العين بالعباس ولي عهده وسائر أنجاله المقتفين أثر فضله ومجده مشمول طبعهما
بإدارة مديرها المشمر عن ساعد الجدى في تضيير نضارها صاحب الاخلاق

الجميلة التي عليه ثقتى سعادة حسين بك حسنى وقد استمر

صبح تمامه ونضوق مسك ختامه في أواسط رمضان

المعظم عام سبعة وتسعين ومائتين وألف

من هجرته صلى الله عليه وسلم

وعلى آله الكرام وأصحابه

هداة الانام ما أشرق

النيران وتعاقب

الجديدان

آمين

• (ام ابلح ماوقع من الغلط في طبع الجزء الثامن من كتاب نيل الاوطار
شرح منتقى الاخبار) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٣٨	٧	فبن	فاين
•	١٤	الجملي	الجملي
•	١٦	بعض	بعضها
٢٣٩	٢	ما	ما
٢٤٠	٢٤	عظ	عظم
٢٨٠	٧	بما	بما
٢٨٦	٢٢	عبد	عبد
٢٩١	١٩	لر	لا
٢٩٢	١٢	التقال	التقال
٢٩٥	١	لتداوى	التداوى
٢٩٧	٢٤	كان	كان
٢٩٨	١٧	اسماده فرواه	اسماده ومقنه فاما الاختلاف في اسم ناده
•	•	فرواه	فرواه
٤٠٢	٩	تصريم	تصريم
٤١٥	٣	اجعا	اجعا
٤٣٨	١١	اكتويناهن	اكتويناهن
٤٧٠	٢٢	والظاهر	والظاهر
٤٨٧	•	ابى	ابن
٩	٨	كذلك	كذلك وايضا
٥٠٥	٢	فرغ	فرغ
٥١٠	١٤	الاجماع	اجماعا
٥١١	١١	العلماء	الصحابه
٥١٥	١٦	والحق	فالحق
٥٢٣	٩	الحاكم	الحاكم يتقد
٥٥٢	•	يؤيد	يزيد
٥٧٠	٧	فجحد	فجحدنى

تم بعون الله وحسن توفيقه

* (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثامن من عون الباري) *

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٢٦	١٣	وقبل الى قوله انتهى	X
٢٢٨	٥	واول	اول
٢٤٢	٣	وابن	X
٢٤٣	٣٧	ايعبه	لم يعبه
٢٥٠	٣٥	القوة	القوم
٢٧٣	٤	النبي	النبي
٢٧٨	٥	من ان الى قوله لامر الله فيها	X
٢٨٠	٢٦	يحها	يحوها
٢٨٤	٢٠	نقيضة	نظيرة
٢٨٥	٢٧	الطوفى	العرفى
٢٨٦	٢٥	يقى	يشى
٢٨٩	١٧	عر	عن
٤٠٣	٢٨	تعدم	لم تعدم
٤٠٥	١٣	وعا	وقال عا
٤١١	٢٥	المعصية	المصلحة
٤١٢	٣٣	كلاهما	كلاهما
٤١٩	١٤	حوض	حوضى
٤٢٠	٣٤	واجب الزوى الى قوله مسافة	X
٤٢٢	٥	الاتفاق	الاتفاق
٤٢٣	٤	اليمن	ان اليمن
٤٢٥	=	هذا الرواية	هذه الرواية
٤٢٨	٢٣	يجاوز	تجاوز
٤٣٥	٥	المداول الى قوله وسلم	X
٤٣٦	٤	نما	فنا
٤٤٧	٣٦	صاب	أصاب
٤٥٠	١٧	المفارق	المارق
٤٥٩	٣٥	واستشكل الى قوله في صفحة	X
٤٦٣	٤٥١	البكار	
٤٥٩	٩٩	رؤيته	رؤياه
٤٦٣	٢٥	رؤياه	رؤيته
	٣٦	ففساها	ففساها

صفحة	سطر	خطا	صواب
٤٧٢	٨	دات	ذات
٤٨٩	٩	ووامها	ودوامها
٤٩٣	٢٧	عبدالله	عبدالله عن
٥١٧	٦	ليكن	ليكن يدعو
٥٢٣	١	كقولها	لقولها
٥٢٥	٢	يقولون	X
٥٢٧	٢٧	فمن	X
٥٣٢	٣١	النفاق	النفاق
=	٣٢	=	=
٥٩١	٢٣	يقنع	يقنع
٥٧٧	٥	اللسان	مع اللسان
٥٨٠	٤	يجهل	يجهل

تم - هذا الجدول وقد تركنا الاغلاط التي هي واطحة بادنى تأمل لبصائر المحصلين وما وقع في طبع العيون من تكرار بعض العبارات فليس من جهة مؤلفه حماء الله تعالى وانما سها في اثباته بعض من أحال عليه مقابله مع الاصل والمأخذ بخلافه على غير بصيرة فن طالع هذا الكتاب أو طبعه ثانيا فعليه ان يصلحه بمحذف المكرر وحسبما في هذا الجدول وحسبما يظهر له إعادة العبارة من غير طائل في غيره - هذه المواضع ولا يلوم من مؤلفه ولا طابعه فانهم ابرئان عن ذلك والله الموفق لما هنالك والحمد لله على ذلك وصلى الله على سيدنا ووالينا محمد وآله وصحبه وبارك وسلم كذلك

صحيحة	
٣٢٢	(كتاب الاطعمة والصيد والذبايح)
٣٢٢	باب في أن الاصل في الاعيان والاشياء الاباحة الى ان يرد منع أو الزام
٣٢٨	باب ما يباح من الحيوان الانسي
٣٣١	باب النهي عن الحجر الانسية
٣٣٢	باب تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير
٣٣٥	باب ما جاء في الهر والقنفذ
٣٣٦	باب ما جاء في الضب
٣٣٩	باب ما جاء في الضبع والارنب
٣٤١	باب ما جاء في الجلالة
٣٤٣	باب ما استفيد تحريمه من الامر بقتله أو النهي عن قتله
٣٤٧	(أبواب الصيد)
٣٤٧	باب ما يجوز فيه اقتناء الكلب وقتل الكلب الاسود البهم
٣٤٩	باب ما جاء في صيد الكلب المعلم والباري ونحوهما
٣٥٣	باب ما جاء فيها اذا أكل الكلب من الصيد
٣٥٤	باب وجوب التسمية
٣٥٦	باب الصيد بالقوس وحكم الرمية اذا غابت أو وقعت في ماء
٣٥٨	باب النهي عن الرمي بالبندق وما في معناه
٣٥٩	باب الذبح وما يجب له وما يستحب
٣٦٦	باب ذكاة الجنين بذكاته
٣٦٧	باب ان ما بين من حي فهو ميتة
٣٦٨	باب ما جاء في السمك والجراد وحيوان البحر
٣٧٣	باب الميتة للمضطر
٣٧٥	باب النهي أن يؤكل طعام الانسان بغير اذنه
٣٧٧	باب ما جاء من الرخصة في ذلّة لابن السبيل اذا لم يكن حائط ولم يتخذ خبنة
٣٧٩	باب ما جاء في الضيافة
٣٨٢	باب الادمان قصتها الخجاسة
٣٨٤	باب آداب الاكل
٣٩٥	(كتاب الانمربة)
٣٩٥	باب تحريم الخمر ونسخ اباحتها المتقدمة
٣٩٩	باب ما يصفى منه الخمر وأن كل مسكر حرام
٤٠٩	باب الاوعية المنهي عن الاتباض فيها ونسخ تحريم ذلك

- ٤١٣ باب ما جاء في الخاطئين
 ٤١٥ باب النهي عن تحليل الخمر
 ٤١٦ باب شرب العصير ما لم يغل أو يات عليه ثلاث وما يطبخ قبل غليانه فذهب ثلثاه
 ٤٢٠ باب آداب الشرب
 ٤٢٠ (أبواب الطب)
 ٤٣٠ باب اباحة التداوي وتركه
 ٤٣٣ باب ما جاء في التداوي بالهرمات
 ٤٣٥ باب ما جاء في السكي
 ٤٣٨ باب ما جاء في الجحامة وأوقاتها
 ٤٤٢ باب ما جاء في الرقي والقائم
 ٤٤٧ باب الرقية من العين والاستغسال منها
 ٤٥٠ (أبواب الايمان وكفارته)
 ٤٥٠ باب الرجوع في الايمان وغيرهما من الكلام الى النية
 ٤٥٢ باب من حلف فقال ان شاء الله
 ٤٥٤ باب من حلف لا يمدي هدية فتصدق
 ٤٥٥ باب من حلف لا يأكل ادا ما عدا ما يحنت
 ٤٥٧ باب ان من حلف انه لا مال له يتناول الزكاتي وغيره
 ٤٥٩ باب من حلف نذراً من الهلال لا يفعل شيئاً ثم راف كان ناقصاً
 ٤٦٠ باب الحلف بأسماء الله وصفاته والنهي عن الحلف بغير الله تعالى
 ٤٦٣ باب ما جاء في حرام الله واهله وأقسم بالله وغير ذلك
 ٤٦٧ باب الامر بالبرار الا قسم والرخصة في تركه للعذر
 ٤٦٨ باب ما يذكر فيمن قال هو يوم دى أو نصراني ان فعل كذا
 ٤٧٠ باب ما جاء في اليمين الغموس واغوا اليمين
 ٤٧٣ باب اليمين على المستقبل وتكفيرها قبل الحنث وبعده
 ٤٧٦ (كتاب النذر)
 ٤٧٦ باب نذر الطاعة مطلقاً ومعلقاً بشرط
 ٤٧٨ باب ما جاء في نذر المباح والعصية وما أخرج بخروج اليمين
 ٤٨٢ باب من نذر لم يسمه ولا يطقه
 ٤٨٦ باب من نذر وهو مشرك ثم أسلم أو نذر ذبحاً في موضع معين
 ٤٨٧ باب ما يذكر فيمن نذر الصدقة بماله كـ
 ٤٨٨ باب ما يجزى من عليه عتق رقبة مؤمنة بنذراً أو غيره
 ٤٩٠ باب ان من نذر الصلاة في المسجد الاقصى اجراً أن يصلي في مسجد مكة والمدينة

- ٤٩٣ باب قضاء كل المذورات عن الميت
 ٤٩٥ (كتاب الاقضية والاحكام)
 ٤٩٥ باب وجوب نصبة ولاية القضاء والامارة وغيرهما
 ٤٩٧ باب كراهية الخرض على الولاية وطلبها
 ٥٠٢ باب التشديد في الولايات وما يختص على من لم يتم بجهتهادون القاتمه
 ٥٠٨ باب المنع من ولاية المرأة والصبي ومن لا يحسن القضاء أو يضعف عن القيام
 بجهته
 ٥١٣ باب تعليق الولاية بالشرط
 ٥١٣ باب نهى الحاكم عن الرشوة واتخاذ حاجب لبابه في مجلس حكمه
 ٥٢٠ باب ما يلزم اعتماد في امانة الوكلاء والاعوان
 ٥٢٣ باب النهى عن الحكم في حال الغضب الا أن يكون يسيرا لا يشغل
 ٥٢٧ باب جلوس الخصمين بين يدي الحاكم والتسوية بينهما
 ٥٢٩ باب ملازمة الغريم اذا ثبت عليه الحق واعداء الذي على المسلم
 ٥٣٢ باب الحاكم يشفع للخصم ويستوضح له
 ٥٣٣ باب أن حكم الحاكم ظاهرا لا باطنا
 ٥٣٨ باب ما يذكر في ترجمة الواحد
 ٥٤٠ باب الحكم بالشاهد واليمين
 ٥٤٧ باب ما جاء في امتناع الحاكم من الحكم بعلمه
 ٥٥٤ باب من لا يجوز الحكم بشهادته
 ٥٥٧ باب ما جاء في شهادة أهل لذة بالوصية في السفر
 ٥٦٢ باب القضاء على من أعلم صاحب الحق بشهادته عنده وذم من أدى شهادة من غير
 مسئلة
 ٥٦٥ باب التشديد في شهادة الزور
 ٥٦٧ باب تعارض البينتين والدعوتين
 ٥٧٠ باب استحلاف المنكر اذا لم تكن بيعة وأنه ليس للمدعي الجمع بينهما
 ٥٧٣ باب استحلاف المدعي عليه في الاموال والدماء وغيرهما
 ٥٧٦ باب التشديد في اليمين الكاذبة
 ٥٧٨ باب الاكتفاء في اليمين بالخلاف بانه وجب ارتكافها باللفظ والمكان والزمان
 ٥٨٢ باب ذم من حلف قبل أن يستحلف

• (تمت) •

• (فهرسة الجزء الثامن من عون الباري) •

صفحة	
٢٥١	كتاب الاستئذان
٤١٥	كتاب القدر
٤٢٠	كتاب الايمان والندور
٤٢٧	كتاب الكفارات
٤٢٩	كتاب الفرائض
٤٣٣	كتاب الحدود
٤٤٣	كتاب المحاربين
٤٤٥	كتاب الديات
٤٥٣	كتاب استنابة المرتدين والمعاندين
٤٥٤	كتاب التعبير
٤٧٢	كتاب الزنن
٤٩٠	كتاب الاحكام
٥٠٧	كتاب الدعوات
٥٢٦	كتاب الرقاق
٥٣٥	كتاب التقى
٥٣٦	كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة
٥٥٠	كتاب التوحيد والرد على اليهودية وغيرهم

• (تمت) •